

حمدك اللهم على ما انعمت علينا من اجناس الجود والكرم * وفضلت على كثير
 من خلقك بانواع اللطف وفصول الحكيم * وشكرالك على ما خصصتنا ببدايع خواص
 الانام * واعرضتنا عن عامة اغراض العوام * وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذي
 بين ما هبات الاشياء حدا ورسم * وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعاً وحسماً * وعلى آله
 واصحابه الذين صدقوا في اخباره تصديقا جازماً * وجادلوا الخصماء بالحكم النبوية جدا
 لاجاً * فدفعوا به التخللات والاغاليط دفعاً عظيماً * وبعد * فيقول الفقير الى الله
 الملك الباري الشيخ عبد الله ابن الشيخ حسن الكانقري الانصاري اسكنهم الله تعالى
 في دار السلام القراري هذه تعليقات عجيبة وتحقيقات غريبة علقها على الشرح
 القناري والخواشي الاحدية افاض الله على صاحبها وارادته الصمدية الاحدية
 عند الاشتغال بالذاكرة لجمع كثير من المستفيدين وجم غفير من المستعدين لما انا وجدناهم
 اينما سائلين والى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواش اكثرها غواش فقلنا اللهم
 يا اهل الكتاب تنفخون بلا ضرام وتستنون ذا اورام فهل ندلكم على تجارة رابحة وطريقة
 رابحة فقالوا ان هذا الشيء عجيب وامر مستطاب فأتنا بما يوصل المقصود ويحصل
 الموعود حتى تكون في ظل ممدود ومقام مشهود فشرنا عن ساق الجد وبذلنا كل الجهد
 لجاءت بحمد الله تعالى توفيقات بدعية وتدقيقات منبئة ينفع منها الصغار والكبار
 ويصلها المهرة الاخبار وان ردها الجاهل والتجاهل الكبار فلتن فأتنا من الناس الشاء الجميل
 بحسبنا ما ارجو من الثواب الجزيل والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل

قوله



قوله حمدك اه اقتني اثر الشارح في الشاء على الله تعالى بما هو اهله بطريق
 الخطابة ١ ايماء الى الله مشاركه في اداء الحمد كما ينبغي لان الابق ٢ بحال
 الحناء ان يلاحظ المحمود او لا حاضرا ومشاهدا ثم يحمد له لابقال فعلى هذا
 كان الابق ان يقال لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فاذا ذكرته انما يصلح وجهها
 للشاني دون ما ذكره الشارح والمحشي ههنا لانا نقول الظاهر ان الحمد ههنا
 انما هو مجموع حمدك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله لك او اخر يجري نكتة الخطابة
 نعم في تقديم مادة الحمد على قوله لك ايماء الى ان الاهتمام بالحمد لكون المقام مقام الحمد اولى
 لكن ذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللاحقة هذان في السلوك المذكور اشارة
 ايضا الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من التحقيقات والتدقيقات في هذا المقام
 لان حده مثل حمد الشارح يقتضي وجود نعمة مثل نعمته وذلك ظاهر فبقية رغب
 للطلبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم ومطارح افكارهم لم يلزم عليهم
 ان يتخذوا هذه الخواشي ايضا مرايا ابصارهم ومراعي بصائرهم والامر كذلك
 فان هذه الخواشي مع وجازتها حاوية لحقايق كثيرة وكافله لمهمات وفيرة فعلى الطالب الراغب
 ان يستحفظ بما فيه من المباحث الفواقب وسيزيد الكلام لهذا المقام حين جئنا الى شرح
 كلام الشارح قوله اللهم اصله عند البصريين بالله حذف حرف النداء وطوئ عنها
 الميم المشددة في اخره وعند الكوفيين اصله بالله انما بالخبر اي اقصد ناه حذف
 حرف النداء واوصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ماصارا واختار هو الاول
 كرر الخطاب تليذا بلذة الخطابة واطارة الى انه مشاهد له تعالى في ذاته مع وصفاته
 اذ الجلالة تدل على الصفات ولو التزامية ففيه اشارة الى ان المحشي كالشارح
 منتصف بالمشاهدين ١ ولك ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه
 تعالى انما يشاهد باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو
 الموافق لما ورد في الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله
 كالك ترا الحديث وانما وقفت على هذه الدقيقة وقفت على رجحان قولها بحمدك
 اللهم على قول العلامة عصف الملة والدين لك الحمد والحمد لله المفضل المنعم بقوله
 على ما نعت به اه اقتني فيه ايضا اثر الشارح حيث قال لخصنت لي من منح اه فبقية تعريض له
 حيث خصص الشارح ذلك التخصيص لنفسه بقوله لي وان الاولى للش ان يجعل الحمد وعلمه
 نفس ٤ النسخ لا التخصيص والمعنى اعطى وانعم به فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على ما
 منحه اذ هو منعه بنفسه وقد قال في القاموس منحه الناقمة جعل له درها ولبفها
 واصل اتيان الباء ههنا للدلالة على التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام واخذت
 بالخطام ففيه اشارة الى ان منح الله تعالى عليه دائما غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه
 الزيادة صاحب المفتاح في تحقيق تعلق قوله تعالى باسم ربك باقر الثاني فاندفع خيرة الناظرين
 ٦ ههنا قوله من معارف الافاضل الظان كلمة من يانية ويحتمل ان تكون تبعية
 والمراد بالمعارف مطلق العلوم تصورية او تصديقية نظرية او ضرورية اذ الكل
 من منح الله تعالى بفضله على النفوس القابلة للكمالات العلمية والافاضل جع افضل
 وهو الزائد على غيره في الكمالات وهم الاكابر الذين حازوا فصليات السبق في مضمار المعارف

لا يبطر في الخطاب والتعريف
 الخطاب بالخطابة لا يخفى وجهه على
 ذوي الفطنة ٤
 فان قلت من مشاهير نكتة الخطاب
 ههنا هو التنبيه على القرب اي
 الغوى مع التلميح الى قوله تعالى
 ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
 فبالله اكثرت في جلاتها ههنا نكتة
 المذكورة مع جلاتها طول ذيلها
 مستغنية عن تلك النكتة المشهورة
 كما لا يخفى ٤
 فنفسر بالعين ٤
 اذ الظاهر ان النسخ عين النسخ
 فافهم ٤
 منهم المولى قمر خليل وغيره ٤

والمعنى من امثال معارف الافاضل اذ معارف الافاضل قائمة بنفوسهم لا تعدى الى غيرهم لانها عرض لا تدل ولا تبقى زمانين فالوجود في غيرهم انما هو امثاله
هذا ومنهم من قدر الجنس لتوجيهه ولا يخفى ان العلوم امثال الاجناس فان اراد بالاجناس الامثال فلقد قدر من اول الامر على ان هذا ليس بتقدير بل بيان ماهو المعروف ههنا
وفي امثاله فليفهم ان لنا في هذا البيان كلاما ذكرناه في تعليقنا على الحواشي الفتحية التهذيبية قوله وشكرا لك اي اللهم على ما يقتضيه السوق والكلام السابق
يجرى ههنا فتذكر زاد الشكر استجلابا لمزيد النعم واسارة الى ان الحمد والشكر كما هما اخوان فاللايق ان يذكرا احدهما عقيب الآخر ولما قدم الحمد لدواعي ذكرت عقبه
بالشكر قضاء لحق الاخوة وطلب اكمال المروة هذا ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل يبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منعمها واما عرفي وهو صرف العبد جيع ما انعم الله تعالى عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعاته ليستدل به على وجود الصانع ووحدايته وانصافه بسائر الكمالات وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة والحمد ايضا معنيان لغوي وهو الوصف بالجبل الاختياري على الجبل الاختياري على جهة التعظيم والتجليل وعرفي وهو فعل يبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منعمها كالشكر اللغوي الاله رد في ان وصول النعمة الى الشاكر لازم في الشكر اللغوي دون الحمد العرفي او غير لازم في الشكر اللغوي ايضا وعلى الثاني يكونان متعديين وعلى الاول يكون الحمد العرفي اعم منه مطلقا والشكر العرفي اخص مطلقا من الشكر اللغوي والحمدين اللغوي والعرفي وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص من وجه وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي وبالجملة ههنا معان اربعة والنسبة بينهما على ستة اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص مطلقا وواحد اما بالاتحاد واما بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد ولا تكن من اهل البطالة والعتاد قوله على ما منت به على في بقوله على للتصريح على وقوع الامتنان عليه ولانه هو الموافق لما ورد في اللغة حيث يقال من عليه اي انعم واما قوله به فهو اشارة الى مفعوله الصريح اذ المن يتعدى بنفسه وعلى ايضا ويجتمع التعديتان في مادة واحدة قال الله تعالى يتوبون عليك ان اسلموا قل لا عنوا على اسلامكم ودخول الباء في المفعول الصريح للدلالة على التكرير والدوام كما حققناه انما فيه اشارة الى ان من الله تعالى عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقيل من ان كلمة المن انما تستعمل بعلى فالوجه ان يقال منت على لبس بشئ والعجب منه انه سها عن لزوم الضمير في الصلة للموصول فبالله يطلع على التكنة الدقيقة التي اشترنا اليه في المقامين فان قدر الموصول ضميرا لتصح الصلة فيرد عليه على ما زعمه انه مخالف لما في اللغة فا هو جوابه فهو جوابنا والمنه لله تعالى قوله من ذوارف الفواضل كلمة من بيانية او تبعيضية والذوارف جمع ذارفة اي السبالة من ذرف اي سال والفواضل جمع فاضلة وهي المزايا التمدية الى الغير كما ان الفضائل هي المزايا القاسمة باصحابها والاضافة من قبيل لاضافة جرد قطيعة والمعنى من الفواضل السبالة الفاضة عن جنابه تعالى الاقدس على الممكنات القابلة لتلك الفواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المذكورة

قره خليل

واى في محله

لا اى مواد الاجتماع والافتراف

من قبيل المؤكدة اذ التعدية مأخوذة في مفهوم الفواضل والظواهر انما عبارة عن السبلان ثم ان في هذه الفقرة الشاملة للعلوم وغيرها على ما شرنا اليه تعريضا للشارح حيث اكتفى باعطاء الله تعالى اياه للعلوم والمعارف مع ان من العلوم ان تلك المعارف والعلوم انما تكسب بالآلات واسباب كلها فانضة من الله تعالى واللائق للمحمدان يشكره تع ايضا على تلك النعم والاسباب التي لا تحصل تلك العلوم الا بهما فلهذا در المحشى ما اعجب فطنته والطف جودته قوله وصلوه وسلاما الى اصلي صلوة واسلم سلاما فالفعلان محذوران لكنهما ليسا بواجبي الحذف كما في هذا لك وشكرا لك والمشهور ان الصلوة من الله تع رحمة ومن الملازمة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقيق انه موضوع للتعظيم وان كان ذلك التعظيم مشتركا بين افرادة الثلاثة فالصلوة مشترك معنى بينها لامتراك لفظي حقيق ذلك في اصول الفقه ويدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الية فلو كانت الصلوة مشتركا لفظيا بينها يلزم الجمع بين معنى المشترك في ارادة واحدة وهذا غير جائز والتقدير بان يقال ان الله يصلي وملائكته يصلون تكلف لاداعي له ثم وجه ارادة الصلوة عقيب ارادة الحمد هو ان المعارف السابقة والفواضل اللاحقة انما تفيض علينا من جناب الحق تع وتقدس بواسطة حبيبه واله فلهم علينا من ايضا لا يمكن استغناء عنها يجب الثناء عليهم بها فلذا التزموا ارادة الصلوة عقيب ارادة الحمد والثناء وتحقق هذا المقام ان النفوس الناطقة الانسانية متعصمة في العلائق البدنية مكسورة بالكسور ان البشرية والذات الحق عز شانه في غاية التزعة عنها وقد تقرر في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ الغياض يتوقف على مناسبة بينهما فلا جرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات الالفة عن الذات الحق جل جلاله بمتوسط يكون ذا جهتين التجرد والتعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك المتوسط من ذلك الجنب الحق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك المتوسط لاصحاب اللائق والكسورات وما ذلك الا لئلا يلهي عليهم السلام اكلهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قل ذلك لنا التوسل في استحضار الكمالات العلية والعملية اليهم لاسيما الى محمد عليه السلام وبافضل الوسائل اعني الصلوة والسلام عليه وعليهم وبهذا السبب يتوسل ايضا فيه بآله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الاء الروحانية لنا ولما كانوا اتباعا له عليه السلام في ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعاً للصلوة عليه عليه السلام هذا وانما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاولى هو الجمع بينهما وان كان الاقتصار على الصلوة جائزا ايضا فاما اتفقوا عليه من ان الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه لا بدله من بيان بل الحق ان الامرين واقعان في القرآن قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما نعم الاولى هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاقتصار فان ارادوا بالكراهة خلاف الاولى فلا يبقى ان ينزع في مثله قوله على نبيك من النبأ بمعنى الخبر او من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو بمعنى الارتفاع فعلى الاول هو مهموز اللام وعلى الثاني ناقص واوى وعلى التقديرين فعيل بمعنى فاعل ثم نقل في اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبلغ الاحكام والمناسبة

بين معناه اللغوي على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحي ظاهرة فهو لفظ مقول
اصطلاح كلامي واما الفرق بينهما وبين لفظ الرسول في محل آخر والاضافة الى الضمير
للمشهد الخارج على ما هو الاصل في الاضافة فتفيد التثنية فوصفه بقوله النبي
اي الشريف من نبيه نباهة اي شرف شرافة فهو نابه ونبيه من قبيل امس الدار
كان يوما عظيما اعني كانه صفة مؤكدة وان لم يكن منها حقيقة لان النباهة انما تؤكده
ما يستفاد من الاول بطريق الاستنباط وقوله محمد عطف ببيان لاصفة اذ قد اشتهر
ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف ببيان وهو تابع
غير صفة بوضوح متبوعه ولم يبق ههنا في متبوعه خفا حتى يزله عطف البيان
لانا نقول لا مضموع بقا الحقا في متبوعه ههنا اصطلاحا على انه يحتمل ان يكون الاضافة
للاستفراق وعلى تقدير كونها للعهد فلا يتعين المقصود منه كتبينه من محمد
صلى الله عليه وسلم قوله امثال الافاضل جمع افضل بمعنى امثل وقس عليه افضل الامثال
ففي هذا عكس بدعي كافي قولهم عادات السادات سادات العادات ولهذا لم يلتفت
الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار في مقام المدح والظاهر ان المراد بالافاضل
افاضل الانس وكذا المراد بالامثال امثاله فيقيدانه عليه السلام افضل الانس ولما كان الانس
افضل جميع الخلائق لزم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد
بالافاضل والامثال افضل الخلق جميعا واما انهم فيقيد صراحة انه عليه السلام
افضل الخلق جميعا لكن الاول اولي كالا يخفى وقوله وذو به اي اصحابه قبل كلمة ذوالانصاف
الى مضمرا الا يرى انهم حكموا بشذوذية قول القائل انما يعرف ذوالافضل من الناس ذووه
وغاية ما يمكن ان يقال اشار بهذه الاضافة الساذجة الى ان احوال اصحاب رسول الله
عليه السلام شاذة مخافة لاحوال سائر الخلائق كيف وكلهم بذلوا الدين مهتجهم
ولاشريعة كانوا اخيرا عوان ففد اشار بشذوذية الدال الى شذوذية المدلول ولا يخفى
ان مثل هذا تصرف ذوقي خارج عما يتعلق باللفاظ ولعل المحشي لا يسل شذوذية اضافته
الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك في كلام الفصحى واشعار البلغاء والفصاحة
ضير ملتزمة في امثال هذا المقام كالا يخفى قوله التبعوتين اي الموصوفين بحسن الشرائع
وكرم الخصائل اي الشرائع الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة فيهما من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف في هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام
حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رح بقوله النعوت
باصل الشرائع ولما كان درجة الاتباع ادون من درجة المتبوع قطعوا صفهم المحشي رح
بحسن الشرائع قوله اما بعد ٩ اي بعد الحمد والصلوة قطعت عن الاضافة ونبتت على
الضم على ما قرر في النحو واصل اما بعد فلما هم مهابين من شيء فاقول بعد الحمد والصلوة
لما كانت اه حذف الشرط واقم كلمة اما مقامه فزعم اجتماع اداني الشرط وكرامته
فصلواتيهما بكلمة بعد الواقعة في خبر الغاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد
فاقول لما كانت حذف اقول ايضا فصار ما صار هذا هو المختار عند المحققين ٧ من الحكمة
وعند بعضهم ٤ اصله مهابين من شيء بعد الحمد والصلوة فلما كانت اه تحذف ما حذف
فصار اما بعد فلما كانت فهو لا يجوز تقديم ما في خبر الغاء عليها وجعلوا الفاصل

فيه اشارة الى رد ما قرر في المولى
قوله خليل

وهم الانبياء عليهم السلام
في اشارة الى رد ما قرر في خليل

والمعنى من هذا انما كان الضمير
وجاءت كلمة ذوق في صاحب الرجل
ومصطلحه فهان عليه اضافته
الى الضمير انتهى

في هذا ما فهم
هذا التفسير معنى على كون البسملة
ليس جزأ من الكتاب وهو المختار
وهم سبويه ومن تبعه
وهو الفراء ومن تبعه

بين كلمة اما وبين الغاء معمول الشرط المحذوف واختاره التفتازاني في شرح التلخيص
نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالتعديب له جعل
الفصل جزأ من الشرط لامن الجزاء والظاهر ما اختاره المحققون من الحكمة لان المقصود
ههنا ان التأليف المصنوع بالحمد والصلوة الموصوف بالاوصاف التي اشار اليها بقوله
فلما كانت الفوائد لازم لوقوع شيء ما مطلقا لانه لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد والصلوة
وذلك الغرض انما يحصل بحمل كلمة بعد جزأ من الجزاء لامن الشرط على ان ما ذكره
لوقوعه فالتعديب في هذا الموضع لاق غيره من موارد استعماله فالوجه ما اختاره المحققون
واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذي اشرنا اليه فالتعديب في مثل هذا الموضع
اذ لابد للظرف من عامل ولا عامل فيه غيره واذا وجدنا عامل مثل اما يوم الجمعة فنريد منطلق
فلا يحتاج الى التقدير بل يخل الكلام ح هذا وباقي مباحث هذا المقام يطلب من محله
قوله فلما كانت اه كلمة لما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
افظا او معنى هذا اذا دخل على الماضي كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم
واذا دخل على الاسم يكون بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها احافظ صرح به
في شرح ديباجة المصباح وعلى الاول لا بد له من جزاء وهو ماض غالبا بدون الغاء
كما ههنا وبالقاء قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا ومضارطا مابولا بالماضي وجميع
الاستعمال واقع في التنزيل ههنا ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأليف وجمع هذه
الحواشي لكنه انما يتم بامر من الاول بيان سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثاني بيان
سبب تحشية هذا المشرح من بين كتب المنطق والثاني هو الذي اعتنى بشانه ههنا
واما الاول فله مقام بين فيه ان تحصيل هذا الفن واجب باتفاق العلماء العقلية والعقلاء
النقلية لكن اختلفوا في انه واجب عين التوقف معرفة الله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير
من المحققين او واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفيرة واختاره
صاحب الطريقة قوله الفوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلت من علم او مال
مشتق من القيد بمعنى استعدادات المسال او الخير وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل
من حيث هي غرضه ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل بمعنى غايته
ومن حيث انها مطلوبة للفعل بالفاعل يسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل
على اقدام على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى غلة غايته فالغاية والغاية متحدان
بالذات ومختلفان بالاعتبار كان الغرض والعملية الغاية ايضا كذلك لكن الاولين اعم
من الاخيرين مطلقا اذ بما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله والظ
ان المراد بها المعاني التي افادها الش المحقق منها ما هو غامض دقيق لا يطلع عليه الا
الازكاء ومنها ما ليس بهذه المثابة وان خفي عن اوساط الناس والى هذين الامرين
اشار بقوله ومشتلة على مالا يخفى عن الغموض والاغلاق ٧ فعل الاول على ما يتعلق
بمشكلات الفاضلة والثاني بمشكلات مدلولاته مما لا يعتد به وان صدر ذلك عن بعض
من يعتد به قوله ومع هذا خوان الزمان الاضافة فيه لادنى ملايسة كما في قواهم
ابناء الزمان راغبون فيها اي محبوبون على ما اشتهر من ان الرغبة اذا استعملت بني تكون
بمعنى المحبة واذا استعملت بمعني تكون بمعنى العدول والظ ان ههنا محذوفا اي مشتاقون اليها

الحامل هو الطرسوي

بقرينة قوله واشتياق الالامعنى الكون غاية اشتياق على ما يقتضيه العطف مفعولا مطلقا لقوله
 راغبون والقول بان مشتاقون مضمين لقوله راغبون فمن ههنا انى بقوله واشتياق ليس بشئ
 اذ الرغبة تستعمل بنى فلا حاجة الى التضمن والاشتياق انما يستعمل بالى والمضمين لابد ان يكون
 مستعملا يحرف الجر الواقع في مقام التضمن نعم او قال غاية اشتياق واكتفى به لكان
 في كلامه صنعة احتياك لا لا يخفى قوله عطف عليها اه الظ ان صيغة الماضى ههنا على
 حقيقة بناء على ان الدباجة وقعت بعد التحشية ويدل عليه عطف قوله ولم آل جهدا
 عليه لانه متبادر في معناه الحقيقى ايضا ويحتمل ان تكون بمعنى المضارع وكذا قوله
 لم آل جهدا بناء على ان التحشية متأخرة عن الدباجة ويؤيده قوله والله ولى الامام
 وبسر الاختتام لان المتبادر منها طلب الامام وتسبب الاختتام من الملك العلام وذلك
 يقتضى عدم تمامه واختتامه اذ لا معنى لطلب الحاصل لكن يحتمل ان يكون المراد منها
 بيان الواقع شكر الما انعم الله تعالى من تينك النعمتين الجليلتين قوله حتى يتسمر لهم
 علة للملازمة وغاية لها بتحصيلها النهوض اى النهوض بتحصيلها النهوض
 قاله متعلق بالنهوض المقدر والمذكور مفسر له على محاذاة ما ذكره التفتازانى في قول
 صاحب التلخيص واكثرها لالاصول جمعا بناء على ان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل
 ومعه لا يتقدم عليه فكذلك المأول به ثم قال بعد القول بعدم تمامية القياس المذكور والظاهر
 انه جائز اذا كان المفعول ظرفا او شبهه كما في قوله تعالى فلما بلغ معه السعى لا تأخذكم بها
 رافة لان الظرف يكفيه راحة من العمل ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها
 وعلى هذا التقديم رعاية الجمع ومعنى النهوض القيام اى قيامهم من حضوض
 النفس الى زروة الكمال فهو نهوض معنوى مجازى وضمير تحصيلها اما را جمع
 الى القوائد واما الى مفعول عطف اعني كلمة ما باعتبار كونها عبارة عن الحواشي وعلى
 كلا التقديرين الالباء للسببية وجعل الباء متعلقا بليس غير مناسب من جهة المعنى
 كما لا يخفى قوله ولم آل من الالوه وهو التخصيص جهدا بالضم والفتح اى الاجتهاد وعن البعض
 الجهد بالضم الطاقه والفتح المشقة والظ ان الاوهما بضمين له معنى المنع فيكون
 متعديا الى مفعولين كما في قولهم لا ألوك جهدا ولا ألوك نصحا نص عليه صاحب
 الكشف في تفسير قوله تعالى لا يألونكم خبالا فالمعنى ههنا لم امنعهم اجتهادا وحذف
 ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود هذا هو التوجيه الذى اختاره التفتازانى في شرح
 التلخيص ولا شك في جزالة معناه بالنظر الى هذا المقام والقول بانه لازم بمعنى التخصيص
 وجهد اتميز اى من جهة الجهد او منصوب بزرع الخافض اى في الجهد او حال
 اى مجتهدا فقا سد ٨ وجعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس
 ما ألوت الشئ ما تركته واختاره الشريف ٦ في خطبة شرح المواقف غير جيد
 اذا استفاد منه انه لم يترك الجهد في بيان الواقع والمقصود انه بذل كل الاجتهاد
 قال الشارح المحقق رحمه الله جدا لك اللهم قد عرفت ما يتعلق بذلك فلا تعبد
 وقد اشتهر فيما بينهم ان في مثله التفاتا على مذهب الجمهور اذا كان البسملة جزءا
 من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسملة بالغيبة وههنا بالخطاب فقد وقع تعبيران
 متغايران عن ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق عدم الالتفات عند هم ايضا في مثله

٧ القائل هو الطرسوسى
 ٣ بفتح الميم

٧ في رد للامداد حيث خصص
 السببية ههنا على التقدير الثاني
 ولا يخفى انه متفرقة من غير قارى على
 ٩ القائل هو المولى حسن جلى

٨ اذ لا ياب من نسبة التفسير الى
 القائل ولا يصح جعله غير الاعلى
 اختيار الاسناد المجازى والنصب
 بزرع الخافض معاى وكذا
 وقوع المصدر حالا ليس بقياس
 الانجباء يكون المصدر نوعا من
 العامل نحو انى سرعة ويطوئا
 نص عليه الرضى وابن مالك
 وتأويله باسم القائل اى جاهدا
 ٦ وتبعه الطرسوسى ههنا

حقق ذلك في محله ولما كان الحمد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجامعا للشكر اذ هو
 مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاضداد اكتفى بالحمد لانه شامل للشكر ح قطعما
 وقد عرفت وجه ايراد الشكر في الحاشية عقب الحمد ولكل وجه لكان الاول للشارح
 ان يقدم الفقرة الثانية على الاولى لان الثانية متعلقة بالتحلية بالحاء المحجمة والاولى
 متعلقة بالتحلية بالحاء المهملة ومن البين ان التحلية بالمحجمة مقدم على التحلية بالمهملة
 الا ان يقال ان الاول وجودى والثانى عدى والوجودى مقدم على العدى او يقال
 الاول اشرف من الثانى او يقال الاول مطمح نظر الكل ومطمعهم فلذا قدمه
 على الثانى قال الشارح المحقق وصلوة قد عرفت انه لا كراهة في الافتصا ر عليها ههنا
 ثم انه صلى اولا على جميع الانبياء حيث قال على عامة من خلفهم اولى الفواضل وترقى
 فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لاسما على محمد صلى الله عليه وسلم فافاد المبالغة
 في الحكم المذكور على ما يقتضيه كلمة لاسما بناء على ما حقق في محله من ان هذه الكلمة
 للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وكلمة
 اولى في قوله اولى الفواضل بفتح الهزلة وضمتها وعلى التقديرين بفتح اللام وقد اختاره
 المحشى وسعر من منه تحقيقه ويحتمل ان يكون بضم الهزلة واللام وان لم يساعد الخط
 والمعنى على عامة من خلفهم اصحاب الفواضل وهم اتمهم بل جميع الانس والملائكة والجن
 فبقيد افضليتهم من الكل ويكون ح في الكلام اشارة الى الصلوة الى انبا عنهم بالتبع
 على ما يدل عليه لفظ المحقق وعلى هذا يندفع ما قبل ٧ من ان المستثنى بقوله لا سيما على
 محمد اه محمد وآله مع انه لم يذكر آل من خلفهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكأنه
 قال وعلى آلهم لاسما على محمد وعلى آله وما قبل في دفعه ايضا من انه يلاحظ عطف
 وآله بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير هذا قوله قوله جدا لك من جملة المصادر قوله ٩ بمعنى
 المقول مبتدأ لا بمعنى المصدر اذ لا يصح ح جعل قوله من جملة المصادر عليه وهو ظ
 وجدا لك بدل منه او عطف بيان او مفعول اعني المقدر او خبر مبتدأ محذوف
 نص عليه في الكتب الاعرابية وقوله من جملة المصادر خبر لمبتدأ المذكور فقيه
 مسامحة من حيث ان ما هو من جملة المصادر لفظ جدا فقط لا مجموع حدها لك
 هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من النحاة لان ابن الحاجب
 ومن تبعه عدوا واحدا وامثاله بدون اللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا
 سمعا على ما يظهر من بعض تصانيفه والشيخ الرضى ومن تبعه عدوا واحدا وامثاله
 باللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا قياسا لاسما حيث قال والذى ارى
 ان هذه المصادر وامثاله ان لم يأت بعد ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما يحرف
 الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها واما ما بين فاعله او مفعوله
 بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وضرب الرقاب ٣ وبؤسالك ٧ وجدا لك ٤ ويجب
 حذف الفعل في جميع هذا قياسا انتهى ملخصا ولذلك اضطرب الناظرون في توجيه
 هذا الكلام والظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر
 وامثاله بدون اللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سمعا لكن مراده المصادر المستعملة
 مع اللام اذ هو الواقع في كلام القصاص عند الحذف واما ما لم يذكر مع اللام فلا يحذف

١٠ ايراد والدفع ككلامه المولى
 قد خيل
 ٩ اى لفظة قوله

٢ اى كتاب الله
 ٣ اى ضرب الرقاب ضربا
 ٧ اى بؤسك
 ٤ اى جدتك جدا

عامة على ما يشهد به التبع وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذكر ابن الحاجب حين تعداد المصادر المذكورة ما بين الفاعل او المفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة لا في بيان فاعلها او مفعولها هذا والذي في لب البيضاوي ان هذه المصادر المقرونة باللام مما يجب حذف فعلها وجوباً عاماً وان امكن تطبيق كلام اللب على ما ذهب اليه الرضي على ما اشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار البيضاوي الى ما خفي من كلام ابن الحاجب فالحق ان كلام المحشي ههنا منطبق على مذهب ابن الحاجب لاسيما على مسلك البيضاوي فاندفع حيرة الناظرين ههنا وانما اختار المحشي مذهب ابن الحاجب ومن تبعه لان النكات الآتية في اختيار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبهم كما ستطلع عليه ثم اعلم ان اللام في قوله لا يتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل متعد بنفسه فكذا القا ثم مقامه فالجار والمجرور ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفة له هذا قوله المحذوف فعلها اورد على هذه العبارة انها من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف وفي هذا يتبع الصفة الموصوف في الاعراب والتعريف والتكثير وفي البواقي اعني الافراد ومقابلته والتذكير والتأنيث كالفعل ينظر الى فاعله والفاعل ههنا مفرد مذكر فلا بد من تذكير العامل ايضا او جمع الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوفة افعالها واجيب بحمل الاضافة على الاستغراق وح يكون المراد افعالها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه اشياء من جلستها التأنيث فالفاعل هنا مؤنث بالاكتساب ويندفع الاضطراب ولا يخفى ما في الكل اما في الاول فلان الاضافة الاستغرافية لا تجعل لفظ الفعل افعالا ليصح التأنيث بل تفيد الاحاطة في الافراد الايري انهم فسروا الجمع المحلي بلام الاستغراق بما يفيد الشمول في مفردة فالاستغراق يجعل الجمع مفرد اولم يقل احد بعكسه واما في الثاني فلان شرط الاكتساب المذكور صلاحية المضاف المحذوف على ما نص عليه ابن مالك في الفقه حيث قال وور بما اكتسب ثاب او لا تأنيث ان كان المحذوف موهلا ولا يصلح المضاف ههنا المحذوف قطعاً وعندى ان اسناد المحذوف الى الفعل ههنا او هم صلاحية المضاف المحذوف وان لم يكن في نفسه صالحاً المحذوف فهذا القدر من الوجه كاف في اكتساب المضاف من التأنيث على ان الشرط المذكور غير تام في جميع الموارد الايري الى قوله تعالى او نهائس الناظرين حيث ان ضمير تسمر راجع الى اللون باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه مع انه لا يصلح المحذوف قطعاً صرح به في بعض شروح المفصل قوله وهو اي الفعل المحذوف حدث او احد ففيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا حذف الفعل حذف الفاعل ايضا لكن الكلام في الاول قوله اختيرت الجملة الفعلية اي ناسب اختيارها اذ الوجوه الآتية انما تقوم على المناسبة لا على الاختيار لانه بدوي وقسم عليه نظائره والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام في الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قيل ٧ من انه على هذا وان صح التعليل الثالث لكونه بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليلان الاولان لانهم بالنظر الى مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل هل فليس بشيء لان التعليل الثاني اعني الاعتراف بالجزء انما يكون بالمجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعني اصالة قبل اصالة الفاعل ارجح من اصالة الفعل فلا وجه للتخصيص قوله لكونها اصلا اي راجحاً بالنظر الى استاده لاصالة

المورد جمهور الناظرين
الجواب الاول الولي فزه خليل
والجواب الثاني الطرسوسي

طرسوسي

طرفها

طرفها اما الفعل فظاهراً لانه يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل فلا نه اصل المرفوعات على ما هو التحقيق اوراقاً في هذا القسم والاسمية معدولة عنها وقد حقق صاحب الكشاف ان اصل الحمد لله حدث الله هذا الواحد جداً حذف الفصل وعُدل عن النصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد من المؤكدات ههنا وان عدو ههنا في غير هذا الموضع فاقبل ٩ من ان اصله يحتمل ان يكون لكون هذا المقام مقام الحمد لم يلاحظ فيه التردد والانكار فيكون فيه من الكلام الجملة الفعلية لمرادها عن التأنيث كيد بخلاف الاسمية انتهى فانما يصح في الاسمية الصرفة لاني المعدولة والموجود ههنا هو الثاني كما اشارنا اليه قوله والاعتراف بالجزء من استدامة الحمد بناء على ان هذا المقام لكونه مقام الحمد والشكر على نعمته تعالى الدائمة الغير المنقطعة يقتضي انه يودي ذلك الحمد بما يدل على الدوام والثبات كما في الجملة الاسمية فلما لم يسلط طريقة الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للتجدد يستفاد منه ذوقاً انه لو كان الحمد الدائم في قدرته لا يورد الاسمية المفيدة للدوام في اراده الفعلية المفيدة للتجدد يظهر الاعتراف بالجزء ذوقاً قطعاً فقوله لان الفعل يدل على التجدد حلة للاعتراف ومعناه ان الفعل لما دل على حدث معتبر باحد الازمنة الثلاثة وكان مقارناً في دلالة على معناه الحدثي تضمني باحد الازمنة وكان الزمان من الاعراض السالبة للتجدد اعترف بمجموع معناه الدلالة على التجدد فالدلالة على التجدد في الفعل دلالة وضعية بخلاف الدلالة على الدوام والثبات في الاسمية لا سيما في الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانما يحسب ما يستفاد بمجموعة المقام والقرائن فالدلالة المذكورة في الاسمية من قبيل مستنبطات التركيب صرح به اهل المعاني وهو المستفاد من كلام المحشي في هذا المقام وان خفي ذلك على اكثر الانام ههنا واما ما قيل ٧ ههنا من ان قولنا الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر عامل الظرف اسم فاعلى كانت مفيدة للدوام الثبوت وان قدر فعلاً كانت مفيدة للتجدد قطعاً فلا مخالفة بين الطرفين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فاذا ذكر المحشي منظوفه اما اولاً فلان ما ذكره لا يقتضي العدول عن الاسمية الى الفعلية اذ الطرفين متساويان واما ثانياً فلان نجم الائمة جعل المحذوف في هذا لك قصد الدوام والازموم بمحذوف ما هو موضوع للحدوث والتجدد واما ثالثاً فلان المحذوف في الحمد مشترك بين الطرفين لان الحمد من النعم فبتسلسل كما اشار اليه السيد في حواشي المطالع واعار اطفالان الاسمية لاتدل على صدور الحمد عن نفسه كما يقتضيه قوله وللتخصيص اذا استفاد منه ان الدلالة على صدور الحمد من نفسه مشتركة بين الطرفين مع ان ههنا في الاسمية وقد قال صاحب العناية الحمد لله يدل على كونه تعالى محموداً سواء صدر الحمد من حامد او لا انتهى ففيه ما فيه اما اولاً فلان الظاهر ان يقدر الظرف في الاسمية باسم الفاعل ولو سلم فالتقدير المذكور من ضروريات صحيح العبارة والامر في ذلك ليس كذلك ثم ان عامل الظرف اذا كان فعلاً يكون ما ضياً لامضار عا فلا يفيد الاسمية الاستمرار التجديدي المطلوب ههنا ولم يقل احد بان مثل زيد في الدار اذا كان الظرف فيها ما ولا بالفعل يفيد التجدد واما ثانياً فلانه لا شك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا صحيح ما عذر عن الشارح رح وبيان نكاته ولا شك ان الوجوه المذكورة قائمة على ما ادعاه

طرسوسي

الفاعل هو الولي

ومنه لا يلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه
اذ لكل وجه هو مواليها واما ثالثا فلا تالام ان ما ذكره المحشي لا يقتضي العدول عن الاسمية
كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية
لايراد الاسمية اذ لا يلزم على المتكلم قصد جميع المزاي والنكات وما قصده ههنا كاف
فيما رجحه واما رابعا فلا تك قد عرفت ان الحذف المذكور قصد نبح الائمة قياسي فيحمل
ان يكون الحذف المذكور لقصد الدوام والرزوم لاسما على كما اختاره المحشي ههنا
وقصد الدوام والرزوم لا يجري في السماعي على ان ما ذكره الرضي انما هو بالنظر الى ظاهر
الحال وذا لينا في افادة التجدد بحسب الحقيقة وهو المقصود واما خامسا فلان ما ذكره
الشريف من العجز عن اداء الحمد وزوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب
المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك من حيث ان صاحب المطالع لما جعل الحمد
من الآلاء وأشار بذلك الى الاعتراف بالعجز عن اداء الحمد على ما ينبغي بينه الشريف بلزوم
التس فقاية ما ذكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالعجز وليس في الجملة الاسمية ذلك
الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والعجب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ما اسسه
من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون قاسدة مستلزمة للتس المح دون
الفعلية لعدم امتيازاتها التسلسل المحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المقيدة للدوام
والحال انها مستلزمة للتس المح مع انها طريقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق جد واحد بنفسه
وغيره من التمس فلا يلزم التس وهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالعجز لا يحتاج
الى هذا لتوجيه فلذا رجحه الشارح والمحشي واما سادسا فلا تالام ان الحمد لله لا يدل على
صدور الحمد من نفسه وقد عرفت ان هذه الاسمية معدولة والاصل حدث الله جدا على
ما اختاره صاحب الكشف وكلام صاحب العناية لا يكون دلالة على العلامة بل تقول
قائل الحمد لله يسمى حامدا بالاتفاق والاول يدل هذا الكلام على صدور الحمد عن نفسه
لما سمي بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين المجتئين والتنصيب على الصدور
عن نفسه انما يوجد في الفعلية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام قوله وللتنصيب
على صدور الحمد عن نفسه لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور
المذكور لكن لا يوجد فيها التنصيب عليه وهو المطلوب في هذا المقام وما يقال من ان جدي
ثابت له تعالى جملة اسمية دالة على التنصيب على صدور الحمد عن نفسه فلا يكون
هذه النكتة مرجحة للفعلية قد فوع بان التنصيب فيه مستفاد من الاضافة والكلام
في افادة نفس الجملة التنصيب المذكور وذا انما يوجد في الفعلية كذا في الحاشية ولفظ
ان يقول كما ان الفعل لا بد له من فاعل كذلك المضاف لا بد له من مضاف اليه فاعتبار
دخول الفاعل في الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه في المادة المذكورة
لا بد له من فارق وجوابه ان الكلام ههنا في الجملة ولا شك ان الفاعل داخل في الفعلية
واما المضاف اليه في المادة فتخرج عن الاسمية قطعاً وهذا معنى كلامه في الحاشية
المذكورة قوله وانما اختير الحذف اي صورة حذف الفعل ولو كان ذلك الحذف
واجبا دون صورة ذكره مثل احمد الله تعالى او نحمد الله على ما اختار المصنف وانما فسرناه
بذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التي اختارها الشارح واما كون نفس الحذف

واجبا

واجبا واجازا فاما يتعلق بالنحو وقد اشار اليه اولا فبعد الفراغ عما يتعلق بالحولامعنى للاشارة
اليه ثانيا لاسما بعد الشروع في بيان النكات فاقيل ان هذا في قوله وجوبه بالنسبة بشي
وكذا القول بان هذا التفسير تأويل بقريضة المحذور فذلك لا يندفع سؤال المسافة
عن الظاهر لبس بشي بل هذا تفسير بقريضة السباق وكون المحشي في بيان الخصوصيات
كما لا يخفى على من له ادنى خاصة ومنهم من تكلم في توجيه المقام بما لا يلتفت اليه العوام
قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية اي طريقته في وجود الحذف في كل منهما وان كان
الموجود في الحمد الحذف الواجب وفي التسمية الحذف الجائز وهذا كاف في وقوع
احدهما على طريقة الاخر مع الاشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب قوله من المذهبين
الممكنين على ما نص عليه في بحث الاجاز من علم المعاني فالساواة بينهما عالم بشرط واحد
وان عجز بقية بعض الناطرين قوله يدل على الاستمرار التجدي او هذه الدلالة دلالة
ذوقية تستفاد من الصيغة بمعونة المقام فهي خارجة عن الدلالة الثالثة المطابقة
والتضمن والاعتزام لانها انما هي بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولا مدخل للوضع
في الدلالة المذكورة بل هي من قبيل مستنبطات التراكيب على ما هو شأن الخصوصيات
واما دلالة الفعل على التجدد فانما هي بالنظر الى الوضع فذلك يتدفع المناقاة بين هذا
الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجدد والقريضة على ما قررناه ان المحشي
ههنا في بيان الخصوصيات ولذا جعل ما يتعلق بالوضع في السابق لتعليل التعليل
حيث قال ولا اعتراف بالعجز عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجدد ثم انه فسر
هذا المعنى بقوله احرك مدة عمرى ساعة فساعة فجعل مفسدا لاستمرار التجدد
مفسدا للصبغة فبعد هذا كيف يتصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر
فساد ما قيل ان اراد دلالة عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز
ذلك ايضا في الماضي اذ لا يشترط السماع في آحاد الجاز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة
ولا يجوز كما حققناه مع انها لو كانت مجازا لكان علم المعاني الباحث عن المزاي اللفظ باحشا
عن المجاز وفساده ظاهرا ثم زاد في الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد نقلت
من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والمتعارف في مثله هو لفظ الماضي كما في صيغ
العقود مثل بعث واشترت فتعذر الماضي هو الاول بل هو المتعين انتهى وذلك
لان الالفاظ العبودية الفقهية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية لا من مصادرها
عن العاقل بقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الايجاب والقبول على ان بعض
المحققين اخرجهما عن سائر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الايجاب والقبول
بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك ما نحن فيه ولوسم فالقياس قياس
مع الفارق بل المضارع انشأ بالانشاء من الماضي وهو ظاهر وان خفي عليه ولوسم
فالاستمرار التجدد المقصود ههنا انما يستفاد من صيغة المضارع ولم يقل احد
بكونه مستفادا من صيغة الماضي وما يدل على ما قررنا ان من توردا الحمد ههنا
بالجملة الفعلية المذكورة اوردها بصيغة المضارع حيث قال المصنف ههنا نحمد الله تعالى
وقال صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك وغير ذلك على ان صيغة الماضي
ههنا لا تخ عن شائبة الامتنان على الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح

والقول الاول لا اكثر الناطرين ههنا
والقول الثاني للطرسوسي

م توبه خا

م توبه خا

من اصوليين وهو الاول
صدر الشريعة في توضيحه

وهان الذين تقدم الماضي على تقدير المضارع بان الماضي يدل على الحمد السابق في مقابلة
 النعمة السابقة وهو يحل النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى لنن شكرتم لا بد منكم
 فيقول شمول النعمة للارزمنة كلها بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المفسد
 شمول النعمة للارزمنة اللاحقة فقط فيلزم خلو الارزمنة السابقة من النعمة انتهى
 وذلك لان اللزوم على العبد ان يحمد الله تعالى على نعمته في كل وقت فترك الحمد في الزمان
 الماضي ثم الاخبار بوقوعه على ما هو مدلول الماضي لا يج من كفران النعمة والامتنان على
 مولى النعمة جل جلاله فان صدر الحمد منه ايضا في الزمان الماضي فذلك حمد استقبالي لاحد
 ماضوي ثم ان الآية المذكورة لا تدل على ما ادعاه لانها وان كانت في صورة الماضي لكنها
 بمعنى المضارع على ما يقتضيه كماله ان الاستقبال مع ان في هذا البيان تحطئة للآخرة الذين
 صدروا اوائل كتبهم في مقام الحمد بصفة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاول
 بل هو المحقق والتوفيق المبين من الله تعالى الامام الميراثي ثم افول في بيان المحشى بحث
 وهو ان صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين الزاهد بشرب وبين يشرب الزاهد بان الاول
 يدل على صدور الفعل منه حاله في حاله على سبيل الاستمرار والثاني يدل على مجرد صدوره عنه
 في الحال او الاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار اتحددي لانه
 من قبيل الثاني لان المقدر فعل مقسم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور
 منى على تقديم المضارع وتأخير وتقدم المبتدأ على الفعل المضارع لادخله في الدلالة
 على الاستمرار بل الدال عليه انما هو المضارع سواء قدم او اخر سيما اذا انضم عليه معونة المقام
 كالماضي على اولي الافهام قوله الموجب لاستغراق الحمد ان هذا الاستغراق حقيق
 اذ ليس المقصود منه بيان ما يصدر عنه من الحمد حتى يرد عليه ان الاستغراق الحقيقي غير مقصور
 للبشر على ما نص عليه بقوله تعالى كلا لما يقض ما امره وبغيره من الآيات الدالة على عجز
 العباد بل المقصود منه بيان استحسانه تعالى لذلك وثبات في جميع مدة عمر العباد لتوالي
 نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ما قلنا ان صاحب الكشاف قال ان الله تعالى
 استحقاقا ذاتيا واستحقاقا فاعليا وللتنبيه على كلا الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين قوله مع
 انه لا يدل على ثبوت من دلالته على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلاهما غير مناسب لمقام الحمد
 قطعاً اذا المناسب له الدوام والاستغراق على هذا كان المناسب لتفسير معنى ايضا ان يقال كما
 يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة في النفي والاثبات ولك ان تقول في معناه كما لا يدل
 على استغراق الحمد في جميع الارزمنة المستقبلية وهذا وان كان مناسباً من حيث الابطال لكن فيه
 خرافة من حيث ان لا يدل على امكان النفي ولا اسكان لذلك في الماضي وجعله بمعنى المضارع
 ح مقيد للتشبيه المستفاد من كلمة ايضا اذا الكلام في الماضي لافي المضارع فالوجه هو الاول ثم
 ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف فعلها وجوبها على ما في الرضى واللب واصوله اض
 ايضا، نجع وما اشير اليه في معناه من التشبيه فيان لحاصل المعنى قوله در المحشى حيث
 ختم هذه القول بعض المصادر المذكورة المشار اليها في اوله فدار الحاشية على الفاحشة فالحجب
 صبارته الرشقة وبيان الدقة قوله وهو الرواية اي المروى عن المؤلف قال رواية مصدر
 بمعنى المفعول وكونه اسم المصدر بعيد نعم او جعل من قبيل رجل عدل لم يكن بعيد اكل
 الحمد قوله وهي العطفة اسم لما يعطى فتاؤه لا نقل من الوصفية الى الاسمية قوله

لا على ما اشار اليه الطرسوسي

قوله وهي الاحسان اشار به الى ان العارفة مصدر كالعاقبة والعاقبة على ما في الشافية
 لكن المراد به المحسنات حتى يكون التح والعارف واحدا ويكون تكرارا فيحتاج
 الى البيان الاتي لا يفسد الحاجة ح الى جعل عارفة مصدر اولم يبق على الظاهر
 المتبادر منه لا نقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين
 وعوارف الافاضل محسنات بفتح السين لا محسنات بكسر السين ومن هنا نشأ توجيه
 بعضهم هذه العبارة لدفع التكرار كما سنقف عليه من المحشى قيل ٩ الاول وهو الاحسان
 وفيه ان هذا الضمير وقع بين المصدرين والاول منه مزيل ايضا ظاهرا بعلامة التانيث
 فالوجه ما قلناه المحشى قوله وما يجوز ان يكون موصولة او فدية على احتمال المصدرية
 لان الحمد على الاول يكون في مقابلة النعمة الواصلة الى الحامد فيكون ح مجامعا للشكر على
 ما شيرنا اليه في تحشية كلام الشارح رج فتذكر ولذلك اكتفى الشارح بالحمد ولو كان كلمة
 ما مصدرية لكان الحمد على الانعام الذي هو من صفات الله تعالى فيرد عليه ح
 ان المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا وصفات الله تعالى صادرة عنه بالاجاب على ما
 اتفق عليه اولو الالباب ويحتاج في دفعه الى تكلفات كثيرة ذكرت في محله منها ان الحمد
 على الانعام ليس باعتبار ذاته بل باعتبار آثاره وهي النعم الصادرة عنه بالاخبار فيقول
 بالاخرة الى كون المحمود عليه هو النعم فلا شك ان جعلها محمودة عليه اولا وصراحة اولي
 لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهي نعم لهم فيلزم ح الحمد على النعم القائمة بغير الله تعالى
 وذا غير جائز لا نقول تلك النعم قائمة بهم بطريق الكسب لا بطريق اليجاد على ما حققه
 اهل السنة والود ادق تلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد تقرر ان مدح النقش
 راجع الى مدح النقش فلا كلام اصلا في كون عوارف الافاضل محمودة عليه وقد ورد
 في الاثر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى هذا
 خافيل من ان كلمة ما حرقية اولي لفظا ومعنى اما لفظا فلا احتياج الى تقدير العائد
 وهو تكلف واما معنى فلان الحمد على الانعام اولي من وجوه ليس بشيء اما الاول فلانه
 شائع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة العريضة واما الثاني فلا نالا ثم ان الحمد
 على الانعام اول بل الاول ٧ هو الحمد على النعم على ما حققناه نعم عطف خلصني على
 لخصني بقضى كون كلمة ما مصدرية لكن ذلك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا
 في الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية قوله وحذف العائد المنصوب ٨ اي المتصل
 المنصوب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام على ما نص عليه ابن مالك في الفيتة
 حيث قال والحذف عند هم كثير فيجلى في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كن
 نزجوب والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه
 لكن ترك المحشى هذه القيود لوضوح امرها كما قال ابن الحاجب والعائد المفعول يجوز
 حذفه وكان للمحشى فيه اسوة حسنة قوله مقتدر من الفقر بالعين ثم الفاء المجتبي
 بمعنى الكثرة والشروع ويلزم من الجواز والوقوع اما الجواز فلقرينة كون الصلة فعلا
 متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما في قوله اهـذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
 حذف المفعول للاختصار والتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
 وغير ذلك من التكتات الممكنة واما شيعه فيظهر من تتبع تركيب الباء قوله

هو الولي في تحليل على
 لا يقال صرح العلامة التفتازاني في
 التلخيص بان الحمد على النعم
 يمكن من الحمد على نفس النعمة
 واذ قيل الشاكر في الحقيقة من يتظر
 في النعمة الى النعم لا ال النعمة لا
 نقول هذا كلام حق لكن الكلام
 ههنا في جميع المحشى ما الوصولية
 على ما المصدرية وماذا لك الا
 حقه والحق ان جعل ما مصدرية
 يورى الى ارتكاب تكلفات ههنا
 عنما جعل كل ما موصولة فافهم
 ٨ وتفيد العائد المنصوب قيد واقعي
 انه والواقع ههنا لا احترازي اذ يجوز
 حذف العائد الجبر اذ لا يوجب
 شروط الحذف كما اشار اليه ابن مالك
 حيث قال كذلك حذف ما بوصف
 خفضا كانت فاض بعد امر من فضا
 كذا الذي جريا الموصول جركر
 بالذي مرت فهو ر انتهى والعجب
 من الفضل الطرسوسي انه غفل عنه
 وقال التقيد المذكور احترازي اذ لا
 اعتقاد في حذف العائد المرفوع
 والجبر نعم هذا مسلم في المرفوع
 لكن الجبر قد صرفت حاله على

فمحكون من بيانية قد مملكونه بالنظر الى كون ما موصولة وقد عرفت انفسه ارجح
وعلى هذا يكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا مرفوعا خبرا لمبتدأ محذوف اعني هو
ففيه ايجازان من جهة حذف المبتدأ ومن جهة حذف المفعول واظناب من وجهه
وهو الايضاح بعد الابهام لتكمل هذه العليم تلك النعم المحمود عليها وليس فيه ايجاز
من جهة حذف عامل الظرف لان ذلك اعتناء لفظي نحوي لا يتعلق له بالخصوصيات
فلا يعد مثل هذا ايجازا اصطلاحيا نص عليه التفاسير في شرح التلخيص فليس
في الكلام وجوه من ايجاز وان ادعاه بعض الاخبار قوله وان تكون محذوفة قيل
هذا الاحتمال اول اذا لم يرجح يكون على الانعام ولسلامته عن الحذف ايضا وقد عرفت
اضمحلاله مما حققناه في تحضية قوله وما يجوز ان يكون اه فذكر قوله او متعلقة بلخصت
فمحكون من ابتداء الغاية والظرف المرفوع في الكلام ايجاز من وجه من جهة حذف المفعول
وايهام الموصول ح للتخمين اشارة الى انه لا يمكن تعداد تلك النعم المخصصة من بين النعم
كافي قوله تعالى ففشيهم من اليم ما عشيهم وليس في الكلام ح ايجاز آخر من جهة
تقدير لفظ بين لان ذلك بيان حاصل المعنى لانه مقدر هنا قوله اي لخصته لي اه الاول والثاني
والثاني الاول نشر على غير ترتيب الالف اختاره لثلاثين الفصلان والفصل الواحد
اول من الفصلين والاشارة الى ان كون من متعلقة اول من جهة ان فيه افعارا بان ما
انعم الله عليه من النعم خارج عن التعداد والبيان وانما يمكن له الاشارة الى النعم المأخوذة
منها تلك النعم التي لخصها الله تعالى له فهذا غاية ما ينبغي به على الله تعالى في هذا المقام ولا يخفى
ان هذه التكتة لا تحصل على تقدير كون من بيانية قوله او هو من منح عوارف اه
هذا داخل تحت التفسير السابق اشارة الى ان من البيانية مع مجرورها خبر عما قبله
اعني المبين واختار ان هشام كونه في موضع نصب على الحال وما قبل من ان ما اشار
اليه المحشي تصوير المعنى لا توجه الاحراب مما لا يظهر من سوق البيان فان قلت الظن ترك
من في التفسير لان البيان انما يكون بالمجور وقلت اعلمه اوردها المناسبة بينه وبين المعطوف عليه
اذ لا بد من ايرادها في صورة التعليل او لكون نصا في كونه مبينا وقيل للاشارة الى
ان المخلص ليس عين النعم اذ لا ينقل ما في الافاضل اليه بل هو من جنس ما نعام بالافاضل
وفيه ان من هذه لتبين الجنس لما قرر في النعم وكونه سادسة للجنس مقتضاها وقد قدر
هذا القائل لتصح مثل هذا في ديباجة الخاشية مضافا لئلا يلزم بقاء العرض زمانين
وانقاله من محل الى آخر مع ان كون كلمة من لبيان الجنس كاف في دفعه وعندى انه
انما اوردها ههنا اشارة الى ان المخلص ليس عين النعم من كل وجه بل مأخوذة منها اذ اوترك
من ههنا لكان المخلص عين النعم من كل وجه فلا يبقى انما صيغة بالتلخيص وجه اصلا
فايرادها ههنا اشارة الى تصحيح كلام الشارح راجح بقدر الامكان ولذا ترك المحشي
هذا التلخيص في ديباجة الخاشية كما اشرنا اليه قوله فمحكون من متعلقة ولا يجوز ح
ان تكون بيانية اذ الابهام في كلمة ما على هذا للتخمين والاجماع المهدد لتفصيل ومثل
هذا الابهام لا يقصد بيانه بل لا يمكن على ما اشرنا اليه واطراف النعم الى العوارف اه اي
اضافة لفظ منح الى لفظ عوارف فالامان للعهد لكن لا عهد به معنى مدخولها
كما هو الواقع الكثير بل لعهدية نفس معجوبها يعني ان اضافة لفظ منح الى لفظ

لأنه يمكن ان يقال يجوز ان يكون
التلخيص بمعنى المفعول اي المخلص
ويجوز ان يكون كلمة منح بيانية
ايضاح القول بانه لا وجه لارتكاب
الجار مع تحقق المعنى الحقيقي ليس
بقوى اذ الجرح على النعم اول من الجرح
على الانعام
وهذا التقرير يندفع ما قيل
ايضا من ان لفظ التلخيص بضم
ما مع الله عليه من العلوم والكمالات
افضل واشرف من كالات الافاضل
لانه مختار كالاتهم لكونه خاليا عن
الشك والالوهام انتهى ولو سلم
فقد ايد ما افاده لفظ التلخيص كون
منح الله تعالى عليه نتائج علومهم
ومن البين ان نتائج علومهم
والاصول في لفظ التلخيص اشارة
الى ان الاسلاف هم القبايل و
الشارح هو المستفيض منهم والتلخيص
من انوارهم على ان هذا من قبيل
التحديث بنعم الله تعالى عليه ولا يلزم
ان يكون الامر كذلك في الواقع وقد
قال الغزالي في الاجاء ما من احد الا
وهو راض عن الله تعالى في كل
ورقيب للطلبية في هذا الحديث للنعم
مهداهم في هذا العلم فمثال التي
المدائح تروح من الداعين المرفعين
عنه

عوارف المضاف الى الافاضل بيانية لانه اضافة العام مطلقا الى الخاص وتلك الاضافة
بيانية بنج ان الاضافة المذكورة بيانية اما الصغرى فلان المنح شامل لعوارف الافاضل
وغیرها واما الكبرى فقد اختلف الناظرون في بيانها منهم من ٣ بناها على ما اشار اليه
ابو الفتح في حاشية التهذيب من ان البيانية قد تكون بمعنى بيان المضاف لاما كان بمعنى
من البيانية كما هو المشهور عند النحاة والبيانية بالمعنى الثاني انما يكون اذا كان بين المضاف
والمضاف اليه عموم من وجه كافي خاتم فضة واما الاول فيوجد فيما اذا كان المضاف اليه
اخص مطلقا من المضاف كاههنا فهؤلاء جعلوا البيانية ههنا على البيانية بالمعنى الغروي
لا على ما هو المشهور بالمصطلح عند النحاة ومنهم من ٤ بناها على ما هو المشهور بين النحاة
وتكلف في مادة الاجتماع وما دنى الافتراق ومنهم من ٧ بناها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
في سورة المائدة في قوله تعالى بهيمة الانعام حيث قال البهية كل ذات اربع من البر والبحر
واضافتها الى الانعام التي هي للارواح الثمانية على ما هو الراجح للبيان وهي الاضافة
التي بمعنى من كخاتم فضة اي من فضة ومعناه البهية من الانعام انتهى فقد حمل
هذا القائل البيانية على المعنى المصطلح لكن لا على ما هو المشهور فيما بينهم بل على ما هو
التحقيق عند صاحب الكشاف ثم قال ما قاله الفريقان الاولان ناش من قوله التبع ونحن
نقول انهم يحتوون البيانية ههنا ولم يلتفتوا الى اضافة المنح الى العوارف في كونها عهدية
او غيرها وقد تقرر ان الاضافة ان تكون للعهد وقد تكون للاستغراق وغيره فالذي
يظهر من تفسير المحشي بقوله اي من العطايا ان تلك الاضافة عهدية والمراد المنح المعهودة
وهي عوارف الافاضل فالمنح بالنظر الى نفسه وان كانت اعم مطلقا لكن ههنا معهودة فتجمع
مع العوارف فيصح حملها عليها كافي البيانية المشهورة بمعنى قول المحشي والاضافة
بيانية ان الاضافة المذكورة كالاضافة اليها بيانية المشهورة عند النحاة في اجتماع المضاف اليه
مع المضاف والظاهر ان مراد صاحب الكشاف فيما قرره في الآية المذكورة ذلك
ايضا اذ لا وجه للمخالفة مع جمهور النحاة في مثل ذلك ولا شك ان الاضافة في الآية الكريمة
للعهد اذ لا داعي للدول عن اصل الاضافة فيها مع ان الآيات الاخرى قريبة قوية على
ان البهية المحملة لهم ما هي من الانعام لامن غيرها فالخلق ان كلام المحشي محمول على
التشبيه البليغ وكذا كلام صاحب الكشاف ايضا ويدل على ما قررناه ان المحشي
لم يشتر في التفسير المذكور الى كلمة من مع ان ذلك عاديهم واورده بطريق التوضيف
وقد تقرر ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فذا يقتضي جعل العوارف عين المنح وما ذلك
الا يحمل المنح حصصة معهودة فلا يكون المضاف ههنا ٩ اعم لاطلاقا ولا من وجه
فان قلت فعل ما ذكرت لا يكون هذه الاضافة بمعنى اللام ولا بمعنى من بل يلزم اضافة الشيء
الى نفسه قلت كل ذلك من سوء الفهم بل الاضافة بالنظر الى نفس المنح بمعنى اللام ٧
وبالنظر الى معهوديتها كما لاضافة بمعنى من في كون المضاف من جنس المضاف اليه
وان لم تكن منها بالحقيقة لعدم وجود شرطها فلا يلزم محذورة اصلا واما ما قيل ٤ يمكن
ان يكون اضافة المنح لامية على ان يكون العوارف جمع عارفة مصدر اضافة
الى الفاعل او المفعول ففيه ان المنح عبارة عن العطايا ولا يوجد للمعنى المصدرى القائم
بالافاضل عطايا حتى يصح اضافتها اليها وكذا الثاني ايضا اذ الظاهر ان فاعله المحذوف

٣ وهم جمهور الناظرين
٤ الشيخ الطبرسي
٥ الافاضل الطبرسي
٦ واي في الاضافة العهدية
٧ لانه من اضافة العام المطلق الى
الخاص بالنظر في محله
٨ ولا بد على ما حقق في محله
٩ وهي اضافة المنح الى العوارف
التي هي عوارف الافاضل وعلى هذا
لا يجوز السؤال ويكفي الاضافة
بمعنى من انتهى حمل اول البيانية
على المعنى الغروي على ما هو المشهور
بالتلخيص الاصطلاحي لكون
المضاف بالبيان الاجتماع المضاف
وطر سوس

هو الله تعالى والعارف قائمه نفع ولا معنى لاضافة الاثر الى التأثيرات وانما تضاف الى
 المؤثرات فان اراد بالتأثيرات المؤثرات فذلك ليس وجهها آخر مغاير لما نقله المحشي عن بعضهم ٩
 قد رجم وجه آخر قد رجم الله المؤثرات فذلك ليس وجهها آخر مغاير لما نقله المحشي عن بعضهم ٩
 اليهم بفتح السين او محسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان الذي
 هو معنى العارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى مفعوله
 اعني الافاضل والفاعل المحسن هو الله تعالى وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول الى فاعله
 اعني الافاضل فلهذه ٣ قوله لكن عطف خالصني عليه يدل اه اي دلالة ظاهرة
 بل قوتية بناء على ان الظاهر كون من في قوله من محن اه بياينة كما هو الاول في العطف عليه
 ايضا فتح يكون تقدير الكلام ما خلصني عنه من محن عواصف الفضائل فيلزم
 كون المحن مجرودا عليها وذا غير صحيح في نفسه نعم لو كان كذا من ح متعلقة بخلصني فتح
 يكون تقدير الكلام ما خلصني بيه من محن عواصف لصح من حيث المعنى اعدم لزوم
 اعدو المذكور لكن لا يصح من حيث العربية اعدم شرط جواز حذف الضمير المجرور
 اه بل الى الموصول ههنا وهو كون الضمير المجرور بالياء والموصول بعلى وهذا وارد ايضا
 عليه ان مالك ومن ابن ان الضمير ههنا مجرور بالياء والموصول بعلى وهذا وارد ايضا
 على الاول اعني كون من بياينة وكال محشي اعني ههنا الى المعنى فاشار الى امكان
 توجيه المصدرية بكون من في هذه الفقرة متعلقة لكن اعتناؤه سابقا بقوله
 وحذف العائد المنصوب اه الى شار الضمير ياتي عنه فاستفاد من قوله لا يصح عطفه عليه
 من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير سديد هذا ويمكن ان يقال
 تخار ههنا كون من بياينة والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني عنه فكانه
 من وضع اضاها موضع الضمير فلا حاجة للموصول الى الضمير واما كون المحن مجرودا عليه
 فاما معني على ما قيل من ان المحنة عند ارباب الذوق نعمة لكنه تصرف صوفي
 خارج عن هذا المقام واما معني على ان المحن ههنا ليست مطلق المحن ولا محن الدنيا
 حتى لا تكون مجرودا عليها بل محن عواصف الفضائل وهي الشكوك التي عرضت
 في بناء المطالعة والتعمق التي حصلت في حلالها ولا شك ان الكمل سبب للوصول
 الى المعارف البينية والعلوم الخفية اذ اولاهما لما حصل النجس المعهودة وما يتوقف
 عليه النجس فهو منجس حقة وان كان مجرورا صورة فعلى هذا يكون في كلام الشارح رح
 ترغيب المتعلمين ونشيط المستفيدين ونحو ذلك لاذهانهم القاصرة الى الرضى عن الله تعالى
 في حالهم وما اكهم قوله وح يكون المعنى من اعطاء عوارف اه الظاهر ان الاعطاء
 مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا
 الى الفاعل وعلى كلا تقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات
 وغيرها من الاحتمالات واطراف النجس الى العوارف في كل من التقديرين لامية لبيانية
 قوله وعلى جميع التقادير اه لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا
 اتي بالواو دون الفاء والتقدير المكنة ثمانية اذ النجس اما جمع او مصدر وعلى كلا التقديرين
 كلمة ما اما موصولة ام مصدرية وعلى التقادير الاربعة كلمة من بياينة متعلقة بهذه ثمانية
 اربعة منها مستقيمة واربعة منها مستقيمة واحد منها لا يوهى التكرار وثلاثة منها يوهى

٩ وهذان الدين
 وجهه ان اضافة اسم المفعول الى
 مفعوله واقع كثيرا ولا يخفى فيها ايضا
 واما اضافة الى فاعله فبغير خفاء لان
 اسم المفعول لا يعمل في الافعال
 وبتوجيه ذلك ولا ريب ان الظاهر المحسن
 ليس هو الله تعالى وان كانوا محشين للمحسن
 الاحسان اليهم وان لم يجمع احسان
 فيكون اسم كذا حقيقة لكن لا يخفى انه
 اضافة اليه ايضا ان المقام فالوجه ان
 المفعول لا يضاف الى مفعوله والاعطاء اسم
 على المحذوف والاعطاء اسم
 بانه على المعنى الاحسان اليه
 المحسنات من فيكون فكون المحسن اي
 الله تعالى
 وهذا البيان عرفت ضيف ما قيل
 من ان افسرين اشارة الى ان
 الاضافة مجرورة بكون الى المفعول
 اي العطايا لانه لا يكون الى المفعول
 اي الاحسانات الصادرة منهم انتهى
 وجه الضمف غير خفي على قوله
 اذنى سكة لان هذا القائل لم يطالع
 على كون المصدر ههنا معي المفعول
 وحل المصدر على معناه المحذوف من
 ابن يهضم المقام

فجمل الاضافة على البيانية يتدفع التكرار في الصور الثلاث ثم اقول هذه الاحتمالات
 مندرجة تحت تقديرين كون النجس مصدرا وكون الاضافة بياينة اذ كل منهما شامل
 للصور الاربعة اما الاول فظ واما الثاني فلان كون اضافة النجس الى العوارف بياينة
 انما يكون اذا كان النجس جمعا باحتمالا لانه الاربعة فعلى هذا كان الانسب ان يقول
 وعلى التقديرين اي كون النجس جمعا مع كون اضافة بياينة وكون النجس مصدرا
 لانكرار فيه الا انه اورده جمعا توسعا وترويجا وبدل على ما قررناه ان المحشي قال في النقل
 الا في على تقدير عدم كون الاضافة بياينة وعدم كون النجس مصدرا فانه صريح في ان كلا
 من كون النجس مصدرا وكون الاضافة بياينة دافع للتكرار مع ان كلاهما شامل للاحتمالات
 الاربعة كما يبينه فالوجه في وجه التثنية التي هي النسب ما ذكرناه واما ما قيل ٩ ان ما
 يوهى التكرار من الاحتمالات المستقيمة اثنان لا يزيد كما اشير اليه في بعض الحواشي ولذا
 قال الشيخ الوالد الانسب وعلى كلا التقديرين انتهى فقد غفل هو ووالده ايضا
 عن المرام لان المستقيمة اربعة واحدة منها كون النجس مصدرا مع كون كلمة ما مصدريه وكلمة
 من بياينة ولا تكرار فيه قطعا وثلاثة منها كون النجس جمعا مع كون كلمة ما موصولة
 وكون من بياينة او متعلقة ومع كون كلمة ما مصدريه وكون من متعلقة وفي كل من هذه الثلاثة
 يتوهم التكرار ما لم يحمل الاضافة على البيانية فالوجه ما حققناه والجب منه انه طعن
 بعضهم ههنا بانه ابدى تلك الاحتمالات ولم يعرف سفيها من مستقيها وقال ما قال
 والعصمة من الحفيظ المتعالي قوله على تقدير عدم كون الاضافة بياينة وعدم كون
 النجس اه يفهم منه ان بياينة الاضافة ومصدرية النجس دافع للتكرار وقد عرفت انه كذلك
 امع محمول كل منهما للتقدير الاربعة قوله او المأخوذة اه كلمة اولئك الخلو يدل عليه قوله
 لا في المستقط منها او من احدهما في كل من النجس والعوارف احتمالات فيكون النجس
 على هذا القول من قبيل القوائد لكونها مرتبة على عوارفهم بمسئلة الشارح
 ولما كان التايح لا ينحصر من المقدمات الاعتبار الهية الاجتماعية فيها والوحدة الداخلية
 فيها اشار اليه بقوله فكان عوارفهم اعطيتها حيث اوردها خبر مفردا مذكرا وان كان
 الظاهر ان يقال اعطيتها واعطيتها اشارة الى ان عوارفهم ما لم يجعل امر او احدا لا يحصل
 منها منحة وهذا اولى مما اتفقوا عليه من انه جعل العوارف بمنزلة الشخص اذ لا حاجة
 لارتكاب المجاز في الطرف مع ان المجاز في النسبة اعني النسبة الاضافية اولى لانه يبلغ اضافة
 النجس الى العوارف ح لامية على كل تقدير لا يقال الاولى ان يقال فكان العوارف يعطيتها
 بصيغة المضارع بناء على ما قرر في تقدير فعل المجد بصيغة المضارع من التكنة الجليلة
 لاننا نقول ان اعطاء العوارف مقدم على هذا التصنيف فلذلك اتي بصيغة الماضي واما المجد
 فالمقصود منه الشاء على الله تعالى وقد عرفت ان المناسب له ههنا صيغة المضارع
 ومحصوله ان جد الشارح الله تعالى يحدد كل لحظة في مقابلة كل نعمة ولو كان
 تلك النعمة سابقة على زمان انشاء المجد فاقبل ٧ من انه عدل عن المضارع ههنا الى الماضي
 اشارة الى تغليب عليه او الاشارة الى تحقق وقوع ذلك النعم بالابتلاء اليه ذاهل الكرم قوله
 اي تحلصك اي اي من محن اه اشار به الى ما قدمه من ان كلمة ما بالنظر الى هذه الفقرة
 لا تكون الا مصدرية فان قلت لعله رجع سابقا كون ما موصولة فاجوبه ترجيح المصدرية

٩ القائل هو الطرسوسي

٩ لانه كلام من التكنين انما يكون فيها
 عدل من الظ الى خلافه والامر
 ههنا ليس كذلك كما لا يخفى

ههنا قلت كانه رجح في الفقرة الاولى كون ماموصولة للنكتة التي قد منها تلك وههنا رجح كون مامصدرية ليكون الحمد على الانعام كما كان في الفقرة الاولى على النعم ومن البين ان الحمد على الثاني جدد صرفي وعلى الاول جدد لغوي لعدم كون الانعام واصلا الى الحمد لكونه صفة لله تع بخلاف النعم فكان الشارح المحقق جمع بين الجدين فتبصر بالعينين قوله الاشياء المهلكة للفضائل من الاسقام والعلل وغير ذلك مما يوجب الملل والتكسل ككساد اسواق المعارف والعلوم وانقراض اشواق اولي الاسباب والفهوم اذ الكل من مهلكات الكمالات وعواصف الدرجات فالتخلص المذكور ههنا شامل للتخلص عن الكل وقد خلص الله تع الشارح المحقق عن الكل فجمع له بين جهات الشرف والله الموفق قوله ثم عبر بالعواصف التي هي الرياح الشديدة اشار بهذا التوصيف الى بيان معنى العواصف فقوله التي هي الرياح الشديدة اشار عن معناه كما في قولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ فاقبل ٧ يستفاد من كتب اللغة ان العصف بني عن معنى الشدة والمرعة والاهلاك يوصف به الريح وغيره بحسب مقتضى المقام فلا مساغ ههنا لهذا التشبيه والاستعارة ليس بجديد بل نقول ان ادعى الاستفراء التمام فممنوع وان ادعى الناقص فغير مفيد بل الظ ما اشار اليه المحشى وقد اتفق ائمة التفسير في قوله تع كرماد استندت به ربح في يوم عاصف على ان وصف اليوم بالعاصف وصف مجازي بناء على ان العصف اشتداد الريح وصف به زمانه بالمبالغة كقولهم نهاره صائم وليله قائم فلو كان الامر كما ذكره القائل لكان الوصف على حقيقته فالظ ما ذكره المحشى قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها اي بكلمة العواصف حال كون تلك الكلمة استعارة وهي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادته مصرحة وهي ما يكون المستعار له اعني المشبه متحققا بالكنية فان المذكور فيها المشبه متحققية وهي ما يكون المستعار له اعني المشبه متحققا حسا وعقلا كما استعرفها اي الاستعارة في الحاشية المتعلقة بقوله لغرائد الرسالة الاثرية قوله اوشبه الفضائل اه عطف على قوله سابقا شبه اه وكلمة او للتخيير والاشارة الى ان كلاما التشبيهين كاف في توجيه الكلام واعلم ان في الاستعارة بالكنية ثلاثة مذاهب ارجحها وهو ما ذهب اليه السلف ان الاستعارة بالكنية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه وثانيها ما ذهب اليه السكاكي وهو ان الاستعارة بالكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بالدعاء انه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو ان الاستعارة بالكنية التشبيه المضمر في النفس وعلى هذا الوجه لتعميتها استعارة بالكنية وما ذهب اليه السكاكي محتوية لكلمات كثيرة ذكرت في البيان فالتحيز هو الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس يفيد انه اختار مذهب صاحب التلخيص لانه قد عرفت ان الاستعارة بالكنية عنده عبارة عن التشبيه المضمر في النفس وقوله فعبر عن المشبه به بلفظ المشبه يشعر بانه اختار مذهب السكاكي لان الاستعارة بالكنية عنده كما عرفت لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ولذا قيل عليه انه خلط بين المذهبين اذني اول كلامه على مذهب واخره على مذهب اخر فاللازم ان يبنى كلامه على احد المذهبين ولعلنا نقول لا ينبغي لمثل المحشى ان يقرر المقام على

وتعريض الاولى قوله خليل جرح
قصر في المقامين على كون ما
مصدرية وكون الجاد فيها جدا
لغويا وظل عاب قصده المحشى
ههنا
لا طر سوسى

قوله خليل

على ما لم يختر الائمة الاعلام فالظ ان معنى قوله فعبر عن المشبه به اه انه اشار الى المشبه به المرموز بلفظ المشبه وهذا حق بالنظر الى مذهب السلف اذ لفظ المشبه يشير الى المشبه به بذكر لازمه لان معناه انه ذكر المشبه واراد به المشبه به على ما يستفاد من ظاهره حتى يكون كلامه هذامبنا على مذهب السكاكي ويرد عليه ما ورد وانما سلك هذا البيان طلبا اكمال المقابلة بالنظر الى الظاهر بين المصرحة والكنية اذ في الاولى عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وفي الثانية بالعكس والافكل منهما على ما هو المختار عبارة عن لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وان كان لفظ المشبه مرموزا اليه في الكنية ومصرحا في المصرحة قوله استعارة تخيلية وهي الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به وهل هو مستعمل في معناه الحقيقي والمجاز في اثباته للمشبه به واليه ذهب السلف وتبعهم صاحب التلخيص او يجوز استعارته في بعض المواد لما يلائم المشبه به واليه ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله حيث استعير الحبل للعهد على سبيل الاستعارة بالكنية والنقض لا بطاله على سبيل الاستعارة المصرحة او هو مستعمل في امر شبيه بمعناه الحقيقي واليه ذهب السكاكي والتفصيل في محله فان قلت المختار في الاستعارة التخيلية المذهب الاول وهي في هذا المذهب ان يضاف الى المشبه لازم المشبه وخصته مما به قوام وجه الشبه او كاله كما في انقطار المنيمة والعواصف ههنا ليست بل لازم النباتات الخضرة وخصتها ولا بما به قوام وجه الشبه اعني المرغوبة ومفيدة الفرح والانتساط قلت العواصف في نفسها وان لم تكن من لوازم النباتات لكن العواصف المضافة الى الفضائل كما ههنا من لوازم النباتات التي شأنها الهلاك والقناء وتلخيصه ان النباتات وان كانت في اول حالها ناضرة خضرة لكنها متعقبة للهلاك والقناء والزوال لادولم لها قطعها وان هلاكها وزوالها يكون بالرياح كما قال الله تعالى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيا تذرؤه الريح على ان اللزوم العادي كاف في امثال هذا المقام فضلا عما ذكر من القوام وان ادعاء بعض الاعلام قوله خلصتني اه هذا على التقدير الاول اعني كون العواصف استعارة مصرحة بتحقيقية ظاهر واما على التقدير الثاني فعلى ما اشترنا اليه من ان قرينة الاستعارة بالكنية على مذهب السلف قد تكون استعارة تحقيقية في بعض المواد لما يلائم المشبه به فقوله من محن الاشياء المهلكة اشارة الى المشبه المتروك وقوله كالرياح اشارة الى المشبه به المذكور وقوله لما اصابته من النباتات لمدخله في هذه الاستعارة لكن اتي به اشارة الى الاستعارة بالكنية على التقدير الثاني على مذهب السلف والا فلا مدخل له في تصوير الاستعارتين والسابقين وبهذا البيان يظهر الانطباق على جميع التقادير ومن بني كلام المحشى سابقا على مذهب السكاكي وادعى ههنا الانطباق على جميع التقادير فقد اتى بامر عجيب واجيب منه ان يقال ان الاولى ان يترك قوله كالرياح اه اذ لا يبق للتفسير فائدة بل لا معنى له قطعا قوله واما تشبيه ادراك الفضائل بالعواصف اه المشبه هو المولى بهان الدين ولهذا التشبيه وجهان احدهما ان يشبه الادراك المذكور بالعواصف ويستعمل الثاني في الاول وعلى هذا يكون استعارة مصرحة وهو الظ من بيان المحشى ههنا وثانيهما ان يجعل اضافة العواصف الى الفضائل من اضافة الصفة

فهذا هذا يندفع ما قيل عليه
الصواب ان يقال من اول الامر
او عبر عن المشبه به اه او يترك قوله
في النفس حتى يكون ما ذكره
نصافي مذهب السكاكي على ان
التعبير عن شيء بشيء معناه التبادر
التجاوز عن الاول الى الثاني وظ ان
ذلك ليس بنص في مذهب السلف ايضا وقوله
يخلط مذهب السلف بالاضاوة
في النفس في اول كلامه يرجح الثاني
على الاول فمن اين يفهم الخلط الذي
فهو الناظر ههنا
قوله من القوام بكسر القاف وهو
الدخول في ما به الشيء وههنا
الدخول في المشبه به كعادته
السائل
قوله خليل

الى الموصوف على ان يكون الصفة مجازية لاحقية قائمة بالموصوف فلان تقول هذه
 الاضافة اضافة المشبه به الى المشبه كافي لجين الماء فيكون المعنى اخرجتني من محن ادراك
 المسائل المشككة الشديدة التي هي كالرياح العاصفة وهذا هو المصرح به في كلام
 المولى المذكور فكل من التقديرين المذكورين غير مناسب لاشتماله على تشبيه ادراك
 المسائل بالرياح الشديدة مع انه لا مناسبة بينهما اما اولاد فلان ادراك وسيلة للبقاء والرياح
 الشديدة وسيلة للقاء واما ثانيا فلان الادراك مماثل لذهبه والرياح الشديدة مماثل لمناها واما
 ثالثا فلان الادراك حسن مدح والرياح الشديدة بخلافه وما قبل من ان وجه الشبه
 بينهما كونهما سببا للاضطراب لان ادراك المسائل سبب للاضطراب المدرك كان العواصف
 سبب للاضطراب النباتات فليس بشئ لان الادراك انما يترتب على الاضطراب فهو مسبب
 عن الاضطراب لا سبب له بخلاف العواصف على انه وصف غير مشهور ولا بد ان يكون
 وجه الشبه من الاوصاف المشهورة وما قبل من ان البيان المذكور مبنى على التسامح ومراده
 ان مثاق ذلك الادراك كالعواصف في اخفاء الوجود ووجه الشبه اعني اخفاء الوجود موجود
 في كل من الطرفين مع كونه من الاوصاف المشهورة لهما ففيه ان الكلام في تشبيه ادراك
 المسائل على ما هو مصرح بكلام القائل وعلى ما ذكره يكون لفظ المحن مستدركا او يكون
 اضافة المحن الى العواصف اضافة الشئ الى نفسه فلا بد من التحمل في الفقرة السابقة
 مع انه لا وجه لا اعتبار محن آخر هنا وجعل اضافة المحن المذكور اليه بيانية واما ما قبل
 من ان الصحيح ان يجعل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف كما في جرد قطيفة فعني
 كون الفضائل عواصف هوشدتها في الاستقصاء ح وسرعتها في البعد والاباء
 عن الادراك ومحنها هي الشدائد في تحصيلها والتخلص من محنها هو تيسيرها وجعلها
 مطوعة بحيث نستحضرها في النفوس فانما يصح لو كان العواصف موضوعا
 لمطلق الشدة وليس كذلك لما عرفت آنفا واولى ان يجعل العواصف مجازا مرسل
 عن الشدائد والاهوال والاهلا كات سواء كان اضافة الى الفضائل لامية او اضافة الصفة
 الى الموصوف ومعنى الكلام ظاهر غني عن البيان وهذا اقل تكلفا مما ذكره المحشي
 والناظرون وعلى الله التكلان قوله نصب اي منصوبه اقوله لما طال العهد بينه
 وبين ما يتعلق بقوله جدا لك من الكلمات المتعلقة به والمزايا فصل ما يتعلق به بعض
 التفصيل واحال الباقي على المقايضة قوله لاقباسا كما ذهب اليه الرضى ومن تبعه في مثل
 جدا لك ولا سماعا كما ذهب اليه ابن الحاجب ومن تبعه في مثله اما الثاني فلان مواد السماع
 مقصورة عليه لاتعداد وصلوة على محمد ليس منها واما الاول فلان القاعدة التي وضعوها
 لبيانها هي ما بين فاعل ذلك المصدر او مفعوله باللام او الاضافة وقوله وصلوة على
 محمد غير مندرج في شئ من الاحتمالات الاربعة اذا لفظ ان المراد بالمفعول الواقع في تلك
 القاعدة هو المفعول بدون واسطة حرف الجر والمفعول ههنا ليس كذلك ولو سلم
 كونه اعم فلا بد ان يكون ذلك البيان باللام او الاضافة دون ما عداها والبيان ههنا
 وقع بكلمة على فاقبل ان عامل المصدر ههنا واجب الحذف على ما هو المنقول عن الرضى
 لبيان مفعول المصدر بحرف الجر ليس بشئ قوله والتكثرة هي طائفة من الكلام
 متشعبة مشتقة على لطيفة مؤثرة في النفس نوعا من التأثير قضا كان او بسطا كما في الاتهاد

لا وقد صرح المولى العاصم في شرح
 الرسالة القريظة في قول المصنف قوله
 هو ابداه من قبل اضافة الصفة الى
 الموصوف ثم قال اي صواب كما مر
 فاشارة الى ان وجه الشبه
 التشبيه الى التشبيه ايضا
 قوله لا اضطراب المدرك اي
 لا اضطراب ذهن المدرك اذ لا معنى
 لاضطراب ذلك المدرك وان كان له
 وجه امكان ايضا فالاضافة
 في اضطراب المدرك لادنى ملازمة
 فان وقع عنه ما قبل المناسب على هذا
 القائل ان يقول وجه الشبه بينهما
 انه كما ان الريح تزعزع الاشياء
 ونضطرب بها كذلك ادراك المسائل
 المنككة يزعزع الالذهان ونضطرب به
 انتهى وذلك لان ما ذكره القائل
 ابلغ كما اشرنا اليه
 وفي رد لما قاله قوله خليل حيث قال
 جدا لك جار في صلوة الان الحذف
 ههنا جائز

وقيل هي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر لمقارنتها لها غالبا من نكت الارض باصبع
 او نحوها اطلقت عليها اذ لا يخلو صا حيا غالبا من النكت في الارض بنحو الاصبع
 او حصولها بالحالة الفكرية المشبهة بالنكت هذا قوله كهي في جدا لك اي كالنكتة
 التي هي في جدا لك حذفت ما حذفت فقيه حذفت الموصول وابقاء صلته وقبل مستعارة
 للمجرور كما في قولهم ما انا كانت ورد بان الحمل على الاستعارة تصرف ذهب اليه الاخفش
 والقراء لتوجيه ما جاء من العرب ويحيى كهي منهم غير معلوم والقياس في امثاله غير جائز
 نعم لو حمل ذلك على الاغلاط الشائعة في عبارات المصنفين كجمع لامع النقي والاستثناء
 في الفصير لم يكن بعيدا جدا اقول التصرف المذكور مما اشار اليه ابن هشام في معنى اللبيب
 وخص ذلك بضمير الخطاب كما في قولهم ما انا كانت لكن قال ابن مالك في الفقيه وما روي
 من نحو به فتي نذر كذا كها ونحوه اتي انتهى فهذا مصرح في ان مثل كهي جاء من العرب
 وان كان نادرا واستشهد بعض شارحيه بقول الشاعر ولا ترى بعلا ولا حائلا كهو ولا كهين
 الا خلا لاثم قال وهو مختص بالضرورة لكن كلام ابن مالك على اطلاقه وهو الظاهر بناء
 على ان بعضهم مصرح بان الكوفيين والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة فعلى هذا يندفع
 تحير القائل السابق ولا حاجة لتخصيصه الى جعل العبارة المذكورة من الاغلاط الشائعة
 قوله اول اي لفظ اولي صرح به اشارة الى ان التشبيه هذه انما هي للمضاف فقط
 ولانه لو قيل يجوز فتح الهمزة وضمها فلا بد لبيانها من التفصيل اذ البيان الواحد
 لا يكفي فيه فتح يقع في الكلام انشراح لاداعي له هذا قوله وهو الظاهر اي في هذا المقام
 بناء على ان المقصود ههنا هو الاشارة الى سبب لزوم الصلوة والسلام على الانبياء
 عليهم السلام فلا بد ان يكون ذلك المشار اليه سببا باعثا وداعيا مستقلا للزوم
 ايراد الصلوة والسلام عليهم وذا انما كان كلمة اولي مفتوح الهمزة اذ يكون المراد به
 ح الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة ولا شك ان الكل من حيث هو كل بل
 كل واحد سبب للزوم الصلوة والسلام عليهم لان الانبياء عليهم السلام بتلك الاوصاف
 الجليلة استفاضوا من الله الملك العلام فافاضوا علينا ما استفاضوا من الله تعالى فكان
 لهم علينا من لا يمكن استقصاؤها فوجب علينا الصلوة والسلام عليهم اداء لبعض
 الحقوق بقدر الامكان ولو كان اولي مضموم الهمزة يكون المراد به النعم الاولوية والنيادر
 منه الاولوية بحسب الزمان وما ذلك الا نعمة الوجود ومن البين ان نعمة الوجود ليس
 سببا وداعيا للصلوة والسلام عليهم اذا خلا لثائق مشتركة في تلك النعمة ولو كان ذلك
 سببا وداعيا لزم ان يكون الصلوة والسلام ههنا على جميع الموجودين وفساده ظاهر
 فلا بد ح ان ياول تلك الاولوية بحسب الشرف والرتبة حتى يصح كونه وجهها وسببا
 لا يرد الصلوة ههنا ولما كان صورة فتح الهمزة خاليا عن هذا التكلف كان راجعا على
 الصورة الثانية هذا هو بيان الرجحان المعنوي لصورة فتح الهمزة ولها رجحان لفظي
 ايضا وهي هو الانسية بقرائه الثلاثة اعني اعلى واشرف واوضح ولكون الرعاية للناسب
 اللفظي امرا مهما في امثال هذا المقام صرح به ثانيا والا فلا حاجة الى التصريح به فكلنا
 اشراره الى ان هذه النكتة هي النكتة الظاهرة في مثل هذا المقام والظاهر ان اسم
 التفصيل في قوله والاناسب بمعنى اصل الفعل اذ لا مناسبة له في صورة ضم الهمزة بقرائه

وهو الغاضل الاشرف في اوضح
 المسالك
 في خالده الازهرى
 في بعض المولى في مذهب

من حيث اللفظ قطعاً وما قبل من ان صيغة التفضيل فيه على حقيقتها وان فيه ايضاً
 بمناسبة بها على الاحتمال الثاني وذلك من جهة المعنى فقط فخلط بين اليمين المعنوية
 واللفظية والكلام ههنا في الثاني على انك قد عرفت ان ضم الهمزة لا يناسب ههنا
 معني الابد التاويل وذلك التأويل يخل بالمناسبة ٩ المعنوية الظاهرة على ما حققناه
 والله الموفق قوله اي اشرف النعم هذا ناظر الى الاحتمال الاول الظاهر ولذا قد مر وقوله
 او اولى النعم ناظر الى الاحتمال الثاني في الكلام فشرع على ترتيب الالف قوله وهو اي اشرف
 النعم الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة مثل البراءة عن الكفر والشرك وعن
 الفسق العلاني قبل النبوة وبعدها وعن الكبار ثم عدا عند اكثر العلماء ايضا مطلقاً
 وعن الامور الخسيسة مطلقاً وغير ذلك مما يخل بمناسبتهم الرفيعة ومقاماتهم العلية وازداده
 الخواص الى النبوة لامية لا يمانية اذ لا يمتنع في فائدة لاخذ الخواص وايراد الرسالة بعد النبوة
 اشارة الى انه نعمة اخرى اجل من النبوة خص بها بعض الاصفياء الاكابر من بينهم هذا
 ثم الظ ان كلام من الاربعة المذكورة اشرف النعم اما الاخيران فقط واما الاولان فلان
 المراد بهما ليس مطلق الايمان والاسلام بل ايمانهم واسلامهم وذلك اقوى واعلى
 من كل وجه من ايمان آحاد الامة واسلامهم على ما ورد في بعض الآثار وقد اعترف به
 المحققون من المتكلمين ايضا فكل من الامور الاربعة اشرف النعم واعلاها ما قبل من ان
 كون الايمان والاسلام اشرف النعم يستلزم التسوية بين الانبياء وجميعهم في هذه الصلوة
 فلا يصوب ان يكتفى بالآخرين ايسر بشيء ولا حاجة في دفعه الى ان يقال المراد بهذا النوع
 من انواع النعم بان يكون الاشرفية بالظن الى مجموع الاربعة لا الى كل واحد واما
 استحقاقهم للصلوة عليهم بنفس من نصب النبوة والرسالة فهو وان كان ثابتاً في نفسه لكن
 انهم الصلوة عليهم ههنا على انما هو لكونهم وسائط بين الله تعالى وبيته في قبضان
 الكمالات عليهما ومن البين ان ذلك القبضان انما يتم بخواصهم ولوازمهم فلذلك
 جعل تلك الخواص اشرف النعم ههنا فافهم في المقام ولان بعد الى ما يجبر الافهام قوله
 او اولى النعم بحسب الشرف والرتبة جمع بين الشرف والرتبة اشارة الى ان كلام من هذه
 الاربعة في الانبياء مقدم على غيرهما من النعم شرفاً ورتبة لخواص النبوة والرسالة
 فظ واما ايمانهم واسلامهم فلما حققنا انفساً من ان ايمانهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان
 آحاد الامة واسلامهم فكل من الاربعة مقدم على سائر النعم سواء كان تلك النعم نعم الانبياء
 او نعم غيرهم مع دخول ايمانهم واسلامهم فيها هذا فالقول بان الظاهر ان الشرف والرتبة
 ههنا بمعنى واحد مع ان تقدم الشرف في غير التقديم الرتبة فالاولى الافتصاص على الرتبة
 كلام خاص عن الرتبة وكذا القول بان الاولية ههنا اضافية لان منصب النبوة اقدم الى النعم
 في الرتبة والشرف فالاولى ان يحمل الاول على اول النعم الموجبة لسعادة الدارين
 وهو النبوة اذ لا منصب فوق ذلك المنصب وان ذلك استمرت عادة القرآن العظيم بتعظيم
 الانبياء عليهم السلام وذلك لما قد عرفت ان السبب الموجب للصلوة عليهم انما هو خواصهم
 وآثارهم على ما هو اللازم ههنا الا يرى ان اصحاب المناصب انما يمدحون بخواصهم وآثارهم
 لا بانفس مناصبهم وان كان مناصبهم في حد ذاتها رفيعة على اننا نقول خواص الشيء
 ما لا تنفك عنه ولو اتى تلك الخواص لانتفى ذلك الشيء بناء على ان انتفاء اللازم يستلزم

والتخصيص ان الضم ادى الى ان وقع
 الهمزة في جمل النعم على ضم
 المناسبة الاولى دون الثاني ولو كان
 الامر كما ذكره انما لا يصلح التثنية
 التي اشار اليه المحقق ولا وقد
 سلمه القائل ايضا
 قرءه خليل

فان بعض الاول قد قيل

انتفاء المزوم فالحق ان اول النعم الموجبة للصلوة عليهم انما هو خواص النبوة والرسالة
 واما نعمهم واسلامهم واما منصب النبوة والرسالة فلا شك انها ارفع المناصب لكن الكلام
 ههنا في السبب الموجب للصلوة عليهم نعم اوقبل ايمانهم واسلامهم وان كان ارفع المناصب
 في نفسها لكنهما لا يكونان من الاسباب الموجبة للصلوة عليهم فالاولى تركهما كما ترك
 منصب النبوة لم يبعد كل البعد ويمكن ان يقال ان تلك الخواص الجليلة انما ترتب
 على ذلك الايمان الارفع بل هو متبع معارفهم البغية وعلمهم الحقيقة وبها كانوا
 فياضين على انهم نعم الله تعالى ببركاتهم في الدارين قوله لا بحسب الزمان يعني
 ان الاولوية ح هو الاولوية بحسب الشرف والرتبة لا بحسب الزمان كما هو المتبادر اذ لو كان
 المراد ما هو المتبادر وبذلك لا لبس الاثمة الوجود يلزم ان يكون الصلوة ههنا على جميع
 الموجودين وانا واضعح لزوماً وفساداً بالجليلة يلزم ان يكون الوجود سبباً موجباً للصلوة
 مع انه لا يشترط له في السببية وما قبل من انه منقوض بالايمان والاسلام فقد عرفت
 اندفاعه لاننا لم الاشتراك ههنا كما لا يشترط في الوجود وتحقق في هذا ان الوجود وان كان
 كلياً مشتركاً متفلاً ونا افراده كما في وجود الواجب والممكن لكنه بالنظر الى افراده الممكنة
 كما ههنا كلياً متوافقياً متساو افراده واما الايمان فهو كلياً مشترك متفلاً ونا افراده قوة
 وضعت كما اشار اليه المحققون فإيمانهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان آحاد الامة
 واسلامهم على ما شهدت به الآثار الصحيحة ايضا ودل عليه النقل الصريح فلا مجال
 لما توهمه الناظرون قطعاً قوله وفي الخصة وخلصت له طرف مستقر خير مقدم
 وقوله الاق مافهم اؤخر وقوله من الصنعة بدعية يار لما حال من كلمة ما على مذهب
 من جود وقوع الحال عن ايدى وان كان كلمة ما فاعلا ناظر الى المستقر السابق فلا كلام
 في كونه حالاً عنها وجهه حالاً عن الضمير المستقر في الطرف المستقر اعني فيها عدول
 من اطلاقها اذ كلمة ما موصولة بمحتاج الى اليسار ولا يحصل ذلك الايمان اشرفنا اليه
 وان كان بيان الضمير اراجع اليها بياناً لها ايضا ههنا في الاربعة الاول اعني لخصت
 وخلصت والنعم والنحن جناس قلب وهو اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها
 وميثاقها دون ترتيبها لكنه جناس قلب ايضاً لا جناس قلب انكل كما في قوله حسامه
 فتح لاويانه حنف لاعدائه واما في الافاضل والنضائل والفواضل فالاشتقاق
 وقد عرفت ذلك من المحنات بالجناس والاشتقاق توافق الكاتبتين في الاصول مرتبة
 مع الاتفاق في اصل المعنى وكل من هذه الكلمات اشقة مشتق من الفضل وقد وقع
 في بعض النسخ لادوارف والعواصف ويذهبها جناس الاحق وهو اختلاف المتجانسين
 بحرفين غير متساويين كما ههنا ووقع في بعض النسخ ذكر العواصف فقط وهو سهو
 واما في المبعوث والبعوث جناس خطي وهو توافق اللفظين في الكثرة لكن المتعارفان
 صرح في شرح التلخيص نقلاً عن صاحب التلخيص بان مثل ما يرجع الى التحسين
 في اللفظ كالجناس الخطي وغيره لا بد من اهماله وترك التعرض له اما عدم دخوله
 في البلاغة اعدم كونه راجعاً الى تحيين الكلام فامثال هذا غير معدود من المناسبات
 البديعية قوله ودل على صيغة المجهول بصيغة التفضيل متعلق بدل في قوله طرف
 مستقر صيغة لصغ اي الكاشفة في قوله باعلى التمثال وجعل هذا الطرف حالاً متوسلاً

نظير

الجماع الاول قد قيل

غير جزيل من حيث المعنى وكذا جعل قوله يصيغ نائب الفاعل لعل بل هو بعيد لا جدا بل الظاهر ان نائب الفاعل قوله الآتي على ان خصائله نعم لو جعل الباء على الزيادة وجعل الصيغ فاعلا لدل على صيغة المعلوم لم يكن بعيدا لكنه خلاف الظاهر لفظا اما دلالة قوله باكرم القبائل على ان قبيلته عليه السلام اشرف من قبائلهم فظاهر لفظا ومعنى واما دلالة قوله على ان خصائله اعلى من خصائل سائر الانبياء ومجيزاته اوضح من مجيزاتهم فقد قيل انه مبنى على دقة واعتبار وهو ان يراد بافراد الخصلة التي جمع الشرائع ما بالقياس اليها خصلة لكل واحد واحد من الانبياء بان يعتبر جميع خصائل بني فردا وجميع خصائل بني اخر فردا اخر وهكذا وكذا الكلام في المجزات والدلائل وحاصله ان يعتبر من الجمع المضاعفين في قوله خصائل سائر الانبياء ومجيزاتهم الاحاد النوعية ومن المضاف اليها الاحاد الشخصية وذلك كاف في مقابلة الجمع بالجمع وقد كنت فرت هذا المقام على هذا المنوال في تعليلنا على الحواشي الخبائية على شرح العقائد النسفية متباعدة للمولى الخبائي هناك لكن نقول ههنا ينبغي ان يراد بافراد الخصلة التي جمع الشرائع بالقياس اليها كل خصلة خصلة لكل واحد واحد من الانبياء وذلك لانه قد حقق في علم الاخلاق ان خصائل الانسان واخلاقه تابعة لصفات اعضائه وجودتها وقد حقق في علم العقيدة وارتضى به الصوفية والفلاسفة ايضا ان كل واحد من اعضائه الشريفة عليه السلام بمرتبة من النجاسة لا يوجد تلك النجاسة في اعضاء سائر افرادهم ولذلك كان عليه السلام جامع لجميع الكمالات الانسية والانسية فلو انتفت الى الاعتبار السابق لاحتمل ان يكون بعض خصائل سائر الانبياء مساويا لبعض خصائله عليه السلام او اعلى منه وان كان مجموع خصائله عليه السلام اعلى من مجموع خصائل ذلك النبي والمساواة مما لا يرتضيه العقلاء برمتهم فضلا عن الاعلوية فالحق ان كل خصلة من خصائل سيدنا عليه السلام اعلى من كل خصلة لكل بني نبي والى هذا التحقيق اشار القاضي عياض في الشفاء وفصله بعض التفصيل بمقابلة الجمع بالجمع في قوله من خصائل سائر الانبياء في مقابلة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية هذا نعم يمكن التوجه السابق في المجزات والدلائل ولذلك مال اليه المولى الخبائي وحققناه هناك اذ لا بأس في كون بعض مجزات بني مساويا لبعض مجزات سيدنا عليه السلام بل لا بأس في كونه اوضح بحسب الحال مع كون مجموع مجزاته عليه السلام اوضح من مجموع مجزات بني نبي لكن هذا كلام ظاهري ايضا والمجزات والدلائل انما صدرت عنهم لارشاد الامة ومن البين ان امة نبينا عليه السلام في درجة من الفطنة والذكاء ولا يلحقها احادهم سائر الانبياء كما اتفق العقلاء عليه فكيف يكون بعض المجزات الصادرة عنهم عليهم السلام لارشاد الامة اعلى من بعض احادهم سائر الانبياء اذكي واعقل من بعض احادهم سيدنا عليه السلام لكن المجزات والدلائل الصادرة عن الانبياء عليهم السلام بالنظر الى مجموعهم فالحق ان الكلام في المجزات والدلائل كالقوام في الخصائل ايضا وان مقابلة الجمع بالجمع في قوله من مجزاتهم من مقابلة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية ايضا فافهم هذا المقام فانك لا تجد في صدور الكرام قال الش المحقق اما بعد

لا وجهه ان الصيغ دالة لامد لولة ولو جعل قوله يصيغ نائب الفاعل لم ان يكون الصيغ مطلوبه وهذا لا يلزم في الوجه الظاهر الذي اشترط اليه ثم ان الدلالة على هذا المعنى لا وجه من الدلالة على الارشاد بعيد كجمله مجازا عن قصد الدلالة اذ لا وجه للقول عما هو العرف عند عطف تفسير النجاسة على ما في الانسان

قره خليل واما ما قيل من ان المراد بالشرائط متعادل من حلقهم مثلا ولو كان المراد بالدلائل دلائل النبوة لكان عليه السلام لا يتم المقصود انتهى وكذا عرض به الخبي حيث نفسر الدلائل بالمجزات وجعلها على دلائل النبوة لكان عليه السلام فافهم المقصود ويعد من المقام من وجوه

اي بعد الحمد والثناء على الله والصلوة على رسوله وعلى جميع الانبياء قد مر ما يتعلق بذلك من جهة ما يتعلق بمجهر الكلام ومن جهة اراد هذا المقال في هذا المقام فتذكر كما لم ينفعني التعليل بلعل وصي اي الاشتغال بقولي لعل اكتب في زمان كذا وعسى ان اكتب في زمان كذا بناء على ما في القاموس من انه يقال نعل بالامر تشاغل به والظاهر ان نعل من قبيل نجاهل والباء متعلق به على تضمين معنى الاشتغال اذ التعليل في العرف انما يستعمل في مقام الاعتذار والمعنى لما لم ينفعني التعليل والاعتذار مستغلا بهذين القولين فاعل وعسى كناية عن هذين القولين او اسم لهما ولذا دخل الباء عليهما كدخول اللام على ما هو في صورة الفعل كالقيل والقال وكلمة لعل وان كان مستعملا في الموقوف وعسى مستعملا في المطروح فبه الاول اقوى من الثاني على ما قيل لكن الثاني ههنا اقوى بناء على انه يدل في الاصل على السهو والقرب فكأنه اشتغل اولا بقوله لعل اكتب ثم لم ينفعه ذلك اشتغل بعسى ان اكتب في الترتيب المستفاد من ظاهر العبارة اشارة الى هذه الدقيقة عن اقتراح اخ لي اي الحاج محب صادق لي على ما يستفاد من نسبة الاخ الى نفسه فيكون الاخ دينا وهو ظاهر ويظهر منه ايضا ان الرادلين المذكورين لاجل امتياز الطالب الصادق عن غير الصادق وان صدر عن بعضهم لاسيما اذا كان اقتراح ذلك الاخ في كل صباح ومساء اذ لصادق اجل من هذا فكلمة في متعلق بالاقتراح وكونها متعلقة بالاخ لاخ من الركاكة والمراد من الصباح والمساء الوقتان المخصوصان اذا الاقتراح لمثل هذا الامر انما يكون في هذين الوقتين المبشرين اللذين هما وقتا الفيضات وزمانا جادة الحاجات وجعلها كناية ٩ عن جميع الاوقات كما في قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا من قبيل ٣ قوله نعم النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ولما كان الاقتراح لادله من مفرغ اشارة بقوله ان اكتب فواته فهو مقول به يقال اقترح شيئا فكتب امامه وكلمة ان ح ٥ واما مضارع متكلم وكلمة ان ح مصدرية ولما كان الاقتراح مقتضيا لكون المقترح لاغا بحال المقترح وصف تلك الفوائد بالباقة بحالهم وعبر عنهم بالاحوان المشعر بمساواتهم لرحالهم منه اوتربعا لهم وعلى الثاني يكون ترغيبهم الى التشرع بانه مشتغل على حقايق كثيرة ومهمات وفيرة وانه لا يصل اليها الا بالتركيب المبالغون في تحصيله والاطلاع بما فيه لانها شارة لفراغ الرسالة ولا يكون الفراغ مشروحة الا يكون الا كات مجرودة فهم احقاء بان يكونوا امر حامين كيف وتلك الافراد في المبران يختبر بها الاذهان ويعرف به الافكار الصحيحة من الفاسدة شرعت فيه اي في كتب المقترح جواب لما والظاهر ان الماضي ههنا على حقيقته ولا وجه لمله على معنى المضارع او على معنى اردت ان اشرع لان كل ذلك بذو عنه قوله وختمت مع اذان مغربه اذ لا معنى لمل هذا الفعل على الارادة او على معنى المضارع وكلمة غدوة نصب على الظرفية لشرعت ٩ اه وقوله سابقا في كل صباح ومساء من القاسم واقول لا يبعد ان يكون في الشروع في الغدوة والختم مع اذان المغرب اشارة الى ان هذا الشرح ٧ وان كان كتب في يوم من اقصر الايام لكنه حاصل وقت طلوع شمس روجه في عالم بدنه ووقت غروبها منه وهو مدة جميع عمره فقيه اشارة الى انه ثمره علومه التي حصلت له مدة عمره ونتيجته وانه يلحق ان يعتني به غاية الاعتناء ولا يلزم من ذلك ان يكون هو حاصل عمره فقط بل المقصود انه من علومه المقترنة له

لا وفي الخبر ايضا ان الله الرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كان تلك العلة صار شغلا ثانيا منه من شغله الاول وعمله بالشيء تطيلا اي لهما به ويقال فلا يعمل بنفسه بله وتعليل اي تلوي انتهى صح و اما لعل هو الفاضل الطرسوسي ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

وقد ابدت وقت قدبر وبالله التوفيق قوله اى كنت لانهم تفسير باللازم لان عدم النهر
لازم للتعلل على مايتا في معناه والضهير للسائل المعلوم في المقام المستفاد من التعلل
لانه يقتضى سبق سؤال ووجود سائل فلايتوهم فيه الاضمار قبل الذكر وقوله باستقباله
متعلق بالنفي مصدر مضاف الى المفعول ولا احتمال لغيره وقوله بكلام متعلق بالاستقبال
والجموع تفسير للنهر لان النهر في اللغة الزجر وذلك في الغالب يكون بالاستقبال
بالكلام الزاجر كما ههنا قوله يريد السائل على الباب على ما يقتضيه سبب النزول
فعلى هذا يكون الآية المذكورة دليلا لما نحن فيه اعنى كون نهر طالب العلم منها عنه
بدلته لا يمتطوقه لانه اذا كان زجر سائل الامور الفانية اعنى الاموال منها عنه فاولى
ان يكون سائل الامور الباقية اعنى العلوم منها مع ان الاموال تنافض بالاغطاء
والعلوم تنزايد به ومن المعلوم ان المعطى ينفع بالثاني دون الاول في الظاهر فيكون
دلالة الآية على ما نحن فيه كدلالة قوله نعم ولا تغفل عن هذه الدلالة على حرمة الضرب والشم
واكون هذا الوجه قويا من هذه الجهة قدمه لكن لاحتمال ان يتغافل عن هذه الدلالة
سيما في مقام يعنى بشأن المبتدى فيه حكم بالنسبة الوجه الثاني قوله يقول اى الله تع
بيان لحاصل المعنى لانه في اشارة الى ان الضمير ارجع الى المفعول محذوف ولا تزجره
عطف تفسير لما قبله اذا سألته كلمة اذا ظرفية لاشريطة لانه مضمون المفعول في الآية
ولا مجال لكونه شرط او واسم فلا يصح ان يكون قوله فاما ان تعطيه جزءا له كما هو المتبادر
بل جزؤه اما مقدر او مقدم فافهم وقوله فاما ان تعطيه خبر مبتدأ محذوف اى ذلك
اما ان تعطيه اى اما الاعطاء ٧ واما ما ليس بالاغطاء ولا وجه لجل كلمة اى فيه على الزائدة
كما جوزه الاخفش قوله بل كنت اعلم اى اتمل على ما هو المطابق للشرح وقد عرفت
ان كليهما واقسمان في اللغة بمعنى وان اخذنا المحشى الاول والكلام اضراب عن قوله
كنت لانهم وعطف عليه فكلية بل هذه عند الجمهور تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوت وانتفاءه في النوع وذا غير مناسب ههنا فلا بد ان يحمل على مذهب بعضهم
من انها تفيد انتفاء الحكم عن النوع قطعا يعنى ان عدم النهر كالتعلل مقطوع به
وهذا يشعر كلام اهل المعاني في بحث القصر واوحل الكلام على مذهب الجمهور
لزم احتمال ارتكاب الشئ المنهى عنه وذا غير مناسب لمنصبه هذا قوله واقول لعلى
بيان لما اجله الشئ بقوله باعل وعسى وقد عرفت الفرق بينهما ووجه دخول الشئ عليهما
ووجه ايرادهما بحجب التعلل والظ ان يكون خبرا لعلى بدون ان المصدرية كما في قوله نعم
لعلى ابلغ الاسباب لكنه اورد بكلمة ان مشا كلمة الخبر كلمة عسى اذا القالب ان يكون خبره
المضارع المصدر بان على ان ابن هشام صرح في معنى اللبيب بان دخول ان على
خبر اهل كثير لجمهورها على عسى مع ان المصدرية تدل على الظن المناسب ههنا كما لا يخفى
قوله ولم يقع ذلك السائل اه من قبيل عطف العلة على المعلول ولك ان يجعله حالا
بهذا الرد الذين اما كان هذا اردا لعدم حصول مق السائل وهو ظاهر ولينا
لعدم انكار قلبه عن ذلك الرد بل هو من قبيل القول المعروف وقد قال نعم قول معروف
ومعقورة خبر من صدقة يتبعها اذى وقال عليه السلام كلمة طيبة خير من صدقة يتبعها اذى
ولا شك ان التعلل المذكور لا يقطع طبع السائل ورجاء بل هو بقوى نشاطه ويحرك

و اشارت الى رد ما قيل ههنا من توجه
العبارة بوجه آخر غير هذا الوجه على

وعلیٰ ان یكون ما ولا بالاعطاء
خبراه
وعلیٰ ان یكون الجبار مقدر اقی قوه
ان تعطیه

عزيمته لانه بمنزلة ان يقول افعل كذا ان شاء الله على ما يقتضيه العرف والعادة ومن البين ان مثل هذا ليس بنص في الفعل وزك ايضا فاذا انضم اليه كمال كرم الشئ في اجابة مثل السؤال المذكور يتقوى عزيمته السائل الى جانب الفعل قطعاً فالقول ٩ بان مثل هذا وعد بناء على ان كمال العمل للترجي وهو المتوقع ليس بشيء وكذا القول ٣ بانه وعد لكن لا يؤدي خلفه الى الكذب لان مثل هذا الكلام خرج من ان يكون عزيمته لكونه بمنزلة الاستثناء كما قال عليه السلام في حق بني قريظة لعلمنا امرناهم بذلك ولم يكن امرهم بذلك مع عدم كون ذلك كذباً لكون كلامه الشريف مفيداً انتهى وذلك لان الترجي من قبيل الانشاء على ما نص عليه اهل المعقول والمنقول والوعد من قبيل الاخبار فكيف يكون مثله وعداً ثم انه لا يجوز الخلف في الوعد ولم زمن يقول ان الخلف في الوعد لا يؤدي الى الكذب وقوله عليه السلام ليس من قبيل الوعد والالزام الخلف في وعده عليه السلام وهو بطل وان جوزوا الخلف في الوعد مع ان كلام هذا القائل مختلط لكون اخر كلامه مشعراً بانه ليس من قبيل الوعد كما هو الحق فالاصواب ان يترك امشال هذا الكلام من البين ويمضي الى انه من قبيل الرد اللين كما حققناه قوله بل اقترح على بناء المتكلم الكتابة مفعول اقترح فقيه اشارة الى ان انا اكتب في الشرح مفعول اقترح وقد عرفت احتمالاً آخر في صيغة اكتب قد ذكر قوله ولا زمني لاجلها اشارة الى ان قوله في كل صباح متعلق باقتراح باعتبار لازم معناه ٦ اهني الملازمة لان الاقتراح في كل صباح ومساء مما يؤدي الى ترك الادب فغاية ما يكون منهم هي الملازمة لاجل الكتابة وان كان لسان الحال انطق من المقال ٧ فاقبل ٩ في تفسير قوله بل اقترح على الكتابة اي بل لم يترك اقتراحه بل دام عليه مبنى على القول عن الملازمة وعن الدفقة التي اشرنا اليه قوله كما هو رسم الملازمة اي الملازمة في كل صباح ومساء عادة الملازمة اذا الملازمة في جميع الاوقات خارج عن المعتاد والعادات بل يؤدي الى عدم اجابة الحاجات فالمراد بالصباح والمساء هما الوقتان المخصوصان وحدهما على جميع الاوقات بذو عنه عادات السادات فظهر ايضا فساد ما قبل يحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فيج لا يلزمه ان يجي به في كل يوم انتهى لانه ان اراد بمجرد الملازمة مجرد الملازمة في كل صباح اه فذا ليس وجهها مسافراً لما ذكرنا وان اراد به مجرد الملازمة في جميع الاوقات فبعد التسليم قد عرفت فساد وان اراد به مجرد الملازمة ولو في بعض الاوقات على ما يقتضيه تفريعه بقوله فيج لا يلزمه اه فذا متاف لعموم قوله في كل صباح ومساء قوله شرعت فيه جواب لما قد عرفت ان جواب لما كثيراً ما يكون فعلاً ماضياً بدون الفاء وبالفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية باذا ومضارعاً ما ولا بالماضي فاقبل من ان الاولى قد شرعت ليس بشيء قوله وقيل المراد بالسائل اه فعلى هذا يكون الامة دليلاً لما نحن فيه بعبارة وهو اقوى من الدال بالدلالة على ما حقق في اصول الفقه ولذا حكم بانسبته لكن المختار عند الجمهور هو الاول ولذا قدمه قوله وههنا قد وجد بناء على ان المطلوب السائل انما هو افادة المعاني بعبارة رابطة والمعاني من قبيل العلوم التي هي من قبيل الكيفيات النفسانية الموجودة في الخارج والعبارة والالفاظ آلات لافادتها مع فطرة الشئ عليها فكانها موجودة ايضا فالقول بان المسؤول عنه وان لم يكن موجوداً كمال لكن شرائط المسؤل عنه

١ مرة خليل
٢ مرة خليل
وذلك لما تعرف ان الاقتراح هو
السؤال من خبر وبذوقك وبلزمتي
العادة الالتحاق وهو بمعنى الالتفاف
هو ان يلزم السؤال عنه حتى يعطيه
ما يستلذه
ولكن ان تقول اشار به الى ان اقتراحه
في كل صباح ومساء ليس من قبيل
التبع لمصلحة اخرى بل دوامه اتسا
هو لاجل الكتابة فلو لم يلاحظ
الملازمة المذكورة لاحتمل ان يكون
الاقتراح تابعا لامر آخر وهو خلاف
الحق
٣ مرة خليل
وذلك العلوم قد انصفا بالشارح
وقت السؤال وهي موجودة
في الخارج صح

اعني كتب القواعد موجودة متحفقة على اكل وجه فكانه موجود كما لم ليس بشيء
 اذ المسند عن هاهو كون المسؤل عنه موجودا خارجيا لاكونه محسوسا وكذا القول
 بان المسؤل وان لم يكن موجودا حين السؤال لكنه لما كان قادرا عليه فكانه
 قد وجد انتهى والحق ان المسؤل انما هو افادة المعاني بالفاظ مكتوبة والاول موجود
 والثاني مقدور له فكانه موجود قوله قد عده عد ما لاستحقاقه اي لعدده شيئا
 حقير او امرا قليلا ومثل هذا ورد في الاثر عن سيد البشر حيث قال عليه السلام
 اللهم اجعلني في عيني صغيرا وفي اعين الناس كبيرا وقد راعاه المحشي حيث قرر ان هذا
 في عين الشارح صغير وان كان في اعين الناس كبيرا ولذلك رغبوا فيه غاية رغبة فاقبل
 من ان غاية الرغبة ينشأ في عده حقيرا فالوجه في اعتداده للرد الين مع انه قادر في الحال
 على الاجابة هو الامتياز للطالب الصادق عن غير الصادق ساقط على ان كون
 ذلك الاخ صادقا يستفاد من نسبته الى نفسه حيث قال اخي وما ذلك الا لكونه صادقا
 فلا حاجة الى تغييره عن غيره مع انه لا حاجة الى الامتياز في مثل هذا المقام وكثير من الفضلاء
 شكوا عن زمانهم وطلبته ومع ذلك صدر منهم مصنفات كثيرة لان الله تعالى
 يخلق الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قيل من ان استحقاق مطلوب السائل ورده
 رد اليه لا يكون امرا مقبولا شرعا وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة وهي هذا الاكن
 ملك نصيبا وحال عليه الحول ولا يعطى زكوة لاستحقاقه على ان كتبه في اقصر الايام
 لا يلبثه فالوجه ان يقال انما رد البنا لا شغاله بما هو اهم منه كالتصنيف في العلوم
 الدينية والتدريس فيها وغير ذلك من الموانع والافان لايق لمثل الشارح قضاء المسؤل عنه
 قل اولا انتهى اما اولا فلا نال ان الاستحقاق المذكور لا يكون مقبولا في الشرع
 والسند ظاهر بما مر واما ثانيا فلان القياس المذكور قياس مع الفارق وهو ظاهر واما ثالثا
 فلا نال ان عدم الملازمة بينه وبين الكتب المذكور كيف ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريره
 الى ايام كثيرة واما رابعا فلان ما ذكره المحشي من وجه الرد الين لا ينافي ما ذكره القائل
 ايضا اذا استحقاق يحتمل ان يكون لكونه مستغلاما هو اهم من ذلك على ان ما قدرناه
 في توجيه الاستحقاق اولى مما ذكره القائل من الوجه المشعر بالاستكبار فالحق ان ما اعتبره
 المحشي في وجه الرد الين ادق والطف اذهو المطابق بظاهره لكتبه في يوم من اقصر
 الايام مع الاشارة الى كمال التواضع والطف منه انه استدلل على الجواب بقوله عليه السلام
 اغنوه عن المسئلة اه وجعل كتابه كشيء عمرة كما كتبه الشارح في نصف دورة وهو اليوم
 الذي هو نصف دورة واحدة بل اشار بوصف اليوم بالقصر الى انه اقل من شق التمر
 وهو اللابق للبعد الفالح والرجل الصالح ههنا ولعمري انهم غفلوا عن دقائق الحواشي
 وقالوا ما قالوا قوله فلما اتوا بالاحاج اه كلمة اتوا بقصر الهمة من الاتيان وقوله بالاحاج
 مفعول بواسطة حرف الجر والمفعول بلا واسطته محذوف والمعنى لما جاؤا الشارح
 بالاحاج ولو قال فلما اتوا الا الاحاج لكان اولى لاشتهار هذه العبارة في امثال هذا المقام
 وابراد الجمع مع ان الاخ مفرد للاشارة الى ان تنوينه للتكثير اي اخ كثير كما في قولهم
 ان له لا بلا وان له لغما والقربى عليه قوله الاتي بمطالعة الاخوان فلا حاجة في توجيهه
 الى القول بان مثل هذا السؤال مسئلة كل طالب تحقيق فالأخ بسئله عن نفسه اصالة

طرسوسي
 لافره خليل

وعن غيرهم نيابة فلا ينحصر السؤال في الاخ بل ههنا قوم فالضيم راجع اليهم هذا
 على ان النيابة غير مقبولة ههنا لعدم تحريرها نشاط الشارح الباعث على الكتابة
 كما لا يخفى على من له فطنة قوله اجابهم بحكم قوله يعني انه وان عده اولا معدوما
 اكتمال تواضعه لكن لما اطوا عليه وعدوه امرا عظيما اكتمال رغبته فيه وكان اجابة
 السؤال في مثله لازما اجابهم بحكم قوله عليه السلام اي بحكمه الثابت بدلالته لانه عبارة
 في الامر بالاغناء باعتبار سؤال المال كما يدل عليه قوله ولو بشق عمرة لانه اذا كان قضاء
 حاجة سائل المسال امرا مهما فاولى ان يكون قضاء حاجة سائل العلم امرا مهما فيكون
 الحديث المذكور مثل الآية المذكورة في اول الحاشية فدار الحاشية على الفاشية فالحاشية
 دفته قوله اغنوه عن المسئلة ولو بشق عمرة كلمة اغنوا بفتح الهمة وسكون الغين
 المعجمة وضم النون من الاغناء ومسئلهم مصدر مبني بمعنى السؤال وقوله ولو بشق
 متعلق بالاغناء والمعنى ولو كان اغناؤكم ايهم بشق عمرة لا بالمسئلة اذ يكون المعنى ح
 ولو كان ذلك السؤال بشق عمرة ولا يخفى انه ركبك وكلمة او وصلية والواو للحال على
 ما اختاره صاحب الكشاف اوله عطف على مقدر على ما اختاره الجزني او اعتراضية
 على ما اختاره الرضي اي الحاحه في مختار الصحاح الاحاح الحاف يقال الخ عليه
 بالمسئلة وفي تفسير البيضاوي الاحاح ان يلزم المسؤل عنه حتى يعطيه من قولهم
 لحقني من فضل لحافه اعطاني من فضل ما عنده في تعبير الشارح ههنا بالاقتراح ايماء
 الى ان السائل انما يسأل الشارح من فضله وفيه ايماء ايضا الى ان الاحاح والاحاف
 وان كان غير مقبول في امر الدنيا كما اشير اليه في قوله تعالى لا يستلون الناس الحافا لكنه
 مقبول وممدوح في امر الآخرة وفي المختار ايضا يقال اقترح عليه شيئا اذا سئله اياه من غير
 روية واقترح الكلام ارتجاليه وفيه ايضا ارتجالي الحظية والشعر ابتدائه من غير تهينة له
 وفيه ايضا حكمه في ماله تحكما اذا جعل اليه الحكم فيه فاحتكم فيه فقوله على سبيل
 التحكم من قبيل التفسير باللازم لان السؤال من غير روية ربما لا يخلو عن التحكم
 والاحتكام واما الارتجال فن معناه الحقيقي وقوله وروية عطف تفسير للفكر ومثل
 هذا السؤال كما لا يخفى عن التحكم كما اشيرنا اليه لا يخلو ايضا عن التكرار صرفا ومادة فلذا
 فسر بالاحاح المقضي للتكرار والملازمة فقوله لان الاقتراح متعلق بالتفسير المستفاد
 من كلمة اي والداعي اليه ان الاجابة انما يكون عند الاحاح لا عند الاقتراح وان استلزم
 الثاني للاول هذا قوله والاخ يحتمل الديني والطبي والتنوين للتعظيم كما قيل وللتكثير
 ايضا كما قلناه والظ ان يكتب بالاخ الديني اذا اخ الطبي الشامل المؤمن والكافر
 ينبو عنه نسبته الى نفسه نعم مثل هذا الشرح نافع لكل لكن الكلام في كون ذلك الاخ
 منتسبا الى الشارح قوله ههنا لنفسه بتخييل ان كتابه هذا شيء قليل يلبق بالمبتدئين
 وان نفسه منزل منزلتهم ومعدود من جللتهم فهذا نهاية التواضع وفيه من جلب
 قلوب الطلبة ما لا يخفى سواء كان لفظ الاخوان من كلام المقترح اولا اذا الكلام في التعبير
 الصادر عن الشارح الا يرى ان المقترح لو قال اكتب لخواذك ما يلبق بهم وحكي الشارح
 هذا الكلام بعينه لكان التكنة قائمة بعينها ايضا اذ لو لم يرتض الشارح بالاخوة
 المذكورة لغير الحكاية قطعنا نعم لو قال المقترح اكتب لخواك ما يلبق بهم لا يمكن

لا وفي هذا التقدير اشارة الى ان الاولى
 للمحشي ان يقول على سبيل التعظيم
 اولا احتكام لكن امره ههنا

وحيث سوى

الحكاية النافذة للنكتة المذكورة لكن لا يرضيه قول الشارح عن اقتراح الخ لى في كل
 ضاحك فالحق ان التخصيص وهم من قائله وكذا الكلام في النكتة الثانية قوله واظهار
 الشفقة اى الشارح عليهم اى على الاخوان بهذا التأليف اى الشفقة الحاصلة بهذا
 التأليف او الشفقة بسبب التأليف وذلك لان الشفقة ارضاء بالتأليف بل داعية اليه
 اذ لو لم يكن منه شفقة لهم لم يصدر منه هذا التأليف في التعبير عنهم بالاخوان اظهار
 تلك الشفقة فعلى هذا كان المناسب ان يقال اظهار الشفقة بالمعنى على هذا التأليف
 لكنه اشار بقوله بهذا التأليف الى لطيفة هي ان ذلك التأليف انما حصل بالاقتراح
 لا بالشفقة دولها هي مرتبة عليه ومن غفل عن هذا البيان قال ما قال فان قلت اعتبار
 الهضم بلزمه عدم العلو واعتبار اظهار الشفقة بلزمه العلو وهما متافيان ونسافي
 اللوازم يدل على تنافي المزومات قلت لان العلو يلزم الثاني اذا اظهار الشفقة
 عليهم انما يكون بالنزول الى درجاتهم فلا علو ههنا ولو سلم فليس فيه اظهار كما
 في النكتة الاولى مع ان التفاضل بين النكات مما لا بأس فيه بل هو من قبيل الجمع بين
 المتقابلين فالقول بان الاولى كلمة اوليس بشئ هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله وقبل
 القائل هو المولى بهان الدين انما ضعفه لانه على هذا لا يكون المسئول مطابقا
 لحال السائل اذ لو كان السائل مثالا للسائل منه فضلا عن الاقتراح لكن لما كان
 كلام الش على هذا وصفا للتأليف ومد حاله باشتاله على الدقائق والامرار وانه
 لا يصل اليها الا الاذهان الصافية والعقول الخالصة وان من اطعم بما فيه يفوق
 اقراه وعلو على اترابه ويفوز بمراتب الش وهذا غاية المدح المطلوب في امثال
 هذا المقام اعني به ونقله ثم قال ولكل وجهة هو موليها وقد عرفت بما مرناه وجهة
 كل منها ومناسبة الاول لحال المقام ومناسبة الثاني للمقام فقط فافهم ان
 هذا القول يقتضي التسوية بين التوجيهين في الحسن والقول مع ان عدمه وعدم استحقاقه
 بأبي عن الثاني نوع ابا ليس بشئ اذ لا يلزم من ذلك التسوية بين التوجيهين الا يرى
 ان هذا الكلام مقتبس من الآية وان ظاهر الآية شاملة لقلبي الامة الاولى والاخرة فمن اين
 يلزم التسوية التي ادعاها ولوسم ان الآية خاص بالقبلة المحمدية فلا يلزم التسوية بهما ايضا
 كما قررناه قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها ولكل امة قبلة ولكل
 قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة والتوابع بدل الاضافة هو موليها احد المفعولين
 محذوف اى هو موليها وجهه والله تعالى موليها اياه انتهى فعلى هذا معنى العبارة
 ههنا لكل من القائلين او من التوجيهين وجهة من النكتة هو اى كل واحد مولى
 تلك الوجهة ذهنا وجانب توجيهه والله تعالى مولى تلك الوجهة الى كل واحد منهما
 فلا تغفل قوله فان قيل اه معارضة من القائل الثاني لترجيح توجيهه على توجيهه الاول
 كان المحشى ادعى رجحان توجيهه عليه وقد عرفت مذاق المحشى واما وجد ترجيح توجيهه
 الثاني فهو ان كآبة مثل ذلك الشرح في مثل ذلك الوقت القليل ينبغي عن كل احاطة
 الشارح المحقق وعن كمال اطلاعه على العلوم والحقائق فاصدر عن مثله ولو في وقت
 قليل ليس الا خلاصة العلوم وعصاره كما لا تولى الالباب والفهوم يحتاج فهمه
 الى الاظهار الدقيقة والافكار العيقة مع التمام الصادقة والعزائم الخاصة قوله يحتمل

الخصص في الموضوع هو المولى
 قوله خيل
 الاول اشارة الى ان قوله بهذا
 التأليف طرف مستقر صفة للشفقة
 والثاني اشارة الى انه طرف انمو
 يعني ان ذلك التأليف انما حصل
 بالاقتراح لا بالشفقة الجردة بل هي
 مرتبة على التأليف فليس معنى قوله
 بل داعية اليه داعية مستقلة بل قوله
 هو الاقتراح فلو قيل في التقرير ان
 على ان الشفقة لا قال بل هي داعية
 اليه اذ لم يوجد منه شفقة لم يصدر
 اظهار تلك الشفقة فانما يقال
 اظهار الشفقة بالاعتناء عليه لا بالقول
 القوي انما هو الاقتراح ههنا والباعث
 التأليف دون الاقتراح في قوله بهذا
 هذا التأليف اعلم الى ذلك انتهى
 لكان أوضح

ان يكون ذلك التمدح تحدينا بنعمة الله تعالى عليه بناء على ان الكل مأموره وانه يستجلب
 النعم الاخر على ما قاله تعالى لنن شكرتم لازيدنكم وهو اللابى لمنصب مثل الشارح
 بناء على ان التزكية منهي عنها بقوله تعالى فلا تزكوا انفسكم ولا يلقى لثله ان يرتكبه
 فاذا كان المقصود به هو التحديت لا يكون المقصود منه مدح الكتاب اذ القصدان متضاران
 لاسيما وقد ادى الفصل الثاني الى التزكية المنهي عنها فاقبل ٧ من انه لا منافاة بينهما
 اذ لا تراحم بين النكات ليس بشئ وانما قال يحتمل اه اذ يحتمل ان يكون المقى منه بيان الواقع
 لا التمدح ولا التحديت لكن لما كان الاخير ظاهرا كما هو المناسب لقوله انه ولي كل توفيق وانعام
 اختياره المحشى بالذكر وبهذا يدفع ما قبل ٣ ان احتمال التحديت ينافي الاستحقاق السابق
 انتهى وذلك لان هذا الكلام ليس نصا في التحديت بل يحتمل ان يكون لبيان الواقع
 فمن اين يلزم المناقاة والحاصل ان الاستحقاق القطعي وهو المذكور فمما سبق لا ينافي
 احتمال تحديت النعم على انه لا يلزم من الاستحقاق انكاره كليا بل غاية التواضع كما حققناه
 ومن البين ان الشكر على النعمة ولو ذرة لازم على النعم عليه في كل حالة واما ما قبل ٤
 في دفع المناقاة من ان زمان التحديت والاستحقاق مختلفان اذ الاول انما هو بعد
 حصول المؤلف بالتوفيق الالهى والثاني انما هو في زمان الاقتراح وقبل العلم بما حصل له
 من العناية الالهية والتوفيق الرباني فليس بشئ لان ذلك يقتضى ان يكون الشارح
 غير عالم قبل التأليف بما حصل له من العلوم والحقائق وبما قدره تعالى اياه على
 مثل التأليف المذكور ولعمري ان هذا غير مافهم سامرية وقد تقرر ان كل انا يتضح
 بما فيه وصاحب البيت ادري بما فيه وهل رأيت احدا يضع الموائد قبل تدارك الاطعمة
 والفوائد فتدبر ومن الله الرشاد ويده اعنة التحقيق والساداد قوله شبه المسائل اه
 خص المسائل بالذكر مع ان في الرسالة مبادئ تصورية كالتعريفات وما يتعلق بها وما يادى
 تصديقية ذكرت فيها لدواعي مقتضى وقد شرح الشارح كلامها كما استغنى عنه اشارة
 الى ان المق من الرسالة هي المسائل وبما فيها تنوع لها وان المسائل هي الفرائد وان كان
 غيرها من المبادئ من جملة اللآلى قوله وهي اى الفريدة في ضمن الفرائد لان الخبر
 ينوونه رجوع الضمير الى الفرائد ولان التعريف المماهة للافراد كما هي الظاهرة
 من الفرائد ويكون الدرة الكبيرة الشقافة في العادة محفوظة في ظرف على حسنة وغير
 مختاطة بالآلى لشرفها اكنى بما ذكره ههنا ولم يلتفت الى ما طوله بعضهم ٧
 حيث قال وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حسنة ولا تخلط بالآلى لشرفها
 انتهى فالقول بان فيما ذكره نوع قصور لكونه اعم منها ليس بشئ قوله في النفاسة
 اى المرغوبة اشارة الى وجه الشبه بينهما وما ينبغي ان يعلم ان مجرد وجود علاقة المشابهة
 كما ههنا لا يكتفى في الاستعارة بل لابد من ان يقصد المنكلم ان اطلاقه على المعنى المجازي
 بسبب تشابه بعضه الحقيقي مثلا اذا اطلق نحو المشر على غفة الانسان فان اريد
 تشبيهها بمشر الابل في الغلط فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق
 كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد
 بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا باختيار من صرح به
 اقتضائى في شرح التخصيص قوله استعارة مصرحة لا مكنية قيدتها بالمصرحة

قوله خيل
 قوله الامام
 قوله خيل

قوله خيل
 قوله خيل

لكون الاستعارة التي قررناها ههنا مصرحة فالقول بان التقيد ليس مشهور عند الجمهور ليس بشئ وانما ذلك في مطلق الاستعارة وليس الكلام فيه ولما كانت المصرحة قد تكون تحقيقية وقد تكون تخيلية وكان الموجود المقرر ههنا هو الاول قيده بالتحقيقية فالمصرحة مقابل المكتبة والتحقيقية مقابل التخيلية هكذا وقع الاصطلاح والتعبير من اهل البيان فالقول بان الاول ان يقول نصر بجهة وتحقيقية او مصرحة وتحقيقية خارج عن الاصطلاح وارنكاب طرف ٧ زائد من غير ضرورة قوله في غير ما وضعت له اى من حيث انه غير ما وضعت له اذ قيد الحبيبة معتبر في تعريفات الامور الاعتبارية ذكرت ام لا فلا حاجة الى قيد في اصطلاح به الخطاب لادخال لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الاركان المخصوصة بناء على انه مجاز ومع ذلك لم يستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع ولا خارج لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الداء بناء على انه مستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع عدم كونه مجازا لان قيد الحبيبة المذكورة يفنى عنه في ادخال الاول واخراج الثاني والتحقيق ٧ المقام مقام آخر فليكتف بهذا القدر وتحقيق با في القيود بطلب من محله قوله لعلاقة بكسر العين في المحسوسات ويفتحها في العقولات وهو المراد ههنا هي المشابهة خرج بها المجاز المرسل لان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والافاستعارة قوله مع قرينة مانعة اه قبل عليه الاولى لعلاقة وقرينة لان كلا منهما مما يتوقف عليه المجاز والاستعارة ولا وجه لجعل احدهما تابعا والاخر متبوعا واهل ذلك منهم اشارة الى ان احتياج الاستعارة الى القرينة اشد من احتياجها الى العلاقة وقيل وصف القرينة بالمانعة هو الدائر على السنتهم وانه وان كفى ذلك في المحاورات لكنه لا يكفي ذلك في انتعار يف بل لابد معها من القرينة المعنية للمراد كما اشار اليه التفتازاني في شرح التسمية واما الشارح فقد حقق في فصول البدائع ان القرينة اما معينة وهي للمشارك واما محصلة وهي بالمعجاز والفرق ان الفهم لوسوى نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجح الحقيقة فهي محصلة فقرينة المجاز محصلة للمعنى المجازي فلا فائدة في الوصف بالمانعة الا التصريح بما علم التزاما لان تلك القرينة المحصلة يلزمها كونها مانعة انتهى وفيه اما اولاً فلا تارة بين القوم ههنا اصلا وما صرح به التفتازاني ملزم عند الكل لان التعاريف يجب حملها على معانيها المتبادرة منها فلا بد هنا من القرينة المعنية للمراد ثلاثيهم خلاف الحق ولذلك لم يستحسنوا وقوع الالفاظ المجازية بدون تلك القرينة المعنية واما ثانيا فلا تارة معنى المحصلة ليس الا المانعة وان كان في التعبير تعاريف واما ثالثا فلا تارة فيود التعاريف لا يلزم ان يكون كلها مخرجة بل ربما يكون البعض منها موضحة فيجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انهم قالوا برمتهم ان هذا القيد يخرج الكتابة لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له فعلى ما ذكره يلزم ان يكون قرينة الكتابة كقرينة المشترك من كل وجه وقد نصوا على الفرق بينهما قوله اضافتها الى الرسالة اذ لا يمكن للرسالة وجود الفرائد حقيقة فالمراد بها المسائل قبل ويمكن ان يقال انه شبه الفاظ الرسالة بالاصداف المشتملة على الفرائد واذ اضاف الفرائد اليها

قوله خليل
ارضى كلمة الواو
منعلق بقوله فلا حاجة
اشارت الى ان مضى في هذا البيان
بجنا وان كان ذلك مندفا ايضا
وطر سوسى

قوله خليل

استعارة تخيلية ولا يخفى ما فيه اذ الفرائد ليس من لوازم الاصداف بل ولا من ملائمتها ايضا اذ الفريدة انما تكون فريدة بعد الخروج منها والعمل الكثير فيها يشهد به التبع بل الاول ان يقال ح شبه الرسالة باجل خزائن الملوك في الاشتغال على التقابيل واذ اضاف الفرائد اليها استعارة تخيلية قوله والتحقيقية اه لم يبين معنى المصرحة لانه اصرح من ان يصرح به على انه يستفاد من تعريف وصف التحقيقية بالتعريف المذكوران المصرحة ما يصرح فيه باسم المشبه به والمستعار منه لانه جعل فيها المستعاره المسائل المتروكة حال الموصوف لا يفسر حال الوصف قوله وهى ههنا محففة عقلا اى لا حسا وذلك لان مسائل المنطق سواء كانت باحثة عن احوال العقولات الثانية كما هو التحقيق او عن احوال المعلومات كما هو المشهور من قبيل العلوم التي هي امور معقولة قطعا بناء على ما هو التحقيق من ان العلوم متحدة بالذات مع المعلومات فاقبل ٧ من ان المسائل معلومة وهى موجودة في الخارج فتتحقق حسا لاعلا مبنى على مذهب من اثبت التقارير الذاتية بين العلوم والمعلومات وهو بعيد عن التحقيق على انها لا يلزم من كونها موجودة في الخارج كونها محسوسة فيه وهو ظاهر فالحق ان الاراد المذكور فاسد مندفع بما اشترنا اليه اولاً وثانياً ولا حاجة في دفعه الى القول بان تلك القضايا لكونها مشتملة على النسب المعقولة الغير الموجودة في الخارج ليست موجودة في الخارج اذ المحذور ههنا انما هو المحسوسة في الخارج لا الموجودية فيها اى في كتب الفوائد اى في كتب نقوشها اشار المحشى بالتفسير الى ان ضمير فيه راجع الى مصدر اكتب كما في قوله نعم اعدوا هو اقرب للتقوى قوله اى في مغرب ذلك اليوم هذا صريح في ان نسخة المحشى في مغربه بدون لفظ الاذان ومقصوده من التفسير بيان مرجع ضمير مغربه وقوله ثانيا اى وقت غروب شمس اشارة الى ان المغرب اسم زمان للغروب وان المضاف الى الضمير اراجع الى اليوم مقدر هنا اعنى الشمس اذ لا مغرب لليوم ويحتمل ان يكون المغرب مصدرا ميميا والمضاف اعنى الوقت مقدر هناك كالمضاف الى الضمير لكن ارتكاب حذف واحد اولى من ارتكاب حذفين وفي بعض نسخ الشرح مع اذ ان مغربه والظان ان المراد بالمغرب ح هو الصلوة المعهودة بعد الغروب اذ الاذان حقيقة انما هو لها فلا يصحح التفسير الثاني الا ان يحمل اضافة الاذان الى المغرب لادنى ملائمة فيصح التفسير الثاني ايضا لان اذان الصلوة المعهودة اذان لوقتها لكون وقت تلك الصلوة وقت غروب الشمس والمعنى ان الختم المذكور مقارن للاذان ولا يلزم من مقارنته للاذان وقوعه في اخر الاذان اوفى وسطه حتى يوهى عدم الاجابة للاذان ويحتاج ٨ لدفعه الى التقيد باول الاذان على ان الاجابة له معناه عدم التكلم بكلام الدنيا مع السكوت او التكلم بما يقوله المؤذن وكل ذلك يمكن لاش في وقت الكتابة فلا يتوهم عدم الاجابة المذكورة وعندى ان التسمية الثانية ارجح من الاولى لان الغروب يطلق على غروب الشفق ايضا ولذلك وسع الامام الاعظم وابو يوسف رجحاه الله وقت صلوة المغرب الى غروب الشفق والظان زمان الشفق معدود من اجزاء اليوم اذ لا فرق بينه وبين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فكما ان الثاني معدود من اليوم كذلك الاول وان جعله الله تعالى من الليل في حق الصائمين رجحاهم فعلى هذا لو قبل ختمت مع مغربه لاحتمل ان يكون الختم مع غروب الشفق وهذا غير ملائم

لا هذا القول نقله المولى العباد
القائل هو العباد ونسبه
فت خليل

الخارج الى التفسير
هو المولى قمر خليل

لمقصود الش فلذا قدر المحشي فيما عنده من النسخة مضافا مقدرا اعني الشمس ليندفع ذلك الابهام بخلاف نسخة الاذان اذ ليس فيه ابهام بخلاف المقصود غايته ان يكون الاضافة فيه لادنى ملايسة ولا بأس فيه بل هو من اللطائف على ان في المقارنة المذكورة لطيفة اخرى هي ان الاذان كما يؤذن الصلوة يؤذن الختم ايضا فتدبر وبالله التوفيق قال الشارح المحقق اعلم ان من حق كل طالب اه اعلم ان القوم قد اوردوا في اوائل كتبهم بحثا طويلا وذكروا فيه امورا يتوقف عليها الشروع في العلم على وجه البصيرة ويعين تلك الامور في تحصيل المقى وسعوه بالمقدمة والمص تركها رأسا لتكون رسالته على غاية الايجاز مقصورا على بيان ماهو الموافق لحال المتدري الذي لا ينفعه تلك الامور الطويلة فغاية امره حفظ المقاصد وان كان اجمال تلك الامور نافعا لهم ايضا فلذا اراد الش ان يلجس الى تلك المباحث فاورد ههنا ملخصها اعانة للمتدري وترفعها عنهم من حضيض النفس الى ذروة الكمال وصدره بكامة اعلم اهتماما بشأنه والا فالعلم بكل ما فيه مطلوب وقال اعلم ايها الطالب الانتفاع والارتفاع ان من حق كل طالب كثرة اي امور كثيرة علوما او غيرها تضبطها جهة واحدة اي جهة صارت سببا او حدة تلك الامور الكثيرة بحيث تعد تلك الامور الكثيرة بسببها شيئا واحدا وتنفرد بالتدوين ان كانت من العلوم فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب فبقوله تضبطها جهة واحدة احتز عن الامور المتكثرة التي لا تضبطها مثل تلك الجهة كالمسائل المتكثرة المجموعة من عدة امور متخافة لانها وان كانت متشاركة في انها احكام بامور على الاخرى لكنها لم يضبطها مثل تلك الجهة هذا ومن حل جهة الوحدة على الاعم مما ذكر وحل الضبط على الضبط المتعبر واخرج مثل تلك الامور المتكثرة عنه ايضا اذ الضبط فيها ليس بضبط معتبر عندهم فلا مضابقة فيه وان كان خلاف الظاهر ومن لم يفهمه المقال قال ما قال هذا وهل الوجوب المستفاد من لفظ الحق ههنا عقلي او شخصي والظاهر ههنا هو الاول لقصره على الامرئي وتركه بيان حال الموضوع وقد صرح به في فصول البدائع ايضا حيث قال ان كل طالب كثرة كذلك حقه عقلا ان يعرفها تلك الجهة لبا من من قوت ما يعني وضباع وقته فيما لا يعني انتهى ومنهم من حله على الثاني وهو الظاهر من قوله ثانيا وان يعرف غايته اه اذ لا ضرورة الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولذا قصر العلامة التفاضل في شرح التلخيص على الامر الاول ههنا وبالجملة في حق كل طالب تلك الكثرة ان يعرفها اي تلك الكثرة بتلك الجهة اي المساوية ليس المراد معرفة تلك الكثرة بتفاصيلها اذ لا يفتي ح ل قوله بتلك الجهة فائدة اصلا ولانه خلاف الواقع ايضا يلزم ايضا حصول الشيء قبل تحصيله بل المراد المعرفة الاجالية لها الحاصلة من تلك الجهة المساوية بان يتصورها بتعريف مأخوذ من تلك الجهة فان كان حقيقة مسمى اسمه كان ذلك التعريف حدا اسمياله والا كان رسما اسمياله والى هذا اشار بقوله ويحصل الشعور اي العلم الاجالي بها اي بتلك الكثرة بتلك الجهة كما هو الظاهر الملايم للسباق ويحتمل ان يكون ضميرها راجعا الى تلك الجهة وح يكون صلة الشعور اعني تلك الكثرة محذوفا على عكس الاول قبل الشروع فيها اي في تلك الكثرة وانما كان ذلك من حق كل طالب الكثرة المذكورة اذ لو لم يعرفها بتلك الجهة فاما

وهو المولى محمد امين في رسالة جهة
الوحدة حيث رجع الوجه الاول
وزعم ان الوجه الثاني لا يجوز ارادة
ههنا مع انه لا فرق بينهما في اللاليل
غاية امره ان الجدل المذكور وان عزم
جهة الوحدة تلكه خصصها بغير
المراد من الضبط وهذا القول عزم
الضبط وخصص جهة الوحدة
كما قررناه
لا يغفل على ما ذكرته بل ان يكون
المراد من الضبط جهة الوحدة
صريحاً باله المذكور ههنا مع انهم
شارح الواقف في حواشيه بانهم
كل ع موضوع بان مفهوم اجبالي
شامل له بان عرف ذلك السجل
بذلك المفهوم نفسه كان حدا
للهجه وعلى التقديرين فهو رسماً
لذلك العلم بانه عن غيره واما الحد
المعنى فاعلم بان تصور سائر التصور
التصديقات المتعلقة بها ليس ذلك
من مقدمات الشروع فيه فاذكرناه
من التلخيص بالنظر الى ذلك المقصود
المشامل

ان لا يعرفها اصلا وهو ح لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وطلبها اياه والكلام في حق الطالب او يعرفها لامن تلك الجهة بل من حيث الكثرة فيجب لا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله لما عرفت من امتناع توجه النفس نحو المجهول فيضيق وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تلك الكثرة المطلوبة له او يعرفها لامن جهة مساوية بل من جهة اعم فح وان حصل بها الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فح يضيع وقته فيما لا يعني والفرد الاخر ويفوت عنه بعض ما يعني وهو الاخص او يعرفها بجهة اخص فيفوت عنه بعض ما يعني وهو البعض الاخر من الاعم الذي لا يوجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه وعلى التقادير الثلاثة ينطبق قوله حتى با من من قوت ما يعني وهو ما لا يكون من الكثرة المطلوبة وصرف المهمة الى ما لا يعني وهو ما لا يكون منها بان اضاع وقته في تحصيله فليس هذا فائدة الامر الثاني فقط كما زعمه بعض المتصنفين بل هو فائدة للامور الثلاثة مجتمعا على ما حققناه هذا ولما كان هذا غير كاف في حق الطالب المذكور بل كان ذلك محتاجا الى امر آخر مغاير للسابق اشار اليه بقوله وان يعرف غايته اي الكثرة المذكورة واورد المعرفة ثانيا اشارة الى مغايرته للسابق من حيث ان الاول معرفة قصورية والثاني معرفة تصديقية لكن ذكر فيه ماهو النافع له لانه هو الواجب عليه اذ الواجب عليه انما هو التصديق بفائدة ما على ما تقرر في محله لا التصديق بالفائدة المهمة المترتبة عليه في الواقع على ماهو المراد ههنا كما دل عليه قوله ليرداد جدا ونشاطا اي جده ونشاطه فهما تمييزان الان يقال ان ذلك الواجب انما هو على الشارع في العلم والكلام ههنا في الطالب فكلاهما واجبان عقلا على الطالب المذكور ولذا ترك الاشارة الى معرفة الموضوع مع ان اللازم عليه ان يقول وان يعرف موضوعها التمييز المطلوب عنه تمييزا تاما كما اشاروا اليه ههنا الان يقال ان اكتفى فيه بما يستفاد من قوله ان يعرفها بتلك الجهة لان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة يستلزم لزوم معرفة تلك الجهة ايضا وهو ظاهر ولذا صرح فيما بعد تلك الامور الثلاثة وحصل بهذا البيان الالتئام بين كلاميه هذا غاية تصحيح الوجوب العقلي الذي ادعاه الشارح في فصول البدائع ويرد عليه ان اللازم من هذا ان يكون معرفة تلك الامور الثلاثة واجبة عقلا على الطالب المذكور وواجبة استحسانا على الشارع وهذا مستبعد جدا بل الظاهر ان يكونا متساويين في الوجوب الاستحساني كما اتفقوا عليه في الثاني فالظن ان يكون المراد من الوجوب العقلي الذي نص عليه في فصول البدائع هو الوجوب العقلي الاستحساني لا العقلي الضروري الذي يتمتع الطالب بدونه وما قبله من ان جوهر الحق لا ينفك عن الدلالة على اللزوم والوجوب فهو غير خال عن العيوب يعرفه علام الغيوب واعلم ان الش اشار ههنا الى مقدمتين كلتيهما الاولى اعم من الثانية والاولى قدمها على الثانية في اجتماعهما بحصول مقدمة اخرى كلية وترتيب القياس هكذا ان كل علم كثرة اي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وكل كثرة تضبطها جهة واحدة في حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة ينتج ان كل علم من حق طالبيه ان يعرفها بتلك الجهة فهذه قضية يتدرج في موضوعها المنطق وغيره من العلوم

واستثناء من قوله لانه هو الواجب عليه
واستثناء من قوله مع ان اللازم عليه ان يقول
واستثناء من قوله مع ان اللازم عليه ان يقول
لا يلزم سوى

فأخذته صغرى سهلة الحصول بان نجعل المنطق مثلا موضوعا ونجعل عنوان الموضوع
 محولا فيحصل المنطق علم ونقسم اليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم
 وكل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة ينتج ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه
 بتلك الجهة وهذا هو المطلوب ههنا والى هذا الفرع اشار الش بقوله فنقول اه هذا
 ولا تفتت الى من لم يغير القشر عن اللب وانما اطبقنا الكلام ليؤدي حق المقام قوله
 اى مطلقا اى كثرة مطلقا فالمفسر في الحقيقة محذوف لقبام القرينة وللا حيزان
 عن شائبة التكرار ومطلقا فبده فام مفساه وانما اوردته مذكرا اذ لو اوردته مؤنثا
 لاحتمل ان يكون صفة لكثرة المساعدة اللفظ عليه ح وج يوههم خلاف المقصود بل الواقع
 لا يهاهم ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لان حق طالبي الكثرة المقيدة
 وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكائن في مطلقا الى الكثرة
 بخلاف قطع الان تاه للزوم وعله يكون التذكير والتأنيث فيه سواء هذا ومن عاب هذا الكلام
 فقد اتى بما يصحك عنه الاتام قوله سواء كانت اى بيان لكون الكثرة مطلقا يعنى ان تلك
 الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاموال فان على طالبيها ان يعرفها بجهة
 واحدة وهى كونها موجهة بحصول الامال والمقاصد او تكون علوما مدونة تلك العلوم
 كالصرف والنحو والمنطق وغيرها او غير مدونة كعلم الخياطة وغيره من العلوم
 المتلصقة باكثر الحرف والصنابع بما هو المتداول بين اربابه وقدم المتي اصى من غير العلوم
 وهى الكثرة ظاهرة بخلاف العلوم فليس في عبارته غبار وان ادناه بعض الاغيار قوله
 والا اى وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثره ذلك لم يفد ذلك الكلام ان من حق
 كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف
 الى قولنا وكل كثره تضبطها جهة واحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقت
 كبرى القياس من الشكل الاول المتبع لقولنا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة
 المندرج تحت المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثره لم يوجد فيه شرط
 الانتاج اصى كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق
 من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المق ههنا ذلك كما اشار اليه بقوله فبوجه اه اى
 اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مقيدة للمق فلا بد من صرفها عن ظاهرها وتوجيهها
 اما بان التنوين ح في الاثبات فديكون سور الكلية وان كان في الاكثر مقيدا للتخصيص على
 ما اشار اليه التفتازاني في شرح التلخيص نقلا عن اشارات الشيخ من انه ان كان ادخال
 الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا هملة في لغة العرب انتهى
 وذلك لان كونه مقيدا للتخصيص في الاكثر وعند الخلط عن القرائن لا ينافي افادة الكلية في
 بعض المادة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا هو سوق هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو
 لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل المق ويكون السوق المذكور عبثا ولان ان تقول القرينة
 على كون التنوين ههنا سور الكلية مابعد من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة
 شاملة بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعنى الطلب لانه شامل لكل
 كثره وقد تقرر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصول به او الموصوف به يفيد
 عليه ما اخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة

٧ نمر بعض القول قوله خليل حيث
 قرر المقام بما يخلط فيه الادغام كما
 يظهر بالرجوع الى كلامه

فقره خليل
 حيث قال الجمهور على ان اى حرف
 تسمى وبابيه عطف بان لما قبله
 وصاحب الفتح على انها حرف
 عطف فلا يجوز نصب مطلقا على
 القوانين مع انه يجب تأنيثه ايضا
 لكونه من جمعه وموصوفه مؤنثا هذا
 اشترانا وان الواجب ان يفاه على
 لا ما تفرقه على
 وعلى التبتاعى او علوما ابلساطه
 واعلم كونه مقصودا ههنا اصلا
 بخلاف الثاني واورد كائن في الاول
 لعدم صحة جعل غير العلوم

لاجل طلب الطالب اياه ومن البين ان هذا يجري في كل كثره فهذه القرائن يحمل التنوين ههنا
 على سور الكلية الا يرى الى قولهم نمره خير من جرادة وقوله * يا اهل ذالغنى وقيمتم شرا
 حيث افاد التنوين فيها العموم لا اذانه بل لقرينة هى في الاول شمول الخبر اعنى الخبرية
 لكل الترات وهو ظاهر وفي الثاني كون الكلام في مقام الدعاء وذلك انما يكون بالدعاء
 عن الوقاية من جميع الشرور وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين هذا قوله او بان هملة اه
 عطف على قوله بان التنوين اه يعنى بوجه ذلك اما بما سبق واما بان هملة بالنظر
 الى ذاتها مع قطع النظر عن القرائن عند علماء البلاغة احتراز اعماء اهل المعقول
 فان هملة ٧ عند هم في حد ذاتها مع قطع النظر عن القرائن والمواد المخصوصة
 في قوة الجزئية كما يظهر من كتبهم قد يكون في قوة الكلية وذلك اذ كان المقام خطايا
 يكتفى فيه بالظن كما ههنا لاستدلالها بطلب فيه اليقين وذلك العموم لدفع ترجيح
 احد المتساويين على الاخر لكون كل الافراد متساوية في جواز الارادة فلو جعل على بعضها
 دون بعض يلزم التزجج بلا مرجح وقد اشار اليه صاحب المفتاح في بحث افادة اللام
 الاستغراق حيث قال اذا كان المقام خطايا لاستدلالها بكوله المؤمن غير كرم والمناسق
 خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد
 الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر وهكذا ذكر
 ايضا في بحث احوال متعلقات الفعل فكلام صاحب المفتاح صريح في ان كون هملة
 في قوة الكلية في بعض الاوقات اعنى المقام الخطاى انما هو بالنظر الى نفس هملة
 مع قطع النظر عن القرائن ولا يقول بمثله اهل المعقول وان قالوا بكلمة هملة بحسب
 خصوص المادة كما صرح به شارح القسطاس وغيره فظهر من هذا البيان الفرق
 بين نكتتي المحشى بان الاولى بالنظر الى وجود القرائن ههنا كما قررنا وان الثانية انما هى
 بالنظر الى نفس هملة مع قطع النظر عن القرائن وظهر ايضا وجه تخصيص الثانية بعلماء
 البلاغة واندفع ما وقعوا ههنا في حيص ويص ثم انهم لما لم يفتوا على ما اراده المحشى ههنا
 ذكروا ههنا توجيهات اخر منها ان الذكرة في الاثبات قد تنم بصفة عامة على ما تقرر
 في اصول الفقه ولا يشك ان ضبط تلك الجهة بتلك الكثرة شاملا لجميع الكثرات
 ومنها ان تعليل الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا يشعر بان
 ما اخذ الاشتقاق علة لذلك الحكم فيكون الحكم عاما بما بهموم علته اعنى الطلب ههنا
 ومنها ان الذكرة قد تنم في الاثبات باقتضاء المقام نحو نمره خير من جرادة ونحو قوله
 تعالى علمت نفس ما قدمت الابه وقد عرفت من انفساد خول هذه النكات الثلاثة في النكتة
 الاولى للمحشى ومنها حذف المضاف وهو شايع اى كل طالب كل كثره كافي قوله تعالى
 كذلك بطيع الله على كل قلب متكبر جبار اى كل قلب كل متكبر اذ ليس لمتكبر واحد
 الا قلب واحد لا قلوب ولا يخفى سخافته ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الحذف ههنا
 مع استفادة المعنى المق من التنوين استفادة واضحة ومنها ٧ ان كلمة كل يعتبر دخولها
 وانسحابها على المضاف والمضاف اليه جميعا فكانه اعتبر دخول كلمة كل على طالب
 بعد الاضافة الى الكثرة فيفيد عموم كليهما جميعا وهذا فاسد في نفسه اذ لا تصور انسحاب
 احاطة كل الافراد الى شئين متقاربين ولو صح مثل ذلك لصح الانسحاب في الموجبات

٧ ويرد عليه ان الشيخ صرح في
 الشفاء بان مهملات العلوم كليات
 فكيف يصح مخالفة منهم لشيخهم
 ورئيسهم واجيب بان كلام الشيخ
 والنظر الى العلوم الحكيمية واللام
 بالنظر الى غيرها وان كلام الشيخ
 بالنظر الى المسائل واللام بالنظر
 الى الدلائل واللام بالنظر الى
 ان مهملات العلوم كليات فلا منافاة
 وجود القرينة هناك فلا منافاة
 من ان مسائل العلوم كليات كما هو مراد
 من هملة جنية كما هو مراد
 بين كون هملة جنية كليات كما هو مراد
 المعقول وبين كونها كلية كليات كما هو مراد
 القرائن المقضية للكلية كليات كما هو مراد
 الشيخ وهذا البيان
 الناظرين ههنا ايضا
 لا وهذا القول مجتهد من هذا
 نوجه لم يصل اليه احد من
 الناظرين ههنا وثل هذا الجرح بما
 هو غلط فاحش فنه كما رأيت
 من تقريرا

الكلية ايضا فيلزم ان يكون المراد من المصنوعات فيها الافراد وهو بطابق اهل المعقول ولا فرق بين تركيب اضافي واسنادي في ذلك اذ الهيئة الاجتماعية موجودة في الكل على انه مخالف لما نص عليه الاثمة في قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبرا لآية اذ لو صح مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الآية الكريمة وقد حكموا بوجوبه بل جوز بعضهم بالقلب في الآية الكريمة كافي قول الشاعر فكل حنف امرى يجرى بمقدار مع ان هذا تكلف لا داعي له اصلا مع ظهور الوجه الصحيح الذي اشار اليه المحشى قوله تأمل تدبر اعلم اشارة الى تضاعف ما حققناه والى التدرج فيها ويحتمل ان يكون الاول اشارة الى الاسئلة ههنا والثاني الى الاجوبة عنها اما الاول فبان يقال اما اول فلان كون التنوين سور الكلبي غير مرضي للشارح واغبرهم فحينئذ لا يحصل المقى واما ثانيا فلانه يلزم على التوجيه الثاني ان يكون كبرى الشكل الاول معلقة وان كانت في قوة الكلية وقد نصوا على لزوم كليتها واما ثالثا فلان كلاً من ذلك لا يدفع ما هو الوارد على ظاهره وقد تقرر ان المراد لا يدفع الابراد واما رابعا فلان اصطلاح اهل البلاغة لا يصح ما هو الوارد على اصطلاح اهل المعقول واما الثاني فبان يقال اما اول فلان ذلك وان لم يكن سور الكلبي في القضايا الكلية والمسائل العلمية لكنه لا مانع من ان يكون سور الكلبي في امثال هذا المقام واما ثانيا فلانهم انما نصوا على لزوم كلية كبرى الشكل الاول في المباحث المعقولة والمنقولة لافي امثال هذا المقام من المبادئ على ان التصريح المذكور منهم غير مسلم وقد نصوا على ان الشخصية قد تقوم مقام الكلية فضلا عن المهمة واما ثالثا فلان التغيرات المبينة على القرائن بمنزلة الدلالات الظاهرة سيما والتحرير الثاني مبني على امر يقتضي العموم القطعي في مثل هذا المقام واما رابعا فلان الكلام ههنا في بيان المفسدات لافي بيان اصطلاحات اهل المعقول على انه لو اورد مثل هذا البيان خلاصا لاصطلاحاتهم لانسد باب الافادة والاستفادة اذ لا شك ان افادة المعاني واستفادتها متعلق بالالفاظ وما يتعلق بها هذا وامثاله لا يخفى على الاذهان السليمة وان جازوا ههنا بابا غير هذا ٧ قوله يعني ان كل طالب كثره اه هكذا في النسخة التي عندنا وهو الموافق لما سبق وفي بعض النسخ طالب كل كثره بتأخير لفظ كل عن طالب واعلم هذا تغيير عن النص نسخ ثم ان المحشى اشار بهذا التفسير الى ان ما قبل حتى سبب لما بعده بمعنى كي على مافي النحو وان ما بعده غاية مترتبة على ما قبلها وصور تلك السبب بمرتين اذ حاصله ان ذلك الشعور الاجالي بتلك الكثرة بسبب الجهة المذكورة يستلزم الوقوف الاجالي عليها وذلك الوقوف الاجالي يستلزم التمييز بين ما منها وبين ما ليس منها وذلك يستلزم الامن المذكور اما الاول والثالث فظاهر واما الثاني فقد اشار اليه بكلمة حتى ايضا المتقدمة لسببية ما قبلها لما بعدها ويانه ان ذلك الوقوف الاجالي انما يكون بمفهوم ما خوذ من تلك الجهة شامل لجميع تلك الكثرة فاذا اورد عليه شيء من ذلك ينظر الى ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شاملا له علم انه منها وان لم يكن شاملا له علم انه ليس منها ثم انه كان المراد بالوقوف الوقوف الاجالي كذلك المراد من العلم بما هو منها والعلم بما ليس منها هو العلم الاجالي الذي به القدرة التامة على التمييز اذ هو اللازم لذلك الوقوف الاجالي لا العلم بالفعل اعني به الاطلاع على تلك الكثرات اذ مع كونه غير لازم لسابقه خلاف الواقع ايضا مثلا من تصور النحو

من الترمذي الشافعي

بانه علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحولها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم ان مسائل النحولها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد مدخل في معرفة اعراب الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحولها من النحولها واذا اورد عليه مسألة معينة من مسائل النحولها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد مدخل في معرفة اعراب الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحولها من النحولها ومن مسائل كسالة الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلنا القيان يقول ان هذه مسألة ليس لها مدخل في معرفة اعراب الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك فهي ليست من النحولها من النحولها المسئلة ليست منه وكذا اذا تصور المراد بانها آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة من مسائل المنطق لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان يعلم مسائله ونحوها عن غيرها بغير التماس بالتصوير المذكور ايضا والحاصل ان تصور علمنا برأسه فقد عرف خاصيته وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يتقرر اذا اورد عليه مسألة ان يعلم ان علمه وانما ليس منه قدرة تامة فكأنه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد الوقوف المذكور والتصور المزبور قد حصل له العلم بالفعل بغير مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه بعد عدم كونه لازما لما قبله خلاف الواقع ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله اي غايتها المهمة لذلك الطالب بان تكون معتمدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون للطالب في تحصيل تلك الكثرة اذ لو لم تكن معتمدا بها بالنظر الى المشقة المذكورة لا تكون مهمة له فبعد المهمة اشارة الى قيد المعتمدة ههنا لا يقال لا يلزم من كونها مهمة للطالب كونها معتمدا بها بالنظر الى المشقة اذ كثيرا ما يكون الشيء معتمدا على الطالب مع كونه غير معتمدا بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيله لانا نقول المهمة ان كانت بالنظر الى نفس الامر فيكون الاعتماد المذكور ايضا بالنظر الى نفس الامر وان كانت بالنظر الى الطالب فالاعتماد ايضا كذلك وهم لم يأخذوا الاعتماد ههنا بالنظر الى نفس الامر وعلى كل تقدير فالمهمة مستلزمة للاعتدافية قطعا خافيل بقي عليه التقييد بالاعتداف بالنظر الى مشقة تحصيل تلك الكثرة ليس بشيء ثم اقول وانما كان معرفة تلك الغاية المهمة من حق كل طالب الكثرة اذ لو لاها لكان شروعه في تحصيلها وطالبه له بهد عشا عرفا واما اذا علم تلك الغاية المهمة بقوى جده فيه خطأ ولا بد ان تكون تلك الغاية هي الغاية التي ترتب على تلك الكثرة كما اشار اليه المحشى بقوله المترتبة على الوقوع اذ لو لم يكن اياها لما زال اعتقاده بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه اليه في تحصيلها عبثا وفي نظره ضلالا واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يستكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع واسطة مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا اشار اليه الشريف العلامة فكلامه نص في ان اللازم ههنا شيان الاعتماد والترتب عليه في الواقع فاشار المحشى الى هذين الامرين غايته انه اخذ المهمة بدل المعتد بها وما ذلك الا لكون الاول مستلزما للثاني كما اشار اليه نعم ههنا امر آخر مقدم على ذينك الامرين وهو التصديق بقايدة ما لتلك الكثرة بناء على ان الطالب فعل اختياري لا يصدر عن فاعله الا بعد التصديق بقايدة ما

لا يرد بها الوقوف الاجالي بالقدرة
حررها مع انه ظاهر فيها الاجامع
التامة مع انه لازم عليه ان يجر العلم
تحرره به واللازم عليه ان يجر العلم
اللازم له التبادر في العلم بالفعل على
بندفع ما يورد ههنا اقتضات ما يرضيه
وصرف ههنا الى ما لا يرضيه به
مطرسوي وتبعه فخر خليل

والا لا يمنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه وتر كنه المحشى لان النكتة الآتية
 اعني قوله ليرداد اه انما تقوم على ذلك الامر بن لا على التصديق بفائدة ما وهو ظاهر
 وتر كنه المحقق لانه امر ضروري لا بد منه لكل فعل اختياري فلا حاجة الى الاشارة
 اليه والقول بان ذلك على قاعدة الفلاسفة واما على قاعدة المتكلمين من تجوز تر جيج
 احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فالاختيار كاف في صدور الفعل الاختياري
 من الفاعل فلا حاجة الى التصديق بفائدة ما فبعد تسليمه لا يكون وجهها لتلك الشئ ذلك
 الامر ههنا بل الوجه ما شرنا اليه وهو المستفاد ايضا من تقرير السيد الشربف في هذا المقام
 قوله ولا يفتر عن السعي اه من القنور اقول لعل قول الشئ ليرداد جدا بالنظر الى كون
 تلك الغاية مهمة لذلك الطالب وقوله ونشاطا بالنظر الى كون تلك الغاية مترتبة عليها
 في الواقع وذلك لان النشاط زائد على الجهد كما ان الترتيب المذكور زائد على المهمة وقول
 المحشى اي سرورا وتلذذا تفسير للنشاط وهو ظاهر واما عدم القنور فهو لازم لكل
 من الجهد والنشاط لان من ازداد جده ونشاطه لا يفتر عن السعي في تحصيلها فهو عطف
 على ما سبق فالقول بان عدم القنور من لوازم السرور ناش من القصور قال الشئ
 المحقق رحمه الله ولان كل علم تخصيص بعد التعميم متعلق بقوله جرى الاتي علة له قدمت
 للاهتمام اولكونه الاصل والاشارة من اول الامر الى انه حكم معلل كثره اي مسائل كثيرة
 بناء على ما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم تضبطها اي تلك المسائل
 الكثيرة جهة واحدة وتجهلها واحدا بعد ما كانت متكررة في ذواتها وتلك الجهة
 اما ذاتية اي منسوبة الى الذات على ما هو قاعدة النسبة اي الحقيقة او الامر القاسم
 بذاته فلا تفصل باعتبارها اي باعتبار تلك الجهة الذاتية متعلق بقوله تعدد قدم
 عليه للاهتمام مسائله اي مسائل ذلك العلم فالضمير راجع الى العلم وقد عرفت
 انه عبارة عن المسائل الكثيرة ففيه اضافة الشئ الى نفسه في دفع اما يحمل الاضافة
 على البيانية او بان يرتكب الاستحسان بان يكون الضمير راجعا الى العلم بمعنى الملكة
 كما اختاره كثير من المحققين في تعريفات العلم وعلى كلا التقديرين صرح بالمسائل
 لكونها نصا فيما هو المقصود لان عدمه علما واحدا انما هو باعتبار المسائل وانما عدم
 تلك المسائل باعتبار تلك الجهة علما واحدا لانها امتازت بها عن المسائل الاخر المتعلقة
 بالجهة الاخرى فاستحسن جعلها علما واحدا مما زاعن العلوم والمسائل المتعلقة
 بالجهة الاخرى وانما خص ذلك العدد بتلك الجهة الذاتية لانك قد عرفت ان معنى قوله
 جهة واحدة ذاتية جهة واحدة منسوبة الى الذات والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا
 الذات رجحان على غيره من الجهات العرضية والغايات ولذا قيل تمام العلوم بحسب
 تمايز الموضوعات فظهر من هذا ان جهة الوحدة الذاتية ليست عين الموضوع وان تسامخوا
 في ذلك بل هي كونها اي تلك الكثرة با حشة عن الاعراض الذاتية الشئ واحد
 على معنى حل تلك الاعراض الذاتية على ذلك الشئ الواحد لا على ما هو المتبادر من كون
 تلك الكثرة محمولة على تلك الاعراض اذ الكثرة المذكورة عبارة عن مجموع الاعراض
 والشئ الواحد فازعم الناظر ون ههنا من ان كلامه محمول على التسامح من قبل وصف
 الشئ بحال متعلقه اذ الجهة الذاتية انما هو الموضوع لا كون تلك الكثرة با حشة

قوله خبريل

عن الاعراض الذاتية اي الموضوع ليس بشئ اذ الموضوع ذات من الذوات فيلزم
 على ما ذكره كون الشئ منسوب الى نفسه ويا به ايضا قوله وحدة حقيقة او اعتبارية
 اذ الجهة الوحدة الذاتية التي هي عين الموضوع كيف يكون واحدا وحدة اعتبارية
 فالحق ان كلام الشئ خال عن المساعدة وان جهة الوحدة الذاتية هو ما اشار اليه
 وان معنى جهة الوحدة الذاتية طريق وسبب جعل تلك الكثرة شيئا واحدا منسوب
 ذلك الطريق او الجعل المذكور الى الذات اي الموضوع وهذا ليس الا كون تلك الكثرة
 با حشة عن الاعراض الذاتية لشئ واحد اي الموضوع ووحدة اما وحدة حقيقة
 كالجسم الطبيعي موضوع الحكمة الطبيعية وكما اعدد موضوع علم الحساب واعتبارية
 بان يكون الموضوع اشياء متناسبة متشاركة اما في امر ذاتي كالخط والسطح والجسم
 التعليمي موضوع علم الهندسة المتشاركة في المقدار الداخلة تحته وان صرح الشيخ
 ابن سينا بان موضوع علم الهندسة المقدار لكنهم اقاموا انواعه اي الخط والسطح
 والجسم التعليمي مقام المقدار تسهيلا للامر على المتعلمين وكما لكاتب السنة والاجماع
 والقياس المتشاركة في الدليل الذي هو جنس الاربعة واما في امر عرضي كوضوعات
 مسائل الطب المتشاركة في الانتماء الى الصحة وكما لمعلومات التصورية والتصديقية
 المتشاركة في الابصار الى المجهولات عنه من يقول بان موضوع المنطق المعلومات
 التصورية والتصديقية واما عند من يقول بان موضوعه المعقولات الثانية فهو اي الموضوع
 واحد وحدة حقيقة كما ستقف عليه وكما ان تلك الكثرة تضبطها جهة واحدة ذاتية
 على ما حققناه تضبطها ايضا جهة واحدة عرضية اي الجهة المنسوبة الى العرض
 القا ثم بالغير المتعلقة به فنكنا ان العرض تابعة للذات كذلك الجهة المتعلقة به تتبع الجهة
 الاولى الذاتية في انها تعدد المسائل الكثيرة باعتبارها علما واحدا وللنبوع فضل ورجحان
 على التابع ولذا يعني بالجهة الاولى في كثير من الاحيان وتلك الجهة العرضية اي المنسوبة
 الى العرض ككونها اي تلك الكثرة الف في العلوم الاكبة كالصرف والنحو والمنطق
 وغيرها والا لآلة هي الواسطة بين الفاعل ومفعله في وصول اثره اليه كالمشار للبحار
 فلعل اطلاق الآلة على العلوم محمول على التمثيل او حقيقة عرفية واستتباعها بالجر
 عطف على الكون والضمير اما راجع الى الآلة على ما يقتضيه القرب اذ لا بد لكل آلة من غاية
 وهي ههنا العصمة عن الخطأ في الفكر ولذا اخذنا معا في تعريفه وقيل آلة قانونية
 تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر واما راجع الى تلك الكثرة والمعنى كاستلزام
 تلك الكثرة غاية اي كونها متشاركة في الغاية الواحدة ولا تسامح فيه ايضا
 على ما حققناه آنفا لان معنى الجهة الوحدة العرضية جهة الوحدة المنسوبة الى العرض
 وذاهب استلزام تلك الكثرة الغاية التي هي عرض من عوارضها ثم ان تلك الغاية في العلوم
 الاكبة ظاهرة جدا واما في العلوم الغير الاكبة كعلم الفقه والحديث والتفسير بل الكلام
 والحكمة ايضا فكذا ايضا اذ لا بد لكل علم مطلوب بل لكل كثره مطلوبة
 من غاية على ما نص عليه الشارح سابقا واما ما قيل من ان غاية العلوم الغير الاكبة
 حصول انفسها وغاية العلوم الاكبة حصول غيرها فهو بالنظر الى التخصيص كما هو
 المنصوص من لفظ الحصول والكلام ههنا في غاية العلوم انفسها ولا بد لكل علم من غاية

واقول ايضا لا يمكن هذا الكون
 امر اعتباريا وان كان منسوبا الى
 الذات كان وحدة العلم اعتبارية
 قطعاً وان كان العلم في الحقيقة عبارة
 عن المسائل الكثيرة وكان التعريف
 المأخوذ من هذا الاعتبار تعريفا
 اعتباريا وسميا واما ما شرنا اليه
 سابقا من انه ان كان التعريف حقيقة
 مسمى اسمه كان حدا وان كان رسما
 فمبنى على اعتبار غير هذا الحاشية على
 اشرا اليه هناك في الحاشية
 و اشار بهذا التعميم الى ان قوله ذاتية
 محتمل ان يكون صفة لكل من الجهة
 والوحدة وان كان الظاهر هو الاول
 ولا ينافي هذا التعميم للتعريف الآتي
 من الشارح على

على ما نص عليه المحققون من ائمة الكلام وغيرهم ولك ان تقول معنى قولهم غاية العلوم
 الغير الالية حصول انفسها ان تلك العلوم لا تكون وسائط وآلات الى علوم اخرى لا يلزم
 منه ان لا يكون لها غايات اصلا بحيث تعد مسائلها باعتبارها علوما متفرقة وهو المطلوب
 فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ٧ ههنا من الكلمات العارية عن الغاية قال الس
 الصلابة جرى عادة العلماء وهي الفعل الاختباري الذي كان وقوعه دائما
 او كثيرا على تقديم الشعور اي تقديم ما يفيد اذ لا معنى لتقديم نفس الشعور اي المعرفة
 الاجالية بمسائل العلم بتعريف العلوم اي سبب تعريفها ورسما في اول تصانيفهم
 باحدى الجهتين المذكورتين ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فانه اذا تصور العلم
 برسمه وقف على جميع مسائله اجالا وقد سبق تفصيله في الحاشية فقوله بتعريف العلوم
 متعلق بالشعور اما طرف لغوا وطرف مستغرق وقوله وغايتها وموضوعها كلاهما معطوفان
 على الشعور المضاف اليه فيكون المعنى على تقديم غايتها وموضوعها ولا معنى له الا تقديم
 الشعور بغايتها وموضوعها على ما نص عليه الشارح سابقا بقوله وان يعرف غايتها
 وستسمع لهذا زيادة بيان ومطعمهما على الشعور بتقدير المضاف على ان يكون المعنى
 على تقديم بيان غايتها وموضوعها او عطفهما على تعريف العلوم ليكون في حيز الباء
 بتقدير ذلك المضاف ايضا على ان يكون المعنى على تقديم الشعور بذلك المسائل بيان
 غايتها وموضوعها تكلف مع ان الاول يؤول الى ما ذكرنا اذ لا معنى لتقديم بيان الغاية الا تقديم
 الشعور بان غايتها كذا وكذا الموضوع ايضا فلا وجه لارتكاب حذف المضاف على ان
 العادة تقديم الشعورات الثلاثة ولا يفهم ذلك الا بما ذكرنا وان الثاني ايضا مخلف لهذه
 العادة وستقف عليه في الحاشية وبالجملة انهم اعتادوا على تقديم الامور الثلاثة على الشروع
 في مسائل العلم ليكون المتعلم على زيادة بصيرة في شروعه ويتقرر العمل المطلوب عنده
 تميزا تاما ومن علل اعتبار تقديمهم الامور الثلاثة ههنا بقوله لثلاث يكون كركب مقن
 عجا وخبط خبط عشواء انتهى فتدرك من عجا وخبط خبط عشواء لان ذلك التعليل
 انما هو في تقديم التعريف لاق تقديم الامور الثلاثة فافهم الفرق بين المقامين قال الامام
 الكبرى في الحاشية الصغرى ما حاصله وقد يذكر ههنا ايضا بيان مرتبة العلم فيما
 بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضحه بيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى جميع
 مسائله اجالا فهذه امور ثمانية متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد معرفة عند الطالب
 ولزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في التعليم ان يذكر كلها ولا يفيد كتنى ببعضها ولا يحسن
 في شيء ذلك اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجه ما والتصديق بغائده ما انتهى قوله
 اي ايا من الطالب اه اشار به الى ان قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم نظير قوله
 سابقا ان يعرفها تلك الجهة فاهو نكتة له نكتة لهذا ايضا واشاره ايضا الى ان حتى في
 السابق سببية لا يقال لا بد في حتى السببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها كما بين هناك فكيف
 يصح التفسير المذكور لانا نقول هذا من قبيل البرهان الا في ذلك حينئذ ان يجعل الامام
 الغاية ولام العاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله اي
 الشعور بغايتها المنادى منه انه عطف قوله وغايتها على تعريف العلوم ولا يخفى ما فيه
 من الركاكة اذ الشعور بتعريف العلوم شعور تصوري والشعور بغايتها شعور تصديقي

محمد ابن صاحب رسالة
 جهة الوحدة

فكيف

فكيف يتدرجان معا تحت شعور واحد ولان الباء في المعطوف عليه للسببية وفي
 المعطوف للصلة فلعله اراد به ان قوله وغايتها معطوف على الشعور بتقدير المضاف
 ههنا ايضا المحذوف بقريضة السابق لان الشعور السابق منسحب عليه ايضا
 وفيه بهد كونه خلاف الظاهر جدا حذف حرف الجر وهو سماعى مع انه ليس من قبيل
 حذف المضاف وقبل انه معطوف على صلة الشعور المحذوفة اي على تقديم الشعور
 بها وبغايتها وموضوعها وفيه حذف المعطوف عليه مع بقاء العاطف والمعطوف
 يل فيه اعتبار جار المعطوف عليه المحذوف في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان
 فيه جعل الشعور الواحد مشتركا بين الامور الثلاثة ولا يخفى ما فيه وقيل انه
 اشارة الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون
 الباء داخل على الغاية ايضا اي على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 وشعور الغاية والموضوع وفيه ان الظاهر من سياق كلام الشارح ان العادة
 جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 والشعورين على ما هو اللازم لهذا التوجيه مع انه ليس من قبيل حذف المضاف وهو
 ظاهر جدا على ان التعريف من قبيل العلوم والشعورين من قبيل العلم ويمكن ان يقال انه
 اراد انه معطوف على الشعور السابق وان ما ذكره بيان لحاصل المعنى اذ لا معنى لتقديم
 نفس الغاية فاهو العادة انما هو تقديم الشعور بها وانما لم يصرح به الشارح لوضوحه
 بما ذكره وهذا ما اشرنا اليه في الشرح وانما ترك الشارح ذكر الشعور ههنا لكونه متبادرا
 في التصور والمطلوب ههنا التصديق بالغاية والموضوع والوجه ان يقال ان الشعور
 اهم من التصور والتصديق وقوله وغايتها وموضوعها معطوفان على تعريف العلوم
 والباء في المعطوف عليه للسببية وصلته اعني المسائل محذوف وفي المعطوف للصلة
 بقريضة ان المجرور شعوره او للسببية ايضا بقريضة ان كلامها كما يكون شعوره
 يكون سببا ٩ للشعور ايضا في المعطوف عليه بحمل الشعور على التصور لوجود
 قريضة المتعلق وفي المعطوف بحمل على التصديق لقريضة المتعلق ايضا اذ
 معرفة الغاية والموضوع من المبادئ التصديقية فعلى هذا لا يلزم المحذورات السابقة
 قوله اي التصديق بها اشارة الى ان الشعور المحفوظ ههنا شعور تصديقي اذ ما هو
 من مقدمات الشعور انما هو التصديق بان غايتها كذا وقوله ليرداد جدا
 ونشاطا اه صرح به ليكون نصا في الفائدة السابقة لهذه المعرفة فلا يجدي المناقشة
 في مثله بانه مستدرك هذا قوله ولا يكون سعيه عبثا وضلالا هذا الكلام
 على محاذاة قوله سابقا ولا يفتر عن السعي في تحصيله فعناه ح انه لو لم يصدق بالفائدة
 المهمة المترتبة عليه في الواقع لكان سعيه اليه في تحصيله عبثا عرفا وفي نظره ضلالا وافتقر
 عن السعي في تحصيله وهذا حق وقد نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى
 فاقبل ٤ من ان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة ولا يكون
 سعيهم اليه ضلالا ليس بشيء اذ لا شك ان السعي المذكور عبثا وضلالا في نظره
 على ما هو المراد منه وان لم يكن عبثا وضلالا في نفس الامر لحصول المقصود على التقدير
 المذكور فلا حاجة الى تأويله بعدم الامن من العبث والضلال بان يكون معناه لا بآ من

ولا معنى لكون كل منهما سببا للشعور
 بالكثر الا بتقديمهما والشعور بهما
 حتى يحصل الشعور بالمسائل
 سببا
 ولا معنى فاس ما ذكره من ان يحصل
 التدبير الذي لا يعرفون الموضوع
 ولا الغاية دون الدين ان تحصيلهم
 كسرا ببقية بحسب الظاهر ما
 حتى اذا جاء لم يجد شيئا

من ان يكون سمي عينا في نظره بل لا وجه لهذا التأويل قوله اي التصديق بموضوعها
 كانه اشار الى انه معطوف على الشعور السابق ومثله ملحوظ هنا بقرينة السياق وباقي
 التوجيهات سبق والظاهر ان المراد منه التصديق بموضوعية الموضوع كما يصحح به
 ومقصوده ههنا انما هو بطل العبارة وانما قلنا المراد ذلك لان ما هو من مقدمات الشروع
 انما هو التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال ههنا مثلا وموضوعه المقولات الثابتة
 او المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى المجهولات واما التصديق
 بالموضوع اي بوجوده فهو من المبادئ التصديقية وقد قالوا موضوع العلم لابد وان يكون
 مسلما القبول ولا يكون اثبات الوجود فيه من مسائله واما تصور الموضوع فهو من المبادئ
 التصورية وهذا ثم ان المحشى اشار لهذا التصديق فاذن بين الاول تميز العلم المطلوب
 عند الطالب عن غيره تميزا ذاتيا وانما كان التميز الحاصل به تميزا ذاتيا لان التميز المذكور
 لما كان بالموضوعات وكانت تلك الموضوعات عبارة عن الذوات والمحمولات احوالا
 يطلب في العلم نسبتها اليها كان التميز الحاصل بها تميزا ذاتيا ولذا قالوا تميز العلوم بحسب
 تمايز الموضوعات اعتدادا منهم بالتميز الذاتي وحط التميز العرضي عن درجة الاعتبار
 مع ان التميز يحصل بالمحمولات ايضا واما ما قيل ٧ من ان العلم هو المحمولات المنسبة
 فذلك للاشارة الى ان المتق في العلوم نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها
 والثاني ازدياد بصيرته في طلبه وان كان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وذلك ظاهر
 ايضا فانه اذا حصل التصديق بموضوعية الموضوع فاذا اورد عليه مسألة من مسائل العلم
 ولا حظ موضوعها علم انما من ذلك العلم الذي حصل له التصديق بموضوعية موضوعه
 علما اكمل من العلم الحاصل من التصور بالرسم لان ذلك انما هو مجموعة القضية الكلية
 المستفادة من التصور بالرسم ولا يحتاج ههنا الى مثله فن قال ان الامتياز بالتصديق
 بموضوعية الموضوع لاجل انه يتوصل به الى قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيه
 عن كذا فهي من هذا العلم او انه يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه فالتصديق المذكور
 وسيلة الى ما به التميز فلم يحصل له بصيرة فضلا عن ازديادها ٩ اذ لا حاجة ههنا الى التوصل
 بالقاعدة وان كانت حاصلة له ايضا ثم انه لو كان التصديق المذكور وسيلة الى ما به التميز وكان
 التميز المطلوب بالتصديق بموضوعية الموضوع هذا التميز كان التميز الحاصل بالتعريف
 اقوى من التميز بالموضوع وهذا مع كونه خلاف الواقع يهدم قول المحشى ويزداد بصيرته
 فالوجه ما اشرنا اليه قوله وليرداد انما قال ذلك لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف
 وهذا انما يكون على تقدير تقدم التميز الحاصل بالتعريف على ما حققناه وقد اعتادوا
 على ذلك في المقدمة فينبوا ولا تعريف العلم ثم غايته ثم موضوعه قوله وخلاصة الكلام
 انما اشار بقوله فيكون من حق اه الى ان الترتيب منعكس لان حاصله ان كل علم من العلوم
 المدونة كثر كذلك وكل كثر فيكون من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة اه وهذا
 هو الترتيب الذي اشرنا اليه سابقا فنعم الخلاصة الجامعة بين الترتيبين وان خفي هذا
 على بعض الناظرين قوله ايضا اي عاد المعرفة عودا اوعاد الحكم بالباقية عودا ووجهه
 على معنى عاد الباقية عودا وعلى معنى عاد معرفة الغاية عودا ابعد بل فاسد اذ لم يسبق

ههنا خيل
 فيد الطيف يظهر من قولنا الاتي
 ثم انه لو كان اه

معرفة الغاية هذا على معناه الغوى واما على ما هو المعروف من انه يستعمل للانسيبه
 فغناه ان معرفة الغاية من حق الطالب كما كان معرفة الكثرة بالتعريف من حقه
 فلا كدر فيه اصلا قوله كذلك طرف مستقر معلول مطلق مجازي صفة لمصدر
 محذوف اي من حقه ان يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بالتعريف في كونها
 قبل الشروع فيها اشار به الى ان المراد بمعرفة الغاية معرفة تصديقية لان ما هو
 من مقدمات الشروع ذلك ليس الا قوله فلماذا جرى اشار به الى ان قوله ولان كل
 متعلق بقوله جرى والى دفع المسامحة الواقعة في كلامه حيث يستفاد من ظاهره
 ان علمه الجريان المذكور انما هو الصغرى فقط فاشار بهذا البيان الى ان علمه ما هو نتيجة البيان
 السابق فكانه قال لما كان كل علم من حق طالبه ان يعرفها بتلك الجهة وان يعرف غايتها ايضا
 جرى عادة العلماء اه قوله اي التصديق بموضوعية الموضوع اه اشار به الى ما قد ثناه
 من ان ما هو من مقدمات الشروع التصديق بموضوعية الموضوع فتذكر قوله
 لم يلزم مما تقدم يعني ان التعليل المذكور قاصر اذ الدليل المذكور انما يثبت تقديم الامر
 لتقديم الامور الثلاثة كما هو المدعى قبل ١٣ انما يرد ما ذكره لو كان قوله وموضوعها من قبيل
 عطف المفرد كما هو الظاهر لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطف الجملة بتقدير وجرى عاداتهم
 ايضا بتقدير الشعور بموضوعها عطفه على جرى المثل المذكور قبله فلا رده ما اوردته
 ولهذا امر بالتأمل وفيه انه لو انفت الى مثل هذا التوجيه لا يمكن توجيه كل ما هو ظاهر
 في الفساد ولا يخفى ما فيه على انه يقال له ما وجه جريان عاداتهم على ذلك فان قيل
 ليس له وجه يلزم ان يكون عينا خاليا عن الفائدة وهذا فاسد مع ان الامور الاتفاقية
 لا تكون دائمية او كثرية على ما قرر في محله وان قيل له وجه وسبب يقال له ما وجهه
 فان كان وجهه ما اشار اليه الش فبرد عليه ما اوردته المحشى وان كان امرا اخر فبعد
 تسليمه لا بد من بيانه هذا قوله تأمل لعله اشارة الى منع لزوم المذكور وبيانه انه لما كان
 من حق كل طالب كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بجهة واحدة وحينها لزم على ذلك
 الطالب ان يعرف اولاه جهة واحدة تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة تلك الجهة
 وتلك الجهة وان كانت اعم من ان تكون موضوعا او غيره لكن لعموم الكلية يتدرج لزوم
 معرفة الموضوع فيه فعلى هذا لو امكن ان يثبت لعموم الامر ايضا لان تلك الجهة شاملة لغاية
 ايضا لكنه صرح بلزوم معرفتها ثانيا اشارة الى الاهتمام بشانها وانحطاط رتبة معرفة
 الموضوع عن رتبة الاعتبار لان التمايز بالموضوعات امر استثنائي على ما صرحوا به
 فاقبل من ان الاعم لا يدل على الاخص اصلا ليس بشيء لان ذلك ليس بطريق دلالة الاعم
 على الاخص بل بطريق اندراج الكل تحت عموم الكلية كما اشرنا اليه هذا ما يمكن ان يقال
 فيه وفيه ٧ ان اللزوم لمعرفة تلك الكثرة بتلك الجهة معرفة تلك الجهة اما بتصورها
 او بتصديق وجودها والمتى ههنا التصديق بموضوعية الموضوع ٩ على التعريف
 مع انهم فعلوا الامر على العكس وما قيل ٩ من ان قوله ان يعرفها بتلك الجهة اشارة الى التصور
 بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها اشارة الى التصديق بموضوعها بخلاف
 المضاف ٦ غايته انه يحتاج الى الاستخدام او على التقدير في نظم الكلام اي ان كان
 من العلوم المدونة حذف ظهوره تكلف جدا مع انه باباه تخصيص الش الشعور

لم يلزم
 من قوله

١ هذا البحث انما هو بالنظر الى ظاهرة
 الوجه المذكور والا فهو مستفاد
 من قوله ان ذلك ليس بلزوم
 في معرفة تلك الكثرة لان ذلك ليس بلزوم
 ظاهر وان كان الامر كما ذكرنا عليه
 تقديم التصديق بموضوعية
 الموضوع
 ٢ قوله خيل
 ٣ اي بموضوعية الموضوع

في قوله جرى عادة العلماء الى التصور بالتمثيل المأخوذ منها بل بآبائه عادتهم ايضا
 سميت بقية من بيان النسيان على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكره لم يكن ان يكون
 الامر على التمسك بكونه ما قيل فيمكن ان يكون ضميرها في قوله ويحصل الشعور بما راجع
 الى الجهة من اقسامها الجهة الواحدة الذاتية على الاستخدام او الى الكثرة على ان يكون المراد
 بالتصور بالكثرة التصديق بالموضوع بناء على انه لازم للتصديق بموضوعية الموضوع
 فيكون من قبيل ذكر اللازم واردة المزوم انتهى اذ لا شك ان مثل هذا مما لا يدل عليه
 معنى الكلام بل بآبائه بيان القوم وعادتهم وسياق كلام الشافعي ايضا كافي لتوجيه السابق
 مع انه لا يكون محازا لكون الاختصاص فيه من اللازم الى المزوم وانما يكون كناية على مذهب
 البعض من اهل البيان وكلامه ظاهر في كونه محازا على انه يحتاج الى قيد ان كانت
 من العلوم المدونة على ما يستفاد عليه فاذكرناه لولا في توجيه الكلام ان صح اهون منها
 وجوب وجه الصحة بحيث يقبله اصحاب الفطنة قوله ان كانت اي تلك الكثرة
 علما مدونا وفي بعض النسخ ان كان علماء اي ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علماء
 والنسخة الاولى لكونها عارية عن التكلف المذكور اولى وما قيل ٧ من ان اسم كان في الاصل
 مبتدأ والتبديا حين الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته المرجع كافي قواعدهم من كانت
 امك فلا حاجة الى التاويل بل المطابقة للخبر لكونه محط القائده اولى فالتسوية متساويتان
 بل الثانية اولى ففيه ان مطابقة المبتدأ الخبر كعكسه انما هو في صورة كون الخبر
 من المشتقات ولا كذلك ههنا فاما مطابقة المرجع في مثله اولى من المطابقة الخبر وقولهم
 من كانت امك * ليس تأنيث الاسم فيه لاجل المطابقة الخبر بل للاشارة الى ان المرجع فيه
 وان كان مذكرا لفظيا لكنه مؤنث معنى ومن البين ان التذكير والتأنيث في مثله سواء
 واذا رجع احد الجانبين من جهة اخرى كافي المثال المذكور يكون ذلك الجانب اولى
 واما ههنا فبجانب التأنيث راجح والحب من القائل انه كيف يشبه عليه امثال
 هذا المقال وانما قيد المحشى به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن امرائه
 الذاتية ففيه اشارة الى الرد على من ادرك معرفة الموضوع فيجاء بتقديم اذلوقة صد ادراجه
 لقيد هذا القيد اذ الكلام ههنا في موضوع العلم ولا بد فيه من هذا القيد والظاهر ان هذا
 التقيد بيان ما هو الواقع اذ الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلوم المدونة
 قوله لكان اولى والتأنيث اشارة الى ان الالتباس موجودة في تقرير الشافعي وانما يوجد
 الالتباس التام فيه اما عدم الالتباس التام فيه فظاهر من تقريره واما وجود اصل الالتباس
 فلا نه ظهر من المقدمه السابقة الكلية ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة سواء كان
 تلك الكثرة من غير العلوم او من العلوم مدونة او غير مدونة من حق طالبيها ان يعرفها
 بتلك الجهة الشاملة للذاتية والعرضية فيستفاد منه قطعا ان كل طالب علم من حقه
 ان يعرفه بالجهة المذكورة الشاملة والارتفاع الامان والوثوق من الكلية فلا يصح
 ان تقع كبرى الشكل الاول وقد عرفت ان المعرفة المذكورة تكون بالتمثيل بالاسم
 المأخوذ من احدي الجهتين وعرفت ايضا ان تلك المعرفة بحصول مقدمة كلية هناك
 هي ان كل مسئلة باحثة عن كذا فهي من صلب كذا وان كل مسئلة اها مدخل في كذا
 فهي من صلب كذا ومن البين ان من حصل عنده المقد ثمان المذكورتان يحصل عنده

هو المولى العماد *

أقره خبيل *

الاولى ان الشارح ترك هذا القيد
 في قوله جرى عادة العلماء اذ لا يهتد
 لان الموضوع المعهود انما يكون
 في العلوم المدونة هذا

التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالغاية ايضا اذ لو لم يكن ذلك البحوث عنه
 مثلا موضوعا له لما بحث عنه في ذلك العلم والتصديق بموضوعية الموضوع مرتبط
 على التصور بالرسم اللازم لكل طالب كثره تضبطها جهة واحدة فلسنا اكتفى به
 في تلك الكلية وانما لم يكتف بتلك الاشارة في معرفة الغاية اشارة الى الالتباس بشانها
 وان الالتباس بها فوق الالتباس بمعرفة موضوعية الموضوع الا ترى ان في كل من التصور
 والتصديق بالغاية ما هو واجب عقلا على الطالب المذكور وهو التصور بوجه ما
 والتصديق بقائه ما ليس في التصديق بالموضوع ما هو واجب عقلا بل هو امر
 استحساني قطعا على ما شرنا اليه فلذا اكتفى في تلك الكلية بالامرين واما في بيان
 عاداتهم فقد ذكر الامور الثلاثة لكون العادة وافقه عليه فهذا البيان حصل الالتباس
 بين الكلامين وارتفع الغيب من البين لكن الاولى ان يذكر معرفة الموضوع في تلك الكلية
 ليحصل الالتباس التام عند الخواص والعوام هذا هو التحقيق في المقال فذع عنك
 ما قيل او يقال قال الشافعي فنقول اه اذا عرفت ان من حق كل طالب علم تضبطه
 جهة واحدة ان يعرفه بتلك الجهة اه ولك ان تقول اذا عرفت ان عادة العلماء جرت
 على تقديم الشعورات الثلاثة على الشروع في المسائل فنقول مقفيا على اثرهم مشيرا
 الى تلك الامور الثلاثة معرفا للمنطق باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطق وهو في اللغة
 مصدر كالمنطق طاهريا وهو ظاهر وباطنيا بمعنى التعقل ولكون ظهور القوة التطبيقية
 بهذا الفن معنى به فكله منبع المنطق ومعناه والظاهر ان المراد به ههنا المسائل المخصوصة
 لقوله علم اي اصول وقوانين وما قبل من ان أسماء العلوم كالمنطق والنحو وغيرهما
 يطلق على المسائل المخصوصة وعلى التصديقات بتلك المسائل وعلى المبكدة الحاصلة
 من مزاوله تلك التصديقات وعلى المفهوم الكلي الاجمالي الشامل لجميع تلك المسائل
 والثلاثة الاولى لاتقبل التعريف بالطريق المعتاد وانما يعرف بالمنطق مثلا باعتبار المعنى
 الرابع ففيه انه بآبائه قوله علم اي اصول وقوانين اذ لا يصح الحمل ح وقد ارضى القائل
 بهذا التفسير وان اراد بالمفهوم الشامل مجموع المسائل فهذا ليس امرا غير الاحتمال
 الاول اعني كون العلم عبارة عن المسائل مع ان بعض الافاضل ٩ صرح بان المفهوم الكلي
 الشامل شامل لكل واحد من الثلاثة السابقة وهو الظاهر فالحق ان المنطق ههنا
 عبارة عن المسائل المخصوصة والتعريف الآتي رسم له على ما هو المطلوب ههنا
 لان معرفته بحسب حده لا يتحصل الا بالعلم بجميع مسائله يبحث فيه اي في ذلك العلم
 عن الاعراض الذاتية وهو الخارج المحمول الذي يلحق الشيء اما ذاته اي بالواسطة
 في العروض بان يكون هناك عروض واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات
 والى العروض ثانيا وبالعرض كما في الحركة بالنسبة الى جالس السفينة وبلا واسطة
 في الثبوت ايضا كما نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى وما قبل من ان المنق
 في العرض الاول اي العارض لذاته انما هو الواسطة في العروض لا الواسطة في الثبوت
 بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض الذاتية للسطوح مع انها فاضت عليها من المبدأ
 القباض وهو واسطة في الثبوت فبعدم المخالفة لما صرح به سيدهم يدعيه ان هذا
 مخالف ايضا لما صرحوا به من ان القائل للانقسام اولا وبالذات في انقسام الاجسام

وهو الفاضل الذي في حواشي
 الهداية

الطبيعية هي السطوح والاجسام التعلية والخطوط ولم يقل احد من الفلاسفة
بان المبدأ القياض واسطة ههنا في الانقيام واما الامر يساويه ٧ سواء كان جزءه او خارجا
عنه على ما هو التحقيق بان يكون هناك واسطة في العروض فيعرض فيها اولاً وبالذات
والعرض بغيرها على مائض عليه الشريف فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات
اما بلا واسطة كما في العرض الاول او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كما في اللاحق
لامر يساويه - واما ما يلحق الشيء بواسطة الاعم جزء او خارجا كالحركة اللاحقة
الايض بواسطة كونه جسم او الخارج الاخص كالضحك المعارض الحيوان بواسطة
كونه انسانا او البياض كالحركة اللاحقة الماء بواسطة النار تسمى اعراضا غريبة
لعدم كونها مستندة الى الذات فغريبة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها
الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها لان المقصود في العلوم بيان احوال موضوعاتها
والاعراض الذاتية للشيء اعراض له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي بالحقيقة
اعراض لاشياء اخرى بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم
الباحثة عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب واما قياس
الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها
ما عداه فتفيد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح لما عرفت ان العلوم لا يبحث فيها
الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلم يبق في العلم على ذلك ايضا هذا ثم ان المراد
بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية رجوع البحث فيه اليها اما بان يجعل موضوع العلم
موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له واما بان يجعل نوعه موضوع المسئلة
ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع واما بعرضه لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز
نوعه موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حرام واما بان يجعل عرضه الذاتي
او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او ما بعرضه لامر اعم
لكن بالشروط المذكور ايضا والالكان في كلتا الصورتين من الاعراض الغريبة فعلى هذا
يتدفع ما يمكن ان يتوهم من ان الاعراض الذاتية محمولات لمسائل العلم وما من علم الا
ومحمولات اكثر مسائله اخص من موضوعه فلنرم جل الاخص على الاعم وهو بطل وان كثيرا
من مسائل العلم موضوعه ليس موضوع العلم فليعلم ان لا يكون التعريف المذكور
جامعا وذلك لانهم وان اجملوا البيان في تعريفات العلوم كما ذكره الشارح لكن فصلوها
بما ذكرنا كما نض عليه الفاضل الدواني وغيره للتصورات والتصديقات اي للتصورات
والمصدقات اي المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالاولى ما حصل صورها
عند العقل مجردا عن الازعان وبالثانية ما حصل صورها عند العقل على وجه الازعان
والقبول من حيث نفعها اي تلك المعلومات في الاتصال الى تحصيل المجهولات
التصورية والتصديقية فقولنا من حيث اذ اما متعلق يبحث او الاعراض على ما يفهم
منها معنى الواضح او ظرف مستقر حال عن التصورات والتصديقات او صفة لها
وعلى التقدير فغير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لاني الاعراض الذاتية
اذ الحثية ههنا قيد الموضوع لا يسان الاعراض الذاتية اذ الاعراض الذاتية ههنا
عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال كما سنقف عليه ولا معنى لكون تلك الاعراض

٢ صطف على قوله اما الذاتية

وومنا ثالث جدا

الذاتية نافعة في الاتصال الى المجهولات وما قبل ٧ من ان تلك الاعراض الذاتية وان كانت
اوصافا للتصورات والتصديقات الموصلة ولم يكن انفسها موصلة لكن تلك التصورات
والتصديقات انما تكون موصلة الى المجهولات بعد تميز الموصلة عن غيره والتميز انما هو
بالاوصاف والاعراض الذاتية فانك ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق فصل والمجموع
حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الانسان وكذا الحال في التصديقات ايضا فيكون لهذه
الاوصاف والاعراض الذاتية دخل تام في الاتصال فقولنا من حيث نفعها في الاتصال
قيد للاعراض وتخير نفعها راجع اليها انتهى فمردود اما اولاً فلا نفع انفقوا على ان
الحثية ههنا قيد للموضوع لا يسان العرض الذاتي واما ثانياً فلما اشترنا اليه من ان الاعراض
الذاتية ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه توقفا قريباً او بعيداً واما ثالثاً
فلان الموصل الى المجهول انما هو التصورات والتصديقات ولا يلزم في كونها موصلة
ان تكون اوصافها مقبرة اصحاب الفكر ولو سلم فلا دلالة في التعريف عليه ولو سلم
فانما يصح ما ذكره لو كان تلك الاوصاف والاعراض مغايرة للاتصال وقد حققنا ان مرجع
تلك الاعراض والاوصاف هو الاتصال فلا معنى لكونها نافعة في الاتصال قطعا فالحق
ان هذا التوجيه فاسد من وجوه وان عانده بعضهم ٩ ثم اقول وانما قيد الموضوع اعني المعلومات
التصورية والتصديقية بهذا القيد اعني حثية الدفع في الاتصال اذ لو لم يقيد به
لزم ان يكون المنطقي باحثا عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية وهو
خلاف الواقع لان المنطقي انما يبحث عن احوالها باعتبار نفعها في الاتصال الى المجهولات
واما احوال المعلومات لامن هذه الحثية اعني صحة الاتصال ككونها موجودة في الذهن
او غير موجودة وكونها مطابقة لما هي الاشياء او غير مطابقة الى غير ذلك من احوالها
فلا يبحث المنطقي لعدم كون عرضه متعلقا بها فالقيد المذكور ههنا قيد واقعي
كقيد الذاتية في التعريف بناء على ان بحث المنطقي عن احوال المعلومات انما هي
من هذه الحثية فثبته وبالله التوفيق فوله والعرض الذاتي لم يكن في الضمير بان يقال
وهي او هو اي العرض الذاتي الدال عليه الاعراض الذاتية لان الثاني تكلف والاول
مخالف لما قبل ان التعريف للمساهمة لالافراد ثم اقول لما كان العرض الذاتي مذكورا
في تعريف المنطقي المأخوذ من الجهمية الاولى وكان التعريف الاول على مذاق
المأخوذ من فسر المحشي ٧ الاعراض الذاتية الواقعة فيه على مذهب المتأخرين فيها ايضا
وهو كون اللاحق اعم من ان يكون لذاته او لجزئه او لساويه واما القدماء اصحاب التعريف
الثاني فقد حققوا بان العرض الذاتي ملذذي يبحث عنه في العلم ما يلحق الشيء لذاته
اولا يساويه جزء او خارجا كالنفس الانسان لذاته والنفس كالتكلم له انطقه فهم لم يعتبروا
اللاحق للشيء بواسطة الجزء الاعم مثل الحركة بالارادة للانسان بواسطة انه حيوان
وبين الفريقين مباحث كثيرة تطلب من محله وهل هو نزاع انظري يرجع الى تفسير اللفظ
او نزاع معنوي قال بعض الافاضل هو نزاع معنوي ما له هل يبحث عنه في العلوم المدونة
في الواقع او انه هل ينبغي ان يبحث عنه فيها وظاهر ان مثل هذا نزاع معنوي يلحق
ان يقع معركة للاراء وقبل ان زاعهم انما هو في ان ذلك الجزء اذا بحث عنه في الفن
هل يكون مقيدا بامر مساو لموضوع الفن اذ لم يكن ذلك القيد مذكورا قال القدماء

١٧ اي في دفع ما يدعى جعل الحثية
سببا للاعراض الذاتية من ان
الموصل هو التصورات والتصديقات
والاعراض الذاتية اوصاف لها
لا تدخل بها في الاتصال
١٨ هو المول بهان الدين
١٩ قوله خليل
٢٠ اشارة الى الدقة في كون القيد
في الدكور واقعا والى ان معنى
الواقعي ما هو وان فائدة اي شيء
هو ان قيد الذاتية ان تم كونه
واقعا ثم هذا ايضا
٢١ وهذا الى ان دفع ما قبل يتبادر
من صريح المحشي ههنا حيث فسر
العرض الذاتي بالتفسير المذكور
ولم يفسر فيها بعد ان هذا متفق
عليه بين القدماء والمتأخرين وذلك
لان بانه ههنا دليل على انه مذهب
المتأخرين واما عدم بانه فاما بعد
فلا حاجة الى حمل آخر ومحمول
اشار هذا الصنيع الى ترجيح مذهب
المتأخرين فافهم

بالقييد وقال المتأخرون بعده فلا نزاع بينهم في وقوع البحث عن مثل هذا الجزء
 وانما النزاع في اعتبار القيد وعدمه وفيه ان مثل هذا التوجيه لا يساعد ما حققه القدماء
 من ان المطلوب في العلم هو الاشارة المختصة بالموضوع واللاحق للشيء بواسطة الجزء الاصح
 ليس من الاشارة المختصة به فلا يكون مطلوباً في العلم بالبرهان لانه اذا قيد ذلك الجزء بما يجعله
 مساوياً بالموضوع الفني يكون من الاشارة المختصة به فلا يبقى لاستدلالهم المذكور فائدة اصلها
 يكون في غير موقعه على انه اذا قيد ذلك الجزء بما يساويه بالموضوع فان كان ذلك القيد داخل
 في حقيقة المعروض لكان الحق لذاته لا لجزئه وان كان خارجاً كان الحق للموضوع الخارج المساوي
 للجزء الاصح والكلام فيه مع انه على ما ذكره يكون النزاع بينهم لفظياً فالحق ما اشار اليه
 بعض الافاضل قوله ما يلحق الشيء لا يحتمل ان يكون المراد بالحق القيام والعروض فالتشيل
 بمبادئ المحمولات في موقعه بل هو الاول واليه اشار الشارح في فصول البدايع وقرر
 بان المراد بالواسطة في تعريف الاعراض الذاتية والغريبة هي الواسطة في الثبوت
 ويحتمل ان يراد بالحق في الجملة في التشيل بالمبادئ مساححة مشهورة النظائر واليه اشار
 الشريف العلامة في حواشي شرح المطالع وقرر بان المراد بالواسطة المذكورة هو الواسطة
 في العروض كما اشارنا اليه في شرح الشرح ثم اقول لعل وجه ما اشار اليه الشارح
 من كون المراد بالواسطة في الواسطة في الثبوت هو انه اذا اريد بالحق القيام كما اشار اليه
 فلو كان الواسطة المذكورة ح الواسطة في العروض لم قيام العرض اي العرض اللاحق
 بالعرض اي الواسطة المذكورة وذلك القيام بطعن الفلاسفة وهذا المحذور لا يلزم
 منه كون تلك الواسطة واسطة في الثبوت وهذا لم يلزم قيام العرض بالعرض على ما
 ذكره الشريف اذا لجل انما يكون فيما يشتمل على الذات لم يبق له حاجة الى جعل
 تلك الواسطة واسطة في الثبوت بل قررنا على ما هو الظاهر منها لكن المساححة التي
 اشار اليه الشريف انما تكون اذا جعل الجملة المشار اليه على ما هو المتبادر منه وهو الجملة
 موافقة اذ المبادئ لا تحمل موافقة على معروضاتها واما اذا كان الجملة اعم من الجملة
 موافقة ومن الجملة اشتقاقاً على ما اشار اليه المسعود الشرواني في حواشي المطالع فيندفع
 المساححة المشار اليها قوله لانه اللام اجلية تفيد التعليل لاصلة مفيدة للتفوي
 كما هو المتبادر وكذا الكلام في الاخيرين قوله كالتجيب والحركة بالارادة والضحك
 نشر على ترتيب اللف في الشكل مساححة في التشيل حيث ذكرنا ما اخذ واريده المشتق لكن
 على تقدير ان يراد بالحق الجملة ولو اريد بالحق القيام والعروض على ما ذهب اليه
 الشارح فليس في التشيل مساححة قطعاً بل وقع التشيل بما هو اللازم وقد عرفت آنفاً
 تحقيقه والتجيب يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الهيئة الانفعالية التابعة
 لذلك الادراك اما بطريق الاشراك او بطريق الحقيقة والمجاز فهو التجيب
 بالمعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالمعنى الثاني مثال اللاحق لامر خارج فالمراد ههنا
 هو المعنى الاول والمراد بمعرضه اعني الانسان حقيقة اعني الحيوان الناطق لا هيكله
 المحسوس اذا عارض لهيكل الانسان انما هو التجيب بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول الذي
 كلامنا فيه فالقول بان في التشيل المذكور مساححة من حيث ان الانسان مركب في الخرج
 من النفس الناطقة ومن البدن الانساني على مذهب بعض الحكماء من ان الخواص مدركة

كالنفس

لاقره خليل

كالنفس دون مذهب الاخيرين منهم من ان مدرك الكل هو النفس الناطقة حقيقة
 ليس بشيء لان الظاهر ان المراد بالانسان المعروض هو حقيقة اذلالا حق للهيكلي
 انما هو التجيب بالمعنى الثاني ثم ان كون الخواص مدركة مذهب ضعيف فلامعنى
 لبناء التشيل عليه ولو سلم قوته فلا يندفع المساححة بالبناء عليه ايضا لان هيكل الانسان
 ليس منحصراً في الخواص فالحق ان مثل هذا صادر عن النظرة الاولى ثم المراد بالحركة
 بالارادة هو الانتقال من مكان الى مكان آخر ويسمى حركة ابنية ونقلة وهو لاحق للانسان
 بواسطة انه حيوان فيصح التشيل وما وقع في تعريف الحيوان بانه جسم حساس متحرك
 بالارادة فالمراد به مبدأ الحركة فلا يرد ان الحركة جزء من الحيوان وهو جزء من الانسان
 فالحركة جزء من الانسان فلا يصح التشيل به للعرض الخارج وقوله كالضحك اه هكذا
 في اكثر النسخ وهو الموافق لقرينه وفي بعض النسخ والضاحك للانسان وهو صحيح
 ايضا والمراد بالضحك ماهو بالقوة لان ماهو بالفعل وان كان من الاعراض اللاحقة
 للانسان بواسطة التجيب لكنه لكونه بالفعل اخص من المعروض فلم يعد من الاعراض
 الذاتية نعم قد قيل في مثله ان العرض الذاتي هو المفهوم المردد بين الضحك والفعل
 وبين عدمه فليطلب من محله وههنا ضابط شريفة اوردنا بعضها في شرح كلام الشارح
 فتذكر قوله يبحث عنها اي عن الاعراض الذاتية على ما هو الظاهر من السوق
 وارجاع الضمير الى احوال التصورات والتصديقات وان كان مناسباً لرجوع ضمير نفعا
 الى التصورات والتصديقات لكنه ارجاع من غير مرجع فان اراد بالاحوال الاعراض
 الذاتية فبعد الى الاول مع ان ذلك ليس بيساً لم عن تفكيك الضميرين واعلم ان كلمة
 من حيث قد تكون الاطلاق كما في قولهم الانسان من حيث هو وكذا وقد تكون للقييد
 كما قلنا الانسان من حيث انه اسود زنجي وقد تكون للتعليل فاشار المحشي بقوله بسبب
 نفعا الى انها للتعليل هنا اي لتعليل البحث فكانه قال البحث عن الاعراض الذاتية
 للتصورات والتصديقات لكونها نافعة في الايصال الى الجهولات فيكون كلمة من للتعليل
 كما في قوله بما خطبناهم اغرفوا فيكون قوله من حيث نفعا ظرفاً لغوا متعلقاً ببحث
 او بالاعراض باعتبار معنى اللواحق وحاصل المعنى ان البحث عن الاعراض الذاتية
 او ان لحوق تلك الاعراض لها انما هو لاجل النفع في الايصال على معنى انه لولا ان لها
 مدخل في الايصال لم يبحث عن الاعراض الذاتية لها او لم يلحق تلك الاعراض لها
 هذا ما قبل فيه ويرد عليه ان المحشي سيصرح بان الحقيقة قيد للموضوع فكيف تكون
 لتعليل البحث او العروض اي الحقوق واجيب بان تعليل البحث والعروض بذلك يشعر
 بان البحث المذكور ليس عن مطلق الاعراض الذاتية لها بل عن الاعراض الذاتية التي
 لتلك الحقيقة مدخل في عروضها والالم تكن باعثة على البحث عنها وكذا الحال في تعليل
 العروض والحقوق فيعلم على كل تقدير ان تلك التصورات والتصديقات ليست
 موضوع المنطق مطلقاً بل مفيدة بالحقيقة المذكورة ولا يخفى ما في الكل ونحن نقول
 كلمة من حيث وان كان محتملاً للامور الثلاثة اي الاطلاق والقييد والتعليل لكنها
 في تعريفات العلوم اما بيان الاعراض الذاتية كما في قولهم موضوع علم الحساب العدد
 من حيث الجمع والتفريق والتقسيم واما تقييد للموضوع كما ههنا ثم قيد الموضوع

وسدد ذلك الارجاع عن الاول
 قد خيل
 واما في الجواب فظاهر واما
 في بيان القائل السابق فنحن
 عدم اطلاع على المناقاة المذكورة
 وتقريره التعليل مقابلاً للقييد
 ههنا
 اي في سائر المواضع

فاحتمل ان يكون بمعنى ان البحث عن العوارض بملاحظة تلك الحبيبة ومعنى ان لحوقها
 للموضوع بواضعها ويحتمل ان يكون جزء من الموضوع فالحقيقة في مثل هذا الموضوع
 تحتمل اربعة معان ثلاثة مندرجة تحت كونها قيداً للموضوع اذا عرفت هذا
 فكون الحبيبة ههنا قيداً للموضوع لا ينافي كونها تعديلاً للبحث او العروض
 وغرض المحشى من هذا انما هو بيان عدم ككون الحبيبة ههنا جزء من الموضوع
 كما قالوا من ان قوله من حيث نفعها يجوز ان يكون ظرفاً مستقراً على ان يكون حالاً
 من التصورات والتصديقات او صفة بان يكون متعلقاً بالشئ اى يبحث عن الاعراض
 الذاتية السابقة للتصورات والتصديقات من حيثها وكلاهما اصريح في المقي اعني
 كون الحبيبة للتقييد مما اشار اليه المحشى من كونها للتعليل ففقول من كون التقييد
 في مثل هذا الموضوع شاذلاً للتعليل فترجع المحشى لكون الظرف لغواً وكون الحبيبة
 تعديلاً انما هو لاجل ان لا يراد بالقيد المذكور امر آخر وراء التعليل والذين غفلوا قالوا
 ما قالوا قوله باعتبار المعنى يعني ان الاعراض اسم جامع لا يصح تعليل الظرف به
 الا باعتبار المعنى اى معنى الفعل المنفهم من الاعراض ولا يخرج الظرف بذلك
 عن الانووية لان متعلقه المذكور معنى وان كان غير مذكور لفظاً اى الواحق بناء على ان
 العرض الذاتي ما للحق المحشى لذاته قوله والضيمير راجع الى التصورات والتصديقات
 سواء كان كلمة من متعلقة بالبحث او بالاعراض لال الاعراض الذاتية اذ لو رجع الضمير اليها
 لزم ان يكون الحبيبة بياناً للاعراض الذاتية وهو مخالف لما حققوا من ان قيد الحبيبة
 ههنا قيداً لموضوع بل لا يصح ههنا كون الحبيبة قيداً للاعراض على ما سخره
 فاقبل من ان تقييد كل من الاعراض والموضوع يستلزم تقييد الاخر الا ان الاقرب
 ما ذكره المحشى كلاماً مختل قوله اذا الحبيبة اى الحبيبة المذكورة في اكثر تعاريف العلوم
 ومن جعلتها هذه الحبيبة في هذا التعريف لما عرفت ان بعض الحبيبة بيان للاعراض
 الذاتية كما في قولهم موضوع علم الطب بدن الانسان من حيث يصح وبمرضاه ولك
 ان نقول في البيان اذ الحبيبة المذكورة في هذا التعريف واعلم ان المحشى ساق هذا
 الكلام رد المولى برهان الدين حيث جعل الحبيبة قيداً للاعراض وارجع ضمير نفعها
 الى الاعراض فورد عليه ان هذه الاعراض اوصاف للتصورات والتصديقات ولا دخل
 لها في الاصل الى المجهولات وانما الموصول وجزؤه نفس التصورات والتصديقات
 فلو كانت الحبيبة قيداً للاعراض وكان ضمير نفعها راجعاً اليها لزم ان يكون لتلك الاوصاف
 والاعراض مدخل ونفع في الاصل الى المجهولات وهو خلاف الواقع واجاب عنه
 المولى المذكور بما حاصله انه وان لم يكن لنفس تلك الاوصاف والاعراض مدخل
 في الاصل الا ان معرفتها مدخل في الاصل المذكور مثلاً ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق
 فصل وان المركب منهما احد تام لا تعلم انه موصول الى الكنه وكذا الحال في القياس فللاشارة الى
 هذا قيدوا الاعراض ههنا بالحبيبة المذكورة ولا يخفى ما في هذا الجواب اما اولاً فلان التوجيه
 المذكور لا يدل عليه لفظ التعريف واما ثانياً فلان الاصل موقوف على معرفة تلك
 الاوصاف والاعراض وكثير من المحصلين يحصلون مقاصدهم التصورية والتصديقية
 من غير اطلاع منهم على تلك الاوصاف والاعراض نعم تمييز الفكر الصحيح عن الفكر

هذا نقل بالخط وهو اول من قوله
 من ان كلامه من تقييد الاعراض
 ومن تقييد الموضوع
 وذلك لان المراد بالاعراض
 رجع ضمير نفعها الى الاعراض
 قطع النظر عن فساد غير ذلك
 في ذاته ولو سلم الاستلزام فلا وجه
 للمدول عن التصريح الى الدلالة
 الا ان غاية التوجيه في الاستلزام
 على تقدير رجوع التصديقات فلا يترك
 التصورات والتصديقات فلا يترك
 الحشى لكن لا يضره

الفاسد يحتاج الى معرفة تلك الاوصاف والاعراض لكن الكلام ههنا في التعريف بالحبيبة
 الاولى والذاتية لا في التعريف بالحبيبة الثانية العرضية على ان ذلك ليس بلازم في التعريف
 الثاني لان الكلام ههنا قبل الشروع واما ثالثاً فلان الاعراض ههنا عبارة عن الاصل
 وما يتوقف عليه الاصل كما ستقف عليه فعلى ما ذكره في الجواب يلزم ان يكون المعرفة
 تلك الاوصاف مدخل ونفع في انفسها ولا يخفى ما فيه من الفساد فلذا لم يلتفت المحشى
 الى جواب ابراهه اصلاً وأشار بقوله اذ الحبيبة قيد الموضوع الى سقوط ابراهه المبني
 على ما رجعنا فاقبل من ان قيد الحبيبة قد يكون جهة البحث بان يكون بياناً لنوع الاعراض
 الذاتية فلما رجع المولى المذكور ضمير نفعها الى التصورات والتصديقات وقال ان قيد
 الحبيبة يبين جهة البحث والاعراض الذاتية لكان صواباً فالمحشى مخطئ في الحصر
 على كون الحبيبة قيداً لموضوع اذ يحتمل ان يكون بياناً لجهة البحث والبرهان مخطئ
 في القول بتوقف الاصل الى المجهولات على تلك الاوصاف على زعم المحشى مع ان نفس
 الاصل الى المجهول وان لم يتوقف على معرفة تلك الاوصاف بناء على ان من لم يعرف النطق
 بقدر على اكتساب المجهولات فعلى هذا يكون الحق مع المحشى لكن تمييز الفكر الصحيح
 عن الفساد يحتاج الى تلك المعرفة والابرار ان لا يكون النطق محسباً اليه فعلى هذا
 يكون الحق مع برهان الدين انتهى لمختصاً فقيد بحث ايضاً اما اولاً فلان كون الحبيبة
 بياناً للاعراض الذاتية يقتضى ان يكون تلك الحبيبة محمولات مسائل المنطق وليس في المنطق
 مسألة محمولها النفع في الاصل للاحقيقة ولا تأويلها بل انهم محمولات مسائل المنطق
 الاصل وما يتوقف عليه تأويلها كما سيحى لكن الكلام ليس فيه واما ثانياً فلان
 جعل الحبيبة بياناً للاعراض الذاتية وجعل ضمير نفعها راجعاً الى التصورات والتصديقات
 فاسد يقتضى ان يكون نفع التصورات والتصديقات محمولات مسائل المنطق واما ثالثاً
 فلانه على تقدير الارجاع المذكور لا معنى لكون الحبيبة بياناً للاعراض الذاتية واما ابراهه
 فلان الكلام ههنا انما هو في تعريف المعلومات لا في تعريف المعرفة وتعيين الفكر
 الصحيح عن الفساد واما ما اشار اليه الش في فصول البدائع من ان قيد الحبيبة ههنا محتمل
 للامر بن فليس مراده انه محتمل لكونه قيداً لموضوع ولكونه بياناً للاعراض الذاتية
 على ما توهمه بل مراده انه محتمل للتعلق بالبحث والاعراض على ما اشار اليه المحشى مع كونه
 قيداً للموضوع على كل تقدير واوسم فلا يكون كلامه دليلاً على ما ذكره المحشى ومنشأ غلطها
 ههنا لفظ النفع الواقع في القيد المذكور بناء على انه متبادر في العلم والمعرفة لكن لانفع لهم فيه
 لانه بمعنى صحة الاصل على ما نقل عن المحشى ههنا فلا وجه لما توهمه ذلك المولى
 ومن تبعه فالحق مع المحشى وتحقيق هذا المقال من عنابة الملك المتعال قوله ولا دخل لها
 في الاصل الى اذ الكاسب هو المعلوم نفسه فوصفه وكذا جزء ذلك الوصف بشرطه
 ليس بكاسب وموصل والظاهر ان المراد بالمدخلية المنفعة المدخلية في التأثير والامر
 كذلك فان الموصول في الحيوان الناطق مثلاً انما هو نفسه مع قطع النظر عن كاية الحيوان
 والناطق وجنسبة احدهما وفصلية الاخر وذاتية وان لم يمكن انفكاك هذه الاوصاف
 عنهما فذلك الاوصاف مصاحبات لامور ذاتها هذا قوله والمقصود اى مقصود صاحب
 التعريف من هذا التقييد ان المنطق اه فساداً قيد الحبيبة هو الاحتمال من بعض

واما خامساً قلناه ان اراد بالبيان
 لجهة البحث البيان لجهة الاعراض
 الذاتية فهذا عين معنى كونه بياناً
 للاعراض الذاتية وان اراد به بيان
 سبب البحث ووجهه فهو بيان انه
 اشار اليه المحشى سابقاً وقد بينا انه
 داخل تحت كونه قيد الموضوع
 وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتكلم
 عليه ولا يمكن دخول هذا البحث
 في البحث الثالث المذكور
 في كتابه في علم
 وهذا هو مدار ما قرره القائل ههنا
 بل مدار ما ذهب اليه البرهان على ما
 اشار اليه في حواشيه علم
 التوهم هو المولى قد دخل
 وهو الذي صرح بقوله فموضوع
 المنطق مقيد بصحة الاصل وهو
 الواقع في الحاشية الصغرى ايضاً علم
 وقد خيل

احوال المعلومات الملاحقة لها لكن لا من تلك الحبيبة بل من حبيبة اخرى من كون تلك المعلومات موجودة في الذهن او غير موجودة او بوجود مطابق الاشياء الخارجية في الساعة او غير مطابق فيها وكونها ممكنة وحادثة وقديمة وغير ذلك والسر فيه انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علما واحدا وهو بط فاعلى هذا يكون القيد المذكور احترازا هذا بحسب النظر الظاهر والذي نقول ان هذا القيد يسان الواقع اذا الواقع في المنطق انما هو البحث عن احوال المعلومات من حيث تقع تلك المعلومات في الاتصال وانما قيدته لئلا يتحمل ما هو خلاف الواقع على تقدير الاطلاق والجهل من يمتنعهم انه جعل قيد الذاتية في التعريف فبدا واقعا لمثل ما ذكرنا من الوجه وجعل هذا القيد احترازا ومن الذين ان الوجه القائم على كون قيد الذاتية قيدا واقعا قائم على كون هذا القيد واقعا ايضا فالظاهر فيه ما ذكرناه قوله باعتبار نفسه اي التصورات والتصديقات الظاهر انه متعلق ببحث وبحتم ان يكون متعلقا باللاحقة على محاذاة ما اشار اليه المحشي فالفعل بانه لا يتعلق باللاحقة على مذاق المحشي غفول عن التفصيل السابق للمحشي نعم لا يتعلق هذا باللاحقة على ان يكون خبره من ههنا راجعا الى الاعراض لكن لا نقول به قوله هي الاتصال قد عرفت من ان كان المراد بالحق القسام والعروض فان قيل بالمبادئ صحيح بل هو الاول وعلى هذا لا حاجة الى تأويل الاتصال بالموصل وان كان المراد به الحمل والتبادر منه الحمل مواطاة فبده مسامحة حيث ذكر المأخذ واريد المشتق والظاهر ان هذا المقام مقام بيان محمولات مسائل المنطق ولما كان المتبادر من الحمل هو الحمل مواطاة فلا بد من التأويل قوله كما في الحدود والرسم ايرادهما بالجمع باعتبار افرادهما الشخصية او ايراد بالجمع ما فوق الواحد واعلم انما لم يقل كما في الاقوال الشارحة والاقبسة ليكون الكلام في الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على نسق واحد اشارة الى ان اطلاق القول الشارح على الناقص لا سيما على الرسم الناقص محتمل اذ لا يوجد فيه شرح وايضاح ولذا جوزوا بالاعم والاحص في الرسم الناقص وبلاعم فقط في الحد الناقص ويمكن ان يقال الاقوال متبادر في الالفاظ والكلام ههنا في المعاني الموصلة هذا واراد بالاقبسة الحجج ليكون الاستفراء والتثليل داخلا فيهما كذا قيل لكن جعلهما من الواحق يقتضي خروجهما عنهما قوله وما يتوقف عليه الاتصال اه معطوف على قوله الاتصال فليزمن ان يكون هذا ايضا من الاحوال مع انه خلاف الواقع على انه منافي لما سبق من ان الاحوال لا تدخل لها في الاتصال فالمراد احوال ما يتوقف عليه الاتصال على تقدير مضاف والمعنى ان تلك الاحوال هي الاتصال واحوال ما يتوقف عليه الاتصال مثلا الحيوان الناطق حد تام موصل الى الكنية واحوال الحيوان والناطق مثل جنسية الاول وفصلية الثاني فقولا الحيوان جنس في قوة ان يقال موصل اتصالا بغيره وكذا الكلام في البواقي وما قبل من ان هذا على تقدير ان يراد بما يتوقف عليه الاتصال ما صدق واما اذا اريد به المفهوم لاحتياج الى التوجيه فان هذا المفهوم مرجع المحمولات المذكورة في المنطق فليس بشئ لانه ان اراد بالمفهوم مفهومات الاشياء الخارجية فليس ذلك بمرجع لمحمولات مسائل المنطق وان اراد بالمفهوم الاحوال التي قدرناها

هو الولي محمد أمين في رسائله
وتبعه الولي قوه خليل

فبقع فيما هرب من لزوم كون تلك الاحوال لها مدخل في الاتصال والحق ان هذا خبط من قائله وبدل على ما قررناه قوله ككون التصورات كلية اه فان كون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجمعية وفصلا وخاصة احوال لها لا دخل لها في الاتصال وانما المدخل فيه للتصورات الكلية والذاتية والعرضية والجمعية والفصلية لما قيل ايضا من ان فيه مسامحة فالمراد كالكلي والذاتي والعرضي وهكذا مبني على الخط السابق نعم لو لم يقدر في قوله وما يتوقف عليه اه مضاف محذوف لا يمكن ذلك التوجيه لكن قد عرفت انه محتاج الى التقدير وترك النوعية والعرضية العامة لان النوع تمام الماهية وذكره في باب الكليات لتكميل الصنعة او لتوضيح الاخوة او لكونه معرفا والعرض العام لا مدخل له في الاتصال ويمكن ان يقال انه في صدد التثليل قوله فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال يستفاد من ظاهره ان ما يتوقف عليه الاتصال عبارة عن هذه الاحوال وقد عرفت ما فيه فالمراد ان الموصل الى التصورات يتوقف على معروضات تلك الاحوال توقف الكل على اجزائه لا على انفسها اذ لا دخل لنفس الاحوال في الاتصال قوله بلا واسطة احترازا عن الاقبسة فانها تتوقف على الكليات الخمس بواسطة القضايا المتوقفة على اطرافها من الموضوعات والمحمولات قال الشريف في الحاشية الصغرى احوال المعلومات التصورية الجعوت عنها في المنطق ثلثة احدها الاتصال الى مجهول تصوري وذلك في الحدود والرسوم وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككونها كلية وذاتية اه وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا وكذا احوال المعلومات التصديقية ثلثة اقسام احدها الاتصال الى المجهول التصديقي وذلك في مباحث القياس والاستفراء والتثليل التي هي انواع الحجة وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي انتهى فاقسم الموصل الى التصور والتصديق الجعوت عنها في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهو المعارف والموصل القريب الى التصديق وهو الحجج والموصل البعيد الى التصور وهو بعض الكليات الخمس والموصل البعيد الى التصديق وهو القضايا والموصل الابعد اليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي فليهم ٩ قوله وككون التصديقات قضية عطف على قوله ككون التصورات كلية وقد عرفت انه لا مسامحة فيه فكذا لا مسامحة فيه نعم لو كان كل منهما تمثيلا لنفس ما يتوقف عليه الاتصال لكان في كل منهما مسامحة لكن قد عرفت ان هذا القول محتاج الى التأويل فبعد تأويله لا حاجة الى تأويل كل منهما قوله فموضوع المنطق فذلكه باجمال ما فصله قبل قوله مفيد بصحة الاتصال وهو المراد بنفعها في الاتصال في قول الشارح من حيث نفعها في الاتصال على ما نقل عنه وهذا النفع بهذا المعنى متحقق في الاقسام الخمسة للموصل لا يقال المتبادر من النفع في الاتصال انها اسباب بعيدة للاتصال وليس بموصلة فيكون

لا صدره بالا مكان لا سائر هذا
التوجيه الترجيح لا مرجح لكفاية
مثال واحد او اثنين في التثليل

واشارته الى الشارح الظاهرية بين ما
نقل من الشريف وبين ما اشارنا
اليه والى دفعه ايضا بان غاية ما
ذكرناه كون القسم الخامس موصلا
ابعدا الى التصديق سواء كان تصوريا
او تصديقا وهذا حاصل ما ذكرنا
الشريف ايضا لا يقال فعلى هذا
بأنه اكتساب التصديق عن التصور
وقد قالوا بانماعه لا يقال ذلك
الامتناع في الموصل الابعد
لا في الموصل الابعد
منه بل في قوله خليل

متبادر في الاقسام الثلاثة اعني الاتصال البعيد في التصور والبعد والابعد في التصديق
 فالاولى ان يقال من حيث انها توصل لا نأقول هذا مشترك الورد لان قوله من حيث
 انها توصل متبادر في الاتصال القريب في التصور والتصديق بل هو كما لصرح فيه
 والظاهر انه بعد تقرر ان المراد من النفع في الاتصال هو صحة الاتصال لا وجه لهذا الاراد
 لان صحة الاتصال متحقق في الاقسام الخمسة قوله لا ينفع الاتصال حتى يرد عليه
 ان الاتصال محمول اريد اثباته في العلم فكيف يكون قبدا للموضوع وانه وقيد لابد
 وان يكون مسلم الثبوت في العلم وما قبل ان الاتصال مطلقا قيد الموضوع وانواعه
 اعراض ذاتية فلا منافاة بين كون الاتصال قيدا وبين كونه اعراضا ذاتية اذ القيد
 هو المطلق والمحمول خصوصياته ففيه انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق
 فيمنع تقييد الموضوع به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ذهن وان اريد به ما هو
 لا بشرطه فيعود المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن المخصوص وكل
 مخطووص من نعمة المحمول واما ما قبل من انه لا شك ان المدرك الواصل الى المجهولات
 هي النفس الناطقة فهي اذا سلكت في طرق افكارها الواقعة في مهامه المعلومات
 بقوتها العاقلة او صلته بالاحالة بهدائها الى المجهولات فادركتها بالاتصال صفة العقل
 ولا ينسب الى المعلومات التي هي مجاري الافكار لا يتصرف مجازي فيقول بالآخره الى كون
 تلك المعلومات ناطقة في الاتصال فلا يظهر معنى جعل الاتصال عرضا ذاتيا للموضوع
 وصحة الاتصال قيدا ففيه ان غاية ما ذكر كون النفس الناطقة موصلة للقوة العاقلة
 الى مجهولاتها لا كون القوة العاقلة موصلة فليس للقوة العاقلة الا الوصول وكما
 ان النفس الناطقة موصلة لباها الى مطالبها وكذلك المعلومات موصلة لباها الى
 مطالبها فكل من النفس الناطقة والمعلومات كاسبها ولا يلزم من كون الشيء كاسبها
 لفعل ان يكون اسناد ذلك الفعل اليه مجازيا والا لكان اسناد الافعال الصادرة عنها اليها
 اسنادا مجازيا وهو بطلان اتفاق اهل الكلام ولشئ سلم ما ذكره فالتقييد المذكور انما هو
 لتخصيص الاعراض الذاتية بالاتصال وما يتوقف عليه لان لمطلق المعلومات اعراضا
 ذاتية غير الاتصال وما يتوقف عليه كما اشرنا اليه فن هنا ايضا يظهر فساد كون الحقيقة
 بيا تا للاعراض الذاتية كما ظهر فائدة التقييد قوله بل الاتصال وما يتوقف عليه
 اعراض ذاتية اقول قد اشرنا الى ان قوله فموضوع المنطق الى هنا فذلك لما سبق من
 اول القول الى هنا وهو ما اخذ من الحاشية الصغرى ولما كانت الكلمات السابقة منتشرة
 فخصم بهذا الكلام وليس هذا الكلام ملخص قوله سابقا وتلك الاحوال اه فقط حتى
 يرد عليه انه مستدرك مع ان قوله فيبحث عنها في هذا العلم فاطع اشبه الاستدراك هذا
 قوله فيبحث عنها في هذا العلم هذا يقتضي ان يكون المسائل كلها نظرية اذ البحث
 عنها يقتضي نظريتها خصوصا اذا انضم اليه معونة المقام هي ان الفن يحتاج الى التعليم
 والتدوين مع ان بعض مسائل المنطق مثلا كاتاج الشكل الاول وكذا انتاج القياس
 الاستثنائي بدبي وقس عليه ما يوجد في سائر العلوم ولعل هذا امامي على الغالب بناء
 على ان المسائل قد تكون بدبية على ما ذهب اليه كثير من المحققين منهم الشريف
 العلامة واما مبنى على ان المسائل لا تكون الانظرية قال في شرح المقاصد لم يقع

لهذا مبنى على ما هو التحقيق عند
 الفلاسفة من ان موجود جميع الاشياء
 هو الله تعالى واما على ما هو المشهور
 فيها بينهم فلا يبعد في كون النفس
 الناطقة موجودة

خلاف

خلاف في ان البدبي لا يكون من المسائل والمطالب العلمية بل لا معنى للمسئلة الا ما يستل
 عنه ويطلب بالدليل نعم قد يورد في المسائل الحكم البدبي ليعين لبيته وهو من هذه الحقيقة
 كسبي لابد بدبي وقد يجعل الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات واحكام بينها
 تفترق الى تنبيه مسائلها وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما وقع في تجريد المنطق من ان المسائل
 ما يبرهن عليها في العلم ان لم تكن بينة انتهى فهذا صريح في ان المسائل لا تكون الانظرية بل
 هذا ذهب جماعة من الفضلاء هذا قوله ليس في المنطق مسئلة محمولها الاتصال اي
 الاتصال القريب او ما يتوقف عليه الاتصال اي احوال ما يتوقف عليه الاتصال من الكليات
 الخمس والقضايا واطرافها من الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي والمراد احوال
 ما يتوقف عليه الاتصال من الاتصالات البعيدة في التصورات او البعيدة والبعدى في
 التصديقات فاصل السؤال ليس في المنطق مسئلة محمولها الاتصال القريب او البعيد
 والابعد وحاصل الجواب انه ليس المراد انها اي الاتصالات مطلقا محمولات بل المراد بالبحث
 عن هذه الاحوال هو رجوع البحث عن الاعراض الذاتية الى البحث عن تلك الاتصالات
 بان يكون الاتصال مطلقا قريبا او بعيدا مرجع محمولات المسائل هذا قبل لان السبب
 الكلبي المشار اليه بقوله ليس في المنطق مسئلة اه الا ترى الى قولهم المعروف بوجوب تصور
 المعروف وقولهم الحد التام بوصول الى كنه الشيء والرسم بوصول الى بعض وجوهه وقولهم
 الشكل الاول ينتج المطالب الاربع والضرب الاول ينتج الموجبة الكلية والاستفراء الناقص
 يفيد الظن فان هذه مسائل المنطق محمولاتها الاتصالات صرح به الشريف في حواشي
 المطالع واقول قد عرفت مما نقلنا عن شرح المقاصد ان المسائل لا تكون الانظرية وما ذكر
 من الامور البدبية فليس بمسئلة واولس فالكلام انما هو في المسائل المجتوئ عنها في العلم وما
 ذكر ليس من المسائل المجتوئ عنها وان كانت من المسائل هذا قوله اذا حكم على معلوم تصوري
 بانه حد او رسم اي اذا حكم بان ذلك المعلوم التصوري المركب من الجنس والفصل القريبين
 مثلا حد تام او المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة مثلا رسم تام كان معناه ان ذلك
 المركب من حيث انه مركب من ذلك المذكور موصول الى المجهول التصوري ولا شك ان المنطق
 يبحث عن احوال مثل هذا المركب فاقبل من ان التصديق بالحقيقة والرسمة للاشياء ليس
 من المنطق في شيء على ما اوضحه شارح المطالع ان اراد بالنظر الى ذوات الاشياء فسلم لكنه
 غير مفيد وان اراد بالنظر الى تركيباته العقلية فم على ان الفرض كون محمولات المسائل
 راجعة الى الاتصال قريبا او بعيدا وان كان المذكور في التصور بعض افراد موضوعات
 المسائل فافهم قوله بلا واسطة اي موصول ابصلا حاصل بلا واسطة ضمنية وهو
 الاتصال القريب كافي الحدود والرسوم واما ما يتوقف عليه هذا الاتصال من الكليات
 الخمس من الجنس والفصل والخاصة فهو موصول ابصلا بواسطة ضمنية فان
 مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينظم اليه امر آخر يحصل منها
 الحد والرسم الا ان يكون تعريفا بالفرد على مذهب من يجوز قوله وقس على هذا
 اي قس على المعلوم التصوري المعلوم التصديقي فانه اذا حكم على معلوم تصديقي بانه
 شكل اول او ضرب اول منه او قياس اقتراني او استثنائي او استفرائي كان معناه انه
 موصول الى كذا ابصلا بلا واسطة واذا حكم عليه بانه قضية او عكس قضية او نقض

ونعم اقول هذا السؤال انما يرد يحتاج
 الى الجواب كما اشرنا اليه اذا قس
 الاتصال في قوله محمولها الاتصال
 بالاتصال القريب كما افترضه جواب
 القائل الذي نقله الحاشي واما على ما
 وقع في شرح المطالع من قوله فان قبل
 ليس في المنطق مسئلة محمولها
 الاتصال البعيدا والابعد ولذا بين
 الشريف هناك فائدة القيد المذكور
 بوجود هذه المسائل في المنطق كما
 نقلها المانع المذكور فلا يرد ههنا
 لكن جواب الحاشي آت من ذلك

قضية اخرى كان معناه انه موصل الى كذا ايضا بواسطة فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى المطلوب التصديقي ما لم ينظم اليه امر آخر والحاصل انه لما كان مرجع جميع الاعراض الذاتية المبكوت عنها في المنطق الاتصال مطلقا فريسا او بعيدا في كل من التصور والتصديق او ابعدا في التصديق خاصة كما اشترنا اليه في بيان اقسام الموصل عن تلك الاعراض الذاتية بالاتصال وما يتوقف عليه الاتصال قطعا للتطويل اللازم من التفصيل فكل محاولات مسأله راجع الى احد الامرين اى الاتصال بلا واسطة او الاتصال بواسطة كما اشار اليه الفائل هذا هو الكلام على التعريف اما اخذ من الجهة الذاتية على مذهب المتأخرين وسنطلع على ماهو التحقيق وبالله التوفيق قال الش العلامة او عن الاعراض الذاتية كلمة وللخبر في التعبير والاشارة الى ان ما قبله مبنى على مذهب وما بعده على مذهب آخر ولما كانت الاعراض الذاتية عند القدماء لا غير هاهنا المتأخرين صرح بها ثانيا والا فلنا سبب الاختصار ان يقول او المعقولات الثانية وهي ما لا تعقل الاعراض لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه وقيل هي العوارض المخصوصة بالوجود الذهني والظاهر ان التعريفان متساويان وانما لم يكتب بقوله ما لا تعقل الاعراض لمعقول آخر المراد ان لوازم الماهيات كالزوجة للاربعه لم تعقل الاعراض لمعقول آخر مع انها عارضة بحسب الوجود الخارجي ايضا فزادوا قيد عدم المطابقة للاحتراز عنها فاخص بعوارض الوجود الذهني كالتعريف الثاني فعلى كل تقدير هي من عوارض الوجود الذهني ومن احواله ولما كان قيد ولم يوجد في الاعيان ما يطابقه ما خوذ في تعريف المعقولات الثانية كما عرفت فلو حمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي لكان قوله الذي لا يحاذي بها امر في الخارج اى امر كائن في الخارج على ان يكون الشيء راجعا الى هذا القيد مستدر كالفلاذ ان يحمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى اللغوي اى الامور المتعلقة في غير الدرجة الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او فيما بعدها من الدرجات وهو المناسب لوقوعها في التعريف ويكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات الثانية وبهذا يدفع ما قبل من ان هذا صفة كاشفة عن حقيقة انتهى اذ الغرض ههنا تعريف العلم لا تعريف الموضوع على انه لو كان صفة كاشفة عن حقيقة لكان هو تعريف مستقلا للمعقولات الثانية على ماهو مقتضى الكاشفة وقد عرفت انه جزء ثان من تعريف المعقولات الثانية مع انه متنازع بالمعذور المتعقل في الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية اذ يصدق عليه انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه ليس من المعقولات الثانية لعدم كونه من الاحوال بل ذاق لافرادها الفرضية واما ما قبل من ان المراد به الاحوال التي لا يحاذي بها امر في الخارج فخلل المعذور المتعقل في الدرجة الاولى خارج عنه كما هو خارج عن المعقولات الثانية فهذه القول ليس الا صفة كاشفة لما قبله فليس بشئ وان ادعاه صاحبه بانه يليق ان يعد من الحواشي لان معنى كونه صفة كاشفة انه لو وضع الصفة بدل الموصوف لثم الامر ومن بين انه لو وضع هذا القول بدل المعقولات الثانية وقيل علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لا يحاذي بها امر في الخارج لا تنقص بالمعذور قطعا ومثل هذا ظروا ان خفي عليه فان اراد ان هذا صفة للاحوال فلا يكون الاعراض عن الاحوال فريد عليه انه على تقدير كونه صفة

وهو مذهب القدماء حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية اى لا يحاذي بها امر في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات الاولى التي يحاذي بها امر في الخارج وهو مذهب المتأخرين حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى الجهتين لا حيث عرفوها على وجهين لانه لو اباها جزأ او خارجا على حيث قال لا يضر او لا يخلل الثانية

وقال كثير من الساطرين منهم صاحب الرسالة لا محمد امين

كاشفة يكون تخصيصا للتعريف بقربة المعرفة وفساده فلو وان اراد انه عبارة عن الاحوال بالنظر الى ذاته فلا دليل عليه قطعا مع ان هذا البيان يخالف لما اتفق عليه الا آراء حيث لم يعرفوا المعقولات الثانية لا بالبحاذي بها امر في الخارج والحق ان هذا يخرج عما هو غلط فاحش منه فظهر بما قررنا ان المعقولات الثانية عبارة عن العوارض الذهنية المتعلقة فيما بعد الدرجة الاولى من التعقل وهي الامور والاحوال التصورية الشاملة للمعلومات التصورية والتصديقية كفهوم الكلي الشامل لمفهومات الكليات وكفهوم القضية والقياس الشامل لمفهومات القضايا والاقبسة فعلى هذا يكون موضوع المنطق واحدا حقيقيا لا واحدا اعتباريا كالمعلومات التصورية والتصديقية ولما كان بحث المنطق عن المعقولات الثانية لا من حيث ماهي في نفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن ولا من حيث انها من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك فان ذلك وظيفة فلسفية اشار بقوله من حيث تنطبق الى ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل يبحث فيه عن احوال تلك المعقولات من حيث تنطبق تلك المعقولات على المعقولات الاولى ويسرى احكام تلك المعقولات الى المعقولات الاولى بسبب اندراجها تحت تلك المعقولات مثلا اذا اردنا ان نعرف ان الحيوان الناطق موصل الى الكيفية زجج في ذلك الى ان الحد التام موصل الى الكليات فنقول الحيوان الناطق حدنا وكل حدنا موصل ينتج ان الحيوان الناطق موصل وكذا الحال في الكليات التي هي المبادئ واذا اردنا ان نعرف ان قولنا العالم مؤلف وكل مؤلف حادث موصل الى قولنا العالم حادث زجج في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول منتج للموجبة الكلية بان نقول هذا القياس من الضرب الاول من الشكل الاول وكل ما هو كذلك فهو منتج للموجبة الكلية ينتج ان الضرب المذكور منتج المطلوب وكذا الحال في سائر الاقبسة والضروب والفضايا التي هي المبادئ فالكبرى المذكورة في الموضوعين من مسائل المنطق بحث فيها عن احوال المعقولات الثانية من حيث الانطباق على المعقولات الاولى كما قررنا فالفرق بين مذهبي المتأخرين والقدماء ظاهر وان خفي على بعض الناظرين وستعرف حقيقة الحال عند ختام البحث ومن هذا البيان يظهر فساد ما قبل من ان الحقيقة قيد للاعراض الذاتية وضمير تنطبق راجع اليها لا قيد للمعقولات الثانية اذ الانطباق بالمعنى الذي صورناه انما يوجد في المعقولات الثانية لا في اعراضها الذاتية على انه يرد عليه ان يكون المنطق باحثا عن جميع الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية سواء كانت مجعونا عنها في المنطق او في الفلسفة لان الكل متطابق على المعقولات الاولى على ما اعترف به القائل فالحق انه قيد الموضوع هذا ثم لما كان المعقولات الثانية ههنا بالمعنى اللغوي على ما حققناه كان المناسب له ان يكون المعقولات الاولى ايضا بهذا المعنى اى الامور المتعلقة في الدرجة الاولى فعلى هذا يكون قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج مع سابقه تعريف المعقولات الاولى بل هو الظاهر في مقام تعريف العلم نعم يمكن ان يكون الصفة ههنا كاشفة لكن الاولى ما ذكرناه اولافلا تعقل من الكلام الا في المتعلق به هذا هو الكلام في تعريف المنطق باعتبار الجهة الاولى واما باعتبار الجهة الثانية فهو ان المنطق اى المسائل قانون والظ ان يقال ٩ قوانين الا انه وحدها باعتبار جهة وحدتها الموحدة اياها والقانون في اللغة اسم للسطر نقل الى الامر

٧ وان عرفوها بعوارض لا يحاذي بها امر في الخارج على ما في شرح المطالع وغيره وكما من فرق بين التعريفين

وفي شرح المطالع القانون لفظ ستر بالروى انه اسم المسطر بلقته وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة ثم قال انما قيل قانون مع ان المنطق قوانين لانها لا اشتركت في مفهوم القانون وكان الحق تعريف المنطق من حيث انه علم واحد

٨ وعبر عنها به

٩ هكذا في بعض الرسائل وفي مختار الصحاح القوانين اصول والواحد قانون وليس بعرف

الكل المتطابق على جميع جزئياته ليعرف احكامها منه لما في كل منهما من التوصل
 الى تحصيل الامور الكثيرة على الاستقامة مثلا اذا قلنا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل
 وله جزئيات متعددة بحمل هو عليها موافاة وهذه القضية ايضا امر كل اي قضية
 كلية وقد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة
 على خصوصيات تلك الجزئيات كمن يدعوه في ضرب يد وضرب عمرو الى غير ذلك
 وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل
 والقانون والاصل والمقاعدة والضابط اسماء لهذه الكلية بالقياس الى تلك الفروع
 المندرجة فيها واستخراجها منها الى الفعل يسمى تفريعا وذلك بان يحمل موضوعها
 اعني الفاعل على زيد مثلا فتحصل قضية وتجعل صفري وتلك القضية الكلية كبرى
 هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج ان زيد امر فروع فقد خرج هذا الفرع بهذا العمل
 من القوة الى الفعل وقس على هذا جميع مسائل العلوم ومن هنا ظهر وجه قولهم مسائل
 العلوم حلقات موجبات كليات والشرطيات والسوالب والجزئيات ليست بمسائل
 وان كانت ما وانه ٧ بها ان كانت قابلة له وذلك لان الشرطيات لاموضوع ايها والسوالب
 والجزئيات لاتقع كبرى الشكل الاول حتى يصح الاستخراج المذكور ولان السوالب لاتقتضي
 وجود الموضوع وقد عرفت ان الاستخراج المذكور يقتضي وجود الموضوع يعرفه
 اي ذلك القانون صحيح الفكر اي الفكر الصحيح وهو الذي وجد فيه شرائط الصورة
 الصحيحة تصورا او تصديقا على ما فصل في المنطق ولا يلزم فيه الصحة من حيث المادة
 والاي لم ان لا يكون المنطق ناعما للفلاسة الان يكون الصحة ٨ من حيث المادة اعم
 من ان يكون في الزعم او في الواقع فاسده وهو الذي لا يوجد فيه شرائط الصورة
 والفكر على ما ذهب اليه القدماء عبارة عن مجموع الحركتين من المطلوب المشعوبه
 الى المبادئ المتناسبة له ومنها الى المطر وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية
 ويرادفه النظر على القولين في المشهور وربما يفرق بينهما بان الفكر هو مجموع
 الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن
 الحركتين او الترتيب ولذا قال ناقده المحصل انهما كالمترادين وله مقام تفصيل ولما كان
 العادة ههنا هو الاشارة الى الامور الثلاثة كما صرح به الش وكان قد اشار الى ما هو اهمده منها
 اراد ان يشير الى الباقيين فقال فاندراج في التعريف الاول معرفة الموضوع
 اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق لا التصديق بوجود الموضوع لانه من المبادئ
 التصديقية ولا التصورية لانه من المبادئ التصورية والمتى ههنا هو الاشارة الى ما هو
 من مقدمات الشروع وذلك هو الاول ليس الامر ذلك لان من حصل عنده تصور المنطق
 بالرسم المذكور حصل عنده ان مسائل المنطق باحثة عن المعلومات فتدق
 او المعقولات عند قوم آخرين فيحصل ح عنده انه لو لم يكن المعلومات او المعقولات
 موضوعه لما كان مسأله باحثة عنها فيحصل له التصديق بموضوعيتها وكذا الحال
 في قوله وفي الثاني معرفة الغاية اي اندراج في التعريف الثاني التصديق بغاية الفن
 اي غاية الغاية وذلك لان من حصل الرسم المذكور حصل عنده ان معرفة صحة الفكر
 او فسادة معترب على تلك القوانين فيحصل عنده انه لو لم يكن تلك المعرفة غايه المنطق

مثلا قولهم اذا كان المبدأ متشكلا
 على ماله صدر الكلام وجب تقديمه
 يا اول قولنا كل مبتدأ متشكلا على ماله
 صدر الكلام وجب تقديمه وقولهم
 ولا يسوغ التفصيل لا يسوغ على ان يكون
 معدولة المحمول وعلى هذا
 لا نقول صحة الصورة متكررة
 من فساد الصورة على ما حقه
 شارح المطالع اذ لابد في احقة
 النظرى من الانتهاء الى المقدمات
 البديهية فلو لم يكن ههنا خطا
 في الصورة لم يوجد هذا اشتراط صحة
 الصورة فقل هذا اشتراط صحة
 المادة الان كالمكان في الاصل على ما هو
 المشهور فجايبهم

لما ثبت على تلك القوانين وانما اطبقنا الكلام ليؤدي الى المقام قوله اي لا يوصف بها
 شئ حال وجوده في الخارج اشار بهذا الى ان قوله امر بمعنى شئ وان قوله في الخارج ظرف
 مستقر حال منه وقول النحاة ان صاحب الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه مقيد بما
 اذا لم يكن تلك النكرة مخصصة بوجه من الوجوه وهمنا خصصت بوقوعها في خبر النفي
 كما هو الحال في كون المبتدأ نكرة وانما اختار كونه حالا على كونه صفة لان الغرض رجوع النفي
 المذكور الى هذا القيد وهذا اظهر عند كونه حالا فلا يلتفت الى من قال القول بان مقصوده
 تقرير المعنى لا توجيه الاعراب لان تفسيره قابل لكل منهما كما لا يخفى ثم اذا كان النفي المذكور
 راجعا الى القيد يكون المعنى يوصف بذلك الشئ بالمعقولات الثانية واذا لم يكن ذلك الاتصاف
 في الخارج ثبت انه في الذهن فيكون الوجود الذهني منشأ للاتصاف المذكور لا الوجود
 الخارجى وهو ظاهر ولا الوجود المطلق ايضا اشموله الوجود الخارجى فلو كان الوجود
 المطلق منشأ للاتصاف المذكور يلزم ان يكون الوجود الخارجى منشأه والكلام على تقدير
 سلب منشأته وكونه منشأه باعتبار شموله الوجود الذهني ليس مغايرا لكون الوجود
 الذهني منشأه ثم لما كان كلام الشارح ظاهرا في التفسير المذكور لكون المعقولات الثانية
 من قبيل الاوصاف والعوارض وكان منشأ ذلك العروض هو الوجود الذهني دون
 الوجود الخارجى بخصوصه ودون الوجود المطلق كان كلام الشارح ظاهرا في افادة
 هذا المعنى وان خفي على البعض ههنا وللإشارة الى ما حققنا قال بل هي من العوارض
 الذهنية يعني ان المعقولات الثانية من العوارض اللاحقة للمعقولات الاولى في الذهن
 وهذا لازم لتفسير المحشى بل داخل فيه لما حققنا في شرح الشرح انهم انما اخذوا
 في تعريف المعقولات الثانية قولهم ولم يكن في الاعيان ما يطابقه الذي هو معنى قوله
 لا يجازى بها امر في الخارج يخرج اوازم الماهية عنها لانها وان كانت لاتعقل الاعراض
 لمعقول اخر لكنها عارضة لها بحسب الوجود الخارجى ايضا فكون المعقولات الثانية
 مخصوصة بالوجود الذهني انما يظهر بالقيد المذكور فاقبل من ان قوله بل هي
 من العوارض اه ليس بداخل في تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه على المراد في المقام
 والا لكان قوله ان لا يجازى بها امر في الخارج صفة كاشفة بلا نزاع ليس بشئ
 لان التفسير المذكور انما هو على تقدير عدم كونه صفة كاشفة على ما سمعناه ولو كان
 صفة كاشفة لا يكون مفسرا بالتفسير المذكور اذ لا دليل ح على اعتبار الوصف فيه
 بل هو ح شامل للوصف ولغيره مثل المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى على ما سيجي
 من المحشى فتدبر فان معنى الصفة الكاشفة ههنا قد خفي عليه كما خفي على بعض
 من يدعى الكشف قوله والجزئية اه لاشك ان الجزئية عارضة لمفهوم الجزئي
 وذلك المفهوم انما يكون موجودا في الذهن فالجزئية عارضة له باعتبار وجوده في الذهن
 وما اشتهر من ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي فليس على حقيقته بل من قبيل اسناد
 حال المفهوم الى ذى المفهوم فلا اسناد المذكور مجاز عقلي فظهر ان الجزئية كالكلية
 من المعقولات الثانية فصيح التمثيل بها فطعننا لم يدخل لها في الاتصال الى المجهولات
 لكن الغرض تمثيل المعقولات الثانية فذكرها ههنا ليس باستطراذى كما توهم وان كان
 ذكرها في ابضاح التعريف السابق على مذهب المتأخرين استطراذيا قوله اي تشمل

لا فيه لطافة تأمل على
 واي يوصف ذلك الشئ بوقوعه
 في الدرجة الثانية من التعقل على
 ثم ليت شعري ما معنى قوله بل هو
 تنبيه على المراد في المقام فان كان ذلك
 مرادا في قوله ان لا يجازى بها امر
 وقع فيها حرب وان كان ذلك مرادا
 في قوله المعقولات الثانية ففساده
 واضح اذا الكلام في تفسير الصفة
 ولا معنى للامر الثالث قطعنا والمحشى
 منه انه لا يوصف اه اذا اوصف
 بقوله لا يوصف اه اذا اوصف
 المذكور من عوارض الوجود الذهني
 قطعنا والكل نأ من عدم تجوز
 المحشى كون الصفة كاشفة والعقولة
 من وجه عدم تجوز المذكور على

تلك المعقولات اه اشار بهذا الى ان ضمير تطبق راجع الى المعقولات الثانية لاني
اعراضها الذاتية وان الحسية قيد الموضوع لا يسان الاعراض الذاتية وان نازع فيه المولى
برهان الدين وزعم ان الحسية يسان للاعراض الذاتية والضمير راجع الى الاعراض الذاتية
بناء على زعمه في التعريف السابق وقد عرفت ما يتعلق بذلك مما قررناه في شرح
كلام الشارح فتذكر قوله اشتغال الكل على جزئياته دفع لاحتمال ان يكون الاشتغال
من اشتغال الكل على اجزائه بناء على ان الانطباق اذا لم يكن بمعنى المساواة كما ههنا
يكون بمعنى حل الكلمات على الجزئيات ولذا قال اي يجري اه مينا للاشتغال المذكور
يعني ان معنى الانطباق المذكور ان يجري على المعقولات الثانية احكام ٩ اي
محكوم بها كلية بحيث تنتهي تلك الاحكام الكلية وتتأدى سارية الى المعقولات
الاولى الموصلة الى المجهولات بناء على ان الفرض معرفة احوال تلك المعقولات
الاولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية ومعرضاتها لتوصل بها الى
المجهولات فاذا اريد ان يعلم حال ككل من تلك الطبائع والمعرضات
يرجع في علم حال كل منهما الى احكام تلك المعقولات الثانية فقوله يرجع على صيغة
المجهول جواب لقوله اذا اريداه وكونه على صيغة المنكلم وان كان مناسب لقوله الآتي
اذا اردنا لكن لا يحصل الانطباق بين الشرط والجواب قوله مثلا اذا اردنا تصوير
للمرجوع المذكور يعني انا رجع في معرفة احوال تلك الطبائع والقواعد الكلية والمسائل
المنطقية التي موضوعاتها معقولات ثانية مندرجة تحتها تلك الطبائع ومجملاتها احوال
واعراض تلك الموضوعات فتحصل ههنا صغرى سهلة الحصول بحمل عنوان بعض
تلك الموضوعات على بعض تلك الطبائع وتجعل بعض تلك القواعد الكلية كبرى
فيحصل ههنا نتيجة موضوعها ذلك البعض من تلك الطبائع ومجملاتها محمول
ذلك البعض من تلك القواعد ويسمى مثل هذا تقريرا واستخراجا فاذا اردنا ان نعلم
ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه نرجع الى ان الحد التام موصل الى الكنه ونقل
الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل الى الكنه ينتج ان الحيوان الناطق موصل
الى الكنه واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعيدا
نرجع في ذلك الى ان الجنس يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعيدا ونقل الحيوان
جنس وكل جنس يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعيدا ينتج ان الحيوان
يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعيدا وعلى هذا القياس الكلام في الاقضية
ومبادئها فاذا اردنا ان نعرف مثلا ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج ان العالم
حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول ينتج موجبة كلية ونقل
ههنا قياس مركب من موجبتين وكل ما هو كذلك ينتج موجبة كلية ينتج ان هذا ينتج
موجبة كلية وعلى هذا القياس حال المبادئ فقوله وعلى هذا القياس
خير مقدم لمبدأ محذوف كما اشترنا اليه وفصلناه وقوله القياس صفة لاسم الاشارة
والقياس بمعنى الطريق وجعله كلاما مركبا من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر وان كان
لا يخرج عن لطافة لكن مع كونه تكلفا يتبوهه سوف الكلام لعدم شغله لحال المبادئ
وتقدير المضاعف بان يكون المعنى وعلى هذا باب القياس تكلف مع عدم تناوله

والتام في الاحكام المحكوم بها
اذا الاحكام بمعنى النسب لا يرد بها
الاقتضاب فلا يتصور فيها الاجزاء
المذكورة في الكلية انما هو وصف
القضايا بالاحكام بل صفة الاجزاء
ههنا مجازا لمصلحة الاجزاء
المذكورة

لحال المبادئ ايضا بناء على ما هو المتبادر من باب القياس المباحث المتعلقة بنفس الاقضية
قوله هي طبائع المفهومات اي الطبائع التي هي المفهومات فاضافة الطبائع الى المفهومات
صهيدي على ما هو اصل وضع الاضافة فيجتمعان ح ويكون كالاضافة البيانية
الاصطلاحية في الاجتماع كما حققناه في اضافة التبع الى العوارف في قول الش من منح
عوارف الافاضل فتكون لامية بالنظر الى ذات الاضافة وكالبيانية الاصطلاحية بالنظر
الى ما هو المراد منها ههنا فاقبل اضافة الطبائع الى المفهومات لامية اصطلاحية وبيانية
بالمعنى اللغوي بمعنى تبين المضاعف كما صرح به ابو القحح مبنى على القول عما ذكرناه
وحل الاضافة على الاضافة اللامية على ان يكون المراد بالمفهومات المعقولات
الثانية بعيد جدا وبأبي عنه التقييد بقوله المنصورة من حيث هي هي اذا اظهر ان هذا
القول صفة للمفهومات لا للطبائع ثم ان المحشى ههنا في صدد بيان المعقولات الاولى
والمعقولات الثانية وعلى الاول اشار بهذا القول وعلى الثاني اشار بقوله وما يعرض له اه نخل
هذا التوجيه من قبيل ترع الخف قبل الوصول الى الماء على انه يخاف لبيانه الآتي اذ
المعقولات الثانية ليست عبارة عن المفهومات المنصورة من حيث هي هي فقط بل هي
مشروطة بعدم ما يطابقه شيء في الخارج فوه من حيث هي هي طرف لغوي متعلق بالمنصورة
او مستقر صفة ثانية للمفهومات والمعنى المنصورة والمعتبرة من حيث هي هي مع قطع النظر
عن العوارض اللاحقة لها فانما اوعيت مع عوارضها لا تكون من المعقولات الاولى بل
من الثانية لانه كان مفهوم الكلي والكلية من المعقولات الثانية كذلك الحدان النصف
بالكلية مثلا منها ايضا اذا عبرت ح انما هي بالنصف من حيث الانصاف لا بذات النصف
من حيث هي هي فالجنية المذكورة لبيان الاطلاق اول التقييد قوله وما يعرض له
مبتدأ خبره قوله الآتي يسمى معقولاته وقوله ولا يوجب في الخارج اه انما اخذه اشارة
الى ان العوارض في الذهن غير كاف في المعقولات الثانية بل لابد مع ذلك من عدم وجود
ما يطابقه امر في الخارج يوجبنا وجهه في توضيح الشرح والمراد بالخارج ما هو الخارج
عن المشاعر من اذهاننا والمبادئ العالية قوله كالكلية وهي امكان فرض صدقه
على كثيرين كما ان الجزئية عدمه وقد عرفت مما سبق من ان ذكر الجزئية ليس باستطراذي
قوله وطنا رها من الجنسية والفصلية وكونه قضية وعكس قضية مثلا وكونه قيا ما
اقرانيا او استثنائية الى غير ذلك قوله وكفهوم الكلوي وهو ما يمكن فرض صدقه
على كثيرين والجزئي وهو ما لا يمكن الفرض المذكور وعلى هذا القياس ونسبه باعادة
الكاف الى ان تمثيل العوارض بالمبادئ على حقيقته وليس من ذكر المبادئ واردة
المحمولات وقد سبق الاشارة اليه ولك ان تقول اشار بهذه الاعادة الى ان المعقولات
الثانية قد تكون محمولة وقد تكون غير محمولة فان قلت ان المعقولات الثانية التي
هي موضوع الفن من الاعراض الذاتية المحمولة على المعقولات الاولى كابدل عليه
الانطباق المذكور قلت بعد تسليم لزوم الحمل مواطاة في مطلق الاعراض الذاتية
الكلام ههنا في بيان تغيير المعقولات الثانية من المعقولات الاولى ولا كلام لنا ههنا
في الانطباق المقضي لحملها عليها مواطاة هكذا ينبغي ان يفرد قوله في الدرجة الثانية
من التعقل اراد بها ماعدا الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وغيرها على ما نقل عن المحشى

والذي يظهر من هذا التقرير ان
الضمير المستتر في قوله ولا يوجب
في الخارج امر يطابقه راجع الى الامر
والضمير المستتر راجع الى
الموصول في قوله وما يعرض له
سائحا فيه لظهور راجع الى الموصول
ان الضمير المستتر الامر الموصوف
والضمير المستتر بكسر الباء هو
لان المطابق والمطابق بقبح الباء هو
للمعارض الا انما اذا قلنا فلا يوجب
فالكلام المطابق بقبح الباء هو
انسان فالمطابق بقبح الباء هو
المحمول والمطابق بعكس الاصطلاح
الوضع وان لم يتطابق له بعض الناطق
في مواضع ههنا فلا يلزم قدمك
بعد ان يتأكد على
اه اشارة الى منع زعم الحمل الاعراض
وذلك الامر انما في تعريف الاعراض
الذاتية ان المراد بالحرف الواقع
في تعريفها من القيام والعروض
ومن الحمل والادوم المذكور انما هو
في الثاني لاني الاول على

ان الاصطلاح على تسمية ما عدا المقول الاول معقولا ثانيا انتهى قبل هذا الاصطلاح
 انما هو عند البعض واما عند الآخر فواقع في المرتبة الثانية فهو معقول ثان وما وقع
 في الثالثة فهو معقول ثالث على ما افاده السبب في حاشية التجريد وقد قال في حاشية المطالع
 مرجحا الاصطلاح الثاني ومن الناس من سمي ما عدا المرتبة الاولى معقولا ثالثا انتهى
 ونحن نقول ان اجزاء المنطق متفاوتة بعضها متعلق بالمعقولات الثالثة وبعضها متعلق
 بالمعقولات الرابعة وهكذا فالقضية مثلا معقول ثان يبحث فيه عن انكسارها وتناقضها
 وانعكاسها فالانقسام والتناقض والانعكاس معقولات واقعة في الدرجة الثالثة
 واذا حكم على احد الانقسام او احد المتناقضين مثلا في المساحة المنطقية بشي كان
 ذلك في الدرجة الرابعة وهكذا سائر المراتب وعلى كل تقدير فالمنطق لا يبحث فيه
 عن المعقولات الاولى اذا عرفت هذا فاعلم ان من قال بالمعقولات الثالثة او الرابعة
 اراد الاشارة الى تفاوت مباحثه ومن قال بالمعقولات الثانية اراد بها ما عدا الاولى اشارة
 الى ان الكل مشترك في البحث عن المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق فليس
 بين الفريقين نزاع في ذلك حتى يكون احدهما راجعا على الآخر ومنشأ ما ذكره
 القائل ما في شرح المطالع حيث قال بالمعقولات الثانية موضوع المنطق ويبحث عنه
 المعقولات الثالثة وما بعدها وقال الشريف هناك ومن الناس من سمي ما وراء المرتبة الاولى
 معقولا ثالثا ومن الذين ارضى شارح المطالع انما هو الاشارة الى تفاوت مباحث المنطق
 وسائر ما يصورناه ومع ذلك لا ينكر كون المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق
 بمعنى ما عدا المعقولات الاولى الا ترى انه لو كان محمول مسئلة من المسائل في الدرجة
 الرابعة من التعقل فهل يقول بان موضوعها من المعقولات الثالثة فان قال به يلزم المخالفة
 لما صرح به اولاً من ان موضوع المنطق المعقولات الثانية وان قال بان موضوعها
 من المعقولات الثانية فليزم عليه ان يقول بان المراد من الثانية ما عدا الاولى بناء
 على ان موضوع تلك المسئلة متعلق في الدرجة الثالثة واما القول المذكور فانما
 هو الاشارة الى ان البعض من اهل المعقول لا يلتفت الى هذا التفصيل بل يعبر عن الكل
 بالمعقولات الثانية ويكون التفصيل المذكور مناسباً لمقام الاستفادة رجع كلام شرح
 المطالع عليه وهذا مراده ايضا في حاشية التجريد والا فالانقسام واقع على تسمية
 ما عدا المعقولات الاولى معقولات ثانية فتدبر وبالله التوفيق قوله اذ لا يمكن تعقل
 الكلية الا بعد تعقل امر يعرض له الكلية ضرورة ان تعقل العارض اعني الكلية يتوقف
 على تعقل المعروض اعني المفهوم من حيث هو وهو وكذا الكلام في الجزئية على ما سبق
 قوله وليس في الخارج امر يطابقه اي ذلك الامر الكلية على ان يحمل الكلية
 على ذلك الامر ويصف هو بالان ذلك الامر من المعقولات فيكون الانقسام المذكور
 عقليا ايضا فيكون القضية التي موضوعها الكلية وامثالها قضية ذهنية ومن هنا سمعهم
 يقولون ان مسائل المنطق كلها قضايا ذهنية لكون موضوعاتها من عوارض
 الوجود الذهني وهل القضايا التي موضوعاتها المعقولات الاولى مثل الحيوان كلي
 والحيوان الناطق حد تاما قضايا ذهنية والحق ان مثل الاولى قضية طبيعية ومثل الثانية
 قضية شخصية او طبيعية ومن هنا اطاعت ايضا ضعف مسلك المتأخرين في موضوع

لا هذا المنطق الى محولات المسائل
 الواقعة فيها كسائر
 من التفرع الاتي على

وقال قبل لشارح المطالع ان يقول
 تلك الموضوعات من المعقولات
 الثالثة او الرابعة ولا يلزم من ذلك
 ان يكون موضوع المنطق المعقولات
 الثانية لان موضوع المنطق المعقولات
 موضوع العلم كما تقدم في مقابلة
 هذا الكلام في صحة إطلاق المعقولات
 الثانية على تلك الموضوعات فان
 يتم ان تلك الموضوعات قد صحت
 المنطق المعقولات الثانية فليكون موضوع
 المذكور من المعقولات الثانية فليكون موضوع
 المسائل واما بالنظر الى اختلاف
 فلا اختلاف في الاصطلاح لا محذور
 على ان موضوع المنطق هو
 المعقولات الثانية مع ان موضوعات
 مختلفة في مراتب التعقل والكلام
 هو باقي بيان الموضوع

المنطق قوله كما ان السواد المعقول متعلق بالمتن وهو ظاهر ما يطابقه في الخارج اي
 شيء يحمل ذلك السواد المعقول على ذلك الشيء بان يقال هذا سواد فالضخيم المستتر
 في مطابقته راجع الى السواد والضخيم المنصوب راجع الى الموصول وفي بعض النسخ كما
 ان السواد بالنصب اسم ان وهو مستلزم لعدم صحة قوله ما يطابقه من حيث العربية
 ثم ان قولنا هذا سواد قضية خارجية لكون موضوعها موجودا خارجيا كقولنا زيد
 موجود في الخارج وان كان الانقسام في كون القضية خارجيا في الثانية عقليا لكون الوجود
 من الامور العقلية اذ الاعتبار في كون القضية خارجيا انما هو الى وجود الموضوع ولا فرق
 بين القضيتين في ذلك ومن قال بان الثانية قضية ذهنية فتدرك شططا وكأنه ظن
 ان قوله في الخارج قبل المطابقة وقال ما قال وقد عرفت انه فيدل الامر في قول الشارح
 لا يحاذي بها امر في الخارج فكذا ههنا قوله ان لا تكون معقولة في الدرجة
 الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او الثالثة وهكذا فقد اشار بهذا الى
 ان المراد بالثانية ههنا ما عدا الاولى سواء كانت ثانية او ثالثة او رابعة وهو الذي
 عليه الاصطلاح كما حققناه آنفا وذكر قوله بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول آخر
 يعني اذ ان تعقل تعقلت عارضة لمعقول آخر لكونها من عوارض المعقولات ولا تعقل
 العوارض الاربعة تعقل المعروضات وليس معنى هذا الكلام ان تعقل المعقولات الاولى
 يلزمها تعقل تلك المعقولات الثانية لزمنا بالمتن الاخص كما توهم حتى يتناقض فيه
 بانه لم لا يجوز ان يتفكك تعقلها عن تعقل معروضاتها وبما صح الى الجواب بدعوى الاستقراء
 ويسد في ذلك الجواب من الخلق الدواني كيف ومثل العلوم كلها او كثرة نظرية
 محمولات الامم غيرينة تحتاج الى الاثبات نعم يمكن ما ذكره من المعنى بين المعقولات الاولى
 وبين المعقولات الواقعة في الدرجة الثانية لكن الكلام ههنا ليس متحصرا في ذلك
 قوله وكذا ما لا يعقل العارضا فكل هذه الصورة تعد معقولا اول في الاصطلاح
 وان كان تعقلها عارضا لتعقل غيرها فالمعقول الاول بالمعنى الاصطلاحي اعني من المعقول
 الاول بالمعنى اللغوي اي المتعلق في الدرجة الاولى قوله كالاضافة جمع اضافة وهي
 النسبة التي يكون مفهومها معقولا بالقياس الى الغير واقسامه سبعة بالاستقراء قوله
 اذا قيل: حقيقها ووجودها في الخارج كاذب اليه الحكماء حيث حصروا الموجودات
 الممكنة في عشرة واحد ها جوهر وابعائها عراض منها ما هو غير نبي وهو الكم
 والاكيف ومنها ما هو نفسي وهو سبعة الين والمني والوضع والملك والاضافة والفعل
 والانفعال والاعضافة المعدودة عن السبعة عبارة عن حالة نسبية متكررة كالابوة
 والبنوة فان كلا منهما متعلق بالقياس الى الآخر فالاضافة هذه اخص من الاضافة
 في كلام الحاشي والتكلمون انكروا ما عدا الين منها هذا انه ليس معنى كلامه اذ قيل
 بتحقيقها في الخارج كما عند الحكماء تكون الاضافات من المعقولات الاولى واذالم يقل
 بتحقيقها كما عند التكلمين تكون من المعقولات الثانية حتى يدعيه ان منشأ الانقسام بها
 هو الوجود الخارجي المعروضات وان لم تكن الاضافة موجودة في الخارج على رأي
 التكلمين فالاضافة بمعنى النسبة مطلقة على القوانين من المعقولات الاولى بالاتفاق
 انتهى بل معناه ان كون الاضافات مثالا للمعقولات الاولى بالمعنى المذكور مقيد بالقول

عندهم قالوا ان قولنا زيد موجود
 قضية ذهنية لكون الوجود من
 المعقولات الثانية فلا يكون انصاف
 زيد به الا عند حصوله في العقل
 لكن فرق بين قولنا زيد موجود
 وبين قولنا زيد موجود في الخارج
 والكلام في الثاني
 ومن ان مثل قولنا زيد موجود
 في الخارج قضية ذهنية فان قيل
 ذلك على اشتغال القضية امرا
 اعتباريا يكون النسب قضائيا
 لا اعتباريا على النسب قضائيا
 ذهنية فاهو جوبه فهو جوابا على

بفتحها ووجودها في الخارج كاذب البه الحكماء فغاية ما لزم وجود المعقولات الاولى
 بالمعنى الاعم من معناها الاخرى عندهم لا عند المتكلمين فالحق ٧ ان الشرط المذكور
 لا مفهوم له كقوله تعالى ولا تكرر هو فتبينكم على البقاء ان اردن تحصينا حقق ٩ ذلك
 في شرح التلخيص قوله كذا اي من اول القول الى هنا في حواشي شرح التجريد
 للشرىف العلامة قدس سره قوله واذا عرفت هذا اي ان المعقولات الثانية تعتبر
 فيها امران لا محالة فاعلم ان الشارح اشار الى الامر الاول منها بقوله الثانية والى الثاني
 بقوله التي لا يحاذى بها امر في الخارج فتح يكون المراد بالمعقولات الثانية معناها الاخرى
 لا معناها الاصطلاحى المعتبر فيه الامر ان المذكوران والالكان قوله التي لا يحاذى بها امر
 في الخارج مستند كافي البيان فيكون المجموع من القيد والمفيد عبارة عن المعقولات
 الثانية اصطلاحية فان اورد عليه بانه يجوز ان يكون ذلك القيد صفة كاشفة عن
 حقيقة فمح فمح بين المعقولات الثانية على معناها الاصطلاحى كما هو الظاهر قلنا
 ذلك السند بطاوع يلزم ان لا يكون التعريف مانعا للاعبار لسهولة المعدوم المتعقل
 في الدرجة الاولى مع انه من المعقولات الاولى كما سبق من الكلام المنقول من حواشى
 التجريد وبالجملة لو حل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحى يلزم احد الامرين
 اما الاستدراك ان قلنا بعد كون قوله التي لا يحاذى به صفة كاشفة واما عدم مانعية
 التعريف ان قلنا بكونه صفة كاشفة فلا بد ان يحمل على معناها اللغوى حتى لا يلزم شئ
 من المحذور بل نعم حمل على معناها الاخرى خلاف الظاهر لكن ربما يرتكب مثله لدواع
 كما ههنا ان في الجملة المذكور نصير بمحاكل من الامر بين المعبرين في المعقولات الثانية
 ومثل هذا مما يعنى شانه هذا خلاصة كلام المحشى الى قوله وكذا الكلام ولا كلام على
 هذا البيان في موافقة السابق واللاحق الا ان بعض من كان موافقا للتكلم بما لا يليق
 بشأن المحشى فهم قصوره في تقريره بقوله اذا عرفت هذا فنقول اه حيث ان الاستفادة
 من تقرير هذا الكلام على ما سبق معرفة عدم صلاحية الوصف بكونه صفة كاشفة
 المستلزمة لحل المعقولات الثانية على معناها اللغوى حذرا عن الاستدراك وان الاستفادة
 من لاحق كلام محل المعقولات الثانية على معناها اللغوى حذرا عن الاستدراك فقال في
 تقرير كلامه قوله اذا عرفت هذا اي اذا علمت ان المعقولات الثانية لا تتحقق الا اذا تحقق
 الامر ان المذكوران صلت ان قوله التي لا يحاذى بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة
 كما هو المتبادر لانه لا يفيد الامر الاول فاذا لم يكن صفة كاشفة يحل المعقولات الثانية
 على معناها اللغوى فلا يكون القيد مستند كما انتهى ولما كان مباح كلام المحشى آيا عن
 هذا البيان قال مصرا على فهمه فالاولى ان يقال فاذا عرفت هذا عرفت ان قوله التي
 لا يحاذى بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة لعدم افادة الامر الاول فيجب
 حل المعقولات الثانية على معناها اللغوى لئلا يكون قوله التي لا يحاذى بها امر في الخارج
 مستند كما يكون الذى واخصر انتهى وحاله كما ترى اما اولا فلا تالانم لزوم العلم
 الثانى من العلم الاول لان قوله التي لا يحاذى بها امر في الخارج شامل لما يتعقل
 في الدرجة الاولى وفيما بعد كما اعترف به سيما اذا كان الموصول عبارة
 عن الاوصاف والعوارض وقد امضى القائل عليه ههنا واما ثانيا فلان الباعث

لاول عمل مراد المورد المذكور في
 الجواب الوجه انه محمول على التميز
 فاذكرناه على ما اوضحه في حاشيته
 وان لم يكن فحاشية ما ذكرناه
 في التلخيص وان تقرير
 واي حقق العلامة التتاراني
 في شرح التلخيص بان الشرط
 المذكور في الآية لا مفهوم له لادليل
 قاطع على ذلك وكذا اخبرني فيه

على الجملة على المعنى اللغوى هو لزوم الاستدراك على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحى
 فكيف يكون عدم كونه صفة كاشفة باعنا على الجملة المذكور ايضا وهل هذا الانعيل
 شئ واحد بعينين مستقلين وليس هذا من قبيل النكات حتى يقال انه لا تراحم في النكات
 والحق ان فرض المحشى ههنا انما هو بيان سبب لزوم الحمل على المعنى اللغوى ردا على
 من زعم انه محمول على معناه الاصطلاحى وان الصفة كاشفة عن الحقيقة على ما يظهر
 من سوجه وانما فرعه على ما سبق لكون الكلام السابق المنقول مدارا للزوم الاستدراك
 ايضا على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحى كما اشار اليه بقوله لا معناها الاصطلاحى
 المعتبر فيه اه كما هو غرض المحشى ههنا انهم يعلم عدم كونه صفة كاشفة لكن لا بالبيان السابق
 فقط بل من مجموع السابق واللاحق وكمن عائب قولنا لا يحاذى بها امر ان القائل المذكور
 تبع هوى بعض الناظرين ٩ وقال نافلا عن الغير ان التعريف الموروث من القدماء هو
 ان المعقولات الثانية هي العوارض التي لا يحاذى بها امر في الخارج وما ذكره
 الشارح مختصر هذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض وقد قال
 الشريفة في حاشية المطالع ان العوارض ثلثة اقسام الاول ما للوجود الخارجى
 بخصوصه مدخل فيه كالسواد والثاني ما للوجود الذاتى بخصوصه مدخل فيه
 كالكلية فلا يوصف به شئ حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذى بها
 امر في الخارج فهذه هي المسماة بالمعقولات الثانية والثالث ما للوجود المطلق مدخل
 فيه انتهى ويستفاد منه ان عدم محاذاة امر بها في الخارج من خواص العوارض الذهنية
 التي للوجود الذاتى بخصوصه مدخل فيها فيصالح ان يكون تعريفها باخصاصة فيكون
 صفة كاشفة فعلى هذا البيان لا يشمل التعريف المذكور المعدوم المتعقل
 في الدرجة الاولى لان الموصول على ما ذكرنا عبارة عن العوارض الذهنية
 العارضة الاشياء في الاذهان والمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى ذاتى لافراد
 من مثل الكليات الفرضية انتهى لمخصا وحاصله انه لا وجه للحمل على المعنى اللغوى
 حذرا عن الاستدراك بل المعقولات الثانية ههنا محمولة على المعنى الاصطلاحى
 والاستدراك متدفع بحمل قوله التي لا يحاذى بها امر على كونه صفة كاشفة وانما ردح
 النقص بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذا كان الموصول عبارة عن الذات وهو م
 بل الموصول عبارة عن العوارض الذهنية على ما هو صريح في حاشية المطالع وغيره
 فلا وجه لجرد ورود النقص على ظاهره الى صرف الكلام من ظاهره وحله على المعقولات
 الثانية على معناها اللغوى وهذا ونحن نقول امثال هذا من اساءة الظن للمحشى فهل
 يزعم عاقل انه انكر ما ذكره في حواشى المطالع وغيره وكعبه عال عن العقلة عن امثاله بل
 مقصوده ان قوله التي لا يحاذى به صفة كاشفة للمعقولات الثانية فلو كان المراد بها معناها
 الاصطلاحى لكان مستند كما قطعوا ولو كان صفة كاشفة عن حقيقة لكان شاملا
 للعوارض وغيرها اذ لا وجه لتخصيص الموصول بالعوارض ضرورة ان الفاظ التعريف
 يحل على ما يتبادر منها والمتبادر من الموصول هو الشمول فان زعم ان المعرف قرينة
 على ذلك التخصيص فذا فاسد بل مستلزم للدور وان زعم ان ههنا قرينة فليبينها
 حتى نتكلم عليه نعم ٩ على تقدير التصريح بالعوارض كافي التعريف الموروث من القدماء

وهو محذوران صاحب الرسالة
 زعم ان كون الموصول عبارة عن
 العوارض محقق مؤيد بما نقل عن
 الشريفة وغيره وانى به يلقى
 ان يكتب من حواشى الشرح
 ١ ويبنى على لازم الوجود واللازم
 الخارجى
 ٢ ويبنى على لازم الماهية
 ٣ ويبنى على لازم الذهنية
 ٤ بيان لنشأ غلط الناظرين
 السابقين

وفي شرح المطالع والمشتبه يكون عدم التماثل وصفا للعوارض لكن ابن هذامن
 تميز الشارح المحقق على تقدير كون هذا القول صفة كاشفة فالحق ان المعقولات الثانية
 هي التي تخرج على المعنى الاصطلاحي بلزم اما الاستدراك على تقدير عدم كونه صفة
 كاشفة واما الانقضاء على تقدير كونه صفة كاشفة فهي محمولة على معناها اللغوي
 حذرا عن لزوم احد الفاسدين فخر الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون قوله اي الامور
 المتعقلة في المرتبة الثانية اي فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل جميع المراتب بعد الاولى
 وقد سبق ان الاصطلاح وقع على ذلك في المعقولات الثانية فالظاهر ان المراد بها
 ذلك ايضا على تقدير الحمل على المعنى اللغوي والا لا يصل كثيرا من المراتب ولا بأس
 في ان تكتب مثله لاجل المصلحة الا يرى انه انما عدل عن الحمل على المعنى الاصطلاحي
 لاجل الاحتراز عن لزوم احد الفاسدين فكذا عند حمله على المعنى اللغوي بتركب مثله
 لاجل حصول المعنى الاصطلاحي من مجموع القيد والمقيد فلا بد من التعميم المذكور
 ليحصل الغرض ولا يتوهم ان الامور المتعقلة عبارة عن العوارض الذهنية فيكون
 القيد المذكور مستند كاجدا فلا فائدة في دفع لزوم الاستدراك المحمل على المعنى اللغوي
 لان الامور المتعقلة اعم من ان تكون من العوارض الذهنية رغبنا وها هو ظاهر لا ضرورة
 فلا بد عند الحمل على المعنى اللغوي من القيد المذكور ليخرج اوزام المساهبات والاضافات
 ايضا على القول بتحقيقها في الخارج قوله المتعريف القيد المذكور ان الاول
 قوله الامور المتعقلة في المرتبة الثانية والثاني قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج وقاعدة
 ان توصيف ح كما اشترط اليه انما اخراج بعض الاغراض عن التعريف مثل لوازم المساهبات
 والاضافات وح لا يكون صفة كاشفة فعدم الانقضاء بهاتين المادتين فيلزم ان لا تكون
 من الامور المتعقلة في الدرجة الثانية فتدبر فانه قد خفي على بعضهم واشتغل ببيان
 من وهمه القديم قوله والالكاب قوله لا كلام في هذه الملازمة على ما حققناه وما قبله من انه
 يجوز صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول اي التعقل في لدرجة الثانية يشعر به
 لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون القيد المذكور صفة كاشفة بهذا الاعتبار
 فليس بشي لان هذا لا يقابل ما ذكره المحشي لانه في صدد لزوم الاستدراك على تقدير الحمل
 على المعنى الاصطلاحي لاني عدم جواز كونه صفة كاشفة ثم ان الاستدراك المذكور
 فاسد اذا كان صفة كاشفة فانما يكون صفة كاشفة بالاعتبار الثاني لا باعتبار الاول
 على ما هو صريح كلامه على ان من جعله صفة كاشفة عن الحقيقة انما جعله كذلك
 عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا على المعنى اللغوي وقد اشترط انما عدم جواز كونه
 صفة كاشفة على تقدير الحمل على المعنى اللغوي فتدبر واما ما قبل من اننا لا نلزم لزوم
 الاستدراك المذكور عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لاحتمال ان يكون محمولا
 على التجريد فتدبر فوع بانه اذا حمل على المعنى الاصطلاحي وادبه مجموع مناه
 قطعا ولو حمل على التجريد لم يكن فرق بين الحمل على المعنى الاصطلاحي والحمل
 على المعنى اللغوي وكلامه انما هو عند الحمل على المعنى الاصطلاحي قوله فيكون المجموع
 من المقيد والمقيد اي فيكون المعنى المستفاد من مجموع الصفة والموصوف عين المعنى
 الاصطلاحي وهذا وان كان خلاف الظاهر والتبادر لكن الشارح لما اخذ

هذا الكلام فله الاول قوله خليل
 لكونه على عطفه وان رده
 بعض الرد
 يسوئنا في القول السابق
 وح لا يكون صفة كاشفة

ذلك

ذلك القيد لاجل كمال الايضاح لزم حمل المعقولات الثانية ح على المعنى اللغوي حذرا
 عن لزوم احد الفاسدين عند الحمل على المعنى الاصطلاحي مع ان له مؤيدا آخر وهو ان
 عانهم في مثل تعريف العلم ههنا اخذ الموضوع لا اخذه مع تعريفه ايضا اذ المط ههنا
 انما هو تعريف العلم لا تعريف الموضوع قوله ولا يجوز ان يحمل اه جواب عن سؤال مقدر
 وهو اننا لزم الاستدراك عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لم لا يجوز ان يحصل
 على المعنى الاصطلاحي ويجعل المجموع من الصلة والموصول صفة كاشفة
 عن حقيقتها وحاصل الجواب انه لو حمل على ذلك لا تنقض التعريف بالمعدوم المتعلق
 في الدرجة الاولى هذا فقوله ويجعل جملة الصلة والموصول اه اشارة الى ان الكشف
 في الحقيقة انما هو للصلة والموصول مبهم لاتبين الابه فا قبل الاول ان يقال ويجعل
 الصفة كاشفة او الموصول صفة كاشفة لان الصلة ليس لها حظ من الاصطلاح كلام
 لا حظه من الاصطلاح عند اول الباب وقوله من حقيقتها وقع في كلام المولى برهان الدين
 حيث زعم انه صفة كاشفة عن حقيقتها فدفع الاستدراك بدل عليه قوله كما فعله بعضهم
 وليس مقصوده ان الصفة الكاشفة لا بد ان تكون تعريفا كاشفا عن الحقيقة جامعة
 واما ما حتى يرد عليه ان الكشف عن الحقيقة غير لازم في الصفة الكاشفة على ما صرح به
 المولى العصام في الاطول كيف والكشف المذكور غير لازم في مطلق التعريف فضلا
 عن الصفة الكاشفة على انه لو كان القيد المذكور صفة كاشفة لكان كاشفا عن حقيقتها
 اذ لا معنى لتعريف المعقولات الثانية بما هو اعم منها الاستدراك اختلال تعريف العلم ايضا
 مع ان المعنى ههنا تعريف العلم بجملة وحدته المساوية فالحق ان الصفة الكاشفة ههنا
 لو امكنت لكانت كاشفة عن الحقيقة وان جاز ان يكون الصفة الكاشفة اعم من الموصوف
 في موضع آخر هذا ولا تلغى الى غيره قوله لانه ينتقض بالمعدوم اه علة لقوله لا يجوز
 اه يعني انه لو جاز ان يكون صفة كاشفة عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا تنقض
 التعريف بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى كالكليات الفرضية مثل الاشياء والامكن
 والعناء وغير ذلك اذ يصدق عليها انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه من المعقولات
 الاولى قطعا وما قبل ٧ من ان الموصول عبارة عن العوارض والاضافات وقد سبق
 عن الشريف السلامة وغيره ما يؤيد ذلك فلا بد ان ينقض بالمواد المذكورة لان الكليات
 الفرضية انواع لا افرادها الفرضية وابست بعوارض واوصاف فقد عرفت اضطراره
 مما حققناه اذ لا دليل على تخصيص الموصول بالعوارض قطعا واما التصريح
 بالعوارض بان يقال عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كما وقع في كلام الشريف
 وغيره فلا كلام لنا والمحشي في ذلك فتدبر والله الموفق قوله وكذا الكلام في قوله المعقولات
 الاولى اه يعني الكلام ههنا كاللزام في السابق بان يكون المراد بالمعقولات الاولى معانها
 اللغوي اي الامور المتعقلة في الدرجة الاولى لامعناها الاصطلاحية المتعريفية القيدان
 والالكاب قوله التي يحاذي بها اه مستدركا فيكون المجموع عين المعنى الاصطلاحي
 المعقولات الاولى ولا يجوز ان يكون هذا القيد صفة كاشفة عن حقيقتها كما زعمه بعضهم
 ايضا لانه ينتقض بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى اذ لا يصدق عليه انه يحاذي بها
 امر في الخارج مع انه من افراد المعقولات الاولى فلا تنقضاء ههنا بعدم الجمع وفي السابق

لا اصحاب الثاني معنى الايضاح
 فقه لطافة جدا
 والمورد هو المولى قوله خليل وقد
 ذكره ههنا في مواضع عديدة

ما قد خليل وقد اخذ من
 صاحب الرسالة
 وهو المولى برهان الدين

بعدم المنع هذا اورد عليه انه لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات الاولى كما اشار اليه
 لا تنقض التعريف الحاصل للمعقولات الاولى ايضا بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى
 اذ لا يصدق عليه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاحتراز
 عنه ولانه من ايضا بالاضافات على القول بتحقيقها في الخارج اذ لا يصدق عليه التعريف
 ج لانها متعلقة في الدرجة الثانية لافي الاولى مع انها من افراد المعرف بل على القول بعدم
 تحقيقها في الخارج ايضا لانها متعلقة في الدرجة الثانية ولا يحاذي بها امر في الخارج
 واقول اما النقض الثالث فمدفع بان منشأ الانصاف في الاضافات هو معروضاتها
 الخارجية فكانها متعلقة في الدرجة الاولى فلا تنقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق به
 واما الثاني فلان الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائمين بها كانت معقولة
 في الدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجي وان كانت معقولة في الدرجة الثانية
 بالنسبة الى معروضاتها المعقولة فبما مازم صدق كل من تعريف المعقولات الثانية
 والاولى عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجوداتها
 الخارجية كانت معقولة في الدرجة الاولى نعم لو حمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة لم يرد هذا النقض جزما واما النقض
 الاول فمشارك الورود بين الحملين فعند ذلك نقول مراد المحشي في هذا المقام انه لو حمل
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة
 لورد الا تنقاض بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى قطعا ولو حلت على المعنى اللغوي
 لم يرد هذا النقض قطعا كما فصلناه ولما حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي اذ ذلك
 الداعي فالمناسب له ان يحمل المعقولات الاولى ايضا على المعنى اللغوي اذ لا خلاص
 ههنا من النقض بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى كما بيناه واذ لم يمكن الخلاص
 من النقض المذكور فلا أقل من ان لا يفوت التماس بين المعقولات الثانية وبين
 المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان المناسب ههنا تعريف العلم لا تعريف
 موضوعه وغير موضوعه هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خرافات الاوهام وكذا
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيجوز ان يحمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلاها على انه اذا كان الصفة
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لعدم شواها بالمعدوم المتعلق في الدرجة
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى اياها ولم يقل احد بخصوص الصفة الكاشفة
 من الموصوف وان قال البعض بعومها من الموصوف وانما اطنبنا الكلام صوتا لاذهان
 الاخوان عن الوقوع في اللام قوله ان كان بقي فيه اي في التعريف الثاني المأخوذ
 من الجهة الوحيدة الذاتية بحث وهو ان الشئ اى كونه الشئ المطلق شيئا والوجود
 اى وجود الشئ المطلق ووجوبه وامكانه معقولات ثوان لان هذه كلها امور واعتبارية
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة وانما كانت ههنا
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الازدهان وقدمت الى الوجود الخارجي
 عرضت لها هذه العوارض هناك ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من المعقولات
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وان اعتبرنا انطباقها على المعقولات

الايراد الجمهور الساطرين منهم
 الاول عار وقوله خليل
 وهذا القول قرره خليل بخاصة

الاولى لانه اذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والامكان كذا كانت تلك الاحكام
 سارية منها الى تلك الماهيات التي هي المعقولات الاولى فعلى هذا يكون التعريف المذكور
 خلاف الواقع وغير مانع اذ يلزم فيه ان يكون المنطق علما باحسا عن احوال امثال
 تلك المعقولات الثانية فلا بد في التعريف المذكور من قيد حثية النفع في الاتصال
 الى المجهولات كما في التعريف الاول حتى لا يشمل التعريف الثاني امثال تلك المعقولات
 لانها وان اعتبرنا انطباقها على المعقولات الاولى في الاحكام المذكورة لكن ليس لتلك
 الاحكام مدخل في الاتصال الى المجهولات وما قبل ٧ من ان مادة النقض ليست بتحقيقة
 اذ لم يبحث عنها في المنطق فقيد البحث بخرجهما عن التعريف ليس بشئ اذ المنطق
 للمعرف ليس بما خوذ في التعريف والالزام الدور الباطل فلا حاجة في دفعه الى ما قبل
 ان مسائل الطرم ليست بمختصرة في البحوث عنها بالفصل لكونها ممتدة بتلاحق
 الافكار فالنقض وارد لا بد من دفعه كما ذكره بل لا وجه له لان هذه المعقولات الثانية
 ليس من شأنها البحث عنها في علم المنطق ايضا فخرج ٤ عن التعريف بملاحظة
 كون البحث فيه بحثا في المنطق على ما زعمه فخرج بندفع النقض المذكور عن التعريف
 مع انه زعم ورود كما ذكره المحشي فالوجه فيه ما اشرنا اليه ونحن نقول نصرة لاش
 ان من المعقولات الثانية ما لا يدخل في الاتصال الى المجهولات كالوجود والوجوب
 والامكان كما ذكره المحشي وفصلناه ومنها ماله نعلق بالاتصال وهي متعلقة
 الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تنسرى
 احكامها اليها كعرفات الوجوب والامكان فانها معقولات ثانية موصولة لكن
 احكامها لا تنسرى منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيها معقولات ثانية
 تنطبق على المعقولات الاولى وتنسرى احكامها اليها كما في بحث عن احوالها في المنطق
 فاننا اذا علمنا ان الكلي مختصر في خمسة عرفنا ان الحيوان لابد ان يكون احدهما واذا علمنا
 على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان الناطق مندرجا في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا
 ان السالبة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشئ من الانسان بحجر
 دائما ينعكس الى قولنا لاشئ من الحجر بانسان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل
 المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى هذا واذا عرفت
 ما تلوناه عليك عرفت انه فاع اعترض المحشي لان هذا انما يرد لو لم يذكر حديث
 الانطباق في التعريف وح لا بد من قيد حثية النفع في الاتصال الى المجهولات كما فعله
 في شرح المطالع حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه هي المعقولات الثانية
 لامن حيث ما هي في انفسها ولامن حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة
 فلسفية بل من حيث انها توصل الى مجهول او يكون لها نفع في ذلك الاتصال
 هذا كلامه فقد اخذ حثية الاتصال او حثية النفع في الاتصال بدل حثية الانطباق
 واما اذا ذكر حثية الانطباق كما وقع في تعريف الش فلا يرد الاعتراض المذكور
 لان حثية الانطباق يفيد حثية الاتصال او نفعه فيه كما حققناه وقد اعترف به
 شارح المطالع ايضا حيث قال في ختام بحث الموضوع ان البحث في المنطق من احوال
 المعقولات الثانية من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى ثم قال وكان القسانون

وقد قيل خليل
 وقد قيل خليل
 واما كان ذلك البحث بحثا بالحق

المذكور في تعريف المنطق يعرف هذا القيد اي قيد الانطباق فالحق ان المراد
 بالانطباق ليس الانطباق المطلق بل الانطباق المتغير عند اجتماع الفرض وهذا لا يشمل امثال
 تلك المعقولات الثابتة نعم او اخذ حبشية النفع في الاتصال بدل حبشية الانطباق لكان اوضح
 واخصر كما فعله شارح المطالع لكنه تفنن كالابحني على المتفنن المتفنن قوله كما فعله
 في شرح المطالع فيه انه ليس في شرح المطالع الجمع بين القيد بل اخذ قيد حبشية
 الاتصال بدل قيد الانطباق كما حققناه فاذا ذكره مستلزما للتطوير قوله اللهم الا
 ان يقال اه اشار بهذا التعبير الى ضعفه لان هذه الكلمة انما تستعمل فيما قصد استثناء امر
 نادر مستبعد كانه يستعان بالله تعالى في تحصيله وانما كان ضميغا لان الاكتفاء المذكور
 من قبيل الدلالة الالزامية ومن البين انها مبهورة في التعريف لاسيما اذا كانت
 تلك الدلالة بمعنى تعريف آخر كما ههنا فاقبل ٧ من ان الاعتماد على القرينة امر شائع
 سيما في مقام الاختصار ليس بشيء لان الاعتماد على مثل هذه القرينة التي هي من التعريف
 السابق سيما في مقام التعريف والنوحي امر مستبعد جدا واما ما قيل ٧ في دفع الاراد
 من ان اشتراط استعمالها على المعقولات الاولى التي لها نفع في الاتصال الى المجهولات يدل
 على ان البحث عن احوالها باعتبار ان لها نفع في الاتصال فيه مافيه اذ لا دليل على تقييد
 المعقولات الاولى الواقعة في التعريف بذلك القيد حتى يتم ما ذكره فان اراد ان ذلك القيد
 مراد بمعنى قيد الانطباق فلا بد من ان يصار الى ما حققناه آنفا واعلم ان هذا المقام
 من مزالق الاقدام ومعارك الافهام فلا بد ان شين قول الفريقين وما هو التحقيق منها
 فنقول ذهب اهل التحقيق من الاول والاولاخر الى ان موضوع المنطق المعقولات الثابتة
 لان المنطق يبحث عن احوال الذات والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة
 والعرض العام والحسد والرسم والحمية والشرطية والقياس والاستقراء والتشليل
 من حيث الاتصال او من حيث نفعها في الاتصال الى المجهولات ولا شك ان هذه المعقولات
 ثابتة عارضة لطبائع الاشياء المتخللة في العقل وان البحث عنها ليس من حيث ذواتها
 بل من حيث انه كيف يمكن التأدي واسطتها من المعلومات الى المجهولات كما ان بحث الحجة
 عن الكلمة والنكلام ليس من حيث ذواتها من كونها من الاعراض السببية
 ومن الامور الموجودة الى غير ذلك من المباحث المتعلقة بمقاييس الكلمة والكلام المذكورة
 في كتب الكلام بل من حيث اعرابها وبنائها فاذا هي اي المعقولات الثابتة موضوع
 المنطق ويبحث عنها احوالها من الحبيبة المذكورة سواء كانت تلك الاحوال وقمة
 في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعد هما من المراتب على ما يظهر من مباحث المنطق
 وقال اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثابتة كذلك
 يبحث عن نفس المعقولات الثابتة ايضا كما لكلية والجزئية والذاتية والعرضية
 ونظائرهما فلا تكون هي موضوع المنطق والالزام ان يكون العلم باحسان نفس موضوعه
 وقد قالوا موضوع العلم لا بد وان يكون مسلما للثبوت فاذا موضوعه ماهو اعم من المعقولات
 الثابتة وهو المعلومات التصورية والتصديقية الشاملة للمعقولات الثابتة والاولى
 ويبحث المنطق عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل
 الى مجهول تصوري اتصالا قريبا بلا واسطة ضمنية كما في الحد والرسم واتصالا بعدا

لا فرق بين خليل
 والاراد انما ذكره الخليل من مواد
 النقوض من المعقولات الثابتة
 فلا بد في دفع الاعتراض من ان مجرد
 الانطباق المذكور في التعريف
 وقد عرف حقيقة الحال فيه

ولما ان البحث البشري عن الاعداد
 والحب والاحجار ليس من حيث
 انها بسيطة او مركبة وغير ذلك مما
 هو مذكور في علم الحكمة بل من حيث
 يادى منها البناء المطلوب فيبحث
 عن الاستقامة والاعوجاج والاضيق
 والكبر والصغر والارتفاع والخفض
 والاحوال التي تكون مدار الحصول
 البناء المذكور من تلك الاعداد
 والحب والاحجار وهذا ظاهر

ككونها

ككونها كلية وذاتية وعرضية وحمية وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل
 الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر يحصل منها الحد والرسم ويبحث عن التصديقات
 من حيث انها توصل الى مجهول تصديقي اتصالا قريبا كما في الاقضية او بعدا ككونها
 قضية وعكس قضية فان كلا منهما لا يوصل الى التصديقي مالم ينضم اليه امر آخر ويبحث
 عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديقي اتصالا بعدا ككونها موضوعات
 ومجولات ومقدومات وتوالت كما فصلنا سابقا ولا شك في ان اتصال التصورات
 والتصديقات الى المطالب اتصالا قريبا او بعدا من العوارض الذاتية فتكون
 هي موضوع المنطق فان قيل كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحبيبة
 المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه
 لاعن عوارضه اجيب ٧ بان الحبيبة المذكورة داخلة في المسائل خارجة عن الموضوع
 على انه ان اعتبرت الحبيبة المذكورة على انها خارجة عن التصديقات لم تكن
 مجهولا عنها وان اعتبرت على انها داخلة لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع
 لخروجها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا خلاصة كلام المتأخرين
 ههنا واضرب عليهم الفريق الاول بانكم ان ارادتم ان المنطق يبحث عن الكلية والجزئية
 والذاتية والعرضية انه يبين تصورا انها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان اردتم
 التصديق بها الاشياء فهو ليس من المنطق في شيء بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى
 الباحثة عن احوال الوجود مطلقا فخل هذه المباحث في المنطق ليشاء في ما حققناه
 من ان موضوعه المعقولات الثابتة ويبحث عن احوالها واستدل المتأخرون على مدعاهم
 بانه كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثابتة يبحث عن احوال المعقولات الاولى
 فانه يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصورة والجنس
 ماهية مبهمه والفصل علمه الجنس والالزام البين وغيره موجودان في الخارج الى غير ذلك
 ولا شك ان الوجود الخارج يبي وكون الماهية النوعية متعينة متحصلة وكون الجنس ماهية
 مبهمه وكون الفصل علمه الجنس احوال لطبايع هذه الاشياء التي هي معقولات اولى
 للمفهوم وانها التي هي من المعقولات الثابتة فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول المعقولات
 الاولى والثابتة وهي المعلومات التصورية والتصديقية واجاب عنه الفريق الاول بان لا يمت
 انها من مسائل المنطق فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الاتصال
 ومن البين ان لا يدخل لها في الاتصال بل انما يبحث عنها على سبيل المبادئ او على جهة
 تقييم الصناعة بما ليس منها الايضاح ما يتكاد يفتني تصويره على اذ هان التعليل ثم ان الفريق
 الاول يمدد تزييف دليلهم بما ذكرناه قالوا في ابطال مدعاهم ان عتيم بالمعلومات
 التصورية والتصديقية ما صدقنا عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعرفات والجميع
 في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال موضوع المنطق وليس كذلك
 ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اتصالا وان عتيم بهما مفهوم مبهم يلزم ان لا يكون
 المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان مجولات مسائله لا يلحقها من حيث هما
 هما بل لامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض للمعلوم التصوري الا
 من حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعروفة لا يلحقه الا لانه حد وكذا الانعكاس

لا يخص هذا الجواب اننا قضاي
 وتصديقات بل دخل فيها الاتصال
 اما لو فقه فيها مجولا واما اتصال
 مجولا لانها على معنى الاتصال القريب
 ما قدرناه في معنى الاتصال البعيد
 والبعد ولنا قضاي اخرى يعرض
 لها الاتصال كقولنا العالم متغير وكل
 متغير حادث فان مجموعها معروض
 الاتصال القريب الى قولنا العالم
 لا يصال البعيد اليه فالاولى هي
 المسائل والثانية من الموضوع
 فلا يلزم ما ذكرتم من كون بحث
 المنطق عن موضوعه فان عاد
 المسائل وقال التصديقات التي
 يدخل فيها الاتصال قد يعرض لها
 الاتصال ايضا كما اذركت المقدمات
 النطقية الاستنتاج منها في محققك
 هذا شكل اول وكل ماهو شكل اول
 هذا شكل اول الاتصال الى نتيجة هذا
 نتج كذا فان الاتصال ما على قياس
 القياس عارض لقد ماته على قياس
 سائر الاقضية اجيب بان تسلك
 المقدمات اعتبارا في اعتبارها وان
 الاتصال فيها كانت مسائل لها كانت
 عروض اتصالا آخر ليس من الحدود
 من الموضوع فلا يلزم شي من الحدود
 هكذا قدره الشريف ولخصه ولهذا
 قلنا في الجواب على انه ان اعتبرتاه

الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديق الا لانه سلبية ضرورية و انتاج
المطالب الاربعة لا يلحقه الا لانه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك ومن البين
ان الواسطة في شكل منها اخص من المعلوم التصوري او التصديقي فيلزم
ان يكون المنطق باحثا عن الاعراض القريبة اليها وليس لكم ان تقولوا ان اريد
بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصية المعقولات
الثانية التي لها مدخل في الاصل الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا بحث
فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعان اريد بها مفهومها كان بحثه عن الاعراض
القريبة التي تلحقه لامر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية
لانا نختار الاول من التزديد ونقول المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد قولكم يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلتاخذوا
موضوعه جميع المعقولات الثانية مطلقا بل المعقولات الثانية التي لها مدخل في الاصل
ما خوزة على وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات الاولى وتتعدى احكامها اليها كادل
عليه لفظ القانون في تعريف المنطق لان محصل هذا العلم انهم اخذوا طابع الاشياء واعتبروا
حوادثها العقلية التي لها مدخل في الاصل وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية
يتدرج فيها احكام تلك الطابع بحيث يمكن ان تعرف احوال خصوصيات الطابع في باب
الاصل اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فصل سابقا فان قلتم ايها المتأخرون نحن
نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد يخصصهما بموضوع المنطق فنقول لا بحث
فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطقية على المعقولات الاولى فان لم يتنصصكم
اليها لا يجد بكم نفعان انتهى فلا حاجة للعدول عن الطريقة البيضاء الى اعتبار
الاعم وهل هذا الاعتراف بخطائية العدول هذا خلاصة ما في شرح المطالع وحواشيه
الشريفة ويمكن ان يقال نصرة للمتأخرين ليس مرادنا بالمعلومات التصورية
والتصديقية ما هو الا اعم من المعقولات الثانية والاول بل ما هو الخاص بالمعقولات الثانية
وقيد الحقيقة قرينة عليه ضرورة ان المعقولات الاولى موصولة قريبا او بعيدا فلامعنى
لتقيدها بحقيقة الاصل او بحقيقة النفع فيه فالمعلومات المقيدة بالقيده المذكور لا تكون
الامعقولات ثانية وانما عدلتان التصريح بالمعقولات الثانية اشارة الى ان بعض المباحث
فيه مثل البحث عن الكلية الجزئية والذاتية والعرضية وغير ذلك انما وقع فيه على
سبيل المبادئ اذ ليس امثال المباحث المذكورة بحثا عن احوال المعلومات من حيث الاصل
او النفع في الاصل وان كان البحث عن امثالها بحثا عن نفس المعقولات الثانية نعم
يمكن الجواب عنه للتحققين ايضا بان البحث المذكور على سبيل المبادئ كما قد سبق
الاشارة اليه وهذا القدر كاف لهم في العدول عما ذكره اهل التحقيق وانما اطينا الكلام
لكون المقام معارك الامام حقيق بالاهتمام وعلى الله التوكل في تحقيق المرام قال الشارح
العلامة ثم نقول اه اي بعد ما عرفت ما هو الواجب على كل طالب كثر وما هو عادة العلماء
قبل بيان الكثرة من العلوم المدونة من تقديمهم الشهور الثلاثة وان تلك الامور الثلاثة
اللازمة الشهيرة لكل طالب علم المنطق قبل الشروع في مسائله ما هي نقول في بيان
اجزاء العلم المقصود وابوابه اطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ويحصل له زيادة

وقوله ان يكون خصوصيات
في موضوع المنطق والقربنة
بأن يكون في الجواب قوله قولكم
في تقرير التزديد ان الاول ان يصل
الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد
بأن يكون جميع المعقولات الثانية
مواكب ما مدخل في الاصل
اولا كالمقيد تصور اقسامها الثالثة
ما وهو الواقع الجواب وانريد
الخصم في المعلومات لكن لا يقع
هكذا في حواشي المطالع
ما غير ما

اي المبادئ التصورية مثلا

ضبطه اذ ضبط الابواب بضبط موضوعات المسائل ومجولاتها في كل باب فيحصل
للمطالب كالتميز بجزء الفتن بعضها عن بعض كما يميز عن غيره وهذا هو الذي
يسميه القدماء القسمة من الرؤس الثانية التي يذكرونها ههنا لما كان الغرض من تدوين
المنطق معرفة الناظر صحة الفكر الجزئي في مبادئ معينة ومواد مخصوصة وفساده اي الفكر
الجزئي ليحترز عنه او يطلع بذلك على اختلال استدلال الخصم وذلك الفكر الجزئي اما
تحصيل المجهولات التصورية او التصديقية اي المجهولات المنسوبة الى التصور او الى
التصديق من جهة التعلق باحدهما اذ الكلام في المعلومات لاني العلوم وانما كان الغرض
من المنطق معرفة الافكار الجزئية المتعلقة بالتصور والتصديق لان المنطق عبارة
عن القوانين الكلية ومن البين ان الغرض من تلك القوانين معرفة احكام جزئياتها
المندرجة تحت موضوعاتها ولما كانت الافكار الجزئية لا تكاد تنحصر في عدد احتاجوا
في معرفتها الى تلك القوانين الكلية المتحصرة في النوعين بسبب انحصار تلك الافكار
الجزئية اليهما كما اشار اليه بقوله كان للمنطق طرفان يبحث في احدهما عن الافكار
الموصلة الى التصور وفي الآخر عن الافكار الموصلة الى التصديق فالمنطق منقسم اليهما
انقسام الكلي الى الاجزاء نصورات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية
وتصديقات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية فالنصورات والتصديقات بمعنى
النصورات والتصديقات مراد بهما المباحث المتعلقة بهما ولكل واحد منهما اي من
المباحث المتعلقة باحدهما مباد وهي ههنا المسائل الموقوفة عليها مسائل اخر من علم
المنطق هي بالنسبة اليها مقاصد كما اشار الى مثله صاحب المواقف حيث قال ليس اعم
الكلام مبادئ في علم آخر بل مبادئ اما بينة بنفسها او مبنية فيه فذلك المبادئ المبنية فيه
مسائل له من هذه الحقيقة ومبادئ مسائل اخرى لا توقف تلك المبادئ عليها اذ لا يلزم الدور
انتهى ههنا كذلك فان المسائل المذكورة في باب الكليات الخمس وفي باب القضايا
مبادئ المسائل المذكورة في باب القول الشارح وفي باب القسمة نعم نفس الكليات الخمس
والقضايا ايضا مبادئ اجزاء لنفس القول الشارح والقياس لكن الكلام ههنا في المباحث
المتعلقة بالصورة بالمواد فافهم هذا فان الاشياء بين المبادئ والمقاصدين قد اوقع بعض
الناظرين ههنا فيما اوقع فخرج عن سواء سبيل المقتصدين وكان لكل واحد منهما مبادئ
بالمعنى الذي قد رناه كذلك لكل منهما مقاصد وهي المباحث المتعلقة بالقول الشارح والقياس
وانما كانت مقاصد لغير الغرض اعني معرفة الافكار الجزئية عليها بلا واسطة بخلاف
المباحث المتعلقة بالكليات الخمس والقضايا فان الغرض يرتب عليها بلا واسطة ضمنية
وبالجمله فكان اقسام اي اقسام الفتن اربعة اثبات المبادئ واثبات المقاصد مبادئ التصورات
اي المباحث المتعلقة بالتصور الموقوفة عليها مسائل اخر منها هي بالنسبة اليها مقاصد
الكليات الخمس اي المباحث المتعلقة بها لانفسها اذ الكلام فيها ههنا ومقاصدها اي المسائل
المتعلقة بالتصور التي هي مقصودة بالنسبة الى المسائل السابقة القول الشارح اي المباحث
المتعلقة به جدا او ربما وعلى هذا المعنى قوله ومبادئ التصديقات القضايا واحكامها اي
المسائل المتعلقة بها ومقاصدها القياس اي المباحث المتعلقة به وليس هذه الارادة في قوله
القول الشارح والقياس بتقدير المضاف كما توهم اذ المنطق لما كان باحثا عن الصور

واشارة الى بيان منشأ غلط
المولى محمد امين ههنا على
وهو المولى محمد امين صاحب
الرسالة حيث حرمها في مواضع
منها التعبير عن الكليات الخمس
والقضايا بالمبادئ ومنها التقاصد
القول الشارح والقياس بالقاصد
مع وضوح المراد من كل منها على ما
اوضحناه والجب منه انه بعد بيان
ان احدا قسامه المباحث المتعلقة
بالقول الشارح مثلا قال المقاصد
بالقول الشارح ولا يخفى ما فيه من
نفسه لا مباحثه ولا يخفى ما فيه من
التدافع والخروج عن المقام والجب
منه انه يتصل هذا البيان القاصد
ادعى ان العدول عن بابه الحاشي
من السداد وعرض بذلك الحاشي
الدقيق يتصل هذا الموضوع
لناظرين ولا تلج اعوانه بعدد ما
جاءك من العلم

لا عن المواد كان المراد بالقول الشارح والقياس ههنا هو المباحث المتعلقة بالصورة قطعا
 وانما عبر عن المقاصد بالمفرد اشارة الى ان لكل مقصد مباد او قول اقتنى في ذلك
 ازاله حيث اوردتهما بالمفردين ثم اى بعد ما عرفت ان ههنا امور اربعة رابعها
 القياس اعلم ان ذلك القياس انما هو بحسب الصورة وهو المطلب الاعلى من فن المنطق
 المباحث عن الصورة واما القياس بحسب المادة وهو الذى جعلوه خاتمة لعلمهم
 كما يشهد به تتبع فاقسامه خمسة يسوونها الصناعات الخمس وانما اورد تلك الامور
 الخمسة ههنا مع كونها متعلقة بالمواد لكونها متعلقة بجميع المواد المنطبقة على المواد
 الجزئية لكنها لما كانت متعلقة بالمواد لا بالصور الحفوها وجعلوها من الخاتمة فظهر
 من هذا ان القياس الثانى متعارف للقياس الاول وللإشارة الى المفارقة اوردته مظهرا ٩ واما
 فاعده ان المعاد المعروف عين الاول فقد يعدل عنها والظاهر ان الاعادة المذكورة
 تقتضى كون المراد بالقياس الاول القياس بحسب الصورة اذ المباحث المتعلقة به اما
 متعلقة به بحسب الصورة او بحسب المادة وحيث كان المراد بالقياس الثانى القياس
 بحسب المادة يكون المراد بالاول القياس بحسب الصورة والالكان اراده بالاسم المظهر
 خارجا عن القياس ٧ وهذا ظاهر وان خفى على بعضهم واستند في تلك الارادة بكون
 تلك الصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق على ما سيجى من الشارح
 فتدبر وبالله التوفيق قوله لما انه اى معنى انه انما كان للمنطق قسمان لما انه قد تقرر عندهم
 اى عند جمهورهم لان بعضهم كالامام الرازى ذهب الى ان التصورات كلها بدوية
 لا تحتاج الى الفكر المحصل ان الفكر المحصل الكاسب للمجهولات التصورية
 تصورات اى امور تصورية والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقات
 اى امور تصديقية بناء على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وان لم يتم
 بهان على ذلك الامتناع وقد فصل ذلك في محله بالمنطق طرفان طرف بين فيه طرق
 اكتساب النظريات التصورية وطرف بين فيه طرق اكتساب النظريات التصديقية
 فظهر من البيان ان المراد بالفكر المحصل هو الامور المرتجة تصورا او تصديقا لاما
 هو المتبادر منه فى الاصطلاح من ترتيب امور معلومة اذ لو كان المراد منه الثماني
 لم يصح حل قوله تصورات وتصديقات عليه ولا وصفه بالتصديق ايضا اذ التحصيل
 وصف الامور المعلومة لا وصف الترتيب الذى هو صفة الناظر المرتب وارى قوله ٧
 للمجهولات اى بالجمع ليحصل التماس لقول الشارح تصورات وتصديقات فلا يرد
 عليه ان الاولى للمجهول التصورى والمجهول التصديقى ولك ان تقول لو اوردته مفردا
 فى جانب التصور لتوهم ان التعريف لا يكون الامر كما اوردته جمعا اشارة الى جواز
 التعريف بالمفرد ثم اوردته جمعا فى جانب التصديقات ايضا ليحصل التماس بينهما
 فافهم والمراد بالجهل الجهل البسيط وهو عدم العلم عما يشانه لالجهل المركب اعنى
 عدم العلم به مع الاعتقاد بمعلومته لان صاحبه لا يلتفت الى الفكر المحصل له ولذا اعموا
 العلم المنقسم الى التصور والتصديق بالجهليات المركبة ولكون العلم من الامور الوجودية
 جعلوه مقسما للتصور والتصديق دون الجهل وان كان هو متصفا ايضا بالتصورية
 والتصديقية على ما هو صريح كلام المحشى بناء على ما تقرر عندهم من ان الاعداد

والا فالقسام يقتضى الانفصال
 ثم ان اقسامه خمسة
 لا فيه لطيفة
 بطرسوسى

لا قوله خليل

انما تعرف بملكانها ولا تنقسم الابا تقسامها فالنقسم المشار اليه المجهول فى كلام المحشى
 هو التقسيم الحاصل له بتبعية تقسيم العلم الى التصور والتصديق قوله اى مباحث
 القول الشارح وكذا الحال اى ليس المراد انه على تقدير المضاف فى الموضوعين ٣ بل فى المواضع
 الاربعة ايضا لان الكلام ههنا فى بيان اقسام المنطق الذى هو عبارة عن المسائل
 بل غاية انه تعبير عن الكل باسم افراد اشرف اجزائه اعنى موضوعات تلك المسائل
 كما وضحتاه فى شرح كلام الشارح وانما فسر الموضوعين بالمباحث دون الكليات الخمس
 والقضايا ايضا لوضوح المراد من كل منهما بخلاف القول الشارح والقياس فان المتبادر
 منهما انهما بسبب ايرادهما مفردين فلذا فسر ما هو المراد منهما فافهم والمباحث جمع
 مبحث وهو المسئلة سميت به لوقوع البحث فيها وحاصل كلامه ان المنطق الذى هو
 عبارة عن المسائل المخصوصة قسمان لكل منهما مباد ومقاصد فحصل له اربعة اقسام
 اثنان مباد احدهما مبادئ التصورات ١ يتبعها مبادئ التصديقات فاوردتهما على
 فن واحد وقال هما الكليات الخمس والقضايا واحكامها واثنان مقاصد احدهما
 مقاصد التصورات وثانيهما مقاصد التصديقات فاوردتهما على فن آخر وقال هما
 القول الشارح والقياس اشارة الى ان لكل مقصد مباد وان المقى واحد وان كان المبدأ
 متعدد فالمراد بالمبادى والمقاصد المسائل المخصوصة ولا مانع فى كون بعض مسائل العلوم
 مبادئ لمسائل اخر منها هى بالنسبة اليها مقاصد على ما وضحتاه فى الشرح فان قلت
 اذا كان المنطق عبارة عن المسائل المخصوصة يلزم ان لا يصح تعريفه بشئ بناء على
 ما حقق فى محله من ان الشخص لا يحد ولا يحد به مع انه قد عرفه سابقا قلت ذلك التحقيق
 انما هو فى التحديد الحقيقى وما اشار اليه الشارح ههنا انما هو تصوره برسمه وقد حقق
 ايضا ان تعريف الجزئى بما يفسد امتيازه عما عداه بحسب الوجود ممكن نحو انكشاف
 كتاب صنفه جابر الله فى تفسير القرآن وقد اشرنا الى هذا الامر فتذكر قوله لكن نقى
 اى قصيد التفتن ابرتن عليه قوله فاورد المباديين على فن وهو الاراد بلفظ الجمع
 والمقاصدين على فن آخر وهو الاراد بلفظ المفرد ولم يعكس الامر لما اشرنا اليه آنفا
 قوله اى بحسب المادة بناء على ان الاعادة فى مقام الاضمار تقتضى نكتة وهى الاشارة
 الى تعابر القياسين والقياس لا يخلو عن المادة والصورة ولما كان القياس الثانى قياسا
 بحسب المادة بناء على اشتها ان الصناعات الخمس متعلقة بالمواد لزم ان يكون القياس
 الاول قياسا بحسب الصورة ولهذا فرع المحشى على التفسير المذكور قوله فالقسم الرابع
 هو القياس بحسب الصورة فلا حاجة فى بيان التفريع المذكور الى القول بان الاقسام
 الاربعة السابقة مع الصناعات الخمس الاربعة تسعة كما ذكره الشارح ولا يكون ذلك
 الا بان يكون القياس الاول بحسب الصورة بل لا وجه له كما اشرنا اليه واما ما قبل من
 ان المواد مقدمة على الصور فثبت رد ان الاولى تقديم الابواب الخمسة الحاصلة
 باعتبار المواد على الباب الحاصل باعتبار الصورة فليس شئ لان غرض المنطقى
 انما هو المباحث المتعلقة بالصورة ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالمواد
 اعنى الصناعات الخمس من خاتمة مباحث القياس الكنى لا تعلق بكل من تلك الصناعات
 غرض مستقل جعل كل واحد منها بابا على حدة بخلاف مباحث القياس من اقسامه

وهو قوله القول الشارح
 والقياس
 وهو قوله الكليات الخمس
 والقول الشارح والقضايا واحكامها
 والقياس

ما اشار اليه المؤلف برهان الدين وتبعه
 المؤلف الطرسوسى وقوله خليل

واشكاله فان الغرض من الشكل تنظيم صورة الدليل وانذا اورد الجميع في باب واحد فلا يتوهم ان جعل جميع الاشكال الاربعة والاقسام بابا واحدا وجعل كل من الصناعات الخمس بابا على حدة جميع الامور جمع قوله اي من اقسام المنطق اشار به الى مرجع الضمير وقوله ثانيا اي عدوها فسمي آخر من اقسامه اشارة الى دفع ما يتوهم من عبارة الشارح من ان تكون جزء من قسم واحد وتكون مذكورة في ضمنه لا قسما برأيه فلا يصح قوله فصارت عشرة وذلك الدفع ظاهر فان عدوها قسما آخر يجعل التسعة عشرة والمصحح لهذا التفسير جعل قوله جزء على الجزء المقار المستقل كالأجزاء السابقة فعلى هذا يصح التفسير ويندفع التوهم فالقول بان ذلك التوهم باق بعد لا يزول الا ان يجعل منها لغوا متعلقا بعد لاستقراء صفة الجزء فالمناسب في التفسير ان يقال اي ضمها اليه ساقط واعلم ان الجمهور لم يجعلوها مباحث الالفاظ من ابواب المنطق لانه باحث عن احوال المعاني من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات وهو الظاهر لكن لما توقف اعادة المعاني واستعادتها عليها جعلوها مقدمة لمباحثها ولما كان مباحث ابسا غويجي مقدمة على الكل لما ذكر في محله ناسب جعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ابسا غويجي كما فعله المص وبعض المتأخرين عدوها بابا مستقلا لشدته ارتباط جميع المباحث اليها ولا يتوهم ان كون المنطق باحثا عن احوال المعاني من حيث نفعها في الايصال الى المجهول يقتضي فساد مملك ذلك البعض من المتأخرين لان ذلك البعض لا يقول بكون جميع مباحثها عن احوال المعاني من حيثية المذكورة على ان له ان يقول لتلك المباحث نفع في الايصال لان الموصل وان كان هو المعاني لكن الالفاظ مدخل في ذلك كما لا يخفى الا يرى ان بعضهم زعم ان موضوع المنطق هو الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني وان كان هذا القول بعيدا عن التحقيق فلا يستبعد كون مباحث الالفاظ بابا مستقلا هذا ثم ان بحث المنطق عن الالفاظ غير مخصص بلغة دون لغة كالعلوم العربية بل هو شامل لجميع اللغات على ما هو شأن جميع مباحثه فليكن هذا على ذكر منك قوله اشارة الى انه اه يقال لمج الى كذا والمج اختلس النظر اليه والظاهر ان المعنى الاصطلاحي للتلميح لا غير مراد ههنا واعلم ههنا مستعار من معناه اللغوي المذكور قوله اي ٩ اراد ترتيبها فهو مجاز مرسل بعلاقة السببية والمسببية والملزومية واللازمة وقد تقرر انه كثير اما يذكر الافعال الاختيارية ويراد بها مبادئها بهذه العلاقة كما في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قرأة القرآن فاستعذ بالله وانما جعل قوله رتب الابواب على ارادة الترتيب بطريق المجاز المرسل ليصح قوله فصارت تقديم مباحثها لان كون تقديم مباحث ابسا غويجي واجبا ليس عقيب الترتيب على ما يقتضيه فاء التعقيب بل انما هو عقيب ارادة الترتيب لان يحمل على عطف الفصل على الجملة او على القلب كما اشير الى هذه الوجوه الثلاثة في مثل قوله تعالى وكن من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بناياتا وما قبل من انه يمكن ان يحمل الترتيب على الذهني لا الخارجي وان يكون المراد بالتقديم ما كان سابقا على الترتيب المذكور وعلى كلا التقديرين لا حاجة الى حمل الترتيب على ارادته فليس بشئ اما الاول فلان الكلام ههنا في الترتيب الخارجي قطعا واما المعاني فلانه خلاف الواقع

طرسوسي

وهو ان يشار الى قصة اوتيل
او من غير ذكره على ما فصل
في علم السديع
ولا حاجة الى تقدير قد في قوله
رتب الابواب على معنى اراد ترتيبها
اذ الترتيب الذي على مقوله قد في قوله
كاف ههنا وما قبل من انه كانه قال
قد اراد ترتيبها لان مقتضى جواب
لا مما لا يدل عليه عقل ولا نقل وقد
فصلنا ما يكون في جواب لا

اذ التقديم لا يقدم على الترتيب على ان الكلام في تصحيح التعقيب الذي يفيد كلفة الفاء ولا يصح ذلك الا بما اشجار اليه المحشي واهل لما ذكرنا من الوجوه قال تأمل قوله تعقبوا اه اما حال اي مبرأ وانما مفعول مطلق اي غير متعبرا وانما غير كان المقدر اي فكان هذا تعبير او جده ٢ مفعولا به بعد جوده قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه مخالفة ترتيب الشارح ترتيب المص فلا يصح قول الشارح رتب الابواب على وفق ما اشترنا اليه واجيب عنه بانه مبني على التقلب وبانه كانت نسخة المص كما ذكره الش ثم غيرها التامخون وبان نسخ المتن في الاصل مختلفة فيجوز ان يكون نسخة الشارح موافقا لما اختاره من الترتيب وبان المعنى على وفق ما اشترنا اليه من حيث الاجتهاد او بالنظر الى الاربعة منها والاثني منها والكل مبني على الذهول عن سياق كلام الشارح لانه قال بعد الترتيب المذكور فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق ففرض الشارح من قوله رتب الابواب على وفق ما اشترنا اليه انما هو ترتيب المص الابواب التسعة وبيانها بحيث يكون مباحث الالفاظ مقدمة لبعض مباحثها فالمراد من قوله على وفق ما اشترنا اليه هو الابواب التسعة بحيث يخرج عنها مباحث الالفاظ ومن بين ان لا يلزم في ذلك ان يكون هذا الترتيب عين ترتيب المص في هذا البيان اشارة الى اختيار مذهب الاكثرين فلا قوة لهذا السؤال كما توهم فان قلت اي الترتيبين اولي ٧ اجيب بان ترتيب الشارح اولي لما قال لانام في شرح الاشعارات من ان البرهان اشرف الاقضية وان القوم اختلفوا في ان الجدول اشرف ام الخطابة فالشيخ قدم الخطابة لان الجدول لا يفيد اليقين للخاصة وهو ضعيف بالعباس الى ظن العتامة فان الجدول اذا الزعم شيئا ظنوا ان ذلك منه العلة اضلهم ولم يثبت لهم الجواب وان ذلك لقوة القائل لا لصواب القول فهم لا يعلمون ان الحق يوجب تحريمهم ولا جرم لا يفيد ذلك القياس اعتقادا فالصناعات الخمس تدان لما من تصحيحها البرهان والخطابة ويمكن ان يقال الا ان الام الحاصل في الجدول انما يكون باعتراف فساد المدعى وبعد الاعتراض المذكور لو لم يقبل طائفة الخصم والزمه لزم ارتفاع النقضين بالنظر الى اعتقاده فلا جرم يحصل له الجرم الاقوى من الجرم الحاصل بالخطابة فلهذا قدم المص الجدول على الخطابة ثم اذا لم يكن الخصم متعذرا بكون الخطابة بالنسبة اليه ارجح من الجدول واليه الاشارة ٧ بقوله تع ادع الى حيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فليدبر قوله اي قدومه فقال اشارة الى ان الفاء فصيحة كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضربه بها فانفجرت ويجوز ان يقدرا فاذا قدمه فقد قال كما يجوز ذلك في الآية المذكورة على ان يكون التقدير فان ضربت بها فقد انفجرت نعم هذا التقدير ركيك ههنا من حيث المعنى كما لا يخفى لا لما قبل من ان الفاء لا تدخل على الماضي التصرف الامع لفظة قد واضمارها ضعيف لان كلام الوجهين سابق في امثاله بل تسمية الفاء في مثله فصيحة انما هي على التقدير الثاني على ما يقتضيه ظاهر كلام الكشاف وان ذهب صاحب المفتاح الى ان التسمية المذكورة لقامى على التقدير الاول هذا ثم ان مراده بالتقديم المقدر ارادة التقديم لانه المرتب على ما سبق فهو مجاز مرسل عن الزيادة كما اشار اليه في قوله رتب الابواب قال الشارح المحقق ولما كان المنقسم اه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان الجواب تقديم

في الجاهل هو الولي العباد لكنه جعله
مفعولا لا اراد ولا وجه له جدا بل
يمكن ان يكون مفعولا لعامل يقدر
اي انما قال رتب الابواب على معنى
اراد ولم يقبل اراد ترتيب الابواب
تعبرا اه فهو مفعول له لغو واغنى
لم يقبل لكنه بعد جدا
من ترتيب المص والشارح حيث
قدم المص الجدول على الخطابة
والشارح قدم
على الجدول

لانما قلنا ان الآية الكريمة خطاب
الى الخصم الغير المتقن لما يقتضيه
وصف الجبالة بالتي هي احسن
اذ الخصم المتقن لا يلزم ان يكون
جداله بالتي هي احسن بل لا يلزم
جداله ايضا قال نعم ولا يجادوا اهل
الكتاب الا بالتي هي احسن

مباحث الكلمات فلم يشرع فيها اجاب بان الكلمات الخمس اقسام للذاتي والعرضي وهما قسمان من الكلبي وهو قسم من المفرد وهو قسم من اللفظ ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فوجب التعرض لمباحث اللفظ الذي هو مقسم الكلمات الخمس فالمرادح بالكلمات الخمس معانيها المجازية اعني الفاظها لانه هو ما تاتي الاصطلاحية وانما اعتبر ذلك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدي على ما تبصر به الش في بحث المفرد والمركب فليس في بيان الش قصور اصلا وان توهمه بعضهم في وقوله ولما كان فهمه جواب عن سؤال مقدر على هذا الجواب كان قبل اذا كان التعرض لمباحث اللفظ واجبا عليه فلم يتعرض لها واشتغل بتقسيم الدلالة اجاب بان البحث عن اللفظ انما هو لاجل فهم المعنى منه ولوضوح هذه المقدمة تركها وقال فهم المعنى من اللفظ الذي كان البحث عن اللفظ لاجله بسبب دلالاته على ذلك المعنى اذ لو لم يوجد الدلالة لم يفهم المعنى منه فلا جرم يكون البحث عن اللفظ بسبب الدلالة على المعنى فوجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فان قلت فلم يشتغل ح بتعريف الدلالة فكما اشتغل بتقسيمها قلت اني ههنا تحصيل الكلمات الخمس وذلك انما يترتب على التقسيم فلذا اعتنى بالتقسيمات واما تعريف الدلالة فخلو من موضعه كتعريف اللفظ فلا وجه ههنا لما قيل او يقال فظهر من التقرير ان الباء في قوله باعتبار دلالاته سببية وان كلمة الاعتبار مقسم او اضافته للبيان وانما اتى به جريا على ما هو المعروف في امثاله فلا بد ما يتوهم من ان فهم المعنى موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لاعلى الاعتبار الذي هو صفة التكلم او السامع فالصحيح ان يقال بسبب دلالاته عليه وسنسمع له ذرا زيادة توضيح فلا مسامحة في قرله ولما كان فهم المعنى من وجه فضلا عن الوجهين فتبصر بالعينين ثم لما رز من بيان الشارح المذكور ان يكون مباحث الالفاظ موقفا عليها لمباحث ايساغوجي لما يراه وكان يمكن ان يقول عند صرح بالمراد ايضا لطريق السداد فقال ومنه اي ومن كون مباحث الالفاظ موقفا عليها لمباحث ايساغوجي وايراد المص اياها انما هو لذلك يعلم ان المص لم يرد مباحث الالفاظ بابا من الفن بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه فاقبل من ان هذا القول مستدرك ليس فيه زيادة شئ على ما افاده بقوله ولما كان المقسم او خروج عن الانصاف لان الاستدراك في حده ذاته غير مسلم واوسم فهذا من قبيل افادة العلم على ما هو صريح قوله يعلم فان قلت البحث عن الالفاظ ههنا انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظاهر انه مشترك بين جميع المباحث المنطقية فلم جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة قلت لعل الوجه ٨ في ذلك ان مباحث ايساغوجي موقوف عليها لسائر المباحث المنطقية وذلك ظاهر عند التأمل فما كان مقدمة لمباحث ايساغوجي مقدمة لسائر المباحث ايضا فبعد جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي لما ذكره من الوجه لا حاجة الى جعلها مقدمة لسائر المباحث قوله اي انما اورد مباحث الالفاظ اشارة الى ان قوله ولما كان المقسم جواب عن سؤال مقدر كما قررناه في الشرح وحاصله انه انما اورد مباحث الالفاظ ههنا ولم يورد مباحث ايساغوجي مع انه اللازم لعقد الباب المذكور لان الكلمات

عظم سوي
اي كان تعريف اللفظ معلوم
من موضعه وهو الحق
والقول قوله خليل
واعلم ان بعض الناظرين ادعى
ان في قول الشارح ولما كان فهم المعنى
من اللفظ باعتبار دلالاته مسامحة
من وجهين الاول جعل الموقوف
على المعنى والثاني جعل الموقوف على
الاعتبار مع ان الموقوف على
الدلالة نفسها وكل ذلك مندفع بما
قررناه ان غاية الاول ترك مقدمة
واضح في الثاني بناء على ما هو
المعروف في امثاله ومثل ذلك لا يعد
مسامحة اذ السامحة استعمال اللفظ
في غير معناه التبادر المعروف وذلك
غير موجود ههنا
٨ اقول ومن هذا ظهر وجه التعرض
لمباحث الالفاظ في باب ايساغوجي
وتدفع ما قيل من انه انما وجب
التعرض لمباحث الالفاظ قبل
الكلمات الخمس واما وجوب التعرض
في باب ايساغوجي فلا يلزم ذلك منه
انتهى وجه الاندفاع

الخمس اقسام اللفظ بالواسطة بناء على انه اعتبر التقسيم المجازي تقريبا لفهم المبتدي ولوضوح حده تركه وسبصر به ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فلذا صدر البحث بمباحث الالفاظ فقصوده انما هو ايضاح كلام الش لان في تعليقه قصورا كما توهم ثم قال انه قاصر بعد والظاهر ان يقال ولما اعتبر المص اللفظ مقسما للكلمات ايتارا للتقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدي اه وذلك لان مقصوده انما هو ايضاح مراده للاذهان القاصرة ثم ان الاعتبار المذكور امر واضح لان كون اللفظ مقسما للكلمات انما هو بالنظر الى التقسيم المجازي ووضوحه تركه الش فانه هذه في ذلك على تقدير وجودها على الش لا على المحشى واما ما قيل من ان معرفة الاقسام انما تكون موقوفة على معرفة المقسم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل فمدفوع بانه اذا كان المراد ههنا التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدي كان المقسم هنا اي اللفظ ذاتيا للاقسام اي الكلمات الخمس التي هي عبارة عن الالفاظ ح فم او كان المراد بالكلمات الخمس ههنا المعنى لاني تلك المقدمة قطعة فلا حاجة في دفعه الى ما يقال بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم المقسم ضرورة ان التقسيم ضم القبول الى المقسم ومعرفة مقصودات الاقسام موقوفة على معرفة المقسم توقف الكل على الجزء انتهى بل لا وجه له لان ذلك ايضا انما يتم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل ههنا فلا بد من ان يصار الى ما ذكرنا فوالله لان الالفاظ مقسم مقسم مقسم فمسمى الكلمات الخمس اه اراد بالمقسم الاول اللفظ الدال وبالثاني اللفظ المفرد وبالثالث اللفظة الكلبي وبالرابع اللفظة الذاتية والعرضي وهذه المقدمة صحيحة بناء على ان المقسم مقسم في الاقسام فمقسم مقسم مقسم المقسم لشيء مقسم لذلك الشيء قطعا فلا يلتفت الى ما نقل عنه ههنا قوله يعني ان البحث عن الالفاظ يعني ان في كلامه مطويا اذ الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ لا في توجيه تقديم بحثها على فهم المعنى منه فالاولي ان يقال ان البحث عن اللفظ لاجل فهم المعنى منه وفهم المعنى منه بسبب الدلالة عليه ينتج ان البحث عن اللفظ بسبب الدلالة عليه فلذا قدم بحث الدلالة على بحث الالفاظ وقد عرفت ان الكلام المذكور من الشارح جواب عن سؤال مقدر كان قبل اذا كان مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي فلم يشتغل بها وحاصل الجواب الذي افاده الش وقرره المحشى ان البحث عن اللفظ اي عن احواله من الافراد والتركيب والكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغيرها لاجل كونه دالا على المعنى اذ لو لم يكن دالا على المعنى لم يكن محمولا عن احواله المذكورة فذلك المباحث موقوفة على الدلالة فلا بد من تعريفها وتقسيمها وليكون معنى الرسالة على الايجاز ترك المص تعريفها وبعض تقسيمها واشتغل الشارح المحقق بما تركه المص استيفاء للموقوف عليه بتمامه كما اشار اليه بقوله فتقول ام قوله فالاولي اه يعني انه لما كان المقسم ههنا بيان ان البحث عن الالفاظ لاجل الدلالة عليه ولم يكن عبارة الش واقبا بذلك فالاولي ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالاته عليه بل العبارة الصحيحة ان يترك الاعتبار ويقال بسبب دلالاته وذلك لما عرفت ان الكلام ههنا في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ

ومن ان هذه المقدمة على الخلافها
غير صحيحة لان الجنس مقسم الحيوان
وغيره والحيوان مقسم ليس مقسم
وقد رز مع ان الجنس ليس مقسم
والانسان وغيره انتهى وذلك لان
الانسان وان كان للماهية لكن
التقسيم وان كان مقصوده فيه
السرابة الى الافراد
فتقولنا الجنس اما حيوان اما
فقطبة طبيعية وقولنا الحيوان اما
فقطبة طبيعية فمقتضى حكم فيها على
انسان او غيره فمقتضى الوسط
الافراد فلم تذكرهم
في المقدمة

ولا يتم ذلك التوجيه الا بما ذكره وكون فهم المعنى لاجل الدلالة انما يقتضى تقديم بحث
الدلالة على فهم المعنى ولا كلام لنا فيه ثم ان الاعتبار صفة المتكلم وليس فهم المعنى
من اللفظ لاجل اعتباره بل المعنى منهم من هو اعتباره اولا فالبيان الصحيح الواقي
بالق ان يقال لما كان البحث عن اللفظ بسبب دلالة عليه وجب التعرض لمباحث
الدلالة ايضا هذا خلاصة كلام المحشى وقد عرفت ان دفعه عما قررناه لان الشارح
قصر المسافة اوضح ان الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولذا
قال لما كان فهم المعنى افاظهر ما خفي واعرض عما ظهر ثم ان الاعتبار معهم لا اعتبارا له
ويحتمل ان يكون الاضافة فيه بيانية فيقول كلامه الى ما اشار اليه المحشى ولذا قال على ان اللفظ
الصحيح اه ولم يقل فالصواب ان يقال فلا مسامحة في كلام الش في تقرير المقام وان ادعاه
البعض ههنا فان قيل لعل الشارح اشار بقوله باعتبار دلالة دون ان يقول بسبب
دلالة الى اختيار ما ذهب اليه البعض من ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد
الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك الدلالة لم يفهم
المعنى فعلى هذا لا يخبر على لفظ الش قلت هذا بالنظر الى لفظ الاعتبار توجيه
غير بعيد لكن الكلام ههنا ليس في مجرد الاعتبار المذكور بل في كون فهم المعنى لاجل
الاعتبار المذكور ومن البين ان العالم بالوضع يفهم المعنى من اللفظ عند سماعه سواء
اعتبر المتكلم دلالة عليه وارادها اولا فالق ان التوجيه المذكور غير صحيح ههنا
بل الوجه فيه ما اشرنا اليه آنفا وعل قوله يعرف بالتأمل اشارة الى ما فصلناه في توجيه
العبارة وعدم صحة حملها على ظاهرها قوله اي من ايراد المص مباحث الالفاظ اه
فيه اشارة الى ارفوله ومنه يعلم مربوط بقوله سابقا ولما كان المنقسم اليها هو الذاتي اه
لا بقوله ولما كان فهم المعنى من اللفظ اه وانما لم يفسر بما فسر به المولى برهان الدين حيث قال
اي من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ باعتبار كون اللفظ منقسم الى المفرد المنقسم
الى الكلي اذ لا يستفاد من ذلك كون مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي بخلاف
ما قررره المحشى لا يقال كون مباحث الالفاظ مقدمة استغنى في بيانه السابق فهذا
مستدرك في البيان لاننا نقول هذا من قبيل التصريح بما علم التزاما لا محتمل الغفلة
وهذا اندفع ما قبل من انه بعد تصحيح مرجع الضمير بما ذكره يلزم اتحاد الدليل مع المدلول
اذ يصير الحاصل هكذا ومن ايراد المص مباحث اللفظ في باب ايساغوجي لكونه مقدمة
لمباحثه يعلم ان المص ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه فالق ان هذا القول
من الش مستدرك في البيان انتهى وذلك لاننا لم ان مرجع الضمير على ما ذكره
المحشى ما ذكره ولوسم ذلك انما هو بالنظر الى ما في نفس الامر والكلام ههنا انما هو
في افادة علمه على ما يقتضيه قوله يعلم اه على ان المص ههنا بيان عدم عده بابا مستقلا
عده بعض المتأخرين فالق ان غير مستدرك في البيان واما ما قبل من انه لا يظهر
من ضيق المص بجعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي بل غاية انه ذكرها
في باب ايساغوجي فلم لا يجوز ان يكون تلك المباحث من مسائل هذا الباب كما يكون
مباحث ايساغوجي من مسائله فليس بشئ اذ لابد ان يكون المسائل المذكورة في باب
ايساغوجي راجعة الى الكليات الخمس ومباحث الالفاظ غير راجعة اليها قطعاً

وان كانت

وفيه اشارة الى ما قبل من ان هذا
التوجيه خطأ لان الارادة غير اعتبار
الدلالة لان منطق الارادة هو المعنى
ومعنى الاعتبار هو الدلالة التي هي
صفة اللفظ فينبغي ان يستدل بها
وذلك لاننا ان منطق الارادة هو
المعنى فقط بل هو دلالة اللفظ على
المعنى كان منطق الاعتبار ههنا
كذلك وهذا واضح وان خفي عليه

وان كانت موقوفة عليها اها قوله يعلم ان المص لم يعدها بابا مستقلا لم يوردها
في باب ايساغوجي بل اوردها بعد تمام الخطبة وقال بعدها مباحث الالفاظ ثم يقول
بعدها ايساغوجي هذا قوله اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة ونفسها اشارة الى ان الفاء
جزائية ولا منع في اطلاق فاء الفصيحة عليها ايضا على ما حقق في قوله تعالى فانفجرت
وقد سبق فقيهه نعيم ارض ٨ بالمص بانه ترك هذه المقدمة مع التعرض لمقدمة اخرى لكن
قد عرفت ان دفعه بان مبنى الرسالة على الاجازة فاللزام عليه ان يكتب في قدر الكفاية قوله
مقدمة لمباحث الالفاظ وتلك المقدمة التي ذكرها الشارح هي تعريف مطلق
الدلالة الشامل للدلالة اللفظية والوضعية ونفسها الى اللفظية وغير اللفظية ونفسها
كل منهما الى اقسامها ثم تعريف الدلالة اللفظية الوضعية ونفسها الى الثلث لكن
نفس الدلالة اللفظية الى الثلث اعني به المص فالمص ذكر مباحث الالفاظ التي هي مقدمة
لمباحث ايساغوجي وذكر بعض مقدمة تلك المقدمة ايضا وقيل المراد بالمقدمة
ههنا هي تعريف الدلالة اللفظية الوضعية ونفسها الى الثلث ٢ وباقي الكلام فيها
للتوضيح اقول وهذا وان كان ظاهرا من قول الشارح سابقا ولما كان فهم المعنى من اللفظ
اه حيث يستفاد منه ان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ هو تعريف الدلالة الوضعية
وتقسيمها الى الثلث لكن الاولى ما اشرنا اليه اذ العلم بالخاص موقوف على العلم بالعام
فالتناسب ان يرد ايضا مطلق تعريف الدلالة ومطلق تقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ
قال الشارح العلامة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بالعلم او الظن بشئ اخر او من الظن به
الظن بشئ اخر اه كلمة اوفيه للتوزيع لا للتشكيك اشارة الى ان للدلالة ثلاثة اقسام
لاربع لهما لزوم العلم من العلم وهو اقوى ولزوم الظن من العلم ولزوم الظن من الظن
والاشارة غير خافية واما لزوم العلم من الظن فغير موجود كما ستعرف وانكون المقي منه
تخصيص تلك الاقسام الثلاثة لا يرد عليه ان المتبادر من العلم المقابل للظن البقين فلا يكون
تعريف الدلالة جاعلا ولا يرد ايضا انه على هذا انى على تقدير لزوم العلم للظن وغيره بتدرج
الظن تحتها فلا وجه لتخصيصه بالذكر لان هذا مبني على الفعلة كما قصده الشارح من تحصيل
الاقسام الثلاثة وبالجملة فالق تعريف الاقسام الثلاثة للدلالة وكل تعريف قسم مستعمل
منفصل عن الاخر وانما جمعها في الظاهر في تعريف واحد فلا يرد عليه شئ مما ذكره قوله واما
لزوم العلم من الظن اي من حيث هو ظن فلا يكاد يوجد بل هو محال وانما قيل بذلك لان لزوم
العلم من الظن من حيث هو مناط الحكم شرعي لا يكاد يوجد من يتكره لكون ظن المجتهد
مناطاً لقطعية الحكم عنده على ما تقرر في اصول الفقه وقد نص به المص العلامة
في فصول البدايع ايضا لكن ذلك ليس من حيث انه ظن بل من حيث هو مناط للحكم
الشرعي عند المجتهد ولنا فيه كلام ذكرناه في المساق على الخيال قوله بان يكون مفيدا
للظن قيد للظن وبيان له وفي بعض النسخ بان لا يكون مفيدا للظن فمع يكون بياناً
للظن وقيداً له وقوله سواء كان مطلقاً او معلوماً تعميم للمفيد للظن على النسخين
فعلى النسخة الاولى يكون قوله بان يكون مفيداً اه اشارة الى قسمي الدلالة من الاقسام
الثلاثة التي ذكرناها آنفا وعلى النسخة الثانية يكون قوله بان لا يكون مفيداً للظن اشارة الى قسم
لزوم العلم من العلم وقوله سواء كان اه اشارة الى القسمين الباقيين فالنسخة الثانية

وفيه تعريف للظن في قوله خيل حيث
رد اطلاق فاء الفصيحة عليها
هذا الكلام لا يطرسوسى لكنه اشار
الى ادعاه بقوله لكن اه
٣ اقول فان كان المراد القائل بنفسها
الى الثالث هو تقسيم الدلالة الى لزوم
العلم من العلم والى لزوم الظن من العلم
والى لزوم الظن من الظن فهذا بعد جد
من ساق كلامه فلهذا بعد جد
لان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ
هو تقسيم الدلالة الى المطابقة
والانتماء والالتزام كما اشار اليه
الشارح ولوسم فاجبه جعله في
التقسيم من المقدمة وعدم جعله في
التقسيمات التي اشار اليها الشارح للتوضيح
منها بل بما اورده الشارح في التوضيح
فانما هو ان المراد بتقسيمها الثلث
هو ما اشرنا اليه هذا القائل بل
هو ما ذكره الشارح فنقول اه الى
في قوله هو فهم المعنى اذ هو مقدم
لمباحث الالفاظ لانها من المقدمة
لا يتحقق بعده

اجمع والنسخة الاولى اظهرت تدبر فقد غلط فيه بعض الناظرين وحيث الاخر لا منهم قوله
اي وان لم يكن كذلك اي مثل ما لم يتخلل الظن بل يتخلل الظن بان يكون مفيدا للظن
سواء كان ذلك المقيد مظنونا او معلوما كما اشار اليه في القول السابق في هذين القسمين
يسمى دليلا اقناعيا وامارة قوله فالدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر او رد على تعريف البرهان المذكور بانه يخرج منه الادلة الغير البينة الانتاج
والدليل الفاسد الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليب ويدخل
فيه المعارف بالنسبة الى معرفاتها والمزومات بالنسبة الى لوازمها البينة فينتقض التعريف
المذكور جمعا ومنعوا وجيب عن الانتقاض منعان المراد بكلمة ماهو المفهوم التصديقي
او المراد بالعلم هو التصديق لا يقال كل منهما خلاف الظاهر لانا نقول المقام قرينة
واضحة على هذين التخصيصين ثم ان النقض بالمزومات مندفع عنه ايضا اما بان المراد
من اللزوم اللزوم بطريق النظر ولا ننظر فيها واما بان كلمة من تدل على العلية والمزومات
ليست عللا للوازمها والقول بان اعتبار النظر والعلية خلاف الظاهر محل تأمل
وعن الانتقاض جمعا بان المراد باللزوم اللزوم في الجملة او المراد بلزوم العلم بشيء آخر
من العلم به لزوم العلم بشيء آخر من العلم به فقط او مع انضمام امر آخر او الكلام مبني
على ارجاع ما عدا الشكل الاول من الادلة الغير البينة الانتاج اليه فاندفع النقض
بالادلة الغير البينة الانتاج وبان المراد باللزوم اعم من ان يكون بحسب نفس الامر
او بزعم المستدل ظاهرا فيندفع النقض بالدليل الفاسد الصورة هذا لكن كل ذلك
تكلف وتعسف فليكن هذا على ذكر منك قوله وفيه ان تعريف البرهان اه
منشأ السؤال قوله والشيء الاول يسمى دليلا برهانيا حيث استفيد منه انه جعل
قوله كون الشيء بحيث يلزم من العلم به اه تعريف البرهان والدلالة معا من غير تفاوت
بينهما ومورده التعريف وحاصله انه ان اريد بالعلم في التعريف المذكور
مطلق الادراك تصورا كان او تصديقا يقينيا او غيره ينتقض التعريف المذكور بالنظر
الى كونه للبرهان منعابا به بصدق على ما يفيد العلم التصوري مثل المعارف بالنسبة
الى معرفاتها والمزومات بالنسبة الى لوازمها البينة وعلى ما يتركب من المقدمات
التقليدية مثل قولنا هذا امر قال به الامام الاعظم و ماهو كذلك فهو حق فهذا حق
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني لانهما تدل على المعاني بالنسبة الى العالم بالوضع
فيعلم المعاني ويفهمها عند سماع الالفاظ مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن
لا ينتقض التعريف حيث تد بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه الصور
قطعا وان اريد بالعلم فيه الادراك اليقيني ينتقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه
للدلالة جمعا بالادراك الثلاثة المذكورة وان لم ينتقض حيث تد بالنظر الى كونه للبرهان
وهو ظاهر هذا ولو اريد بالعلم مطلق التصديق يقينيا او غيره ينتقض ايضا بالنظر الى كونه
تعريفا للدلالة جمعا بما عدا ادلة الدليل المركب من التقليديات والنظر الى كونه تعريفا
للبرهان ينتقض منعابا بصدقه على الدليل المركب من التقليديات في صورة الحمل
على التصديق المطلق يوجد الانتفاض جمعا ومنعابا بخلاف ما اذا حمل على مطلق
الادراك او الادراك اليقيني اذ الانتفاض على الاول منعابا وعلى الثاني جمعا

الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد
الاولى العباد

كما قررناه وبالجمله الانتفاض في هذه الصورة داخل في الشقين معا فلذا تركه هذا الجواب عنه
بعض من لم يتفطن بما حررناه بان المراد الشق الثاني لان المقابلة للظن تدفع الجمل
على مطلق الادراك ولان اطلاق العلم على اليقين شائع والشروع قرينة على هذه الارادة
ولان كون التعريف للبرهان قرينة على ذلك ايضا لانه المركب من المقدمات اليقينية
على ما سبق في الشرح فتريد المحشى انما هو لسعة دائرة الاعتراض فيبعد التحرير
المذكور لوجه الانتفاض ولا يخفى ما فيه من سوء الفهم اذ الكلام ليس في تعريف
البرهان فقط بل في كون التعريف المذكور تعريفا للبرهان والدلالة معا فلا شبهة
في ورود التزيد المذكور قطعا وكذا ما قبله ايضا في الجواب بان قول الشارح والشيء الاول
يسمى دليلا مهما لاي قد يسمى دليلا اظهر ان الدليل معلوم تصديقي والشيء الاول
اعم منه ومن المعلوم التصوري ولذا قال في فصول البدائع فالشيء الاول الدال الا يرى
ان الخيال قال في تعريف الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر المراد به العلم
التصديقي قرينة ان التعريف للدليل فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمزوم بالنسبة
الى اللازم ويلزم العلم من آخر كونه ناشئا وحاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه فرق
بين اللازم للشيء واللازم منه فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى وان ورد
ما عدا الشكل الاول من الاشكال الثلاثة انتهى فعلى هذا يختار ان المراد بالعلم المذكور
في تعريف البرهان هو اليقين لشروع كون البرهان من اليقينات وشروع اطلاق العلم
عليه سيما اذا انضم اليه مقابلته للظن فلا ينتقض تعريف البرهان بشيء من الامور
الثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويطل تعريف الدلالة لان ذلك انما يرد لو كان قوله والشيء
الاول اه محجرا على الكلية وقد عرفت ان المراد به قد يسمى دليلا وذا انما هو في صورة
افادة اليقين وما عداه باق على عموميه بحيث يشمل التعريف جميع الصور الثلاثة
للدلالة انتهى وذلك لان ما ذكره اولا الى قوله ولا يرد اه انما يتم بعد تسليمه
اذا كان التعريف المذكور تعريفا للبرهان فقط وليس كذلك وما ذكره ثانيا
من كون القول المذكور مهمل بلوح عليه اثر الابهال وهمل الكلام الا فيه
نعم يمكن ان يقال ان كونه تعريفا للبرهان مغاير لكونه تعريفا للدلالة فاختار
عند كونه تعريفا للبرهان ان المراد بالعلم اليقين بالقرائن المذكورة فيندفع المواد الثلاثة
وتختار عند كونه تعريفا للدلالة ان المراد به مطلق الادراك على ماهو المتبادر منه
فيشمل الامور الثلاثة فلا انتفاض ههنا بهذا قوله فالصواب ان يقال اه يعني انما كان
التعريف المذكور مشتركا بين الدليل البرهاني ومطلق الدلالة وكان منتقضا بالمواد
المذكورة بالنظر الى كل منها على ما عرفت كان الصواب ان يمتاز كل منهما عن الآخر
لثلا يرد الانتفاضات المذكورة وقد عرفت آتفا المختص من ذلك فتذكر وما قبله ٨
من ان تسمية الاول بالبرهان وبالاشارة لم يكن ذكرها معادة في هذا المقام كاعتبار
التسمية بالدال فظهر ما خفي واعرض عما ظهر فكان تسميته بالدال امر مفروغ عنه ولذا
قال الشارح وتسميتهما ان الدال ان كان لفظا اه فالفصود ههنا انما هو تسميته
بالبرهان وتعريفه فيحمل العلم الواقع فيه على اليقين ويندفع المواد الثلاثة انتهى لا يدفع
ما صوره المحشى بالنظر الى ظاهر تقرير الشارح على ما حررناه قال وجهه في دفعه

لا يرد دليل وقد اخذته من قديره

لا يرد دليل وقد اخذته من قديره

فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية اليجاب والتأثير اقوى من اليجاب انتهى
وفيه انه لو سلم كون تلك العوارض آثار الانفس الكيفية والمزاج المخصوص لكن لا تم
انه لا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزاج
المخصوص صادرة عن الطبيعة ايضا على ان المزاج المخصوص عين الطبيعة
المخصوصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة فالظاهر ما اشار اليه المحشي هذا
قوله كدلالة اح يفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على السعال اي على وجع الصدر
واذا يقال اح الرجل اح اذا سعل فهذا السعال مد اول هذا اللفظ كما انه نفسه
في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع واما الخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة
فدال على الوجع مطلقا واذا ففتح الهمزة تدل على الحزن والخمر كذا في حاشية
المطالع وقبل يفتح الهمزة والحاء المعجمة تدل على مطلق الوجع وبالضم والحاء المعجمة
تدل على التلذذ والسرور قوله فان طبيعة الالفاظ اخذته اظهروه قال في حاشية
المطالع ويحتمل ان يراد به طبع الالفاظ لا يقتضي التلفظ به وان يراد به طبع السامع فان
طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع الالفاظ لا لاجل العلم بالوضع الا ان هذا الاخير
مشترك بين الطبيعية والعقالية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح
فرقا فالدليل في الفرق على احد الطرفين الا واما ان انتهى وتفصيل الاحتمالات الثلاثة
ان الطبع والطبيعة والطباع بالكسر الحجة التي جبل عليها الانسان كذا في القاموس
وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشعورا ولاوعلى الحقيقة
فان اريد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول الاصطلاحي فان صورته الوعوية
او نفسه الناطقة يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى وان اريد به طبع اللفظ اي طبع
مدلوله فالمراد به المعنى الثاني الاصطلاحي وان اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه
عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اي النفس الناطقة
او العقل وهو من مشمولات المعنى الاول ايضا فاخيار الاحتمال الاول انما هو لكون الكلام
في التلفظ وطبع الالفاظ يقتضيه عند عروض ذلك المعنى ولا كذلك الاحتمال الثالث
بل الاحتمال الثاني ايضا فلفهم قوله فيكون الالفاظ منسوبة الى الطبيعة لكونها
منشأ للتلفظ بذلك اللفظ الدال والمنسوبة الى الطبيعة طبيعية والظاهر ان يقال
في النسبة الى الطبيعة طبيعية يفتح الطاء والباء الموحدة كما قالوا في النسبة الى مثل
حقيقة حتى لکنهم نهضوا في ذلك والله الموفق لما هنالك قال الشارح العلاقة
كدلالة اللفظ المسجوع من وراء الجدار على وجود الالفاظ انما اعتبر هذا القيد ليعبر دالة
اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسجوع من المشاهد ٨ يعلم وجود الالفاظ لا بدلالة اللفظ
عليه عقلا واما المسجوع من وراء الجدار فلا يعلم وجود الالفاظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا بشر
كذا في الحاشية الصغرى فقولته فلا يعلم وجود الالفاظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا بشر
بان مراده من قوله سابقا لا بدلالة اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه فقط بل بهما معا حيث
اعتبر الحصر في قوله واما المسجوع او تركه في سابقه وهذا مبني على ان العلم بالشاهدة
يجماع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطرفين ح ويحتمل ان يكون مراده
لا بدلالة اللفظ اصلا ان قيل بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة

وهذا على ما في كثير من النسخ
من قوله طبيعة على وزن فاعلة
على ما في بعض النسخ من قوله
طبيعة على وزن فاعلة فليس فيه
مساعدة قد اشهر في ايديهم سكون
الباء الموحدة وقاعدة التبيين
ان تكون يفتح الباء الموحدة المذكور
في الحاشية الصغرى هو هذا فيكون
الدلالة منسوبة الى الطبع فيكون
الصادر منسوبة الى الطبع
ايضا فلي هذا لانما في النسبة
الذكورة فافهم
اي من شهود واحد بالبحر

لا يستفاد من الدليل فقولته ليعبر دالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى الوضوح
وعلى الثاني من الظهور بمعنى الحصول وهذا معنى ما قيل ٧ على الاول من الظهور بمعنى
اشكاله من وعلى الثاني من الظهور بمعنى يدا شدة فلا بد من ان ما قيل ٩ ههنا
من ان التوجيه الاول مخالف لما في حاشية المطالع من ان تقييد اللفظ بكونه مسجوعا
من وراء الجدار اشارة الى ان الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر
لا بدلالة اللفظ انتهى لان قوله لا بدلالة اللفظ يحتمل معنيين اي فقط واصلا كما حققناه
آنفا قوله لا بها الطريق المعتاد في تفهم العلم المعاني الى المتعلم وتفهيمها اي
تفهم المتعلم من المعلم او تفهم المعلم في نفسه فكان المعلم يتأجي نفسه باللفظ بخيلة
ولو اراد تجريدها عن شكل عليه الامر هذا هو المستفاد من شرح المطالع وقد اوضحه
الشريف حيث قال نعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة
المتوقفين عليهما ويعلم ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص فلا بد له من الالفاظ
وان اراد تحصيله لنفسه احتاج بيانه اليها ليعلم عليه انتهى فقولته او في نفسه معطوف
على المعلم والصغير راجع اليه على ان يكون ذلك المعلم فاعل التفهم لا ما هو المذكور حتى
يرد عليه انه غير متوقف ان كان غايته ان التفهم بالنظر الى قوله من المعلم صفة المتعلم والنظر
الى قوله في نفسه صفة المعلم ذلك ان تقول صغير في نفسه راجع الى التفهم المستفاد من التفهم
وهو عين المعلم الكمية بصدد التفهم فنعم البيان بانه وان خفي على الناظر ٣ مقاله وقوله ولان
الدلالة الطبيعية والعقلية اي اللفظية بين الكلام ههنا في الدلالة اللفظية غير منضبطة
اي كل منها ٦ لاختلاف الطباع والافهام اي العقول على ما هو المعروف من استعمال
الفهم في العقل ولك ان تقول اختلاف الافهام يستلزم اختلاف العقول فلا غبار عليه
وعدم انضباط الدلالة الطبيعية والعقلية الغير اللفظية بين يعلم ٩ من ذلك بالمقابلة ثم ضم اليه
قوله ومع ذلك لا يشغل به يعني ان تلك الدلائل مع عدم الانضباط فيها لا تستغل الا على
معان قليلة بخلة لفاظها والمراد بالمعان القليلة مدلولاتها المطابقة اذ المدلولات التضمنية
والانترامية انما تجري في الانضباط الوضعية فالمراد بالمعاني القليلة على الاول افراد
القليلة بالنظر الى قلته والها وعلى الثاني افراد القليلة بالنظر الى ذواتها فافهم بخلاف
الدلالة اللفظية الوضعية فانها جامعة بين وصفي الانضباط والشمول المعاني الكثيرة
بالنظر الى الفاظها الكثيرة والى ذواتها ايضا من المطابقة والتضمن والالتزام وحاصل ما
اشار اليه ههنا في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية امور شدة كونها طريفة متبادا وكونها
منضبطة وكونها شاملة لمعان كثيرة فافهم الاول بصر بحدود الثاني والثالث علم بهما وهو
قوله ولان الدلالة الطبيعية اه لان كونها غير منضبطة وغير شاملة بل هما كون الدلالة
اللفظية الوضعية منضبطة وشاملة فلا بد في الالفاظ الدالة من المنضبطة الشاملة وحيث
لم تكن الدلالة الطبيعية والعقلية كذلك يكون الدلالة الوضعية منضبطة شاملة في هذا
البيان سلوك طريقة البرهان وانما فعل ذلك لان الطريق المعتاد لا يتصور في غير الدلالة
الوضعية بخلاف الانضباط والشمول اذ يحتمل ان يوجد في غيرها ايضا فلا شاة الى
دفعه اورده قوله ولان الدلالة الطبيعية اه دليلا مستقلا فيحصل من المجموع ان الدلالة
اللفظية الوضعية طريق معتاد منضبطة شاملة لمعان كثيرة بخلاف الدلائل الاخرتين

لا يكون
وقد قيل في البيان لا بها الطريق
ولو قيل في تفهم العلم المعاني الى المتعلم
الحاد في تفهمها اي تفهم ذلك
التفهم او في نفسه اي نفس ذلك
من العلم او في نفسه اي نفس ذلك
لكن صوابا ايضا لكونه بجهل ما هو
الذكر في الاصل لاجل قوله
من العلم فافهم
م منهم الولي المعتاد
في هذا التفهم اشارة الى دفعها
يمكن ان يتوهم ان يقال ان يقال
غير منضبطتين ووجه الادعاء
طالع من الولي المعتاد حيث قال
تعر ان يقول
الاول والافهام
وفيه تعريض الولي صيد الرحمن
حيث جعل قوله ولان الدلالة اه على
عمومه وزعم ان تعريض الدليل غير تام
ولا يخفى انه فافهم بما ذكرناه

فيليق ان يعنى بشانها ويبحث عنها ههنا ومن لم يفهم دفعة تفرير المحشى ههنا وزعم
ان في تقريره قصورا حيث اورد قوله ولان الدلالة اللفظية داللة مستقلة وليس كذلك
بل الامور الثلاثة دليل واحد فاقول لانها الطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة
تختلف البساق في من الدلالات لكان اولى فقد غفل عن حقيقة الحال وقال ما قال
وكذا ما قبل ذكر المحشى ههنا وجهين الاول لمحاسن اللفظية الوضعية والثاني
لمحاسن الاخيرين مع تضمن محاسن اخرى للاولى اذ يد عليه انه مباله تعرض اولاً
بالمحاسن وثانياً بالمفاسد فبالله لم يتعرض بالمحاسن دفعة كما قال القائل الاول فقد قنع
بما هو الايج عن عبارته ولم يصرف ذهنه الى لطافة عصارته ومن الله التوفيق
قال الشارح العلامة كون اللفظ بحيث متى اطلقه اورد كلمة منى وهو سور الكلى اشارة الى
ان المعنى في الدلالة الانترامية عند اهل المعقول لزوم الذهني الكلى فهم لم يجعلوا المجازات
والكليات دالة على معانيها فعمونة قراشها وفسر والدلالة بكون اللفظ بحيث اذا اطلق
اه واخذوا كلمة اذا المفيدة الالهال الذي يلزمه البضعية فهم جعلوا الفرائض خارجة
عن الدال واهل المعقول جعلوها داخلية فكان تفسير الدلالة عند اهل المعقول مضاراً
لماعتد اهل العربية هذا كلام شريف اشار اليه الشريف في حاشية المطول وان خفي
على بعضهم هنا قوله مشهور ان اشارة الى الاعتذار عن ايرادها بانها مشهوران فلا بد
من التنبية عليهما لئلا يرد عليه انه اغفل عن المشهورات فضلاً عن غيرها او اشارة
الى ان جوابه مشهور خلا عن التحقيق فلا بد من تحقيقه كما اشار اليه بقوله وتحقيقه اه
قوله تفرير السؤال ان العلم بالوضع لكون الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له
اذالوضع ههنا تعين اللفظ للمعنى اه فهو نسبة بينهما يتوقف ذلك العلم على فهم
المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ اذ فهم النسبة يتوقف على فهم المتضمنين فلو توقف
فهم المعنى ايضا على العلم بالوضع كما يقتضيه التعريف المذكور حيث جعله ل فيه
فهم المعنى لاجل العلم بالوضع لزوم الدور اى توقف الشيء على نفسه حيث توقف العلم
بالوضع على فهم المعنى المتوقف على العلم بالوضع فيلزم توقف العلم بالوضع على نفسه
لان المترقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولك ان تقول في تقريره
لزوم الدور المذكور ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع على ما هو مقتضى التعريف
ومن البين ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى فيلزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى
لان المترقف اعني فهم المعنى على المتوقف اعني العلم بالوضع على الشيء اعني فهم المعنى
متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وحاصل السؤال ابطال التعريف باستلزامه
خصوص الفساد اعني الدور الباطل وتقريره ان هذا التعريف مستلزم للدور الباطل
وكل تعريف شانه كذا فهو فاسد فهذا هو الجادة الادائية فلا حاجة الى جعله معارضة
للدليل المطوى القاسم على صحة كلام الشق قوله وتقرر بالجواب اه اقول هذا في الحقيقة
جواب واحد متضمن لتقريرات ثلاثة اشارة الى الاثنين منها فيما قبل التحقيق والى واحد منها
فيما بعده وتقرر الاول ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ
وفهم المعنى من اللفظ لا مطلقاً يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه مطلقاً والوقوف
مقيد فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وتقرر الثاني ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى

على الدال عليها عندهم هو المجموع
الركب منها ومن قراشها الخالصة
الغالية واما اهل العربية فياخذون
الزوم الكلى فيها ويجعلوا المجازات
والكليات دالة على معانيها مع
ان يكون المعنى قد مر على
وموقوفاً على معنى موقوفاً على
هذا القدر استلزام التعريف للدور
مالم يكن الوقوف عليه والوقوف
على فهم المعنى ايضا في
وهو الباطل وضع لكن لما كان واحداً
في الصورتين واضحا في تقريره
لزوم الدور في فهم المعنى ووجوبه
الصورتين واضحا في تقريره
اطلاقاً في فهم المعنى ووجوبه في
الدور ههنا ما شرنا اليه فقاوون تقريره
هذا هو التعريف الموافق لتقرير
لزم الدور في احتاله وان كان
مال التقريرين واحداً
٦ الجاهل هو الولد فزه خليل

سابقاً لاجل الاطلاق وفهم المعنى حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه
اعني فهم المعنى مقيد بالزمان السابق والوقوف اعني فهم المعنى ايضا مقيد بالزمان الحالي
فتعارفنا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه ولك ان تقول في تقريرهم ان فهم المعنى من
اللفظ او حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع والوقوف اعني توقف على فهم المعنى
مطلقاً او سابقاً لاجل الاطلاق فتوقف فهم المعنى من اللفظ او حين الاطلاق على فهم المعنى
مطلقاً او سابقاً فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وثانياً ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم
المعنى وحصوله في ذهنه ابتداء قبل الاطلاق والتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من
اللفظ وخطوره في القلب من اللفظ بعد حصوله فالوقوف عليه هو الحصول والوقوف
هو الخطور فلا يلزم الدور المذكور ولك ان تقرر بطريق آخر كما اشرنا اليه في الاولين هذا
واعلم ان شارح المطالع قرر عن الاعتراض المذكور جوابين متغايرين وهما اللذان اشرنا اليهما
اولاً وبني الجواب الثاني على التحقيق الذي اشار اليه المحشى ونقله عن الشفاء فكانه ادعى ان
الجواب الاول غير مبني عليه والمحشى جمع بين ذينك الجوابين لان فهم المعنى مطلقاً كما في الجواب
الاول وسابقاً كما في الجواب الثاني يؤيد الى واحد منهما على حصول المعنى في النفس ابتداء
كما في التحقيق وكذا فهم المعنى من اللفظ كما في الجواب الاول وحين الاطلاق كما في الجواب
الثاني يؤيد الى واحد منهما على الخطور من اللفظ كما في التحقيق فكان المحشى يقول
لا وجه لجعل الاولين جوابين متغايرين وبناء الثاني منهما على التحقيق دون الاول فالخ
انهما جواب واحد في الحقيقة سني على التحقيق المذكور والذين غفلوا عن هذا البيان
قالوا ما قالوا قوله وتحقيقه اى تحقيق ماذ كر في الجواب وبيان مبناه لان تحقيق الجواب
هو هذا دون ماذ كرفله كما توهم قوله انما يتوقف على حصول المعنى في ذهن ابتداء
اى انقسام ذلك المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها او في آلتها كما في حال ذهول
النفس عنه وبهذا يندفع ما يمكن ان يورد على قوله والمتوقف على العلم بالوضع انما هو
خطور المعنى في القلب من اللفظ من ان صورة المعنى لما كانت مرسمة في النفس محفوظة
لها لم تصور فهم المعنى من اللفظ لا عند التخيل ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم
ووجه الاندفاع ان الانقسام المذكور لما كان اعم كما اشرنا اليه فاذا اطلق اللفظ انقسم
في ذات النفس بعد زوال انقسامه منها فيكون ادراكاً ثانياً بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم
اجتماع الفهمين شيء واحد لكن بقي ان يقال اذا كان المعنى حاصل في ذات النفس
مشاهداً لها واطلق اللفظ فلا محالة يكون له ح دلالة مع انه يتمتع بفهم المعنى في هذه الحالة
وهذا القدر كاف في نقض التعريف المذكور فالصواب ان يقال على محاذاة ما في الشفاء
الدلالة هي كون الشيء بحيث متى اطاق النفس الى معناه للعلم بوضعه فانه شامل
للكل الا يرى انه اذا اطلق اللفظ مراداً متعاقبة فان النفس في كل مرة تنتقل من اللفظ
الى التفات المعنى كذا في حواشي المطالع للسيد الشريف ويمكن ان يقال ان العلم بالحاصل
من سماع اللفظ غير المشاهدة الحاصلة بغيره وان كان ذلك التغاير اعتبارياً على انه
انما يرد ذلك اذا كان المراد من فهم المعنى اه هو فهمه ابتداء واما اذا كان اعم من ذلك
فلا كما لا يخفى قوله تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة صفة للتسمية فكانه جواب
عما قيل من ان تلك التسمية حتى يعمل به فدفعه بما ترى وقدم هذا الاحتمال اكونه

وفهم من قال ان الجواب المذكور
في الحقيقة جوابان على ما في شرح
المطالع والمحشى خلط بينهما وازاد
بتحقيقه الا وجهاً آخر من الخلط
حيث اخذ الموقوف عليه من الجواب
الثاني والوقوف من الجواب الاول
انهم ومنهم من قال ان الجواب
الذكر ثلاثة اجوبة لا جواب واحد
كما هو سباق
زعم تحقيق امثال من
بل التحقيق فيه ما شرنا اليه من
الاجوبة الثلاثة انتهى في توجيه كلامه
احطت ما قرناه في جوابه لا يلحق
اطلعت على ان امثال هذا لا يلحق
ان تصدر من هو بصدق تحشية
سلام المحشى المدقق

المتبادر اذ الشايع في التقسيم بيان اسماء الاقسام ولكونه الموافق لما اعتادوا ههنا من بيان
 الاقسام الثلاثة بهذه الاسماء مع انه على هذا يكون تعليل الشارح في المواضع الثلاثة على ما هو
 الايق الظاهر قوله لان معناه اى معنى قول المص المذكور يدل عليه بالدلالة المطابقة
 فقد ادعى المص ان تلك الدلالة دلالة مطابقة ومما بها فيكون قول الش موافقة اياه
 تعليل له وكذا الحال في الاخيرين فظهر من هذا ان الموصوف في قوله بالمطابقة محذوف
 اى الدلالة المطابقة والاسم انما هو الصفة لكن قدر الموصوف ليكون الكلام هنا
 في الدلالة ونظير هذا ما صرحوا من ان لفظ العلم ليس جزءا من اسامي العلوم ومع ذلك
 يقولون مثلا علم النحو وصلى النطق فكما لو قيل هنا النحو والنطق لا يلزم تغيير الاعلام
 كذلك لا يلزم ذلك على المحشى ايضا فقوله بالمطابقة متعلق بقوله بدل اه والباء فيه ليست
 بزايدة بل هي متعلقة ببدل على ان يكون التسمية مستفادة من سوق الكلام والمقام وظرف
 مستقر مفعول مطلق مجازا اى بدل دلالة كائنة بالدلالة المطابقة او سمائة بها وقد قرر
 في محله ان تعد برمتعلق الظرف فعلا خاصا لا يخرج عن كونه ظرفا مستقرا هذا
 فاقبل الباء في قوله بالمطابقة زائدة اى بدل الدلالة السمائية بالمطابقة فيكون المفعول
 المطلق للنوع ويجوز ان يكون قوله بالمطابقة صفة لمصدر محذوف اى بدل دلالة سمائة
 بالمطابقة فاذا ذكره المحشى تصوير المعنى لا توجه الاعراب كلام ضعيف عجيب واجب منه
 انه جعل الباء زائدة ثم اعتبر معناه فيما ذكره من التوجيهين فالوجه فيه ما ذكرناه
 وجعل الباء فيه للملازمة على معنى بدل دلالة ملازمة بالمطابقة او بمعنى على ان يكون
 المعنى بدل دلالة حاصلة في ضمن المطابقة فاسد جدا بالنظر الى ما ذكره الش ثم ان الظ
 ان التسمية المذكورة في الاقسام الثلاثة من قبيل تسمية السبب باسم السبب وهو الظ
 من البيان الا ان من المحشى فان قلت السبب الوضع على ما يفيد تقييد اللفظ بالدال
 بالوضع قلت السبب لمطلق الدلالة الوضع لكن السبب للدلالة على تمام ما وضع له هو
 المطابقة غايته ان الوضع مدخل في ذلك وكذا الحال في الاخيرين ويجوز ان يكون التسمية
 من قبيل تسمية احد المجاورين باسم المجاور الاخر بناء على ان الدلالة والمطابقة صفتان
 للفظ الدال فسمى الدلالة باسم الوصف المجاور له بعلاقة المجاورة هذا في التسمية بالمطابقة
 واما في التسمية بالتضمن والالتزام فلان كلاهما اما مبنى المفعول اى التسمية يقع النون
 فهو وصف للمعنى الجزئى والملزومية فهو وصف للمعنى المطابق واما مبنى للفاعل
 اى التسمية بكسر النون فهو وصف للمعنى المطابق او اللازمية فهو وصف للمعنى
 اللازمى وعلى كلا التقديرين يكون التسمية من قبيل التسمية باسم وصف للمعنى المجاور له
 ولما كانت التسمية بالوجه الاول اعنى التسمية باسم السبب على نسق واحد في الاقسام
 الثلاثة كان ذلك اولى من التسمية بالوجه الثانى لكون التسمية بالمطابقة فيه مقابلة للتسمية
 بالتضمن والالتزام كاللا يخفى على ذوى الافهام قوله ويمكن ان يقال اه صدره بالامكان
 اشارة الى صفة اما اولاه فلا خلاف المتبادر وبقاء الاقسام ح بلا تسمية بالاسماء مع انه
 خلاف ما هو الشايع ههنا واما ثانيا فلان قول الش موافقة اياه يستلزم المصادرة ح
 اذا المطابقة هي الموافقة يقال طابق النعل بالنعل اذ اتوا فقا ولا يلزم ذلك على تقدير كونه
 حلة للتسمية فافهم الفرق واما ثالثا فلا نه على هذا لا يصح التعليل في قوله لدلالة

لا يلزم ان الدلالة صفة للفظ
 والمطابقة صفة للفظ ايضا
 والتضمن والالتزام صفة للمعنى
 فالتسمية في الثلاثة من قبيل تسمية
 احد المجاورين باسم الاخر لكون
 اللفظ وفى الاخيرين احدهما صفة
 للفظ والاخر صفة للمعنى على
 ٩ اشارة الى دفع الفرق بينهما

على ما في ضمن الموضوع له وفي قوله لانه لا يدل على كل امره لان الظاهر ان كلا من التعليلين
 تعليل للسببية ومن البين ان كلا من التضمن والالتزام صفة للمعنى والتعليل انما هو
 بصفة اللفظ التي هي الدلالة ولو سلم ان المدعى هو ان الدلالة بسبب التضمن والدلالة
 بسبب الالتزام فهو مستلزم المصادرة واهل لهذه الوجوه قال تأمل لا يقال
 واما رابعا فلان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو توقفت
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى البناء السببية يلزم الدور
 وقس على هذا لا نقول لان ان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
 بل موقوفة على ان يكون المعنى المراد تمام الموضوع له ولا يلزم فيه محذور سوى ما ذكرنا
 آنفا قال المص رحمه الله يدل على تمام ما وضع له لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره
 بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخبر بتبيينها على ان التمام لا يشتر بالتركيب لان مقابله
 النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض كذا قال الدوائى وايضا لم يكتف بقوله
 ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق الاعلى تمام ما وضع له فصد الى التاكيد اورعاية
 لما يقتضيه من التقابل بجزء ما وضع له بحسب العرف كذا في شرح القسطاس قال المص رح
 وعلى جزئه بان ينقل الذهن من الكل الى ما قبل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان
 اجيب بان الامر كذلك اكنهم لما صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة بناء على ان المعنى
 التضمنى انما ينقل الذهن اليه من الموضوع له بنوا هذا على ان التضمن هو فهم الجزء
 وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ
 في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما
 في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا ينفك الذهن
 الى الجنس وكذا في شرح التلخيص ومحصوله ان الانتقال فيه من الاجمال الى التفصيل
 وههنا بساحت شريفة فليطلب من حواشي المطول للشريف العلامة قال الش
 العلامة اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط اه بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء
 يعنى اذا لم يكن هنا جزء يوجد فيه المطابقة دون التضمن واما وجود المطابقة في صورة
 وجود التضمن فواضح وسلم ولذا قال الش ومنه اى ومن ان البسائط لا يتصور فيها
 التضمن يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس ففرع على ان البسائط
 لا يتصور فيها التضمن هذين الامرين عدم استلزام المطابقة التضمن وهذا ظاهر
 واستلزام التضمن المطابقة على ما يشير اليه قوله بخلاف العكس اما الاول فظ واما الثانى
 فلو ضوحه لان التضمن هو الدلالة على جزء الموضوع له ومن البين انه يستلزم وجود
 الموضوع له قطعا على ان قوله بخلاف العكس خارج عن التفرع وانما عدم المفرع
 عليه هو عدم استلزام المطابقة التضمن وقوله بخلاف العكس مأخوذ ههنا من
 فانه قس بهذا ما اورد ٨ على تفسير المحشى حيث قال ومنه اى من ان البسائط
 لا يتصور فيها التضمن يعلم من انه لا يلزم قوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاولى
 ان يقول اى يعلم ما مر من جواز كون الموضوع له بسيط او من كون التضمن مشروطا
 بالمطابقة هذان الامران الاول من الاول والثانى انتهى بل ذلك صرف الكلام

٩ اى على السابق
 ما اورد هو الولي في تحليل
 اى عدم استلزام المطابقة التضمن
 واستلزام التضمن المطابقة

الى ما لا يتضاهى الشارح لانه يصدد بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء ثم الاول للمحشى
 ان يقول من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن او ان البسيط لا يتصور فيها التضمن لكنه
 افنى الشارح في الايمان بلفظ الجمع ووجد الضمير للاشارة الى التوحيد في البساطة
 ولك ان تقول معنى قوله ان البسيط ان كل بسيط لا يتصور فيه التضمن على ما هو
 القاعدة في الجمع المعرف بلام الاستغراق هذا قال الشارح السلامة وكذا الالتزام
 الى قوله واما استلزامها الالتزام اه اقول ترك بيان حال التضمن مع الالتزام لظهوره
 مما ذكره بقوله واما استلزامها لان حال استلزام التضمن للالتزام بحال استلزام
 المطابقة والحاصل ان ههنا ثلث نسب ١ نسبة المطابقة الى التضمن ونسبتها الى الالتزام
 ونسبة التضمن الى الالتزام فالتضمن يستلزم المطابقة وهي لا تستلزم والالتزام
 يستلزم المطابقة واما العكس اي استلزام المطابقة الالتزام فالامام حكم بذلك
 الاستلزام وليس بمحقق والالتزام لا يستلزم التضمن كما اشار اليه الشارح واما العكس
 فالامام حكم به ايضا وليس بمحقق ايضا قوله بمعنى ان الدلائل اي المطابقة والتضمن
 ليستا متعاضتين في حكم الاستلزام يعني ان المراد بالعكس في قوله بحال العكس
 معناه اللغوي وهو النعكاس فعناه انهما غير متعاضتين في ذلك الحكم بل الاستلزام
 من جانب التضمن وعدمه من جانب المطابقة ولما كان هذا الاستلزام بحسب التحقيق
 لا بحسب الصدق فسره بقوله اي ليس كما تحققت المطابقة بتحقيق التضمن لكن كما
 تحقق التضمن بتحقيق المطابقة اما الاول فظاهر من تقرير الشارح واما الثاني فلان التضمن
 فرع وجود الموضوع له المستلزم لتحقيق المطابقة والاولى ان يقدم قوله كما تحقق التضمن
 اه على قوله ليس كما تحققت المطابقة اه لكنه راعى ترتيب الشارح فافهم قوله
 وكذلك المعنى في قوله والالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة اي ليس كما
 تحقق الالتزام بتحقيق التضمن اذ ربما يكون المرزوم من البسيط لكن كما تحقق الالتزام
 بتحقيق المطابقة ضرورة ان الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة
 فطما فالاستلزام ههنا بين الامور الثلاثة الالتزام والتضمن والمطابقة كما قررناه
 لابين الالتزام والتضمن فقط كما توهم حتى يرد عليه ان الاستلزام من جانب التضمن غير
 مقطوع به الا عند الامام فلا يصح الموجبة الكلية وذلك لان بيان استلزام التضمن
 للالتزام متروك في الشرح سيصرح به المحشى فكيف يتدرج هذا في قول الشارح قوله
 فلا يرد ما قيل يعني اذا كان المراد بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي وكان معناه
 ان الدلائل يستلزمان كسنتين في حكم الاستلزام لا يرد ما قيل اه اقول القائل هو المولى
 بهان الدين حيث فسرا ولا قوله بخلاف العكس بقوله يعني ان قولنا المطابقة
 لا يستلزم التضمن لا ينعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة بناء على انه يستلزمها
 ثم اعترض عليه وقال ان قولنا المطابقة لا يستلزم التضمن سالية وهي تنعكس كيفها
 فتعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة واجاب عنه بان القاعدة المذكورة
 في المحليات وهذه القضية في قوة الشرطية بناء على ان المطابقة لازمة للتضمن والتضمن
 ملزوم خاص للمطابقة وقد تقرر ان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص وان كان
 وجود الخاص مستلزما لوجود الخاص هذا فحاصل كلام المحشى انه اذا كان المراد

واقول هذا بالنظر الى نفس النسبة
 بين الامور الثلاثة واما بالنظر الى النسبة
 كل واحدة منها الى الاخرى فستة
 ثلث منها من جانب وثلث اخرى
 من جانب اخرى من كل منها فافهم
 والنوع هو المولى العمد حيث قال
 في تفسير قوله وكذلك المعنى اه اي
 ليس كلما تحقق الالتزام تحقق
 التضمن لكن كلما تحقق التضمن
 تحقق الالتزام ثم قال وفيه نظر لان
 استلزام التضمن للالتزام ليس
 بتحقيق عند الجمهور الا ينبغي على
 من ذهب الى ان هذا كلامه وكل هذا
 عن قول عن ايراد الشارح ههنا الالتزام
 والتضمن والمطابقة

بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي يتدفع ذلك الاعتراض المذكور فلا حاجة
 الى جوابه المذكور ولو سلم ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي فاذا ذكره من الاعتراض
 مدفوع بوجهين آخرين فتلخص من هذا ان المردود ههنا تقريره المقام لا مقصوده منه
 قوله على ان قولنا المطابقة اه يعني سلمنا ان المراد بالعكس هنا معناه الاصطلاحي
 لكن لانهم ان هذا القول سالية كلية وانما تكون سالية كلية اذا كان اللام في قوله المطابقة
 للاستغراق على معنى كل مطابقة لا تستلزم التضمن وكان تلك القضية على تقدير الاستغراق
 سالية كلية لسالية جزئية على ان يكون رفع الايجاب الكلي وكل منهما لم لا يجوز
 ان يكون اللام في قوله المطابقة للعهد الذي وعلى هذا يكون سالية مهمة في قوة
 الجزئية وعلى تقدير كون اللام للاستغراق يجوز ان يكون رفع الايجاب الكلي وعلى هذا
 يكون سالية جزئية وعلى كلا التقديرين لا ينعكس قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن
 لانه اما سالية مهمة ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم التضمن واما رفع الايجاب الكلي
 ومعناه ليس كل مطابقة تستلزم التضمن وكل منهما سالية جزئية وهي لا تعكس لهما زوما
 على ما سيحكي من المص وبهذا البيان ظهر ان طبع البحث يقتضي تقديم احتمال
 عدم الاستغراق على احتمال الاستغراق الا انه قد مر لظهوره واكونه وجوديا والقول
 بان اللام في قوله المطابقة الجنس فالمعنى في استلزام التضمن عن جنس المطابقة
 وثق الشيء عن الجنس في له عن جميع افراده قطعاً مد فوع بانه ان اراد ان اللام
 للجنس فطما دللنا على ذلك وان اراد انها يجوز ان تكون للجنس فلا يقبل هذا
 بكلام المحشى لانه يصدد المنع وهذا واضح وان خفي عليه وكذا ما يمكن ان يقال
 من انهم فرقوا بين كل انسان لم يعمو وبين لم يعم كل انسان بان جعلوا الاول سالية كلية
 والثاني رفع الايجاب الكلي وظاهراً ما نحن فيه من قبيل الاول لامن قبيل الثاني
 فيكون سالية كلية لان هذا لا يدفع المنع المذكور كما لا يخفى واما ما قيل من ان الشيخ
 ابا على صرح في الاشارات بانه لا مهمة في لغة العرب فليس بشيء لان ذلك اكثرى
 ومع ذلك مقيد بما اذا كان اللام للاستغراق وهل الكلام الا فيه قوله والسالية
 الجزئية لا تعكس لهما زوما لانه يصدق ببعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه
 وهو بعض الانسان ليس بحيوان والاولى ان يقال السالية الجزئية لا تنعكس اذا العكس
 الاصطلاحي لا يكون الا لازماً كلياً الا انه اورد عبارة المص بعينها وسيجيء تحقيقها
 ان شاء الله تعالى قوله مع ان عكس قولنا رد لبيان القائل بوجه آخر يعني سلمنا
 ان المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي وان هذا القول سالية كلية لتبادر ان لام
 المطابقة للاستغراق وانه سالب كلي لا رفع الايجاب الكلي لكن لانهم ان هذا القول ينعكس
 الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة لان العكس جعل الموضوع محمولاً والحمل
 موضوعاً وههنا جعل متعلق المحمول موضوعاً والموضوع متعلق المحمول ومن البين
 ان هذا ليس بعكس اصطلاحى واما ما قيل من انه يرد على القائل اننا لانم ان قولنا
 المطابقة لا تستلزم التضمن سالية كلية اذ لو كان هذا سالية كلية لكان في قوة قولنا
 لا شيء من المطابقة يستلزم التضمن وهو كاذب وقد خفي هذا السؤال على الفاضل
 المحشى فليس بشيء لان ذلك داخل في العلاوة السابقة غايته انه نزل عن هذا وسلم

لا وهذا ما خطب بسال في توجه
 كلام القائل ودفع منع المحشى
 بقوله على ان قولنا اه

كونه سائبة كلية ثم رد ما قرره بوجه آخر سد الجميع طرق توجيهه هذا قوله اما استلزام
التضمن اه جواب عن سؤال كانه قبل فاحال التضمن مع الالتزام وقد تركه الشارح
اجاب بان حال التضمن مع الالتزام كحال المطابقة مع الالتزام فكما ان استلزام المطابقة
للاستلزام غير متحقق عند الجمهور ومتحقق عند الامام على ما اشار اليه الشارح كذلك
استلزام التضمن له غير متحقق عندهم ومتحقق عنده وذلك لان مدار استلزام المطابقة
للاستلزام عند الامام وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورهما تصوره ومدار
عدم تحقق الاستلزام المذكور عدم التيقن بوجود ذلك اللازم عندهم وهذا بعينه جار
في التضمن مع الالتزام فلذا ترك الشارح يسائه واحاله الى ما ذكره في قوله ايضا على ما
حررناه ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كعدم تحقق استلزام المطابقة للاستلزام
وما قبل ان ايضا مفعول مطلق للفعل المقدر اي اض اى عاد عدم تحقق الاستلزام
المذكور كعودا مع انه لم يذكر بعد بل يذكره الشارح فساقت لان عدم تحقق الاستلزام
المذكور يؤخذ ههنا مسامحة بقرينة البيان الآتي من الشارح واما كون ايضا متعلقا بعدم
استلزام الالتزام التضمن على معنى ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كما ان استلزام الالتزام
التضمن غير متحقق فليس بصحيح لان عدم استلزام الالتزام التضمن قطعي لاحتمال
كون الملزوم من البسائط ولا كذلك عدم استلزام التضمن الالتزام فانه معنى عدم المعلوماتية
الان يبنى الكلام على ما اشار اليه شارح المطالع من ان عدم استلزام المطابقة للاستلزام
مقطوع به وسبب خبر اليه المحشي بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به لكن فيه ٧ ما فيه قوله
يعرف بالتدبر اى يعرف حال استلزام التضمن الالتزام بالتدبر في حال استلزام المطابقة
للاستلزام كما بينا بان يقال التضمن مستلزم للمطابقة والمطابقة استلزامها الالتزام
غير معلوم عند الجمهور ومعلوم عند الامام ينتج ان التضمن استلزامه للاستلزام غير معلوم
عندهم ومعلوم عند الامام ومن قصر في التدبر بان يقال ان استلزام التضمن الالتزام
موقوف على وجود لازم ذهني لكل ماهية وذات ثابت عند الامام لا عندهم فالتضمن يستلزم
الالتزام عنده لا عندهم فلامشاحة في ذلك قوله اى حكمه اه اشار به الى ان القول
بمعنى الحكم وقد اشتهر ان القول المعنى بالباء يكون بمعنى الحكم قوله بناء على زعم
ان تصوره يعنى ان الامام زعم ان كل مطابقة تستلزم الالتزام لان من تصور كل ماهية
يلزمه تصور لازم من لوازمها واقله ان تلك الماهية ليست غيرها واردة على هذا البناء
انه يقتضى ان لا خلاف بينهم في ان شرط الالتزام هو لزوم البين بالمعنى الاخص وهو
ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم وانما الخلاف في انه هل هو متحقق في نفى الغيرية
بالنسبة الى كل ماهية كما قال به الامام ولا كما قال به الجمهور مع ان المحشي سحرف بان المتغير
عند الامام في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص موافقا لما قاله الشارح في فصول البدائع
مرجع الخلاف بينهم الى ان المتغير في دلالة الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص كما هو الحق
الذى ذهب اليه الجمهور وهو لزوم تصوره من تصور الملزوم او بالمعنى الاخص وهو اللزوم المجزوم
من تصور اللازم والملزوم جميعا وهو الذى ذهب اليه الامام وجوابه ان هذا امر استدلال به
الامام على مدعاه كما هو المذكور في المطالع والتسمية وشروحهما مفاهيمه ما ذكره عدم موافقة
دليله ظاهر الماداه من حيث ان مدعاه كون المتغير في دلالة الالتزامية هو اللزوم البين

ونخلص هذا البيان انه اما ان ياد
بعدم التحقق الاحتمال وعدم الجزم
بالاستلزام وهو الموافق لما نص عليه
الش في فصول البدائع واما التدبر
القطع والجزم بعدم الاستلزام
وهو الموافق لما ادعى شارح المطالع
فصرف ايضا لاحق على الاول
وما قبل على الثاني والخيار هو الاول
على
واما ولا فلاز كما ايضا ليس بالنظر
الى قوله فليس بمتحقق فقط بل
رأى الجمهور فليس بمتحقق على رأى
الامام والجمهور ولا يوافق على رأى
اما استلزام التضمن الالتزام
بمقتضى ان يكون معنى ايضا ما ذكرنا
اولا لا لا يوافق على ذلك فهم سليم على
الورد وهو المولى الطرسى
وبتبعه قوله خليل على

بالمعنى الاخص ودليله على تقدير تمامه فيكون التفسير في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص
على ان عدم الموافقة غير مسلم ايضا لان ما يفيد اشتراط الاخص بطه اشتراط الاخص
الذى هو مدعى الامام والحاصل ان صح هذا الدليل انما مدعى الامام ايضا وان كان
يشعر بحسب الظاهر عدم وجود الخلاف بينهم في معنى اللزوم فالعبرة في ذلك
على الامام وعلى ناقل ٧ استدلاله لاعلى المحشي قوله وليس بمتحقق لان استلزام
اه يعنى انا لاننا اذا تصورنا ماهية من الماهيات بل تصورنا تصور ان تلك الماهية ليست
غيرها بل لا يلزم منا ههنا تصور شئ لانا نتصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها
فضلا عن نفى الغيرية عنها وهذا الرد ايضا على ظاهر ما استدلل به الامام على مدعاه
ونقلوه على ما اشترنا اليه آتيا فلا رد عليه ما قبل من ان هذا يشعر ايضا بان النزاع
في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم وليس كذلك بل المتغير عند الامام اللزوم
البين بالمعنى الاخص وعند هم اللزوم البين بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المتغير
فان كان المتغير المعنى الاخص فلا يشك في الاستلزام وان كان المعنى الاخص فلا يشك
في عدم الاستلزام ايضا انتهى وذلك لان الامام استدلل بهذا الدليل على مدعاه
ومن البين انه لو تم الدل على ما ادعاه من اشتراط المعنى الاخص اذا اشتراط الاخص
يوجب اشتراط الاخص والقوم منعه بعدم مجزومية الاستلزام في الصورة المذكورة
بل بمقطوعية عدم الاستلزام ايضا فن ان يلزم من هذا الكلام ان النزاع
انما هو في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم المتغير مع ان الجمهور انما لم يجزموا
بعدم الاستلزام ههنا مع ان المتغير عند هم اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو غير
موجود في الصورة المذكورة ليكون كلامهم مقابلا لاستدلال الامام حيث
ادعى الاستلزام وهم منعه واكتفوا بما يكون كافيا في الرد ولذا ر في ٧ شارح المطالع
ههنا من المنع الى الاستدلال وادعى عدم وجود الاستلزام ههنا كما اشار اليه المحشي
بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به وبهذا البيان يتدفع ما قبل ايضا من ان ما ذكره من جزم
عدم اللزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان المصريح به
في المطولات عدم التيقن به وقد اشار اليه بقوله وليس بمتحقق فالنزق ليس في محله
مع ان كون عدم الاستلزام مجزوما به انما هو على تقدير كون اللزوم بالمعنى الاخص فلا شك
في عدم الاستلزام ولا يجوز ان يثار هذا الامام انتهى لان ما ذكره من عدم جزم اللزوم ههنا
انما هو لاجل المقابلة لاستدلال الامام وان كان عدم الاستلزام مجزوما به على ما هو المتغير
عندهم ونزاع الامام قد وقع معهم كما يشهد به الكتب وفساد مسئلكه لا يقتضى فساد
تقريره والحق ان القوم انما ادعوا ههنا عدم الجزم بالاستلزام لانه الطريق الاسلم
لان الادعاء بعدم الاستلزام يحتاج الى اثبات ان الماهية ليس لها لازم لها ذهني اصلا
يلزم من تصورهما تصوره وهذا الاثبات مشكل كما اشكل الامر على الامام فلذا اكتفوا
بما اكتفوا به ثم ادعى بعضهم كشارح المطالع عدم الاستلزام لكن لا مطلقا
بل في مادة الامام فليحفظ هذا المقام فانه مما لا ينبغي في صدور الكرام قوله ولا يخطر
ببالنا غيرها اى غير تلك الماهية فضلا عن نفى الغيرية عنها اذ يخطر ببالنا غيرها
لكنه تصديق بتوقف على خطوط الغير واذا لا يخطر ببالنا فلا يخطر ببالنا

لا صاحب المطالع والتسمية
وفيها على

لا حيث قال ان دليلهم ههنا هو انه
يجوز ان لا يكون المعنى لازم بين
بليزم ههنا من فهم المعنى اى
البين بالمعنى الاخص هو انما يفيد
عدم العلم بالاستلزام لان العلم بعدم
الاستلزام كما هو مدعى المص
والاول ان يقال ان تحقق الاستلزام
لكن كلما تعقنا شيئا تعقنا معه
شيئا آخر انما تعلم بالضرورة ان تعقل
من سائر اعيانه هذا ككلامه
ولست أدري ان صاحب المطالع
ايضا جازم بعدم الاستلزام
وان لم يقد دليله على

صحتها وما قبل يجوز الخطو مع الفعول عنه اذا علم بالعلم ليس بلان قلس بشي اذا الكلام
 في استلزام الماهية بسلب الغيرية عنها ومن البين انه اذا وقع العقلة ههنا لا يوجد
 الاستلزام فلا فائدة للكلام المذكور قطعا على ان العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات
 قطعي الحصول على ما قالوا وظاهره ان العلم بالغير هنا فضلا عن العلم بالعلم والحق
 ان الموجود في تصور ماهية من الماهيات انما هو خبرها من غيرها في نفسها لكن
 لا يستلزم ذلك علمنا بالغير ولا بامتيازها عن ذلك الغير والازم من كل تصور تصديق
 وليس كذلك قوله مستدرك لاحاجة الى ذكره ههنا لان الغرض من قوله لانه لا يدل
 الى قوله فالدلالات انما هو بيان وجه التسمية بالاستلزام كما هو الغرض من التعليلين
 السابقين فحاجة في التعليل المذكور الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لدلالته على
 اللازم ذهنا فسميت بالاستلزام كما قال سابقا الموافقة اياه ولدلالته على ما في ضمن الموضوع له
 وما قبل ان المص ذكر ههنا امرين الملازمة كما اشار اليه بقوله على ما يلزمه وكونه في ذهن
 كما اشار اليه بقوله في ذهن فقوله لانه لا يدل اه تعليل القيدين المذكورين لا تعليل
 للتسمية ووجه التسمية ط منه فيندفع الاستدراك فليس بشي اذا كلام المحشي من حكمه
 بالاستدراك انما هو بالنظر الى سياق كلامه والامر كذلك كما قررناه ثم انه لا معنى لكون
 وجه التسمية ظاهرا لانه اذا كان تعليل القيدين المذكورين يخلو قوله بالاستلزام
 عن بيان وجه التسمية به نعم اوقبل كان الش ههنا في مقام التحقيق لمقام الاشتراط
 بالزوم الذهني على ما هو المتبادر من القيدين المذكورين لكان كلاما جيدا فعلى هذا
 يكون معنى كلامه ان هذا مستدرك في بيان وجه التسمية كما هو المتبادر وان كان محتاجا اليه
 في تحقيق اشتراط الالتزام بالزوم الذهني قوله بل الاول ان يقال اه وذلك لان الغرض
 ههنا لما كان بيان وجه التسمية بالاستلزام كما هو المتبادر المناسب للسابق وكان المتعبر
 في الالتزام عندهم الزوم البين بالمعنى الاخص لا بالمعنى الاعم كما عند الامام كان الاول
 في ذلك البيان ان يصرح بما هو المتعبر عندهم فيفيد ايضا اختيار الالتزام على الزوم
 اذ لا اكتشاف بقوله لدلالته على اللازم ذهنا كما سبق آنفا لا يحصل فائدة اختيار الالتزام
 على الزوم مع ان التسمية انما هو بلفظ الالتزام لا بلفظ الزوم ولو اکتفى بما سبق لا يظهر
 منه وجه اعتبار الالتزام في التسمية على الزوم هذا وما قبل من ان الامام كما الجمهور يسمى
 تلك الدلالة بالالتزام مع ان الوجه الاول غير قائم عليه فالاول ان يكتفى بما ذكره اولا
 من قوله لدلالته على اللازم ذهنا فندفع بان المص والش ههنا بصدد بيان الدلالة
 الالتزامية على مذهب الجمهور لا على مذهب الامام وكلام المحشي انما هو على مذاق الش
 هذا قوله وهو البين احتراز عن اللازم الغير البين وهو ما يحتاج الجزم بالزوم بينهما
 الى وسط بالمعنى الاخص احتراز عن البين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور المزوم
 مع تصور اللازم كافيا في الجزم بالزوم بينهما واما المعنى الاخص فهو ما يكون تصور
 المزوم مستلزما لتصور اللازم ولا يحتاج فيه الى تصور اللازم مستقلا عن تصور المزوم
 فكلمتا كفي تصور واحد كفي فيه تصوران بدون العكس قوله حتى يفيد جهة اختيار
 الالتزام على الزوم وذلك لان التسمية انما هي بالالتزام لا بلفظ الزوم فلا بد ان يذكر
 في وجه التسمية ما يفيد والا لورد عليه كما لو اکتفى في بيان التعليل بقوله لدلالته على اللازم

واشارة الى بيان الاخضية والائمية
 على

ذهنا ان هذا لا يفيد الا التسمية بالزوم لا بالالتزام كما هو المدعى واما على ما هو الاول
 فلا يرد عليه شي بل يفيد التسمية بالالتزام لانه كما ان الزوم البين بالمعنى الاخص اقوى
 مراتب الزوم كذلك الالتزام اقوى من الزوم لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى
 فكان في لفظ الالتزام دلالة على ان ذلك الزوم ملتزم لا ينفك عن المزوم بحال وهو الزوم
 البين بالمعنى الاخص وما قبل من ان هذا انما يتم اذا تحققت في الفرق بحسب الاصطلاح
 بين الالتزام وبين الاستلزام والزم والملازمة قد فوج بان تسميتهم الدلالة المذكورة
 بالالتزام دون ما عداه دليل على ان اصطلاحهم واقع على ذلك والله الموفق لما هنالك قوله
 وهو خلاف الواقع اي كون كل شي دال على كل شي خلاف الواقع اشارة الى بطلان التالي
 المذكور واما الملازمة في قوله والا لكان كل شي دال على كل شي فلان اللفظ لودل على امر
 خارج فعلة الدلالة لا تكون الا خروج ذلك الامر عن مدلوله ومن البين ان كل شي خارج
 عن كل شي فلودل اللفظ على امر خارج لزم دلالة كل شي على كل شي ولو صرح هذه
 الملازمة بمثل هذا البيان الواضح اکتفى ببيان بطلان التالي قوله بضابط بوجوب
 الفهم بحيث يلزم من تصوره ونصوره وذلك ليس الا للزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فانه
 بين بالنسبة الى الكل لا يتخلف عنه فهم دون فهم فاقبل ٧ من انه يجوز ان يكون بينا بالنسبة
 الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا بوجوب الفهم ساقط بما قررناه واما كون
 دلالة الالتزام مهجورة في العلوم فانما هو بالنظر الى مطلق الزوم وهو غير متناه
 او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل يختلف باختلاف الانضصاص والكلام ههنا
 فيما هو بين بالنسبة الى الكل على ان قولهم دلالة الالتزام مهجورة معناه ان استعمالها
 مهجورة لا ان نفس الدلالة مهجورة والكلام في الثاني فقوله بضابط اه قيد للمعنى
 لالنفى اورده ههنا ايضا حال عدم المضبوطية اذا اعدام انما تعرف بملكانها فاقبل
 من ان هذا الكلام ليس في محله ومحلها انما هو القول الآتي عقبيه ساقط قوله لازمه ذهنا
 وقد عرفت آنفا انه بعض مضبوط بضابط بوجوب الفهم بالنسبة الى كل من تصور
 المزوم قوله فيكون هذه الدلالة بسبب الزوم اي الزوم الذهني الكلي فسميت
 التزاما في هذا اشعار بان قول الش لانه لا يدل على كل امر خارج اه علة للتسمية بالالتزام
 فيكون التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب كما بينه سابقا في نظيره من المطابقة
 والتضمن ومن هنا ادعى المحشي سابقا استدراك كلام الش وقد عرفت من ان لا يجوز
 ان يكون غرض الشارح تحقيق مقسام اشتراط الالتزام بالزوم الذهني وان يكون غرض
 المحشي ح كونه مستدركا بالنظر الى كونه علة للتسمية لا بالنظر الى كونه تحقيقا للاشتراط
 فتذكر قوله ان يقال وعلى كل واحد منهما تأمل اي في وجه رجحان ما قلنا
 وهوان المستفاد من عبارة المص ان الدلالة التضمنية هي الدلالة على احده المعنيين فقط
 وليس كذلك بل هي الدلالة على كل واحد من المعنيين وان امكن دفعه بان اضافة الاخذ
 الى الضمير للاستغراق فيؤول الى ما ذكره المحشي وجل الاضافة على العهد الذهني على ما
 هو المتبادر من تقسيم الش لا يدفعه اذ فائته كون الدلالة على كل واحد منهما لا على التعيين
 وظاهر انما ليست بدلالة تضمنية ايضا فانظر ما ذكره المحشي والقول بان ما ذكره ايضا
 يوهم اشتراط كون الدلالة على احدهما تضمنا بالدلالة على الآخر او كون الدلالة

قد
 خالف

على كون كل واحد منهما نفعنا واحدا مدفوع بان الحكم بشئ على المشتل على الكل
 الافرادى يتضمن احكاما متعددة منفردة لكل واحد منها عن الآخر كما يشهد به تتبع الموارد
 فكذلك الامر ههنا فمن اين يلزم الوهمان المذكوران نعم يرد على الش وعلى ما ذكره
 المحشى ان الدلالة التضمنية انما هي الدلالة على احدهما او على كل واحد منهما في ضمن
 الدلالة على المجموع لا مطلقا كما يبادر من العبارة ولعل هذا وجه التأمل ايضا قوله
 اى يتفرض منع كل واحد اشارة الى ان المراد بالانتفاض هنا هو الانتفاض بالمنع لا بالجمع
 يعنى انه لا يكون تعريفا للمطابقة مانعا عن دخول التضمن والالتزام فيه ولا يكون
 تعريفا للتضمن ايضا مانعا عن دخول المطابقة والالتزام فيه ولا يكون تعريفا للالتزام
 ايضا مانعا عن دخول المطابقة والتضمن فيه فيكون كل من التعاريف الثلاثة فاسدا لكونه
 تعريفا بالامر وليس مراده ان في الكلام مسامحة او مضاعفة كقولنا بنفس الدلائل
 الاخرتين اشارة الى ان في قول الش بالآخرين على ما في بعض النسخ مسامحة اذ لا معنى
 لانتفاض احدى بنفسي الاخرين واما على ما في البعض الآخر من النسخ من قوله
 بالآخرين وان لم يكن هذه غير ملائمة لقوله ان حدود الدلالات اه فلا مسامحة فيه فافهم
 قوله ههنا ان مادة الانتفاض اه هذا يعنى على ما هو المشهور من ان مادة الانتفاض في التعريفات
 والتعريفات الاستقرائية لابد وان تكون من المحققات لان الغرض من التعريف تحصيل
 صورة مساوية للمعرف ثابتة لاخراده الحقيقية والاعتبارية ومن التقسيم الاستقرائي بيان
 اقسامه الواقعة في الخارج فيجوز امكان عادة النقص لا يخلل مقصود المعرفة والفاسم
 منها واما على ما هو التحقيق من ان الغرض من التعريف بيان حقيقة المعرفة مع قطع النظر
 عن امكانه وامتناعه ووجوده وعدمه فيرد عليه النقص بالمادة المكنة قطعا ثم انك قد عرفت
 سابقا ان التقسيم الى المطابقة والتضمن والالتزام تقسيم عقلي لا استقرائي فان كان المقصود
 ههنا هو التقسيم لا التعريف فذا متفرض ايضا بالمادة المذكورة فاندفع ههنا ما قيل او يقال
 قوله واما كانه اى سواء كانت مطابقة او تضمن او التزاما يصدق عليها حد الاخر بين اى حد
 الدلائل الاخر بين فينقض حد كل منها بالدلائل الاخر بين فلا يكون شئ من الحدود
 الثلاثة مانعا لدخول الاخر فيه هذا حل عبارة ولا تعلق الى غيره فدلالة لفظ الشمس
 على الضوء مطابقة باعتبار ان تمام الموضوع له وتضمن باعتبار ان جزء الموضوع له اعني مجموع
 الجرم والضوء والتزام باعتبار ان لازم الموضوع له اعني الجرم ولم اجتمع فيه الاعتبارات
 الثلاثة اجمع في الدلالات الثلاثة فانقض تعريفا كل منها بالدلائل الاخر بين قطعا
 فاحصل الانتفاض هو ابطال التعريف باستلزامه خصوص الفساد من عدم المسابقة
 والحواب بالمنع بخبر المراد وهو ظاهر فلا حاجة الى جعل مثله معارضة للدليل المطوى
 القائم على صحة كل من التعاريف قوله اى من قيد بتوسط الوضع لما وضع له في كل
 من الحدود الثلاث بناء على ما هو المتبادر من اكتفاء السائل بقيد بتوسط الوضع وان كان
 ما وضع له في الدلالة المطابقة عبارة عن تمام الموضوع له وفي التضمنية عبارة عن الكل
 وفي الالتزام عبارة عن الملتزم فعلى هذا المتبادر سابق اليان وقال بان يقال الدال بالوضع
 يدل اه فاورد قيد بتوسط الوضع على نسق واحد في التعريفات الثلاثة هذا وما قيل
 من ان قول الش كما في او اقربته على ان قيد بتوسط الوضع معتبر عند السائل كما اعتبروه

ماذا يقولون ح حسن المقالة لان
 موضوع القضية الجسد ومحموله
 الدلالة ههنا

وغيره من الطرق سوسى وغيره

حيث قالوا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى مطابقة وتوسط الوضع
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول تضمن وتوسط الوضع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى
 المدلول التزام انتهى فعلى هذا يندفع الانتفاض المذكور قطعا واما اعتبار القيد
 المذكور على ما اعتبره المحشى فغير موافق لمذاق السائل مع انه لا يفيد امراندا على قوله
 بالوضع لانه يفيد ايضا كون الوضع سببا للدلالات الثلاث على ان ما اعتبره المحشى
 بخلاف ما سيجى من قوله وانتهى الى ان ترتيب الحكم اه اذ يدل ذلك على ان قيد بتوسط الوضع
 معتبر ههنا كما اعتبروه لا كما اعتبره المحشى انتهى ففهم ما فيه اما اول فلان قيد بتوسط الوضع
 في كلام السائل مطلق فالمتبادر منه ما ذكره وقوله كما فعلوا متعلق بالقيد لا بالمقيد
 والقيد الذى اعتبروه واما ثانيا فلان ما ذكره السائل امرا اشار اليه المحشى بقوله الا ترى
 فان قيل اه وسنعرف منه ان الاعتبار المذكور انما يدفع انتفاضا حدى التضمن والالتزام
 لانتفاض حد المطابقة بالآخرين واما ثالثا فلان لا يتم ان ما اعتبره المحشى لا يفيد
 امرا رائدا على قوله بالوضع اذ السببية وان كانت مستفادة من قوله بالوضع لكن
 فرق بين صريح السببية والسببية المستفادة واما رابعا فلان لودل قوله وثانيهما
 ان ترتيب الحكم اه على ان القيد المعبر في التعاريف الثلاثة مختلفة اكان اعتبارهم القيد
 المذكور بما اعتبروه مستدركا وان كان يمكن دفعه بانه من قبيل التصريح بما علم التزاما
 فلا نضاف ان تحرير المحشى هو مقتضى السوق قوله بان يقال الدال بالوضع يدل
 على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة اقول فهذا يصدق على دلالة
 لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمن او التزاما اما الاول فظاهر
 واما الثاني والثالث فلان تلك الدلالة ايضا دلالة على معناه بتوسط الوضع لما وضع له
 وكذا يصدق قوله الدال بالوضع يدل على جزئه بتوسط الوضع لما وضع له تضمن على
 دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة وتضمن والتزاما اما الثاني
 فظاهر واما الاول والثالث فلان كلاهما دلالة على جزء المعنى بتوسط الوضع لما وضع له
 وان كان كل منهما دلالة ايضا على تمام المعنى او على لازمه بتوسط الوضع لما وضع له وكذا
 يصدق قوله الدال بالوضع يدل على ما يلزمه ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع
 لما وضع له التزاما على دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمن
 او التزاما اما الثالث فظاهر واما الاول والثاني فلان كلاهما دلالة على لازم المعنى
 بتوسط الوضع لما وضع له وان كان كل منهما ايضا دلالة على جزء المعنى او على تمامه
 بتوسط الوضع لما وضع له وما قيل من ان لفظ ما في الموضوعين موصولة معرفة عبارة
 عن معنى واحد كما هو مقتضى إعادة الشئ معرفة فدفع الانتفاض ظاهرا اذ لا يصدق
 على دلالة لفظ الشمس على الضوء التزاما انهما دلالة اللفظ على تمام وضع له
 بتوسط الوضع لما وضع له ضرورة تحقق التضمن والالتزام هناك وان فرض عدم وضعه له
 وكذا قوله وعلى جزئه ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له لا يصدق ايضا على دلالة
 الشمس على الضوء مطابقة والتزاما ضرورة تحققهما عند فرض عدم الوضع لما اعتبر
 الضوء جزئه وكذا قوله وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له اه
 لا يصدق ايضا على الدلالة على الضوء مطابقة وتضمن ضرورة تحققهما عند فرض

٤ واما خامسا فلانك ستعرف من
 المحشى في ان الوجه الثاني ان الاعتبار
 المذكور من الش مسامحة بل التحقيق
 ان المذكور فيه صلات الدلالة
 لا صلات الوضع وان ساهل فيه
 الش وسطعنا عليه

عدم الوضع لما اعتبر الضوء لازما ذهنيته وكل ذلك ظاهر وان خفي على المحشى انتهى
 ففيه ما فيه لا نالنا عدم صدق التعريف الاول ح على دلالة لفظ الشمس على الضوء
 تضمننا التزاما لان كون الوضع لما وضع له واسطة وسببا للدلالة على تمام ما وضع له
 لا ينافي كونه واسطة وسببا للدلالة على الجزء او اللزوم على ما هو مقتضى التقيد
 بذلك القيد فتلك الواسطة واسطة في كل من الدلالات الثلاث وحل ما وضع له في قوله
 بتوسط الوضع لما وضع له في التعريف الاول على تمام المعنى المطابق وفي الثاني على المجموع
 وفي الثالث على اللزوم بمالدليل عليه ولو سلم قبول هذا الى ما يشير اليه المحشى بقوله
 فان قيل يمكن ان يقدر القيد واستعرف انه لا يتدفع به انتقاض حد المطابقة بالآخرين
 فانه نظره قوله يجوز ان يكون مفعولا للقيد باعتبار لزومه معنى الكلام انه لا بد من التقيد
 بالقيد المذكور احترازا وان قلنا ان قولنا لفظ القيد ههنا بالمعنى المصدرى اى التقيد واصله
 الى قوله بتوسط الوضع من اضافته الى مفعوله وان كان المتبادر من القيد كونه جامدا واصله
 بانية فلا حاجة الى تقدير المضاعف على معنى من ذكر القيد وعلى كل تقدير يتدفع ما يمكن
 ان يتوهم من ان لفظ القيد جامد لا يعمل في المفعول له قوله ويجوز ان يكون له وحل
 هذا هو الظاهر لعدم احتياجه الى التأويل كما احتاج الى التأويل عند كونه مفعولا
 للقيد لكنه رجع الاول لجزائه من حيث المعنى اذا احتراز من شأن القيد كما هو المعروف
 فيما بينهم ايضا ولك ان تقول اختلف فيه مذهب الكوفيين بناء على ان العمل عند هم
 عند التنازع المتقدم قوله وفيه نظرا لانه على تقدير التقيد بذلك القيد ايضا على
 تقدير عدم التقيد بذلك القيد لا يتدفع الانتقاض بالمادة المذكورة بناء على ان المتبادر من القيد
 المذكور هو الامر الواحد وهو توسط الوضع لما وضع له كما سبق من المحشى آنفا
 وصبر به وهذا موجود في دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما
 فينتقض حد كل منهما بالآخرين كما فصلناه والاشارة الى ايضاح هذا المعنى
 اورد قوله اذ يصدق على دلالة قوله تضمنا والتزاما اى دلالة تضمينية او التزامية
 او دلالة تضمن والتزام او حال كونها تضمنا والتزاما او سواء كانت تضمنا والتزاما قوله
 فان قيل اه منشا هذا السؤال قول الشارح ههنا كما فعلوا اذ المتبادر منه ان مدعى
 السائل انما هو التقيد بالعبود المختلفة في صلة الوضع في المواضع الثلاثة لكن اكونه
 خلاف المتبادر مرضه قوله بتوسط الوضع له اى تمام ما وضع له وقد عرفت انه عين
 تعريف المطابقة الذي اورد عليه النقض ففائدة هذا السؤال والجواب انما هو
 دفع الفساد عن تعريف التضمن والتزام وما قيل من ان التقدير الصحيح في المطابقة
 ايضا يكون صلة الوضع عين المعنى المطابق فيندفع ح ذلك الانتقاض
 عن تعريف المطابقة ايضا فكلام لا دليل عليه وستعرف حقيقة الحال ايضا
 قوله مع انه اى هذا التقدير في التضمن والتزام غير متبادر من السوق اى سوق
 التعريفات للدلالات اذ لما كان صلة الوضع في تعريف المطابقة هو تمام ما وضع له
 فالناسب له ان يكون صلة الوضع في تعريف التضمن والتزام هو تمام ما وضع له
 وتخصيصه بالكل والملزوم بقرينة الجزء واللازم لا يخفى عن شوب مصادرة والمحق
 ان المحفوظ في الوضع انما هو تمام المعنى بل نفس المعنى لا يلاحظ فيه كلبته ولا ملزومته

هوسمطع من ان صلة الوضع واحدة
 في الحدود الثلاثة وصلات الدلالة
 مختلفة فلا يليق ان يعتبر الاختلاف
 في صلة الوضع بناء على ان المتبادر
 من الوضع هو الوضع بالذات
 ولا يكون ذلك الا للمعنى
 لا وما ذكره ايضا من الامور المختلفة
 في صلة الوضع حيث قالوا دلالة
 اللفظ على المعنى بتوسط الوضع
 لما وضع له مطابقة وتوسط الوضع
 لمعنى دخل فيه المعنى المذكور تضمن
 وتوسط الوضع لما خرج عنه
 الدلول التزام يوجب ذلك السؤال
 ايضا فانهم

وانما ذلك امر خارجي يترتب عليه في الواقع والقول بان هذا وان كان خلاف السوق
 لكن مراد السائل هو التقيد بمثل ما فعلوه في التعاريف الثلاثة يدل عليه قوله كما فعلوه
 فعلى هذا يتدفع انتقاض حد المطابقة بالآخرين ايضا والحاصل ان ذلك التقيد
 دفع للانتقاض ولا كلام فيه بل الكلام في انه هل يجب ذلك التقيد لذلك الدفع
 ام له طريق آخر فالسائل حصر طريق الدفع الى الاول والش يقول بان له طريقا
 آخر فهو المذكور وهو اعتبار قيد الحثية في تلك التعاريف كما في تعريفات الكلبيات
 الخمس منظورة لاننا لم نمراد السائل ذلك بل مراده مطلق التقيد بقيد بتوسط
 الوضع ولو سلم ما فعلوه انما هو التقيد بما اشار اليه المحشى بقوله فان قيل اه يشهد به التبع
 والحق ان سوق كلام الش وان اقتضى التسوية بين التقيد بالقيد المذكور وبين اعتبار
 قيد الحثية في التعاريف الثلاثة وان رد الش انما هو بالنظر الى ادعاء السائل وجوب التقيد
 بالقيد المذكور لكن من البين ان اعتبار القيد المحذوف في التعاريف انما هو لاجل
 الضرورة فلا وجه للعدول عن القيد المذكور كدفع الانتقاض الى اعتبار قيد
 الحثية لاجل دفع الانتقاض فعدول المص عن اعتبار القيد الذي فعلوه الى اعتبار
 الحثية انما هو لاجل ان ذلك القيد غير دفع الاعراض بالكلية كما اشار اليه المحشى
 ههنا واصل هذا هو مراد الش وانما يظن له الناظرون قوله لا يتدفع به انتقاض
 حد المطابقة بالآخرين لان حاصل تعريف المطابقة ح ان اللفظ الدال بالوضع
 يدل على تمام المعنى بسبب ان اللفظ موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق على دلالة
 لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما لان كلا منها بسبب وضع لفظ
 الشمس لمعناه والقول بانه يمكن ان يكون المعنى ان اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام المعنى
 بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابق مما لا دليل عليه وجعل المطابقة قرينة عليه
 لا يخفى عن شوب المصادرة هنا واما اندفاع انتقاض الحديثين الاخرين عند هذا الجواب فقط
 اذ لا يصدرق على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتزاما انها دلالة للفظ
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك الدلالة على تقدير عدم
 وضعه للكل ولا يصدق ايضا على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
 انها دلالة للفظ على ما يلازمه في الذهن بتوسط الوضع للملزوم ضرورة تحقق تلك
 الدلالة على تقدير عدم وضعه للملزوم وهذا ولا يلتفت الى غيره وان نسب الى المحشى
 قال الشارح العلامة فلما اكتفوا كلهم بارادتها من غير الذكر في تعريفات الكلبيات
 الى قوله اكتفى المص ههنا يعنى كما ان الشيء الواحد يمكن ان يكون جنسا ونوعا وفصلا
 وخاصة وعرضا عما كذلك يمكن ان يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتزاما
 وكما اذ اورد على الاول انه كيف يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا اذ ح يلزم
 تداخل الاقسام وعدم تمايزها وانتقاض حدود بعضها ببعض يجب ان يكون
 الحثيات مرادة في مفهومها فتمايز بعضها عن بعض كذلك اذا اورد على الثاني بانه
 كيف يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتزاما اذ ح يلزم التداخل وعدم التمايز
 وانتقاض حدود بعضها ببعض يجب ان يكون ايضا بان قود الحثيات مرادة في تعاريفها
 فتمايز بعضها عن بعض قال الشارح العلامة كالملون فانه يكون جنسا ونوعا وفصلا

لا بل لان ما ذكره ايضا غير حقيق
 بالقبول اذ لا يلاحظ في الوضع امر
 غير الموضوع له والكلية والملزومية
 وغيرها انما هي بالنظر الى الدلالة
 ليس الا

وخاصة وعرضا عاما اما الاول فلانه جنس الاسود والابيض مثلا اذ هو تمام الجزء
المشترك بينهما واما الثاني فلانه نوع للكيف لانه جنس تحته انواع كالشموم المكيف
بكيفية الشم من الروائح الطيبة والكراهية والمطعموم المكيف بكيفية الطعم من الخلاوة
والمرارة وغيرهما والملبوس المكيف بكيفية اللبس من الخشونة والملاسة وغيرهما
والمملون المكيف بكيفية اللون من السواد والبياض وغيرهما فبطل المكيف هو الذي
لا يتأتى منه النور وكونه ملونا خارج عنه لكن المناقضة في المثال ليست من العادة فيه
انهم جعلوا حجرة الخجل وصفرة الوجع بل جميع الالوان من الكيفيات المحسوسة فاذا كره
في بيان المكيف غير صحيح ثم ان كونه ملونا وان كان خارجا عن الكيف لكنه غير خارج
عن المكيف والكلام فيه واما الثالث فلانه فصل للكثيف بناء على ان الكثيف هو الجسم
الملون والمطيف هو الجسم الغير الملون كانهواء واما الرابع فلانه خاصة للجسم
لان المجردات كالعقول والنفوس لالون لها والظواهر خاصة غير شاملة لجميع افراد الجسم
اعدم وجود اللون في مثل الهواء من الاجسام اللطيفة واما الخامس فلانه عرض عام
للملوان لوجوده في غيره وخر وجه عن الحقيقة والظاهر ان ماهو خاصة او عرض عام
انما هو اللون لا الملون بل نقول ماهو جنس ونوع وفصل هو اللون على ما يستفاد
من كلام شارح المطالع ويدل عليه ان الذاتيات عبارة عن المفهومات والملون عبارة
عن الموجود الخارجي في التمثيل المذكور بالنظر الى الجمع فتدبر قوله من غير
ذكرها وانما جاز حذفها لشهرتها ووضوحها كما حذفوها في تعريفات الكليات
ولا بأس في ترك بعض القيود اعتمادا على الشهرة والوضوح قوله من حيث انه دال
على تمام ما وضع له وقوله من حيث انه دال على جزئه وقوله من حيث انه دال على ما يلزمه
في الذهن خالف في اعتبار الحقيقة ههنا لما هو المشهور بينهم حيث قالوا من حيث
انه تمام ما وضع له ومن حيث انه جزء ما وضع له ومن حيث انه لازم ما وضع له كما في شرح
المطالع وغيره فاعتبروا الحقيقة بالنظر الى الدوال بناء على ان الكلام في الدلالة لاقى المدلول
فاعتبروا الحقيقة المحفوظة ههنا بالنظر الى الدوال اولي من اعتبارها بالنظر الى المدلولات
وان لم يتفطن له بعضهم وزعم ان تقريره مخاف لما هو التحقيق المذكور في شرح المطالع
وغيره قوله فنه اي المص على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا بد فع الانتفاض
ولو دفعه قائما يدفع عن تعريف المطابقة لا عن تعريف التضمن والالتزام وقد عرفت
منا ان هذا التنبه حق لان صلة الوضع لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية
واللزومية بل لا يلاحظ المطابقة ايضا لان كل ذلك مترتب على الدلالة في الاكتفاء
بقيد بتوسط الوضع لا بدفع الانتفاض نعم لو صرح في التعريف صلات الوضع
مختلفة لاندفع القضي المذكور لكنه خلاف السوق ايضا اذ الوضع لا يكون الا للمعنى
غير ملحوظ فيه امر آخر فالحق ان اعتبار الحقيقة في التعاريف الثلاثة ههنا اولي من
ذكر قيد بتوسط الوضع وهو الذي قصده المص ههنا وهو سلك القدماء المحققين
فاقبل من ان مذكروا الحشى ههنا نشأ من الغفلة عن التقييد بقوله كما فعلوه وان خلاصة
الكلام ان صلة الوضع غير مذكرة فيجوز ان يكون المعنى بتوسط الوضع للمعنى المدلول
اولا هو اي المدلول جزء منه او لا يخرج عنه المدلول بقربة قوله كما فعلوه ناش عن الغفلة

قوله فنه بعضه السابق من التنبه
هذا هو الظاهر على ما في بعض
النسخ وفي اكثر النسخ انقطة فيه
على ان تكون مركبة من كلمة في
والغير فني هذا يكون فيه منقلا
قوله لا انتفاض اه ويكون قوله
على ان ذكره انتفاضا على
من قوله اكثر من مطلقا
ما فيه من البعد فالوجه ما في بعض
النسخ وهو الذي اخبرناه

عن حقيقة الحال وسوء الظن بالحشى الفاضل في تعريف المقال قال الشارح العلامة
ان ترتيب الحكم على المشتق اعم من ترتيبه ابتداء ومن ترتيبه بواسطة الموصوف وههنا كذلك
لان الحكم مترتب على الصفة المشتقة اعني قوله الدال بواسطة ترتيبه على الموصوف اعني
اللفظ والمراد بالحكم الاثر المترتب على الشيء كما هو مصطلح الاصوليين والمسئلة اصولية قوله
يدل على عليه المأخذ دلالة عرفية لا عقلية ولا وضعية اما الثاني فلفظ واما الاول فلانه يحتمل
ان يكون عليه ذلك الحكم امر آخر غير المأخذ لكن لا شك ان مثل ذلك يدل على عليه المأخذ
دلالة ظنية فافهم قوله فان ترتيب القطع اي الواجب بناء على ان الامر المطلق للوجوب ولا
حاجة الى ان يقال المراد وجوب القطع المشتق باعتبار صورة اللفظين فلا بد ان الثاني لكونه
مشتقا على ناه التأييد لا يستحق من الصراحة ولا حاجة في دفعه الى اعتبار التقلب وقوله والمراد
بالحكم ههنا اي في تعريفات الدلالات بدل بالمطابقة اي مضمون هذه الجمل الثلاثة اي الدلالة
بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانتماء اذ هي الآثار المترتبة على ماهو المراد بالحكم
ههنا فهذه الدلالات مترتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع تمام ما وضع له في المواضع
الثلاثة على ما حققنا سابقا ان المعتبر في الوضع انما هو الموضوع له غير ملحوظ فيه امر آخر
وصلة الدلالات مختلفة لانها اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما يلزمه في الذهن
واما ما دل عليه كلام الش من ان صلة هذا الوضع مختلفة ففيه مسامحة كما ستعرفه قوله
وبالاستحقاق اي المراد بالمشتق اذ الدال بالوضع على ان يكون صلات الوضع في المواضع الثلاثة امرا
واحدا وصلات الدلالة مختلفة على ما شربنا اليه آتفا وهو الظاهر وان لم يساعد ظاهر
بيان الشارح حيث جعل صلات الوضع مختلفة وترك صلات الدلالة فعلى هذا يحصل
الكلام ظاهر كالانقاع قوله فترتب الحكم بانه يدل كلمة الباء طريفة وتفسير الحكم
واسم ان خبرها في تأويل المصدر وحاصل المعنى فترتب الدلالة بالمطابقة والدلالة
بالتضمن اه فاقول من انه حل الحكم ههنا على صفة الحكم وقد عرفت ان المراد بالحكم
في هذه القاعدة هو الاثر المترتب وهم قوله بسبب الدلالة بالوضع وهو اجد المشتق اعني
الدال المقيد بالوضع على ان يكون صلات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة قوله
ولا خفا في حصول اعتبار قيد الحقيقة اقول لما حذر التعريفات المذكورة بما حذر به بالبناء
على القاعدة المذكورة وشاربه الى دفع الانتفاضات المذكورة على ما فصله في ذلك على ماهو
المسلم فيما بينهم وهو اعتبار قيد الحقيقة فيها ودفع الانتفاضات بها لان ذلك الاعتبار والدفع
مسلم عند الكل ففصوده انما هو تقوية الوجه الثاني بالوجه الاول بانه دافع للانتفاض كما ان
الاول دافع للانتفاض ايضا والفرق بينهما ان قيود الحشيات بما لا يدل عليها الفاظ
التعريفات بخلاف لوجه الثاني فانه لا يدل عليه الفاظ التعريفات ولو بطريق الدلالة
وان الاول مشهور معروف في جميع التعاريف الاعتبارية بخلاف الثاني فانه انما يتصور اذ وجد
شرط اعتباره كما ههنا ومن البين ان كون التبيين مفيد لشيء واحد كدفع الانتفاض
ههنا لا يقتضي كون احدهما عين الآخر فالحق ان مقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني
بانه يقيد ما يفيد الوجه الاول المسلم عند الكل ففيه ايضا اشارة الى مرجوحية اخذ
قيد بتوسط الوضع في التعاريف دفعا للانتفاض اذ لا حاجة الى اخذ ذلك القيد ح
بل هو مستدرك عند نظر الاصوليين ومنهم من قال في تقرير هذا الوجه الثاني الدلالات

الثلاثة مرتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول او ما هو جزء منه اولاهو
 خارج عنه على ما دل عليه كلام الش كما ان صلة الدلالات مختلفة بذلك الاختلاف فهذه
 الدلالات الثلاث مرتبة على تلك الدلالات المختلفة فامتياز كل منها عن الآخر بصفة
 فالمقصود اعني دفع الالتباس بقاعدة الترتيب انما يحصل اذا اخذنا الوضع ثلث صلوات
 متعاطفة وللدال ايضا ثلث صلوات متعاطفة فاما اشار اليه من ان صلوات الوضع متحدة
 وصلوات الدلالة مختلفة ليس بصواب فالصواب ما اشرنا اليه ثم قال اعتبار قيد الحشية
 في هذا التوجيه مما لا حاجة اليه على ما اشرنا اليه بل هو خلط بين التوجيهين لان ذلك
 الاعتبار وحده كاف في دفع النقص فلا دخل لاعتبار قاعدة ترتيب الحكم على المشتق فيه
 اصلا بل لا دلالة لما اخذ الاشتقاق على اعتبار قيد الحشية وبالجملة فالظاهر من كلام الش
 كفاية قاعدة ترتيب الحكم على المشتق في دفع الالتباس من غير ملاحظة قيد الحشية
 فتوجيه كلام الش بما ذكره توجيهه بما لا يرتضيه بل بما لا يرتضيه صلة الوضع وطبع
 الكلام انتهى لمختصا ولا يخفى ما فيه اما اول فلان جعل صلوات الوضع موضع مختلفة
 كصلوات الدلالة يورث الاشتباه بين الوضع والدلالة والحسنى ان الاختلاف انما يلاحظ
 في صلوات الدلالة لاقى صلوات الوضع وهو اللفظ من كلام المعنى فالحق ما اشرنا اليه المحشى
 واما ثانيا فلانا قد اشرنا ان مقصود المحشى انما هو تنويع الوجه الثاني للبياني على القاعدة
 المذكورة الاصولية الوجه الاول المسبب عند الكل فمن اين يلزم من كلامه خلط
 التوجيه الثاني بالتوجيه الاول وادعاء عدم كفايته مع قطع النظر عن اعتبار قيد الحشية
 والعجب من هذا القائل ان يقرر كلمات زعمه انه تحقيق المقام ولا ينظر الى سوق كلمات المحشى
 وكيف يسوغ لثله الاقدام عليه والحال انه سوى بين صلوات الوضع وبين صلوات
 الدلالة مع وضوح الفرق بينهما واشتبه عليه الفرق بين التأيد والخلط مع وضوح الفرق
 بينهما ايضا فافهم المقام قوله فيكون معنى التعريفات الثلاثة ان الدال بالوضع او
 على ان يكون صلوات الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة على ما حققناه قوله هذا
 اي كون المراد بالحكم الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانترام وكون صلوات
 الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة على ما قررنا هو التفرير الموافق بهذا المقام
 اذ الكلام في الدلالات الثلاثة لاقى التسمية بها فالتناسب له ان يكون المراد بالحكم تلك
 الدلالات وان الكلام ههنا في تفاوت الدلالات وتمايز بعضها عن بعض فالتناسب له
 ان يعتبر صلواتها لاصلات الوضع كما هو المتبادر من كلام الشارح ثم ان ما اخذ الاشتقاق
 ههنا انما هو الدلالة فالتناسب له ان يعتبر صلواتها في البيان قوله ولا يخفى ما في تقرير
 الشارح من المسامحة والمساهلة عطف تفسير المسامحة اذ هي استعمال اللفظ في غير
 معناه المتبادر ولا يكون ذلك الا بالمساهلة وقد ظهر مما بناه وجه المسامحة في كلامه حيث
 جعل الحكم المرتب التسمية بالمطابقة والتضمن والانترام وانظروا ان الحكم المرتب
 هو الدلالات الثلاثة كما فصله المحشى وانه جعل ما هو صلة الدلالة صلة الوضع حيث
 قال لتمايزه او للترزم والحال انه في صدد بيان المأخذ وصلاته فالظاهر
 ان يحصل تلك الامور الثلاثة صلوات الدلالة ويورد كلمة على بدل الامم ويورد ايضا
 صلوات الوضع متحدة في المواضع الثلاثة كما بينه المحشى والمق من هذا الكلام هو التعريض

على الناظرين ههنا حيث جعلوا الحكم المرتب التسمية بالمطابقة وبالتضمن وبالانترام على
 ما هو ظاهر كلامه من خبر مسامحة فيه ثم منهم ٧ من حمل المشتق على صيغة الماضي المجهول
 ونحو ذلك على ظاهر قول الشارح انما هو او لجزءه او للترزوم ولا يخفى ما فيه من الخرازة
 والركاكة والمخلة للتحقيق ومنهم من حمل المشتق على صيغة المضارع المعلوم اعني
 قوله بدل وهذا هو من السابق لكن بذلك لا يخلص كلام الشارح عن المسامحة
 اذ لا بدح ان يورد صلوات الدلالة لاصلات الوضع ثم انه لا معنى لاعتبار الحكم بالتسمية
 وترك الحكم بالدلالة كما هو الظاهر من المتن فلا بد ان يصرف كلام الشارح الى ما هو
 الظاهر من المتن وما ذلك الا بما حققه المحشى قوله فيه ان الظاهر ان مرجع اه اشار به
 الى بيان المسامحة التي ادعاها في كلام الشارح بل نقول فيه اشارة الى بيان فساد غير
 ما اشار اليه سابقا كما لا يخفى على ذوي فهم وقد تم هذا الاحتمال لان الكلام في الدلالة
 لاقى الوضع وان كان الاول لا يخفى عن الثاني وكل من الاحتمالين فاسد لا يحتلزمه الفساد
 كما اشار اليه المحشى قوله المعنى المدلول سواء كان ذلك المدلول مطابقا او تضاميا
 او التزاميا ولا وجه لتخصيص واحد منهما وهو ظاهر فلا يلتفت الى ترديد ذكره بعضهم
 فيه اي في المعنى المدلول قوله بلزم ان يكون المعنى التضميني الكل بناء على ان الجزء
 اذا كان موضوعا له كما هو صريح العبارة وكان المدلول مغايرا لذلك الجزء على ما يقتضيه
 اضافة الجزء اليه يلزم ان يكون الجزء متبوعا والكل تابعه له ويلزم قطعا ان يكون
 الكل المعنى التضميني ويلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له لكن تركه لكونه مشركا
 بين الشقين قوله وان كان المرجع ما وضع له يلزم ان يكون ما وضع له في الانترام اللازم
 كما يلزم ان يكون ما وضع له فيه الملزوم ايضا وان لم يلزم في هذه الصورة ان يكون
 الكل المعنى التضميني نعم يلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له كما اشرنا اليه قوله
 والظاهر ان قوله او لجزءه من قبيل سهو الفهم اي على كلا التقديرين المذكورين اذ لا وضع
 للجزء قطعا وتعميم الوضع ههنا من الوضع بالذات ومن الوضع بالتضمن لا بدفع السهو
 بالنظر الى ظاهره والمتبادر من الوضع وكذا حمل اضافة الجزء على البيانية وجعل
 المضاف اليه عبارة عن المدلول كما في الشق الاول لا يدفعه ايضا وكذا حمل اضافة الملزوم
 على البيانية وجعل المضاف اليه عبارة عن الموضوع له كما في الشق الثاني لا يدفع المحذور
 في الشق الثاني لان كلا منهما خلاف الظاهر وكلام المحشى على ما هو الظاهر نعم لو كان
 كلمة الامم بمعنى على في المواضع الثلاثة وبدل الملزوم باللازم في قوله او للترزوم وجعل كل
 من الامور الثلاثة صلة للدلالة لاصلة للوضع لا تدفع الفسادات كلها وهذا هو الذي
 حققه المحشى سابقا قيل رأيت في بعض نسخ الشرح بالوضع لتمايزه او لكلمه بدل
 او لجزءه فعلى هذا لا يخفى عليه اقول بل يبقى الغبار في قوله او للترزوم ان كان المراد
 بالمرجع ما وضع له وهو ظاهر بل نقول هذا ايضا مما لا يستحسنه المحشى اذ يلاحظ
 في الوضع سوى ان يكون المعنى موضوعا له والكلمة واللزومية بل التسمية خارجة
 عن الوضع فالوجه ان يكون هذه الامور صلة للدلالة كما حققه سابقا قال الشارح
 العلامة الثاني ان تقييد الدلالة اه يعني ان قوله في الذهن ههنا مستدرك اذ تعرض
 من اشتراط الملزوم في الدلالة الانترامية تصحيح الاشتغال وضبط الدلالة وكلاهما

او هو الولي بهان الدين حيث جعل
 اول الحكم المرتب على اسم الفاعل اعني قوله
 والمشتق على اسم الفاعل قول الش فترتب
 الدال بالوضع وحمل قول الش فترتب
 كل من الدلالات الثلاث على حذف
 المضاف اي فترتب تسمية كل
 من الدلالات الثلاث كما كان قول
 الشارح انما هي بسبب الدلالة
 بالوضع انما هي بسبب الدلالة
 آيا من ذلك في زعمه رجع عنه وقال
 الاظهر ان المراد بالحكم التسمية
 ايضا ومن المشتق الماضي المجهول
 في قوله على ما وضع له وعلى هذا
 لا يكون في قول الش انما هو او لجزءه
 او للترزوم مسامحة اهم مما بالذات
 المراد بالوضع الضمني كما في الاخيرين
 او بالوضع الضمني كما في الاخيرين
 ولم يشعر به الدلالات لاقى الوضع
 فترتب كل من الدلالات في الدلالة لاقى الوضع
 المقام اذ الكلام في الدلالة لاقى الوضع
 بل لا يرتضيه الواقع على ما حققناه

حاصل ان باي لزوم كان سواء كان ذهنيا او خارجيا واللازم ان لا يكون ما فرضناه لزوما
 لزوما هف فالتقييد المذكور مستدرك بل مضر لانه يوهم عدم كفاية مطلق اللزوم
 وقد عرفت انه لو كان كذلك لزم خلاف المفروض وبهذا اندفع ما قيل من ان قوله والا
 لم يكن اللزوم لزوما اول المسئلة اكونه عين دعوى كفاية مطلق اللزوم وانه لا حاجة الى
 هذا التطويل بل للاختصار ان يقال ان قيد في الذهن مستدرك لان مطلق اللزوم
 كاف في الضبط والانتقال واللم يكن اللزوم لزوما انتهى اما الاول فلان المفارقة بين
 قوله واللم يكن اللزوم لزوما وبين مدعي الشارح ظاهرة جدا فدعوى المصادرة في مثله
 مكابرة ومصادرة واما الثاني فلانه من قبيل تعيين الطريق اذ لا يخبر في بيان الشارح
 وكم من عائب قولنا صحيحا ثم ان غرض الشارح من السؤال الثاني وجوابه انما هو بيان
 فائدة التقييد بقوله في الذهن كما هو المشهور في كتب الفن في هذا المقام ومن البين ان
 لهذا البحث نفعاً للتدوين وغيره والشرح انما هو لا تنصاع الكل فلهذا اورد هذا البحث
 واما البحث بان دلالة الالتزام معجوبة في العلوم دون المحاورات فهو بحث عظيم وزاع
 بين الاثمة بحيث صار معركة الاراء لا تنفع فيه للتدوين بل هو زاع قليل الجدوى
 على ما صرح به شارح المطالع فالقول بان الاراد بكفاية مطلق اللزوم لا ينبغي
 فانه ظاهر الفساد بل لا ينبغي الاراد بان دلالة الالتزام معجوبة لعدم كفاية اللزوم
 الذهني لاختلاف الأشخاص ثم الجواب بان الاعتبار في اللزوم بين المعنى الاخص بالنسبة
 الى الكل لان هذا البحث اريد وانفع للطالب ليس بشي اذ النفع للطالب انما هو في البحث
 الاول لا في الثاني على ان الشارح ههنا يحكي البحث المعروف فيما بينهم فلا ينافس عليه هذا
 قوله بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيا وخارجيا فلا حاجة الى تقييده بالذهني بعد حصول الحق
 من مطلق اللزوم بل التقييد مضر لا شعارة عدم حصول الحق من مطلق اللزوم اومن
 اللزوم الخارجي هذا وما قيل من انه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية
 لعدم تنامي اللوازم اذ كل شي لا يخفى عن مطلق اللزوم وذلك اللازم ايضا لا يخفى عن لازم
 آخر وهكذا بل لا يكفي البين بالمعنى الاخص لعدم انضباطه بناء على انه ربما يكون بينا بالنسبة
 الى شخص دون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان الاعتبار هو البين بالنسبة الى الكل فالاراد
 المذكور من الشارح لا ينبغي لظهور فساد فقيه ما فيه لان هذا كلام متعلق بكون الدلالة
 الالتزامية معجوبة في العلوم على ما هو المشهور فيما بينهم والكلام ههنا في بيان فائدة التقييد
 بقوله في الذهن فاشتباه احد النزاعين بالآخر مما لا ينبغي والحق ان بحث الشارح ههنا مني
 على كفاية اصل اللزوم في الدلالة الالتزامية وعدم كفايته بحث آخر لا يتعلق به غرض
 الشارح على ان شارح المطالع قال الانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامي
 فان لم يكن هناك نسبة صارفة عن المدلول المطابق في دالة على المراد لم يصح اذ السليق
 الى الفهم من الاماظ معا بينهما المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة
 معينة المراد فلا خفا في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم
 حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوز في التعريفات بل هي في عين هذه الدعوى تجوز
 اذ مرادهم ليس انتفاء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة معجوبة بل الاستعمال
 معجور فاطلقوا الدلالة وادوا الاستعمال ثم قال هذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي

بل هو خارجي سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها انتهى فظهر من هذا ان ما قاله الفاضل
 السابق من انه لو كفي مطلق اللزوم اكل اللفظ واحد مدلولات غير متناهية مبني على تقدير
 عدم كفاية اصل اللزوم وكلام السائل ههنا على تقدير كفايته ففاه ما ذكره ايضا لزوم
 التقييد المذكور وهل الكلام الا فيه ومن البين انه لا يلزم من ذلك ترك هذا البحث واثبات
 بحث آخر بدله على ما زعمه سابقا على ان المنقول منهم مستبعد جدا ولذا اوله شارح المطالع بان
 مرادهم استعمال الدلالة معجورة لاصل الدلالة والانصاف ان ما ذكره القائل خلط بين
 المقامين مع عدم تحريره رامهم في المقام الثاني ايضا وقد عرفت آتفا حقيقة الحال فيه قال
 الش العلامة ان الالام حصولهما اي الانتقال والضبط باللزوم الخارجي يعني ان الالام حصولهما
 بمطلق اللزوم على ما هو مدعي السائل ولما كان مطلق اللزوم شاملا للزوم الذهني والخارجي
 وكان حصول الانتقال والضبط باللزوم الذهني مسلما بين السائل والمجيب صرح بما يرد
 عليه المنع فكانه قال لالام حصولهما بمطلق اللزوم اذ لو حصل بمطلق اللزوم حصل لكل
 من اللزوم الذهني والخارجي لكن حصولهما باللزوم الخارجي ثم وان كان حصولهما باللزوم
 الذهني مسلما ثم شرع في بيان حصولهما باللزوم الذهني حيث قال فان اللزوم الذهني كونه
 بحيث لا وبيننا اعدم حصولهما باللزوم الخارجي حيث قال واللزوم الخارجي الى قوله ولا
 يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه وهذا البيان اندفع اعتراض المجيب ههنا بالاستدراك وان
 ادعى به ضم ظهور ووروده فتدبر قوله مستدرك اذ لا دخل له في السندية للمع المذكورة اشترنا
 الى الدفاع الان يقال مراده انه مستدرك بالنظر الى ما هو مذكور في اللفظ وان امكن ربطه
 عالم يمكن مذكور في اللفظ كما اشترنا اليه لكن انت خير بان لا يلتفت الى الاستدراك في اللفظ
 في امثال هذه المباحث كلف واللازم على المانع تحقيق منعه لئتم مقصوده ولا يحصل
 تحقيقه الا بما فصله الشارح وقد اشترنا الى ان الغرض من هذا البحث بيان فائدة التقييد
 بقوله في الذهن فلا بد من التكم في شأن اللزوم الذهني فتم البيان بسان الشارح قوله
 اي لا يلزم من استلزام تحقق المعنى في الخارج تحقق اللازم فيه اي في الخارج انتقال الذهن
 من المعنى الى ذلك اللازم الخارجي فلا يتم قبل السائل وهما حاصلان باي لزوم كان
 فلا يتم اشتراط مطلق اللزوم اي اللزوم الخارجي اما الثاني فظاهر واما الاول فلان
 اشتراط مطلق اللزوم يقتضي ان يكون كل من اللزوم الذهني والخارجي شرطا واشتراط
 في الثاني لا يتم فكذا في المطلق ضرورة ان نزاع السائل مع المجيب انما وقع في هذا الفرد
 من المطلق فانفاؤه يستلزم انتفاء المطلق وهذا الوجه في تخصيص الشارح الجواب
 بنفي اشتراط اللزوم الخارجي وبهذا سقط الاعتراض الا في على الشارح بعدم مقابلة
 كلامه لكلام السائل فتبصر وتحقق الجواب ان اللزوم الذهني يقتضي صحة
 الانتقال من اللزوم الى اللازم على ما يقتضيه مفهومه بخلاف اللزوم الخارجي اذ غاية
 عدم انفكاك بينهما ولا يلزم من ذلك عدم انفكاك بينهما في الذهن ضرورة ان الوجود
 الذهني مغاير للوجود الخارجي ولكل منهما حكم مغاير لحكم الآخر فمطلق اللزوم
 اما جنس تحت نوعان او عرض عام تحت حقيقتان وعلى كل تقدير لا يلزم اشتراك
 اللزومين في الآثار والاحكام والالارتفع التعدد والمفروض خلافة قوله وقوله والا
 لم يكن في النسخ الصحيحة بالواو اشارة الى ارجاع ذلك المنع الى دليل السائل اعني قوله

والا لم يكن للزوم لزوما لا يتردد في المناظرة ان منع المدلل راجع الى دليله وكان الشارح
الحق سكت عنه لظهوره وكفاية ما ذكره في جواب السائل ولك ان تقول هذا
منع آخر بعد منع الشارح على ما جوزه بعض الاديبيين حيث قال ورأينا من بعض العظماء
منع المدعي المدلل بسند اولاً ثم منع مقدمه من مقدمه دليله ولعل ما في بعض النسخ
بدون الواو يؤيد هذا فافهم قوله قلنا اي في جوابه او في رده وبهذا يظهر بطل قوله
بقائنا بقوله وقوله اه وحاصله ان اراد السائل بقوله والام يكن للزوم لزوما للزوم الذهني
على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل الانتقال والضبط عطف للزوم
للم يكن للزوم الذهني لزوماً للملازمة مسلمة واضحة لكنها غير مقبولة اذ ليس النزاع
في الزوم الذهني بل في مطلق الزوم او في الزوم الخارجي على ما عرفت من ان حصول
الاتصال والضبط للزوم الذهني مسلم عند الكل لا ينكره احد وان اراد بقوله المذكور
مطلق الزوم او الزوم الخارجي على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل
الاتصال والضبط عطف للزوم لم يكن للزوم المطلق او للزوم الخارجي لزوماً للملازمة
بما اذلا انتقال والضبط من شأن الزوم الذهني لان شأن مطلق الزوم او الزوم
الخارجي ولا يضر في كون مطلق الزوم او الزوم الخارجي لزوماً عدم حصول الانتقال
والضبط وبالجمله فمطلق الزوم او الزوم الخارجي لزوماً سواء حصل هنالك الانتقال
والضبط او لم يحصل هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح العلامة كيف
ولو كان الزوم اه اي كيف يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اذ لو لم يكن ذلك
انتقال الذهن منه اليه لكان ذلك للزوم الخارجي شرطاً للدلالة الالتزامية لان مدارها
على الانتقال في اي لزوم يوجد ذلك يكون شرطاً لكن التالي بطل اذ لو كان للزوم
الخارجي شرطاً يلزم ان لا يتحقق الالتزام بدون ذلك للزوم لامتناع تحقق المشروط
بدون ان شرط لكن التالي بطل ايضا لتحقيق الدلالة الالتزامية بدون الزوم الخارجي
كافي دلالة العمى على البصر وهذا هو حل عبارة الشارح وبه يظهر وجه تخصيص
الشارح للزوم الخارجي بالذكر هذا قوله فيه ان السؤال بكفاية مطلق الزوم حيث
قال وهما حاصلان باي لزوم كان لافي شرطية للزوم الخارجي فلا يكون كلام الشارح
في مقابلة السائل وقد اشترنا الى اندفاعه لان كلام السائل وان كان بحسب الظاهر
في مطلق الزوم لكن غرضه طلب وجه التقييد بقوله في الذهن فكانه يقول ان كلا
من الانتقال والضبط مسلم في الزوم الذهني لكن لا وجه تخصيصها بالزوم الذهني
بل هما حاصلان بمطلق الزوم ذهني او خارجي فدار السؤال انما هو على ترك الاشتراط
بالزوم الخارجي ولذلك خصص الشارح للزوم الخارجي بالذكر وقال لا يصح كونه
شرطاً ولا يلزم الفساد كما فصله فلا كلام على موافقة هذا الجواب للسؤال بل فيه بيان
مراد السائل وبيان الواقع هذا هو الوجه في دفع اليراد المذكور وامامنا قيل من ان المحشى
اعتمد على ظر السؤال وجعل حاصله كفاية مطلق الزوم وقال ما قال ولو جعل
حاصل السؤال ان الشرط هو الزوم الخارجي دون الذهني اكان اول كلام الشارح
ملاعلاً آخره وهو الاول اذ السائل والمجيب واحد انتهى فابس بشئ اذ لا يصح جعل
حاصل السؤال ان الشرط هو الزوم الخارجي دون الذهني اذ لا يتصور مثل

هذا السؤال عن ما قبل بل الحق ان النزاع انما هو في كون الزوم الخارجي شرطاً بعد
كون الزوم الذهني شرطاً ايضا فالوجه ما اشترنا اليه قال الشارح لانه عدم البصر
عمان شأنه ان يكون بصيراً سواء كان من شأن شخصه فقط كافي لعدم والملكة
المشهورين او من شأن شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد كافي لعدم والملكة
الحقيقيين والتفصيل في الحكمة ولما كان ظاهر هذا الكلام مقتضياً لكون البصر جزءاً
من مفهوم العمى وكان ذلك منافياً لما في الكلام في الدلالة الالتزامية اشار الشارح
الى دفعه بقوله وعدم البصر يكون البصر لازماً له في الذهن يعني ان مفهوم العمى
انما هو عدم المقيد بالبصر على ان يكون التقييد داخلياً والقيد خارجياً لا مجموع عدم
والبصر فلا يلزم ان يكون البصر جزءاً مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى عليه
تضمنية ويكون منافياً لما قصده الشارح قوله اي عدم المضاف الى البصر اشار به
الى دفع ما رده عليه من ان العمى اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جزءاً من مفهومه
فيكون دلالة عليه تضمنية لالتزامية وحاصل ما اشار اليه انه انما يلزم ذلك اذا كان
معناه مجموع عدم والبصر ولك ان تقول عدم والبصر او عدم مع البصر وليس
كذلك بل المراد عدم المضاف الى البصر على ان يكون المضاف اليه خارجياً ولاضافة
اي نسبة عدم اليه داخلية فيكون دلالة العمى على البصر دلالة على ما هو خارج
عن معناه فتكون التزامية فان قلت اذا كان الاضافة اي نسبة عدم الى البصر
داخلية في مفهومه يلزم ان يكون المنسوب اليه ايضاً داخلياً في المفهوم فيكون الدلالة
المذكورة تضمنية قلت لا يلزم من دخول النسبة في شيء دخول المنسوب اليه فيه الا يرى ان
النسبة الى فاعل ما او على فاعل معين على اختلاف بينهم جزء من مفهوم الفعل مع انه لم يقل
احد من النحاة بان الفاعل المعين او فاعل ما جزء من مفهوم الفعل كيف ولو كان الفاعل
داخلياً في مفهوم الفعل لم التكرار في جميع صور الافعال المسندة الى فواعلها وهكذا شأن
جميع الامور النسبية من جهة ان دلالة الالفاظ الدالة عليها على المنسوب اليها التزامية
كدلالة الضرب على الضارب والمضروب وغير ذلك وبهذا يظهر فساد ما قيل من ان البصر
وان لم يكن جزءاً مما صدق عليه العمى لكنه جزء من مفهومه فدلالته عليه تضمنية لا
التزامية انتهى وذلك لان كونه جزءاً مما صدق عليه العمى لا يمكن ان يتصوره بصير وكونه
جزء من مفهومه لا يلبق ايضا ان يصدر من البصر وكيف يكون البصر جزءاً
من مفهوم العمى ولو كان كذلك لم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها
لا تعمى الابصار فقد اسند العمى الى البصر ولو كان البصر جزء من مفهومه لما صح
هذا الاسناد وان كان الابصار في الآية الكريمة بمعنى الخواص وهذا الامر فيه واضح
وان خفي على بعضهم فتزد في هذا الكلام واطال في المرام ونعم ما قال الله تعالى فانها
لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور قوله اي يتقل الذهن منه
اي من العمى الى البصر اذ العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً فحين
تصور عدم المقيد بالبصر يلزم تصور البصر لان من تصور النسبة يلزم تصور المتنسبين
وان كان ذات المنسوب مقدماً على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدم على
فهم النسبة كان ذات مقدم عليها لكن بعد تصور النسبة يلزم تصور المنسوب ايضا

ولا ينبغي ان يكون دلالة العمى على البصر التزاما مية الا هذا وبهذا اندفع ما اورد عليه
 من ان اللزوم الذهني هو كونه بحيث يلزم من تصور اللزوم تصور ومقتضى هذا ان يكون
 تصور اللزوم متأخرا عن تصور اللزوم لان الثاني منشأ للاول مع ان السيد الشريف
 صرح في حاشية المطالع بان فهم الملكية مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث
 هو مضاف اليها فالطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام انتهى وذلك لان ما
 ذكره الشريف انما هو رد قولهم الالتزام تابع للطابقة ومن البين ان عدم كونه تابعا
 للطابقة في هذه الصور لا ينافي ان يكون دلالة العمى على البصر التزامية فغايبته
 ان يكون البصر متصورا مرتين مرة في ذاته ومرة من تصور العدم المقيد بالبصر
 وبين التصورين تغاير اعتباري كاف في الدلالة الالتزامية ههنا فتدبر وبالله التوفيق
 قوله فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وذلك لان المدار في الالتزام على
 انتقال الذهن من المسمى الى اللزوم وذلك متحقق في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها
 ولا بضره وجود المعاندة الخارجية بينهما فصاحل الكلام ان شرط الالتزام انما
 هو اللزوم الذهني اى انتقال الذهن منه اليه لا المطلق ولا اللزوم الخارجى اذ لو كان
 هذا شرطاً يلزم ان لا يوجد الالتزام في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها لعدم تحقق الشروط
 عند انتفاء الشرط والتالى بطل الدلالة الالتزامية ثابته في امثالها قطعاً وما قيل من
 ان اللزوم الذهني عبارة عن كون اللزوم بحيث يلزم من تصور المسمى تصور وهو هذا
 هو معنى الدلالة الالتزامية فلو كان اللزوم الذهني شرطاً لزم عدم التغاير
 بين الشرط والمشرط وهو فاسد فوهى ان الدلالة الالتزامية صفة اللفظ لا صفة المعنى
 كاللزوم الذهني فالدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن الموضوع له
 مشروطاً بتلك الدلالة بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصور ذلك المعنى الخارج حتى
 يحصل الدلالة المذكورة وهذا واثله واضحة على من له ادنى تأمل فلا يلبس المتأمل
 ان يتكلم فيه وفي اشاهده قال السارح العلامة ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح
 في التخصيص المذكور اشارة الى ان تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وهو كذلك لان الانسان
 موضوع الحيوان الناطق كما يشهده كتب اللغة كما كان في نفس الامر كذلك وقد قرر
 في موضعه انه اتحاد الحد الاسمي والحقيقي ههنا فاقبل من ان تمثيلهما انما يتم اذ لم يكن
 لفظ الانسان موضوعاً بارزاً امر محتمل وهو م لان كثيراً من يعلم مفهوم الانسان لا يخطر
 بباله مفهوم الحيوان الناطق والالكان كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالماً بالجنس
 والفصل وليس كذلك انتهى ليس بشئ ثم ان الكلام انما هو في ذات المفهوم لا في اوصافه
 فمن اين يلزم ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالماً بالجنس والفصل وان اراد انه يلزم
 ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالماً بالجنس والفصل ولو اجابوا فلا شك في ذلك
 وفي حصول الدلائل المذكورتين به ايضا ونخصه انه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى
 واجزائه دلالة على اجزاء اجزائه والتمثيل بالمطابقة والتضمن انما هو بالنظر الى دلالة
 لفظ الانسان على الحيوان الناطق لا بالنظر الى دلالة على اجزاء مفهوم الحيوان
 ومفهوم الناطق ولا بالنظر الى دلالة لفظ الحيوان والناطق على مفهوميهما واجزائهما
 واما ما قيل في تصحيح التمثيل بقابل العلم من ان القابلية المذكورة يلزم الناطق اى العالم

لا اشارة الى ان فيه ما فيه وهو انه على
 هذا يكون الرد من العلم في تعريف
 الدلالة اعني ما يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر اعني ما يلزم من الحصول بشئ
 ومن الاتقان اليه ولا شك انه خلاف
 اظاهر لكن الحق ان كون الشيء
 مقيداً بالانفاق كونه لازماً وقدر
 في اصول الفقه انما يتبين بقرينة
 من الكلام مع انهم صرحوا بانهم
 لازماً فالظاهر ان الملك بالجنس
 الى اعدامها من هذا القبيل ولا ينافي
 وتصوره بانها لازمة لا اعدامها
 المضاف اليها كما تصور اعدامها
 ٨ قوله خليل
 ٩ هان الدين

لوما يندب بالمعنى الاخص اذ لا يكون الشخص عالماً الا بعد كونه قابلاً للعلم فلزم من تصور
 مفهوم الانسان اعني الحيوان الناطق تصور قابليته للعلم بناء على ان القابلية للعلم من اوازم
 جزء الانسان باللزوم البين بالمعنى الاخص وان لم يوجد ذلك اللزوم بين الانسان وقابل
 صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان
 المستندة الى الروية وافكر بناء على ان كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص مبنى على تقرير
 اللزوم بسرعة الانتقال لا على تكرار اللزوم ونعمه ومن البين ان الانتقال من الناطق
 الذي هو العالم الى قابل العلم اسرع من الانتقال من الحساس الى المتحرك بالارادة ومنه
 الى العالم المدرك ومنه الى قابل صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة المخصوصة
 المبنية على الروية والفكر فيصح التمثيل الاول دون الثاني انتهى فخطور فيه لان غايته
 وجود الواسطة بين اللزوم وبين اللزوم في المثال الثاني دون الاول ومن البين ان
 عدم الواسطة بين شئ وشئ لا يقتضى لزوم الثاني للاول بحيث يلزم من تصور تصور
 فعلي تقدير تمامه يكون بينهما لزوم واقعي وليس الكلام فيه فانا نتصور الحيوان الناطق
 ولم يخطر ببالنا القابلية فضلاً عن كونه قابلاً للعلم وكذا لا يخطر ببالنا الحركة المخصوصة
 الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية فضلاً عن كونه متحركاً بهذه الحركة وهذا الكلام
 وان وصفه القائل بالدقة لكنه اشتغال بما لا يعنيه قوله لان الفرض كاف في التمثيل
 اذ الفرض منه ايضاح الامر الكلي لاستيفاس المتعل به ومن البين انه لا يلزم ان يكون ما اورد
 الايضاح من افراده بل يكفي في الايضاح فرضه من افراده لكن لو كان من افراده
 لكان اولي اذح يدفع حجة المتعل ويحصل الوضوح له قطعاً قوله الا ان فيه ما فيه
 اى في التمثيل بزوجة الاثنين ما فيه من عدم مطابقتها للتمثيل ايضا لانا نتصور الاثنين
 ولم يخطر ببالنا زوجيته وان كان لازماً له في نفس الامر لا يقال قولنا الاثنين زوج
 قضية قياسها معها كما تقر في محله فعلي هذا يلزم من تصور الاثنين التصديق بالزوجية
 فضلاً عن لزوم تصور الزوجية له لانا نقول غايته ان يحصل الحد الاوسط عند تصور
 الطرفين وهذا لا يكفي في حصول النتيجة اعني الحكم بزوجة الاثنين بل لابد من وضع
 ذلك الحد الاوسط بينهما فح لا يلزم من تصور الاثنين تصور الزوجية ولا التصديق بها
 بل احتياج الى وضع الحد الاوسط بينهما وذلك مانع من كون اللزوم بينهما لازماً بينا
 بالمعنى الاخص قوله بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر فيه ان فهم البصر
 متقدم على فهم العمى فكيف يكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب
 تأخر المدلول الالتزامى عن المدلول المطابقى وما قيل من ان السيد صرح في حاشية
 المطالع بان فهم المدلول الالتزامى قد يكون متقدماً على فهم المسمى كالملكات بالقياس
 الى عدم ثباتها فلا يدفع هذا السؤال بل الوجه في دفعه ان يقال ان كون فهم البصر
 متقدماً على فهم العمى لا ينافي كونه لازماً لتصور العمى ايضا غايته انه متصور مرتين
 مرة متصور اولاً لكونه وجوداً ومرة متصور ثانياً بطريق التبعية والمدلول الالتزامى
 انما هو المتصور بطريق التبعية لا يقال يلزم تصور المتصور لانقول التغاير الاعتبارى
 كاف هناك وبالجملة ان البصر المحرظ في ذاته غير البصر المحرظ المقيد بكونه
 مضافاً اليه لعدم هذا قوله بطلنى على معنيين يتبادر منه ان هذين المعنيين متغايران

فكيف يصح ان يكون احدهما اعم من الآخر والظان الاطلاق المذكور من قبيل
 اطلاق الشيء على ما يندرج تحته وكلا المعنيين يندرجان تحت البين وان كان احدهما اعم
 من الآخر قوله احدهما كون اللازم اه جعل اللزوم الذهني عبارة عن الكون القاسم
 باللازم وان كان يمكن ان يجعل عبارة عن الكون القاسم باللزوم لظهور الاول ووجهه انه
 اذ الكلام في الدلالة على اللازم فلا بد ان يكون اللزوم الذهني عبارة عن الوصف
 القاسم باللازم فإني الحاشية الكبرى من انه بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور اللزوم
 تصوره فهو تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص للزوم الذهني وكذا ما في الحاشية
 الصغرى من انه عبارة عن كون تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم محمول على المساحة
 بناء على تقدم تصور اللزوم على تصور اللازم والافلاشك في ظهور كون اللازم الذهني
 عبارة عن الوصف القاسم باللازم كما اختاره المحشي قوله وهذا المعنى اعم من الاول لانه
 علم من كونه اي المعنى المذكور ينسب ان التصورين اي تصور اللزوم وتصور اللازم
 كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الاول ايضا اي كما كفي ذلك في المعنى الثاني
 وذلك لان معنى البين هو كفاية التصورين في الجزم باللزوم بينهما وان كان بين البين
 وغير البين اي المحتاج في الجزم باللزوم بينهما الى الوسط واسطة من حيث الاحتجاج
 في الجزم باللزوم بينهما الى الحدس او التجربة او غير ذلك يكون واسطة بين البين
 وغير البين لكنه كلام آخر لا يضر عموم البين بالمعنى المذكور للمعنيين ولما كان البين بهذا
 المعنى مقسما في كل منهما مع اعتبار امر زائد في المعنى الاول وهو استلزام تصور اللزوم
 تصور اللازم دون المعنى الثاني بل المتصرف به مجرد كون التصورين كافيين في الجزم
 باللزوم بينهما فكان المعنى الاول لا اعتبار امر زائد فيه اخص من الثاني على ما هو
 شأن الخاص واهل هذا هو مال ماقال الشارح العلامة في فصول البدايع في بيان
 العموم والخصوص من انه اذا كفي تصور اللزوم في فهم اللازم كفي التصورين
 ولا ينعكس انتهى يعني لا يلزم من كفاية التصورين كفاية التصور الواحد اذ لابد
 في كفاية التصور الواحد من استلزام تصور اللزوم تصور اللازم وهذا غير موجود
 في المعنى الثاني على ما اشار اليه المحشي فافهم بعضهم من ان تقريره مغاير لتقرير الش
 وهم واما ما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان المتبر في الاول كون تصور
 اللزوم كافيا في تصور اللازم وبهذا المفهوم لا يبين كونه اخص من الثاني اذ بما كان
 تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصور ان كافي في الجزم باللزوم
 بينهما بل يحتاج الى الحدس او التجربة او غير ذلك نعم لو فسر البين بالمعنى الاول بما يكون
 تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم باللزوم بينهما كان هذا المعنى اخص
 من الثاني بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم انتهى فغير وارد على المحشي
 ههنا اذ البين لما كان مفسرا بما يكتفي التصورين في الجزم باللزوم بينهما وكان معنى الاول
 ايضا مع اعتبار امر زائد فيه يلزم ان يكون اخص من الاول والذي يستفاد مما ذكره
 الشريف ان اطلاق البين على المعنى الاول مغاير لاطلاقه على المعنى الثاني وهو
 وان كان مستفادا من ظاهر قول المحشي سابقا بطلق على معنيين لكن الظ من كون
 احدهما اعم من الآخر اندراج المعنيين المذكورين تحت مطلب في البين نعم ح يقي

الواسطة

وتحقق هذا المقام انهم يعلمون ان
 البين لا يكون تصور اللازم مع تصور
 اللزوم كذا في جزم الذهني باللزوم
 بل هو مستلزم للتصور لا لزوم
 منه ان يكون ذلك التصور ايضا
 كافيا في الجزم باللزوم ايضا
 الاراد بوجود اللزوم بينهما واما
 تقسيم اللازم الى البين والغير البين
 المذكور والى غير البين يعني المحتاج
 الى الوسط وهذا اندفع ما قاله
 الشريف ايضا لان التفسير المذكور
 للبين بالمعنى الاخص وان لم يثبت
 ان يكون المراد بالوسط هو الواسطة
 مطلقا سواء كان دليلا او غيره وعلى
 هذا يندرج الواسطة في اللازم
 الفير البين كما يلوح في هذا التوجيه
 من كلام بعض المحققين مع انه يمكن
 ان يدعى ايضا ان لا يكون التصور
 مستلزما لتصور اللازم لا يحتاج
 في الجزم باللزوم بينهما الى امر آخر
 سوى تصور اللزوم وهو المناسب
 للمحققه الش في فصول البدايع
 وبالجمله فكلام المحشي ههنا لا يخفى
 في مثله وان لم ينعطن له الناظرين

الواسطة بين البين وغير البين كما اشارنا اليه لكنه كلام آخر ولعل لهذه الوجوه قال
 تأمل ثم ان المراد باللزوم في تعريف اللزوم البين بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص مطلق
 اللزوم اذ لو كان المراد به اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لزم في الاول كون الاخص
 معتبرا في مفهوم الاعم وفي الثاني تعريف الشيء بنفسه ولو كان المراد به اللزوم الذهني
 البين بالمعنى الاعم لزم في الاول تعريف الشيء بنفسه وفي الثاني كون المعنى الاخص
 معتبرا في مفهوم الاخص فلا يكون مانعا ولو كان المراد به اللزوم الخارجي لزم ان يكون
 اللزوم الخارجي شرطا للدلالة الالتزامية لان اللزوم الذهني بالمعنيين المذكورين
 شرط للدلالة الالتزامية وما يكون معتبرا في مفهومها يكون شرطا لها ايضا واللوازم
 المذكورة باسرها باطلة فلا بد ان يكون المراد باللزوم في تعريفهما مطلق اللزوم هذا
 وامثاله واضح لكننا خفنا على القاصرين من ان يتخذوا امثاله هذه المباحث شريفة
 كانوا هم بعضهم قال الش العلامة والتثيل له لا للاخص وبهذا القدر اي بهذه المناسبة
 يصح التمثيل يعني ان المثال المذكور ليس باجنبي للممثل المذكور جدا حتى يحتاج
 الى الفرض بل له مناسبة له وبهذه المناسبة يصح التمثيل لان الفرض من التمثيل هو
 ابضاح الامر الكلي ومن البين انه يصح بدون المناسبة بينهما وبين الممثل فاذا وجد هذا القدر
 من المناسبة فالاولى ان يصح التمثيل به ولما ورد عليه انه هل يكون هذا المثال من افراد
 الممثل ويكون التمثيل به صحيحا من كل وجه ام لا اشار الى الجواب عنه بقوله واما كفاية اه
 يعني ان كونه مثالا صحيحا من كل وجه وكونه من افراد الممثل فبني على كفاية المعنى
 الاعم لكون الالتزام مقبولا فان كان ذلك كافيا فيه كان المثال من افراد الممثل لكن
 كفايته في المقولية وعدم كفايته بحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرف
 في موضعه والكلام ههنا في تقرير مذهب الجمهور فلا يكون المعنى الاعم كافيا لكون
 الالتزام مقبولا عندهم فامثال المذكور على مذهبهم ليس من افراد الممثل لكنه
 مناسب له مناسبة يصح بها التمثيل ولا حاجة الى الفرض والتقدير وبهذا البيان
 اندفع حجة الناطرين في توجيه عبارة الشرح قوله فيه ان يجب اشتراط
 الاخص اشتراط الاعم اه لم يلتفت الى المناقشة في قوله واشتراط الاخص
 بوجوب اشتراط الاعم بانه انما يتم اذا كان الاعم ذاتيا للاخص وهو ماما
 لان الاعم ههنا ذاتي للاخص واما لان اشتراط الاخص من حيث هو اخص
 بوجوب اشتراط الاعم من حيث هو اعم ولو كان الاعم عرضا عما للاخص وعلى كلا
 التقديرين فالمنع المذكور مندفع هذا قوله وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق
 الدلالة المشروطة بالاخص والاعم معا لان تحقق جزء الشرط لا يستلزم تحقق
 كله فلا يتحقق الدلالة المشروطة بمجموع الاعم والاخص اقول لعل السائل المذكور
 في الشرح ظن التباين بين المثال والممثل والش صحيح التمثيل بان المثال غير مباين له
 من كل وجه بل له مناسبة له على ما قررناه فاورد عليه المحشي بان المقصود ههنا تمثيل
 الدلالة الالتزامية المشروطة باللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وظاهر ان المثال المذكور
 مباين له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل بالنظر اليه وان كان له مناسبة من بعض الوجوه
 فالجواب في الجواب ان يقال ٢ بكفاية الفرض في التمثيل او يجعل التمثيل على مذهب

لا يبعد انما اورد بعضهم هنا
 بجهل شريفا

في حيث زعم بعضهم ان كلام الش
 ههنا عام لا معنى له
 في هذا التفسير اشار الى ارفقه
 بكفاية متعلقه بصيغة المضارع
 قوله او يجعل اه على ذلك التقدير
 صلف على اوجهه مصدره على هذا
 ان يكون مجرورا بالباء وعلى هذا
 ان يكون معطوفا على قوله بكفاية اه
 يكون غير حاجة مثال تقديره لا تأويل

الامام . وبهذا اندفع ما اورد عليه ان كلام المحشى ههنا في الحقيقة اعادة للسؤال
والجواب المذكورين في الشرح على انه اوسم انه من قبيل الاعادة لكنه لا يخفى عن الفائدة
حيث جعل قوله وبهذا القدر يصح التمثيل على جواب وجعل قوله واما كفاية اه على جواب
آخر فتم التخصيص بتخصيصه لكن الظن من بيانه ما اشترنا اليه اولا واما ما قيل في دفعه من انه
يمكن ان يكون مراد الش على ما بينه عليه آخر كلامه ان اشتراط الاخص ليكون الالتزام
مقبولا بوجوب اشتراط الاعم لكونه متحققا ابتداء لعدم تحقق الاخص بدون الاعم وعدم
تحقق المقولة بدون اصل التحقق فلا بعد في كون الاعم شرطا للتحقق حين كون الاخص
شرطا للقبول فدلالة الالتزام بتحقيق تحقق الاعم فقط وان لم تكن مقبولة وهذا القدر
يصح التمثيل ففيه ما فيه لانه اذا كان اشتراط الاخص موجبا لاشتراط الاعم كما اشار
اليه الش فان كان اشتراط الاخص للقبول كان اشتراط الاعم للقبول ايضا اذ لا معنى
لكون اشتراط الاخص للقبول موجبا لاشتراط الاعم للتحقق وهل هذا الاقول بان اشتراط
الاخص لا يوجب اشتراط الاعم ومن يقول بذلك واما ما اشار اليه آخر كلامه
فليس معناه ان المعنى الاعم غير كاف للقبول عند الجمهور وان كفى في اصل التحقق
بل معناه ان المعنى الاعم مقبول عند الامام دون الجمهور ومن بين ان المفهوم منه ان المعنى
الاعم غير مقبول عند الجمهور في الدلالة الالتزامية ولا يفهم منه ان شرط الدلالة
الالتزامية متحقق ح عندهم وان لم يوجد ما هو شرط القبول اذ يكون المعنى الاعم
شرطا عندهم اول الكلام بل الشرط هو المعنى الاخص المستلزم للمعنى الاعم والحق
ان عرض الش من الجواب انما هو بيان المناسبة في الجملة بين المثال والممثل بحيث يصح
التمثيل من غير حاجة الى الفرض والتقدير وغرض المحشى بيان ان هذا القدر من المناسبة
لا يصح التمثيل فلا بد ان يبنى التمثيل على الفرض والتقدير او يجعل التمثيل على مذهب
الامام وقد اشترنا ايضا ان عرضه يجوز ان يكون تحقيق جواب الش ايضا فافهم
هذا المقام ولا تلتفت الى ما طوله بعض الانام اذ لا يبعد شيئا سوى الملاحة في الافهام نعم
بعد في الزوايا خبايا يطالع عليه المتأمل الصادق عند اركوب على المطالب اجاب من الله
العظيم حل الرموز والخفايا والله ذو الفضل العظيم ويده اعنة التحقيق القويم قال المصريح
ثم اللفظ اما مفرد له قد سبق ان نظرت المنطقي في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
اما القول السارح او المجمة وهي معان مركبة من مفردات اراد به هذا البحث عن الدلالات
ان يبحث عن الالفاظ فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب فكلمة ثم ههنا مجرد
الانتقال من بحث الى بحث فهي اشارة الى تغاير البحثين ولها معان اخرى مثل
هذا المقام وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وترك هذا القيد
لما سبق من ان نظرت المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اراد مطلق اللفظ لانتقض
حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى وبالالفاظ الدالة على معنى بالطبع او بالعقل
فانها ليست الفاظ مفردة وقد عرفت بعض ما يتعلق بالوضع فتذكر قال الشارح
السلامة وبسيط فيه اشارة الى ان البسيط يطلق بمعنى المفرد معا بل المركب وكانه
اصطلاح من اهل العقول في لفظ البسيط والا فالبسيط عندها هل الحكمة ما لم يترك

وذلك النامية ظاهر فجدد افلا حجة
الى ما قيل في تقرير مراد الش من انه
تمثيل للشرط الضمني الذي هو
المعنى الاعم لا الشرط الصريح
الذي هو المعنى الاخص والال ما قيل
ايضا من ان مراده ان تمثيل بعض
الشرط بالكل الشرط انتهى لان
كلامها بعد تليها لا يصح التمثيل
فالوجه هو ادعاء المناسبة فان كانت
في التمثيل مع والافلا
بمعرفون نعمة الله ثم قوله تعالى
يجعل تغاير البحثين والكلامين بمنزلة
الزوايا في الزمان وقد نبهنا على
على انه ينبغي ان يفسر السامع
في تحقيق ما تقدم وقد نبهنا على
وقد نبهنا على مجرد الشرط في حقيقة
للتغريب في الاخبار وقد نبهنا على
استقبح الكلام وقد نبهنا على
والتفصيل في معنى الال

من اجسام مختلفة الطباع وله عندهم معان اخر ذكرت في محله وبجمل ان يكون اطلاق البسيط
على المفرد مجازا ما خود من المعنى المذكور للفلاسفة بعلاقة التشبيه فافهم ثم ان المفرد ثلاثة
معان اخر استعمله النجاة مالبس بمعنى ولا يجمع وع ومالبس بضاف ولا شبه مضاف ومالبس
بجمله هذا قال الشارح العلامة ومركب فيه اشارة الى انه لا فرق بين المؤلف والمركب
وقد اختاره الشيخ الرئيس وربما يفرق بينهما ويثبت القسمة فيقال اللفظ اما ان
لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على شيء فاما ان يدل على جزء معناه
وهو المؤلف اولا على جزء معناه مثل عبدالله علما وهو المركب اقول لعل هذا اشبه
باصطلاح النجاة ولذا قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح
جديد لا فائدة له في هذا العلم قال الشارح لانه اما ان لا يراد اشارته الى وجه الحصر
على ما هو وظيفة الشرح قال الشارح اعم من ان لا يكون له جزء اه اشارته الى
ان التني في قوله لا يراد مسلط على كل واحد من القود الخمسة في التعريف فانتفاء
واحد منها لا يتحقق المفرد واما ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل
تعريف المفرد سلب كلي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل
تعريف المفرد سلب جزئي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب كلي وحاصل
تعريف المفرد سلب جزئي فيبحث آخر لم يتصله لشارح والمحشى فالحل محتمل وان كان
الاول اظهر واول اشارة اليه ابو الفتح واعلم ان تعريف المركب والمفرد على ما وقع من العلم
الاول ان المركب لفظ يدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ لا يدل جزؤه على معنى واعترض
عليه بعضهم بان التمر يقين يتفقد طرداوه كسما مثل عبدالله علما فزاد دفع هذا الاشكال
فبعد اقبها وقال المركب ما يدل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ليس كذلك
واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان الدلالة تابعة للفصد فلا يصدق على عبدالله علما
انه يدل جزؤه على معنى بل كل من جزئه عند قصد معناه العلمي بمنزلة زاه زيد فلا يحتاج
الى تلك اريادة التتميم بل للتفهم والكل منظور فيه اما الجواب فلان القول بتبعية الدلالة
للفصد ظاهر البطلان لان الدلالة على ما عرفها الشيخ بغيره هي كون الشيء بحيث
مضى التفت اليه التفت الى شيء آخر لعلاقة بينها وهذا المعنى لا يقتضي الفصد بل يكفي
نبوت العلاقة في نفس الامر وان لم يكن مشعورا بها واما زيادة قيد الجزئية فلا نها
غير حاسمة لمادة الشبهة لورود الاشكال معها بمثل الحيوان الناطق علما لشخص انساني
واما اصل الاشكال فلانه يتدفع بان الافراد والتركيب مفهومان اضافيان وقيد الجزئية
معتبر في تعريفات المفهومات الاعتبارية وان لم يصرح به اعتمادا على انفهامه
بمعونة المقام وعلى هذا الاشكال في تعريف العلم الاول لان معناه ان المركب ما يدل
جزؤه على معنى باعتبار وضعه من الاوضاع من حيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار
وضع من الاوضاع بحيث لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه يصدق
تعريف المفرد على عبدالله الله باعتبار وضعه الافراي وتعريف المركب باعتبار
وضعه الاضافي وكذا الحيوان الناطق في حال العلية ولما كان جواب الشيخ مخيفا جدا
ولم يقدر المتأخرون على دفع الاشكال عن تلك التعريفات بوجه آخر زادوا في التعريفين
فصد المعنى وفصد الدلالة ليندفع الاشكال بهذا فيه وفيه نظر ايضا لانه ان اراد

الفصل بالمثل اي عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم ان يخرج المركبات عند عدم قصد معانيها
 من تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وان اريد صلاحية القصد هذا النقص
 مثل عبد الله والحيوان الناطق عليان الا ان يعتبر قيد الحثية في حاجة الى زيادة القصد
 كما لا يخفى على المتقنين هذا عصاره ما حققه بعض الاعلام وان غفل عنه بعض الانام
 قوله اي ماصدق عليه همزة الاستفهام اي مفهوم همزة الاستفهام وانما فسر المحشي به لان
 لفظ همزة الاستفهام مركب اضافي لا يصح التمثيل به ههنا ثم ان هذا حال جميع الحروف
 الوجدانية وقد قيل ان الحروف الوجدانية يكتب اسمها ويراد سميا تها فاصدق
 عليه همزة الاستفهام مثل اني ازيد قائم ولا شك انه لفظ لاجزائه وان كان لمعناه جزء
 فتمثيل الشارح اشمل فاقبل ولو قال نحو ان اذ كان علما كما في شرح القسطاس لكان اولي
 فغافل عما ذكرناه على ان في تمثيل الشارح فائدة اخرى ستظهر قال الشارح العلامة
 او كان له جزء لالمعناه كالنقطة اشار به الى انقسام المعنى الى ماله جزء والى ما ليس له جزء
 خلاف ما اشار اليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل اقسام المفرد اربعة
 فرد عليه بهذا البيان ولذا صرح بان اقسام المفرد خمسة فالقسم الاول ما ليس للفظه جزء
 لكن يكون لمعناه جزء والقسم الثاني بالعكس فيقسم ثانيا ما ليس للفظه
 ولمعناه جزء كقوله اذ كان علما المعنى بسيط فقليل الجدوى ومندرج في هذين القسمين ايضا
 ولذا لم يلتفت اليه الشارح وان لم يتطرق له بعض الناظرين قوله فان قلت اه حاصله
 ان التمثيل المذكور لا يصح لانه ان كان المراد بها نهاية الخط يكون لمعناه جزء وان كان
 المراد بها ماصدق عليه ذلك المعنى فهو ليس بمعناه وعلى كل تقدير لا يصح التمثيل ههنا
 والعول بما يختار الاول ونقول المضاف اليه خارج فيكون معناه بسيطا ليس بشيء
 لان المضاف اليه وان كان خارجا لكن الاضافة داخلية كما سبق في تفسير المعنى اي
 عدم البصر فيكون المعنى مركبا قطعا وقوله نهاية الخط النهاية بمعنى ما ينتهي اليه
 والخط نهاية السطح السطح نهاية الجسم التعليمي فالكل اقسام المقدار وتفصيله
 في هيكلية قوله فهو اي ماصدق عليه ذلك المعنى الكلي ليس بمعناه اي النقطة اذ المعنى
 هو الصورة الذهنية من حيث انها وضع بازائها الالفاظ ومن البين ان ماصدق عبارة
 عن امر موجود في الخارج فلا يصح ان يكون معنى قطعيا نعم قد يكتفى في اطلاق المعنى
 على الصورة بمجرد صلاحية ان يقصد باللفظ سواء وضع بازائه لفظا او لا على ما اشار
 اليه الشريف في الحاشية الصغرى لكنه لا يصح كون ماصدق معنى النقطة على معنى
 صلاحية لوضع النقطة بازائه على ما توهمه بعضهم ههنا مدعيان ذلك صحة التمثيل
 المذكور لان كلام الشريف في الاكتفاء المذكور انما هو في اطلاق المعنى على الصورة
 ومن البين ان ماصدق ليس بصورة ذهنية فيقال له ثبت العرش ثم انفسه فالحق ان قوله
 كالنقطة تمثيل لقوله لالمعناه وان كان مخالفا للسياق والساق من حيث ان كلامها
 تمثيل للفظ وانما ارتكبه الشارح للاشارة الى ان المفرد قسمين خاصيا باعتبار انقسام
 معناه الى ما ليس له جزء والى ماله جزء كما سبق بتحقيقه عن قريب قوله قلت اه حاصله
 انه صرف التمثيل من اظهار ولا بأس به لارتكابه عند وجود فائدة كما قررناها آنفا
 وما قيل من انه يجوز ان يكون الموضوع له هو ماصدق ويكون المفهوم الكلي اعني

ابو القحح في حواشي التهذيب

مقره خليل

نهاية

نهاية الخط آلة للوضع فتح يكون وضعه من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كما
 في المضمرات فلا بد من هذا من دليل فخرق لاجتماع اهل العربية على انهم انما ارتكبه
 في مثل المضمرات لاجل الضرورة اذ لا تستعمل المضمرات مثلا الا في الافراد والضرورة
 في امثال النقطة بقاءه اذا كان قوله كالنقطة تمثيلا لقوله لالمعناه وكان المراد بالنقطة
 ماصدق عليه المفهوم الكلي كما قررره المحشي كيف يصح اطلاق المعنى عليه وقد سبق
 ان المعنى هو الصورة الذهنية وجوابه انه اجل المعنى في كلام الشارح على ما هو المعروف
 فيما بينهم وهو ما يقصد باللفظ سواء كان صورة ذهنية او لا كما ههنا فكلام الشريف لا يكون
 سند اعلى مثل الشارح سيما اذا كان فيما قرره فائدة كما سبق ولوسم ان ما يقصد باللفظ
 لا يكون الا بصورة ذهنية لكن لا يكون ماصدق عليه النقطة صورة ذهنية الا بازاء
 لفظ آخر بازائه كما يشير اليه المحشي في توجيه كلام الشارح قوله اعني اذا وضع لفظه
 اقول لما كان الكلام في بيان اقسام اللفظ ومن البين ان المعنى بدون اللفظ لا يكون منها
 ولا يصح ذكره ههنا اشار بهذا الكلام الى تصحيح كلام الشارح بقدر الامكان وليس
 فرضه انه لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بازائه لفظا بالفعل حتى يرد عليه ان الصلاحية
 كافية فيه على ان ماصدق عليه النقطة لا يكون صالحا لان يقصد بلفظ النقطة لكونه
 خلاف المفروض فاصدق المذکور لا يكون معنى الا باعتبار وضع لفظ آخر بازائه
 سواء كان ذلك الوضع بالفعل او بالقوة حتى يكون صالحا لان يكون معنى له فافهم قوله
 واذا لم يكن مراد الم يكن الدلالة عليه مرادة زاد هذا الكلام لاجل تطبيق الدليل
 على المدعى اذ المدعى كون عدم الدلالة مرادة كما هو صريح قوله لكن لا يكون دلالة
 مرادة ومن البين ان قوله اذ ليس شيء من معنى الحيوان اه لا يطبق عليه مالم يضم اليه
 ما ذكره المحشي ههنا واما اخذ الارادة في التعريفين فقد سبق انه مسلك المتأخرين
 وان لم يكن ذلك صافيا عن الكدر وقد حققنا ذلك بما لا مزيد عليه في شرح كلام الشارح
 فليس هذا المقام مقام ذلك الكلام وان ذكره بعضهم ههنا بكلام فاصر مختلط قوله
 ثم شرع في تقرير قول المص بان يقول والثاني المؤلف كما اشار اليه بقوله ولما لم يلف كان
 انسب لحصول المعادلة الثامنة بين القسمين في البيان يمكن ان يقال طول الكلام كان
 باعثا طرحه في المقام على ان الانجاز في البيان مطلوب للانام قوله اي الذي يكون
 القيود الخمسة متحققة فيه بخلاف المفرد فان انتفاء قيد واحد منها يكتفي في تحقيقه وقد سبق
 الاحتمالات الثلاث في التعريفين فتذكر قوله ملفوظ حقيقة لاعلم من الحقيقة والحكمي
 كالهبة كما توهم لانتك ستعرف ان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع فيكون الهبة
 خارجة عنه فبعد خروجها لا وجه لادخالها بالتعميم فعلى هذا ينبغي ان يراد من القسم
 اعني اللفظ اللفظ الحقيقي لثلا يلزم دخول ما هو خارج عن القسمين في المقسم نعم المراد
 بالموضوع المراد في قوله واللفظ اعلم من الموضوع حقيقة او حكما البشمل مثل قولنا جسد مفضل
 فافهم قوله او مقدر كقوله اي كضمير في فعله هذا يكون قوله كقوله مثال المقدر ويختل
 ان يكون المراد كقوله الماخوذ مع فاعله فعلى هذا يكون هذا مثال المركب من الملفوظ
 والمقدر واطلاق المقدر على الفاعل المستتر وقع في كلامهم كشارح المطالع ظلاله
 النوى لا المحذوف اذ لا يجوز حذف الفاعل هذا ما ذكره الناظرين وعندى انه لا وجه

واما ما قيل من انه لو مثل الجلالة
 للذات الواجب منع ونفس لا يخرج
 الى مثل هذا الفرض وكذا ما قيل
 القالب الذي ارجع اليه احوال اي
 بسط كان لا يخفى فيني على القول
 من مذاق الش في ايراد النقطة مثلا
 ههنا على ان السباطة العنقودية
 في الذات الواجب منع لم يفرق عليها
 وهان كما قرر في الكتاب الحكيم

لنخصيص المقدر بالجزء المتوحي بل هو شامل للحرف المتخوف كالواو والالف والياء ههنا
والفاعل المستتر ايضا فانيته اجتماع القسمين في لفظ ق مع قطع النظر عن الفاعل المستتر
قوله ايضا اي كما يكون للفظ جزءه قوله ويكون ذلك المعنى معناه ٨ مقصودا منه قوله
والمراد بالقصد اه لا يقال هذا تحرير من غير رضى صاحبه اذ الموجود في التعريف
هو الارادة لا نانا نقول اشار بذلك الى اتحاد الفصص والارادة على ان هذا البيان شامل
لما وقع القصد فيه كتعريف الشمسية وغيره قوله القصد الجارى على قانون الوضع
اي وضع اللغة الموافق له فلا يتقص تعريف المركب منعنا ولا تعريف المفرد جواز به
اذا اريد بجزءه منه مثل الزاء الدلالة على شئ من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله وكذا
اذا اريد بالياء او الدال الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع وهو
ظاهر ولك ان تقول المعنى اذا اريد بجزءه منه مثل الزاء او الياء او الدال العدد ٩ لان تلك الارادة
ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قيل من انه ح داخل في
تعريف المركب لصدقه عليه فلا وجه للتحرير المذكور فليس بشئ لا نالنا انما جئنا به
مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان مركبا على الاصطلاح الآخر فلا بد
من التحري المذكور قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع بان يسمع بعض الاجزاء اولا
وبعضها تاليا وثالثا لا يقال ارادة الجزء المقيد من المطلق ارادة مجازية فتحتاج الى قرينة ولا
قرينة ههنا لاننا نقول الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال والاول اخص من الثاني لكونه مرتبا
في السمع بخلاف الثاني فانه اعم وقد حققنا ان المراد باللفظ المقسم اللفظ الحقيقي دون
ما هو اعم من الحقيقي والحكمي وان كان يطلق اللفظ على الهيئة مجازا اذ لا شك ان المتبادر
ما هو الحقيقي فيجب حله عليه وكذا الفاعل التعريف ايضا فالفعل باختيار هيئته خارج
عن القسمين وعن المقسم ايضا فافراده انما هو باعتبار مادته وان دل على الزمان باعتبار
هيئته ثم اقول هذا على تقدير عدم مسوعة الهيئة واما على تقدير مسوعة هيئتها على ما وقع
في الحاشية الصغرى حيث قال ان المادة والهيئة مسوعتان معا فنقول الاعتبار
في الدلالة وعدمها بالمادة بناء على ان الهيئة ليست بلفظ حقيقة والكلام فيه فالمراد
بالجزء جزء اللفظ الحقيقي فهي خارجة عن التعريف ايضا والحق ان مسوعة الهيئة تابعة
لسموعة المادة والا فلا يتصور السماع في الهيئة استقلال ولا عمل هذا معنى الهيئة
الواقعة في كلام الشريف فالمراد بالجزء الجزء المسوع اصالة على ما هو المتبادر منه
في دفع الاعتراض المذكور جسدا ولو حل كلام المحشى على هذا لم يكن بعيدا ايضا
هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام قوله وبصيفته اي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب
الحروف وحركانها نحو ضرب او حركانها وسكانها نحو يضرب اشار بهذا العطف
الى ان بناء الاراد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدث واستقلال الهيئة
في الدلالة على الزمان ولو قيل ان الهيئة انما تدل على الزمان باعتبار دلالة المادة على الحدث
فالهيئة في دلالتها تابعة لدلالة المادة على الحدث لا تدفع الاراد المذكور ايضا كما حققنا
بمثله في المسوعة ثم اقول اذا كان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع حصل للمفرد
باعتبار ذلك الجزء فسمان احدهما ما لا يكون له جزء وقد سبق ذلك في الشرح وتانيهما
ما يكون له جزء لكن لا يكون مرتبا في السمع كضرب الدال بـهـيئة على الزمان ولم يذكر الش

٧ المقصود اه هذا القسم مأخوذ
من اضافة المعنى الى الضمير الراجح
الى اللفظ اذ التساؤل منه ان يكون
ذلك المعنى معنى صحيح
وان زاد من الزاء السبعة ومن الياء
عشرة فمن الدال الاربعة

هذا القسم وقد سبق منا ان ههنا قسم آخر ما لا يكون للفظ جزء ولا المعناه جزء كق
علا لبسط فبهذا البيان صار اقسام المفرد سبعة كما حققه بعض المحققين ٨ لاربعة كما عند
الجمهور ولا خمسة كما عند الشارح ولا ستة كما عند صاحب القسطاس والظاهر ما اشار اليه
الشارح لقلة جدوى القسمين المذكورين مع امكان اندراج القسم الثاني في بيان الش
سابقا كما اشارنا اليه فتذكر قال الش العلامة وبالجملة الاجسام المعينة اي بالتميز
النوعى اعنى المجردة بناء على ان اللام للعهد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعيا لا شخصيا
ومعنى التعين النوعى ان المرعى من نوع الجبر لا من نوع آخر لان النوع معين في ضمن معين
الفرد كما توهم ٣ اذ لا تعين للفرد ههنا حتى يكون النوع متعينا في ضمنه مع ان تعين الفرد لا يقتضى
تعين النوع فالحق ان التعين النوعى ههنا بمعنى ان المرعى جبر لا شجر مثلا وذلك كاف ههنا
قال الش العلامة لان القصد مصدر اه حاصله ان مقصود المص ههنا تقسيم اللفظ الى
المفرد والمركب حيث صدر الكلام باللفظ المنقسم الى قسمين وتعريف المفرد والمركب
تبعي واستطردى ولك ان تقول ان معنى المص من قوله وهو الذى اه في الموضعين بيان وجه
الاختصار وان لم يصدره بالام التعليل فالحق انما هو التقسيم والتعريف ضمني بحيث يحصل
من التقسيم تعريف كل قسم على ما تقرر من ان التقسيم قد يتضمن تعريفات الاقسام وعلى
كل تقدير يتدفع ما يمكن ان يورد ههنا من ان قوله والتعريف ضمني غير صحيح لكون كلام
المص صريحا في تعريف كل منهما ووجه الاندفاع عما فرزناه قوله لانه عدى لكونه عبارة
عن عدم ارادة دلالة جزئية على جزء معناه ومفهوم المركب وجودى لكونه عبارة عن ارادة
دلالة جزئية على جزء معناه والاعدام لكونها مضافة الى ملكاتها انما تعرف بملكاتها لان
معرفة المضاف موقوفة على معرفة المضاف اليه ثم ان حاصل مفهوم المركب تحقق القيود
الخمسية فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء اتنى بعضها او جميعها وقد
سبق ما يتعلق به والملكات جمع ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية هيئة في الشئ
لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كصفات محسوسة راسخة او غير راسخة
وكيفيات نفسانية حالات كالكتابة في استسقاء الخلفة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ
والعلم وغير ذلك وكيفيات استعدادية وكيفيات مختصة بالكليات كالثنية والمر بعبئة
والفصيل في الحكمة فظهر ان الملكية كيفية راسخة في النفس ههنا قوله بالمعنى
المذكورة ههنا اي في المنى واصناف اللفظ ولا تصدق على المفهوم وذلك لان المفرد
ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه والمركب ما يراد به فهما وصفان للفظ او كانا
وصفين للمفهوم يلزم ان يكون لجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو حظ
البطلان وكذلك مفهوم الكل ههنا ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
والجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الوقوع وظ ان هذين المفهومين وصفان
لفظ ولوكا ووصفين للمفهوم يلزم ان يكون المفهوم مفهوم وهذا واضح زوما وفسادا
والحاصل انه على هذا التقدير يلزم ان يكون في الاولين المعنى معنى وفي الاخيرين يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم والكل فاسد قوله قلت الحق اي مقصود الش ان المعانى الحقيقية
لها ماهو وصف المفهومات يعنى ليس مقصود الش ان هذه الاقسام اقسام مطلقا
للمفهومات اولا وبالذات بل مقصوده ان هذه الاقسام اقسام حقيقة للمفهومات اولا

٨ ابو الفتح في حاشي التمهيد عليه
١٣ التوهم مولانا محي الدين دادة
في حاشي الشرح الحاشية الثانية

وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض وللاعتناء بحال المبدئين اعتبر التقسيم الثاني المجازي
 هذا والتقرير الموافق لكلام الشارح لكن لما كان قول الش في بيان العلاقة تسمية للدال
 باسم المدلول غير موافق ظاهر القوله اقسام للمفهومات اولاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض
 اكون الدال والمدلول عبارة عن الذات والمفهومات الحقيقية والمجازية من قبيل
 الاوصاف فليس شيء منها دالاً ولا مدلولاً اشار بقوله ان المعاني الحقيقية ما هو وصف
 للمفهومات اه الى دفع المسامحة في كلام الش وان مراده تسمية اوصاف الدال باسم وصف
 المدلول والكون غرض الش ههنا انما هو بيان علاقة المجاز ووضوح ان التسمية المذكورة
 انما هي بالنظر الى المفهومات والاصناف ساح فيه فلا ينبغي ان يترشح في مثله فحاصل
 كلام المحشي ههنا ان لفظ الكل مطلق على مفهومين احدهما مالا يمنع نفس تصور
 من وقوع الشراكة فيه وهذا مفهوم حقيقي له وثانيهما ما يمنع نفس تصور
 مفهومه عن وقوع الشراكة فيه وهذا مفهوم مجازي له لان المراد بالعرف لفظ الكل
 اذ لو كان المراد به ح المفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وقس عليه لفظ الجزئي قوله
 يدل عليه اي على كون الاطلاق المذكور اطلاقاً مجازياً قوله تسمية الدال باسم المدلول
 ولا شك في هذه الدلالة وان تورد فيه نعم لو كان الضمير راجعاً الى مضمون قوله ان المعاني
 الحقيقية لها ماهو وصف للمفهومات وانما تطلق على ماهو وصف اه لا يمكن النزاع
 في الدلالة المذكورة لكن لا حاجة الى ذلك كما عرفت آنفاً على ان قد حققنا ان المحشي
 قد اشار بتقريره المذكور الى ان كلام الش مبني على الحذف في المقامين اي تسمية اوصاف
 الدال باسم وصف المدلول كما اشار اليه في الحاشية وان ساء فيه لوضوحه فبعد وضوح
 الامر لا ينبغي النزاع في الدلالة المذكورة فتدبر وبالله التوفيق قوله لكن كون المفرد
 والمركب اه استدراك من قوله ان المعاني الحقيقية لها ماهو وصف للمفهومات اه يعني
 ان كون المفرد والمركب كسائر الاقسام في ان المعاني الحقيقية لهما ماهو وصف للمفهوم
 وانما يطلق على ماهو وصف للفظ مجازاً محتمل بحيث بل الامر بالعكس فيهما فان المعنى
 الحقيقي لهما ماهو وصف للفظ وانما يطلق على ماهو وصف للمفهوم مجازاً تسمية
 للمدلول باسم الدال هذا اورد عليه انه ان اراد ان الامر بالعكس فيهما في عرف النحاة
 فسلم ولا يفتد وان اراد في عرف المناطقة فبطلانه اوضح بعد المراجعة الى ما ذكره المحقق
 في شرح المطالع واوضحه الشريف في حواشيه مؤيداً بالنقل عن الشفاء فلا يخفى
 الابان لا بعد تلك الكتب الثلاثة من المطولات ونحن نقول ما ذكره المحقق والشريف
 مؤيداً بالنقل عن الشفاء انما هو في توجيه كون مثل عبد الله علماً مفرداً عند المناطقة
 حيث قال الشريف هناك ما حاصله ان المحققين من النحاة جعلوا مثل عبد الله علماً
 مركباً لكون نظريتهم الاصل في الالفاظ وقد جرى على مثله احكام المركبات حيث
 اعرب باعرايين واما المنطقي فظن في الالفاظ على سبيل التسمية للمعاني فاذا كان
 المعنى واحداً لا يدل الجزء من اللفظ على جزء منه مفرداً كما في مثل عبد الله علماً والاعد
 مركباً ثم قال نافلاً عن الشفاء انه لا تنافي في هذه الصناعة الى التركيب بحسب المجموع
 اذا لم يدل جزء منه على اجزائه من المعنى كعبد شمس اذا اراد به الالف بخل هذا لا بعد
 من الالفاظ المركبة هذا هو المذكور في الكتب ولا يخفى على الفطن ان حاصله ان لا اعتبار

النسازع فيه هو المدلول
 قوله خليل جيزع ان قول الشارح
 تسمية الدال باسم المدلول غير
 موافق لما قصد اولاً ان
 التقرير المذكور من المحشي
 غير مطابق لتقرير الش وان الدلالة
 في قوله يدل عليه ان المعاني
 الحقيقية لها ماهو وصف للمفهوم
 لوضوح المراد منه وان المحشي اشار
 بتقريره المذكور الى دفع المسامحة
 في كلام الش فبعد اندفاع المسامحة
 في الدلالة المذكورة على ان الدلالة
 المجازي على ما سطره في الاصل اه

المورد مولانا احمد الطرسوسى

في المركب بتركيب اللفظ بل بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى في ان يفهم منه ان الافراد
 والتركيب صفتان للمعنى اولاً وبالذات بل هو صريح ايضا فيما اشار اليه المحشي وقد قال
 الشريف في الحاشية الصغرى ان الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة وبوصف
 المعاني بهما تبعا فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد
 من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ والمعنى
 المفرد ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ فالحق ان كلام المحشي لا يخفى عن ثباته ثم انه قد نقل
 عن الشيخ الرضى ان الافراد والتركيب صفتان لللفظ عند المنطقيين والمعنى عند النحاة
 وهذا يؤيد ايضا ما ذكره المحشي ههنا فعلى هذا لو كان كلام الش العلامة في الافراد
 والتركيب على ما ذهب اليه النحاة كما نقله الرضى لم يكن بعد من وجوه لا يخفى قال الش
 العلامة اي لا يمنع مفهومه لما كان ظاهراً بعبارة ان غير المانع من الشراكة هو تصور
 المفهوم مع ان المتبادر من التصور المضاف الى المفهوم المعنى المصدري ولا يتصور
 كونه مانعاً اشار بهذا التفسير الى ان اسناد المنع الى التصور اسناد مجازي وان المراد عدم
 منع ذلك المنع من حيث انه متصور وانما عدل الى المجاز تليها على ان مدار المنع وعدمه
 هو التصور هذا ولك ان نقول فسر بهذا اشارة الى ان التصور بمعنى التصور واضافه
 الى المفهوم بيانية وتعلق المنع بالتصور يشعر بالحيلة وما قيل من ان نفس التصور لقيامه
 بالنفس الجزئية جزئى لكون جزئية المحل مستلزماً لجزئية الحال فح لا يصح الانقسام
 الى الجزئى والكلى فلا يخفى ما فيه لانه يقتضى ان يصح بقاء تعريف الجزئى على ظاهره مع
 انه يحتاج الى هذا التفسير ايضا قطعاً على ان المقسم في الحقيقة عبارة عن المفهوم الذى
 حصل في العقل فلا يتناول الجزئى كما صرح به شارح المطالع في الابحاث التى اوردها ههنا
 والحق ان ما ذكره القائل لا ينطبق بما ذكره الشارح ههنا فالوجه فيه ما ذكرناه واما ما ذكره
 شارح المطالع فدفعه محتاج الى كلام طويل لا يليق ابراده ههنا قوله اي بمجرد انه
 متصور ظن المحشي ان بيان الش قاصر عن تفسير لفظ النفس الواقع في عبارة المسن
 ففسره بذلك واشار بالبلاء السببية الى ان كلمة حيث للتعليل لا للتقييد لكن الظاهر ان بيان
 الشارح يفيد ما افاده لفظ النفس لان الظاهر ان الحشية تعليلية فتفيد ان المنع وعدم المنع
 انما هو من هذه الجهة لامن غيرها وهذا المعنى بعينه مفاد لفظ النفس فلا يخفى في تفسير الش
 الا ان يقال ان مراده بيان هذا المعنى لا تعريفه بل لاش لكن يابى عنه قوله على ما يفيد
 قيد النفس وحاصل معنى الكلام على التفسيرين ان الكلية والجزئية لا يلاحظ فيهما
 امر خارج عن المفهوم مثل ملاحظة البرهان والوجود الخارجى فيظهر به ان الكلية
 والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للماهية بشرط حصولها في العقل وقيد
 في الذهن مما لا حاجة اليه وان كان فيه فائدة من حيث ان فيه تنصبصا على ان الكلية
 من نوات المعقولات قيل لم يقل مما لا يحتمل له لجواز حمل التصور على المعنى اللغوى فمعنى انه
 متصورانه ذو صورة ولا يخفى ان المعنى اللغوى وان كان متبادراً في عبارة المتن لكن بعد تفسير
 الش لا يبق له وجه قوله فأنمل اشارة الى ان حق الحدود الثمانية الاسمية ان يذكر فيها جميع
 القيود المعبرة في معرفتها بالمطابقة والتصريح اذا لاكتفاء بالتضمن والالتزام بما يورث فيها
 نقصا او قد تقرر ان القيود الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ويدل على ما قررناهم

لا يرى الى قوله فاذا كان المعنى
 واحداً لا يدل الجزء من اللفظ
 فقد جعل في جزء المعنى سبباً لكون
 اللفظ مفرداً وهذا يدل على ما
 قرناه كما اشار اليه من المعنى
 الصغرى والحق ان كون المعنى
 مفرداً ومركباً عند المنطقيين
 بالنظر الى دلالة اجزاء اللفظ على
 اجزائه وعدم دلالتها عليها فها
 صفتان للالفاظ اصالة وان كان
 نظريتهم الاصل في المعاني
 لا كذلك الكلية والجزئية
 جعلوا الكلية والجزئية من المعقولات
 الثانية دون الافراد والتركيب ويدل
 على ما ذكرناه ايضا انهم جعلوا
 ما بحث الافراد والتركيب من مباحث
 الالفاظ وما بحث الكلية والجزئية
 من مباحث المعاني فراجع
 الى مثل التسمية

قالوا في حد العلم حصول صورة الشيء في العقل مع ان الصورة الحاصلة من الشيء لا تكون
 الالفة والقول بان الاستدراك المذكور مندفع بان يجعل كلمة في متعلقة بقوله لا يمنع اه
 بعد جدا و برده ايضا قواعدهم حصول صورة الشيء في العقل قوله اي اشتراكه بين
 كثيرين الخ لما كان تفسير الشارح مقتضا لكون الشركة من جانب الافراد لا من جانب
 المفهوم مع ان الظاهر ان يكون الامر بالعكس فسر به ذلك والظاهر انه تفسير باللائم
 لان كون الافراد مشتركا في المفهوم يلزمه كون المفهوم مشتركا بين الافراد واهل الشارح
 ظن التساوي بين الامر بن تفسير باحدهما ههنا وبالاخر في تعريف الجزئي لكن
 الظاهر ما اشار اليه المحشي قوله امكان فرض صدقه على كثيرين اه بناء على ما
 حققه الشرع يف وغيره من ان الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة فان قلت
 فعلى هذا يكون الجزئي داخلا في تعريف الكل لان كل جزئي يمكن فرض صدقه على
 كثيرين بمجرد النظر اليه لصحة وقوعه مقدما للشرطية مثل قولنا ان كان زيد صادقا
 على كثيرين كان كليا لجميع الجزئيات يكون داخلا في تعريف الكل فلا يكون مانعا
 بل لا يكون تعريف الجزئي جامعا ايضا قلت الفرض ههنا بمعنى التجوز اي الحكم
 بالجواز لا بمعنى التقدير المتعبر في مقدم الشرطية ولا شك ان العقل اذا جرد النظر
 الى المفهوم عن الخصوصيات يحكم في البعض بجواز صدقه على كثيرين فهو الكل
 وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئي وقد قال شارح المطالع بان ما نحن فيه فرض ممتنع
 بالوصف وما وقع مقدما للشرطية فرض ممتنع بالاضافة فالفرض والمفروض في الجزئي
 الغير الواقع مقدما للشرطية كلاهما محالان والفرض فيما وقع مقدما للشرطية ممكن
 وان كان المفروض ممتنعا فالخاصل ان مجرد فرض صدقه على كثيرين لا بالعقل ولا في
 نفس الامر بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية وفي الجزئية لا بد ان يكون ذلك الفرض
 ممتنعا ايضا ولا كذلك ما وقع مقدما للشرطية قوله لا اشتراكه في واقع وان اعتبره
 بعضهم لكن الحق عند المحققين ومنهم الشيخ ما اشار اليه المحشي قوله حتى يدخل
 الكلمات الفرضية قال الشرع يف في الحاشية الصفري هي اي الكلمات الفرضية التي
 لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشي فان كل
 ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن
 ضرورة فلا يصدق على شيء منهما لاشي وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم
 يصدق عليه في نفس الامر يمكن ما فمتنع صدق نقبضه في نفس الامر على مفهوم
 من المفهومات وكالا وجود فان كل ماهو في الخارج فهو موجود فيه وكل ماهو
 في الذهن فهو موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقبضه على شيء اصلا لكن هذه الكلمات
 الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه من فرض الاشتراك
 بين كثيرين بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نقايتها
 بجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكل والجزئي حال المفهومات في العقل
 اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها بين كثيرين وعدم امتناعها عنه فجعلوا
 امثال مفهوم واجب الوجود ونفايض المفهومات الشاملة بجميع الاشياء الذهنية
 والخارجية المحققة والقدرة داخلة في الكلمات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات

هذا السؤال والجواب مشهودان
 فيبينهم ههنا
 فيقول كلام شارح المطالع وان كان
 في الكلمات الفرضية لكن لا فرق
 بينها وبين امثال الشرطية المذكورة
 في كون الفرض فيها فرض ممتنع
 بالاضافة فلذا لا بد من التمام بما قرره فيه

في انفسها اعني امتناعها من الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا
 تلك المذكورات داخلة في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات
 الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فالتناسب لفرضهم انما هو اعتبار
 احوالها الذهنية هذا قوله ولا يتقضى اي التعريفان عطف على قوله يدخل اي وحتى
 لا يتقضى ونون التثنية ساقطة وفي بعض النسخ فلا يتقضى بالنون فهو تفرع على ما
 تقدم قوله من مسامحات اه جمع مسامحة وهي استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر
 لوضوح الامر فيه وانما حمله على المسامحة دون المجاز لانه مشروط بالقرينة والعلاقة
 مع انه يجب الاحتراز عنه في التعريفات كذا قيل وفيه تأمل قوله من حيث القاعدة
 العربية اي من حيث مراعاتها قوله اذ على اعتبار العربية اي على اعتبار قاعدتها
 قوله يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة بناء على ان الكثيرين جمع كثير وهو
 لا يطلق على اقل من اثنين واقل افراد الجمع ثلثة فيكون الانسان ثلث مرات ستة ولولم
 يطلق الكثير على اقل من ثلثة كما عند بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل
 من تسعة ولو نوى الكلام على ان اقل الجمع انسان كاذب اليه بعضهم يجب ان لا
 يطلق الكثيرون على اقل من اربعة على الاحتمال الاول في الكثير وعلى اقل من ستة
 ايضا على الاحتمال الثاني فيه قوله وان يكون من ذوى العقول لا وما جاء من غيرهم
 من الجمع بالواو والباء والنون فشاذا لا يناسب عليه كباين في النحو قوله وان يكون
 الجنسية والنوعية اه اهل وجه التخصيص كونها اشهر الكلمات وباقها مقبوس عليها
 فقوله باعتبار الصدق معناه باعتبار امكان فرض الصدق كباينه انفسا قبل من ان
 هذا المحذور يجري في كل كلى حتى الفرضيات فلا وجه لتخصيص المذكورات بالذكر
 ساقط على ان النوعية يمكن ان تكون شاملة للكلمات الفرضية نعم يمكن ان يقال ان هذا
 يقتضي ان يوجد لفظ الكثير في تعريف الجنس والنوع والفصل جميعا انه لا يوجد
 الا في تعريف الاولين الا ان يقال انهم وان لم يذكره في تعريف الفصل لفظ الكثرة
 المذكور فيه معنى قوله اذ لا يوجد صفة الكثرة اه فاحاد هذا الجمع كل اثنين اثنين وهذا
 تعليل للاخير وترك تعليل الثاني لظهوره من النحو واما تعليل الاول فالاشارة اليه آتيا
 كما نقل عنه في الحاشية قيل ان هذه الاول توقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلثة
 وهو شائع والثاني ان صفة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التعليل
 فلذا لم يفرض لتعليل الاول وجعله علة الاول ملاحظة الشائع بعيد مع ان الاخير طالب
 للعلة ايضا بل تعسف جدا قال الشارح العلامة وهذه المنع اي المنع من حيث النظر الى الوجود
 الخارجي قال الشارح اما بان لا يكون له وجود خارجي وذلك بان يكون المنع مسلطا الى قيد
 الوجود الخارجي فافهم قال الشارح واما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك وذلك بان
 يكون المنع مسلطا على وقوع الشركة ثم ان انتفاء الاشتراك امام امكان الغير او مع امتناعه
 فقوله كالشمس الظاهر انه مثال على الاحتمال الاول كما يشهد به الكتب المنطقية وبمحتمل
 ان يكون مثالا على الاحتمال الثاني كما يفرضه القواعد الحكمية كباينا ذلك في حواشينا
 على العقائد الجلالية فا قيل ههنا من انه يحتمل المذهبين مذهب امكان شمس آخر
 خارجي ومذهب امتناع شمس آخر خارجي ان اراد من المذهبين مذهب المنطقيين

وما قيل من انهم انما اختاروا جمع
 الكثرة والواو اكثر من اشارة الى ان جميع
 الكلمات متساوية باعتبار التصور
 حتى انه ما من كلى الا وهو صادق
 على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار
 وان كان ما يالهها بحسب نفس الامر
 واما اخبار صيغة الذكر على الوث
 فلكونه اشرف هذا فلا يخفى انه
 تصرف عقلي خارج عما يتعلق
 بالعبارة فالحق انه يتناول على المسامحة

فخلاف الواقع وان اراد مذهب الحكماء فكذلك خلاف الواقع ايضا وان اراد الخلط بين المذهبين فقد وقع فيما وقع اصله ان الكلي تنقسم الى ستة اقسام لان افراده المتوهمه اما ان تكون متممة الوجود في الخارج كشرية الباري او تكون ممكنة الوجود وح فلما لا توجد في الخارج اصلا كالاعتناء او يكون بعضها موجودا فيه وح اما ان يكون الموجود منها واحدا فقط امام امتناع الغير كالواجب تعالى واما مع امكانه كالشمس واما ان يكون الموجود منها كثيرا وح فاما ان يكون متناهي كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالفوس الناطقة على مذهب الحكماء بناء على ان النفوس الناطقة المفارقة عن الابدان غير متناهية بالفعل عند هم ولو كانوا مجتمعين غير مرتبة لا يجري فيها التطبيق عندهم على ما قرر في الحكمة فلا يلتفت الى ما قبل ههنا وهذا لا يصح تمثيل هذا القسم السادس بالاعداد وعلوم الله تعالى الغير المتناهية فان اللاهوت في ههنا معنى لاتقف عند حد بانفاق الحكماء والمتكلمين ثم اعلم ان كلمة الكلي انما هي بالقياس الى افراده لا بالقياس الى المحل القاسم هو به اذا كان من العرضيات نحو البياض فان كليتة انما هي بالقياس الى بياض هذا الجسم وذلك الجسم وغير ذلك دون الجسم القاسم هو به وكالعلم فان كليتة انما هي بالقياس الى علم زيد وعلم عمرو وهكذا لا بالقياس الى زيد وعمرو مثلا ومن ههنا نعلمهم بقولون ان حل الكلي على جزئياته حل المواطاة اي الحل به هو ولا يعتبر فيه حل الاشتقاق ولا الاعم فلا يكون البياض مثلا كليا لا يصدق على بياض هذا الجسم وذلك الجسم وكذا لا يكون العلم كليا لا يصدق على علم زيد وعلم عمرو وهكذا واما حل البياض على هذا الجسم وذلك الجسم وحل العلم على زيد وعمرو وحل الاشتقاق فيقال هذا الجسم ذو بياض وذاك الجسم ابيض وزيد عالم وعمرو عالم او حل ذو فيقال هذا الجسم ذو بياض وزيد ذو علم حقق ذلك في محله وههنا كلام لا ينحمله المقام قال الشارح العلامة ان في الاكتفاء بالنفس او التصور لا يحصل هذه الفائدة اي الاحتراز المذكور كانه جواب عما قبل انك خصصت الفائدة المذكورة بمجموع القيدين فهلا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما وحاصل الجواب انه لا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما اما في الاكتفاء بالتصور فلانه اذا قبل لا يمنع تصور مفهومه كان ظاهرا في العقل اذا التصور لا يكون الا فيه ومن البين انه لا يمنع ضمنية البرهان فيخرج عن تعريف الكلي مثل الواجب تعالى لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان يمنع وقوع الشراكة فيه والظاهر انه لا يخرج ح عن التعريف الكليات الفرضية لان تصور مفهومها غير مانع ولا تصور فيها ضمنية البرهان واما في الاكتفاء بالنفس فلانه اذا قبل لا يمنع نفس مفهومه كان ههنا متبادرا بالنظر الى الخارج فيخرج عن تعريف مثل الواجب والكليات الفرضية لان نفس مفهومها مانعة من الشراكة بالنظر الى الخارج كما اشار اليه الشارح انما والحاصل ان التصور ظ في العقل والنفس متبادر في الخارج فبايهما اكتفى لا يحصل الاحتراز المذكور فلو ترك القيدان وقبل لا يمنع مفهومه فبالاولى ان لا يحصل الفائدة المذكورة وقوله لا لا ينفي للنصف كانه تعريف بشارح المطالع والشرية حيث لا محاصلة ان زيادة النفس لازالة الوهم لا لوجودها اذ لو قبل لا يمنع تصور مفهومه بفهم من اسناد المنع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه

كالبرهان

كالبرهان في الواجب فيخرج عن التعريف مثل الواجب لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان مانع كما سبق والظاهر المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك فيحمل عليه فلا يخرج ح عن التعريف مثل الواجب فزيادة النفس انما هو لازالة الوهم المرجوح وزيادة التوضيح لا لزومه انتهى والحق مع الشارح العلامة لانا لا نقسم ان المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك المنع بل المتبادر منه كونه في العقل سواء كان مستقلا او لا على ان ههنا جار في الاكتفاء بقيد النفس اذ لو قبل لا يمنع نفس مفهومه كان المتبادر منه استقلال المفهوم في ذلك المنع مع قطع النظر عن كونه متصورا في العقل بل بالنظر الى الوجود الخارجي فيخرج مثل الواجب فلا بد من زيادة قيد التصور لازالة هذا الوهم فاهو جوابه فهو جوابنا مع ان امثال هذا الوهم تكفي في انتقاض التعريف كيف لا وقد اوردوا عليه النقص بالمواد المفروضة فلا يلتفت ههنا الى قول من يؤيد جانب السيد وشارح المطالع وقوله واما ذكر المفهوم جواب عما قبل انك قد حققت لزوم قيدي النفس والتصور فهلا يكون قيد المفهوم مستردكا بل مستلزما للزوم ان يكون المفهوم مفهوم وحاصله ان المتبادر من انما البرهان ان لو كان مورد القسم المفهوم وقد عرفت انه اعتبر التقسيم المجازي فورد القسم اللفظ فلا يلزم الاستدراك ولا ان يكون المفهوم مفهوم قوله لان نفس مفهومها مانع اي انه لو قبل لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع الشراكة كان المتبادر منه ان ذلك باعتبار الوجود الخارجي فيخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات لفرضية لان نفس مفهومها باعتبار الوجود الخارجي مانع عنها اما مثل الواجب فلم يدم اشتراكه فيه واما الكليات الفرضية فلم يدم وجودها فيه كما اشار اليه الشارح والقول بان اعتبار الوجود الخارجي يناقض البرهان الى مفهومه فيكون معنى التعريف لا يمنع نفس مفهومه من غير ضمنية البرهان عن وقوع الشراكة وظاهرا بل المنع في الواجب انما هو باعتبار ضمنية البرهان لا بدونها فدخل الواجب ح في التعريف ليس بشيء بل هو من اشتباه اللازم بالزوم فغابت عن اعتبار الوجود الخارجي بلزومه عدم ضمنية البرهان فالمحوظ في التعريف حين الاكتفاء بقيد النفس انما هو الاول لا الثاني ومن البين ان احدهما ليس عين الآخر ولا مساويا له قوله ولو كان المراد نفس المفهوم اه كانه جواب عما قبل فلم لا يجوز ان يكون المراد نفس المفهوم من غير اعتبار شي اصلا لا الوجود الخارجي ولا الوجود الذهني فاجاب بهذا وحاصله ان المراد لو كان نفس المفهوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاعتبارين ز لم ان لا يكون التعريف مانعا ولا مانعا اي لم ان لا يتصف باحدهما اذا لا يتصف باحدهما فرغ احد الوجودين ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ان ذهنا فذهن وان خارجا فتخرج ومن البين ان نفس المفهوم مع قطع النظر عن كلا اعتبارين لا يثبت له في احد الوجودين بالنظر الى ماهو اللازم ههنا من المنع وعدمه عن وقوع الشراكة فيكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فيجوز ارتفاع المانع والامانع عنه قطعيا وما قبل من انه لا يلزم من عدم اعتبار شي اعتبار عدمه اذ الاول اعم من الثاني فلا يكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فلا يجوز ارتفاع المانع والامانع عنه فالصواب ان يقال من اعتبار عدم شي ولذا فسر هذا القول بعضهم بقوله اي بشرط اعتبار لا شيء في

او اما ما وقع فيه من هذا
القائل من قوله لا ياتي
البرهان بلا التامة في قوله لا ياتي
فساده اظهر من ان يفي

على الفعلة عن المقام اذ الكلام ههنا في المنع وعدمه وكل منهما ناش عن الاعتبار المذكور
 وجب لا اعتبار فلا منع ولا عدم المنع قد تقرر في محله ان الماهية لا بشرط شيء اعم
 من الماهية بشرط شيء ومن الماهية بشرط لا شيء لكن الكلام ههنا ليس في ذلك فتدبر
 والله الموفق لما هنالك قوله فلا يكون اي تعريف الكلّي مانعا ولا مانعا وقدينا
 وجهه وفي بعض النسخ فلا يكون جامعا ولا مانعا وفي بعضها فلا يكون مانعا ولا جامعا
 فواحد من كلنا النسخين اشارة الى تعريف الكلّي والاخر الى تعريف الجزئي والكل
 غلط فشا من عبارة الشرح وصوابه مانعا ولا مانعا وتفسيره ما بيناه قوله ايضا
 اي كالا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب اذا اكتفى بقيد النفس وقد سبق واعلم
 اخري ان هذه الفائدة لا اجل تأخر قيد التصور عن قيد النفس في التعريف اولا لان
 الاكتفاء بقيد النفس يستلزم ايضا خروج الكلمات الفرضية بخلاف الاكتفاء الثاني
 فكان الاكتفاء الاول اقوى فسادا من الثاني وما قبل من ان الاكتفاء الثاني لا يستلزم
 محذورا على سبيل القطع بل زيادة قيد النفس بعد قيد التصور انما هي لدفع الوهم المرجوح
 على ما حققه شارح المطالع وحشية الشريف فهو وان كان وجهه لتأخير هذه الفائدة
 لكنه لا يرضى به الشارح العلامة والمحشي كما عرفت لتحقيق المقام في شرح الشرح
 فتذكر قوله مانع ذكره باعتبار ان اضافة الضميمة الى البرهان بانية او باعتبار ان التاء
 في الضميمة لازمة للكلمة فتذكرها وتأتيه سببان والا فظاهر ان يقال مانعة قوله ايضا
 اي كان اعتبار الوجود الخارجي مانعا او المعنى كانه بدون ضميمة البرهان مانع اذ عدم
 ضميمة البرهان لازم لا اعتبار الوجود الخارجي وقد اشرنا اليه قوله لاحقا في ان
 م الخفاء لا يدخل فيه للانصاف وان فهم ذلك من كلام الشارح بناء على ان تعليق
 عدم الخفاء بالنصف بشرطية ما أخذ الاشتقاق اعني الانصاف لعدم الخفاء وظاهر
 انه لا يدخل له في ذلك اذ رب شخص يكون منصف او يخفى عليه ذلك لعدم فطنته او لعدم
 تأمله وتفكره ورب شخص لا يكون منصف ولا يكون المقام خافيا عليه لفطنته او لتأمله
 وتفكره فلا بد ان يقال بما يكون مانعا لعدم الخفاء مثل ان يقال كالا يخفى على الفطن او
 التأمل او التفكر او غير ذلك ويمكن ان يقال الانصاف من آثار الفطنة او التأمل والتفكر
 فاعلم من قبيل ذكر لازم واردة المرزوم وانما قال ما قال اشارة الى ان هذا المقام غير خفي
 على منصف فطنا او غيره ومتأملا او غيره وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقيل الانصاف له مدخل
 في الظهور اذ العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه اللائق فيكون الانصاف سببا للتأمل
 على ان في كلام الشارح حذف وهو التأمل او الفطن وفيه ان لا يتم ان العناد يمنع ادراك
 المقدمات قال الله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون وكان الانصاف سببا للتأمل
 ليس بكلّي بل جزئي وعكسه اي كون التأمل سببا للانصاف اظهر كما اشرنا اليه واما حال
 الحذف فخرى ان يحذف من البين قال الشارح فان مفهوم الذات اي الماهية الغير المانعة عن
 الشركة مع التعيين اي ماهية الامتياز يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع الاشتراك فهو
 جزئي مشخص في الذهن ولعل الشخص الذهني انما نشأ من حيث تطبيق ذلك المفهوم
 على الوجود الخارجي فحقيقة التطبيق داخلية في ذلك المفهوم كما اشار اليه بقوله كما يمنع
 تصور نفس تصور الهذبة اي مفهوم هذا من حيث انه متصور في الذهن من حيث تطبيقها

قد نرى بعض لهذا القائل حيث
 اختار ما مال اليه المحققان المذكوران
 ثم زعم ان المحشي لو قدم هذه الفائدة
 لكان افيد ولم يشمره لو كان الامر
 كما مال اليه واختاره هذا القائل
 لكان تأخير هذه الفائدة مناسباً لهذا

فيه لطيفة

على الوجود الخارجي فالمطابق مفهوم هذا والمطابق يقع الباء ذات الوجود الخارجي
 فلا يلزم ان يكون الجزئية وصفا للوجود الخارجي وما يقال من ان كل ما في الخارج
 فهو جزئي فحاشا انه اذا حصل في العقل النصف بالجزئية وهذا بخلاف تصور
 مفهوم الذات فانه اي مفهوم الذات من حيث انه متصور عين حقيقة النوع فهو غير مانع
 من الشركة فلا تميز ههنا حتى يكون حقيقة التطبيق على الوجود الخارجي داخلية
 فيه فلا يلزم ان يكون الكلّي جزئيا والحاصل ان اعتبار جزئية التعيين يقتضي ان يكون
 حقيقة التطبيق داخلية في المفهوم كما في الجزئي واعتبار عدم جزئيته يقتضي ان يكون
 خارجة عنه كما في الكلّي فلا بد عليه ان الكلّي ايضا منطبق على الوجود الخارجي كما في زيد
 انسان فلا يلزم ان يكون جزئيا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح قلت اه حاصله انه
 ان كان المراد من المحكوم عليه في النسخة هو ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي فلا بد ح
 ان يكون المراد من مفهوم لفظ الجزئي في الصغرى هو الماصدق فذلك الصغرى ممنوعة كيف
 وانها كاذبة بل سالبة مع ان ايجاب الصغرى شرط في الشكل الاول وان امكن دفعه بمحملها
 معدولة كما هو الظاهر فعلى هذا لم يلزم النتيجة المذكورة من القياس المذكور
 ايضا واوضحه تركه الشارح لان ما لا يكون صفرا مسلما لا يكون نتيجته مسلما ايضا
 وان كان المراد من المحكوم عليه مفهوم لفظ الجزئي كما هو الواقع فالقياس المذكور على
 تقدير تسليم اتاجه بناء على ان صفرا ح تكون طبيعية والطبيعية وان لم تكن منتجة
 اذا كانت كبرى كما صرحوا في باب المغالطة لكنها منتجة اذا كانت صغرى كما صرح به
 بعضهم فح يكون نتيجته حقة فدعوى الخلف فيها ممنوعة جدا هذا فن لم يفهم الكلام
 وزعم ان ههنا تقريرين آخرين فلم يتبصر بالعينين بل كل ما يمكن ان يقرر ههنا فهو
 داخل في تقرير العلامة كالا يخفى على ذوي الفطنة قوله مفهوم لفظ الجزئي اخترا عن
 المفهومات الجزئية المانعة عن الشركة من مفهوم زيد ومفهوم عمرو وغيرهما وفيه
 اشارة الى ان لفظ الجزئي في الموضوعين من الشرح على حذف مضاف كما اشرنا اليه
 في اثناء التقرير قوله ما يمنع عن وقوع الشركة اي مفهومه ذلك لانه شامل لجميع
 المفهومات الجزئية المانعة من وقوع الشركة فيها ولو كان الجزئي كلياً كما زعمه المحجب
 ومن شأنه المنع كما هو مقتضى تعريفه يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع اذا اولا وصف
 الجزئي والثاني وصف الكلّي فلو كان الجزئي كلياً يلزم المحذور المذكور خلاصه
 اثبات ما في النتيجة المذكورة من الخلف بانها لو كانت مستقيمة لزم صدق
 الشيء على نفسه وهو محال واقول لعل هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المانع بين
 المفهومات الجزئية وبين مفهوم لفظ الجزئي فيصدق على الكل انه مانع لكن من البين
 ان المنع في الاول بالنظر الى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي وفي الثاني بالنظر الى مفهوم
 لفظ الجزئي فلا يلزم ههنا صدق الشيء على نفسه قطعاً لان احدهما ليس بقبض
 الآخر لكون المراد من احدهما نفس المفهوم ومن الآخر ما صدق عليه ذلك المفهوم
 ومن شرط التناقض الاتحاد فالمنع صفة الماصدق وعدم المنع صفة المفهوم فلا تناقض هذا
 ومن هذا يظهر ان هذا قريب الى المغالطة التي اوردها الش ههنا ثم ان المراد من قوله ما يمنع
 عن وقوع الشركة اه منع المفهوم من حيث انه متصور في الذهن كما سبق بيانه في تقرير

التعريفين فلا يتوهم ان المتبادر من المنع بحسب نفس الامر فلا بد ان يقال ما يمنع
نفس تصور مفهومه لان ذلك المتبادر انما يكون لو لم يسبق تحريك التعريفين وقد
وضع الامر في ذلك لدى التعريفين قوله ولو كان اي مفهوم لفظ الجزئي المعروف
بالتعريف المذكور كلبا يلزم ان يكون ما يمنع وهو الواقع في مفهوم الجزئي ما لا يمنع
وهو الواقع في مفهوم الكلي على معنى انه يلزم ان يكون المانع لبس بمانع على ما يشير اليه
في السؤال الاتي فيلزم صدق الشيء على نقيضه وهو محال اذا التقبضان لا يتحدان
كما لا يتحدان في امر واحد وقد عرفت انفسا ان المنع بالنظر الى المفهومات الجزئية
وعدم المنع بالنظر الى مفهوم صادق عليها فالاول منتصف الثاني فلا مانعة بينهما كما اشار
اليه في الجواب قوله قلت اذ منع الملازمة على تقدير وضع استحالة اللازم على تقدير آخر
وتقرره ان اراد بقوله فيلزم صدق الشيء على نقيضه صدق الشيء على ما يصدق عليه
نقيضه فالملازمة ممة وان اراد صدق الشيء على نفس نقيضه فالملازمة مسلمة وبطلان
الثاني م اذ الشيء كما لا يمنع ههنا صادق على نفس نقيضه كما يمنع ههنا فعلى هذا يؤل
هذا الجواب الى ما شرنا اليه انفسا قوله فواقع في غير موضع اي في غير موضع واحد بل
في مواضع كالشيء يصدق على الاشياء وكالممكن يصدق على اللائمين فان كلامنا الاشياء
واللائمين لكونه مفهوما من المفهومات يصدق عليه انه شيء او ممكن قوله
فان قلت يلزم من هذا اي من ككون ما يمنع ما لا يمنع ان يكون المانع لمانع
لان كلامنا لا يمنع ولا مانع منتصف بعدم المساوية وهذا بيان فساد آخر
بانه وان لم يلزم فيه صدق الشيء على نقيضه لكنه يلزم منه سلب الشيء عن نفسه
وهو محال فعلى هذا صكل من السؤالين يؤل الى ابطال منع الشارح خلف النتيجة
واثبات بطلان النتيجة المذكورة الذي صدر من المستدل وقد عرفت انه مما لطف
منشأها عدم الفرق بين المفهوم الكلي والمفهومات الجزئية الاول منتصف
بعدم المنع لصدقه على المفهومات الجزئية المتصفة بالمناعية فغايتة صدق عدم المانع
على المانع فليس ههنا سلب الشيء عن نفسه قوله قلت الممة منع الملازمة
على تقدير وضع بطلان اللازم على تقدير آخر كافي السابق وتقرره ان اراد بسلب الشيء
عن نفسه ان هذا ليس نفسه فالملازمة ممة وان اراد به ان هذا ليس بصادق على نفسه
وثابت له فالملازمة مسلمة وبطلانه م والحاصل ان سلب الشيء عن نفسه بالمعنى الاول
ليس بلازم واللازم ههنا انما هو بالمعنى الثاني وهو ليس بمحتمل وهذا معنى قوله واللازم
الثاني لا الاول هذا وقد عرفت ان هذا الاراد كالأراد الاول ودفعه دفعه كما اشرنا اليه
فلا وجه لقوله واما بمعنى ان هذا ليس بصادق على نفسه لان هذا يشعر بكون قوله
ان يكون المانع لمانع سالبه وقد تحققت انه موجبة معدومة اذ الموجود ههنا انصاف المانع
اعني المفهومات الصادقة على المفهومات الجزئية بعدم المناعية بمعنى ان المفهوم
الصادق عليها شامل لجميعها غير مختص بها الا ان يكون معنى قوله المذكور ان هذا ليس
بصادق على نفسه بل الصادق ههنا لعدده عليه والامر ههنا كذلك اذ لا مانع
يصدق على المانع ولعله قرره بما قرره لاجل الانتقال الى السؤال والجواب الا بين فافهم
خافيل من ان ههنا احتمالا ثالثا وهو ان المانع ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمانع بل بعدم المنع

فهذا هو الوجه في الجواب لاما ذكره لبس بشيء لان هذا معنى كلامه كما قررناه والعجب
منه انه قال في تفسير قوله واللازم الثاني يعني ان المانع لا يصدق على نفسه ادمم المغايرة
بل يصدق عليه اللا مانع فانظر ان هذا عين الاحتمال الثالث الذي ادعى مغايرته لاحتمالي
المحشى والعجب منه انه بنى ما ل جوابي المحشى عليه في المقامتين ثم زعم انه مغاير له وانه
خليف بان يجاب به ههنا فاعجب هذا المقال والعصمة من الحفظ المتعال قوله بل هو
كذلك اي سلب الشيء عن نفسه لبس بمحتمل صدقه على نفسه محتمل لان ثبوت الشيء
ترقى من المنع الى الاستدلال على انتفاء المقدمة الممة بعد منعها ولعل السائل ادعى بداهة
بطلان تلك المقدمة كما هو اللامح من الحزم بكونه محالا فنعها الجيب اولا وبطلانها بالدليل
ثانيا وتوجها خافيل من ان ابطال المقدمة بعد منعها غصب غير مسموع عند المحققين
وان سمعه المحشى مدفوع على انه يقال لثمة النقص الاجالي الشبهى بخصوص الفساد
فامرهم سهل على من هو اهل قوله فان قلت اذ نقض اجالي بالخراب والتخلف وتقريره
انك زعمت ان صدق الشيء على نفسه محتمل لان ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة مع ان
في قولهم الكلي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه ثبوت الشيء لنفسه الثابت من غير مغايرة
بينهما اذ الثابت عين المثبت له فيلزم صدق الشيء على نفسه وهو محتمل على ما ذكرت مع
ان مثله مقبول عند الكل حتى قالوا ان ثبوت الشيء لنفسه ضروري ولك ان تقرره بان الدليل
المذكور مستلزم لخصوص الفساد اذ يلزمه ان يكون ممثلا قولهم الكلي ما لا يمنع نفس
تصوره مستلزما للصح اعني صدق الشيء على نفسه وهو خلاف الواقع قوله قلت
مفهوم الكلي اي لفظ الكلي اه حاصله ان لا يلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدقه عليه ههنا
اذ المراد بالكلي ههنا هو مفهوم الكلي باعتبار صدقه على كثيرين والمراد بما لا يمنع نفس
تصوره هو المفهوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن الصدق المذكور
وهذا القدر من المغايرة الاعتبارية كاف في مثله ولك ان تقول المراد من الموضوع الكلي
بشرط شيء اعني الصدق على كثيرين ومن المحمول هو ما لا يمنع لا بشرط شيء
ومن البين ان الثاني اعم من الاول وهو كاف في المغايرة اللازمة ولعل وجه التأمل
المأمور به ان هذه الشبهة جارية فيما بين كل حد ومحدود بخلاف دفعها اذ لا يجري
في مثل الانسان الحيوان الناطق اذ المراد من كل منهما هو الماهية من غير اعتبار شيء
آخر اصلا فالاولى في دفعها ان يقال الموضوع مجمل والمحمول مفصل والتفسير بالايجال
والانفصيل كاف في دفع لزوم المح او يقال لا ثبوت لشيء على شيء في مثله حقيقة
واما الموجود هناك البينان وعلى الله التسللان وما قيل من ان الكلي له معنيان احدهما
ما ذكره وهو مفهوم مجازي له والثاني ما لا يمنع نفس تصور اه وهذا مفهوم حقيقي له والاول
معنى لفظ الكلي دون مفهومه فلا كلام في صدق هذا المعنى عليه والمغايرة بينهما
فلا يتوهم الاشكال المذكور على ما ذكره وانما ذلك اذا اخذ في بيان الكلي معناه الحقيقي
اعني الثاني فتح يدفع بما ذكره ولهذا امر بالتأمل فقيه ما فيه لان غرضه انما هو بيان
حال حل المفهوم المذكور على مفهوم لفظه الكلي لا على لفظه يدل عليه سوق السؤال
والجواب غايته انه لم يغير عبارة المص في تعريفه على ان السؤال والجواب المذكورين
جاريان عند كونه تعريفا لمفهوم الكلي كما اعترف به القائل فلا يكون مثل هذا وجهها

لثامس قال المص في حقيقة جزئياته الحقيقة الماهية التي يجاب بها عن السؤال
بما هو اوهى فهي مشتقة عما هو اوهى وقد يقال ان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققة
حقيقة وباعتبار شخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية والجزئيات جمع
جزئي لاجزئته وانما يجمع على ذلك اعتبارا لتغليب غير العاقل اكثرته على العاقل
اقلته والمراد منه ما فوق الواحد فدخل فيه الاثنان واكثر قوله اي يدخل مفهومه
اشارته الى ان الدخول وصف للمفهوم وانما احتاج الى ذلك لان التقسيم للفظ لا للمعنى على
ما سبق فلو لم يفسر به لم يدخل اللفظ في حقيقة جزئياته وذلك بما لا يتصور فلا بد
من التوجيه المذكور وذلك اما بان يكون اسناد الدخول الى الضمير ارجع الى اللفظ اسنادا
بماز باللازمة بين المعنى واللفظ او بان يكون مجازا في الاعراب كما قيل في قوله نعم وجاء بك
اي امر بك لكن الظاهر الاول فان اعتبار حذف المضاف في صورة الاسناد الى الضمير تكاف
وما قيل من ان هذا اذا كان الموصول في التمر يف عبارة عن اللفظ كما هو اللفظ فلو قدر ما يحمل
على اللفظ على ان يكون المعنى دال المفهوم الذي يدخله لم يخرج الى التوجيه المذكور مع كونه
اقل حذفنا طبقا للمثال فلا يخفى ركائزته على الامثال اذ لا بد للتقدير من قرينة ولا قرينة هنا
بمخلاف التقدير في يدخل على ما قررناه على ان مثل هذا التقدير احق بان يقال في حقه هذا
كترج الخلف قبل الوصول الى الماء قوله ايضا اي معنى عاد عودا الى كان نسبة
يدخل الى اللفظ محتاج الى التقدير كذلك اضافة الجزئيات الى الضمير ارجع الى اللفظ محتاج
الى ذلك التقدير بالوجهين المذكورين قوله اي اللذين هما اما اراد ان المراد
بالانسان والفرس تمام حقيقة هما بقرينة كونهما مثالا لتمام الحقيقة على ما هو المذكور
في التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الجزئيات الاضافية كالانسان الكلي والفرس الكلي
او الحقيقة كالانسان والفرس الجزئيين مثل زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس فلا حاجة
الى التزديد الذي ذكره الشارح فعلى هذا يكون المراد بالجزئي في التعريف ما يطلق عليه لفظ
الجزئي على سبيل عموم المجاز حقيقة وهو ما يمنع نفس تصور عن وقوع الشركة او اضافة
وهو المندرج تحت الاسم هذا وكان الشارح عن استعمال المجاز في التعريف من غير قرينة
سوى عدم انطباق المثال على المثل على ما هو المتبادر من الجزئيات الجزئيات الحقيقة رددت بما
ردد اذ لو اريد بها الجزئيات الحقيقة والاضافة معا يلزم استعمال المشترك في معنيين لا سيما
في التعريف وكان المحشى اختار الشق الثالث بان يقال المراد بهما تمام حقيقة الجزئيات حقيقة
او اضافة فتمام الحقيقة شامل لهما من غير احتياج الى التزديد المذكور في تطبيق المثال لكن
الاولى ما ذكره الشارح اذ الظاهر ان الجزئيات الجزئيات لتمام حقيقةها والا لكان ان يقول كالحيوان
بالنسبة الى الانسان وما قيل من انه يحتمل ان يكون المراد بالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان
والفرس كزيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس على ان يعتبر هنا مضاف محذوف فيرد عليه
انه بعد كونه خلاف اللفظ لا حاجة الى ايرادهما بل يكفي الواحد من المثالين والحق ان المثال
ظ في التمثيل بالجزئيات الاضافية ولما كان المذكور فجا سبق هو معنى الجزئي الحقيقي وكان
ذلك متبادرا في التعريف مع عدم انطباق المثال حورد الشارح ذلك التزديد وقدم ما هو الاظهر
في المثال واورد بعده ما هو المتبادر من التعريف قوله الاضافة والحقيقة صفة الجزئيات
قوله وكذلك المعنى اي معنى قوله كاضا حك بالنسبة الى الانسان الذي هو تمام

لا فرق خليل

حقيقة جزئياته الاضافة مثل التركي والهندي والزنجي وغير ذلك لان كلا منها جزئي
اضا في المضاحك لدخوله تحته او الحقيقة مثل زيد وعمرو وبكر وغيرها فان كلاهما
جزئي حقيقي له وبهذا البيان ظهر رجحان ما ذكره المحشى من التوجيه لان التزديد المذكور
من الش لا يجري ههنا ولوا بقى على ظاهره لا ينطبق على المثل فلا بد من تقدير المضاف
بان يقال بالنسبة الى افراد الانسان من نحو زيد وعمرو ولاجل تأييد ما ذكره اولا او ردها
البيان ثانيا وبهذا التقرير ظهر اندفاع ما قيل ههنا من انه ان اعتبر احد المتساويين
جزئيا اضافة الاخر كما هو المستفاد من قوله كاضا حك اه كان الحساس جزئيا اضافة
للحيوان وليس الانسان والفرس تمام حقيقة الحساس وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يكن
الانسان جزئيا اضافة للضاحك فلا يصح ما ذكره من المعنى في قوله كاضا حك اه
لا تختار الشق الثاني ونقول ليس المراد من الانسان ماهيته النوعية اذ لا ينطبق
على المثال لعدم التعدد فيه بل المراد منه اصنافه من التركي والرومي والزنجي وغير ذلك
هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قال الشارح العلامة واعلم ان الذاتي قد يطلق بالاشتراك
على معنيين اي في كتاب اساغوجي اي في معيت الكلمات الخمس واما في غير هذا الموضع
فيطلق بالاشتراك على معنيين وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق
بالمحمول وهي اربعة الشق ما يتعلق بالمثل وهي ثمانية الثالث ما يتعلق بالسبب الرابع
ما يتعلق بالوجود وتفصيله في شرح المطالع ثم ان للذاتي المذكور ههنا خواص ثلاثة
الاولى ان يمنع دفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي وتصور معه الماهية
امتنع الحكم بسلبه عنها بل لابد من ان يحكم بنبوته لها الثانية ان يجب اثبات الماهية
على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية الا مع تصور موصوفه به اي مع التصديق بنبوته لها
وهي اخص من الاولى لان التصديق اذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصديق
بدون العكس وقد قيل عليه انهما ليسا بخاصتين مطلقين لان الاولى تشمل اللوازم
التي بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص الثالثة وهي خاصة مطلقة لا توجد
في غير الذاتي ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتي والماهية اذا وجدت
بأحد الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات اي العقل يحكم بانه وجد الذاتي
اولا فوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزاء
وفي العدم بالقياس الى جزء واحد لا يقال انهم صرحوا باتحاد الجنس والفصل مع النوع
في الوجود وهو مناف لهذه الحكم وايضا لو تقدم الذاتي عليه امتنع حله عليه لاستدعاء الحمل
الاتحاد في الوجود ووجوب المساواة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم
ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها
في الخارج كانت متحققة وهي مركبة عنها الا نأقول ليس المراد بذلك الا ان الاجزاء
متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج فهو متقدم عليها في الخارج
وان كانت في العقل في العقل فاندفع الكل وتفصيل الكلام بما لا يتحمل المقام ومن هنا
ظهر ان الذاتي عندهم بمعنى ما يدخل في حقيقة جزئياته على ان يكون الدخول مقابل
الخروج واما جعله بمعنى ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فلمجرد تجميع الكلام
في هذا المقام وادراج النوع فيه لاطلاقهم الذاتي عليه قوله تسمية للشيء باسم

ملزوم و عدم الخروج لازمه فذكر الملزوم و اريد لازمه قيل كان اللازم عليه ان بين القرينة
المحصلة حتى يظهر استقامة استعمال الجواز و اقول القرينة ظهور فساد التقسيم الى الذاتى
والعرضى لولم يحمل الدخول ههنا على عدم الخروج لان التقسيم اما عقلى واما استقرائى
وعلى كل تقدير لولم يحمل التعريف على هذا المعنى بخرج النوع عن الذاتى ومن البين
انه ليس بعرضى فيقتضى التقسيم به انتفاضا ظاهرا لا مدفع له الا بهذا التوجيه خصوصا
اذا انضم اليه الصنع الآتى من المص حيث قسم الذاتى الى اقسام ثلاثة ومن ههنا
ظهر وجه حكم المحشى فيما سأتى بان المراد ههنا المعنى الثانى وانه لا بد من التأويل
ومن هذا البيان ظهر ان تردد الشارح بل تصديره التأويل بالامكان غير لائق جدا الا
ان يقال مراد المص ههنا بيان الذاتى الذى هو من اجزاء الحد فهو لا يكون اذا خلا
بطريق الجزئية واما تقسيم الذاتى ثانيا الى ثلاثة اقسام وذكره النوع ههنا فلتكميل الكلمات
او لتوضيح الاخوة فلهذا رجع الشارح المعنى الاول على الثانى وصدر الثانى بالامكان لكن
لما كان هذا بعيدا عن ظاهر التقسيمات حكم المحشى فيما سأتى بصوابه الثانى هذا ودع
عنك الاوهام قوله على الاستخدام وقع هذا القول فيما عندنا من التسخين مقدم على
تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا قدمه لتلايق الفصل بين تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا
بين ما يتعلق به لكونه متعلقا بفن آخر حقيقة بان يخرج به والاستخدام باخاء المجبة
وبالدال المهمة كما هو المشهور وقد صححه السيد الشريف بانحاء والدال المجتين
وبالمعتين ايضا قوله له معنيان حقيقيان فيكون ذلك اللفظ مشتركا بين ذين المعنيين
كما ههنا وكان المحشى لم يجد له مثالا فلم يورد المثال المنطبق لما نحن فيه او اكتفى بما هو
المشهور قوله او يختلفان او اكثر على ما في الاطول فاذا ذكره من قبيل الاكتفاء بالا كثر وكذا
الامر في قوله احد معنييه وقوله او يراد اشارة الى تقسيم المحدود فحاصله ان الاستخدام لا يح
عن احد القسمين وهذا معنى على الاكثر ايضا والافقد يراد باحد اللفظ نفسه وبالضمير
معناه او باحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه فلا حاجة الى ادخاله في التعريف
بنوع تكلف ولك ان تقول ان مثله ليس باستخدام بل ملحق به كما صرح به العصام بل نقول
جعل القسم الاول من هذين القسمين من الاستخدام او ملحق به بعيد وان كان جعل
القسم الثانى منهما ملحقا لا يخرج عن الوجه بئى انه اذا اريد باللفظ معناه الحقيقى وبالضمير
معناه الحقيقى او المجازى بل استعمال اللفظ المشترك في المعنيين في الاول والجمع بين الحقيقة
والمجاز في الثانى وجوابه ان الضمير الغائب انما يقتضى ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد
بالرجوع فلا يلزم شئ من المحذورين وكذا السؤال والجواب في القسم الثانى فتبصر
قوله كما في قول الشاعر مثال لما يراد باللفظ احد معنييه المجازيين وبالضمير اجمع اليه معناه
الآخر المجازى اذا المراد من السماء في قوله اذا نزل السماء اه الغيث والمطر اذ لا يتصور نزول
السماء الحقيقى ومن الضمير اجمع اليه في قوله رعيته النبات الحاصل من الغيث اذ لا يتصور
رعى الغيث والكل مجزى من علاقة السبيبة والاول من قبيل ذكر السبب واردة المسبب
والثانى بالعكس قوله وان كانوا غضا باجمع غصبان كهطاش جمع عطشان وصف الشاعر
قومه بالغبية على من عاداهم بانهم يرعون كلامهم من غير رضاهم قال الشارح العلامة

ولذا

ولذا اعاده مظهرا الى اكون المراد بالذاتى في مخرج التقسيم المعنى الثانى اعاده مظهرا
اذ او اكتفى بالضمير كون الغالب فيه العينية لكان ظاهرا في المعنى الاول للذاتى وان امكن
جعله على المعنى الثانى بطريق الاستخدام ومثله يمكن للاعادة مظهرا في المقام الخطائى
لاعادة المسابرة كما ههنا وحديث عينية المعاد المعرف الاول اصل يعدل عنه كثيرا
للقرائن كما ههنا فان تقسيم الذاتى الى الاقسام الثلاثة يدل قطعا على ان المراد منه الذاتى
بالمعنى الثانى والا لاختل التقسيم المذكور بعدم المنع والحاصل انه اذا حمل تعريف المص
على ظاهره فلا بد من اعاده المظهر في مخرج التقسيم على ان يكون المراد بالذاتى فيه المعنى
الثانى لاجل صحة التقسيم ولا يجرى ههنا القياس عدة المذكورة لاجل القرينة المذكورة
اذ او اعاده مضمرا مع كون الغالب فيه العينية لاختل التقسيم المذكور وبهذا اندفع ما قاله
المحشى الانسب ان يقال ويؤيده اعادته مظهرا ابتداء على ان الموجود ههنا التأييد
لا الدلالة على ما فهمه وذلك لانه ليس المراد من العينية والدلالة المستفادتين من كلمة
الذاتية العينية لعلية ما قبله لما بعده ودلالية ما بعده لما قبله على ما هو المشهور فيما بينهم العلية
والدلالة القطعية بل المراد منهما العلية والدلالة الظنيتان الكافيتان في امثال هذا المقام
وذلك موجود ههنا كما قررناه ولعل لهذا قال الانسب اه قوله وفيه مناقشة اى في قوله
ولذا اعاده مظهرا مناقشة اذ الموجود ههنا التأييد لا الدلالة ولعل هذا في الحقيقة بيان
وجه الانسب كما قررناه فالاولى ان يترك قوله وفيه مناقشة من البين ويقال لان اعادة الشئ
مظهرا اه وقد عرفت انما الدفاع ايضا قوله وهذا المقام ليس كذلك بناء على انه
يحمل ان يعود الضمير الى العرضى الذى هو قريبه فاعادته مظهرا يحتمل ان يكون لدفع
هذا الوهم لا لدفع توهم ان يكون المراد به عين الذاتى السابق مع كونه خلاف الواقع وفيه
ان النظر الى سوق الكلام يدفع هذا الوهم فاعادته مظهرا لدفع توهم ان يكون المراد به
عين الاول فقط وهذا القدر كاف في مثل هذا المقام ولعل لهذا قال فتأمل وما قيل من ان
مقام الضمير هو سبق المرجع في الذكر حقيقة او حكما وهو ههنا متحقق قطعا وما يوهم
رجوعه الى غيره مانع وليس ارتفاعه جزء من المقضى فكلام بعيد ههنا لان مثل ذلك
انما يكون في المقام الذى يطلب فيه اليقين واما في مثل هذا المقام فيمكن في هذا القدر
من الوهم لاعادته مظهرا فلا بد ان ينشأ في دفعه بسوق الكلام حتى لا يبقى لاعادته مظهرا
الا اشارة الى التفسير بين المقامين كما حققه الشارح على ان عدم المانع جزء من المقضى
عند الجمهور وان وجهه بعضهم بان معنى الجزئية هو الكشف عن الامر الوجودى
وتفصيل الكلام لا يتحمل المقام قوله اى حديث انه اذا عيد الشئ اه اشار بهذا الى
ان الشارح اشار بكلامه الى القضية المعروفة فيما بينهم واورد خلاصة شرطها وترك
جزءا هاللاختصار والى ان اضافة الحديث للبيان فهو عبارة عن المضاف اليه المعهود
فاندفع بهذا ما يمكن ان يتوهم من ان اضافة الحديث في مثله للبيان وما اضيف اليه ههنا
لا يصح ان يكون بيانا لان الحديث كلام تام والمضاف اليه ليس كذلك ووجه الاندفاع انه
وان لم يكن المضاف اليه بصرى ببيان الحديث لكنه اشارة الى القضية المعروفة
بصح ان يكون بيانها كما اشار اليه فاقبل من ان الاول للشارح ان يقول واما حديث
عينية المعاد المعرف الاول ساقت قوله فيه انه على هذا اى على ان يكون المراد

اه اى عدم كون ارتفاع المانع
جزء من المقضى

يدخل الجزئية وبما يخالفه عدم الجزئية سواء كان عينه او خارجا عنه يتفرض تعريف
العرضي متعا لدخوله فيه مع عدم كونه منه فالصواب حل تعريف الذاتي على التأويل
المذكور اعني تأويل الدخول بعدم الخروج ليكون سالما عن الانتفاض ولا شك في
هذا الكلام اذ كلام المص صريح في ان النوع من افراد الذاتي فلولم يحمل التعريف
على التأويل المذكور لزم احد الامرين اما فساد التعريفين ههنا واما فساد التقسيم
اما التقسيم الآتي من المص بعدم المنع واما تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي بعدم الجمع
والكل بطبقت الصواب الذي ادعاه المحشي فاقبل من ان السلامة عن الانتفاض
يحصل ايضا بحمل المخالفة في تعريف العرضي على تقابل التضاد فالدخول ضد الخروج
واما حديث انصراف المطلق الى الكمال فاصلا يصار اليه في بعض الاحيان فصوابه
ليس بصواب مندفع بما قررناه اذ يبطل ح احد التقسيمين بعدم الجمع او بعدم المنع وما قبل
ايضا من ان تقسيم الذاتي وتقسيم العرضي يدلان على ان النوع ليس بعرضي فالمراد بالمخالف
هو الخارج عن الماهية غاية ما في الباب لزوم الواسطة في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي
وهو جائز بناء على ان قصد الحصر في التقسيم غالبي لا كلي كما سرح به المصام فادعاه
من الصواب ليس بصواب مدفوع بان عدم قصد الحصر في التقسيم انما يكون في غير
مثل هذا المقام وانقسامات الواقعة قبل هذا التقسيم وبعده كلها تقسيمات عقلية
او استقرائية قطعية فمن اين يستفاد عدم قصد الحصر ههنا فخله عند المحشي كصريح باب
وطنين ذباب فان قلت فاقول في توجبه كلام الشارح حيث مال الى جواز انشاء التعريف
على ظاهره قلت قد اشرفنا الى انهم انما اخذوا النوع ههنا لتكميل الكلمات او لتوضيح
الاخوة فلذا قسم الذاتي الى الثلاثة تفصيل الكلمات الثلاثة والمقصود من تقسيم الكل
الى الذاتي والعرضي انما هو تحصيل اجزاء التعريف ومن البين ان النوع لا يكون جزءا
من التعريف بل عينه فهذه القرينة يكون المراد بالكلية المنقسم الى الذاتي والعرضي
ما هو جزء التعريف فيخرج النوع عن المقسم كما يخرج عن الاقسام ونعاريها وعلى هذا
يكون تعريف الذاتي على ظاهره من غير دخل فيه ولا في التقسيم مطلقا ولا وجه في ذلك
لا لزام عدم قصد الحصر ولقد اطينا الكلام في هذا المقام اذ قد سهف فيه كرام بعد كرام
قال الشارح فافد مها يقتر ذاتيا في ادراج كلمة الاعتبار اشارة الى ان الاطلاع على
كون الشيء ذاتيا متعذر او متعسر وانما غاية ذلك اعتبار المعبر وكذا الاطلاع على
كون الشيء عرضيا صعب بل غاية ما هنالك الاعتبار اشارة اليه المحشي بقوله فيعتبر
خارجا ولذا قبل تمثيل الاجناس من الاعراض العامة وتميز الفصول من الخواص
اللازمة في غاية الصعوبة قال الشارح في فصول البدائع الاطلاع على ذاتيات الماهيات
صعب اما الحقيقية فمطلقا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فلذا نظروا في الآثار
الفائضة عليها واشتقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستبع العام جنسا والخاص
فصلا وان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيهما عرضا ما وخصا انتهى فظهر من هذا ان الاطلاع
على الذاتيات والعرضيات امر صعب والموجود ههنا اعتبار المعبر ليس الا كما نص عليه
ههنا قال الشارح الصلاة فكيف يكون ذاتيا اذ ذاتي بمعنى المنسوب الى الذات
ومن البين ان النوع الذي هو المنسوب عين الذات المنسوب اليها فلا يتصور ههنا النسبة

المقتضية للمغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه بحسب اللغة والالزام كون الشيء منسوب الى نفسه
وهو بطبيعة وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الالزام هنا لزوم كون الشيء منسوب
الى نفسه وانما يلزم ان لو كان هذه النسبة مرادة ههنا وهو مح بل اطلاق الذاتي
على النوع اصطلاح لا لغوي يعني اطلقوا لفظ الذاتي على النوع من غير ان يريدوا
بذلك نسبه الى الذات بل ارادوا به ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته والى هذا السؤال
والجواب اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ههنا موضع نظر فان الذاتي ماله نسبة الى
ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوب الى ذات الشيء بل انما ينسب الى الشيء ما ليس هو
ثم قال الذاتي وان دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه انما الكلام فيما وقع عليه
الاصطلاح وهو لا يشغل على نسبة اصلا قوله واما صحة اطلاق لفظ الذاتي اه جواب
عن سؤال مقدركانه فيلزم ان اطلاق الذاتي على النوع اصطلاح لكن ح يكون
منقولا والمنقول ما وضع اول المعنى ثم نقل الى معنى آخر لمناسبة بين المعنيين وظاهر ان المعنى
الاول ما هو المنسوب الى الذات ولا مناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي اذ النوع لا يوجد
فيه ذلك المعنى وحاصل الجواب ان الالزام انتفاء تلك المناسبة لوجود ذلك المعنى في بعض
افراده اعني الجنس والفصل وهذا القدر من المناسبة كافية في النقل ولا يلزم فيه وجودها
بالنسبة الى جميع افراده واولا لزم تلك المناسبة بالنسبة الى جميع افراده فنقول المراد بالذات
ما صدق عليه الماهية من الاشخاص والنوع اعني الماهية منسوب الى الذات بهذا المعنى
انساب المعروض الى المعروض المقيد بالعارض على ما ستحققه فعلى هذا يوجد
تلك المناسبة بين الذاتي بحسب اللغة وبين الذاتي بالمعنى الاصطلاحي بالنسبة الى جميع
افراده والى ما قررناه اشارنا بقوله وباعتبار جميع افراده لكن هذا مأخوذ مما ذكره
الش بقوله اقول اه كما ستقف عليه لا يقال كيف يكون النوع من افراده والحال انه خارج
عن تعريفه لانا نقول على ما صوبه المحشي يكون داخلا فيه على ان الكلام ههنا
في اطلاق الذاتي على النوع ودخوله في تعريفه وعدم دخوله فيه كلام آخر قوله
واما اطلاق العرضي اه جواب عن مقدركانه قبل انك حققت ان اطلاق الذاتي على النوع
اصطلاح واطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة اما باعتبار بعض افراده
واما باعتبار جميع افراده فاحال اطلاق العرضي على الخاصة والعرض العام واطلاقه على
ذلك المعنى الاصطلاحي هل هو باعتبار بعض الافراد او باعتبار جميع الافراد وحاصل
الجواب ان الاطلاق الاول باعتبار نسبهما الى ما اخذ الاشتقاق الذي هو العرض ومن البين
ان النسبة الى ما اخذ الاشتقاق يوجد في الخاصة والعرض العام فيكون النسبة اللغوية في هذه
الصورة صحيحة بخلافها في الصورة السابقة لكن هذا مبني على ان الكلي العرضي عبارة عن
المشتقات كما هو ظاهر كلام المص لاعن مباديها وانما فعله المص كذلك اشارة الى ان المعبر
في حل الكلمات على الجزئيات حل المواطاة فيقال زيد ناطق وضاحك وماش لاجل ذوق وحل
الاشتقاق فافهم وان الاطلاق الثاني اعني اطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي باعتبار جميع
افراده لان جميع افراده منسوب الى العرض هذا والمراد بالماخذ الحاصل بالمصدر الذي
هو الموجود في الخارج لا المعنى المصدري اذ لا يتصور كونه من العرض الذي هو الموجود
في الخارج وما قبل من ان مثل الممكن والمنع والمعلوم من العرضي مع ان ما اخذها ليست

بعضه لعدم وجودها في الخارج لكونها امورا اعتبارية ففقيه انها وان كانت امورا اعتبارية لكنهما ثابتة في نفس الامر وهذا القدر يكفي في كونها مأخذا واما المعنى المصدري فلا يتصور كونه مأخذا لكونه اعتباريا محضاً جداً على ان لا يلتزم وجود الحاصل بالمصدر في الخارج في جميع المواد بل ذلك في الاعراض الموجودة في الخارج مع ان العقل من التزم وجود مثل الامكان والاعتناع والعلم في الخارج فارجع البصر الى الكلام هل ترى من فطور وما قررنا في قوله واما اطلاق العرضي انه اندفع ما قبل من ان هذا نبرع بما لا فائدة فيه كقوله واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي لان مقصود المحشى اولا من بيان الاطلاق والمناسبة بين المنقول والمنقول اليه يحتاج الى كمال ايضاح وذلك لا يحصل الا بايراد هذين القولين وقد تقرر ان الاشياء تنكشف باضدادها نعم يمكن ان يقال قوله وكذا اطلاق الذاتي والعرضي على مفهومات الجنس والفصل انه نبرع وان كان ذلك الاطلاق باعتبار افراد تلك المفهومات اذ الكلام ههنا انما هو في اطلاقها على الكليات الخمس باعتبار المفهومين كما عرفت لا عليها باعتبار مفهوماتها الخمسة بل قد قيل ان هذا الاطلاق الاخير مما لم يوجد في كتب القوم الا ان يقال هذا الاطلاق يناسب الاطلاق الاول في كون كل منهما باعتبار افراد بل يلزمه لانه اذا كان اطلاق الذاتي والعرضي على ذينك المعنيين الشاملين للكليات الخمس باعتبار افراد كان اطلاقها على المفهومات الخمسة للكليات باعتبار افراد ونخصه ان اطلاق الذاتي والعرضي على ذينك المفهومين لكونهما مفهومي الكليات فهذا جار في المفهومات الخمسة فيكون اطلاق الذاتي والعرضي على المفهومات مناسبة على ان يكون باعتبار افراد فعلى هذا يلزم ان يوجد هذا الاطلاق في كتب القوم صريحاً بل يكون هذا من فوائدهم

قال الشارح العلامة واقول الذات اه اشارة الى جواب آخر غير الجواب السابق على تقدير التسليم وحاصل الجوابين ان اطلاق الذاتي على النوع بالمعنى اللغوي حتى يلزم كون الشيء منسوباً الى نفسه بل اطلاق الذاتي عليه اصطلاحاً لا يلاحظ فيه النسبة فلا يلزم فيه محذور ولئن سلمنا ان اطلاق الذاتي على الماهية بالمعنى اللغوي امكن انما يلزم فيه المحذور المذكور ان لو كان الذات المنسوب اليه بمعنى نفس الحقيقة فقط وهو م بل الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة اعني معروض الشخص من حيث هو معروض له فبراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى الذات بهذا المعنى كما يمكن نسبتها الى جزئياتها وانما فسرنا ما صدق عليه الحقيقة بمعروض الشخص من حيث هو معروض له على معنى كونه مقبداً بالعارض لان ما صدق عليه الحقيقة لو كان جملة مركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية حينئذ تلك الجملة بل جزء منها وح يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتي ذاتاً للشخص الا بان يكون للامور العرضية المنتهية بالقياس اليه مدخل فلا يكون الحيوان والانسان وما يجري مجرىهما ذاتيات لشخص متخص فقط بل يشاركها في ذاتية العوارض الداخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك بطريق اتفاق فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى يؤول الى ذلك البطلان واما اذا كان المراد بما صدق ما اشترنا اليه فلا يؤول الى ذلك النسبة الى البطلان المذكور اذ لا شك ان الماهية من حيث هي مقابلة بالاعتبار

لما هي من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقييد دون التركيب وهذا القدر من التقدير كافٍ لتصحيح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لكون المتبادر من انتساب شيء الى آخر تعاريفها بالذات فالشارح بعد ما نقل جواب الشيخ عن ذلك الاعتراض تنزل عن ذلك وأشار ثانية الى هذا الجواب المحرر بما حرره وعزاه الى نفسه اشارة الى كونه مرضياً له وان لم يرتض به الشيخ الى هذا الترتيب اشار شارح المطالع ههنا حيث قال وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه اوجع الماهية ذاتية الماهية من حيث انها مقترنة بالشخص لا تدفع الاشكال على قانون اللغة ايضاً وبهذا التحقيق ظهر متانة ترتيب الشارح في الجوابين ووجه عز والثاني الى نفسه وحقيقة مراده منه اى من الجواب الثاني واندفع الاوهام باذن الله الملك العلام قال الشارح العلامة قد سبق بيان ماهو المراد منه اى قد علم من البحث السابق في تعريف الذاتي ان المراد بالذاتي ههنا ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته سواء كان داخلياً فيها او عينياً لانه المنقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة ههنا وليس المراد ان المراد بالذاتي ههنا سبق لان التعريف السابق يحتمل للذاتي بكلا المعنيين ليس نصاً في واحد منهما قال الشارح وهو اقسام ثلاثة بالاستقراء لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل كما سبأ في كلام المص باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلاً جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل لانا نقول الكلام ههنا في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وبهذا يتدفع ما قيل انه اذا قيل ما زيد وقيل في الجواب حيوان ناطق فهذا مقول في جواب ماهو مع انه ليس بجنس ولا فصل واما ما قيل ان مثل الجسم النامي جنس متوسط على ما قالوا مع انه مركب فدفعه ان القيد فيه خارج وان كان التقييد داخلياً وبه يتدفع ما قيل ايضاً من انهم جعلوا الذاتي قسماً للعرضي مع انه اجتمع في مثله الامر ان قال الشارح اوفى جواب اى شيء اى اومقول في جواب اى شيء فهو عطف على عدليه مع المحذوف حذف ذلك للعلم به وقوله في ذاته احتراز عن الخاصة فانه مقول في جواب اى شيء هو في عرضه قال الشارح والمقول في جواب ماهو المقول بمعنى المحمول والمعبر في حل الكلي على جزئياته حل المواطاة لا عبرة وقد بينا ذلك في تعريف الكلي ومعنى في جواب ماهو في جواب السؤال عن الذاتي سواء كان ذلك السؤال عن امر واحد كما في النوع او عن اثنين واكثر كما في الجنس وافراد النوع فقوله في جواب ماهو بظاهره ينطبق على النوع فقط فقوله ماهو ههنا كناية عن السؤال عن الحقيقة سواء كانت حقيقة مختصة كما في النوع فيكون السؤال بما هو بالافراد او حقيقة مشتركة كما في الجنس وافراد النوع فيكون السؤال بما هما او بما هم كما اشار اليه بقوله اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ومعنى قوله بحسب الشركة فقط انه يصح ان يكون جواباً عن الشيء مع غيره ولا يصح ذلك الجواب حالة افراد ذلك الشيء مثلاً اذا قيل ما الانسان والقرس كان الجواب الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما واما اذا قيل ما الانسان فلا يصح ان يقال في جوابه الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة لا تمام الحقيقة المختصة به والسائل بقوله ماهو يطلب تمام الحقيقة المختصة ومعنى قوله بحسب الشركة والخصوصية معا انه يصح ان يكون جواباً عن الشيء وحده ومع غيره كالانسان فانه اذا قيل ما الانسان كان الجواب

الحيوان الناطق واذا قيل ما زيد وعمرو كان الجواب الحيوان الناطق ايضا لان السائل
 المذکور يطلب تمام الماهية المختصة بالحيوان الناطق كما انه تمام الحقيقة المختصة
 بالانسان كذلك هو تمام الحقيقة المختصة بالحيوان الناطق وعمرو فالمراد بالمعنى الاصطلاحية
 اى صحة وقوع الجواب في صورتين المذكورتين لا المعنى الزمانية وان امكن ذلك ههنا
 بان يتعد السؤال بان يستل عن الماهية وعن افرادها في زمان واحد وهذا تفصيل ما
 سيجي من الشارح فظهر من هذا حال الجنس والنوع وكيفية وقوع الجواب فيها
 والظاهر ان السؤال عن شخص واحد والجواب عنه مثل ما اذا قيل ما زيد وقبل
 في جوابه الحيوان الناطق داخل في النوع لان المقول ههنا كل حي على الشيء
 في جواب ما هو ولو كان مثل هذا خارجا لكان مثل ما قيل ما زيد وعمرو وقبل في الجواب
 الحيوان الناطق خارجا وفساده ظاهر فمن جعل المقسم ههنا عبارة عن المفرد الكلي
 واخرج مثل هذا عنه وعن الاقسام ايضا فقد وقع في خطب عظيم نعم ان مثله خارج
 عن مقسم الجنس والفصل بالتحريم المذکور لكن المقسم ههنا مقسم الجنس والنوع
 والفصل لا مقسم الاثنين والحق ان مثل هذا السؤال والجواب بالتحريم المذکور انما هو
 بالنظر الى جزئه الماهية الذي هو مقسم الجنس والفصل فقط كما اشارنا اليه في صدر البحث
 قوله قيد لقوله حقيقة اه على ان يكون حالا من الضمير الذي اضيف اليه لفظ الحقيقة
 والمعنى بل تمام حقيقة كاشفا مع الفرس ولا يلتفت فيه الى ايهام نسبة الحقيقة الى الانسان
 بقيد المقارنة للفرس والخال ان المقى نسبتها الى الانسان والفرس اذ المقى ظاهر كما
 لا يلتفت الى ايهام متبوعة الفرس بناء على ان الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع قوله
 غير صحيح اما على انه ظرف فهو فلان صلة الاشتراك الباء او بين دون مع واما على انه ظرف
 مستقر فلا نهح يكون حالا من الضمير المستتر في كلمة المشتركة الراجع الى الحقيقة فيفيد
 ضم الفرس الى الحقيقة والمقى ضم الى الانسان وتلك ان تقول يلزم ان يكون الفرس مع
 تلك الحقيقة التي هي الحيوان مشتركة فيهم مساواة الفرس للحيوان قوله فكان المراد اه
 تفريع على عدم صحة قوله المذکور على تقدير عدم ارادة القيد المذکور وانما اتي
 بكلمة كان المفيدة للظن اشارة الى عدم جزمه في ذلك لاحتمال ان يكون تلك الارادة
 مستفادة من المقابلة لقوله بحسب الشركة والخصوصية مع الكثرة اقر به رجح اسناد
 تلك الارادة الى قوله وهو الجنس دون قوله الا تى وعلى هذا يحتمل ان يكون اتيان كلمة كان
 الاشارة الى انه مختاره كما هو مادة الشيخ الرئيس حيث يعبر عن مختاره بلعل وكان وبهذا
 اضمحل ما قيل من انه انما عبر بكلمة الظن للاشارة الى ضعف استدلاله لانه لو تم مثله
 لم يرد الاعتراض على احد حيث قال والالم يصح قوله وهو الجنس وذلك لان هذا استدلال
 بظهور الفساد لا بالفساد نفسه على انه من قبيل الترجيح لا من قبيل الاستدلال كما اشارنا
 اليه قوله الاولى ان يقال اه قد اشارنا الى دفعه انما فذكر قوله بل انكلف اى تكلف
 الحذف على ما زعمه الشارح وما قيل يحتمل ان يكون لام الشركة للعهد الخارجى
 اى الشركة المختصة المعهودة بقريضة المقابلة فيكون الكلام سالما عن الحذف فلم يعهد
 مثله ولم يسبق اذ الشئ الا تى لا يكون قريضة على العهد نعم يمكن ان يقال المطلق
 يحمل على اطلاقه فيفيد محضبة الشركة هذا قوله اعتمادا على تلك القريضة

الظاهر

الظاهر منها ما اشار اليه الشارح ويحتمل ان يكون المراد منها ما اشار اليه المحشى
 فعلى هذا يكون ما ذكره المحشى مندرجا فيما اشار اليه الشارح ويؤيد كلام الشارح
 الى ترجيح القريضة التي ذكرها لقربها على القريضة الا تى فافهم قال الشارح شامل
 لسائر الكليات اى شامل لباقي الكليات او لجميعها على الاختلاف في كلمة سائر من السور
 بمعنى الجميع او بمعنى البقية وقوله شامل صفة لقوله جنس مفيدة للجنسية وعلة لها ومعنى
 كلامه جنس الخمسة كما وقع في شرح الشمسية وشرح المطالع فكانه قال ما قل تعهدا
 للسؤال الا تى ثم ان غرضه من ذلك رد شارح المطالع حيث قال لفظ الكلى مستندرك
 يفنى عنه المقول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح الشمسية لان المقول على كثيرين
 مرادف للكلى اذ المراد بالمقولة على كثيرين الصلاحية المحمل على كثيرين لا المقولة
 بالفعل على ما فصله الشريف العلامة في الحاشية الكبرى وهذا بعينه معنى الكلية
 فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره والشارح لم يلتفت اليه اذ الغرض
 تحقيق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع القبول الواقعة في نفس الامر صراحة
 فلا بد من ذكر الكلى فينبى لذكر المقول وجهها آخر وقد تقرر ان القبول الواقعة
 في التعريفات قد تكون موضوعة ليست الا قوله اى عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقى
 اقول النوع اما حقيقى وهو المذکور في المتن واما اضافى وهو الداخل تحت الاسم
 وقد قيل في تعريفه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا
 وبسمى اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وللنوع مطلقا مراتب اربعة لانه
 اما اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان
 ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالى كالجسم الثانى وهو النوع
 المتوسط او مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فظهر
 من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع والنوع الحقيقى شئ واحد ثم انهم اختلفوا
 في النسبة بين النوع الاضافى وبين النوع الحقيقى منهم من ذهب الى ان الاول اعم مطلقا
 من الثانى لاجتماعهما في مثل الانسان وجود الاول بدون الثانى في مثل الحيوان
 والجسم الثانى والجمهور ذهبوا الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لتصادقهما
 في الانسان وجود الاول بدون الثانى في الحيوان ووجود الثانى بدون الاول في مثل النقطة
 والوحدة ومن المحققين من ذهب الى ان الثانى اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق
 من ان كل كلى له افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد
 وان كان بالقياس الى تلك الافراد الموجودة في نفس الامر واحدا من الاقسام الباقية
 مثلا الحيوان جنس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى حصصه
 المضافة اليه سافل على هذا كل نوع اضافى نوع حقيقى ولو بالقياس الى حصصه من غير
 عكس كافي المفهومات الشاملة اذ لا نوع فوقها حتى يتصور كونها انواعا اضافية
 فهي انواع حقيقية اذ عرفت هذا فاعلم ان المحشى فسر ولا النوع بنوع الانواع احترازا
 عن النوع الاضافى لانه من افراد المعرف فلا يصح اخراجه عن التعريف ثم فسر
 نوع الانواع بالنوع الحقيقى والظاهر ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقى
 منحصر في نوع الانواع حتى يرد عليه ان النوع الحقيقى على مذهب الجمهور يتحقق

وابن الفتح في حواشي التهذيب عليه

والورد والعب هو المولى من خليل

في البسيط مثل النقطة والوحدة فكيف يصح الحصر ويحتاج في دفعه الى اختيار مذهب
 كون النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصير الحصر المذكور بناء على
 ان التفسير المذكور في النوع الاضافي فالباقى يقال له نوع الانواع والنوع الحقيقي على انه
 على مذهب بعض المحققين من كون النوع الحقيقي اعم مطلقا من النوع الاضافي برده عليه
 ايضا ان النوع الحقيقي يوجد في غير نوع الانواع كالتنوع الاضافي فكيف يصح الحصر
 المذكور والحاصل انه لو كان مراد المحشى ههنا حصر النوع الحقيقي على نوع الانواع
 فعلى مذهب الجمهور لا يصح ذلك لوجود النوع الحقيقي في البسيط مثل النقطة وعلى
 مذهب بعض المحققين لا يصح ايضا لوجوده في مثل الحيوان والجسم النامي ولا وجه
 لعله مبنيا على مذهب مرجوح هو كونه اخص مطلقا من النوع الاضافي وكونه متحددا
 في المال مع نوع الانواع اذ لا داعي الى ذلك فالمراد ان نوع الانواع نوع حقيقي سواء
 تحقق النوع الحقيقي في موضع آخر كما في المذهبين اولم يتحقق كما في مذهب آخر هذا
 ودع عنك خرافات الاوهام قال الشارح العلامة تحكيم اي تخصيص بلا تخصيص
 فان قوله مختلفين بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الخاصة والفصل ايضا لانها ليسا
 بمغولين على كثيرين مختلفين بالحقايق بل على كثيرين متفقين بالحقيقة لكن هذا
 قبل الحاجة الى الاخراج ولا حسن في مثله ولذا قال الشريف في الحاشية الصغرى القيد
 الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول مطلقا سواء كانت قريبة او بعيدة ويخرج
 الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الاجناس والانواع فكان اسناد اخراج الفصول
 والخواص الى القيد الاخير اولى قال الشارح وانما كان هذا التعريف اه قد صرح الشيخ في
 اشاراته بكون هذه التعاريف رسوما ووضح الحكيم الطوسي في شرحه بما ذكره الشارح
 فريضة الشريعة في هذا الكتاب على ما صرح به الشيخ في الشفاء فكانه يبي ذلك
 على ان ما في اشاراته منتهى امر الشيخ في هذا المقام قوله فان قيل الكون صالحا
 كانه جعل المقولية معهودة اعني المقولية على كثيرين اذ الكلام في ذلك لافي المقولية المطلقة
 فبرده عليه ما اوردته ولما عطف الشئ قوله وكونه صالحا لهما علمنا اشارة الى ان المراد بالمقولية
 الواقعة في التعريف الصلاحية المقولية لا المقولية بالفعل كما اشارنا اليه سابقا كان معنى كلامه
 واما صلاحية المقولية فيما يعرض اه فلذا قال الكون صالحا يعني ان الكون صالحا المقولية
 المعهودة عين معنى الكلية فلا يكون عارضا والالكان الكلية ايضا عارضا مع انه اعترف
 بان الكلية ذاتية حيث قال الجنس في نفسه كلي ذاتي اه وبهذا تدفع ما قبل من ان ما ذكره
 الشئ في سياق قوله وذلك لان الجنس اه بيان مختص بالجنس وان المقولية على مختلفات الحقيقة
 او الكون صالحا لهما عارضة له بعد التقوم اذ لا حقيقة له الا الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة
 وليس فيه التزام ان المقولية على كثيرين والكون صالحا لهما عارض للكميات بعد التقوم
 حتى يرد عليه هذا السؤال ويحتاج الى الجواب انتهى لان هذا القائل اشتبه عليه المراد
 من المقولية ههنا واشتبه عليه ايضا المراد من الكلية في قول المحشى عين معنى الكلية
 واشتبه عليه تحرير مراده فبعد ظهور الصباح لاحاجة الى الصباح قوله قلنا اه
 حاصله انه ليس مراده ان الكون صالحا المقولية على كثيرين فقط عارض له بعد
 التقوم حتى يرد عليه ذلك بل مراده ان الكون صالحا المقولية على كثيرين

الحاصل هو الاول قوله خليل

في الجواب عارض له بعد التقوم بقرينة ان الكلام في هذه المقولية المعهودة لافي مطلق
 الصلاحية المقولية على كثيرين ومن البين ان الكون صالحا المقولية على كثيرين
 في الجواب عارض له بعد التقوم لان الكلية ليست الا عبارة عن الصلاحية المقولية على
 كثيرين واما صلاحيتها لهما في الجواب فخارج عنها عارض لهما وانما قلنا في تقرير الجواب
 في الجواب ولم نقل في جواب ما هو كما هو صريح عبارة المحشى اشارة الى دفع ما يمكن
 ان يورد ههنا من ان جوابه بظلمه انما ينطبق على الجنس والنوع لاعلى ما عده مع
 ان كلام الشئ ههنا وهذا السؤال والجواب يجري فيما عدا الجنس والنوع وحاصل الدفع
 ان المراد بقوله في جواب ما هو الوقوع في مطلق الجواب سواء كان في جواب ما هو او في
 جواب اي شئ في ذاته او في عرضه حتى يتم الكلام في الجميع لكن بعد هذا التحصيل لا يتم
 الجواب المذكور في العرض العام لانه وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق
 لكن لا يكون مقولا في الجواب اصلا وانما امر بالتأمل الان بيني الكلام على الاغلب
 قال الشارح العلامة فلا يلتفت الى ما قبل اه القائل الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين
 منهم شارح الشمسية حيث قال الكميات امور اعتبارية حصلت مفهوما ولا وضعت
 لهما ما يراها فليس لهما معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودها اي اسمية
 وبهذا التحقيق ظهر اندفاع ما قيل من انه انما كان هذه التعريفات رسوما للكميات
 لحدود الجواز ان يكون لهما ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات متساوية لهما بحيث
 لم يتحقق ذلك اطلاقا عليها الرسم انتهى على ان غاية هذا عدم العلم بانها حدود ومن البين
 ان ذلك لا يوجب اعلم بانها رسوم نعم لو ذكر التعريف فكان الرسم لكان اولى واشمل انتهى
 كلام شارح الشمسية ما لا فطره من هذا ان شارح الشمسية وان كان جاز ما من اول الامر
 في انها حدود لكنه تزل عن ذلك ثانيا وأشار الى ان الحزم بانها رسوم غير مناسب
 بل المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم فعلى هذا الحزم المذكور من الشارح غير مناسب
 ايضا واعلم اني ذلك على ما في الاشارات وشرحه كما اشرنا اليه قوله كما صرح
 به الشيخ في الشفاء اه يعني ان القول بانها حدود لكونها امور اعتبارية حصلت
 مفهوما ولا وضعت لهما ما يراها فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات
 فيكون التعريف بها حدودا رسوما مما صرح به الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين
 ففرض المحشى من هذا البيان تقرير كلام القائل لا ارد عليه وان قائله هو قائل ما
 التزمه الشئ وهو الشيخ ايضا فلا يلقى ترجيح احد قوليه على الآخر فان كان لما ذكره
 وجه ترجيح فله قول الاخر وجه رجحان ايضا الان يكون ما ذكره الشئ اقوى مما ذكره
 المحشى وهو محل نظر ثم ان المحشى اشار بهذا الى انه كما ان القائل بانها رسوم مناسب
 من وجه كذلك القائل بانها حدود مصيب من وجهه واذا اشار الشيخ اليها في كتابه
 الشفاء والاشارات فلا وجه لجزم الشئ بواحد منهما ورد الآخر والحق ان جزم الشئ
 ههنا لاجل توجيه ما في المتن لا لفساد ما في الشفاء وحقيقة ما في الاشارات بل هو مضطرب
 كالشيخ وغيره ولذا قال في فصول البدايع قبل هذه التعاريف رسوم لاحتمال ان يكون
 المذكوران لوازم المفهومات وقبل حدود لانها ماهيات اعتبارية حقيقة ههنا الامور
 المعتبرة والاحتمال يوجب عدم العلم بانها حدود لالعلم بانها رسوم ورجح الاول بان المقولية

مقبلة الى التعريف يقتضي الخروج وهو مردود بان ذلك الاقتضاء في الماهيات المحققة
ثم قال والحق ان الامور المذكورة ان كانت عين اعتبار المعبرين لحدود والا فرسوم وحين
لم يتحقق فتعارف انتهى واللايح من هذا ان كونها حدودا اظهر عند الشئ من كونها
رسوما وهذا هو الذي قصده المحشي واستثنى به وان رجح الشئ ههنا كونها رسوما
للاشارة الى اعانة ما في المتن بل لا يبعد ان يكون لترجيح ما في الاشارات لكونه منتهى الكمالات
قوله يعني اء يعني ان ههنا قياسا مركبا من قياسين وان قول الشئ جنس الجنس اخص
من مطلق الجنس اشارة الى كبرى القياس الاول وصغراه مطوية وكذا قوله ولا يجوز
تعريف العام باحد خواصه اشارة الى كبرى القياس الثاني وصغراه هي النتيجة الحاصلة
من الاول وتقريره ان الكلّي جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس لكونه
فردا من افراده فالكلّي اخص من مطلق الجنس فيجعله صغرى ونقول الكلّي اخص من
مطلق الجنس وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذي هو مطلق الجنس به ينتج ان الكلّي
لا يجوز تعريف مطلق الجنس به والاختصار قال فلا يجوز تعريف الجنس بالكلّي وقوله لانه
فرد من افراده من ضميمته اشارة الى ان الخواص في كلام الشئ جمع خاص لاجمع خاصة
اذ الكلام في الاخص الذي هو المندرج تحت المطلق الاعم ولذلك فسر الخواص بالافراد
فذلك البيان تمهيد لهذا التعريف فاقبل من ان كبرى القياس الاول اعني قوله جنس الجنس
اخص قضية طبيعية وهي لا تنتج اذ الحكم فيها على مفهوم الجنس ليس بشئ اذ الحكم فيها
بالاخصية بمعنى كونه فردا من افراد الكلّي على ما نص عليه المحشي فكيف يكون الحكم فيها
على المفهوم دون الافراد وما قبل من انه لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الحكم كان
ممنوعا اذ القول بما صدق عليه هذا المفهوم مع انه اعم ليس بشئ ايضا اذ انصاف ذات
الموضوع بعنوانه معتبر قطعا في الحمل فمعنى القضية ان كل فرد متصف بجنس الجنس فهو
اخص من مطلق الجنس ولا يشك الفطن في كونه قضية محصورة ولا في صدقها ايضا قال
الشارح العلامة قلت ان اريد اء حاصله ان اريد بقوله الاخص لا يجوز تعريف العام به ان
الاخص من حيث خصوصيته اء فهو مسلم لكنه غير مفيد اذ التعريف بالاخص المذكور
ليس بالنظر الى اتحاد الاعتبارين اي مفهومه وخصوصيته وعدم انفكاك احدهما عن الآخر
حتى يكون التعريف به تعريفا بالاخص وان اريد ان الاخص مطلقا سواء اتحد الاعتباران
اولا لا يجوز تعريف العام به فهو لانه اذا اتحد الاعتباران وانفك احدهما عن الآخر ومن
البيان ان التعريف انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول اعني مفهومه لا بالنظر الى الاعتبار الثاني
اعني خصوصيته فيجوز التعريف به قطعا لانه بهذا الاعتبار اعم وان كان باعتبار خصوصيته
اخص وهذا معنى قوله وذلك لان الكلّي مفهومه غايته ان الشارح ترك ان يقول ان التعريف
بالاعتبار الاول اعني المفهوم دون اعتبار العارض اعني الخصوصية لوضوح ان التعريف
انما هو بالنظر الى المفهومات لا باعتبار عوارضها وهذا البيان يتدفع اضطراب المحشي
ههنا ولما ورد عليه انه يفهم من تقرير الشارح ان للاخص اعتبارين مفهومه وخصوصيته
وانه باعتبار الاول اعم منه بالاتجاه الثاني فيجوز ان يكون الشئ اعم واخص وهو غير جائز
اشار الى دفعه بقوله فالامر ان اء يعني ان كون الشئ اعم واخص جائز بالاتجاهين المتغايرين
فالكلّي اعم باعتبار المفهوم واخص باعتبار خصوصيته هذا قوله والظاهر في تقرير الجواب اء

قد اشترنا الى ان هذا هو مراد الشارح غايته انه لم يصرح بالقول بان التعريف
باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض لوضوحه قوله فلا يكون هذا تعريفا للعلم بالخاص
هذان من قبيل تعريف نقض المقدمة المدعى على السند كما هو الصلة ولعله منع لتقريب القياس
الاول على تقدير منع تكرار الوسط او التقريب في القياس الثاني على تقدير آخر وتقريره
ان اردت بقولك ان الكلّي اخص انه اخص بحسب ذاته فذا لا يلزم من القياس الاول
وان كان التعريف المذكور بهذا الاعتبار وان اردت انه اخص بحسب عارضه الذي هو
جنس الجنس فالتقريب في الاول مسلم لكن تكرار الوسط في الثاني اعم اذ المراد من الكبرى
فيه ان الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريفه بالعام به ولو سلم التكرار فالتقريب فيه اعم
اذ التعريف انما هو باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض فلا يكون هذا تعريفا للعلم بالخاص
ثم اوفال في التقرير كما اشترنا اليه في الشرح ان اردت ان الكلّي الاخص باعتبار خصوصيته
لا يجوز تعريفه بالعام به فسلم لكن الكلام ليس فيه وان اردت ان الكلّي الاخص بحسب
مفهومه لا يجوز التعريف به فالكبرى اعم لكان اخصر وأوضح بل لو قال لانه ان الاخص
لا يجوز التعريف به وانما لا يجوز اذا كان ذلك التعريف باعتبار خصوصيته التي هي الجنسية
وهو م بلي التعريف به باعتبار المفهوم الذي هو الاعم لكان او جز قوله فان قلت
هذا التعريف اماحد واما رسم اء كانه عرض بذلك الشارح في تخصيص الاعراض
المذكور بصورة كون التعريف رسوما مع ان هذا الاراد مشترك بين كونها حدودا
ورسوما ويحتمل ان يكون اشارة الى اضطراب الكلمة في كونها حدودا ورسوما كما فصلناه
سابقا وان الاراد المذكور وارد على كل تقدير فاندفع بهذا ما قبل من ان الشارح اخبر
سابقا كونها رسوما فلا يتناسب هذا التزديد ولا حاجة في دفعه الى القول بانه ليس سمي الدائرة
وحاصله ان هذا التعريف اماحد واما رسم وكل منهما مركب من الجنس والمميز ينتج ان هذا
التعريف مركب من الجنس والمميز فقد اعتبر فيه الجنسية التي هي اخص من مطلق الجنس
فيلزم ان يكون هذا التعريف باعتبار العارض الذي هو الاخص ولا يجوز تعريف العام
باحد خواصه فقد ثبت تلك المقدمة الممة هذا والظاهر ان هذا السؤال والجواب
من قبيل الاعادة للسؤال والجواب السابقين وانما فعله ازالة للوهم الحاصل من تخصيص
الشارح بصورة الرسم كما اشترنا اليه آنفا والا فدار الجهتين على اعتبار كون الكلّي
جنس الجنس في السؤالين وعلى عدم اعتبار الوصفية العارضة في الجوابين ثم ان هذا
اوضح من تقرير الشارح سؤالا وجوبا والاشارة الى ما قلنا جعل هذا الكلام متصلا بما قبله
وتصدي بعده لرد ما في الشرح بقوله واما في الشرح فاقبل من ان المناسب تقديم قوله واما
ما في الشرح اء على قوله فان قلت اء ليس بشئ معتد به قوله واما ما في الشرح اء يعني هذا هو
الظاهر في تقرير هذا البحث واما ما في الشرح في فهم منه اي من قوله وان اريد مطلقا فم ان
التعريف بالخاص جائز عند عدم اتحاد الاعتبارين كما هو اللايح في النظر الاول وليس كذلك
اذ لا يجوز التعريف بالخاص هذامع ان ما اورد في سنده هذا المنع بقوله لان الكلّي بمفهومه
اعم لا يتناسب بل يناقضه اذ المفهوم من المنع ان التعريف بالخاص جائز والمفهوم من سنده
انه لا يجوز التعريف بالخاص هذا وقد عرفت منا ان معنى قوله وان اريد مطلقا اء ان اريد
ان التعريف بالكلّي الذي هو الاخص لا يجوز تعريف العام به مطلقا سواء اتحد الاعتباران

او نقابا بانفكالك احدهما من الآخر فانه اذا تغابرا الاعتباران ومن البين ان التعريف
انما هو بالنظر الى المفهوم لا الى الخصوصية العارضة يجوز تعريف العام بالخاص المذكور
وهذا معنى قوله لان الكلي بمفهومه معروف واهم غايته ان الشارح ترك التصريح هنا
بالقول بان التعريف انما هو بهذا الاعتبار لاشتهار ان التعريف انما هو بالنظر الى المفهوم
لا بالنظر الى العارض فقوله فيفهم منه ان التعريف بالخاص اه مبنى على فهمه وعلى ما فهم
من ظاهر الكلام في النظرة الاولى واما على ما قررناه فلا يفهم منه ما يوجب خلاف الواقع
ويظهر منه امتزاج الاستدلال له ولعله اشار الى ما قررنا في هذا المقام بقوله كما لا يخفى
على المتأمل فلا حاجة في دفعه الى التردد في رد قوله وليس كذلك بانه ان اريد انه
يفهم منه ان التعريف بالخاص عند اختلاف جهتي المعرفة والخصوصية لا يجوز مطلقا
فهم وان اريد ان التعريف بالخاص من حيث الخصوصية غير جائز فليس لكن هذا غير مفهوم
من عبارة الشارح انتهى اذ كلام المحشى انما هو في المفهوم المذكور وورده بعد تسليمه
ما ذكره الشارح غير مناسب بل المناسب ان يتكلم في الفهم المذكور كما اشرنا اليه قوله
اي كونه اعم ومعرفة الاول ترك الاخبار اذ الامر ان عبارة عن كونه اعم واخص
لكنه اورده اشارة الى ان المعرفة انما هو بهذا الاعتبار فينتجها مناسبة تامه جدا
فقبل ههنا وجه مناسب يورث تشخيص الازهان ونشاط الخللان وهو ان قوله الكلي
جنس الجنس يستلزم حمل النوع على الجنس وذلك لان الجنس احد الكليات فالكلي
شامل له ولغيره فالحمل المذكور من قبيل حمل النوع على الجنس وهو بط وجوابه ان الحمل
المذكور بالنظر الى ذاته لا باعتبار عارضه الذي هو كون الجنس احد الكليات فالكلي بالنظر
الى ذاته ومفهومه جنس الجنس وبالنظر الى عارضه كونه جنس الجنس نوع لكونه
بذلك الاعتبار احد الكليات ولا امتناع في كون الشيء بالنظر الى ذاته جنسا وبالنظر
الى عارضه نوعا هذا ولا يخفى ما فيه فان هذا مع كونه غير متعلق بالتعريف غير متعلق
بمفهوم القضية المذكورة ايضا بل بما يعتبر فيها من الخارج والفحوى فيلحق ان يترك
من البين مع انه يمكن ان يجري في كثير من المواضع مثل ما اذا قلنا زيد انسان يلزم فيه
حمل النوع على الشخص لان الانسان نوع ومحمول على زيد فيلزم كون زيد نوعا
والجواب مثل الجواب السابق بان زيد باعتبار ذاته انسان وباعتبار عارضه الذي
هو كون الانسان نوعا نوع ولا امتناع في كون الشيء غير نوع باعتبار ذاته نوعا باعتبار عارضه
فخل هذا من اشتباه العارض بالمعرض لا يفيد شيئا سوى الاطالة ونحن نذكر لك
ههنا وجهها مناسب لما ذكره الش تضييكا للذهان وتذكير الخللان وهو ان قوله الكلي
جنس الجنس فاسد مستلزم لحمل الخاص على العام وذلك لان الكلي علم للكليات
وجنس الجنس لكونه اخص من مطلق الجنس فرد من افراد الكلي فحملة عليه
حمل الخاص على العام بل نقول لو قبل الكلي جنس لزم هذا المذهب ايضا لعموم الكلي
وكون الجنس من افراد وجوابه ان للكلي اعتبارين اعتبار ذاته ومفهومه واعتبار
عارضه فباعتبار ذاته جنس شامل لجميع الكليات وباعتبار عارضه الذي هو كونه
جنس الجنس في الاول او كونه جنسا في الثاني واحد من افراد الكلي خاص منه
ولا فساد في كون الشيء عامما باعتبار ذاته وخاصا باعتبار عارضه الذي هو الجنسية

فالحمل

فالحمل المذكور فيه انما هو باعتبار الاول دون الثاني فلا يلزم فيه حمل الخاص على العام
كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله ليس المراد ههنا المية الزمانية كما هو المتبادر
والا يلزم ان يكون الجواب بالنوع منحصرا في صورة الاجتماع بان يكون السائل متعددا
احدهما سائل عن فرد والاخر سائل عن فردين فيكون الجواب الواحد جوابا لكليهما
في الزمان الواحد وانما نفي ذلك لكونه تكلفا ولعدم شموله لصوره الافتراق فالمراد
مطلق الاجتماع في الوجود بان يكون النوع جوابا لفرد وفردين سواء كان في زمان
او في زمانين فيكون كالنا كيد لا تائ كيدا حقيقة اذ قد تقرر في محله ان كلمة مع اذا استعملت
مفردة تون وتكون حالا على ان تكون من الاحوال المؤكدة اصحابها كلفظة جميعا
بمزاها جميعا قال في المعنى هي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو قول ثعلب اذا قلت
جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد
انتهى فلهذا اختار قول ثعلب والا فعلى قول ابن مالك يلزم ان يقول بمعنى جميعا
فافهم وتفصيل ما يتعلق بتلك الكلمة يطلب من محله قيل انما زيد هذه الكلمة ههنا لان
كون الواو بمعنى او شايع مع ان المناقاة بين الشركة والخصوصية ظاهرا تدعو اليه ايضا
مع كونه غير مراد ههنا فزيدت دفعنا لهذا التوهم وفيه ان كون الواو بمعنى او زينه
ابن هشام في المعنى ولا منافاة بين الشركة والخصوصية لافي السؤال ولا في الجواب فاللفظ
ان اتيانها ههنا لمجرد التقرير وهو مقتضى كونها من الاحوال المؤكدة كما اشرنا اليه اولا
قوله اي وان كان فرضا اي وان كان العدد المذكور فرضا اصلا كما في الكليات الفرضية
او تعددا كما في الكلي الذي انحصر في شخصه كالواجب والشمس اذ لو ابقى كلامه
على ما هو المتبادر منه من كون العدد المذكور في نفس الامر يخرج منه مثل الكليات
الفرضية والكليات المنحصرة في شخص مع ان قواعد الفن عامة لجميعها على ما سبق
في تعريف الكلي وبهذا البيان اندفع ما قبل من ان اللازم عليه ان يقول ايضا وحتى
يدخل فيه النوع المعلوم كالعتقاء او يترك ما ذكره ويذكر هذا بدله انتهى اذ المراد بالعدد
المذكور على ما ذكره اعم من ان يكون جميع آحاده فرضا او بعضها موجودا في الخارج وبعضه
فرضا وكانه زعم ان العدد لابد ان يكون بعض آحاده موجودا في الخارج وليس كذلك
ثم انه بعد التقييد المذكور دخول الكليات الفرضية واضح وانما الاشتباه في دخول الكليات
المنحصرة في شخص فلذا صرح بدخوله واما ما قبل من انه لم يتعرض لثله في تعريف
الجنس متابعة لمن لم يجوز انحصاره في نوع لكونه امرامها محتاج الى التخصيص فلا اقل له
من نوعين موجودين في الخارج بخلاف النوع بناء على ان انحصاره في الخارج في شخص
لا يضر نوعيته خلافا لما حققه الشارح في العلامة في حواشي المطالع انتهى وزعم
ان المحشى بل الش ايضا في الكلام ههنا على خلاف التحقيق فليس بشيء لانه
قد عرفت ان الش حكم في تعريف الجنس بكون لفظ الكلي جنسا ومن البين ان معنى
الكلمة امكان فرض الصدق على كثيرين كما اشار اليه المحشى فح لا بد ان يكون المراد
من المقول الصالح للمقابلة على كثيرين لا المقول بالفعل كائن عليه الشر يف في حواشي
المطالع فح يكون الجنس عند الش كالتوهم في التفصيل المذكور لانه لما طال العهد
وكان المتبادر من العدد العدد الخارجى مع انه لم يذهب اليه احد في النوع اشار

الى هذا التعميم قوله فيه انه انما يكون احترازا له اذ كل من الجنس وخاصة
والمرض البسام والفصل البعيد يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فيقال
كل انسان حيوان وماش وحساس فلاحتراز عنها انما يحصل اذا زيد في التعريف قيد فقط
بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط لان ذلك انما هو النوع
فقط بخلاف المذكورات فانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة ايضا واما اذا لم يزد
هذا القيد ولم يرد ايضا فلاحتراز عنها انما يحصل بانضمام قوله في جواب ماهو
لانها وان كانت مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لكن لا تكون مقولة على
اولئك الكثيرين في جواب ماهو اذ لابد في الجواب بهما من اشغال للسؤال على حقايق مختلفة
فلا حاجة في تحصيل الاحتراز عنها بقوله في جواب ماهو الى جعل المراد من المقول
ح المقول بالذات نعم ما كان مقولا على حقايق مختلفة كان مقولا على افرادها لكن لا داعي
ههنا الى هذه الارادة فانهم ولا يلتفت الى ما يطيل في المرام والقول في دفع هذا اليراد
بان المتبادر من المقولة على كثيرين متفقى الحقيقة المقولية عليها فقط لكونه مذكورا
في مقام التمييز فلا حاجة الى الذكر والتقدير المذكورين ولا الى ملاحظة في جواب ماهو
ليس بشئ اذ لا دليل على هذه الارادة سوى الفساد وهو لا يكون دليلا على المراد وكذا
المقول بان المحتاج الى قيد في جواب ماهو في تحصيل الاحتراز انما هو الجنس دون الفصل
والخاصة ليس بشئ لان احتياجهما الى هذا القيد في الاخراج اشهد من احتياج الجنس اليه
كيف وقد حقق الشرع ان اسناد اخراج الفصول والحواشي الى هذا القيد اول هذا ونحن
نقول في دفع هذا اليراد ان قوله دون الحقيقة وقع بدله قيد فقط كافي المطالع ههنا وحققه
شارحه فمضى قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة مختلفين بالعدد فقط وهو مراد الشارح ايضا
على ما سنحققه فلا كلام في الاحتراز المذكور ولا يحتاج الى قيد آخر جداول المحشى قال ما
قال اقتله بظاهر قول الشارح الا في كالحوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك
الفرس وشعره قال الشارح العلامة فان قلت الجنس اه غرضه من هذا السؤال والجواب
يسان فائدة قيد دون الحقيقة اذ لم يوجد هذا القيد في الشمسية ولذا اعترض الفاضل
التفتازاني هنالك بهذا الاعتراض فلذا بين الشارح اولا فائدة قيد دون الحقيقة كما ههنا ثم
اشار الى الجواب عن اعتراض التفتازاني ثانيا ثم انه لا يشك احد في كون الاختلاف بالعدد
ما لا اتفاق بالحقيقة فابرد على الثاني رد على الاول قطعا فاشار اليه المحشى من انه
لم يحترز احد ههنا عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين بالعدد ساقط قال الشارح وامثاله اي
الجنس من الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام اذ الكل مقول على المختلفين
بالعدد نحو كل واحد من زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس ماش وحساس والقول
بان المراد بالمقولية المقولية بالذات وكل منها انما يكون مقولا على المختلفين بالعدد
بواسطة قد اشترنا الى دفعه بان هذا التبرير لا دليل عليه سوى الفساد وهو لا يدفع اليراد
نعم يتدفع الكل بجعل دون الحقيقة بمعنى فقط كما اشترنا اليه آنفا قوله يفهم منه
له اقوله الامر كذلك لكن انما ذكر ما ذكره ويجوز السؤال اذ لا يجزى بميز على ان يقول بمثله
وامثاله فقصود الشارح انما هو بيان ان الجنس مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
وهذا المقصود قائم في الامثال كما لا يخفى قوله مع ان الاحتراز عنها كان بمجرد له كما هو

صريح كلام المحترز وان كان السؤال المذكور مبني على الذهول عن قيد دون الحقيقة ايضا
ليصح المقابلة بينه وبين الجواب قوله لكن ما احتراز عنها احد بمجرد قولنا مختلفين
بالعدد قد اشترنا آنفا ان معنى قوله مختلفين بالعدد متفقين بالحقيقة كما وقع في الشمسية
وقد احتراز به عن الجنس وامثاله واعترض عليه التفتازاني بما نقله الشارح غايته ان الشارح
ذكره ههنا وادرج فيه ما ادرج ابيان فائدة ازدياد قيد دون الحقيقة فالسلب الكلي غير
صحيح جدا الا ان يكون مراده انه لم يحترز ههنا احد بقوله مختلفين بالعدد لكن بعد
وضوح المراد لا يبقى فائدة لهذا اليراد فاقبل من ان وجود المحترز به غير لازم فمضى كلام
الشارح ان هذا اليراد انما يرد او كان الاحتراز بهذا دون ذلك ولم يوجد ذلك ليس بشئ
قال الشارح العلامة هذا ان ورد فانما يرداه يعني ان هذا السؤال لو ورد فانما يرد على من اكتفى
في التعريف بقيد مختلفين بالعدد المساوي لقيد متفقين بالحقيقة كما في الشمسية ولذا قال
بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة فالمتكفي بالثاني مكتف بالاول جدا واما من زاد عليه
دون الحقيقة كما هم فلا يرد عليه شئ كما فصله الشارح بل لا يرد على من لم يزد هذا القيد ايضا
كايته في العلوة وهذا واعلم ان ظاهر تقرير الشارح في الجواب ان الجنس لا يكون جوابا
الا اذا اشتمل السؤال على الحقايق المختلفة ومن البين ان هذا القيد لا يدفع اليراد المذكور
لان الجنس يكون في هذه الصورة ايضا مقولا على المختلفين بالعدد دون الحقيقة فاذ كره
لا يدفع اليراد سيما وقد جعل قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف على ماهو صريح قوله
فلما اتى الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة فلذا اضطرب الناظرون في توجيه كلامه
منهم الفاضل المحشى حله على ان القيد المذكور مع ملاحظة قوله في جواب ماهو
يخرج الجنس وامثاله وقد نبى ذلك على ظاهر قوله لا يصح ان يقع جوابا وحل هذا الجواب
على جواب ماهو ثم اورد عليه ايرادين يستطاع عليهما ومنهم من جعل قول المص
دون الحقيقة قيد الاختلاف كما هو صريح كلام المص والشارح لكن على معنى كون
ذلك الاختلاف مانعا من كون الكلي مقولا على اولئك الكثيرين وحل جواب الشارح
على هذا المعنى وان كان فيه بعض تفصيل مما شاة مع السائل ولا يخفى ما فيه ومنهم
من جعل هذا المقام من مزالق الاقدام وسرد كلمات طويلة تلاصقها ان قوله دون الحقيقة
ليس قيد الاختلاف على ما يفهم من ظاهر قوله فلما اتى الاختلاف اه اذ لا يدفع بذلك اليراد
المذكور بل مراده ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة قولنا مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وان قولنا دون الحقيقة في قوة قولنا غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فتوله
دون الحقيقة متعلق بمقول وقيله ومن البين ان ما يكون مقولا على المختلفين بالعدد غير
مقول على المختلفين بالحقيقة ليس الا النوع لا غير وهذا التوجيه وان لم يكن كلام الشارح
صريحه لكن لا يابى عنه بيانه الا قوله فلما اتى الاختلاف اه حيث كان ذلك ظاهرا
في كون قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف لكن لا يلتفت الى هذا القدر من الابهاء اذ مع
وجود المحمل الصحيح الكلام لا ينبغي ان يحمل كلامه على وجه ظاهر الفساد غير دفع
للاراد ثم ايد هذا الفائل ما ذكره بحاشيته نقل عن المحشى ههنا وهي انه لو جعل قوله
دون الحقيقة متعلقا بقوله مقول لا يدفع السؤال المذكور لكن تقرير الشارح بعينه على
انه تكلف انتهى والزم هذا الوجه البعيد المشتمل على التكلف في جميع الكلام الشارح

بقدر ما يمكن هذا ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان الكلام الشارح نص في ان قوله دون الحقيقة متعلق بالاختلاف لا بربطه بكونه متعلقا بمقول وهو بصدد توجيه كلامه واما ثانيا فلانه لا يفهم من كونه متعلقا بمقول معنى غير مقول على المختلفين بالحقيقة حتى يحصل له مراده اعني توجيه كلام الشارح بما وجهه واما ثالثا فلان ارتكاب الواجهة البعيدة انما يكون اذا لم يكن هنالك توجيه غير بعيد وههنا يمكن ان يوجد توجيه للكلام الشارح على ما يستلزمه منا واما رابعا فلانه مأخوذ بما ذكره المحشي مع عدم التفاته اليه وحكمه ببعدته وتكلفه فلا يليق للعاسف ان يتصنع بكلام بعيد متكلف صدر عن الغير ثم يتباهى بذلك ونحن نقول بتوفيق الله تعالى ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قول صاحب المطالع ههنا كما اشرنا اليه فقط حيث قال مختلفين بالعدد فقط فالحاصل اوردته بدله فيقيد مقاده وانما جلتاه على ذلك لان الاختلاف بالعدد يستلزم الاتفاق بالحقيقة بناء على ان المعدادات عبارة عن الاشخاص المدرجة تحت حقيقة واحدة فسلب الاختلاف نافية بقوله دون الحقيقة يقتضي انحصار اوامك الكثيرين على الاختلاف بالعدد اذ ليس معنى الحصر الا هذا وحده يكون هذا مفيدا لما افاده قيد فقط وانما عدل المص عنه الى ما عدل تصريحا بان مدار كونه الشيء نوعا على انتفاء الحقائق المختلفة ههنا فاذا عرفت هذا فاعلم ان فرض الش ههنا انما هو بيان هذا المعنى بانه لا يوجد الا في النوع اذ الجنس لا يكون جوابا الا اذا وجد هناك حقائق مختلفة فيخرج الجنس عن التعريف بالقيد المذكور اذ لا يلزم في النوع ح انما هو كونه مقولا على المختلفين بالعدد فقط فعلى هذا البيان لا يلزم شيء مما توهموه في جواب الش ولا ياتي عنه شيء من كونه مع كون نعتي قوله دون الحقيقة على ظاهره كما هو المنصوص في تقريره واما قوله لا يصح ان يكون جوابا ههنا فاعلم ان تصوير الحاصل التعريف بعد اعتبار القيد المذكور وبين الخروج الجنس عنه وليس المراد منه انه بعد اعتبار هذا القيد يخرج الجنس عن التعريف بملاحظة في جواب ما هو كما توهمه المحشي وقال ما قال كيف والش بصدد بيان فائدة القيد المذكور فكيف يتصور من فطن ان الشارح اراد به خروج الجنس بالملاحظة المذكورة فكله لا يصدر عن له ادنى فطانة فضلا عن علامة والخشني ان مراد المص ما ذكرناه وان مراد الش في الجواب انما هو تقرير هذا المعنى او نقول على مذاق الناظرين لكن لا بالتكلف الذي ارتكبه ان المراد بالمتعلقين بالعدد هو المقول عليهم بقريته كونه وصفا لكثيرين المتعلق بالمقول وقوله دون الحقيقة متعلق ايضا بالمتعلقين بالعدد فالحاصل القيد ان المقول عليهم هم المختلفون بالعدد لا المختلفون بالحقيقة ومن البين ان ذلك مختص بالنوع لا يوجد في الجنس واثاله اذ المقول عليهم فيها لا بد ان يكونوا مختلفين بالحقايق وان وجد ههنا مختلفون بالعدد ايضا وهذا شبه بتقرير الش من غير حاجة الى ارتكاب التكلف فيه واعلم المحشي لما زعم سابقا ان المقولية في تعاريف الكليات ليست مطلقة المقولية والافهوعين معنى الكلية فيكون ذكر الكلي فيها ضايعا بل المقولية في الجواب ظن ان اسناد الاخراج الى القيد المذكور ينال المحجب عليها المقولية انما هو بملاحظة في جواب ما هو مع ان الفرق بين اللزوم والالتزام مما لا يخفى والحاصل ان اسناد الاخراج الى القيد المذكور ينال اما لكون قوله دون الحقيقة بمعنى فقط او لملاحظة كون

المختلفين

واقول على هذا يخرج قول الش على ان زوده عليه اعني ان هذا السؤال اورد قائما على من الكثرة لا فرق بل لا بد على من الكثرة لا اتفاق بالحقيقة لا على المص المختلفين بالحقيقة ايضا لان كون يكون في النوع لا على كون اذ المقول عليهم فيها حقائق مختلفة والتفوق بالحقيقة في حكم اعداد الواحدة ولا يوجد حكم مقولا عليها على ما هو مقتضى التعريف حتى يصلح على ما هو مقتضى واثاله على ما هو مقتضى في كلامه على هذا يكون كلمة على لانسليمة ونزله كما هو مقتضى عن حل الجواب المذكور والمحجب كون قوله دون الحقيقة قيد او لا على على معنى غير مقول على كبره وجود القيد في تقريره على كبره الاتفاق بالحقبة صورة العلامة لتمام المحشي في تقريره بان الاحتمال المذكور في قوله لا يلزم ان يقع ما هو كما هو مقتضى في جواب الامارة فقد وقع مما هرب واوصل من الحفظ التماس

المختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وتقرير الش متعلق على الوجهين على ما حققناه وانما اطيننا الكلام في المقام لانهم جعلوه من مزايق الاقدام وسهوا فيه اعواما بعد اعوام فلا بد من الاطالة في الكلام والحمد لله المفضل المنعم قوله ولا بد اي هذا الاراد على المص لان معنى الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف بالعدد ولا يوجد شيء مما ذكر من الجنس واثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو اذ لا ياتي في جواب ما زيد وعمرو مثلا حيوان وحساس وماش بل يقال مثله في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرص وذلك الفرص هذا وقد عرفت ان هذا التحرير لا يرضى به الشارح قطعا مع انه لا يتصور وقوع الفصل والعرض العام في جواب ما هو ومنشاء هذا التقرير قول الشارح في تقرير السؤال كالحق في جواب ما زيد وعمرو وبتاديه هذا المعنى من قول الشارح في الجواب فان الحيوان اه وقد عرفت ان الاول محمول على ترويج السؤال وتصويره وان الثاني لبيان خروج الجنس واثاله عن التعريف لان المراد منه ان الخروج انما هو بملاحظة في جواب ما هو اذ لا يتطبق الجواب على السؤال قطعا فالحق ان مراد الش احد الامرين اما كونه قوله دون الحقيقة بمعنى فقط كما في المطالع واما ملاحظة كون مختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وعلى التقديرين يتطبق جواب الشارح ويحصل الاحتراز المذكور بدون ملاحظة في جواب ما هو كما فصلناه آنفا الا ان يكون مراد المحشي بهذا التقرير الاشارة الى الشان من التوجيهين اذ ملاحظة المقولية يستلزم كونه في جواب ما هو لكن قد عرفت ما فيه ايضا من الفرق بين اللزوم والملاحظة كما ادعاها المحشي واللازم للملاحظة المقولية انما هو الوقوع في الجواب في نفس الامر بملاحظة الجواب كما لا يخفى واما ما قيل من ان جعل كلام الشارح على ما جعله مكافاة فالصواب جعل دون الحقيقة قيدا لقوله مقولا حتى يكون للكلام وجه فقد عرفت ما فيه مع انه توجيه للكلام المص لا لتحقيق مراد الش والحال انه بصدد قوله فلانه ان كان السؤال قد عرفت منا ان المراد هو هذا الشق الاول وعرفت ايضا اندفاع الاعتراض المذكور بالجواب الذي قرره الش فنذكر قوله وان كان السؤال على الاحتراز اه قد عرفت منا ان هذا الشق الثاني غير مراد لافي السؤال ولا في الجواب لكن الجواب ليس مبني على جعل قوله دون الحقيقة متعلقا بقوله مقولا حتى يكون لكلام الش وجه كما توهم بل هو مبني على احد الامرين اللذين فصلناهما عن قريب قوله متلازمان اه لاشك في التلازم بين نفي الاختلاف بالحقيقة وبين الاتفاق بالحقيقة لكن لا يترتب عليه قوله فلا تفاوت في ورود هذا الاعتراض اه لانه كما ان نفي الاختلاف بالحقيقة والاتفاق بالحقيقة متلازمان كذلك بين الاول وبين الاختلاف بالعدد تلازم فبعد ذكر الثاني لا حاجة الى ذكر الاول فهو محمول على معنى فقط فيحصل الاحتراز بالمجموع قطعا على ما بينا ولو سلم انه من قبيل التكرار لكن بملاحظة المقولية عليهم يحصل الاحتراز كما حققناه ايضا ولا كذلك قيد الاتفاق بالحقيقة اذ لا يتصور فيه احد التوجيهين فلا يحصل الاحتراز به كما اشار اليه المعترض وانما يمكن دفعه بما اشار اليه الشارح في آخر كلامه لا يقال الاتفاق بالحقيقة يلزمه نفي الاختلاف بالحقيقة على ما قرره واشار اليه المحشي فعلى ما ذكره من اندفاع

الاعتراض من المص يندفع عن القائل بالمتفقين بالحقيقة مع ان هذا مناف لقوله
هذا ان ورد فانما يرد على من يحترزه لا نقول فرقى بين التصريح والالتزام وقد قرر
ان الثاني مهجور في التعاريف ولذا لم يلتفت اليه المص واتي بقيد دون الحقيقة وامل
من اكتفى بقيد الاتفاق واخرج الجنس به عن التعريف كصاحب الشبهة بناء على دلالة
الالتزام لكن بملاحظة كون اولئك المتفقين مقولا عليهم كائنه سابقا وبهذا التحقيق
يندفع الاعتراض المذكور عن يكتفى بقيد الاتفاق ايضا فتدبرو بالله التوفيق هذا
وذرا الذين لا يعلمون في خوضهم بلبعون قوله واعلم انه لو قرراه اقول لما زعم ان جواب
الش مبني على ملاحظة في جواب ما هو وانه لا يرد الاعتراض بالامثال بل الاعتراض
انما هو بالجنس ودفعه انما هو بالنظر اليه وان جواب الش غير منطبق على الاعتراض
المذكور صور ههنا اعتراضا موافقا لما فهمه في المقام واجاب عنه بجوابين الاول مأخوذ
بما ذكره الشارح في قوله على ان صحته والثاني بغير الراد من المقولة بالمقولة صراحة
لاشتمال الكل ظاهر لكن التحرير المذكور مما لا دليل عليه سوى الفساد ثم العجب منه انه
لو حرر هذا التحرير لا تدفع الايراد المذكور عن اصله فالحاجة الى تغيير الاعتراض وتقريره
بوجه آخر على انه يمكن ان يكون هذا التحرير مراد الشارح ايضا فان قوله فان الحيوان
لا يقع جوابا لمنفى الحقيقة الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة معناه ان الجنس
يقع جوابا عن تلك الطائفتين ولما كان الطائفة المختلفة الحقيقة مدار الوقوع الجواب
بالجنس عن الطائفة المتفقة بالحقيقة يلزمه ان يكون الجنس مقولا او اعلى الطائفة الاولى
ومقولا تابعا على الطائفة الثانية وليس للصراحة والضمنية معنى غير هذا فقد آل ما ذكره
من التحرير الى ما اشار اليه الشارح التحرير كالا يخفى على العالم الخبير قوله لكان اسما
قد بينا ان ما قرره الشارح ايضا اسما واشد ملازمة بين السؤال والجواب قوله لمن تأمل حق
التأمل ولقد تأملنا كلام الشارح حق التأمل فاوجدنا فيه شيئا من العيوب غير انه مشتمل
على التحقيق الذي يلوح انواره من قوة التدقيق بقوة التوفيق وان تكلموا ههنا بالارض
العاقل الرقيق قال المص واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء اه كلمة
بل ههنا لا تنفاه الحكم عن المتبوع قطعا كما قبل في مثل ما جاء في زيد بل عمرو انه يقيد عدم
يجي زيد البتة كما يشعر به كلام اهل المعاني في بحث القصر وانما حملنا على ذلك لانها
لو كانت للاضراب ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يلزم ان يحتمل
ان يكون الفصل مقولا في جواب ما هو بناء على ما قالوا في مثل ما جاء في زيد بل عمرو
ان معناه ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه مع ان الفصل لا يكون مقولا
في جواب ما هو قطعا فالوجه هو الاول وبيان تفصيل استعماله لا يطلب من محله فظهر
من هذا ان المص انما لم يكتف بقوله واما مقول في جواب اي شيء هو اه تصريحا لكمال
المقابلة بينه وبين الجنس والنوع واصلا ما بان المقول في جواب اي شيء هو
لا يكون مقولا في جواب ما هو بل قد قيل ان معنى المقول في جواب اي شيء هو عدم القول
في جواب ما هو على ما سنحققه في تعريف الفصل فان قيل قد يكون الشيء جنسا
وفصلا كالحیوان والناطق فان كلامهما جنس وفصل الا آخر فان الحيوان جنس
والانسان مشترك بينه وبين الفرس مثلا والناطق فصل يميزه عن الفرس والناطق جنس

الحيوان مشترك بينه وبين الملك والحيوان فصل له يميزه عن الملك فقد انعكس الحال
بين الجنس والفصل في الانسان بالقياس الى نوعي الملك والفرس فالتقابل الذي ذكرته
غير صحيح بل الشيء الواحد كما يكون مقولا في جواب اي شيء هو يكون مقولا في جواب
ما هو قلت اورد هذه المادة على قولهم لا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين
والا لكان كل منهما علة الاخر بناء على ان الفصل علة الجنس فيلزم كون الشيء علة لنفسه
وهو محال لكن اجاب اصحاب هذه القواعد عن تلك المادة بان المراد بالناطق ان كان
هو الحيوان الذي له النطق فذا ليس مشتركاً بين الانسان والملك بل مختلف بالماهية
فيهما فلا يكون جنسا لهما وان كان المراد بالناطق هو مفهوم هذا المعارض اعني مفهوم
ماهية ادرالك المعقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصله فظهر من هذا
ان تلك المادة لا تكون نقضا على القاعدة المذكورة وان الشيء الواحد لا يكون جنسا
وفصلا وانه لا يكون مقولا في جواب ما هو ومقولا في جواب اي شيء هو كما جزم به المص
لكن قال شارح المواقف تعا كس الحال بين الجنس والفصل لا يمنع منه لجواز ان يكون
مفهوماً في كل منهما ابهام من وجه فيحصل بالاخر نعم يمنع ذلك في الماهيات الحقيقية
اذ لم يجوز ان يكون بين اجزائها عموم من وجه فعلى هذا يمتاز كل من الجنس والفصل
المتضمنين في مادة في الماهيات الاعتبارية بقيد الحقيقة فيكون جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر
فالتقابل الذي اشار اليه المص ههنا تقابل اعتباري في الماهيات الاعتبارية وتقابل
حقيقي في الماهيات الحقيقية هذا ودع عنك خرافات الاوهام قال الشارح العلامة
فان السؤال له علة علة لتقييد اي شيء بقوله في ذاته وحاصل كلامه انما قيد المص السؤال
بأي شيء هو بما يقيد به لان السؤال بأي شيء هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته
فمن المميز الذاتي وان قيد بقوله في مرضه فمن المميز العرضي وان لم يقيد باحد ههنا فمن المميز
المطلق ولما كان الفصل ميمرا ذاتيا قيد السؤال المذكور بقوله في ذاته فعلى هذا الحاجة
الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي ههنا تصحيح العلية المذكورة كما زعمه المحشي ثم ان ذكر
لفظ شيء في السؤال انما هو لجعله شاملا لجميع مواد السؤال منه اذ السائل بأي يطلب
ما يمتاز به الشيء عن الاغيار ولا يكون مقولا في جواب ما هو فان كان السؤال به عن الذاتيات
فجوابه فصل وان كان عن العرضيات فجوابه خاصة ثم ان الفصول قد تكون بعيدة
وقد تكون قريبة فاجواب بها تابع للسؤال بأي شيء هو وبالجملة لفظ شيء كناية عن
المسؤول عنه غير مختص بمادة مخصوصة ولو كان السؤال عن الشيء ايضا الذي يحتاج هذا السؤال
ايضا الى ان يقال اي شيء هو اي الشيء ومعناه اي شيء يميز الشيء عما يشاركه في الشبهة
وهذا واضح وان خفي على من قال ذكر شيء ههنا انما هو بطريق التمثيل فان اي قيد يضاف
الى غيره فاذا اضيف الى غيره فالامر ظاهر وان اضيف اليه وقبل اي شيء فال المطلوب ما به
الامتياز في معنى الشبهة فقط فيصلح الجواب اي فصل قريبا او بعيدا انتهى والعجب
انه خفي عليه ان كلمة اي تحتاج الى مسؤل عنه ومسؤل به فلا بد من ذكرهما معا وهو ظاهر
وقد عرني هذا القائل الكلام المذكور الى صاحب المحاكمات فان صدر عنه فلا بد
من تقدير في السؤال عن شيء بأي شيء اي اي شيء بشيء فح لا يدل هذا على ما ادعاه من ان
ذكر شيء ههنا وقع على سبيل التمثيل وان كلمة اي قد تضاف الى غيره والحق ان كلمة

اي ههنا انما نضاف الى لفظ الشيء مع قوله لجمع مواد السؤال عنه قوله فبما ان محله اه
قد اشترنا الى ان هذا محله اللاحق به من غير حاجة هنا الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي واهل
لهذا قال فتأمل وما قيل لم لا يجوز ان يكون التعليل تعليل المناقاة التي اشعر بها كلام المص
اعني بها المناقاة بين المتواليين في جواب ما هو وبين المقولية في جواب اي شيء هو فبعد جدا
وان كان له وجه قوله اللهم الا ان يتدبراه قد عرفت انه لا حاجة الى التقدير الا ان يكون
مراد المحشي بيان المستفاد من التقييد لانه قدر امر غير متفهم من السابق وما قيل من انه
على صورة التقدير يلزم الاستدراك في قول المص فبعد تصليحه رد عليه انه ان اراد لزوم
الاستدراك بالنظر الى كلام المص فم وان اراد بالنظر الى المقدر فليس بمحذور لان ذلك
انما قدر لتصحح التعليل الغير المذكور في كلام المص و اوسم انه ملحوظ في كلام المص
فالمميز الذاتي غير معلوم حتى يكون قوله وهو الذي يميز الشيء اه مستدركا قوله اي
ولان السؤال بای شيء انما هو عن المميز اه حل الاشارة الى ما حل بناء على ما تقدم
من الشارح من ان السؤال بای شيء هو انما هو عن المميز اه الظاهر ان الشارح جعل كلامه
المذكور علة لقول المص وهو الذي اه لان فرض المص بيان حال المقول في جواب اي شيء
هو مطلقا سواء كان في ذاته او في عرضه وان كان الواقع هنا هو الاول واما كونه فصلا
فامر آخر يشترط به بعده فالضمير في قوله هنا هو الذي اه راجع الى المقول في جواب اي شيء
هو فقط وحيث بعده من قوله وهو الفصل راجع الى المقول في جواب اي شيء هو في ذاته
اولي قوله الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فاقبل من ان الظاهر ان المشار اليه
كون المقول في جواب اي شيء هو في ذاته المميز الذاتي وان ضمير هو راجع الى المقول
في جواب اي شيء هو في ذاته كما مر نظيره في الجنس والنوع فليس بشيء لما عرفت ان الفرض
من هذا انما هو بيان حال المقول في جواب اي شيء هو لان ذلك المقول كلي غير الجنس
والنوع فقد اشتهر عليه الفرق بين الامرين وحفل عما يقال لكل مقام مقال قوله
لو قال وتبينها وقال اه لكان اولي اذ يلزم على ما ذكره كون الشيء الواحد اعني قال معللا
بعلتين احدهما قوله لذا والاخر قوله تبيينها من غير عطف احدهما على الآخر وذا غير جار
فلا بد من احدا لامين اما الواو حتى يكون من عطف احدي العلتين على الاخرى واما
ان يقال وانما قال اه حتى يكون قوله تبيينها علة له هذا والظاهر ان غرض الشارح
من العلة السابقة بيان ان السؤال بای شيء هو انما هو عن المميز وجعل كلام المص برهانا
انما عليه فم لو قال المص وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه لكفى في ذلك فالشارح اليه
في كلام الشارح انما هو علة لذلك القدر فازانده عليه اعني قوله في الجنس يحتاج الى توكيد
اخرى فكانه قال الشارح ولكون السؤال بای شيء هو انما هو عن المميز قال وهو الذي
يميز الشيء عن المشارك وقيد المشارك بكونه في الجنس تبيينها على ان كل ماهية اه ولك
ان نقول فكانه قال ولذا قال هذا القدر وزاد عليه قوله في الجنس تبيينها اه واهل المحشي
نيه على هذا المعنى في القول السابق حيث جعل الاشارة مصروفة الى كون السؤال
بای شيء هو عن المميز ولم يجعلها مصروفة الى كون السؤال بای شيء عن المميز الذاتي
اذ لو كانت الاشارة مصروفة الى الثاني لم يتم هذا التوجيه ههنا فنرى ان صرف الاشارة
الى الثاني اولي ثم كان ههنا بصدده توجيه قوله تبيينها بما يقرب الى ما ذكرنا من انهم المقام

واما ما قيل من ان عطف قوله وتبينها على قوله ولذا كما استحسنه المحشي لا يخفى عن شيء
وهو ان تقديم قوله لذا على قوله اذا كان المحصر فالعطف عليه بعد قال يتفرض ذلك المحصر
ففيه انما يتم لولم يكن ذلك القول مقيدا كما اشترنا اليه فم يكون المعطوف عليه علة للمقيد
والمعطوف علة للتقييد من غير خلل في المحصر الحاصل من التقديم ومنهم من جعل قوله
تبيينها احالا عن فاعل قال فازاح بذلك الاشكال وهذا وان كان مزيا لاشكال لكنه بعيد
معنى ولذا لم يلتفت اليه المحشي على ان ما ذكرناه آتيا يؤيد الى هذا فافهم قال الشارح لها
فصل اراد الفصل المقسم لا الفصل المقوم والابرء عليه ان الجوهر وهو الجنس العالي ليس له
فصل يقوم عند القدر ماء لامتناع تركبه من امرين متساويين عندهم وان جوزه المتأخرون
مع ان الشارح ههنا في صدد بيان مذهب القدر ماء فلا بد ان يكون المراد بالفصل هو المقسم
قوله امتناع تركب الماهية من امرين متساويين كما هيبة الجنس العالي والفصل الاخير
وان لم يتم عليه اي على ذلك الامتناع دليل اي دليل تام ماز من الفاسد والافقد
اوردوا عليه وان لم تكن تامة لكن تركبها من غير واقع قطعاً اذ لا فائدة في التركيب المذكور
فعلى هذا المراد من جوازه عند المتأخرين الامكان الوقوع على معنى انه ليس في التركيب
المذكور مانع وان لم يقع فاقبل من ان معنى قوله غير واقع غير مجزوم الوقوع لان عدمه
مجزوم به فكلامه خال عن الوجه قال الشارح ولم يذكره في حده اي تعريفه لئلا يخالف
ما سبق من اختياره كونه رسماً في الجميع ولئلا يخالف ما في المتن ايضا ويمكن ان يقال
اشار بذلك الى اختيار ما قيل ان التعاريف الخمسة حدود كما هو مختار الشفاء فذكر الحد
هنا يناسب نقل الكلام المذكور من الشفاء على انك قد عرفت ان الشارح وان جزم
في هذا الكلام بكونها رسوماً لكنه مضطرب في بعض نصائفه كسائر الكملة قال الشارح
فكان المص اختار مذهب المتقدمين واما الشارح نفسه فقد اختار في فصول البدائع
مذهب المتأخرين قال وهو الحق وكانه لهذا جعل المص تائيدا مازدا بين مذهب القدماء
ومذهب المتأخرين ولم يجعله على سبيل القطع ذاهبا الى مذهب القدماء مع ان
كلام المص صريح في اختيار مذهب القدماء هذا قال الشارح العلامة في الجنس
القريب الذي اه اشار بهذا الى ان الجنس كالفصل منقسم الى قريب وبعيد ففى كلامه
تقسيمان تقسيم الفصل الى قريب وبعيد وتقسيم الجنس الى قريب وبعيد ايضا
فخال القريبين لما طق والحيوان فالناطق يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الحيوانية
من الفرس والبغل وغيرهما ومثال البعدين الحساس والنامي والجسم النامي والجسم
فان الحساس يميز الانسان عما يشاركه في الجسمية النامية من الاشجار والنباتات وكذا النامي
يميز الانسان عما يشاركه في مطلق الجسمية من الاحجار فعلى الاول الجسم النامي جنس
بعيد له وعلى الثاني مطلق الجسم جنس بعيد له هذا على مذاق المحشي لكن الظاهر
من كلام الشارح حيث اورد مثالين للفصل والجنس القريبين ان يكون المراد من النامي
الجسم النامي حتى يوجد في هذا الشق ايضا مثالان للفصل والجنس البعدين اذ لا وجه
لترك مثال الجنس البعيد في هذا الشق الثاني وابراد مثالين للفصل البعيد مع انه
اورد في الشق الاول مثالين للفصل والجنس القريبين هذا ثم انه قد قيل ان الفصل
القريب لا يجوز تعدده والا لا يجمع على المعلوم الواحد بالذات هلان مستغلان

وان جاز تعدد الفصل البعيد وكذا المطلق ويرد عليه ان الحساس فصل قريب
للحيوان وان كان فصلا بعيدا للانسان مع ان الحيوان فصلا قريبا آخر وهو المتحرك
بالارادة حيث قيل في تعريف الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة اجاب عنه
شارح المواقف بان كلا منهما ليس فصلا للحيوان بل هو اثر لفصله فان حقيقة الفصل
اذا جهلت عبر عنها بقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان ولما اشبهت تقدم كل من الحس
والحركة الارادية على الآخر هربا معا من فصل الحيوان قوله في الجسم النامي وهو الجنس
البعيد للانسان اوجود واسطة بينهما وهو الحيوان وما اشتهر من المناقشة فيه بان الجنس
من اقسام الكل المفرد فكيف يكون هذا المركب جنسا مدفوع بان الجنس ههنا
هو الجسم المقيد بالنامي كما قيل في العمى انه العدم المقيد بالبصر ويرد عليه ان هذا
الاعتبار لا يجعله مفردا لكونه ح مركبا من المقيد والتقييد الا ان يقال التقييد امر
معنوي لا يدخل له في كون الشيء مركبا وانما التركيب بالانقضاء قوله وهما اي الجسم النامي
والجسم البعيد لان البعيد ان له قد اشترنا الى ان المحشى حل قول الهش كالحساس والنامي
على كون كل منهما فصلا بعيدا للانسان لكن لا معنى لتلك مثال الجنس البعيد
في هذا الشق مع ايراد مثال الجنس القريب في الشق الاول فالاول ان يحمل كلام الهش
على تقدير الجسم ههنا حتى يحسن التقابل بين القسمين من كل وجه والحق ان هذه الصفة
لا بد له من موصوف فهو مع موصوفه المحذوف جنس بعيد مقابل الحساس قال الهش
يخرج به الجنس والنوع اعدم مقولتهما في جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو اورد عليه
انه ان اعتبر في جواب اي شيء التمييز عن جميع الاغصان خرج عن التعريف الفصل
البعيد مقبلا الى ما هو فصل بعيد له وان كان داخل فيه بالقياس الى ما هو فصل
قريب له وان اكتفى بالتمييز عن بعض الاغصان دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا
اذ كل واحد منهما يميز الشيء عن البعض والجواب ان اختيار الاكتفاء ونقول المراد من المقول
في جواب اي المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج الجنس والنوع عن التعريف
الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة عن المشاركين
في الشبهة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف
واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الا بان يقال العرض
العام لا يميز الشيء عن الشيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية
كذا في الحاشية الكبرى والمجيب من بعضهم انه نقل هذا الكلام في قول المص واما ما عبر
مقول في جواب ما هو اثم احال هذا المقام على ما سبق فاشانه لو اورد البحث في موضعه
اللايق به واحال المقام المناسب عليه وليس مثل هذه الصنعة الانتغير الامكنة ومن فيها
من التمكنة قال المص والش واما العرضي ففصلان خاصة وعرض عام اقول لما فرغ
من المحمولات الذاتية شرع في ذكر المحمولات العرضية وهي تنقسم الى ما لا يعرض
لغير موضوعاته والى ما يعرض والاول خاصة والثاني عرض عام ويشترط فيها ان يكون
الموضوع كلياً فالخاصة قد تكون للجنس العالي كالموجود لاف موضوع الجوهر
والتوسط كالمثلون للجسم والنوع الاخير كالكتاب للانسان وقد يكون لازمة كذى الزوايا
الثالث المثلث مفارقة كالمشي للحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك

بالطبع

بالطبع للانسان وخاصة ببعض كالكتاب له وقد تكون مفردة كالكتاب ومركبة
كتنصيب القائمة بادي البشرية له وقد تكون بالقياس الى شيء لا يوجد فيه وان لم تكن
خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس دون العطار
ولا بالقياس الى شيء بل بالاطلاق كما هو لكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا تنعكس
وربما تكون عرضا عاما لما تحتها وربما لا تكون وكذا العرض العام قد يكون للجنس
العالي كواحد الجوهر والنوع الاخير كالبيض للانسان وقد يكون لازما كازوج
اللاتين ومقارفا كالتام للانسان وقد يكون عاما للجزيئات كالتحرك للحيوان وغير عام
كالبيض له كذا في شرح الاشارات فعلى هذا معنى قوله وان اشتمل على الحقايق فعرض
عام انه عرض عام من حيث اشتماله على الحقايق وان كان خاصة لجنس مثلا كالمشي فانه
عرض عام من حيث انه شامل لانواع الحيوان من الانسان وغيره وخاصة للحيوان من حيث
انه مختص بحقيقة لا يوجد في غيره على الاطلاق فباعتبار الحقيقة يسلم التعريفان عن
الانتفاض جمعا ومنها فالحقيقة الواحدة في تعريف الخاصة اعم من الحقيقة النوعية
والحقيقة الجنسية والمفهوم من سوق كلام الهش هو الاول ليس الاثم الظاهر في قوله
فعرض عام ان يقال فعرض عام بقاء النسبة كما في المقسم لكنه خفف بحذف الباء المشددة
فصار اسم العرض مشتركا بينه وبين ما هو قسم الجوهر فصار مظنة الاتحاد فلذا
فرق بينهما بوجوه اما اولها فلان العرض العام قد يكون جوهر كالجوهر بالنسبة
الى الناطق بخلاف العرض المقابل للجوهر واما ثانيا فلان العرض العام قد يكون
محمولا على الجوهر حلا حقيقيا اي بالمواطأة كالمشي على الانسان دون العرض المقابل
لجوهر فانه لا يحمل عليه الا بالاشتقاق او بذو فلا يقال الجسم بياض بل ابيض
او ذو بياض واما ثالثا فلان العرض المقابل للجوهر قد يكون جنسا كاللون للسواد
والبياض بخلاف ما نحن فيه فانه قسم للذاتي لكن في هذا الوجه نظرا لانه ان اردت جنسية
ذلك العرض القسم الجوهر بالقياس الى معروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد
جنسيته في الجملة فهذا العارض الذي نحن فيه ايضا قد يكون جنسا كالجوهر فانه عرض
عام للناطق وجنس الانسان وكالمشي فانه جنس للمشي على قدمين والمشي على اربع
قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقا بينهما كذا في شرح المطالع وحواشيه الشريفة
ثم اعلم ان اشرف الخواص الشاملة اللازمة البيئة لانها هي المتفع بها في الرسوم اما الانتفاع
بالشمول فلانه لا يكون الرسوم اخص من الرسومات لما ستعرف من وجوب المساواة عند
التأخير وان جاز كونها اعم عند المتقدمين واما بكونها لازمة بيئة فلانها لو لم تكن بيئة
لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له هذا ويرد عليه ان امر الزوم بالعكس اذ اللازم
هنا ان يلزم من معرفة ذى الخاصة معرفة الخاصة على ما هو شأن اللازم البين وعلى
ما ذكرته يكون الامر بالعكس فان قلت الماهية ملزومة للخاصة ونصورهما كاف
في جزم الذهن بالزوم بينهما لانها معرفة لهما فيكون تصورهما مستلزما لتصور
الماهية فيكون تصورهما في الزوم فيكون الخاصة لازمة بيئة بالمعنى الاعم وهو المراد
ههنا قلت لانها اذا كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما
كافيا في الزوم وانما يكون كذلك او كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الزوم

على امر آخر ولو سلم فغاية ما لازم ان تصورهما يكفي في لزوم الماهية الخاصة والمطلوب
 لزوم الخاصة لهما فان احدهما من الآخر فلا بد ان يقال لما كان المطلوب من التعريف
 ابصار الماهية فاذا اراد ايضا حها بالصورة الخارجية فلا بد ان يكون اقرب الامور
 اليها اذ ليس في البعد ابصار وكشف بعينه ولا خفا في ان اقرب الامور الخارجية الى
 الماهية الوازم البينة فتعين التعريف بها كذا في شرح المطالع ايضا وانما اطنبنا الكلام
 لدفع اختلال كلمات بعض من اطال في المقام قال الشارح العلامة بحقيقة واحدة
 المراد بالحقيقة هنا مطلق الماهية موجودة او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الماهية
 الاعتبارية نعم قبل ما به الشيء هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تنقصه هوية
 ومع قطع النظر عن ذلك ماهية فعلى هذا ينحصر الحقيقة بالماهية الموجودة ويخرج
 خواص الماهية الاعتبارية من التعريف لكن لا داعي الى اعتبار المعنى المتقول ههنا
 قال الشارح فباعتبار هذا التقسيم اه غرضه دفع ما يرد على المص من انه على يانه يكون
 اقسام العرضى اربعة وهى مع الاقسام الثلاثة للذات سبعة فيكون اقسام الكل سبعة
 مع انه في بيان اساغوجى الذى هو علم للكليات الخمس وحاصل ما اشار اليه ان الحق
 ههنا انما هو تقسيم العرضى الى الخاصة والعرض العام على ما يقتضيه اعتناؤه
 بتعريفهما فهذا الاعتبار المسمى صار الكليات خمسة واما تقسيم كل منهما الى اللازم
 والمفارق فامر وقع في السنين لا يورث الغبن وبالجملة ان كان النظر الى ظاهر كلام المص
 يكون الاقسام سبعة وان كان النظر الى زبده تكون خمسة والمق ههنا هو الثاني فعلى هذا
 تبين الاندراج من الشارح للاشارة الى عدم كونه مقصودا في المقام قرب تابع ينسدرج
 في المتنوع ويصمم فيه قال الشارح سواء امتنع انفكا كه اشار به هذا الكلام الى انقسام
 اللازم الى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود ويرد عليه ان المقسم هو ما يمنع انفكا كه
 عن الماهية وقد قسمه الى نفسه وهو الاول والى غيره وهو الثاني اجاب عنه الشريف
 في الحاشية الصغرى بان المراد من الماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم
 ما يمنع انفكا كه عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكا كه عن الماهية الموجودة اما ان يمنع
 انفكا كه عن الماهية من حيث هي هي اولا فالاول لازم الماهية وهو الذى يلزمها مطلقا
 اى في الذهن والخارج معا والثاني لازم الوجود اى لازم الماهية الموجودة في الخارج
 محققا او مقدرا وهذا هو الظاهر ايضا من كلام الشافى قبل يتبادر من كلام الشارح
 ان لازم الماهية لازم نفسها بمجرد وجودها مطلقا وليس كذلك لبس بشىء واعلم
 ان الظاهر من كلام الشافى انه جعل التقسيم المذكور ثنائيا حيث قسم لازم الماهية الى لازم
 الماهية من حيث هي هي والى لازم الماهية المأخوذة مع بعض عوارضها ومثل التقسيم الثاني
 بالسواد المحشى وهو الظاهر من كلام الشريف ايضا والمشهور ان هذا التقسيم ثلاثى
 باعتبار ان اللازم ينقسم الى اقسام ثلاثة لازم الماهية ولازم ذهنى ولازم خارجى لانه اذ لم يكن
 لاحد الوجودين اى الخارجى والذهنى بخصوصه مدخل في الشىء يسمى لازم الماهية
 كالزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وان كان للوجود الذهنى مدخل فيه بخصوصه يسمى
 لازما ذهنا كالكلية والجزئية وغير ذلك من المعقولات الثانية وان كان للوجود الخارجى
 مدخل فيه بخصوصه يسمى لازما خارجيا كالسواد المحشى وغير ذلك من العوارض

الخارجية ومن هنا حاول المحشى تطبيق هذا الكلام على التقسيم الثلاثى فحمل القسم
 الاول على لازم الماهية وعم الوجود في الثاني من الخارجى والذهنى فحصل منه قسمان
 لازم ذهنى ولازم خارجى وان كان مثال الشافى للاخير منهما فتوجه الكلام ما اشترنا اليه
 اولا ان المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة ومن الماهية في القسم الاول
 الماهية من حيث هي هي ومن الوجود في القسم الثانى احد الوجودين الخارجى
 والذهنى بخصوصه فالمقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا والاقسام لازم الماهية
 من حيث هي هي ولازم الماهية الموجودة في الخارج من حيث هي موجودة فيه ولازم
 الماهية الموجودة في الذهن من حيث هي موجودة فيه هذا ودع عنك ما وقع من خلط
 بعضهم بين الشرح والحاشية مع عدم تحرير المقام قوله اى يمنع انفكا كه عنها
 في الذهن والخارج جميعا اى لا يكون لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه كلوازم
 الماهيات التى يلزمها اليتا وجدت كالزوجة للاربعة قوله اى امتنع انفكا كه عن الماهية
 اشار الى تقسيم القسم الثانى الواقع في كلام الشافى الى قسمين ما يكون للوجود الذهنى
 بخصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية ويسمى لازما ذهنا وما يكون للوجود الخارجى
 بخصوصه مدخل فيه كالسواد واليباض ويسمى لازما خارجيا قال الشارح كالسواد المحشى
 فانه لازم لوجوده الخارجى وتنقصه لماهية والالكان كل انسان اسود وليس كذلك
 والعجب من بعضهم انه غلط فظن ان السواد لازم للوجود الخارجى فاورد ههنا ما يلى
 ان يطرح من بين المسودات قال المص وهو العرض اللازم ذهنا او خارجيا او اعم
 على ما عرفت من التحقيق السابق واما اللزوم في الدلالة الالتزامية فهو لزوم عقلى كلى
 قال الشارح العلامة خرج به غير النوع والفصل القريب من الجنس وخاصة والعرض
 العام والفصل البعيد لانها مقولة على ماتحت حقايق ويرد عليه ان خاصة الجنس من افراد
 المعرفة فكيف يخرج عن التعريف المذكور ويجواه ان هذا التعريف تعريف خاصة
 النوع السافل على ما يقتضيه عطف قوله والفصل القريب عليه فلام ان خاصة الجنس
 من افراد المعرفة ههنا يمكن بناء كلام المص على ما ذهب اليه بعضهم من ان الخاصة التى
 هي احدى الكليات الخمس اعم من الخاصة المطلقة والاضافية فعلى هذا يحمل قوله
 فقط على الحصر الاضافى اى بالنسبة الى ما لا يوجد فيه تلك الخاصة وان كان تلك الخاصة
 موجودة في حقايق مختلفة كما لما شى فانه يختص بحقيقة الانسان بالنسبة الى الجساد
 وان كان يوجد في غيره من انواع الحيوانات او يحمل الحقيقة الواحدة في التعريف
 على ما هو اعم من الحقيقة النوعية او الجنسية وعلى كل تقدير يشمل التعريف الخاصة
 الاضافية لا يقال يدخل العرض العام ح في التعريف فيتفرض التعريفان طردا وعكسا
 لانقول قبود الحثيات معبرة في امثاله فلا انتقاض والى ما فصلناه اشار الشيخ في الشفاء
 حيث قال الخاصة المعبرة عند المنطقيين اعنى احدى الخمسة هي المقولة على اشخاص
 نوع واحد في جواب اى شىء هو سواء كان نوعا خيرا او لا ولا يبعد ان يعنى احدى الخاصة
 كل عارض خاص باى كلى كان ولو جنسا اعلى وهذا المعنى مستحسن جدا لكن التعارف
 في ايراد الخاصة على انها خاصة لنوع وتالية للفصل هذا فظهر مما فررنا ان الشافى في كلام المص
 على ما هو التعارف فيما بينهم وقد عرفت انه يمكن تطبيقه على الوجه الذى استحسنه الشيخ

قوله على تقدير ان يكون النوع ذاتيا المناسب ان يقال على تقدير ان لا يكون عرضيا كما يقتضيه قوله واما اذا كان عرضيا فافهم قوله واما اذا كان عرضيا على ما قرره الشارح فيما سبق من قول المص ما يدخل في حقيقة جزئياته ان ابقى على ظاهره يخرج النوع عن تعريف الذاتي وان اول بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته بتدرج النوع فيه فعلى الاحتمال الاول يكون النوع عرضيا ويكون من افراده فلو خرج ههنا من التعريف يلزم ان لا يكون تعريف الخاصة جامعة ان المساواة شرط عند المتأخرين وبالجملة ان كان النوع داخلا في تعريف العرضي على ما اشار اليه الشارح فيما سبق فان لم يكن عرضيا يلزم ان لا يكون تعريف العرضي ما نعا وان كان ما ذكره ههنا صحيحا وان كان عرضيا يكون تعريف العرضي مانعا لكن بعد كون كلامه ههنا مخالفا لما سبق لا يكون تعريف الخاصة جامعة فاحد الامرين لازم قطعاً فلا بد ان يحمل التعريف السابق للذاتي على ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته حتى يتدرج النوع فيه ويكون تعريف العرضي مانعا وتعريف الخاصة ههنا جامعة ويندفع المخالفة بين كلاميه وبهذا يدفع ما اورده بعضهم من الابحاث الثلاثة ههنا لكن انت خبير بان الشارح لم يصرح فيما سبق بكون النوع عرضيا بل لم يشر اليه ايضا وغاية ما ذكره هناك ان تعريف الذاتي ان ابقى على ظاهره يكون المراد بالذاتي في مخرج تقسيمه الى الجنس والنوع والفصل غير الذاتي المعروف وان حل على التأويل يكون المعروف عين الذاتي في مخرج التقسيم ومن البين انه ليس في هذا الكلام اشارة الى الزام كون النوع عرضيا فضلا عن الصراحة وهل هذا الا تأكيد لزوم التأويل الذي ادعاه المحشي فيما سبق بل الحق ان غرض الشارح ان تقسيم الكلّي الى الذاتي والعرضي ان كان بالنظر الى اجزاء التعريف المفردة كما هو الظاهر يكون تعريف الذاتي على ظاهره ويخرج النوع عن تعريفه كما هو خارج عن التقسيم الذي هو الكلّي المفرد وح يكون المراد بالذاتي في مخرج التقسيم الثاني غير الذاتي فيما سبق اذا الغرض منه تحصيل الكلّيات الثلاثة الذاتية والنوع وان لم يكن من الذاتي الذي هو من اجزاء التعريف لكنه ذاتي ايضا مقابل الجنس والفصل يتضح بذلك حالهما ويكمل به الكلّيات وانه مشبهى الاجزاء فعلى هذا لا يلزم الاخلال في كلام الشارح لاهنا ولا فيما سبق لافي التعريف ولا في التقسيم والتكلاّن على الملك القويم قال المص فوق حقيقة واحدة لعله حافظ به انتفاض التعريف بما يقال على ما تحت حقيقين اذا المتبادر من قوله حقايق الافراد ولا اقل من ان يكون ثلاثة وان اشتهر ان الجمع المذكور في التعريف يراد به ما فوق الواحد فاقبل من ان قوله فوق حقيقة واحدة تأكيد لقوله حقايق ايسر شيء بل هو تأسيس قطعاً ثم ان تلك الحقايق قد تكون اجناساً مختلفة فيكون العرض العام عرضاً عاماً لكل حقيقة جنسية وان كان خاصة لمجموعها كالاسود الشامل للحقايق المختلفة من الجمادات وغيرها والتخصيص الشامل لهما مع كون كل واحد منهما خاصاً بالجسم الشامل للجمادات وغيرها وقد تكون انواعاً فيكون العرض العام عرضاً عاماً لكل حقيقة نوعية وان كان خاصة لمجموعها كالتاسي الشامل لانواع الحيوانات مع كونه خاصاً بها لا يوجد في غيرها وكذا النائم والاشكل والتنفس وقد عرفت ان قبود الحقيقتين معتبرة في هذه التعاريف فلا يتنقض تعريف الخاصة بالعرض العام وبالعكس هذا والمراد بالمقولية في تعريف

العرض العام المقولية على شيء آخر مطلقاً لا المقولية في الجواب فلا يكون هذا منافياً لما قرر من ان العرض العام لا يقع في الجواب اذ لا يلزم من عدم كونه واقعاً في الجواب عدم كونه محمولاً على شيء هذا واما ما قيل في دفعه من ان العرض العام وان لم يقع في الجواب من حيث انه عرض عام لكنه يقع فيه من حيث انه خاصة بالجنس فيصح المقولية التي ادعاها المص ففاسد لانه اعتراف بفساد التعريف حيث لم يوجد للعرض العام افراد اصلا بل الكل خواص اضافية مع انه يصدد توجيه التعريف والمحجب منه انه افسد ذلك ما ليس ههنا في مواضع من اعتبار قيد الحقيقتين في تعريف العرض العام فما الحاجة الى ذلك الاعتبار لو كان مقولية الكل الذي هو حاصل التعريف باعتبار كونها خواص وامرئ انه لا يليق ان يصدر مثل هذا الكلام عن العوام فضيلاً عن كان يصدد ان يكون من الجواب ثم اقول ههنا امور لا بد من التنبيه عليها الاول ان الكلّيات الخمس قد تصدق على شيء واحد كاللون وقد اشار اليه الشارح سابقاً بان الملون جنس للاسود ونوع للكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان وكالحساس ايضا فانه جنس للسميع والبصير ونوع لخصصة اعني هذا الحساس وذلك الحساس وفصل للحيوان وخاصة للجسم وعرض عام للضاحك على ما اشار اليه الشارح في حواشي المطالع فالتعريف الذي اشار اليه المص بين الكلّيات الخمس انما هو بالحقيقتين المختلفتين وتاثيرها ان النوع يجمع مع كل واحد من الاربعة الباقية لان كل من الجنس والفصل والخاصة والعرض العام نوع بالنظر الى خصصه وان كان جنساً وفصلاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنظر الى افراده الحقيقية فالامتنياز بينهما ايضا باعتبار الحقيقتين وثالثها ان الكلّيات الخمس المنطقية عوارض لهما مروضات تسمى اجناساً طبيعية وانواعاً طبيعية وفصولاً طبيعية وخواصاً طبيعية واعراضاً طبيعية وطبيعية والركب من تلك العوارض والمعرضات يسمى كلياً عقلياً والمنطقي وكذا العقلي لا وجود له في الخارج والنظر في ذلك من المباحث الحكيمة وهل للطبيعي وجود في الخارج ام لا وعلى تقدير وجوده في الخارج هل هو موجود فيه بوجود مغاير لوجود الافراد او موجود بوجود هو عين وجود الافراد وهذه ثلاثة اقوال ذهب الى كل منها طائفة والتحقيق انه غير موجود في الخارج بل هو امر اعتباري وانتزاعي ينزعه العقل من الافراد الموجودة اذ لو كان موجوداً فيه فلو كان موجوداً بوجود مغاير لوجود الافراد على ان يكون كل من الوجود والموجود بنفسه يلزم في مثل قولنا زيد انسان حل احد المتغيرين مفهوم ما واذنا على الآخر وهو محال موجود بوجود هو عين وجود الافراد على ان يكون الوجود واحداً والموجود متعدداً يلزم قيام المعنى الواحد بمحلين متغايرين وهو محال فالحق ما ذهب اليه اجاثة الثالثة من ان وجود الكلّي الطبيعي بمعنى وجود شخصه وتحقق هذا المرام عملاً لا بحمله المقام هكذا ينبغي ان يحقّق مباحث المبادئ حتى يحسن الشروع في مقاصدها قال الشارح العلامة الباب الثاني اي الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاجتمعات لا بالسبعة فيه في بيان مقاصد التصورات اي المباحث المتعلقة بالتصورات على ما حققناه في بحث جهة الوحدة في توجيه قوله وبما ذهبنا الى القول الشارح ولذا قلده هو اي الباب الثاني باب القول الشارح اي باب المباحث المتعلقة بالقول الشارح

في قدر المضاف وقال أي في بيان مباحث مقاصد التصورات فقد عدل عن سواء السبيل
واما التصير عن مباحث القول الشارح بالمقاصد وعن مباحث الكلبيات بالمبادئ فقد عرفت
وجهه في بحث جهة الوحدة ولا مانع من ان يكون بعض مسائل الفن مبادئ لمسائل
اخر منها وقد كان الامر كذلك في مسائل كلام المتأخرين قال الشارح ويرادفه المرف
بكسر الراء اي عند المنطقي ويكون كل منهما مقصدا للحد والرسم وكل منهما قسما منه واما
محدداهل العربية والاصول فيرادفه الحد ايضا اذا اخذ عندهم انما هو التعريف الجامع
المانع فلا تفعل عن مخالف الاصطلاحين قال الشارح والمعرف مركب كليا اي في
جميع المواد عند قوم اي المتقدمين وغالبا اي في اكثر المواد عند الآخرين اي المتأخرين
اذ التعريف بالمفرد جائز عندهم وكأنه اراد بالركب ههنا غير ماهو المرف سابقا مما يدل
بجزء لفظه على جزء معناه لان المركب ههنا بربما يكون مركبا من القرينة العقلية
وشيء آخر من جنس اللفظ ومن البين ان القرينة العقلية ليست من مقولة الالفاظ
قال الشارح والصحيح هو الاول اي كون المرف مركبا كليا لا لما ذكر من الدليل الذي
ذكره وهو الذي اشار اليه في شرح المطالع لانه مستلزم للدور بل لان المرف اه وحاصله
ان دليله باطل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فله دليل آخر كما فصله بقوله
بل لان المرف اه قال الشارح العلامة لان المرف من اقسام النظر اي من الاقسام التي
يتعلق بها النظر فالاضافة لادنى ملازمة فائدة ما قبل من ان النظر ان كان مصدرا
معلوما فهو صفة الناظر وان كان مصدرا مجهولا فهو صفة الامور المرتبة وعلى كل تقدير
لا يصح ان يكون هو مقصدا للمعرف حتى يكون من اقسامه هذا وحاصل الاستدلال
ان المرف من اقسام النظر المركب فلا بد ان يكون مركبا مثله وقوله فان كون النظر
له اشارة الى رده هذا الاستدلال وحاصله ان كون المرف مركبا كليا مبنى على كون النظر
ترتيب امور معلومة كما اشار اليه المستدل وكون النظر كذلك مبنى على عدم صحة التعريف
بالمفرد اللازم لكون المرف مركبا كليا ولكون النزاع بين القدماء والمتأخرين فيه صرح
بذكره فاندفع ما اورد المحشي ههنا فافهم فلو كان ذلك اي كون المرف مركبا كليا مبنيا
على هذا اي كون النظر ترتيب امور كما زعمه المستدل لزم الدور لا نك عرفت آتفا ان
كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى ايضا على كون المرف مركبا كليا الذي يلزمه عدم
صحة التعريف بالمفرد فيلزم على ما ذكره المستدل توقف كون المرف مركبا كليا على نفسه
وهذا دور باطل فقوله ذلك اشارة الى كون المرف مركبا كليا الذي ادعاه المستدل وقوله
هذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور معلومة ولما كان الثاني قريبا بالنسبة الى الاول
اورد الاشارة اليه بلفظة هذا والاشارة الى الاول بلفظة ذلك فلا غبار في قوله ذلك وهذا
فاقبل من ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون المرف
مركبا كليا فاللائق ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذلك لكون الاول قريبا والثاني بعيدا
ليس بشيئ انزوم الدور انما هو على ما استدلل عليه القائل فلاشارتان كما حققناه ولو سلم
ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور
معلومة فذلك انما هو بالنظر الى وقوعه في كلام المستدل وظاهره انه بهذا الاعتبار بعيد
فيصح اليه الاشارة بقوله ذلك قوله فيه ان اللازم مما ذكر اي مما ذكره المستدل

على

على وجوب كون المرف مركبا توقف كون المرف مركبا كليا على كون النظر ترتيب
امور معلومة حيث قال لان المرف من اقسام النظر الذي اه ولا يثبت بما ذكره الشارح
حيث قال في رده فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد
توقف كون المرف مركبا كليا على نفسه بل على عدم صحة التعريف بالمفرد ومن البين
ان هذا ليس بدور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمراتب فالاول ان يقال
في رد الاستدلال المذكور باستلزامه الدور فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى
على كون النظر مركبا كليا وكون النظر مركبا كليا مبنى على كون المرف مركبا كليا ينتج
ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على كون المرف مركبا فلو كان الامر بالعكس
كما ذكره المستدل لزم الدور قطعا فالفرق بينه وبين ما ذكره الشارح ان فيما ذكره المحشي
مقدمة زائدة وهي قوله مبنى على كون النظر مركبا كليا وانه اخذ قوله مبنى على كون المرف
مركبا كليا بدل قول الشارح مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وظاهر ان المقدمة التي
اعتبرها المحشي ههنا لا حاجة اليها وان مال كون المرف مركبا كليا وعدم صحة التعريف
بالمفرد واحد عند التأمل بل هما متلازمان لان كون المرف مركبا كليا يلزمه عدم
صحة التعريف بالمفرد وبالعكس سيما اذا لوحظ ورود الثاني في قوله عدم صحة اه
على القيد الذي هو قوله بالمفرد ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قوله اذ الواجب ان تعليل
البناء المذكور يعني ان ترتيب امور معلومة تفسير للنظر والتفسير فرع المفسر والمطابقة
انما هو من جانب الفرع ثبت ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على كون النظر مركبا
كليا هذا ولك ان تقول انما كان الواجب تطبيق المرف بالكسر على المرف بالفتح
اذ لو كان الامر بالعكس لا يوجد تعريف غير جامع وغير مانع بل يكون الكل جامعاً ومانعاً
وهو خلاف الواقع فالواجب ان يستدل بحال التعريف من العموم والخصوص على
حال المرف حتى يصح الاعتراض عليه في بعض الصور بعدم الجامعة وبعدم المانعة
وما قبل من انه انما يتم اذا كان التعريف المذكور للنظر متفقا عليه وهو م والسند
ما ذكره الشارح من انه يحصل امره فليس بشيئ لان الكلام ههنا مع القائلين بعدم
صحة التعريف بالمفرد مع ان اعتراض الشارح يلزم الدور انما هو بالنظر اليهم والكلام
ههنا في صدد لزومه فافهم قال الشارح ولهذا اي ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
مبنيا على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف بالمفرد ممكنا عند بعضهم فتح يكون
التعريف المذكور قاصدا غير ذلك اليه من التعريف المذكور وعرفه بتحصيل امر او ترتيب
امور ليكون التعريف موافقا للمعرف على مذهبه قوله ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد اه قد عرفت آتفا ان هذا القيد لا يكتفي ههنا بل المراد
ولان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف
بالمفرد ممكنا عند بعضهم مع عدم تمامية التعريف المذكور ح عند عرفت ذلك البعض
النظر بتحصيل امر او ترتيب اه لكن اوضح ما ذكرنا من سياق الكلام تركه المحشي فاقبل
من ان الظاهر ان الاشارة الى عدم تمام ذلك التعريف اي وعدم تمام التعليل المذكور
لوجوب التركيب اعتقد بعضهم امكان الافراد وعرف النظر بتحصيل امر او ترتيب امور
منها على جواز افراده وعدم وجوب تركيبه تكلف لاحاجة اليه على انه مال ما ذكرناه

لا اشارة الى الدقة وهي ان زوم
الدور اعني انما اذا كان التعريف
المذكور للنظر ممكنا مع انه مسلم
عند المستدل واما عدم كونه ممكنا
عند غيره فلا يدفع زوم الدور
على استدلاله

في توجيه كلام المحشي قوله يشمل التعريف على المذهبين اي مذهبي القدماء
 والمتأخرين بان يكون ما بعد كلمة او اشارة الى مذهب القدماء وما قبلها والمجموع اشارة
 الى مذهب المتأخرين على محاذاة ما قرره بعض الافاضل في تعريف الدليل الاصولي
 بقولهم ما يمكن التوصل بصحح النظر فيه اوفي احواله الى مطلوب خبري لا يقال ذكر
 في المواقف وشرحه ان تعريف النظر بترتيب امور معلومة غير جامع لخروج التعريف
 بالمفرد عنه والحواف عنه بانه نادر لا يضر مخرجه غير تام لانه تعريف لمطلق النظر
 فيجب ان يندرج فيه جميع افراده ومن هنا غير التعريف الى انه تحصيل امر او ترتيب
 امور كما هو المختار عند المتأخرين فهذا يدل قطعا على ان التعريف المذكور على
 مذهب المتأخرين ليس الا لتأنيلا لاشك ان التعريف المذكور على مذهبه لكن لما كان
 مذهب القدماء مندرجا في مذهبه لان المتأخرين يقولون بمثل ما قاله القدماء مع زيادة
 كان التعريف المبني على مذهبه شاملا للمذهبين على انه لا كلام في شمول التعريف المذكور
 للمذهبين بالاعتبار الذي اشرنا اليه آنفا وله نظير كما عرفت ايضا فلا حاجة في توجيه الكلام
 الى ما قبل من ان المعنى ليكون التعريف جامعاعلى اي مذهب اريد من مذهبي امكان افراد
 ووجوب تركيبه اذ لو اقتصر على ذكر الترتيب لم يكن جامعاعلى مذهب امكان الافراد
 ولو اقتصر على ذكر التحصيل لم يتضح جمعه على مذهب وجوب التركيب انتهى
 وفي بعض النسخ ليشتمل من الافعال وهو ظاهر مبني ومعنى قوله وهذا الترتيب جعلي
 لا واقعي لشمول الاول للثاني فالتعريف بينهما انما هو بالنظر الى الجملة لا الى الواقع كما في قولهم
 في تعريف المقدمة ما جعلت جزء قياسا والغرض منه انما هو بيان شموله للتعريف بالمفرد
 وللتعريف بالتركيب شموله لواقعهما قبل من ان الظاهر من مقابلة قوله او ترتيب امور
 لقوله تحصيل امر ان المراد تحصيل امر واحد او ترتيب امور متعددة بناء على ما
 صرح به الزمخشري من ان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والوحدة او العدد فالى
 ايها يكون القصد يشفع بما يقويه فهنا يكون المقابلة المذكورة قرينة على ان المراد
 تحصيل امر تحصيل امر واحد فيكون الترتيب المذكور واقعا لا جعليا فغير وارد على المحشي
 لانه معترف بالترديد الجعلي ومعناه ان التفاوت بينهما ليس بالاعتبار وذلك ليس بالاعتبار
 ان الاول بالنظر الى الامر الواحد والثاني بالنظر الى ما عداه واما الترتيب الواقع في نفس الامر
 كما نقاه المحشي فلا يقول به احد ههنا لاشك ان تحصيل امر في حد ذاته امر سواء كان امرا
 واحدا او اكثر والالفاظ الواقعة في التعريف يجب ان تحمل على ما يتبادر منها والحق ان
 هذا الترتيب جعلي مبني على ما ذكره الزمخشري في مثله لا واقعي وان لم يتفطن له القائل
 قال الشارح بل لان المعرفة لا يد فيه اي في حصول المطلوب به من تصور ثبوت شيء
 لشيء سواء كان ذلك التصور جزءا من المعرفة كما هو الظاهر من كلمة في المفيدة للجزئية فيكون
 قوله فيكون مركبا مسئلا او شرطه خارجا عنه فيكون ذلك القول بمنوطا فافهم قوله
 اذ لا بد في الماهية المعرفة اي التي قصدت تعريفها من وجهين الاول الوجه المعلوم به الماهية
 قبل التعريف ولولا ذلك لا يصح ولا يمكن طلبها بالوجه الغير المعلوم لكونه مجهولا
 مطلقا وهذا الوجه المعلوم اضطراري غير داخل تحت الطلب والا يلزم طلب المجهول
 المطلق ايضا والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية وهذا هو الذي

يطلب

يطلب علم الماهية به وانما تعلم الماهية به اذا علم ثبوته للوجه الاول الثابت للماهية كي يلزم ثبوته
 للماهية فتعلم به اذ لا يلزم من العلم بوجه الشيء العلم بذلك الشيء الا اذا علم ثبوته له فالك اذا
 تصور مثلا الانسان بوجه الحيوانية ثم تصور الناطق ثم تصور ثبوت الناطق للحيوان
 يلزم منه ان تصور ثبوت الناطق للانسان فالوجه الاول واسطة في ثبوت الوجه الغير
 المعلوم به الماهية الماهية لا واسطة في الاثبات كما يتوهم من ظاهر العبارة ههنا وفيما سباني
 ويعترض عليه بانه يلزم منه ان كسب التصور من التصديق فعلى هذا يكون الانتقال من
 ذلك المفرد البسيط الى الماهية بواسطة ذلك الوجه المعلوم سواء كان ذلك المعروف مركبا
 من المفرد البسيط وذلك الوجه المعلوم كما هو مقتضى كلام الشارح او كان المعروف هو ذلك
 المفرد البسيط بشرط ذلك الوجه المعلوم وعلى هذا بنى المحشي اعتراضه الا في بقوله وايضا
 لم لا يجوز ان هذا ودع عنك خرافات الاوهام قوله وقريب منه ما قبل القائل هو الافاضل
 الاصفهاني في شرح الطوالع وحاصله ان الشيء المطلوب تصوره لا بد ان يكون متصورا بوجه
 ما ولو لا ذلك لامتنع طلبه وذلك الوجه ضروري والا يلزم طلب المجهول المطلق كما اشرنا اليه
 ولا بد ايضا من تصور يستفاد منه المطلوب وهذا التصور امر اختياري مغاير للتصور السابق
 الغير الاختياري فوجب تحقق التصورين في حصول المطلوب على ان يكون كل منهما
 جزءا من المعرفة فيكون التعريف بالتركيب ليس الا فعلى هذا يكون النزاع بين الفريقين اي
 القدماء والمتأخرين في ان التصور الاول جزء من التعريف ولا فاقبل من انه على هذا يكون
 النزاع بين الفريقين لفظيا اذ القائلون بجواز التعريف بالمفرد لا يتكرون وجوب تحقق
 التصورين في حصول المطلوب ليس بشيء والحق ان كلام هذا القائل صريح في ان المعرفة
 البسيط مركب من مجموع التصورين بخلاف ما قرره المحشي اولا فانه وان كان ظاهرا فيه لكنه
 غير منصوص فيه فلذا قال وقريب منه ما قبله ثم ان في الوجه الذي قرر المحشي بعض
 التفصيل وهو اعتبار الثبوت والواسطة فيه بخلاف الوجه الثاني فانه عار عن مثل هذا
 الاعتبار فاقبل من ان الفرق بين الوجهين ان الاول مبني على عدم جواز الانتقال من المعنى
 البسيط الى المطلوب وان الثاني مبني على وجوب اعتبار الوجه المعلوم به المطلوب وان جاز
 الانتقال المذكور فافتقر فالسبب في ذلك يمكن الانتقال من المعنى البسيط الى المطلوب
 بدون اعتبار الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف فان اراد ان الوجه الثاني مبني على
 جواز الانتقال بدون اعتبار الوجه المعلوم فذا مع كونه تناقضا لخلاف الواقع وان اراد انه
 مبني على جواز الانتقال مع ذلك الاعتبار وبدونه لا يجوز الانتقال فذا غير الوجه الاول
 فن ابن الفرق فالوجه فيه ما قدمناه قوله فيه ان وجوب تصور ثبوت شيء اه اشار اليه
 الشارح العلامة في بعض تصانيفه حاصله انه لو كان مثل هذا الاعتبار مقتضا للتركيب
 المعروف من الثابت اعني الوجه الثاني والمثبت له اعني الوجه الاول المعلوم به الماهية قبل
 التعريف لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق لانه يعرف الانسان حد تاما له لان ذلك الوجه
 المعلوم اعني الشبهة مثلا امر عرني له فيكون مركبا من الداخل والخارج فيكون رسما لا حادما
 انه حد تام قطعا وانفا فافهم ونقص الجاهل للدليل المذكور باستلزامه خصوص الفساد
 ولكون التركيب ظاهرا في كلام الشارح وقوة النقص ايضا قدمه على المنع بقوله وايضا لم
 لا يجوز ان قوله اللهم الان يلزم ذلك اي الحدية باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات وحاصله

انما لم يلمز ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على ذلك التقدير جدا تاما اذا لم يجد التام
 في الاصطلاح ما اشتمل على جميع الذاتيات وذلك الاشتمال موجود ههنا والاعتبار المذكور
 لا يضر بذلك وهذا مما اشار اليه ابو الفتح حيث قال في الجواب عنه مدار الحد التام اصطلاحا
 على كون المبادئ الموجودة بعد وضع المطلوب وقصوره بوجه ما ذاتيات صرفة
 لا على كون المبادئ الغريبة مطلقا فلا يقدح في الحد التام كون ذلك الوجه عرضيا هذا
 وقد اجاب ايضا بان التام ان الصورة المفروضة حد تام لجواز ان يكون رسما تاما اكل من الحد
 التام والحد التام انما يتحقق اذا قصور المطلوب بذاته ثم حصل باقي ذاتياته وعرف بها هذا
 فكلام المحشي ههنا انما ينطبق على الجواب الاول على ان يكون منعا لللازمة المذكورة
 لا على الجواب الثاني على ان يكون منعا لبطان التالي اعني قوله بلزم ان لا يكون حيدا
 تاما لم نعم لو اكتب المحشي في الجواب بقوله اللهم الا ان يلزم ذلك لا يمكن ذلك على ان يكون
 الاشارة بقوله ذلك الى عدم كونه حيدا لكن قوله باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات
 كما عندنا من النسخ باني عنه قطعا هذا ولا تلتفت الى غيره قوله وايضا لم لا يجوز ان عطف
 على قوله فيه ان وجوبه حاصله ان اللازم مما ذكره الشارح توقف ثبوت الوجه الثاني
 للمعرف بالفتح على الوجه الاول فلم لا يجوز ان يكون ذلك الوجه الاول شرطا للانتقال
 من المعنى البسيط الى المعرف لاجزاء من التعريف فلا يلزم التركيب فيه وما قبل من انه
 يجعل النزاع لفظيا الا ان يكون النزاع في ان الوجه الثاني ينتقل منه وحده الى المطلوب
 اولا فدفع بان هذا المنع من طرف المجوزين بالتعريف بالمفرد فيكون النزاع بينهم
 في ان هذا الوجه المعلوم بعد زومه هل هو جزء من التعريف او شرط له وهذا نزاع
 معنوي جدا فان اراد بالاستثناء هذا المعنى فربما بالوافق والافلا معني له ثم اقول ولولا قوله
 وهذان واردان لم تحلت هذا القول اعني قوله وايضا لم لا يجوز على جواب آخر بدل قوله
 اللهم الا ان يلزم اه فافهم قوله وهذا ان اي هذان الاشكالان نقضا ومنعا ووردان
 على ما قبل الذي كان قريبا الى ما قرره المحشي وانما احتاج الى هذا التنبيه مع وحدة
 مال الوجهين فالوارد على احدهما وارد على الآخر لوضوح تفاوت الوجهين في التفرير
 وكون ما قرره المحشي ظاهرا في شرطية احد الوجهين للآخر بخلاف ما قبل فانه
 ظاهر في الجزئية فلعل قوله فليتأمل اشارة الى تفاوت ورود الاعتراض عليهما بان
 الاعتراض الاول ظاهر الورد على ما قبل دون الثاني بخلاف ما قرره المحشي فالظ فيه
 ورود الثاني عليه دون الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع الاعتراض الثاني عنهما
 بان الفسائل بالتركيب انما يقول به اصطلاحا ولا يناقش عليه بمثله هذا ما عندى وقد اطل
 فيه بلاطائل قال الشارح العلامة وهذا اي كون المعرف لا بد فيه من ثبوت اه او كون المعرف
 مركبا معني قولهم في دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بالتعريف
 بالمفرد لا بد من قرينة عقلية صحيحة للانتقال من المعنى البسيط الى الماهية فيكون
 التعريف مركبا من تلك القرينة العقلية والمعنى البسيط هذا ودع عنك الاوهام
 ولهذا اي ولانه لا بد في التعريف بالفصل وحده او الخاصة وحدها مثلا من
 القرينة العقلية الصحيحة للانتقال فاولا في دفع الاعتراض على التعريف المذكور
 بالفصل وحده او الخاصة وحدها بان معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له

فقد تعرض للفاضل قوله خليل
 حيث رجح ههنا الاحتمال الثاني
 قال الوجه فيه ما حققناه

الضمك كما جزم به اهل العربية فيكون مركبا من الذات والصفة وهذا القدر من التركيب
 كاف ههنا وبهذا يدفع الاعتراضان الاولان من المحشي اعني قوله يفهم منه وقوله وههنا
 فظهر لان المعنى المذكور ليس لاجل ما ذكره بل لاجل اه فافهم واعلم ان الشارح المحقق
 ذكر ههنا كلاما عاما لاجل اجوبة الثلاثة من الاعتراض المذكور فاشارة الى ان مال الاجوبة
 الى شيء واستدعى توضيح المقام ما ذكر في المواقف وشرحه من من يرى ان النظر اكتساب
 المجهول بالمعلومات وهم الرباب التستليم قالوا النظر ترتيب امور معلومة او مظهرية
 للتأدي الى امر آخر واورد عليه انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما
 واجيب عنه اما اولا فلا محالة بل من حداندر خداج لا يضر التعريف المذكور وبانه
 لا يشي عطلا لان الحد التام هو المطلق النظر فيجب ان يتدرج فيه جميع افراده النامة
 والناقصة قل استعما لها او كثر واما ثانيا فلا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية
 صحيحة لا من مقتضى مقتضاها اعم من الحدود فلا يتصور الانتقال منهما الا مع امر
 زائد يكون بينهما ترتيبا واما ثالثا فلا محالة فافهم من مقتضى المشتق شيء له المشتق منه
 فهناك تركيب قطعا وكلاهما مزدوران اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل بخبرجه
 من كونه حيدا الا ان يجوز الحد الناقص بالتركيب من الداخل والخارج واما الثاني فله عدم
 انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات والى كلا الركن اشار المحشي بقوله وايضا الى آخر
 قوله ثم قال التعريف والحق ان التعريف بالمعاني المقررة جائز عقلا فيكون هناك حركة
 واحدة من المطلوب الى المبدأ الذي هو معنى بسيط تستلزم الانتقال الى المطلوب من غير
 قرينة الا ان ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للضابط والاختيار
 من يد مدخل فيه فلم يلقوا اليه وخصوا تحت النظر وهو المعتبر منه وهذا المحقق ما نقل
 من ابن سينا ومنهم من استصعب الاشكال فقير تعريف التعريف الى انه يخص محل امر
 او ترتيب امور انتهى وزاد القول جلال الدواني وجها زائدا في الجواب عن الاعتراض
 المذكور وقال نقلا عن القبر ان المعرف بالفتح لا بد ان يكون معلوما بوجدها فالتعريف
 بالتركيب من ذلك الوجه والمفرد هذا فالشارح المحقق سرد الاجوبة الثلاثة على نسق
 وزعم ان الكل جواب واحد ثم يقول ان التعريف وان حكم بحقيقة جواز التعريف
 بالمفرد لكن قال شارح الاشارات اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث
 هو واحدا رسما وكذلك الفصل وحده لا يكون حيدا ناقصا وذلك لان الواحد منها لا يدل
 على الشيء المطلوب بالمطابقة والالكان اسمه بل انما يدل عليه بالالزام وهو يقتضي
 على قرينة عقلية من جهة انتقال الذهن من اللازم الى المألوم وتلك القرينة ان صرح
 بها اقتضت لفظا آخر فكان الدال بالحقيقة شيئا لاشياء واحدا ولهذا السبب
 يفقد الحدود والرسوم في الاقوال دون المفردات في الالفاظ وايضا انتقال الذهن
 من شيء الى شيء على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والانتقال
 من الحدود والرسوم الى المطالب ضاعي وانما يتعلق بالصناعة تأليف مفرداتها لاخير
 فهي لا تكون الامولة انتهى وهذا صريح في كلام الشيخ في الحديث قال الحد قول
 دال على ماهية الشيء كما اشار اليه المص والى هذا التحقيق مال اليه الشارح وحكم
 بان الصحيح هو الاول ثم ان اراد بالتركيب ههنا هو التركيب العقلي وقد نص عليه شارح

الاشارات ايضا حيث قال في قول الشيخ وكل محدود فهو مركب في المعنى ههنا صرح بأنه يريد التركيب العقلي وفرض المحشى من قوله يفهم منه ان بيان الواقع لا الاعتراض على الشارح فن لم يتفطن بما ذكرنا قال ما قال والتكلا على الملك المتعال قوله يفهم منه ان قد عرفت انما ان الغرض منه بيان الواقع بان المراد من التركيب ههنا التركيب العقلي لا الاعتراض عليه بأنه مخالف لما في بحث الالفاظ من ان التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فلا حاجة الى ما قيل من انها معنيان لغويان للفرد والمركب ولا يجب ان نحمل الالفاظ المذكورة في فن على معانيها الاصطلاحية انتهى ولعل لما ذكرناه امر بالفهم قوله وههنا نظرا وقد اشارنا الى دفعه بأنه ليس غرض الشارح من قوله ولهذا قالوا ان التعريف للزوم تركيبه فالو معنى الناطق اه بل غرضه انهم قالوا في دفع الاعتراض على تعريف النظر بترتيب امور بالفصل والخاصة ووجد هما انهما مركبان معنى كما صرح به الائمة العربية في دفع الاعتراض المذكور والدليل على هذا انه ليس من عادتهم بيان معاني الالفاظ فالمقصود انما هو الاستدلال بتصریح الائمة العربية على وجوب تركيب المعرف حتى يتدفع به الاعتراض هذا قوله وايضا اه فد اشيرنا الى ان الغرض من قوله ولهذا قالوا معنى الناطق اه دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بالفصل والخاصة وحدهما فكان الشارح ادعى ان التعريف بالفرد انما يكون بالمشقتات وهى مركبة من حيث اشتغالها على الذات والصفة وهذا الحصر مستفاد من تخصيص الناطق والمضاحك بالذكر فاعتراض عليه المحشى بان هذا الجواب قاصر اذ لا يلزم ان يكون الفصل والخاصة مشتقين فح لا يوجد فيهما التركيب فلا يتدفع به الاعتراض فلا يلتفت الى بعض الاوهام ههنا وجوابه انه بعد كونه خارجا عن قانون المناظرة لكونه متعاليا عن النفس المذكور على التعريف ان غرض الشارح انما هو بيان حال الاكثر ومعنى قوله ولهذا قالوا اه ولهذا قالوا في دفع الاعتراض بالتعريف بالفرد ان التعريف بالفرد في الاكثر يكون بالمشقتات وهى مركبة من الذات والصفة وقد وقع لفظ الاكثر ههنا في شرح المطالع في عبارته المسودة كما اعترف به الشريف هناك والحاصل ان غرض الشارح انما هو الاشارة الى دفع الاعتراض بالفصل والخاصة المشتقين قوله فان قلت اه متشاوره تفسير الناطق مثلا بشئ له النطق ومورده هو دفع الاعتراض المذكور بذلك التفسير وحاصله ان ذلك الجواب مستلزم للفساد ثم ان هذا البحث مما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع حيث قال يرد عليه اى على دفع الاعتراض بالمعنى المذكور ان مفهوم الشئ لا يتغير في معنى الناطق مثلا والالكان العرض العام داخل في الفصل فيكون رمعا لاحدا ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه انقلاب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشئ الذى له الضحك هو الانسان وثبوت الشئ لنفسه ضرورى فذكر الشئ في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذى يذكر فيه ثم قال فان قيل المشتق منه داخل في مفهومه ضرورية وكذا ثبوت الموضوع الذى ينسب اليه فيكون مركبا قلنا ليس شئ منهما محمول على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفاه وان اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه عاد الكلام الى مفهوم الثابت والحال ان الشئ ليس داخل فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبار مفهومات متسلسلة الى ما لا ينتهى انتهى فظهر من هذا ان الجواب الذى جوبه المحشى ههنا اختيار للشق الاول مع الاشارة الى

الى دفع فساد لزوم دخول العرض العام في الفصل ودفع لزوم كونه رمعا فاقبل على قوله بل مقصودهم من انه زيفه الشريف بأنه ح ينقلب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشئ له الضحك هو الانسان وثبوت الشئ لنفسه ضرورى ليس بشئ لان كلام الشريف انما هو على تقدير ارادة ما صدق على ما عرفته وكلام المحشى على تقدير ارادة المفهوم هذا قوله بل مقصودهم اه يعنى ان ليس المقصود ان يعتبر عنوان الشئ فقط حتى يلزم ان يكون الحد رمعا بل المقى ان الاعتبار فيه مفهوم يصدق عليه الشئ اى مفهوم كان عرضيا او ذاتيا جنسا بعيدا او قريبا ولا يتغير فيه مفهوم بخصوصه فلا يلزم كون الحد الناقص رمعا كما زعم السائل ولا كونه حدانا كما توهم من قوله والحيوان ولا الفكر اذ اذ قبل في تعريفه الجسم الناطق لان كلا من ذلك انما يلزم اذا اريد مفهوم بخصوصه وان لم يتفطن له بعض الناظرين واورد ههنا اثباتا ثلثة فاسدة بقی انه لاحاجة في دفع الاعتراض المذكور الى التزام ارادة المفهوم الاعم بل لو اريد ما صدق عليه ذلك المفهوم يتدفع الاعتراض المذكور واما لزوم انقلاب مادة الامكان الخاص ضرورية ح على ما اشار اليه الشريف فمدفوع بأنه انما يلزم الانقلاب على هذا التقدير اذا اعتبر ما صدق عليه مفهوم الذات مطلقا بدون تقييده بصفة الضحك مثلا واما اذا اعتبر مقيدا بها كما هو اللفظ فلا ضرورة انه من قبيل ثبوت المقيد للمطلق لامن قبيل ثبوت الشئ لنفسه ههنا ينبغي ان يفهم قال الشارح وهو الحد قال شارح الاشارات اسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك اللفظي لان التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام ويقع على الحد ود التافضة بالتشكيك لان المشتق على اجزاء اكثر احق بهذا الاسم من المشتق على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على التام الذى هو الحد الحقيقى وحده انتهى ورده صاحب المحاكمات بان الحد حاد دل على مجرد الذاتيات فان قيل على الجميع فتام والافاقص فيكون مشتركا معنويا موقولا بالتشكيك وهذا اوفق في سياق كلام الشارح بل باصطلاح القوم ايضا فاقبل من ان ما ذكره صاحب المحاكمات لا يصلح للزوم عليه لان الكلام في اصطلاح القوم وهو محل نزاع بعد مدفوع بان غرض المحاكم ترجيح ما قرره عليه وما قرره اوفق بالغرض والاصطلاح بعد تسليم موافقة ما قرره شارح الاشارات لاصطلاح القوم قوله اى بمجرد الذاتيات اى الخالى عن العرضى اذ لو اخذ العرضى في الحد خرج عن الحدية والكلام ههنا في الحد فعلى هذا يكون المراد بقوله او بوجه عيره عما عداه غير الكنه مقتضى المقابلة ثم المراد من مجرد الذاتيات ما هو اعم سواء كان جميع الذاتيات او بعضها فيشمل الحد الناقص ايضا في هذا التفسير اشارة الى ان الكنه غير مختص بالحد التام كما هو المتبادر وقد اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى حيث قال ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع الاجزاء بالكنه هذا اذا كان حدانا كما وان كان غير الحد التام بخلاف ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى بقی انه قد تقرر ان الرسم قد يفسد الكنه ايضا فلعل التفسير المذكور مبنى على الاغلب او على مقتضى المقابلة فافهم ثم قبل ان المراد بالاجزاء ههنا الاجزاء المحمولة فيردان نحو البيت يحد بالسقف والحدان وليس شئ منهما محمول وليس بشئ لان الكلام ههنا في الاجزاء

العقلية وكل من الاجزاء المذكورة اجزاء خارجية خارجة عن البحث قوله بناء على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر من كون الكلام في التصورات وان كان التصور بمعنى حصول صورة الشيء في العقل شاملا للتصور والتصديق ولك ان نقول هو المتبادر من نفس التصور لما هو المتعارف من استعماله في مقابلة التصديق فالتبادر المذكور قريبة على هذه الارادة فلا بد ان التصور من اللفاظ المشتركة ولا يجوز استعمالها في التعريف بلا قرينة لان استعمال لفظ التصور ههنا بالقرينة كما اشترنا اليه ولو انخفضنا العين عن هذا التبادر لتفهمنا التزديد المذكور بما واولاهه مخصص له بما يقابل التصديق في بيان الواقع اقتضى الاعتناء بالتبادر المذكور هذا قوله وذلك اقول ذكر ابيانه وجوها ثلاثة متقاربة المأل لان الاكتساب اى اكتساب التصور لان الكلام فيه ثم ساق قوله بان يوضع المط التصوري على هذا المنوال من غير تعرض لطالب التصديق لعدم الحاجة ههنا لبيان ما قبل ما ذكره مأخوذ من شرح المطالع وقد قال ههنا المراد بتصور الشيء في التعريف تصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا لتصور الكسبي بطريق النظر بان يوضع المط التصوري المشعور به اولا ثم بعد الى ذاتياته او صر صيغته وبوف بعضهما ببعض تأليف يودي الى المط كما يعمل ذلك في التصديقات انتهى فاللايق له ان يورد قوله كما يعمل ذلك في التصديقات في ذيل قوله بان وضع المطلوب التصوري اه ليوافق النقل المنقول عنه ليس بشيء اذ لا كلام ههنا في التصديقات وان ذكره شارح المطالع توضيحا للمقام وقصدا الى التعميم والحب من عاقل كيف يجاسر على الاعتراض بمثله باختلال نقله فهل هذا الامن اختلال فهمه ورشده ويمكن ان يقال خصص جانب التصور بالبيان اذ لا نزاع لاحد في كون بعض التصديقات نظريا وكسبيا بخلاف جانب التصور فان منهم من ذهب الى ان التصورات كلها بدئية لا تحتاج الى الكسب وان توهم بعضهم ان هذا من الامام تشكيك لامذهب له في تخصيص جانب التصور بالبيان رد لما ذهب اليه الامام مع كفايته في توضيح المقام بل الواجب الاكتفاء به في تحرير المرام قوله المشعور به اولا اى المعلوم بوجه ما قبل التعريف اذ لو لم يكن مشعورا به اولا يلزم طلب المجهول المطلق كما سبق وهو مح قوله ثم بعد اى يفصداشارة الى الحركة الاولى اعني الحركة من المطالب الى المبادى قوله وبوف بعض مع بعض اشارة الى الحركة الثانية اعني الحركة من المبادى الى المطالب فعلى هذا يكون النظر عبارة عن مجموع الحركتين اعني الحركة من المطالب الى المبادى والحركة من المبادى الى المطالب وهذا مذهب القدماء وعند المتأخرين النظر عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية ولذا عرفوه بترتيب امور معلومة فاختر الحاشى ههنا مذهب الاقدمين تبعا لشرح المطالع ثم ان هذا البيان مبنى على وجوب تركيب التعريف كما ذهب اليه القدماء او على الاغلب كما ذهب اليه المتأخرون بناء على جواز التعريف بالمفرد عندهم لا عند الاوائل والظ ان النزاع بينهم معنوى وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه الانتقال الى المط من غير ان يكون الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف جزأ من التعريف اولا يصح ذلك الانتقال بل لابد ان يكون ذلك الوجه جزأ من التعريف وقد سبق

تحقيقه لكن هذا انما يكون معنويا اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يوقع تصورا آخر بطريق اختياري في الجملة اولا قال القدماء بالثاني وقال المتأخرون بالاول واما اذا كان النزاع في ان التعريف بالمفرد هل يوقع تصورا آخر بطريق معتبر عند باب الصناعة كان نزاعا لفظيا لا بناء على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر النظر بحيث يتناولها امكن الصناعة بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتناولها لم يمكن التعريف الصناعي بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسر والنظر بمجموع الحركتين او بترتيب امور معلومة مع جواز اعتبار ذلك القليل وتفسيره بما يتناولها كما سبق هكذا نص عليه الشريف في حواشي المطالع تبعا لشارحه فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ههنا قوله البينة اى بالمعنى الاخص وهى التى يلزم من تصورات الملزومات تصوراتها على ما يقتضيه قوله الحاصلة اه قوله ايس حصولها كذلك اى بطريق الكسب اذ قد عرفت ان طريق الكسب ان يوضع المط المشعور به اولا ثم ينتقل منه الى ما يحصله وهذا غير موجود ههنا بل الموجود انما هو تصور الملزومات بحيث يلزم منه تصور لوازمها قطعا وبحصوله ان ههنا انما هو الانتقال من تصورات الملزومات الى تصورات لوازمها فلا يخلو عليه الكسب اذ لابد في الكسب من امور ثلاثة الشعور اولا بالمط ومجموع الحركتين والقصد بل القصدان وكل منها غير موجود في اللوازم البينة قوله فلا دخل لها اى تصورات الملزومات بالنسبة الى تصورات لوازمها البينة في التعريف اى في دخولها في التعريف المذكور والمعنى فلا دخل لها اى تلك الملزومات في التعريف اى في كونها تعريفا حتى تدخل في تعريف التعريف ثم اقول هذا هو الموجود فيما عندنا من النسخ وهكذا في شرح المطالع ولوقيل فلا تدخل في التعريف اكان اظهر قوله ولان الاكتساب عطف على قوله لان الاكتساب وحاصله ان الاكتساب يحصل مالم يحصل بكونه سببا لذلك التحصيل وتصورات الملزومات ليست سببا لتحصيل تصورات اللوازم لان تصوراتها بدئية لا تحتاج الى شيء غير تصورات الملزومات وهذا لا يمنع كون تصوراتها بدئية الا ترى ان تصورات اطراف القضايا لا تمنع بدايتها كما في قولنا الكل اعظم من الجزء ولو كان احتياج تصورات اللوازم الى تصورات ملزوماتها مقتضيا لنظر يشهد لكان امشال القضايا المذكورة نظرية وهو بط تصورات الملزومات انما تكون سببا لخطور تصورات لوازمها في القلب لا لتحصيلها ولذا قال حتى لو فرض تصورها يعنى لو فرض تصورات لازم غير بدئية لم يحصل ذلك التصور بمجرد تصور الملزوم بل يحتاج حصوله الى امر آخر غير تصور الملزوم فلما لم يحتاج تصوره الى امر آخر غيره علم ان تصوره بدئى وقد عرفت ان ذلك القدر من الاحتياج لا يمنع البداهة غاية ان تصور الملزوم يكون سببا لخطوره في القلب لا لحصوله كسبا ابدا ههنا وما قبل من ان البداهة لا تستلزم العلم اذ توجه شرط فيجوز ان يكون تصور الملزوم سببا لحصول تصور اللوازم البدئى فليس بشيء انتفاء توجه الخطور لا الحصول كسبا لانه انما توجه الى ما يوجد في الحافظة ولو كان الوجود ههنا الحصول كسبا يلزم ان لا يكون بدئيا وهو خلاف ما فرضه القائل والحب انه لم يقع ما تكلمه من الكلام المناقض لما فرره اولا وزعم ان قوله حتى لو فرض اه حق الا انه لا يفيد في المقام وقد عرفت انه افاد في المقام ما افاد كالا يخفى على اهل الوداد قوله بل بعض اللوازم

البينة اه وفي البيان من الظ الى الاظهر اذ اللازم المتقدم كالبصر لمفهوم العيني
 ادخل في عدم الحصول عن ملزومه اعني عدم البصر من اللازم المتأخر كالضارب
 اللازم للضرب وذلك كيف يكون المتقدم حاصلا من المتأخر بخلاف اللازم المتأخر
 قوله فلا يكون تصور الملزوم مبينا لتصور اللازم لفرضه بينا ولا كاسبا لفرضه متقدما
 ولا كاشفا لفرضه موقوفا عليه فعلى هذا يكون هذا القول تفرعا على قوله بل بعض
 اللوازم البينة والظ انه تفرع على الوجه الثاني يدل عليه قوله بل سببا لحصوله في ذهن اه
 والمعنى فاذا كان تصور اللازم البين بديهيا فلا يكون تصور الملزوم مبينا
 لتصور اللازم لفرضه بينا ولا كاسبا لفرضه بديهيا ولا كاشفا لفرضه مكشوف
 بنياديهيا هذا واما ما قيل من ان الظ ان يوضح هذا من الوجوه الثلاثة اذ لا اختصاص له
 بالاولين فقد وقع في غلطين لا وفي بيا الامر فيه لدى العيين فافهم قوله ولان الحصول
 بالاكتساب يكون بالقصد والاختيار اى قصد كسب ذلك المط واختياره وان كان المط
 مترتبا على ذلك الكسب من غير كسب واختيار بناء على ان المط يحصل عقبيه توليدا
 او اعدادا او لزوما او بخلق الله تعالى اياه عقبيه فادع على اختلاف في ذلك لكن هذا لا يمنع
 كون الحصول بالقصد والاختيار لان مباشرة اسبابه مباشرة له على ما حقق في هذا الكلام
 بخلاف تصورات اللوازم البينة فانها لما كانت بديهية غير محتاجة الى التحصيل كحصوله
 في الوجه الثاني كانت حاصلة في انفسها من غير ان يتصور للقصد والاختيار مدخل فيها
 غائبة ان تصوراتها خطرت بالبال بتصورات الملزومات ولو كانت تصورات الملزومات
 اختيارية فظهر من هذا ان هذا الوجه قريب الى الوجه الثاني بل الوجه الثالث متفقان به
 ما لا كما اشترنا اليه اولا وبهذا التفرع يدفع ما قيل ان ازاد ان النظر اختياري يلزم ان يكون
 حصول تصور اللازم من تصور الملزوم اختياريا كذلك وان اراد ان الحصول بعد
 النظر وعقبيه اختياري فيرد عليه انه ليس كذلك والحاصل انه لا فرق بين الحصولين
 في الكون اختياري على تقدير وغير اختياري على تقدير آخر انتهى لانا نختار الشق الاول
 ونمنع الملازمة والسند ما اشترنا اليه من الفرق بين المقامين قوله يعنى اه اشارة الى دفع
 سؤال مقدر كانه قيل لو اكنى بقوله ما يكون تصوره سببا لا اكتساب تصور الشيء
 وجعل التصور اعم من الكنه والوجه لكان شاملا للحد والرسم ايضا كما فعله في شرح
 المطالع فسوق كلام الش انه لو اكنى به لم يكن شاملا لهما وهذا خلاف الواقع اجاب
 بما ذكره وحاصله انه لو اكنى به لم يكن شاملا لهما بناء على ما هو المتبادر من التصور
 بالكنه والالفاظ الواقعة في التعريف ينبغي ان تحمل على ما يتبادر منها وان امكن شموله
 مع قطع النظر عن التبادر فاورد قوله اما بكنهه او بوجهه اه يشمل كليهما مفعولا ظاهرا
 من غير ترك ما هو اللازم في التعريف ونخلصه ان الشمول عند ترك التزديد يحتاج الى ترك
 ما هو المتبادر ولما كان الترك المذكور غير ظاهر في التعريف كان الشمول المذكور
 غير ظاهر ايضا واما الشمول عند التزديد فظ جدا من غير ارتكاب خلاف ما هو الظاهر
 في التعريف اعني الحمل على التبادر فاندفع ما قيل من انه لو اعتبر التبادر لم يكن هناك
 شمول اصلا ولولم يعتبر لكان هناك شمول ظاهر فالتزديد المذكور يجعل الشمول المذكور
 منصوبا لظاهرا انتهى على ان الفرق بين الظاهر والنص مما اعتنى به الاصوابون

جسد الرحمن
 لا
 لا حيث جعله من وطا بالاول
 والثالث ايضا

ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الظ بمعنى المنصوص عند غيره محكما هو
 المتبادر ايضا من وصف الشمول بالظهور هذا فتخلص من هذا ان في هذا البيان تعريضا
 لما في شرح المطالع من الاكتفاء بالشق الاول نعم لم يذكر في شرح المطالع قيد الاكتساب
 ايضا لكنه مراد كان نص عليه شارح المطالع فسواء ذكر هذا القيد كما ههنا وتركه كما في
 شرح المطالع يخرج الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة فاقبل من ان تخصيص التزديد
 ببيان فائدة تحكيم ليس بشئ قوله لما كان طريق التقسيم وفي بعض النسخ صورة التقسيم
 وفي كل اشارة الى انه ليس ههنا تقسيم حقيقة وهو ظاهر وحاصل كلامه انه لما كان
 صورة التقسيم الواقعة في التعريف اما لتقسيم الحدود واما لتقسيم الحدود لا الشك
 او التشكيك لعدم مناسبة كل منهما لمقام الحد والحدود بين الشارح بهذا الكلام ان
 صورة التقسيم ههنا لتقسيم الحدود للعلامة المتفاوتة من الاصفهاني لا المجيد فقوله لكن
 لا على طريق اه مربوط بقوله قد يكون للحدود وقد يكون للحد واستدراك من المجموع
 لامن الاخير كما توهم من قال يشعر كلامه ان كلا القسمين صحيح لكن القسم الثاني
 مشروط بشرط ثم قال وهو فاسد لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل
 انتهى ولا يخفى ما فيه اما اول فلان الاستدراك من المجموع لامن الاخير وهو ظاهر
 وان خفي عليه واما ثانيا فلانه في صدد توجيه كلام الشارح الذي يجوز تقسيم الحد
 على انه سبب صرح نقلا عن شرح البردوي بان كلا منهما واقع في الكلام واما القول
 بان الاستدراك المذكور يجعل السؤال الثاني مع جوابه مستدركا ليس بشئ لانه ههنا
 في صدد بيان الواقع ولا يتأفيم بقرير السؤال الوارد على ظاهر الكلام والجواب عنه قوله
 لكن لا على طريق الشك اى من المتكلم او التشكيك اى تشكيك المتكلم المخاطب والمعنى
 لكن لا على طريق ان المتكلم قد شك فاورد كلمة او واما ولا على طريق انه لم يشك فيه ولكن
 قد اراد ان يقع الشك على المخاطب فاورد اما ولو قوله صورة التزديد فائدة ايراد لفظ
 صورة قد سبقتم آغا والقول في توجيهه بان التقسيم قد يكون جعليا كما مر في تعريف النظر
 ليس بشئ لان معنى الجعلي في السابق تناول القسم الاول والثاني في الواقع كما حققناه وان
 لم يكن بالنظر الى الجعل وههنا ليس كذلك قوله في التعريف فيه اشارة الى ان المراد بالحدود
 والحد ههنا هو مطلق المعرف والتعريف يؤيده ان الكلام المذكور مما اعتنى به اهل الاصول
 والحد عندهم بمعنى التعريف الجامع المانع اى تعريف كان ولذا صرح المحشي فيما سبأني
 يكون هذا التعريف رسما قوله سؤال من وجهين والظاهر ان هذا سؤال واحد
 يقرر بعبارتين مختلفتين وكذلك الجواب واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وذلك لان
 اصل السؤال منافية اول التعريف فيقررة بانه تعديد الاقسام وتارة بانه للتزديد والابهام
 وكل منهما ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان واصل الجواب منع منافية
 او لما هو المقصود من التعريف فيقررة بانه من تعديد الاقسام يحصل خاصة للمعرف
 ممجرة له عما عداه وتارة بان كلمة او في امثاله للتقسيم لا للابهام وعلى كلا التقديرين
 لا ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان ويدل على ما قررناه ان صاحب المواقف
 بعد ما قرر السؤال الاول مع جوابه في تعريف النظر اعني به الفكر الذي يطلب به علم
 او غلبة ظن قال وقد يقرر هذا السؤال في هذا الموضع وغيره من الحدود المشتملة على التزديد

بعبارة اخرى يقال لفظه اولى آخر ما ذكره المشتبه ههنا في السؤال الثاني مع جوله
وامضى عليه ما رآه الشريف فهدا نص في ان الوجوه بين المذكورين سؤالاً وجواباً
من قيل العبارتين المختلفتين فاقبل من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مبنى
على تسليم كون المق تعريف مطلق المعرف مستنداً بان المعرف في الحقيقة ماهو المستفاد
من المذكور في مقام التعريف على ما اوضحه والجواب الثاني مبنى على منع كون المق
تعريف مطلق المعرف بل المعرف في الحقيقة تعريف القسمين فعلى هذا ينبغي ان
يقدم الجواب الثاني على الاول لان حق المعنى ان يقدم على التسليم على ما قرر في الادب
ليس ينبغي ان يفتى على القول بما قررناه على ان ما ذكره انما يكون في الجوابين المعنى
والتسليم عن السؤال الواحد وههنا ليس كذلك لان لكل سؤال جواباً كما قررناه ثم زاد
هذا القائل فلهذا اخرج وقال فيكون صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح
واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يقتضي كون المق الثاني والجواب الاول يقتضي
كون المق الاول فينبغي ان يضاف انتهى فهدا مبنى على وجه السابق وليس هذا الا من قيل
اعادة السؤال المورده على ظاهر الرديد فيرد عليه ان الرديد بين المقصودين يتألف مقصود
صاحب التعريف الذي هو البيان فالحق ان التقسيم لا ينافي التعريف كما اشار اليه
في الجواب الاول بقوله المأهبة من حيث هي اي مع قطع النظر عن الافراد وتعدد
الاقسام وهذا التعريف اي تعريف المعرف لاقسام التعريف وتعددته بان له قسمين
الحد والرسم داخلين تحت المعرف ودخول تعريف كل من الحد والرسم تحت المعرف
حين دخول كل منهما تحت فلا يرد ما قيل الاولى ان يقول تعريفان في الحقيقة القسمين
داخلين تحت مطلق المعرف قوله والانقسام اليهما اي كونه متقسماً اليهما او كونه
على احد الوصفين على ما سبقه من شرح المقاصد فاقبل ان ما ل التعريف مع ان المعرف
ما ينقسم الى هذين القسمين على ما عرّف به بعض المحققين وهذا ليس بضاد على شيء
من افراد المعرف ساقط ثم هذا المعنى لازم للكلام المذكور في مقام التعريف لكن
بمعونة المقام يراد هذا اللازم فاقبل من ان دلالة الالتزام معجورة في التعاريف ساقط
ايضا على ان كونها معجورة في الرسوم سيما في الناقصة ثم قوله ولم يرد على صيغة المجهول
او المعلوم فافهم قوله كذا اهم من قوله الاول الى هنا المذكور في شرح المواقف وقد ذكر
في المواقف ايضا كما اشرنا اليه والظاهر ان الاشارة الى حاصل الجواب الثاني على
تفصيله فانه الذي اعتنى به شارح المواقف في هذا المقام قوله وفي شرح المقاصد
الظاهر انه تأييد الجواب الثاني مع انه ما ل الجواب الاول فقيه اشارة الى ما حققناه من ان
ما ل الجوابين واحد وان كانا بعبارتين مختلفتين ثم فيه اشارة الى انه يجوز ذكر الاعراض
المفارقة في التعريف اذا كان المراد به تحصيل عرض لازم مساو للمعرف والامر كذلك
ههنا فان كلاهما عرض مفارق يحصل من المجموع عرض لازم يشمل جميع افراد
وان وقع ذكر تلك الاعراض المفارقة فيه بكلمة او اشارة الى التقسيم قوله الابيض
اقسامه مثلاً قوله ما يكون تصويره ميبا لاكتساب تصور الشيء بكنهه يشمل الحدود
دون الرسوم وقوله ما يكون تصويره ميبا لاكتساب تصور الشيء بوجهه بعبارة
يشمل الرسوم دون الحد ود فطلق التعريف لا يتناول من احدهما وقس على هذا

قوله ليس بوجهه وجبه اذ لم يتحقق ههنا انفصال حتى يكون لمنع الخلو بل المتحقق
هو التقسيم وبيان الخاصية الشاملة الان يكون مراده بالا انفصال صورة الانفصال
وبمع الخلو استيفاء الاقسام وانه لم يبق شيء منها لم يذكر بقربته قوله والتقسيم المحدود
وجعله علامة اياه هذاولك ان تقول في بيان عدم الوجاهة الانفصال هنا كما يكون
لمنع الخلو يكون لمنع الجمع ايضا اذ لا يجوز الجمع بين القسمين المذكورين ايضا وفي الجواب
عنه بان جعل الانفصال لمنع الخلو علامة له لا ينافي كونه لمنع الجمع ايضا غايته انه لما كان
المق ههنا استقصاء جميع الافراد صرح بذلك منع الخلو وبان المراد بمنع الخلو ههنا
معناه الاعمال على ما لا يتخلو عنهما سواء اجتمع القسمان اولا كما ههنا والظاهر ما قررناه
اولا هذا قوله قبل القائل هو المولى برهان الدين قوله لانه لو كان التقسيم دليل
لعدم كون التقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو على ما هو صريح كلام القائل
حيث قال فان قلت يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو وتقسيم الحد
على هذا الوجه قلت لان التقسيم وحاصل استدلاله ان التقسيم لو كان المحدود على
هذا الوجه لزم احد الامرين اما وجوب تساوي القسمين واما عدم صدق منع الخلو
والاول خلاف الواقع لكون القسم الثاني اعم من الاول ههنا والثاني ايضا باطل لكونه
مستلزما لعدم شمول التعريف جميع افراد المعرف مع استلزامه خلاف الواقع ايضا
وهو كون الانفصال المذكور على سبيل منع الخلو واذ احكم به الشارح وبطلان اللازم
يقضي بطلان المألوم فكون التقسيم المحدود على هذا الوجه بطش ان التقسيم للمحدود
على هذا الوجه المذكور هذا ثم ان هذا التقرير انما هو بالنظر الى الحد مقابل الرسم
على ما هو المناسب لاصطلاح الفن وان كان البحث المذكور مما اعتنى به اهل الاصول
على ان يكون الحد والمحدود بمعنى مطلق المعرف والتعريف الجامع المانع واهل القائل
احال بيان الرسوم عليه وان لم يشر اليه اذ الدليل المذكور بخلاصته جار فيهما بان يقال
لو كان التقسيم للرسم فسواء كان تاما او ناقصا يجوز تعدد الخواص قطعا اذ الكلام فيه
واما الكلام في جواز تعدد الجنس البعيد على ما يشير اليه فلا يصدق منع الخلو ههنا
فن قال بان هذا وان كان احتمالا لكنه بعيد من كلام القائل والافعال وقس عليه الرسوم
ولذلك لم يصرح بالاعتراض بجواز كون الخواص اكثر من اثنين ساقط قوله وليس كذلك
فيه ان العام اذا قيل بالخاص يراد به ماعدا الخاص فالمراد بالوجه ماعدا الكنه واعلم
اكتفى بما سيذكره في رد كلام القائل الثاني حيث قال ولان المراد بالوجه المميز غير
الكنه فافهم قوله وفيه انه انما يتم منع الملازمة في قوله فلا يصدق اه وهذا على تقدير
كونهما حدين ناقصين ظاهر واما على تقدير كون احدهما تاما والاخر حدا ناقصا
فلا حاجة الى كون الجنس البعيد اكثر من اثنين بل لو كان الجنس البعيد اثنين لزم المنع
المذكور اذ يوجد جنس واحد قريب وكنس بعيد متعدد فلا يصدق منع الخلو
فعل قوله اكثر من اثنين بالنظر الى كونهما ناقصين او بالنظر الى اندراج الجنس البعيد
في الجنس القريب فح لا بد ان يكون اكثر من اثنين حتى يرد المنع المذكور او المراد من الاكثر
من الاثنين لازمه وهو عدم الكون اقل من اثنين سواء كان اكثر منهما اولا فليفهم
قوله واجبة بناء على اشتراط التساوي بين المعرف والتعريف على مذهب المتأخرين

وان يجوز القدماء التعريف بالاعم والاخص لكن اللابيق للفاضل ان يثبت كلامه ههنا على مذهب الاواخر لكون المص والشارح منهم فاندفع ما قيل من ان هذا يخالف لما هو التحقيق من جواز التعريف بالاعم والاخص كما ذهب اليه الاول على انه قد حقق لفظة النزاع بين الفريقين قوله لاسيما ان استثناء لكون الحد مركبا من الذاتيات وجوب المساواة فيها اظهر من وجوب المساواة في العرضيات ولذلك يجوز من ذهب الى عدم وجوب المساواة اعني القدماء اخصية الحد الناقص وان يجوز اخصية الرسم الناقص ايضا وان سها فيه بعضهم قوله فلا فرق بين كون ا ه يعنى ان التفصيل المذكور بعد كونه مشتملا على المقدمات المنظورة لاحاجة اليه بل يكفي له ان يقول لانه لو كان التقسيم للحد فسواء كان القسمان حدين تامين او ناقصين يجب ان يكونا متساويين وليس كذلك ولا حاجة الى باقي الكلام قوله بل عدم المساواة علامة اخرى اى لكون الانفصال لمنع الخلو وهو كما ذكره الشارح علامة لكون التقسيم المحدود فيلزم منه كون عدم المساواة علامة لكون التقسيم المحدود فمسقط ما قيل الصواب ان يقول علامة لعدم كون التقسيم المحدود تاما وهذا هو الملازم لسوق الكلام لكن بعد ما ذكرنا يدفع الملام ثم ان هذا الكلام رقيق من المنع الى الاستدلال بان دليلك مستلزم للمصادرة لا حلاصته ان التقسيم لو لم يكن للمحدود بل كان للمحد يجب ان يكونا متساويين وثاني باطل لعدم المساواة المقضي لكون التقسيم المحدود فيؤلى الاستدلال الى ان التقسيم لو لم يكن للمحدود يلزم ان لا يكون التقسيم للمحدود بناء على انه على هذا التقدير يلزم وجوب المساواة المانع لكون التقسيم المحدود فهذه مصادرة لا يصح الاستدلال بمثله قطعا فقل من ان حاصل اعتراض المحشى ان عدم المساواة لا يخص بالحدين التامين بل يجوز في اكل على ان عدم المساواة علامة اخرى غير ملازمة للانفصال لمنع الخلو وانقائل خلط بين العلامتين ولم يفرق بين المقامين حيث ذكر في توضيح كون انه انفصال لمنع الخلو علامة حديث عدم المساواة انتهى ناش من الحيرة والخلط في المقام قوله وقيل المراد بالفرق بينه وبين الاول ان الفاضل الاول جعل الانفصال لمنع الخلو دليلا على كون التقسيم للمحدود وهذا الفاضل جعله دليلا على ابعاده كما هو صريح قوله فلا كان الانفصال ههنا لمنع الخلو علم ان التقسيم للمحدود لا المبدأ فاصل الاول ان كون الانفصال لمنع الخلو يقتضي كون التقسيم للمحدود بما ذكره من ادليل وحاصل لما في ان من كون الانفصال لمنع الخلو يعلم ذلك وان لم يكن مقتضيه ههنا قوله علم ان التقسيم للمحدود ا ه هذا من قبيل الاستدلال باحد الاثرين على وجود المؤثر لانه اشار اولاً انه اذا كان التقسيم للمحدود يجوز الامر ان كون الانفصال لمنع الخلو وكونه لمنع الجمع ومن ابي ان وجود احد الاثرين يدل على وجود المؤثر وان لم يكن وجود المؤثر مستلزما لوجود كل من آثاره فاندفع ما قيل من ان هذا يحتاج باستثناء عين الى وانه عقيم في غير الملازمة المتساوية انتهى وذلك لان هذا استدلال بوجود احدى العلامتين على وجود ذى العلامة ولا شك في صحته قوله وفيه نظراء حاصلة ان اراد ان الماهية الواحدة لا تكون الاحد المفهومين الدالين على الماهية بالمطابقة كافي الحدين التامين فسلم لكنه غير مقيد وان اراد انها لا تكون الاحد

المفهومين الدالين على الماهية ولو بالالتزام كافي غيرهما فم لا يجوز ان يكون تلك الماهية عينهما جميعا بصدد قهها اذ الماهية لا تصور في غير الحد التام فالمراد بقوله عينهما جميعا بصدد قهها عليها قطعا والا لا يصح التزديد من المحشى اذ الموجود في غير الحد التام انما هو الصدق لا العينية واما ما قيل من انه يلزم ح حل كلام الفاضل على ما لا يقول به العاقل بل مراده هو الاول فالنظر المذكور مندفع لبس شئ لان هذا التزديد هو المناسب لقوله احد المفهومين المتضامين لكون المتبادر من المفهوم ما هو اعم من المطابقة على ان التزديد بمثله لترويج البحث شايع مع ان غرض المحشى بيان قصور التزديد بان يقال اللابيق للفاضل بيان هذا الشق ايضا فلم لا يجوز ان يكون الماهية الواحدة عين المفهومين المتضامين بصدد قهها عليها فم لو كان التقسيم للمحد لا يلزم ان يكون الانفصال لمنع الجمع فلا يتم دليله فان قلت فيكون الانفصال لمنع الخلو فيكون التقسيم للمحدود قلت ذلك كلام آخر غير نافع للفاضل لانه لم يستدل بكون الانفصال لمنع الخلو على كون التقسيم للمحدود كما حققناه اولاً والحق ان تزايد الفاضل الاول اوسع من تزايد هذا الفاضل فلذا قدمه قوله ولان المراد ههنا اورد على الفاضل الاول ايضا لكن اخره الى هنا لكون وروده على هذا الفاضل اظهر من وروده على الاول على انه لا يلزم من التأخير التخصيص فعلى الفاضل الاول اعتراضات غيره مع انه لا يبعد ان يكون هذا الاعتراض مشارا اليه بقوله ههنا على ان المساواة ا ه وان لم يصرح به فليست قوله يلزم ان يكون قسم شئ وهو التصور بالكثرة ههنا لا ندراجة تحت الوجه المميز الشامل له ولغيره قسمه الى ميانين حيث جعل الثاني مقابلا له والقول بان اللازم كون احد المفهومين اخص والاخر اعم فليكن الاخص حدا تاما والاعم راسما ناقصا ويجوز ان يكون اعم عند القدماء وذلك لان تلك المقابلة لا يجوز ان تكون على تقدير كون المراد بها ما صدق او جوب صدق الاخص على شئ واحد فاذا كان المراد بها المفهومين فلم لا يجوز ان يكون الثاني اعم من الاول على معنى ان تعريف القول الشارح اما المفهوم الاخص واما المفهوم الاعم لبس شئ اذ لا مقابلة بين المفهوم الاعم والمفهوم الاخص فاذا ذكره المحشى واراد عليه بعينه والحق ان مثله مقابلة باول الكلام لانه مبني على كون الانفصال لمنع الخلو والمحشى في صدر رده قوله وح بكون الانفصال لمنع الجمع قطعا لان منع الخلو قطعاً اذ يحتمل ان يكون له قسم ثالث غير هذين القسمين فاذا لم يكن الانفصال ح لمنع الخلو قطعاً لم يتم قوله ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو ا ه وقد خفي هذا البيان على بعضهم وقال فيه انه ح بكون لمنع الجمع ولمنع الخلو معا وهو ظاهر فلا تغفل انتهى فقد وقع هذا القائل فيما نهى عنه من الغفلة كما لا يخفى على ذوى الفطنة قوله واعلم انه تناول ا ه لما اشار الى ان ما وضعه الشارح العلامة علامة لكون التقسيم للمحدود غير تام وان المعنيين بسانه لم يأتوا بما يشي العليل اورد كلاما بين فيه علامة لكون التقسيم للمحدود وعلامة لكون التقسيم للمحد والموجود ههنا هو العلامة الاولى فيكون التقسيم للمحدود هذا وانت خبير انه غير خارج عما ذكره الشارح لانه اذا تناول القسمين لفظ من الفاظ التعريف يلزم ان لا يخلو المعرف عنهما فيكون الانفصال لمنع الخلو واما اذا لم يتناول القسمين لفظ من الفاظ فمحتمل ان يكون للمعرف ههنا تقسيم

خارج عنهما فلا يكون الانفصال لمنع الخلو وان كان لمنع الجمع فيقول هذا الى ما ذكره الشارح
فليس ههنا علامة اجلي مما اشار اليه الشارح العلامة ثم ان هذا البيان مبني على ما
ذهب اليه بعض الائمة كما يشير اليه بقوله كذا في شرح البردوي وان كان هذا مخالفا
لما ذهب اليه صاحب التحقيق من ان تقسيم الحد باطل اذ مقصوده انما هو تصحيح ما جوزه
الشارح من كون التقسيم للحد والمحدود ثم صرح بان المراد ههنا الثاني دون الاول
ولو لم يكن الاول صحيحا اقال والتقسيم للمحدود وعلامة كونه بل لا يحتاج ح الى بيان
العلامة فتأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام على ما زعمه بعض الاقوام قوله من ان
تناول القسمين لفظ اي لفظ سوى لفظ الجنس البعيد على ما صرح بقوله وهو ما يكون
نصوره اه قوله وهو ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشيء تناول هذا القسمين اعني
الكنه والوجه المميز انما هو بالنظر الى ماهو المفهوم منه مع قطع النظر عما هو المتبادر منه
اعني الكنه فقط كما سبق ولا شك في التناول المذكور فاقبل قد سلف ان المتبادر هو الكنه
فيختص بالحد ساقط قوله انه لو احتاج المعرفة وفي بعض النسخ مفهوم المعرفة
والظاهر هو الاول اذا احتاج ههنا وان كان بالنظر الى المفهوم لكن نصريحه يشعر
بان المحتاج الى معرف آخر هو مفهوم المعرفة اعني ما يستلزم تصور اه والحال ان ذلك
ما خوذ في جانب الجزاء فلزم اتحاد الشرط والجزاء فالوجه على تقدير وجوده كافي
بعض النسخ ان يحمل على الاحتراز عن اللفظ فافهم قوله لا احتاج مفهوم معرف المعرفة
والكلام في لفظ المفهوم ههنا كما عرفت آنفا وتلخيص كلامه انه لو احتاج المعرفة الى
معرف آخر كما اقتضاه تعريفه لا احتاج معرف المعرفة الى معرف آخر لان الاحتياج
في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرقا وهو موجود في معرف المعرفة لان مطلق
المعرف لكونه مطلقا جزء من معرف المعرفة لكونه مقيدا ونظرية الجزء تستلزم
نظرية الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا الى المعرفة كان الثاني ايضا نظريا محتاجا
الى المعرفة وكذا الثالث والرابع الى ما لا يتناهى فيلزم النس في تحصيل ماهية المعرفة
واللازم باطل فكذا المترجم هذا فلا حاجة في توضيح المقام الى ما قبل بان مطلق
المعرف من قبيل الماهية النوعية ومعرف المعرفة الى ما لا يتناهى من قبيل الحصاص
ونظرية الاول تستلزم نظرية الثاني لكون الماهية النوعية جزءا من الحصاص
واما الاعتراض عليه بان هذا من اشتباه العارض بالمعروض لان مفهوم المعرفة ليس جزءا
مما صدق عليه مفهوم معرف المعرفة اعني ذات ما يستلزم تصور اه وان كان جزءا
من معرف المعرفة من حيث هو معرف ففان من العجالة وهل جواب الش والمخشي الابه
على ان بيان الاشتباه المذكور لا يكون الا بتحرير المراد مع ان القائل لم يجر المراد
فزاد الفساد قوله كذا وجهه السيد الشريف في حواشي شرح المطالع هكذا في كثير
من النسخ ولم يوجد البحث المذكور فيها فقلعه تغيير من الناسخين والصواب كافي بعض
النسخ في حواشي شرح الطوالع قوله وفي ملازمة الجواب الاول من جوابي الشارح
بهذا التوجيه المذكور للسيد الشريف نظر لان بناء هذا التوجيه على ارادة
المفهوم من معرف المعرفة اعني معرف المعرفة من حيث انه معرف وبناء الجواب الاول
من جوابي الش على ارادة ما صدق عليه اعني ذات ما يستلزم تصور اه اما مجرد اومع

وصف المعرفة والمستدل على بطلانه باستلزامه النس لا ينكر عدم لزومه على تقدير
ارادة ما صدق اه مجردا او مع وصف المعرفة بل كلامه على تقدير ارادة المفهوم
والوصف كما قررناه فلا يكون هذا في المقابلة وقد اشار المخشي الى هذا البيان فيما نقل
عنه حيث قال لان توجيه التسلسل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى
فاقبل من ان مبني الجواب لا يلزم ان يكون موافقا لمبني السؤال ليس بشيء منسأه
على القول بما اراده المخشي من ان جواب الش بحسب اللفظ منع الملازمة المبنية على ارادة
المفهوم فلا يلازم قطعا ما اورده في السند من ارادة ما صدق نعم لو اورده منع اوله على دليل
الملازمة لحصل الملازمة قطعا لكنه لم يقرر كلامه بذلك ولعل التعبير بعدم الملازمة دون
عدم الصحة للاشارة الى ان منع المدللة راجع الى دليلها لجواب الش في الحقيقة منع
لدليل الملازمة اعني الجزئية بان المراد ههنا اما ما صدق مجردا او مع الوصف العارض
ومفهوم المعرفة مبين الاول عارض في الثاني فلا يكون جزء منه حتى يلزم النس فاقبل
في توجيه النظر المذكور بان المفروض نظرية مفهوم مطلق المعرفة المستلزم نظرية
الخاصة العارضة لهذا المفهوم فلا يصح قول الش في الجواب لكونه معلوما باعتبار عارض
وفي دفعه بان مفهوم مطلق المعرفة معلوم بوجه ما مجهول بوجه آخر كما هو شأن المعرفة
بالتميز فيكون الاول في الصدق كما تقرر في محله ففان من الحيرة اما اول فلان الجواب الاول
من الش هو ارادة ما صدق مجردا او مع الوصف العارض فكيف يزعم ان قوله لكونه
معلوما باعتبار عارض جواب اول واما ثانيا فلان المعلومية في هذا القول حال ما صدق
غايته بالاعتبار المذكور لاحال الوصف المذكور واما ثالثا فلان حمل المعلومية
في كلام الش على المعلومية بوجه ما الكافي في التصديق فاسد قطعا بأي عنه قول الش
بعده وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه لان هذا صريح في ان المراد منه المعلومية
بحيث لا يحتاج الى تعريف آخر اصلا ومن البين ان ماهو معلوم بوجه ما لا يكون كذلك
والمجب منه انه فسر قول المخشي سابقا لاحتاج مفهوم المعرفة اه بقوله اي المفهوم
المعلوم بوجه ما تعهد هذا البيان فح لو كان المراد من المعلوم في كلام الش هذا المعنى
كما زعمه لا يصح فرض احتياجه الى معرف آخر على تحرير الش حتى يلزم التسلسل
ويحتاج الى الجواب فن ابن يحصل الملازمة بذلك التوجيه فالحق في البيان ما اشترنا اليه
اولا قال الش العلامة لا يجاب بان معرف المعرفة اي معرف معرف المعرفة
اي عين معرف المعرفة اذ الكلام ههنا في المرتبة الثانية فلا بد من ثلثة اشياء المعرفة
ومعرفة ومعرف معرفة يعني لا يجاب عن الاعتراض المذكور بان التسلسل انما يلزم
اذا كان معرف معرف المعرفة غير معرف المعرفة فح يحتاج ذلك الى معرف آخر وهكذا
فلزم النس واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قبل ان وجود الوجود عينه قطعا
للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم النس لان العينية ممنوعة اي لا نقول
ان تلك العينية في كل منهما مردودة لانه يستلزم كون المضاف عين المضاف اليه ويستلزم
ايضا ههنا تعريف الشيء بنفسه والكل فاسد اما الاول فظ واما الثاني فلزوم المغارة
بين التعريف والمعرف بالاجمال والتفصيل قطعا واقول مراد من قال وجود الوجود
عينه ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الى وجود آخر زائد عليه قطعا للتسلسل

بل هو موجود بذاته لا بوجود زائد عليه كما قالوا الضوء مضي بذاته لا بضوء زائد عليه كما
 قرئ في الكتب الحكمية فالعينية المذكورة كناية عن نقي الزيادة لصيق العبارة فالظن ان مراد
 المحجب بان معرف المعرفة عين معرف المعرفة ان معرف المعرفة لا يحتاج الى معرف اخر
 لان معرف المعرفة من حيث كونه معلوما بهذا التعريف فعلى هذا يؤيد هذا الجواب
 الى الاحتمال الثاني من احتمالي الجواب الاول للشك لكن لما كان هذا ظاهرا في احد الامرين
 اما ارادة ما صدق فقط واما ارادة الوصف العارض فقط ودعوى العينية في كل منهما
 غير صحيحة لم يلتفت اليه الشارح واجاب بما يشفي العليل هذا ودع عنك ما يقال وقيل قوله
 على حذف المضاف او جعل اللام للعهد وذلك لان لزوم التسلسل على تقدير احتياج
 المعرفة الى معرف اخر كما فرضه الناقض انما هو اذا احتاج ذلك المعرفة الاخر الى معرف
 آخر ايضا وقدينه فلا بد ان يكون في الجواب عنه منع الملازمة اعتبار امور ثلاثة المعرفة
 ومعرفة ومعرفة معرفة ولما كان ظاهر الجواب آتيا عنه اوله باخذنا وبين المذكورين
 وان سأل في تقريره الا في اذ بعد وضوح المراد لا يحتاج الى اعادة المقادير وما قيل من ان منع
 لزوم التسلسل يتم ايضا بمنع كون ما احتاج اليه المعرفة ابتداء غيره فيقال لان المعرفة
 الذي احتاج اليه المعرفة غيره وح لا حاجة الى ما ارتكبه المحشي وقد تفتن له في تقريره
 الا في فقيه ان المنع المذكور انما هو للملازمة وذلك يحتاج الى ما ارتكبه المحشي وما اشار
 اليه القائل انما هو منع للمقدم في الاستدلال المذكور ثم ان مغايرة المعرفة الذي احتاج اليه
 المعرفة لمطلق المعرفة ولو بالاجمال والتفصيل امر ثابت قطعا بخلاف معرف معرفة
 المعرفة الذي احتاج اليه معرفة المعرفة اذ لا مغايرة ههنا ولو بالاجمال والتفصيل فالحق
 ان الجواب المذكور يحتاج الى ما اشار اليه من التوجيه وان سأل في تقريره الا في بعد بيانه
 قوله الظاهر ان هذا الجواب اشار بهذا الى ان حله على المعارضة كما صدر عن بعضهم
 غير ظاهر كما سبب اليه بقوله فغير سديد وذلك لان المشهور ان ناقض التعريف مستدل
 وموجه مانع فالجسادة الواضحة ان يكون الجواب منع وهو صريح ما جوبه الشارح
 نفسه اولا ايضا وقد عرفت في الشرح تقرير المنع المذكور مع سنده وما عليه فتذكر
 قوله على خلاف قانون المناظرة لان الظاهر ان المنع في قوله ممنوعة بمعنى طلب الدليل
 وقد تقرر في فن الآداب ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب
 على الممثل عند المانع بناء على ان المانع طالب مسترشد لامين ومثبت فلا يفيد مثل المنع
 المذكور ما هو الواجب على المستدل ههنا من اثبات المقدمة ممنوعة وما قيل من ان المنوعة
 ههنا يمكن ان تكون بمعنى الردود بمعنى كلامه ان ما ذكره من السند غير صالح للسندية
 وشمل هذا الاعتراض من الممثل وقع في كلمات المحققين وقد صرح به ابو الفتح ايضا فقيه
 انه لا فائدة لكون المنوعة بمعنى الردود في دفع الاعتراض المذكور اذ الرد شامل للمنوع
 الثلاثة فعمله على المعارضة والنقض غير سديد وعلى المنع خارج عن قانون المناظرة وما اشار اليه
 من التوجيه فلاساس له لكلام الشارح لان كلامه انما هو في ذات السند لا في صلاحيته
 للسندية ولا يلزم من كون الشيء مردودا في نفسه كونه غير صالح للسندية والحق ان منع
 صلاحية السند للسندية انما يكون بالاستناد بعمومه او ببيانته وكذا ابطال صلاحيته
 للسندية لا يكون الا بالاستدلال بعمومه او ببيانته وهو المذكور في كلمات المحققين

ومن البين ان كلام الشارح ليس في ذلك والحاصل ان كلام الشارح في ذات السند
 وتوجيه القائل في وصف سندية ما ذكره من قبيل اشتباه المعارض بالمعارض
 كما هو مبني الاستدلال بل لزوم التسلسل واستعرفه من المحشي والمجب عنه انه لم يفتن
 بما قاله ثم افترضه بتصريره في بعض تأكيده والحال ان ذلك اي منع صلاحيته مشهور
 عند هم قد شخصوه كتبهم وانما الشأن في كونه مرادا للشارح ههنا وان يكون ذلك
 قوله سواء كان مساويا للمنع اي لنقض المنوع على ما صرح حوايه كما استدلل على عدم
 الضاحكية بعدم الانسانية فقال السائل لانم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
 فاننا طلق مساويا لنقض المنوع اعني الانسان اولا اي اولم يكن مساويا بل اخص او اعم
 او بما يشا كما قال السائل في الصورة المذكورة لانم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون
 ذنبيا اولم لا يجوز ان يكون حيوانا اولم لا يجوز ان يكون حجرا فالكل لا يفيد منه لعدم ادائه
 ما هو الواجب على الممثل من اثبات المقدمة ممنوعة قوله نعم ابطال السند المساوي
 يفيد الممثل لانه لازم مساويا لنقض المنوع فيا بطلاله يبطل النقيض ويثبت المقدمة
 المنوعة كما لو ابطال الناطقة في الصورة السابقة يبطل الانسانية التي هي نقض المنوع
 ويثبت عنه اعني عدم الانسانية لكن كون السند المذكور ههنا مساويا لنقض المنوع
 دون بيانه خرط الفتناد قوله وما قيل القائل برهان الدين حيث قال المحجب ههنا معارض
 يدعي ان تعريف المعرفة جائز لانه لا يستلزم التسلسل بناء على العينية فلا يكون مستلزما
 للحال وكل ما كان كذلك فهو جائز فيصير الممثل الاول ح سائلا مانعا مقدمة من مقدمات
 الممثل الثاني قائلا لان العينية قوله فغير سديد لانه عدول عن الجادة المشهورة
 الواضحة وبأبي عنه ما قررره الش في الاجوبة المختارة عنده حيث اجاب او لا يمنع الملازمة
 وثانيا يمنع بطلان اللازم فالتوجيه المذكور على تقدير امكان ان يراد خارج عن طريق السداد
 الذي التزمه الش في دفع الاراد هذا ويمكن ان يقال ان المحجب المذكور وان كان مانعا لكنه
 جارم وقاطع في السند المذكور كما يقتضيه تأييده بكون وجود الوجود ههنا وقد قرر
 في فن الآداب ان السند وتقريره اذا كانا في صورتي الا بطلان يتعلق به مطلب
 المؤاخذه فلعل صريح الشارح ههنا من هذا القبيل وقد اوأنا اليه في تقرير كلامه
 واعل هذا مراد من قال ههنا ان اراد بعدم السداد مخالفة للفظ فلا يضرننا وان اراد مخالفة
 الحق والواقع فعليه البيان انتهى والامام الكلام ههنا انما هو في الكلام على قانون التوجيه
 ولا يرضى بخلافه اصحاب التوجيه قال الشارح بل يجب اي باحد الجوابين اما منع
 لزوم التسلسل واما منع بطلانه اما الاول فيان يقال ان التسلسل لا يلزم لاحتياج معرف
 المعرفة الى معرف اخر وهو مما بالنظر الى ذاته فلجواز ان يكون اجزائه بديهية اولية
 او غير اولية واما بالنظر الى كونه معرفة المعرفة من حيث هو معرفة فلصدق مطلق المعرفة
 المحدود عليه وذلك قد علم اولا فيكون معرفة المعرفة معلوما بهذا الاعتبار فلا يحتاج
 الى معرف اخر فههنا ثلاثة اشياء مطلق المعرفة وهو الذي اراد تعريفه ههنا ومعرفة
 المعرفة بالنظر الى ذاته وهو ذات ما يستلزم تصوره سببا لا كنساب تصوره مع قطع النظر
 عن كونه موصلا ومعرفة المعرفة من حيث كونه معرفة اعني كونه موصلا الى المعرفة ههنا
 والجواب المذكور مبني على احد الاعتبارين الاخيرين وقد طول بعضهم ههنا الفرق

بين الاعتبار الثلاثة والامرفيه واضح ومنهم من اورد على قوله لكونه معلوما باعتبار
عارضه ان مفهوم مطلق المعرفة نظري يحتاج الى التعريف فلا يكون ذلك متصورا
بعد وكيف يكون صدقه عليه معلوما واجاب بوجه السابق بان الصدق يتوقف على
تصور الصادق كما صدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق المعرفة مفصلا موقوفا
على تصور بوجه ما ويكون ذلك التصور حاصل قبل التعريف بهذا المفهوم انتهى
ولا يخفى كونه هديانا فان كلام المشرح انما هو في تجويز كون معرف المعرفة معلوما باعتبار
صدق المعرفة المحدود بالتعريف المذكور عليه ومن البين ان مطلق المعرفة بعد كونه
معرفا بالتعريف المذكور يكون معلوما مفصلا لا حين اذ صدق ذلك المعرفة المعلوم
على معرف المعرفة يكون ذلك معلوما ايضا بهذا التعريف فلا يحتاج الى تعريف آخر
فلا يلزم التسلسل وكيف يتصور من عاقل ان المشرح اراد بالمعلومية المعلومية بوجه ما
الكلية في تصور الصادق وان كان كذلك لم يخرج مطلق المعرفة الى تعريف آخر على
تحرير المشرح مع ان المشرح في صدق دفع لزوم التسلسل على تقدير احتياج المعرفة
الى معرف آخر والحق ان فساد غنى عن البيان والعجب منه انه لم يتنبه لفساده اصله ثم قرر
منع المشرح ههنا على هذا المنوال بان يقال لا يتم لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو كان علم معرفة
هذا المفهوم موقوفا على تصور مطلق المعرفة الحاصل من هذا التعريف وهو م لان
مطلق المعرفة متصور قبل هذا التعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور
كاف في ذلك العلم انتهى ثم قال وهذا توضيح المقام بحيث لا يشبه على الافهام واقول
قد عرفت فساد هذا التقرير ههنا من وجوه وان مثل هذا التوضيح لا توضيح وتلبس
على الاوهام فضلا عن الافهام وليت شعري كيف يتجسس من له ادنى تأمل على مثل
هذا الكلام وهل هذا الاصح بما هو غلط فاحش منه فعمل تطويل الكلام قد اوقعه
في اللام والعصمة من الحفظ السلام قوله ان قبله لما اورد المنع المذكور على الملازمة
المدلة وقد تقرر ان المنع انما يكون على مقدمة الدليل لا على المدعى المدلل ورد عليه
ان الملازمة المذكورة لكونها مدلة لا يصح منعها فاشار بهذا البيان الى ان ذلك المنع راجع
الى دليلها اعني قوله لاحتياج المعرفة الى معرف آخر لا احتياج معرف المعرفة الى معرف آخر
فقوله ان قبله جواب عن سؤال مقدر كما عرفت تقرير السؤال والجواب فاقبل من ان قوله
ان قبله اعاد المقدمة المتنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين لبس بشي وانما
لم يقرر المنع اولا على مقدمة الدليل بل اورد على المدعى اولا ثم اعتبر الارجاع لكونه البق
وامس بتقرير المشرح ولان الجلالة المقبولة في المناظرة اقوى في هذا البيان وعلى الله
التكليف وقد عرفت منا في المشرح حاصل قوله قلنا اه فلا حاجة الى الاعادة قوله
والظاهر اسقاط قوله او معلومة وهو الصواب وفي بعض النسخ ان اسقاط قوله
او معلومة هو الصواب وذلك لان المعلومية تستلزم البدا هذه فلا وجه للمقابلة بينه
وبين قوله لبداه اجزائه واجيب عنه بان المراد من قوله لبداه اجزائه اول كونه اه
كون الاجزاء معلومة ابتداء او انتهاء فيصح المقابلة المذكورة وفيه ان الكلام ههنا
في عدم الاحتياج الى تعريف آخر وتلك الاجزاء اذا لم تكن معلومة ابتداء تكون محتاجة
الى التعريف قبله وجود الاحتياج المنفي فلذا بالغ في الحكم بصوابه اسقاطه فلا وجه

فيه ان يقال المراد ان تلك الاجزاء يجوز ان تكون بديهية اولية او بديهية خفية معلومة
وان كانت محتاجة الى تنبيه يزيل الخفاء عنها ومن البين ان ذلك لا يقتضي الاحتياج
الى التعريف حتى يلزم الاحتياج المنفي اذا ظاهرا ان التنبيه في مثله لا يطلق عليه التعريف
اصطلاحا يقال المشرح العلامة وقد عرفت ان الخاص اه جواب سؤال نشأ من قوله
كذلك هو غير محتاج الى المعرفة من حيث هو معرف اذ حاصل الجواب السابق ان
معرف المعرفة لا يلاحظ فيه غير ذاته وذاته يجوز ان يكون بديهيا او معلوما ولو سلم انه
يلاحظ وصفت المعرفة فذلك اي معرف المعرفة معلوم ايضا باعتبار ذلك الوصف
العارض المعلوم فورد عليه انه اذا لوحظ فيه ذلك الوصف المعلوم اعني كونه معرف المعرفة
يكون اخص من المعرفة الذي هو مطلق المعرفة فيكون ذلك التعريف تعريفه بالاسم
بالخاص وهذا غير جائز وحاصل الجواب ان معرف المعرفة اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار
معرفة فيه وهو وان كان اخص من المعرفة بالاعتبار الثاني لكنه مساو له بالاعتبار الاول
والتعريف ههنا انما هو بهذا الاعتبار فلا يلزم فيه المحذور واعتبار الاعتيادي الثاني
انما هو لدفع محذور التسلسل بعد تمام التعريف قوله جواب سؤال مقدر اه قد عرفت
انما نشأه وحاصله وتقرير الجواب عنه فتذكر قوله مثل ما سبق في تعريف الجنس حيث
اورد عليه ان الكل في تعريفه جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس الذي
هو المعرفة فيلزم تعريف الاسم بالخاص واجيب عنه بان للكل اعتبارين اعتبار ذاته
واعتبار كونه جنسا للجنس وهو اي الكل وان كان اخص بالاعتبار الثاني لكنه اعم منه
بالاعتبار الاول والتعريف انما هو بهذا الاعتبار وان اعتبر فيه الامر الثاني بعد حصول
القوام قوله حاصل هذا منع بطلان اللازم اه لو قرر بالتزديد لكان له وجه بل يقال
ان اردت لزوم التسلسل لزوم التسلسل المصحف للملازمة متنوعة اذا لازم انما هو التسلسل
في الاعتباريات وهو ليس محتمل وان اردت لزومه لزوم مطلق التسلسل فالملازمة
مسلمة وبطلان التالي ممنوع لان هذا تسلسل في الاعتباريات وهو ليس محتمل وتقرير المحشى
ربما يشعرباذكرناه بل نقول انه وان اشتهر فيما بينهم ان التسلسل في الاعتباريات
والعدميات ليس محتمل لكن ما ذكره في سياسته يدل على انه ليس بواقع ولهذا صرح المولى
ميرزا جان الشيرازي في حواشي رسالة اثبات الواجب بانه ليس مرادهم انه واقع لكن ليس
محتمل بل مرادهم من قولهم انه ليس محتمل انه ليس بواقع فعلى هذا يكون هذا الجواب
ايضا في الحقيقة منع للملازمة لكن المحشى في الكلام على ظاهر الحال قوله فان العقل
اه الاعتبار الاول والاعتبار الثاني كلاهما مأخوذان من اعتباري الجواب الاول كما سبق
فهذا يؤيد ايضا ما ذكرنا اليه آتفا من ان هذا الجواب كالجواب الاول منع للملازمة فافهم
قوله لما ذكر اي في الجواب الاول من انه يجوز ان يكون اجزائه بديهية او معلومة
وجعله اه اشارة ايضا الى الشق الثاني للجواب الاول بآي عنه الحقيقة التي اعتبرت
في هذا الاعتبار فافهم قوله وقد يعترض من حيث هو معرف فحينئذ ان اعتبر
معلومية باعتبار صدق الوصف العارض المعلوم عليه فالمرح كما اشير اليه في الجواب الاول
وان لم يعتبر ذلك محتاج معرف المعرفة الى معرف آخر لكن لا يعتبر العقل على هذا الوجه
دائما لعدم المبالاة به واما لعدم امكان الاعتبار المذكور سواء كانت النفس قديمة

او حادثة ما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان اعتبار النفس مشروط بالتملق
بابين الحادث اطلاق التماسح فبنا هي الاعتبار قطعا هكذا ينبغي ان يفهم قوله
ويمكن الجواب ان حاصله ان في معرف المعرفة امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم المعرفة
ومفهومة وهو كونه معرفا والتسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الى معرف آخر اذ ينقل الكلام
اليه لا الى نهاية له دون الاول اذ ينتهي ذلك قطعا ولا يلزم من احتياج الاول الى معرف
احتياج الثاني والمقصود ههنا انما هو الثاني دون الاول وبهذا ظهر مغايرة هذا الجواب
لجواب الاول من جوابي الشارح اذ حاصله ان المقصود ههنا ذات معرف المعرفة واحتياجه
الى معرف آخر لا الى نهاية له غير مسلم حتى يلزم التسلسل وانما يلزم التسلسل من احتياج
المفهوم الى معرف آخر وهو غير مقصود ههنا ولو كان مقصودا فهو معلوم باعتبار
صدق المعرفة المحدود عليه وحاصل جواب الشارح ان ذاته مع قطع النظر عن وصف
المعرفة يجوز ان يكون بديهيا او معلوما ومع الوصف المعارض للمعلوم يكون معلوما
وعلى التقديرين لا يلزم الاحتياج الى معرف آخر هذا لكن الحاصلين متحدين في المال
وان نأزع فيه بعضهم ولعل لهذا امر بالتأمل قوله فيكون الاعتراض المذكور في اول
البحث من قبيل اشتباه المعارض اي ما صدق عليه مفهوم معرف المعرفة بالمعارض اي
مفهوم معرف المعرفة حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للمعارض الغير المقصود
ههنا لازما للمعارض المقصود ههنا مع انه لا يلزم في المعارض التسلسل قطعا هكذا ينبغي
ان يفهم قوله الانسب ان يقال ان في بعض النسخ الاولى وجه الانسبة مناسبة هذا
البيان المنفرد على البيان السابق المتفرع عليه اذ الكلام ههنا فيما يكون تصويره سببا
لكن لما كان فيما ذكره الشارح المراد بالكنه بانه عبارة عن الذاتيات كان هذا مناسباً
ايضاح الاول ما ذكره الشارح ايضا حله المراد منه واجازته المطلوبة وما قبل في الاعتذار بان
عدوله للإشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه
الوهم فليس بشيء لان الكنه المقابل للوجه لا يكون المراد منه الاطلاق الذاتيات وقد نص
الشارح سابقا على ان القسم الاول حد والثاني رسم فبعد هذا البيان لا حاجة الى امر
آخر بين المراد من الكنه بانه مطلق الذاتيات فالوجه هو الاول قال المصنف قول اي مركب
ملفوظ او معقول دال اي بالمطابقة ان كان التعريف المذكور الحد التام على ماهو اللفظ
من صانع المص او بالمطابقة وغيرها ان كان التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صانع
الشارح وما اشار اليه المص مبنى على كون لفظ الحد مشتركا لفظيا بين التام والناقص
وهو الذي ذهب اليه المحقق الطوسي وما اشار اليه الشارح مبنى على كون لفظ الحد مشتركا
معنويا بينهما وهو الذي احتار صاحب المحاكات فلا حاجة الى الجمع بين ما اشار اليه الشارح
وما اشار اليه المص ومنهم من جمع بينهما بان يجعل التعريف لمطلق الحد ويجعل
الضمير في قول المص وهو الذي راجعا الى المقيد في ضمن المطلق او محمولا على الاستخدام
ومنهم من جعل الضمير الى الحد المعروف المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفا
على خبر هذا المبدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي وبين قوله
والحد الناقص فيؤول هذا الى تفسير مطلق الحد الى قسمين ولا ينبغي ان بعد تسليم مساعدة
العبارة خارج عن مذهب المص فالاولى على مذاق المص ان يكون التعريف للحد

التام ويكون قوله وهو الذي ان تعريفه لما كان كونه حدا تاما غير مصرح به صرح
بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص هو الذي يتركب من استيفاء تعريف الناقص
وقد اشار الى معنى هذا المعنى في الحاشية واما على مذاق الشارح فيكون التعريف المذكور
لمطلق الحد والضمير راجعا الى المقيد في ضمنه او محمولا على الاستخدام وامر قوله وهو الحد
التام حين قوله اي دلالة الكاسب على المكتسب بقربة اشتها ان القول الشارح واقسامه
في الامور الكاسية للمجهولات ولعل الغرض من التفسير بيان فائدة قيد الدال والا
فالامور الثلاثة الآتية تخرج عن التعريف بقوله على ماهية الشيء يعني ان فائدة قيد الدال
اخراج هذه الامور لان اخذها مجرد تصحيح متعلق كلة على اذ القيود الواقعة في التعريف
ما يمكن جعلها على كونها مخرجة لا يصار الى كونها موضحة وبهذا البيان اندفع ما وقعوا
ههنا في حذو بعض والمجب من بعضهم انه زعم ان هذا البيان انما يخرج عن التعريف
الملزوم المركب بالنسبة الى لارمه البين واما القضية بالنسبة الى عكسها وعكس نقبضها
واللفظ المركب بالنسبة الى ما وضع له فيخرجان بقوله على كنه ماهية الشيء ولولم يفسر
الدال بالتفسير المذكور انتهى وهذا لانه لا فرق بين الاول وبين الاخيرين في الاخراج
بقوله على كنه ماهية الشيء لان الملزوم لا يدل على كنه اللارم البين وان لم تصور الثاني
من تصور الاول سيما في اللارم المتقدم كالصير بالنسبة الى الشيء فان اراد بهذا الفرق
انه لو لم يفسر الدال بالتفسير المذكور لبق الملزوم بالنسبة الى لارمه البين في التعريف
فهو خلاف الواقع وان اراد انه بعد التفسير المذكور يبقى ماعد الملزوم فيه وانما يخرج
بقوله على ماهية الشيء فمصادره ظاهرا ايضا اذ ليس القضية كاسية لعكسها وعكس
نقبضها وكذا اللفظ المركب ليس كاسيا لدلولها فالوجه في تحريره مراده ما اشار اليه قوله
وانما زاد الشارح لفظ الكنه اه وذلك لانا قد بينا ان الشارح جعل الدال اعم من المطابق
وضره ولولم يقيد بالكنه لدخل الرسم فيه واما الواقي الدال على ماهو المتبادر منه اعني الدال
بالمطابقة فلا يحتاج الى القيد المذكور لاجراء الرسم قوله والقول جنس الحد المملوظ
قدمه لكونه مناسباً بحال المص في رعاية المتبديين حيث اعتبر سابقا التقسيم المجازي
في الكلبي والجزئي تقريبا الى فهم المتبديين فالمناسب ههنا ان يعتبر ما يعتبر سابقا قوله
وباقي القيود اي الباقي من القيود وهو قوله دال على كنه ماهية الشيء ففيه اطلاق القيد
على الجنس لكن العهد في ذلك على الشارح في تعريف القضية التفسير المذكور
عما اشار به المحشى هنالك فانظر فعلى هذا كان اللازم عليه ان يقول يخرج الرسم
والقياس والمواد الثلاثة السابقة اعني القضية الدالة على عكسها والملزوم المركب الدال
على لارمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له لكن لما صرح بخروجها عن قوله دال
على ما حرره اكتفى ههنا بما ذكره كذا يلزم خروج الخارج قوله ولا يجوز ان يكون
جنسا لهما لما سيحكي في تعريف القضية ان القول امام مشترك لفظي او حقيقة في احدهما
وبحاز في الآخر وعلى الاول يلزم استعمال المشترك في معنييه وعلى الثاني يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز لا يقال لا يصح استعمال المشترك ولا المجاز في التعريف بلا قرينة
ولا قرينة ههنا لانا نقول اشتها ان بحث النطق من المعاني قرينة معينة لكون المراد
من القول القول المعقول وسياق كلام المص قرينة لكون المراد منه القول المملوظ وهذا

أولى ما قبل اذا صح ارادة كل منهما صح استعما له قوله يرد عليه التعريف بمثل الناطق
اي التعريف بالمعرد وهو وان كان نادرا لكنه واقع مع عدم التركيب فيه لفظا وان كان مركبا
معنى على ما حققه الشافعي قالوا في الجواب عنه بان العبرة بالمعاني فخله مركب معنى
ليس بشيء اذ لا كلام ههنا في التركيب المعنوي بل في اللفظي وقيل في الجواب ان المنوى
فيه لفظ حكمي كما تقرر في النحو وفيه ان الكلام ليس في الضمير المستتر في الناطق الا ان يقال
الضمير لا بد له من مرجع فهو مذكور حكما كالضمير لكن في كون هذا المقدر كافيا في كونه
داخلا تحت القول الملفوظ تردد والحق ان من التزم كون التعريف مركبا اراد به التركيب
العقلي لا اللفظي كما قال في الاشارات فكل محدود مركب في المعنى وقال شارحه الطوسي
ههنا صرح بانه يريد التركيب العقلي انتهى فالاراد المذكور مندفع قطعنا قال الشافعي العلامة
وهو اي الحد اشار بهذا البيان الى ان التعريف المذكور لم يخلو الحد تاما او ناقصا وهذا
خلاف ما ساقه المصنف وقد عرفت اننا حققنا الحال فيه فتذكر قوله فتسميته حده لا يقال معنى
الحد لذى هو المنع يوجد في الرسم ايضا فلم يسم به ايضا لاننا نقول وجه التسمية صحيح
لا يطرده معناه ههنا ان المركب المذكور يسمى حدا لوجود المنع فيه ولا يلزم منه ان يكون
كل ما وجد فيه المنع مسمى بالحد كما ان الحمر لم تحمّر العقل يسمى خرا ولا يلزم منه
ان يسمى كل ما يحمّر العقل خرا هذا قوله اما من قيل تسمية الموصوفه وذلك لان التعريف
بجميع الذاتيات موصوف بالمنع عن الاغيار فالمنع المذكور صفة له فالتسمية المذكورة
من قبيل تسمية الموصوفه اعني ذات الحد بصفته اعني الحدية التي هي بمعنى المنع فلك ان تقول
من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام بالمتعلق بكسر اللام او من قبيل جعل المصدر
فعلى هذا لا حاجة في التسمية الى اعتبار امر زائد غير الجمل المذكور وما قيل من انه
على هذا يكون النقل نقلا للمصدر المطلق الى فاعله ثم العاصم الى الخاص فحاصبه نقل العاصم
الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء ففيه ان كون المصدر بمعنى الفاعل
من قبيل المجاز ولا يطلق عليه النقل واما نقل العام الى الخاص فوجوده في كل اعتباراته
ولا وجه تخصيصه بالثاني واما كونه من قبيل رجل عدل فد اخل في قوله من قبيل تسمية
الموصوفه باسم الصفة وان لم يتفطن له البعض واورد وجهها ثانيا قوله ولذا لم يتعرض له
ههنا على تقدير عدم تحقق قول الشافعي ونقصانه كافي ببعض النسخ واما على تقدير وجوده
كافي بعض آخر منها فلا وجه للاحالة لان تفسير كلام الشرح هكذا باعتبار اشتماله
على الذاتيات جميعها او بعضها فيندرج وجهها التسمية ح في كلام الشافعي ولا يبق قوله
وبهذا علم اه وجه قال الشافعي فالحال انما مبدأ وقوله كالحبوان الناطق خير له ويكون قوله
وهو الذي اه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر قوله وان كان معناه حبوان له الناطق اشار
بهذا الى قصور التبريد الذي اشار اليه الشافعي ومحصول كلام الشارح ان مثل الناطق
يحمل امورا ثلثة في واحد منها يكون حدا ناقصا مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب
فيكون ذكوره تكرار وفيما عداه يكون حدا تاما او رسما ناقصا فلا يصح ذكره
في تعريف الحد الناقص هذا فاورد عليه المحشي وقال ان مثل هذا الفساد جار في التعريف
بالجسم الناطق لانه ان كان معنى الناطق جسم او جوهر له النطق يلزم التكرار وان كان
معناه شيء له النطق يلزم ان يكون رسما ناقصا مع انه حد ناقص بالاتفاق واجاب عنه

بيان الفرق بان اعتبار التركيب المذكور انما هو في صورة الاكتفاء في التعريف بالناطق
مثلا واما في صورة التعريف بالجسم الناطق مثلا فلا يحتاج الى اعتبار التركيب المذكور
حتى يلزم المحذور هذا قوله فلاحقا فيما فيه التكرار اي بلا حاجة ضرورية فيلزم
اشتغال التعريف على قيد مستدرك قطعنا واما اذا كان التكرار لاجبة بدون ضرورة
كافي تعريف الانف الاقطس انف ذو تعين لا يكون الا في الانف او مع ضرورة كافي تعريف
المتضائين مثلا الاب حبوان تولد من نطفته حبوان آخر من نوعه من حيث تولد
من نطفته حبوان آخر من نوعه والاب حبوان تولد من نطفته حبوان آخر من نوعه من حيث
تولد من نطفته حبوان آخر من نوعه فقولنا من حيث تولداه في الموضعين تكرار ضروري
يخص البيان بالاب في الاول وبالابن في الثاني ولولا لصدق كل من الحدين على كل منهما
من جهات اخر مع ان الغرض تعريف المتضائين نص عليه الشريف في حواشي
المطالع فلا يكون القيد المكرر مستدركا بل عدم التكرار في الاول يخرج التعريف
عن الكمال وفي الثاني يخرج عن الصحة قوله واما اذا ذكر اي مع الموصوف كما
في الجسم الناطق وكذا في الحيوان الناطق وغيره فلا يكون معناه اي
الناطق مثلا كذلك اي شيء له النطق او جوهر له النطق حتى يلزم احد المحذورين
السابقين اقول ههنا بين على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من ان ذكر الشيء
في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه لان هذا صريح في انه اذا ذكر
الموصوف الذي هو مرجع الضمير في المشتق لا يحتاج الى القول بان معنى الناطق كذا وكذا
وبدل عليه ان اهل المعقول انما احتاجوا الى القول بان معنى الناطق مثلا شيء له النطق
لدفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بنزيب امور معلومة بمثل الناطق حين اذا ذكر
الموصوف معه لا يرد الاعتراض حتى يحتاجوا الى اعتبار التركيب المذكور اذ ليس عادتهم
بيان وضع الالفاظ واذ عرفت هذا فاعلم ان الامر كذلك في مثل الحيوان الناطق ولذا
اكتفى المحشي بما ذكره في السؤال والجواب على انه لو سلم ان معنى الناطق مثلا شيء له النطق
لكن الشيء المعبر فيه مضجع في الموصوف المذكور وعسارة عنه فلا يلزم التكرار
ولا كون الحد الناقص رسما ولا كون الحد التام رسما هذا هو تحقيق المقام فدع عنك
الاهام ولعل لهذا الامر بالتأمل ومن زعم انه اشارة الى دفع الجواب المذكور يلزم الحمل ح
على التجريد فقد جرد هو نفسه عن التحقيق المفيد كن زعم انه اشارة الى التجريد قوله
لكون المركب من الداخل والخارج خارجا لان بعض الاجزاء اذا كان خارجا يكون الشكل
خارجا على محاذاته ما تقرر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه معدوما يكون الشكل
معدوما ولان ذلك المركب ليس عينه ولا جزؤه ضرورة فيكون خارجا ضرورة قوله
اثر ذلك الشيء لانه الحاصل بعد تمام ماهيته والرسم في اللغة الاثر فاسب ان يسمى رسما
ولا يلزم منه ان يسمى كل ما هو اثر رسما لعدم لزوم الاطراد في التسمية كما عرفت في التسمية
بالحد قال الشارح واكونه مشابها بالحد التام في ذلك اه لفظه ذلك اشارة الى قوله
لان المذكور فيه ان كان جنسا قريبا مفيدا بما يخصه لان الغرض من هذا انما هو بيان
وجه التسمية بالتسمية وظاهر ان مشابهة الرسم التام بالحد التام التي اعتبرت ههنا
وجه الشبه انما هو في الاشتغال على الجنس القريب المفيد بما يخصه ولذا قال المحشي

ع قوله هذا على تقديره هذا كلام
على مدق بعضهم ههنا والظاهر ان
قول المحشي وعدمه بان عن ذلك
بل غنفي وجود قوله ونقصانه
في نسخة فخر كلامه ح ان قول
الشيء باعتبار الذاتيات لا كان متبادرا
في جميع الذاتيات وكان هذا غير
مطابق لقوله وقدمه ونقصانه
اولا هو قوله وقدمه ونقصانه
وعدمه وحذفه ثم عطف قوله
المحشي في ظاهره مثلا شائع في كلام
علم وجسم التسمية وان لم يتعرض له
بل الصواب في قوله ونقصانه ما عتبار
اذ لا معنى في قوله ونقصانه ما عتبار
الذاتيات مع ان الشارح في مصدر
بيان الحدين

في تفسير الإشارة أي في كونه جنسا قريبا مفسدا بما يخصه فمضى قوله في كونه أي في كونه المذكور في أي في الرسم التام لكن لا باعتبار خصوصه حتى يلزم الدور بل باعتبار ذاته كما قالوا في قولهم من خواص الاسم الاستداليه ان ضمير البعير ارجع الى الاسم لا باعتبار خصوصيته بل باعتبار جنسه البعير حتى يفيد الحكم سالما من الدور فاقبل من ان الاولى في التفسير ان يقول في كون المذكور بدون لفظه فيه ليس بشيء قوله أي عن تلك المشابهة على ما يقتضيه السياق ولعله عدل عن ذلك للتصريح بما به النقصان وهو القصور عن مرتبة التمام ولعله صنفه الطبايع بين النقصان والتام قال المص وخواصه اللازمة أي الميزة على ما سبق تحققة وانما قيدت بالضرورة احترازاً عن الاعراض المفارقة اذ لا يجوز التعريف بها لوجوب المساواة بين التعريف والمعروف عند المتأخرين واما تقييدها بالنبه فلكونها اوضح واكشف وقد قالوا والمتنفع بها التام هي الخواص اللازمة الشاملة اذ نبه وصيغة الجمع محمولة على الموارد والافعال تعريف بالخاصة الواحدة اكثر من ان يحصى والعريضة على ذلك التمثيل بما يشتمل الخاصة الواحدة قوله بل جميعها اه وجه التزمي انه لا يلزم من وجود كل من الاوصاف الاربعة في غير الانسان وجود الجميع فيه بناء على ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عوياً من وجه تصادقهما في مثل كل رجل حيوان ووجود الكل الافرادى بدون المجموعى في مثل كل واحد من الانسان يشبه هذا التعريف ووجود اشياء بدون الاول في مثل عشرة رجال ترفع هذا الحجر ولسافهم من كلام الشارح ان الجميع من حيث هو الجميع لا يوجد في غير الانسان اشار به في الكلام الى رده والظاهر ان الغير بمعنى المفارقة متبادر في الواحد ولو سلم انه يشتمل الواحد واكثر لكنه لا يقع في دفع ابراده لانه بالنظر الى ما يستفاد من الكل الافرادى بل نعيب الغير من ان يفهم من الكلام ح ان الجميع لا يوجد في غير الانسان واحداً او اكثر والكل خلاف الواقع اما الاول فلما ذكره المحشى واما الثاني فلان الجميع يوجد في غير الانسان من اكثر الحيوان وعلى الله التكلان قوله وهو الحيوان البحري الذي صورة الانسان على ما نص عليه الامام الدميري في حيوة الحيوان ونقل له حكاية حاسنها انه صاده بهض الملوك واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه بهض ند ما نه وهذا القدر كاف ههنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث قال النسب بالفتح وبكسر جنس من الخلق يث احدهم على رجل واحدة وفي الحديث ان حيا من عاد عصور رسولهم فسخهم الله تعالى ناسا لكل ناس منهم يد ورجل من شق واحد ينفون كما تنفر الطائر وبرعون كما ترعى الهائم وقيل اوائك انقرضوا والموجود على تلك الخلقة خلق على خمسة اوهم ثلاثة اجناس ناس ونسب ونسب انس او انس انس الاناث منهم اوهم ادفع قرا من النسب اوهم بأجوج اوهم قوم من بني آدم او خاق على صورة الناس وخالفوهم في الاشياء انتهى كلامه على ان ما ذكره من الحديث غير صحيح لاهل الحديث مع ان كلامه اولا وآخره يشعر القول بوقوع هذه الطائفة اواركان كلامه خاليا عن بيان بحرته وهذا القدر كاف ههنا كما لا يخفى قوله أي عدم الغنية اذ بيان المشار اليه بذلك المطوى في الاراد المذكور لان حاصله ان في بعضها غنية عن البعض فليزم تكرار غير محتاج اليه وحاصل الجواب ان عدم الغنية المذكورة

غير ملتزم في تعريف من التعاريف واورسما ناقصا والا لوجب الاكتفاء فيها بالفصول وليس كذلك ولو سلم ذلك فلو ورد مثله فانما يرد في غير هذا المقام واما ههنا فالمقصود التمثيل ويكتفي فيه بفرض عدم الغنية ولقد اجاد المحشى بهذا البيان فجعل قول الشارح والغرض التمثيل جوابا ثانياً لتسليمه ولم يجعل من قبيل عطف العلة على المعلول على معنى ان عدم الغنية غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل لان الدعوى عام في جميع الموارد والدليل المذكور لا يفيد على انه يشترح ان عدم الغنية ملتزم في سائر المواضع وليس كذلك والازم الاكتفاء بالفصول لا يقال هذا يرد على ما قرره المحشى ثانياً لا نقول بعد بيان حقيقة الحال لاخلال في الاشعار لانه يكون ح كلاما على سبيل الفرض والتقدير فاقبل من ان بيانه هذا بعد كل البعدى الاول ان يجعل قوله والغرض التمثيل من عطف العلة على المعلول على ان يكون المعنى فان ذلك غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل ولا يضره تلك الغنية انتهى كلام قاصر على ما حققناه قال الشارح واما التعريف بالضاحك كانه جواب عما قبل مثله خارج عن التعريف فلا بد ان يقال وبخاصته فقط وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الصفة المذكورة لا بد لها من موصوف فان قدر بالحيوان الضاحك فرسم تام داخل في تعريفه وان قدر بالشئ الضحك فرسم ناقص داخل ههنا فلا حاجة لادخاله الى قيد زائد وان قدر بالجسم الضاحك فقد ذكرنا ان مثله رسم ناقص مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من التأويل اما في بعض اجزاء التعريف وهو قوله من عرضيات بان يراد منه ما يطلق عليه العرضى سواء كان حقيقة كما في المثال المذكور في المنن او مجازا سواء كان بطريق التغليب بان يطلق العرضى الذي هو اسم للضاحك ههنا على الجسم تغليباً لاسم احد الجزئين على الآخر كما في العريرين رضى الله عنهما او بطريق المطلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المذكور اعني الجسم الضاحك لكونه مركبا من الداخل والخارج خارج فهو عرضى يصدق عليه تعريف العرضى الاصطلاحي كان النوع يطلق عليه الذاتى اصطلاحاً وكون كل منهما من اوصاف المفرد اصطلاحاً آخر لا تخالف بينهما فلا ينبغي ان يتنازع في مثله واما في نفس التعريف بان يكون تعريف افراد الغالبية الوقوع المشهورة الوجود وهذا واصل الشارح مال في تصحيح التعريف الى جعله مبنياً على مذهب المتقدمين من تجويزهم الرسم الناقص بالاعم والاخص لان التعريف المذكور على التوجيهين الاولين يشتمل الرسم التام وعلى التوجيه الاخير الثالث لا يشتمل مثل الجسم الضاحك مع انه رسم ناقص الا ان يقال التوجيهان الاولان مبنيان على اعتبار المعبر فاعله لا يلتفت الى مثله في صورة الرسم التام والتوجيه الثالث مبنى على تخصيص المعبر بما هو غالب الوقوع لاعلى جعل التعريف اخص من المعرف تأمل هذا ثم اورد أي الشارح على جعل مثل الجسم الضاحك داخلاً في التعريف كما اشار اليه الاولان مثله ليس من افراد المعرف اذ الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتى وكل منهما مفقود في العرض العام مثله ليس رسم ناقص وكذا المركب من الفصل والخاصة اذ الفصل يفيد كلاً منهما والخاصة تفيد ما افاده الفصل من التمييز فذكره عبث واجاب بان كون الغرض المذكور لازماً في اجزاء التعريف قالوا به أي المتأخرون لكنه ليس بحق والحق ان الغرض من التعريف لا ينحصر في احدي القائدين المذكورين

بل المركب من العرض العام والخاصة اقوى من الخاصة وحدها ومن الفصل وحده
وكذا المركب من الفصل والخاصة اقوى من كل منهما وحده كما كان دخول هذه الاقسام
ههنا لانها لو كان تعريف المص آيا عن ذلك لا يتكلف اشار الى وجه الضبط بحيث يندرج فيه
جميع الاقسام فقدم مال بذلك الى مذهب المتقدمين من جواز وقوع العرض العام في التعريف
كما مال في التوجيه السابق الى مذهب المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاخص
هذا هو تحقيق كلام الشارح بحيث يدفع عنه اعتراضات الناظرين بحاجزا قد عرفت
كبفية بحاجزة كل منهما فتذكر قوله والاحتمال من عنه لازم اه قلت نعم لكن لا بأس له
في تعريف الرسم الناقص ههنا اذا الظاهر انه رسم ناقص ايضا كما يعرف يعني ان
اطلاق العرضي على مثله مناسب ومشهور بناء على ان المركب المذكور عرضي مع
ان المركب من الذاتي والعرضي عرضي قوله مع انه ان اريد بمعنى العرضيات اه ذكر
هذا الشق توطئة للشق الاخير الثالث والافهو غير مراد ههنا قوله وان اريد المعنى
المجازي اه هذا انما يتم اذا اريد بالمجاز مقابل الحقيقة واما اذا اريد به المعنى المجازي العام
الحقيقة والمجاز كمثل ما يطلق عليه العرضي على ما حققناه في الشرح فيتناول جميع المواد
وليس يلزم عليه شيء الاستعمال المجز في التعريف وقد عرفت ان امره ههنا
وشموله ايضا للرسم التام وقد عرفت ان الشارح مال ههنا الى مذهب المتقدمين على
ان الشمول المذكور غير مسلم ايضا اذ لا يلزم من اعتبار التغليب او اطلاق اسم الشكل
على الجزء في مثل الجسم الضاحك اعتباره في مثل الحيوان الضاحك وبهذا ظهر ان قوله
وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يصح اذا لم يكن تلك الارادة بمعنى
شامل لهما كما هو الظاهر واما اذا اريد كلاهما بمعنى شامل لهما كما اشترنا اليه فلا يلزم الجمع
المذكور بل استعمال لفظ مجازي شامل لهما وقد عرفت ما يلزم عليه مع اندفاعه وبهذا
اندفع ما قبل لواريد عموم المجاز لاعد السائل بالرسم التام واستعمال المجاز في التعريف
ولا يخاص عنه ولو صير الى الاحتمالات البعيدة انتهى واقول قد عرفت آتفا حال
استعمال المجاز ههنا وشمول التعريف للرسم التام بحيث لم نتج في دفع الشمول المذكور
الى اعتبار قرينة تقابل هذا التعريف بالرسم التام مع ان التعميم ثم التخصيص
بقرينة المقابلة لم يمهده مثله في المحاورات فضلا عن التعريفات واما ما قيل في دفعه
الرسم التام هو الذي يشتمل الذاتيات والعرضيات والرسم الناقص ما اقتصر فيه
على العرضيات فليس بشيء اذ الجسم الضاحك رسم ناقص مع انه لم يقتصر فيه
على العرضيات فان اراد ان التأويل المذكور يرتك في الثاني دون الاول اذ لا ضرورة فيه
فهو ما حققناه ولا يدل عليه كلامه والحق ان الشارح مال ههنا الى مذهب من لم يشترط
الانعكاس والاطراد في التعاريف وأشار في التوجيهين الاولين الى الاول وفي الاخير
الى الثاني فلا يلزم عليه محذور سوى استعمال المجاز اعني عموم المجاز في التعريف ومثله
عند وضوح القرينة واقع قوله يعني اه يعني ان المعرف ههنا يخصص بما لا يشمل المادة
المذكورة بان يكون المراد منه ما هو الغالب في الوقوع فيكون التعريف المذكور مساويا
للمعرف واقول فتح مثل هذا الباب يسد باب النقض بالانعكاس فالظاهر ان مراد الشارح
من التوجيه الثالث بناء التعريف على مذهب المتقدمين من تجويزهم التعريف بالخاص

في هذا التقرير إشارة الى ركاكة
تقريرهم ههنا حيث قروا ههنا
احتمال عموم المجاز والظاهر ان
يقدر هذا في الشق الثاني وان احتمل
ههنا ايضا
قوله بالانعكاس اه وقع في حاشية
الطر سوسى ههنا يدل بالانعكاس
بالاطراد والصواب ما ذكرناه لان
الاطراد يلزم المنع على ما قرر في محله
واللازم ههنا في صورة عدم التأويل
انما هو عدم الجمع ويلزمه عدم
انعكاس فاذا اول بالانعكاس
كان جامعا وكان منعكسا قطعنا
فلمعل ما ذكره سهو والصواب
ما شرنا اليه

كان التوجيهين الاولين مبني على مذهبهم من تجويزهم التعريف بالاعم لشمول التعريف
ح على الرسم التام وقد ذكرناه وجهها آخر ولو تكلف في تقرير المحشى وجعل موافقا
لما ذكرنا لكان اول قوله بل تأويل في مثل الشيء الضاحك وعلى المركب من الفصل
والخاصة اي فقط او مع الفصل البعيد او الجنس البعيد او العرض العام بالتأويل
اي تأويل التغليب وتأويل اطلاق اسم الكل على الجزء مع ان شيئا منها لم يعد من المعرفات
فيكون تعريف المص المذكور منه مضطربا لشموله الاغبار مع ان المعرف ليس بشامل لهما
قوله فضلا مفعول مطلق محذوف عام له وجوبا سماعا اي فضل فضلا ومضاه كون
ما بعده البقي بالحكم مما قبله هذا لكن في صحته ههنا نظر اذ الرسم الناقص ادنى التعاريف
فاذا لم يكن الشيء معدودا من التعاريف كما اقتضاه ما قبله يلزمه ان لا يكون معدودا
من الرسم الناقص فكيف يكون الثاني البقي مما قبله وتلخيصه انه لا مزية للرسم الناقص
على مطلق التعريف اما على غيره فظاهرا واما على نفسه فلا يلزم مزية الشيء
على نفسه الا ان يقال المقيد مزية على المطلق والقول في دفع هذا الايراد بان المقسم
هو المعرف المقسم عند التأخير اعني ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات او الامتياز
عن جميع ما عداه ليس بشيء لانه اقوى هذا الاعتراض وهو ظاهر وكذا القول بان مادة
النقص لا بد ان تكون محقة في التعريفات ليس بشيء اذ بعد التسليم لا يشك في تحقق
هذه المواد نعم لو قيل ان التعريف المذكور مبني على مذهب المتقدمين على ان يكون المراد
بالعرضيات ماعى المسببة لاحد الامرين لاندفع الايراد المذكور لكنه بعد جدها وكذا
لو قيل ان هذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين من تجويزهم التعريف بالاعم لاندفع
هذا ايضا والحاصل ان هذا السؤال مبني على مذهب المتقدمين من ان ذكر العرض العام
في الكلبيات استطرادي وان الغرض من التعريف انما هو احدي الفائدةين فلو بني على
مذهب المتقدمين من ان الغرض لا يقتصر في احدي الفائدةين وان العرض العام
يفيد تصورا لا يحصل بدونه وان المشتمل عليه رسم ناقص لم يرد هذا السؤال وهذا
ما لالجواب الاتي للشارح المحقق قوله او العرض العام عطف على قريبه والمعنى
وكذا المركب من الفصل والعرض انعام ففيه تعريف للشارح في تركه والظاهر
ان المركب من الفصل والعرض انعام رسم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا
نعم قال شارح الموافف هذه الصورة حد ناقص عند من يجوز اخذ العرض العام
في الحد الناقص واهل لهذا تركه الشارح في السؤال وعلى كل تقدير لا يلتفت الى من حكم
بان الصواب اسقاطه قوله لاماثة اه التي منسحب الى قوله مقصودة من التعريف
وقوله مقصودة صفة اسم لا لوجود الفصل بينه وبينه بالنظر في التعبير فهو
اما مرفوع واما منصوب هذا قوله على زعم ان التعريف اه في هذا التعبير إشارة
الى ضعف مذهب المتقدمين وسنتر في تحقيقه قوله اي من غير اطلاع اه هذا القيد
استفاده من تردد الشارح بين كونه حقا وبين كونه كذبا لكن الظاهر ان يقال من غير
اطلاع على كونه حقا وباطلا او يقال صدقا وكذبا اذ الكذب انما يقابل الصدق
والحق يقابل الباطل على ما قرر في محله لكنه قد في ذلك الشارح المحقق ويمكن
ان يقال في كلام كل منهما منعتا احتياكا فافهم ما هناك قوله اي فهو ان التصور

الاقسام الاول والثاني هو الاول
فمن خايل

اشاره الى ان كلمة ان ليست واقعة في موقع التعليل على ان تكون مكسورة المهمزة وليست
ايضا واقعة موقعة على ان تكون مفتوحة المهمزة بتقدير لام التعليل اذ كل منهما
خلاف الظاهر وليس بتقدير الضمير مبنيا على لزوم كون جواب اما جملة كما توهم لانه
متنفس مثل اما زيد فمطلق من التراكيب الشائعة بل لانه لا بد في جواب اما من ضمير يرجع
الى المبدأ ولو كان الواقع في موقع الجواب مفردا كالمثال الذي اشرنا اليه ولما كان الخبر
ههنا عاريا عن الضمير فسرناه بفسره ولعل وجهه ان ما وقع في موقع جوابه وان كان
مفردا صورة لكنه جملة معني فلا بد فيه من ضمير يربطه الى المبدأ فالحق ان كان
التقدير لاجل عدم صحة حل قوله فان التصور اه على الحق فيرد عليه انه بعد التقدير
ايضا لا يكون خبرا عن الضمير ارجع اليه فلا يصح الحمل ايضا فالظاهر انه تصور المعنى
لحصول الجزالة لا توجيه الاعراب ليس بشئ بل لان التقدير لازم ههنا لكونه جملة
معني ولو لم يقدر لم يحصل الارتباط اللازم ههنا فالحق انه توجيه الاعراب بحيث
يحصل منه الجزالة كما لا يخفى على ذوي الفطنة قوله فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما
اه على ما ينبغي لان ما فاده هذه المواد من الفائدة خارج عن احدى القائمتين المعنوية
في التعريف ومطلق الفائدة لا يفيد كونها رسوما ناقصة والظاهر ان غرض الشارح
الاعلام منع حصر الفائدة في التعريف الى احد الامرين لا اثبات مطلق الفائدة
في المواد المذكورة فمعنى قوله فكيف اه فكيف لا يكون لهما فائدة مقصودة من التعريف
وهي الاكتمالية والاضحية التي لا شك في كونها مقصودة في التعريف فالحصر المذكور
منه غير تام فعلى هذا يؤيد ما ذكره الى ما ذكره المحشى فالاضراب بقوله بل الحق اه
غير تام الا ان يقال هذا المعنى غير ظاهر من كلام الشارح ولذلك ترقى من الخلق الى
الواضح قوله بل الحق الحقيقي بالقول اه حاصله ان الغرض من التعريف لا ينحصر
في احدى القائمتين اذ قد يكون الاطلاق على الشئ بما هو عرضي له مطلوب ايضا
فمع لا شك ان المركب من العرض العام والخاصة يكون اكمل من الخاصة لحصول
العائدة المطلوبة في الاول دون الثاني بقس على هذا وقد قاوا العلمان خبير من علم
واحد الا يرى انهم قاوا الحيوان الناطق الضاحك رسم تام اكمل من الحد التام فاذا
اعتبر مثل هذا في الحد التام قابله لا يمتنع في غيره فالحق ان المواد المذكورة من قبيل
الرسوم الناقصة هذا وقد عرفت اندراج هذا المعنى في كلام الشارح وان لم يدل
عليه دلالة ظاهرة قوله قد عرفت اندراج الخ قول نعم لما كان الاندراج
المذكور محتاجا الى تكلفات ركيكة لم يلتفت اليه الشارح واعتبر وجهه الضبط بحيث
يندرج هذه الاقسام في الرسم الناقص بلا كلفة وركاكة ولعله لهذا امر بالتأمل
قال الشارح العلامة فالضبط اى ضبط اقسام التعريف بحيث يندرج فيه الاقسام
المذكورة بلا كلفة ان يقال اه وقد عرفت ان هذا الضبط مبنى على مذهب المتقدمين بناء
على ان المتأخرين لم يعتبروا العرض العام في التعريف بل ذكره عندهم في باب الكلمات
على سبيل الاستطراد كما ذكرنا النوع في ذلك السبب استطرادى عند الفريقين لانه
حين الماهية وبحث الكلمات مقصود على بيان اجزائها لا يقال ان تعريف الصنف
بالنوع شائع مثل ان يقال الرومي انسان ولد في بلد كذا فقد وقع النوع جزء الماهية

لانا نقول

لانا نقول ماهية الصنف ماهية اعتبارية فلا يكون وقوع النوع فيه من حيث كونه نوعا حقيقيا
بل من حيث كونه جنسا اسميا فلا بأس في وقوعه بذلك الاعتبار جزء التعريف وانما فهم انما
هو في النوع الحقيقي عين الماهية لاجزائها وان ذكره في بحث الاجزاء استطرادى هذا
قال الشارح وبغيره ناقص اى بغير الجنس القريب والخاصة سواء كان بما يغير كليهما
كالعرض العام مع الفصل او بما يغير الاول دون الثاني كالعرض العام مع الخاصة والجنس
البعيد مع الخاصة والفصل مع الخاصة او بما يغير الثاني دون الاول وهذا احتمال عقلي في قوله
وبغيره لكنه لم يوجد له صورة اذ لو انضم الى الجنس القريب ما يغير الخاصة فان كان ذلك
فصلا لا يكون حدا تاما وان كان عرضا عاما لا يكون التعريف مطردا وان كان عرضا غير
خاصة لا يكون التعريف منعكسا فالمضبوط ما ذكره من الاقسام كما لا يخفى على ذوي الافهام
هكذا ينبغي ان يخفى مباحث التصورات حتى يحسن الشروع في مباحث التصديقات
والمرجوعين فاضى الحاجات جل جلاله ان يعطى لنا قدرة على تكمل النافيات حتى يتم بذلك
الصالحات الخالية لاذهان ارباب الكمالات قال المصنف ايضا ان قضية قول اه انما
اعاد القضية لان التعريف الماهية لالافراد فلو قال القضية قول اه لكان التعريف
الافراد وهو ليس بممكن وانما لم يكتف بالضمير بان يقول هي قول اه على ان يكون راجعا
الى القضية التي دلت عليها القضية فيكون التعريف ايضا لالاهية كما قال ابن الحاجب
المرفوعات هو ما اشتمل اه بناء على انه يحتمل ان يرجع ذلك الضمير الى القضية فيلزم المحذور
بمخلاف قول ابن الحاجب المرفوعات هو اه والراد من القول المركب مطلقا تاما وفصلا
وما قبل عليه من ان الصدق والكذب صفة النسبة فيصدق ح التعريف على النسبة
السلبية اعني الا وقوع لكونها مركبة ويصدق ايضا على المركب من النسبة الحكمية
وقد ها كالجبهة والمحكوم عليه اوقيدده او المحكوم به اوقيدده او النسبة بين بين اوقيددها
او الاثنين منها او زيد منها فلا بد ان يكون المراد من القول المركب التام الذي يصح ان يكون
عليه حتى يتدفع تلك المحذورات والقرينة على هذه الاوادة مباحث الباب السابق
لانما متعلقة بالمركب النقص فالظاهر ان يكون مباحث هذا الباب متعلقة بالمركب التام
لا سيما وفي هذا الباب تقسيمات القضية وبيان احكامها بل يمكن ان يدعى التباين ههنا
ولا يضر هذا التخصيص نعميم الش القول المذكور بحيث يشمل المركبات التامة والناقصة
لانا في مقام التوجيه وبكفينا هذا القدر فبقية ان الاراد لو ورد فاما رد على من عرف
القضية بقول يحتمل الصدق والكذب وقد اشار اليه ابو الفتح سؤالا وتوجيها في الحواشي
التهمية واما ههنا فلا بد ذلك اذ لا يصدق تعريف المص على الصور المذكورة قطعا
حتى يحتاج الى التوجيه المذكور وكأنه لم يفرق بين التعريفين وقال ما قال نعم يمكن ان يرد
مثله على تفسير المحشى ويتدفع بالتخصيص المذكور كما اشار اليه ابو الفتح لكن ابن هذا
من ذلك والحاصل ان هذه العهدة على تقدير تسليمها على المحشى لا على المص هذا
وقوله يصح بمعنى يمكن امكانا خاصا او عاما وقوله لقائه باللام فيه للتعليل ولو كانت صلة
اوجب ان يقال انك صادق فيه لما اشتهر ان القول المستعمل باللام بمعنى الخطاب مقابل
الغيبة والتكلم والضمير في قوله انه راجع الى الفاعل وفي قوله فيه راجع الى القول وعلى هذا
يكون الصادق والكاذب صفة للعائل لا للقول وكلمة اوله تقسيم المحدود لكون بعض الفاظ

اعني قوله يصح ان يقال لقائه
بمعنى قوله يصح ان يقال لقائه

التعريف ما عند الجنس شاملا للقسامين معا على ما هو علامة كون التقسيم المحدود وحاصله ان حال القائل المذكور لا يخفى عن احد الامر ان كان بين الحالتين منع الجمع ايضا ثم ان هذا التعريف صادق على المذاهب الثلاثة في الصدق والكذب بخلاف ما هم ما يحتمل الصدق والكذب فانه مبني على مذهب الجمهور ليس الا قوله اي يحتمل الصدق والكذب اه هذا تفسير باللازم لان صدق القائل وكذبه في قوله يلزمه صدق القول وكذبه على ما يشير اليه ولعله انما ارتكبه لما سيجي منه ان الحق في الصدق والكذب هو مذهب الجمهور وغرضه منه دفع الاعتراض الاتي عنه اذ لو ابى التعريف على ظاهره لورد عليه البداهات وامثالها لكن اخذ هذا المعنى من هذا التعريف بعد جد الان الاحتمال المذكور وان لم يصدق القائل وكذبه لكنه لا يلزم صحة القول لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه على ما هو التعريف الا ان يعتبر التجريد عن الخصوصيات في تعريف المص ايضا فيقول ما ل تعريف المص الى ما ذكره ايضا وغاية ما لازم كونه الفاصلة بمعنى الواو الواصلة كما اورد المحشي في تفسيره الواو الواصلة ولا بأس فيه عند ظهور الاسباب لا يقال بل كلمة الواو الواصلة فيما اشار اليه المحشي بمعنى الفاصلة اذ كل قول وقضية لا يحتمل الا الصدق او الكذب لا نقول لا يبقى ح لكلمة الاحتمال معنى اصلا بل الصواب ان يقال القضية ماصدق وما كذب فالحق ان كلمة الواو في تفسيره على معانيها وان كلمة الواو الفاصلة محمولة على الواو الواصلة على مذاقه قوله بمجرد مفهومه اي تصور مفهومه مقارنا لقطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل بل عن خصوصية القائل واخباره فقوله مع قطع النظر ظرف مستقر حال مبين للاحتمال بل تجرد المفهوم وليس ذلك معنى التجرد حتى يرد عليه انه على هذا يكون قوله مع قطع النظر اه مستدركا على انه من قبيل التصريح بما صرحنا ومثله غير صريح بقوله وهو ثبت الشيء اي المحمول للشيء اي الموضوع وهذا في الموجبة الجملة وقس عليها لسالبة ثم ان هذا مبني على مذهب المتقدمين من ان النسبة عند هم عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وارجح اختاره ههنا وذلك الثبوت يقال له مضمون الخبر ايضا لانه عبارة عن اضافة مصدر المحمول الى الموضوع فاندفع ما قيل فيه اولا ان الثبوت المذكور مضمون الخبر لا مفهومه وثانيا انه يقتصر على الوجبات وثالثا ان تعريف الشئين لا يوافق التجريد المذكور انتهى وذلك لان مفهوم القضية عبارة عن انصاف الموضوع بالمحمول فيقول الى المضمون ولان الشر يف يقتصر عليه لشرفه على ان الغرض دفع الاعتراض الاتي وما ذكره كاف فيما قصده ولان المراد بالشئين الموضوع والمحمول مطبقا لا مينا وتعينهما انما هو لتعيين كون المراد منهما الموضوع والمحمول لا امر آخر ولا يلزم منه كونهما معينين حتى يثاق التجريد الاتي قوله مع قطع النظر اه متعلق بقوله يحتمل حال من فاعله ويحتمل ان يكون حالا عن قوله بمجرد مفهومه ومعناه ان يقطع النظر في ذلك من خارج القضية من الدليل والواقع وغيرهما بل يكون النظر فيها الى ذاتها من حيث هي وان كانت بالنظر الى الخارج مطبقا للواقع فاندفع ما قيل انه اذا قطع النظر عن نفس الامر والواقع كيف يجوز العقل صدقه وكذبه اذ هما عبارتان عن المطابقة للواقع وعدمها انتهى لان قطع النظر انما هو عن التصديق الواقعي لانه تجوز العقل مطابقتها للواقع

انظر سوسي

نقل لره خليل

وعنده له وحاصله انه اذا جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب كذا اشار اليه الشريف فلا يرد السماء فوقنا اه بان هذه قضايا لا تحتمل الصدق والكذب بل كلها صادقة فينقض التعريف المذكور جملة لا لولا حفظنا تلك القضايا وقطعها النظر عن خصوصياتها وجدناها محتملة للصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه الا يرى ان قولنا الله واحد وواجب الوجود ولو لم يكونا محتملين عند العقل للكذب لم يحتاج في اثبات وجوده نعم وتوحيده نعم الى الدلائل الخارجية واسب كذلك ههنا وقد اوجب عن هذا اليراد بجوابين آخرين احدهما ان يحتمل احتمال الصدق والاكذب على امكانهما بحسب نفس الامر بما هيته المركب القائم المجردة عن جميع الخصوصيات على ما عرفت ولو في ضمن فردين منها والحاصل ان كل خبر يمكن بحسب نوعه صدقه وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشائيات وثانيها ان يحتمل الاحتمال على الامكان الخاص او العام المقيد بجانب الوجود اي ما لا يكون ذاته مقتضيا او جود صدقه ولا عدم صدقه ولا الوجود كذبه ولا عدم كذبه او ما لا يكون ذاته مقتضيا لعدم صدقه ولا عدم كذبه ومن الجاز ان يكون عدم الكذب في الاخبار الصادقة ناشيا عن امر خارج عن ذاتها وكذا عدم الصدق في الاخبار الكاذبة بخلاف الانشائيات هذا قوله جنس القضية المفروضة دسم هذا الاحتمال لكونه انساب سبق كلام المص في باب الحليات حيث اعتبر هذا التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدئين ولانه المناسب لتعريف المص قوله جنس القضية المعقولة لا يقال بآبي عنه قوله لقائله ان القائل لا يضاف الا الى اللفظ لا نقول على هذا التقدير بقدر فيه مضاف اي لقائل لفظه مع انه اذا كان المراد منه ما اشار اليه المحشي في تفسيره يندفع ذلك ولا حاجة الى التقدير قوله مشترك اي لفظيان كما عرج به ابو الفتح قوله واحده بل اي في احدهما وبجاريان في الآخر لفظان هما حقيقيان في المقول بجاريان في المفروض تسمية للدال باسم المدلول ولا فائدة في ايهما احدهما والاخران عكس ما ذكرناه ليس مما قررره وكذا احتمال كونهما مجازيين ثم ان كونهما حقيقيين في المعقول مجازيين في المفروض انسب بنظر الفن وهو ظاهر ووافق بقاعدة الاصول حيث قا والجواز خبر من الاشراك وقد وقع في بعض النسخ اوحه حقيقتان في احدهما ومجسرات في الآخر ولا يخفى فساد ذلك لان معنى لكون لفظ القضية ولفظ اشكال حقيقة في المعقول ومجسرات في المفروض بل هما حقيقتان في المعقول ومجسرات في المفروض فافهم قوله كذا قررره احاله عليهم للزوم استعمال المشترك او المجاز في التعريف واحتمال الاشتراك المعنوي بل يحتمل كون كل منهما معنى مجازيا بالكل منهما وان امكن التفصي من الاول بان اشتراك كون بحث المنطقي عن المعاني بعين المعنى الحقيقي او المراد من المشترك وعن الثاني كونه غير مناسب بنظر الفن وعن الثالث انه لا بد لكل مجسرات من حقيقة وان لم يتم ذلك عند كثير من اهل المعاني قوله اذ لا يجوز الجمع اي في اطلاق واحد على ما يدر به اظ الجمع وبه يتم التقريب وما قيل من ان الدليل قاصر بعد الجواز عموم المجز فليس بشيء اذ لا معنى ههنا لكون ما يطلق عليه لفظ القضية ما يطلق عليه لفظ القول فافهم قوله والقيس الاخير هذا بشرط اطلاق القيد على الجنس

اي الفرق بين المتعديين والمجازيين وبين الحقيقيين والمجازيين ومحمد الاول دون الثاني بين

ولابأس في ذلك سيما في التعريف الاعتباري كما هي كما هي كيف وهم جوزوا فيه كون بعض
 القبول اعلم من وجه من الآخر فلا حاجة في الاطلاق الى اعتبار التظليل قوله لان الباقي
 وهو يصح ان يقال اه في تعريف المص ويحتمل الصدق والكذب على تحرير المحشى
 فلا تقصر قوله لان الباقي قيد واحده كانه حمل الاضافة على اضافة الصفة
 الى الموصوف على ما هو المتبادر منه والمعنى القبول الباقية فلو حمل الجمع على ما فوق
 الواحد لم يصح ايضا لان الباقي قيد واحد لا يقبل ان قوله لكن المراد الباقي
 من القبول كانه حمل الاضافة على اضافة الصفة اعني اسم الفاعل الى مفعولها فافادت
 تخفيفا في اللفظ بخلاف اللام من المصفة وكلمة من من المفعول فلهذا يكون الجمع عبارة
 عما فوق الواحد ويصح اطلاق القبول وان لم من ذلك اطلاق القيد على الجنس لكن اضافة
 اسم الفاعل الى مفعوله سيما الى مفعوله الغير الصريح بخلاف الجبر غير معهود بل ذلك
 انما هو في اسمي الفاعل والمفعول غير المتعد بين هذا وما قبل من ان اضافة الباقي الى القبول
 امالامية او يمانية على ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فاذا ذكره بقوله لان الباقي اه
 انما يتم على الثاني لا على الاول فلو حملت على الاول لم يرد عليه شيء ولا حاجة الى ما استدركه
 فليس بشيء اذ لا معنى لكون الباقي للقبول والحق ان الباقي من القبول لا لا قبول فلا يتم
 التوجيه الاما استدركه وقد عرفت ما فيه قوله اعلم اه اراد ان ما اشار اليه الش بقوله
 لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع اول الاعتقاد اولهما معا وعدمها منطق
 على المذاهب الثلاثة وان كلمة اوفيه لتقسيم الحد على اختلاف المذاهب قوله انه صادق اه
 كلمة مع اسمه وخبره خبر لان السابقة والضمير راجع الى القول بمعنى انقول فاستفاد منه
 ان الصدق والكذب حقيقة من صفات المقول بواسطة القول فالقول واسطة
 في العروض كما قل لكن الواسطة هي القول الذهني واما القول العنفي فهو عين المقول
 المقول قوله وصدق القول مطابقة حكمه اه وانما كان صدق القول اى المركب
 عبارة عن مطابقة حكمه الذي هو جزؤه لان رجوع الصدق وكذا الكذب الى الحكم
 اولا وبالذات والى القول ثانيا وبالواسطة فالصدق والكذب من الصفات الذاتية
 للحكم وان كانا يطلقان على القول والمجموع المركب تبعاً لاطلاقه على حكمه قوله
 للواقع اى الخارج وما في نفس الامر من غير اعتبار معتبر ويسان هذه المطابقة ان الكلام
 الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذلك او بالنفي بان هذا ليس ذلك
 فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
 اما ان يكون هذا ذلك او لم يكن فطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
 لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا
 معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر هذا ثم انه اركان المراد بالحكم
 الوقوع او الالوقوع كان التفسير بين المطابق والمطابق اعتباريا وهو ظاهر
 وان كان المراد به ايقاع النسبة او انزعاعها كان التفسير بينهما ذاتيا لان المطابق بكسر الباء
 من قبيل العلم والمطابق بفتح الباء من قبيل المعلوم والمشهور هو الاول واختر
 الشريف الثاني وما قبل على الاول المشهور من ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع الواقعي
 وهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فهما متحدان فكيف يتصور تطابقهما قد دفع

ما قد يقع به من قوله خليل حيث قال
 الاول ان يقال لان الباقي قيد
 لا متعدد

بان الوقوع له اعتباران احدهما صكونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع
 والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحدا الاعتبارين غيره بالاعتبار
 الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاعتبار هذا ويرد على ما اختاره
 الشريف ايضا من ان المتغير الذاتي انما يوجد اذا كان العلم والمعلوم متغيرين بالذات
 واما اذا كانا متحدين بالذات متغيرين بالاعتبار كما هو التحقيق فلا بدح ان يكون المتغير
 بين المطابق الذي هو الحكم بمعنى الايقاع والمطابق الذي هو الواقع اعتباريا كما قد رتبته
 في توجيه ما هو المشهور فليفهم قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسوف العالم حادث
 فانه مطابق للواقع للاعتقاده قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسوف العالم قديم
 فانه مطابق للاعتقاده لا للواقع قوله على مذهب الجاحظ كقول المتكلم العالم حادث
 فانه مطابق للواقع ولا اعتقاده فذهب الجاحظ اخص مطلقا من كل من المذهبين لانه يقول
 بكل واحد مما يقوله الاولان بدون العكس وهو وظ واما بين مذهب الجمهور ومذهب الجاحظ
 فمعموم من وجه اتصافهما في مثل قول المتكلم العالم حادث وصدق مذهب الجمهور فقط
 في مثل قول الفيلسوف العالم حادث وصدق مذهب النظام فقط في مثل قول الفيلسوف
 العالم قديم قوله عند الجمهور كقول الفيلسوف العالم قديم فانه غير مطابق للواقع
 وان كان مطابقا لاعتقاده قوله عند النظام كقول الفيلسوف العالم حادث فانه غير
 مطابق لاعتقاده وان كان مطابقا للواقع فبينهما عموم من وجه لتفارقهما في هذين الثالين
 وتصادقهما في مثل قول المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا اعتقاده ايضا قوله
 عند الجاحظ كقول المتكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا اعتقاده ايضا قوله عند الجاحظ
 كقول المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا اعتقاده ايضا فذهب اخص مطلقا
 من كل من المذهبين لان الكذب عند الاولين عبارة عن عدم المطابقة للواقع والاعتقاد سواء
 كان مطابقا للاخر او لا قوله بل يكون بينهما واسطة وتحقيق كلامه ان الخبر امام مطابق للواقع
 اولاً وكل منهما امام اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
 اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاده مطابق او واحد منها كاذب وهو
 غير المطابق مع اعتقاده انه غير مطابق والاربعة الباقية ليست بصاحقة ولا كاذبة فكل
 من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما
 جميع الامر بن الثبوت اكنفوا بواحد منهما كذا اشار اليه التفتازاني قوله والحق مذهب
 الجمهور قال في الفتاوى وهو العمدة في المطولات لاجماع المسلمين على تكذيب اليهودي
 في قوله الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق واقول هذا انما يتم اذا كان النظام
 والجاحظ مصدقين ومكذبين في صورتين المذكورتين وهو محتمل نظر الان يقال المقي منه
 بيان الواقع لا الالام عليهما ويرد ايضا انه هل يبي الاجماع اذا كانا خارجين عنه وانه هل
 يكون الاجماع المذكور حجة ههنا وتحقيق الامر فيه يطلب من المطولات قوله من طرفي
 النسبة كلمة من تبعضية اى بعض طرفي النسبة فلا وجه لتقدير المضاف بان قال من احد
 طرفي النسبة اى قسميها اى النسبة تفسير للطرفين وهما اى القسمين الثبوت اى النسبة
 التامة الخبرية الثبوتية في الموجبة والنسبة التامة الخبرية السلبية في السالبة ففيه تسامح
 حيث يتبادر من ظاهره لاسما بالنظر الى قوله او وقوعها ان المراد بالثبوت والانتفاء ثبوت

ما قد يقع به من قوله خليل حيث قال
 الاول ان يقال لان الباقي قيد
 لا متعدد

ما قد يقع به من قوله خليل حيث قال
 الاول ان يقال لان الباقي قيد
 لا متعدد

النسبة او انتفاءها وليس كذلك بل الثبوت عين النسبة في الموجبة والانتفاء عين النسبة في السالبة لان هذا الكلام اشارة الى مذهب المتقدمين وليس في مذهبهم الا النسبة الواحدة وهي الثبوتية في الموجبة والسلبية في السالبة وقوله او وقوعها او لا وقوعها عطف على الثبوت والانتفاء اشارة الى مذهب المتأخرين والضمير راجع الى النسبة لكن على الاستخدام لانهم اثبتوا وراء الوقوع والا وقوع جزأ آخر وهي النسبة الحكمية التي يعبر عنها بالنسبة بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وانما الايجاب والسلب بوقوعها ولا وقوعها ولما كانت النسبة السابقة عبارة عن النسبة التامة الثبوتية والسلبية كما اشترنا اليه فلا بد ان يكون مرجع الضمير ههنا عبارة عن النسبة بين بين اذ لا يتصور في النسبة التامة الثبوتية والسلبية امر آخر هو وقوعها ولا وقوعها بل هما عين النسبة التامة وتحقيق هذا المقام انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية الثبوتية والسلبية ويقال لها عندهم الوقوع والا وقوع لكن بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها فكل من النسبة التامة والوقوع والا وقوع صفة المحمول قائمة به وليس ههنا جزء آخر فهذه الاجزاء الثلاثة يتعلق به التصور كما في صورة الشك ويتعلق به التصديق كما في صورة الجزم فالتصديق عندهم مغاير للتصور ذاتا اذ الجزم يبين الشك قطعاً وان اتحد متعلقهما اعني النسبة التامة اذ لا حجر في التصور بل يتعلق بكل شيء فاجزاء القضية عندهم ثلاثة ذاتا واربعة اعتبارا وذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين ووقوعها ولا وقوعها فالوقوع والا وقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول كما عند الاول فلهذا الجزء الرابع يتعلق به التصديق ولا يتعلق به التصور فالتصديق عندهم كما يمتاز عن التصور ذاتا يمتاز عنه ايضا باعتبار المتعلق فاجزاء القضية عندهم اربعة ذاتا واعتبارا فليكن هذا على ذكر منك واما تحقيق ما يتعلق بالمذهبين في محله ولقد اشبعنا الكلام فيه في تعليلنا على الحواشي القضية التهديبية واما ما قبل من ان تعريف القضية المحلية لا يشمل الجملة الفعلية اذ لا يتحد المحمول فيها بالموضوع مثل قام زيد فلا بد ان يخصص المقسم بالقضية الواقعة احدي مقدمتي القياس فليس بشيء لان العبرة في الفن بالمعاني لا بالالفاظ والاتحاد المذكور يوجد في الجملة الفعلية بالنظر الى معناها على انها يوجد فيها الاتحاد بعد التأويل وبابه مفتوح على اهل المعقول اذ اعرفت هذا فاعلم ان المحشي اراد بهذا الكلام تطبيق كلام الشارح على المذهبين وتقرير دليله عند الفريقين فحاصل قوله اي اداءه ان الحكم اي النسبة التامة او وقوع النسبة ولا وقوعها ما به اداءه ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كافي الموجبة او ما به اداءه ان الواقع في نفس الامر هو الانتفاء او لا وقوع كافي السالبة سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو المتبادر او عبارة عن العلم اي ادراك النسبة التامة او ادراك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم ايضا وانما كان الحكم باحده المعنيين سببا لاداء اي التكلم بلفظ الخبر اذ لو لم يوجد الحكم باحده المعنيين في ذهن لم يتصور ههنا من المتكلم الاداء والتكلم بلفظ الخبر وهو ظاهر فاذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون بين طرفي القضية مع قطع النظر عما في ذهن ثبوت او انتفاء او وقوع او لا وقوع حتى يكون

قوله او لا وقوعها هكذا في النسخ والجمهور عطفها بالواو والواصلة

يكون

يكون ما في ذهن سببا لاداءه اذ الموجود لا يكون سببا لاداء المعدوم فان كان المؤدى هو ما في نفس الامر من اثبوت او انتفاء او الوقوع او لا الوقوع بان صكان الحكم باحده المعنيين سببا لاداء الثبوت او الوقوع على المذهبين وكان ما في نفس الامر ايضا هو الثبوت او الوقوع او كان سببا لاداء الانتفاء او لا الوقوع وكان ما في نفس الامر ايضا هو الانتفاء او لا الوقوع يكون الحكم الذي كان سببا لاداءه مطابقا للواقع ولا اي وان لم يكن الحكم المؤدى هو ما في نفس الامر فلا يكون الحكم مطابقا للواقع هذا فظهر من هذا ان قول الشان لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر محمول على المبالغة لكمال سببية الحكم الاداء وله فطائر كقوله في تعريف المعاني تمنع تركيب المبالغة وقوله في تعريف النفس ما لها وما عليها وامثال ذلك وبهذا يتدفع الاعتراض الاتي من المحشي ومن الناظرين من دفعه بان المراد بالاداء هو المؤدى فذكر الاداء ولا بد به المؤدى بجازا بخرينة شهرة كون الحكم جزء القضية والاداء ليس بجزء بل هو صفة المؤدى بكسر الدال ولا يخفى ان الفساد لا يكون فرقة على المراد ونهم من جعل الاداء على الاداء التفسيري اي الادراك لا على الاداء اللفظي ولا يخفى انه بعد كونه خلاف اللفظ جدا ورد عليه انه يلزم ان يكون الحكم في كلام الشان معصورا على احد المعنيين اي العلم فيكون بيانه قاصرا ونهم من قال المراد بالاداء ادراك الواقع بطريق ذكر المألوم واردة اللزم ورد عليه لزوم اقصور السابق انما واستعمل المتبادر في التعريف بدون القرينة فثبت من جعل لام الواقع زائدة واعتبر اضافة الاداء الى الواقع فيكون مثل قولهم حصول صورة الشيء فكما ان الحصول هنا مأول بالحاصل كذلك الاداء مأول بالمؤدى ولا يخفى انه لا بد من ازالة الوجه ما اشترنا اليه اولا ولكون المقسم خاليا بالاقتسام فصلناه طائفة للانام قوله فلا بد ان يكون بين طرفي القضية اقوال لما كان الحكم عند كونه بمعنى النسبة التامة عبارة عن الواقع وح لا يتصور التطابق بينهما فمع لا يصح قولهم الضد في مطابقة الحكم للواقع ضرورة ان لتضاد في مقتضى امرين مطابقا ومطابقا اشار بهما الى ان التطابق فيه بلا اعتبار بين المتبادرين فانه سببه مطابق باعتبار حصولها في ذهن ومطابق بتفصيل الباء باعتبار كونها في الواقع مع قطع النظر عن حصولها في ذهن واما اذا كان الحكم عبارة عن الادراك فالتطابق بين الحكم وبين الواقع ظاهر جدا وقد عرفت من هذا ما فيه ايضا ثم نبيانه هذا كما يشمل القضايا الصادقة يشمل الكواذب ايضا وهو مطعون وليس غرضه من هذا التفصيل الامر بوض بالاش من حيث يتبادر من كلامه ان البيان يخص ما عضايا الصادقة كما توهم اذ لا يلزم من القول بكون الحكم اداء للواقع كونه وقابل للتبادر منه ان الحكم ما به اداء للواقع سواء كان المؤدى وانما في نفس الامر اولا والحق في انه لا اختصاص في بيان الشان بالقضايا الصادقة ثم اراد هذا البيان انما هو على مذهب الجمهور ولم يلتفت الى مذهب النظام والملاحظ والاف الحكم اداء للاعتقاد فقه اول الاعتقاد والواقع معا ولكون مذهب الجمهور حقا كما سبق اختياره في تقرير هذا المقام قوله اي لاداء الواقع في نفس الامر اذ الكلام في اداء الواقع ليس الا وذا فسر به على ان ظاهره غير صحيح قطعا اذ الاداء المطلق موجود في الانشائيات والقيديات وحاصل كلامه ان الحكم اداء للواقع وحكاية عنه فلا بد هنا من واقع حتى يتصور الحكاية فلذلك يغفل الخبر الخطئة

ولانه بمنزلة صورة الفرس المنقوش على الجدار ومن البين انه يجري فيها الخطئة بخلاف
الانشائات كعبت الانشائي فانها بمنزلة الجدار نقش صورة غير موجودة في الخارج فلا يجري
فيها الخطئة فملا اداء للواقع فيها وكذا حال التقييدات نعم الانشائات تستلزم نسبها
خبرية باعتبارها يجري اداء الواقع فيها وكذا التقييدات تشير الى نسب خبرية باعتبارها
يجري اداء الواقع فيها لكن الكلام ههنا فيما هو مدلول اللفظ بالمطابقة كذا اشار اليه
الشريف في حواشي المطول قوله كما في بعث الانشائي اي بعث المصادر وقت الاجاب
قيده لانه اذا صدر بعد العقد يكون خبرا قوله لانه اي البيع واقع مع قطع النظر
عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء للواقع حاصله ان الانشائات لا يتصور فيها اداء للواقع
حتى يتصور فيها الحكم وما قيل من ان الشبهين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام
الانشائي لابد ان يكون بينهما مع قطع النظر عن الكلام الانشائي نسبة في الواقع
بالضرورة وغايته ان تكون سلبية فلا يصح الحكم بان لا واقع في الانشائات نعم لا يقصد
اداء ذلك الواقع فيها فقيه ان نفى الواقع في حد ذاته لم يصدر ههنا عن احد وقوله
لانه واقع في النسبة التي هي مدلول الانشاء وما قرره من النسبة السلبية لا تكون مدلول
الانشاء والحق ان ما نفاه الش والمحمشي ههنا في الانشائات والتقييدات انما هو اداء
الواقع لا امر آخر على ان تلك النسبة السلبية التي اعتبرها القائل عدم محض والكلام
ههنا فيما يتصور ان يكون مدلول الكلام كالا يخفى على ذوي الافهام قوله اذا الحكم اداء
لواقع الانسب لسابقه ان يقال اذا اداء للواقع فيها من طرفي النسبة قوله او وقوعها
اي النسبة على ان تكون بمعنى النسبة التقييدية في الضمير استخدام وقد عرفت تحقيقه
في صدر البحث قوله ولا وقوعها وهو انظ وفي بعض النسخ او لا وقوعها بار الفاصلة
وهو خلاف المعمود من انهم يعطفون الا وقوع على الوقوع بالواو والقائمة قوله
بمعنى ان النسبة واقعة اولست بواقعة اشارة الى ان الحكم عند التأخير ليس عبارة
عن اداء الوقوع واللا وقوع المفردين ولا انهما عبارة عن اداء مجموع المضاف
والمضاف اليه بل اداء امر اجمالي اذا فصل صار ان النسبة واقعة اولست بواقعة
وذلك لان كلام الاولين من قبيل التصور وانما التصديق هو اداء الامر الثالث وانما اعدوا
الى هذه العبارة المجعولة بناء على ان الحكم لو كان عبارة عن هذا الامر المفصل مع اشتغاله
على التصديق لاستلزم كل تصديق تصديقات غير متناهية ولذا راهم يعبرون عن الحكم
بالنسبة التامة خبرية او ادراكها ووقوع النسبة او لا وقوعها او ادراك الوقوع النسبة وادراك
لا وقوعها هذا قوله اعلم ان معنى لما حرر المقام الى هنا اراد ان يشير الى ما في عبارة الشارح
من الركائز فكانه اشارة بهذا التأخير الى ان دفعها ههنا وان الركاكة المذكورة لا تضرب اصل
المقصود وحاصل كلامه ان الاداء هو اتصال الحكم بتكلم ما يدل عليه الى السامع فهو وصفة
التكلم وليس هذا بحكم لان الحكم في اصطلاحهم اما عبارة عن المعلوم وهو النسبة التامة
الخبرية عند القدماء ووقوع النسبة ولا وقوعها عند المتأخرين على ما حررناه واما
عبارة عن العلم وهو ادراك النسبة التامة الخبرية عند القدماء وادراك الوقوع النسبة
وادراك لا وقوعها عند المتأخرين وعلى كل تقدير لا يصح تفسير الحكم بالاداء هذا فظهر
ان في كلام المحشي منه احتياك اذ حذف في الاول نظير ما في الثاني وفي الثاني نظير ما

في الاول وان الضمير في قوله او ادراك وقوعها محمول على الاستخدام اذ الوقوع
واللا وقوع يضافان الى النسبة بين بين لاني النسبة التامة الخبرية وذلك مبني على نزاع
معنوي بينهم وهو انه هل للفضية جزء آخر غير النسبة التامة الخبرية يضاف اليه الوقوع
واللا وقوع قال به المتأخرون اولاً بل الوقوع واللا وقوع عين النسبة التامة الخبرية
قال به القدماء واما استعمال الحكم باحد المعنيين المعلوم او العلم فمبني على الاصطلاح لا نزاع
بينهم في ذلك كما اشار اليه المحشي وبهذا اندفع حيرة بعضهم في تحرير كلام المحشي حتى
جاء على القصور وظهر ايضا فساد ما قيل من ان النزاع بين المقريين معنوي راجع
الى امر تحقيقي لا فظني راجع الى الاصطلاح ونفسه الالفاظ كما يوهمه عبارة المحشي
انتهى لان كل ذلك مبني على عدم انتد في المقام قوله اللهم الا ان يحمل على
احد المعنيين العلم او المعلوم بنوع تمحل وقد عرفت وجوه التحمل من الناظرين
وركا كنهها وعرفت ان الظاهر ان هذا الكلام من الشارح محمول على المبالغة والمراد
ان الحكم ما به اداء للواقع من طرفي النسبة ولا شك ان الحكم سواء كان عبارة عن المعلوم
او عن العلم يكون سببا لاداء ما هو الواقع ومثل هذا التوجيه كثير في الكلام من غير تكبر
من الانام قوله فالاولى اي لما كان ما ذكره الشارح محتملا ان التحمل فالاولى ان يورد
في بيان هذا المقام ما لا يحتاج فيه الى التحمل بل يقال بدل قوله ان الحكم اداء للواقع
اه ولا حكم في الانشائات والتقييدات بطابق الراقع او لا يطابقه فالتنفي في قوله ولا حكم
اه منسحب على المقيد اعني الحكم والمقيد اعني المطابقة وعدم المطابقة جميعا
لا على القيد فقط والالزام وجود الحكم في الانشائات اه وهو خلاف الواقع وانما زاد
قوله بطابق الواقع اه اشارة الى ان مدار الكلام الذي وجد فيه الحكم على المطابقة
وعدم المطابقة بل مدار الحكم عليهما ليس الا فاندفع ما قيل من ان هذا القيد ههنا
مفسد فكانه حقي ان في الانشائات حكما لكن لا واقع له حتى يتصور مطابقته او عدم
مطابقته انتهى لان ذلك مبني على صرف الي الى القيد فقط وان يكون ذلك
والله الموفق لما هاتك ثم ان التقابل بين المطابقة وعدم المطابقة تقابل العدم والملكية
وموظاه في مجوز ارتفاعها وان لم يحجز اجتماعهما اعلى ما هو شأن المتقابلين بالعدم والملكية
خافيل من انه يلزم منه ارتفاع التقييد ليس بشئ قوله اما نفس النسبة التامة
اي الخبرية الابجائية في الوجبة والسلبية في اسالة وهذا البيان يفهم من تقييد النسبة
بالتامة خافيل من ان التقييد بالخبرية لازم ليس بشئ قوله او الاذعان بها اي
بالنسبة التامة فقد اكتفى في بيان المقام بالبناء على مذهب القدماء و اشار الى معنى الحكم
عندهم ولو قدر الكلام على مذهب المتأخرين لقبل ان الحكم اما وقوع النسبة ولا وقوعها
او الاذعان باحدهما هذا ثم ان الاذعان عبارة عن اعتقاد الشئ مطابقا او غير مطابق
سواء كان في نفسه مطابقا ولا فيدخل الظنيات والجهليات فداكن دخول الشرائع
فيه محل تأمل بقوله ولا لا يتصور فيها لمطابقة اه في هذا التفسير اشارة الى ما حقهناه
آنفا ان التنفي في قوله ولا حكم في الانشائات والتقييدات يطابق الواقع اه مسلط
على القيد والمقيد جميعا وقد حققنا سابقا الفرق بين النسب الانشائية والتقييدية
وبين النسب الخبرية وحاصله ان المدلول المطابق للخبر يحتمل الصدق والكذب

بمخلاف الانشائيات والتقييدات وان كان الثانية مشيرة الى نسب خبرية والاولى مستلزمة
 لنسب خبرية محتملة للصدق ولكن ان الكلام ههنا في المدلولات المطابقة لبس
 الا قوله وليس كذلك اذ القضية من قبيل المعلوم فكيف يكون الايقاع والانزاع
 اللذين هما من قبيل العلم جزءا من المعلوم فلا بد من التأويل اما في الايقاع والانزاع
 بان يكونا تعبيران عن الوقوع والا وقوع وهذا وان كان ملائما لسوق الكلام
 من حيث انه مسوق لبيان القضية التي هي من قبيل المعلوم لكن بتعذر ح تطبيق
 كلام الشارح على مذهب القدماء اذ عرفت انهم لم يقولوا بوقوع النسبة ولا وقوعها
 مع ان الظاهر الحق ههنا مذهب القدماء واما في قوله في القضية بان يذكر المعلوم
 ويراد العلم به كما اشار اليه المحشي فتح يمكن تطبيق الكلام على المذهبين اما على القدماء
 فان يراد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخبرية واما على المتأخرين فان يراد بها النسبة
 بين بين ولما كان هذا ظاهرا من التعبر بالنسبة الحكمية رجع المحشي فيما سألني في انقسم
 الى الموجبة والسالبة تطبيق كلامه على مذهب المتأخرين ومن هنا ظهر وجه اختيارنا
 اشار اليه من التوجيه ايضا واما ما قيل من ان الالى ان يقال لابد في تحقق القضية
 من ايقاع النسبة اه اذ الكلام ههنا في المعلوم لافي العلم فليس بشيء اذ القضية لا تحقق
 في الخارج بل في الذهن فقول الى ما ذكره المحشي مع ان هذا التعديل يوجب خلاف الواقع
 فالاولى ما اشار اليه المحشي من الشارح العلامة والنسبة اي مطلقا جلية او انصالية
 او انفصالية ان كانت ثبوت مفهوم اي مفهوم المحمول لمفهوم اي مفهوم الموضوع
 مال ههنا الى ما حققه الدواني من ان الحكم في القضية على المفهوم لكن على وجه
 لا يسرى الى الافراد في القضية الطبيعية وعلى وجه يسرى اليها في المحصورة والمهمة
 فاقبل من ان بعض كلامه ظاهر في المنسوخ من ان الحكم في غير الطبيعية على الافراد
 وفيها على المفهوم لبس بشيء قال الشارح فالقضية العامة باقية اعماها اي من
 حيث العلم بها كما عرفت من المحشي آتفا قال الشارح وان كانت ثبوت مفهوم اي
 مفهوم التالي عند ثبوت مفهوم اي مفهوم المقدم اقول مال ههنا الى مذهب
 اهل العربية من حيث ان الحكم في الشرطية عند هم في الجزاء وان الشرط قبله
 وهو الذي حققه العلامة التفارقي وذهب اليه صاحب المتنازع والذي حققه الشريف
 ان الحكم في الشرطية عند اهل العربية بين الشرط والجزاء كما هو كذلك عند الميرانيين
 وان اهل العربية لا يخالفون الميرانيين في ذلك كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا
 وان صاحب المتنازع معترف بذلك في مواضع من كتابه فعلى هذا لا يكون كلام الشارح
 ههنا موافقا لمذهب الميرانيين على ما هو اللازم ههنا ولا المذهب اهل العربية ايضا
 على ما حققه الشريف ايضا فالصواب ان يقال وان كانت اتصال قضية بتحقيق
 قضية اخرى او مفاد قضية بتحقيق قضية اخرى الا ان يكون المراد ذلك وان كان
 خلاف الظاهر جدا وربما يشعر بما ذكرنا قوله او ثبوت مبانة مفهوم عن مفهوم آخر
 لانه ظاهر في ان الحكم في المفصلة بين المقدم والتالي الا ان الظاهر فيه ايضا ان يحذف
 لفظ الثبوت ويقال مبانة مفهوم اه لان النسبة الحكمية في المفصلة عبارة عن المافاة
 والمبانة هذا قوله قيل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات كانه

نحاشي عن ان يكون المراد بالموضوع المفهوم مع ان المراد منه الافراد فلذلك حل المفهوم
 على معنى شامل للافراد ايضا لكن لزمه ان يكون المفهوم في جاني الموضوع والمحمول
 شاملا للافراد وهذا فاسد اذ المراد بالمحمول المفهوم قطعا فالحق ان المراد بالمفهوم
 ههنا ما يقابل الذات وان الحكم في الجملة بالمفهوم على المفهوم ثم يسرى الى الافراد
 ان امكن ذلك كما حققه الدواني قوله اعلم ان تسمية القضية اه لما كان تسمية الموجبات
 بالجملة والمنصلة والمنفصلة ظاهرة لوجود الحمل والاتصال والانفصال فيهما دون السواب
 اراد ان يبين ان تسمية الموجبات والسواب بالجملة والمنصلة والمنفصلة بالنظر الى المعنى
 الاصطلاحي فان القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه عند تسمي
 جملة لوجود الحمل في بعض افرادها وان لم يوجد في جميعها وهذا القدر كاف
 في التسمية وكذا الامر في التسمية بالمنصلة والمنفصلة وقد سبق ان تسمية النوع بالذاتي
 اصطلاحى وان كان المعنى الاخرى للفظ الذاتي اعني النسبة الى الذات موجودا
 في بعض افراد ذلك المعنى الاصطلاحي اعني الجنس والفصل فقط فكذا الامر ههنا
 هذا وليس مراده من هذا الكلام ان هذه الاسامي نقلت اولاً من معانيها اللغوية
 الى الموجبات ثم الى السواب على ما توهم اذ لا بدل عليه كلامه اصلا بل هو ظاهر
 فيما قرناه على انه لا ضرورة في ارتكاب تقلين كما لا يخفى على ذي عينين ثم ان قوله واما تسميتها
 شرطية اه يقتضي ان التسمية بالشرطية لغوية لا اصطلاحية لكن له وجه ايضا اذ التسمية
 بالنظر الى المعنى اللغوي اصل فهما امكن كما ههنا لا يعدل عنه واما التسمية بالمنصلة والمنفصلة
 فاجرا وهما على هذا الاصل يوردي الى ارتكاب تقلين وكل منها خلاف الظاهر فلذا
 فرق بين التسميتين فحمل التسمية بالشرطية على المعنى اللغوي وحمل التسمية بالجملة
 والمنصلة والمنفصلة على المعنى الاصطلاحي ومن لم يفرق المقال قال ما قال والعصمة
 من الحفظ المتعال قوله وهي الموجبات التأنيث اما باعتبار الخبر واما باعتبار
 اكتساب المضاف من المضاف اليه التأنيث قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر
 مال المحشي كالشارح الى مذهب اهل العربية في الشرطية وقد عرفت ما هو الحق
 ههنا وما يمكن التأويل في هذا الكلام بان يكون المراد منه اتصال قضية بتحقيق
 قضية اخرى او سلبه عنه او مفاد قضية بتحقيق قضية اخرى او سلبها عنه
 وهذا القدر من التأويل كاف في تطبيق هذا الكلام لما هو الحق ههنا وان اطال بعضهم
 في التطبيق بعبارات تخلو عن التوفيق فتدبر والله التوفيق قوله واما تسميتها شرطية
 اه اشار بهذا الى بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى وهذه لا ينبغي ان تفوت
 اذ اوجدت كما نشرنا اليه قال الشارح العلامة ومن هذا اي ومن قوله وان كانت
 ثبوت مفهوم الى هنا يعرف ان الشرطية ايضا اي كاصل القضية متقسمة الى قسمين
 وهو كما قاله المص اما متصلة واما منفصلة فالمعلوم ههنا مما سبق انقسام الشرطية
 الى قسمين لانقسامه الى متصلة ومنفصلة حتى يرد عليه ان ذلك لم يعلم مما سبق فالاولى
 ان يقول فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة كما قال المص واما
 شرطية متصلة اه نعم او صرف قوله ايضا الى التردد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
 اه لورد عليه ذلك لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطلق القضية اذ المعنى

لصرحه الى الثاني بل هو حاصل كون القضية شرطية فليفهم قوله واو قال بدله اه
قد عرفت ان هذا نشأ من صرف قوله ايضا الى التزديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
اه بناء على قرينه لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام نطاق القضية الى قسمين
فمح لا بد عليه ما ذكره ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قال الشارح لانه وضع لان يحمل
عليه والثاني محمول لجملة عليه هذان الوجهان انما يظهران في الموجبة دون السالبة
واما فاس السالبة في ذلك على الموجبة اذ التسمية بالمعنى الاصطلاحي لا تظهر فيهما
بخلاف التسمية بالجملة والمتصلة والمنفصلة كما فصلناه سابقا ووجهه ان لفظ الموضوع
في الاصطلاح هو الجزء الاول ولفظ المحمول هو الجزء الثاني في اريد بيان التسمية
بهما فلا بد ان يبنى على المعنى الأقوى وانما يظهر ذلك في الموجبة دون السالبة فيحتاج
في التسمية في السالبة الى نقل ثان من غير تصف فاقبل من انه تصف بل الاولى ان يقال
لانه وضع ليحمل عليه بالاثبات والنفي ليس بشئ بل فساد ظاهر على افطن وكذا
القول بانه اراد ليحكم عليه بالاثبات والنفي لانه بعد كونه خلاف الظاهر جدا لا يجري
في قوله لجملة عليه وكذا القول الاول ايضا فالوجه ما اشار اليه قوله ماهو بالطبع اى سواء
كان جزءا او لا بد اوضع ايضا كما في الجملة الاسمية اولا كما في الجملة الفعلية كقام زيد فان
المعامل جزء اول بالطبع وان كان ثابتا بالوضع قوله او اعم مما هو بالطبع كما في الجملة الفعلية
والاسمية وبالوضع كما في الجملة الفعلية وعلى كلا التقديرين يدخل فيها الجملة الفعلية ويدخل
ايضا مثل في الدار رجل هذا فلفرق بين التوجيهين ان الاولى في الاول مصروفة
على التبادر منه بخلاف الثاني ولذا اخره في البيان اشارة الى رد ما اشار اليه المولى
ميرزا جان الشيرازي في بعض تصانيفه حيث قال تقسيم القضية الى اقسامها لا يشمل
الفعلية ثم قال في الجواب المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست مستعملة
في القياس انتهى وحاصل رده ان لا يتم عدم شمول تقسيم القضية حيال الجملة الفعلية
واذا لا يتم عدم استعمال الفعلية في القياس فانها بعد التأويل مستعملة فيها قطعنا قبل
من ان المتبادر من القضية في كلام المص القضية المستعملة في القياس وهذا لم يذكر
الطبيعية ههنا فلا وجه لما ذكره من التأويل ليس بشئ على ان الطبيعية ليست كالجملة
الفعلية وان خفي عليه فالحق ما اشار اليه المحشى على ما حذرناه قوله فلو قال اه اى
ان كان كلام المص محتاجا الى التأويل والتعميم فلو قال والمحكوم عليه اه لكان شاملا
للمجملة الفعلية وللسمية التي تخرج جزؤه الاول عن الثاني ولا يحتاج هنا الى تأويل
وتعميم لا يقال هذا يشمل جزئي الشرطية ايضا اذ المقدم محكوم عليه والثاني
محكوم به على ما صرح به كثير منهم المحقق الدواني في شرح التهذيب لانا نقول هذا
مبنى على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والثاني وقد عرفت ان الشارح المحشى
لا يرضيان به ولو سلم فغاية ما ذكره المص ان يكون الجزئي الشرطية اسماء آخران
غير المحكوم عليه والمحكوم به وقد تقرر ان العام اذ قول بل بالخاص ياد به ماعدا الخاص
فتأمل ولا يخبط قال الشارح العلامة لتقدمه في الذكر بكسر الدال اى في الذكر
اللفظي ولا يجوز ان يكون بضم الدال المعجمة بمعنى النعل اذ بدأ في عنده قوله وان تأخر وضعها
لان الجزء الاول من الشرطية مقدم في العمل على كل حال والتأخر فيه لا يتصور

في الذ كر اللفظي ومن ردد الامر ههنا بين الضم والكسر فقد حير بين التلغظ والتقل
ويجب منه انه حمل الضم على القضية المعقولة مع ان الامر في الموهوطة والمعقولة سواء
قوله والقول كانه جواب عن سؤال قيل تأخر المقدم عن الثاني في الوضع انما هو
على مذهب نحلة الكوفة ولا يجري على مذهب نحلة البصرة لانهم لا يجوزون
تأخر المقدم عن الثاني بل يفسدون في مثل قولنا الشمس طامعة كلما كان النهار موجودا
جزءا مؤخرا بقرينة المذكور اجاب بان القول بخلاف الجزء في مثله انما هو رعاية
جانب اللفظ والافق لمعنى يكون الجزء مؤخرا اذا ما وان كان مقدما في اللفظ في بعض الصور
واحتمل الى تقدير مثله رعاية للتصحيح اللفظي فظهر من هذان مذهب نحلة البصرة اوفق
بمذهب اهل المعقول من مذهب نحلة الكوفة لان تقديرهم يشير الى ان المقدم مقدم
على الجراء طبعاً ووضعاً حيث لم يلتفتوا الى المذكور ولم يحملوه جزءا فلذا كان مذهبهم
ارجح من مذهب الكوفي فاقبل من ان كلامه يوهم اتفاق النحلة على الحذف وجعل
مذهب الكوفيين كاعدم ولا يخفى ما فيه فاللازم عليه ان يقول عند قوله وان تأخر وضعها
وهذا مذهب الكوفيين ليس بشئ لان الابهام المذكور من الوهم بل المسئلة معلومة
لكل احد فلذا لم يصرح بالاختلاف ثم ان هذا المحل ليس بيان مذهب النحلة بل نقول
اشار الشارح قوله وان تأخر وضعها الى ضعف مذهب الكوفي وان المحشى اشار بقوله
والقول اه الى رجحان مذهب البصري بان مذهبهم يوافق الرعاية اللفظية اللازمة
مع الاشارة الى موافقه لما هو بالطبع ايضا كما هو التحقيق عند اهل المعقول ثم ان التقدم
بالطبع هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه التأخر ولا يكون علة له كما حقق في الحكمة
والامر كذلك في المحكوم عليه في كل من الجملة والشرطية هذا قوله وفيه ما فيه قوله
ومن هذا يعرف ان الشرطية اه وهو ان المعلوم محاسق هو ان القضية لا بد فيها
من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها ولا يعلم منه ان القضية اما موجبة او سالبة
بل ذلك اما يعلم بقول المص فالاولى ان يقول بدله ومما علم ان القضية مطلقة
منقسمة الى قسمين الاولى تسمى موجبة والثانية سالبة كما قال المص القضية
اما موجبة واما سالبة اقول قد عرفت ان فاع هذه الركاة عن قوله ومن هذا يعرف اه
واما ان فاعها عن هذا القول فبان يقال معنى قوله ومما علم انه من تقسيم القضية
الى ما لا بد فيها من ايقاع النسبة الى ما لا بد فيها من انتزاع النسبة ومن البين ان ايقاع
عبارة عن الايجاب والانتزاع عبارة عن السلب علم ان القضية مطلقة كما قال المص
اما موجبة او سالبة فعلى هذا يندفع الركاة المذكورة قطعاً ويندفع الاوهام ايضا
في توجيه كلامه واما ما قبل من ان فيه مع الركاة المذكورة زيادة الفصح اللفظي حيث
امتزج المتن الشرح مع ان لفظ القضية في المتن مرفوع وفي الشرح منصوب لانه اسم
ان ومن البين انه موجب تغيير الاعراب والحال ان المزج المذكور انما يستحسن اذا لم يؤد
الى تغيير الاعراب فليس بشئ لان المزج انما يكون فيها اذا أدى الى تغيير اعراب يؤدى
الى تغيير المعنى ومن البين ان هذا المزج يحقق المعنى المقصود ويؤكد فضله عن التغيير
فعله لا يناسبه التغيير كما لا يخفى على المتبحر قوله وهو ادراك ان النسبة واقعة اقول
قد اشرنا الى انهم اختلفوا في اجزاء القضية فنذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع

والمحمول والنسبة بين بين ووقوع النسبة اولا ووقوعها والمتقدمون ذهبوا الى انها
 ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخيرية وانكروا النسبة بين بين واحالوه
 الى الوجدان فعند القيد ماء النسبة صفة المحمول ومعنى قولنا مثلا زيد قائم
 ان القيام متحد مع زيد ورايهم عن النسبة التامة بالوقوع واللاوقوع لكن
 بمعنى الثبوت والافتقار لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها عندهم يتعلق كل من التصور
 والنسبة ببقية هذا الجزء الثالث ولا يجرى في التصور بل يتعلق بكل شيء فلا امتياز بينهما
 الا بحسب الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا قيل اجزاء القضية عند القدماء ثلثة ذاتا
 واربعة اعتبارا واما المتأخرون فلما اثنوا جزاء آخر وهي النسبة بين بين جعلوا الجزء الرابع
 اعني وقوع النسبة ولا وقوعها صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة المحمول
 فعنى قولنا زيد قائم عندهم نسبة القيام الى زيد واقعة ومطابقة لما في نفس الامر
 فاجزاء القضية عندهم اربعة ذاتا واعتبارا فالتصديق كما يمتاز عندهم عن التصور ذاتا
 يمتاز عنه بحسب المتعلق ايضا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح سابقا لان القضية
 لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية لما كان ظاهرا في مذهب المتأخرين اذ النسبة الحكمية
 عندهم اصطلاح في النسبة بين بين فسرهم هنا قوله بالايقاع بقوله وهو ادراك ان النسبة
 واقعة او ليست بواقعة فالمراد بالنسبة في النسبة بين بين ويقال لها النسبة الحكمية
 ايضا ثم شرع في تحقيق معنى القضية على مذهبهم بقوله اي مطابقة لما في نفس الامر
 كما اوأنا اليه آنفا ثم صرح بان هذا مراد الشارح على ما حققناه آنفا من ان التعبير بالنسبة
 الحكمية انما هو في اصطلاح المتأخرين ليس الاثم شرع بقوله واما اذا كانت اه
 الى تطبيق قوله ههنا بالايقاع على مذهب المتقدمين وان لم يرض به كلامه السابق بان
 الايقاع على مذهب القدماء يقاير الايقاع على مذهب المتأخرين لان الايقاع على مذهب
 الاوائل اذ كان النسبة ايجابية اوسلبية وعند الاواخر اذ كان ان النسبة بين بين واقعة
 او ليست بواقعة وبعبارة اخرى اذ كان ان النسبة التقييدية واقعة او ليست بواقعة
 وبعبارة اخرى اذ كان ان النسبة الثبوتية واقعة او ليست بواقعة وذلك لان النسبة
 بين بين والنسبة التقييدية والنسبة الثبوتية الفاظ مترادفة اثبتها المتأخرون دون القدماء
 وقد ادعى انقدماء في ذلك الوجدان وقالوا اذا راجعنا الى وجدنا علمنا انه ليس ههنا
 بهد تصور معنى الموضوع والمحمول امر آخر سوى اتحاد المحمول بالموضوع في الموجبة
 وعدم اتحادها في السالبة فلا وجه لاثبات امر لا ينضيه الوجدان الصادق هذا مدع
 ذلك خرافات الساطرين في تحرير كلام المحشى واما كون احد المذهبين حقا دون الآخر
 وكون الوجدان ههنا حجة له موضع آخر لا يليق بتحقيقه ههنا قوله اي على غير موضوع
 مشخص اشار به الى ان الضمير راجع الى قوله موضوع مشخص كاهو الظاهر اشار الى
 ان كلمة غير مسلط على القيد اعني قوله مشخص كاقيل في قوله تعالى ما للظالمين من حليم
 ولا شفيع يطاع حيث قال وهو الموضوع الغير الشخص كاقيل لو ارجع الضمير الى قوله
 مشخص لم يخرج الى ما ذكره سابقا قوله فيكون اي الموضوع كليا صادقا على كثيرين كاهو
 شأن الكل ولا شك فيما ذكره فان الموضوع فيماعد القضية الشخصية كاي اذا الكلام
 في الموضوع المذكور لا الموضوع الحقيقي في ان هذا الموضوع المذكور هل هو موضوع

حقيقي

حقيقي ثم يسرى الحكم منه الى الافراد فيماعد الطبيعية كما حققه بعض المحققين او الموضوع
 الحقيقي هو الافراد فيماعد الطبيعية كما هو المشهور فيما بينهم وعلى التقديرين لا نزاع
 لاحد في ان موضوع القضية بحسب المذكور فيماعد الشخصية هو الكل ههنا ولا يثبت
 الى ما نفوه به بعضهم ههنا قال الشارح العلامة او بهضا كقولنا بعض الانسان حيوان
 اقول الحكم على البعض لا ينافي الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان صكنا
 ان كلهم حيوان بل الحكم الكل يصدق معه الجزئي ولا ينكس وان ذلك كان الجزء
 اعم صدقا من الكل قال في شرح الاشارات وقد سبق الى بعض الاوهام ان تخصيص
 البعض بالحكم يدل على كون السابق بخلافه والافلا فائدة للتخصيص وذلك ظن لا يجب
 ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل الكلام عليه باقطع دون ما يفعله
 والحاصل ان صيغة المتصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال للكل
 ان لم يتعرض للبيان ومع عدم احتماله ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه انتهى قوله اي
 هذا في الجزئيات واما في الشرطيات اشار بهذا البيان الى ان اما ههنا لتفصيل الحمل
 مع التوكيد ولا بد منها من عدل كما اشار اليه المحشى وهذا غاي احوالها والا فكلية اما
 قد يستعمل لمجرد التوكيد كما في قولهم اما زيد فذاهب ونسبه اما المذكورة في اوائل
 الكتب على ما ذكره بعضهم وتقصيل ما يتعلق بها في كتب التعريف والشارح وبالجملة
 اي طاع الامم الارض والارضاع اشار باخذ هذا القيد هنا الى انه ملحوظ ايضا
 في تفصيل انقسام الشرطية المخصوصة والمتصورة والمهولة ونلم يذكره فيه اعتمادا
 على ان الارضنة لا تخلو عن الارضاع ثم في هذا البيان رد على قوم ظنوا ان انقسام
 الشرطية بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا كلنا كان كل انسان حيوانا فكلنا
 حيوانا كان كلية وان كانت جزئية فجزئية وان كانت مبهمة فمبهمة وهذا فائدة لانه
 كما ان كلية الجزئية وجزئيتها بالنظر الى الحكم كذلك كلية الشرطية وجزئيتها بالنظر
 الى الحكم اعني الانفصال والانفصال فان كان في جميع الارضنة لا يضاهج مكية والا
 جزئية او شخصية وكذلك اللزوم والعتاد قوله وهي الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب اجتماعه
 مع الامور الممكنة الاجتماع اي اجتماعها معه اي مع المقدم وان كانت هي اي تلك
 الامور الممكنة الاجتماع بحالة في نفسها مع قطع النظر عن اجتماعها مع المقدم كقولنا
 كلنا كان زيد حارا كان حيوانا كان معناه لزوم حيوانيته لمجربته في كل زمان وفي كل
 وضع يمكن ان يجامع مع حار بية زيد من كونه آكلا وشاربا وانما وكونه ناهقا الى غير
 ذلك وكونه ناهقا يمكن ان يجامع مع حار بية زيد وان كان كونه ناهقا متعاضدا في نفسه
 واما وضع عدم المقدم ووضع عدم كونه جسما واما ههنا فيمكن اجتماعه مع المقدم
 المذكور فلا يثبت التالي للمقدم في امثال هذه الارضاع اعدم امكان اجتماعها مع المقدم
 وان كان بعضها ممكنة في نفسه كعدم المقدم في المشان المذكور فان عدم كون زيد
 حارا يمكن بل واقع واما ما قاله صاحب الايضاح المنطق من ان تلك الامور الممكنة
 الاجتماع مع المقدم لا يحتاج الى اعتبارها لان الموجبة الكلية اللزومية انما تصدق
 اذا كان طبيعة المقدم من حيث هي متضمنة للتالي فقد رد بان لا يحصل الجزم باليوم
 لان المقدم وان كان بحيث يقتضي اللزوم او العتاد لكن اذا فرض مع عدم ذلك الافتضاء

بحتمل ان لا يبقى الزوم او العناد وح لم يحصل الجزم بالزوم او العناد فلذا شرطوا
في الزوم والعناد عدم ما يتا فيهما وهو كون كل منهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
المقدم قوله الممكنة الاجتماع اي اجتماعها فتأنيث قوله الممكنة بالنظر الى الفاعل المكتسب
التأنيث من المضاف اليه فاندفع ما قيل ان هذه العبارة من قبيل صفة جرت على غير من
هي له فهي في التأنيث تابع لتأنيث الفاعل وذا غير موجود هنا على ان المصدر يستوي
التذكير والتأنيث فيه وهذا القدر كاف في توجيه العبارة فلا ينبغي ان يحتمل على المسامحة
قوله وكون شريك الباري موجودا على ما في بعض النسخ فان كون شريك الباري موجودا
ممكن الاجتماع مع انسانية زيد وان كان هو محال في نفسه قوله التقسيم غير حاصر ومن شرط
التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم وههنا لم يذكر
الطبيعية في الاقسام مع دخوله في المقسم نعم يخلو التقسيم عن الحصر في صورة ذكره
مع من التخصيص وقد التعليلية واغظ ثارة لكن ليس ههنا كذلك كما لا ينبغي وحاصل
الجواب الذي جوبه الش ان الطبيعية كما انها خارجة عن الاقسام خارجة عن المقسم
ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور هذا وما قيل من ان قصد الحصر في التقسيم
غالب في قصد تسليمه لا يتحقق في امثال هذا المقام قوله كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس
هذا في الوجبة وفي السالبة الحيوان ليس بنوع والانسان ليس بجنس واحمل ايراد
المثالبين اشارة الى هذا فليدفعهم قوله والشخصية قد تشمل في الانتاجات لانها نازلة منزلة
الكلمة لا تتساجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج ان هذا
انسان كذا في شرح الشخصية وفيه ان اريد بقوله زيد انسان ان المسمى زيد انسان
يكون محصورة لشخصية وان اريد ان ذاته الشخصية انسان فيكون الكبرى شخصية
لكن ذلك مخالف لما صرح به نفسه في شرح المطالع ان الخصوصيات غير معتبرة
في الانتاج لكونها في معرض التفسير والزال ولما صرح المحقق في شرح الاشارات
من ان الشخصيات مما لا يمد بها في العلوم ولذلك صارت القضايا المعتمدة هي المحصورات
الاربع ولما صرح به السيد ايضا من ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم وانها لا يبحث
عنهما في الفن اصلا ولذا قال الشيخ ابن مينا حيث قرر مثل هذا الكلام واما البحث
عن الادلة الخاصة والعقول العشرة والواجب تع فهمت عن الكلمات المحصورة
في اشخاصها انتهى ولاجل ما قررنا عدل شارح الشخصية عما ذكره وقال في شرح المطالع
في هذا المقام اعتبار القضية الكلية بوجوب اعتبار القضية الشخصية لار الحكم فيها
على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون منسوبة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم
الاعتبار مطلقا افراد المحشى استعمالها ضمما لا صريحا وان صامح شارح الشخصية فيما
ذكره في بحث القياس لا يقال اعتبار القضية الكلية انما بوجوب اعتبار الاشخاص بمجمله
لانفصلة والكلام ههنا في انساني لافي الاول لا نأقول الكلام ههنا انما هو في اخذ
الشخصية وذكرها مع المحصورة دون الطبيعية وهذا القدر من المناسبة كاف في ذلك
والحق ان الشخصية مناسبة مع المحصورة تقتضي ذكرها مع دون الطبيعية فهي
وان لم تكن معتبرة في العلوم والانتاجات كما صرحوا به لكن يدق اخذها ههنا فلذا
اتفقوا عليه واختلفوا في اخذ الطبيعية ههنا هذا هو مراد شارح المطالع ههنا لكن

المتبادر من ظاهر كلام المحشى البناء على ظاهر كلامه في شرح الشخصية في بحث القياس
تسامحا منه وقد عرفت انما توجيهها آخر لكلام المحشى هذا ولا تلتفت الى الاوهام
قال الشارح وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعته بنى هذا على
ان الشخصية غير معتبرة في العلوم كما حققوه وان اخذوها ههنا لتعرف المحصورات عليها
ولك ان تقول استعمال الشخصية في الانتاجات قليل نادر والتعريف بالافراد المشهورة
كما قال به شارح الشخصية فاندفع ما قيل يخرج من هذا التعريف الشخصية مع دخولها
في الاقسام ولو قال وهي التي حكم فيها على غير المفهوم لم يرد عليه شيء على ان التعريف يح
يكون باطلا اذ الحكم على المفهوم محقق في كل قضية وان سرى الى الافراد في المحصورة كما
حققناه سابقا قال الشارح وللسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس والآخر ان
ظاهران في كونهما سورين للسلب الجزئي اما الاول فيدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة
وعلى السلب الجزئي التزاما بناء على ان رفع الايجاب عن الكل يلزمه رفع الايجاب عن
البعض ولا يدل على ثبوت الايجاب للبعض الآخر ولا على رفع الايجاب عن البعض الآخر
لان كلاهما اخص من رفع الايجاب عن الكل والعام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات
الثالث فههنا رفعات اربعة رفع الايجاب الكلي وهو المدلول المطابق للكل ورفع
الايجاب عن البعض وهو المدلول الالزامي له ورفع الايجاب عن البعض مع الرفع عن البعض
الاخر ايضا ومع الايجاب البعض الاخر وكل منهما ليس بمدلول لا مطابقة ولا التزاما هذا قال
الشارح العلامة في الحصر وكيف لا حصر بما ذكره فان طر اوقاطه وكافه ولا الاستفراق
يصح ان يكون سور الايجاب الكلي بل جميع الالفاظ العامة المذكورة في اصول الفقه سور
الكلمة كالذكر في سياق النفي والاصافة الاستفراقية في ههنا امران الاول مما بين فيه كلمة
افراد نحو عشرة من حاضرون قال بعض الافاضل مثله في ثبوت البرهان وكلمة في المسائل
ويصلح كلمة في الجدليات والازاميات الثاني ان كان السور الكل او البعض المجموعيين يكون
القضية مخصوصة او مبهمة نحو كل زمان ما كولا او بعض الزمان ما كولا لا يقال هذا يتناقض
ما ذكره الميرانيون من ان لفظ جميع سور الايجاب الكلي ولما ذكره الاصاؤون من انه من
الاماط العامة لا نأقول في بين الكل المجموعى بين لفظ جميع لان الثاني انما يدخل
على الافراد ويثبت الحكم لكل فرد في ضمنه بخلاف الكل المجموعى قوله اي ثبوت وانقضاء لفظ
ونشر على الترتيب اذا لاطراد التلازم في الثبوت والعكس التلازم في الانتفاء اي كلما تحقق
الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزم عدم
تحقق الحكم على تقدير تحققه وهو محتمل وكما لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق
الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وهو محتمل
قوله اي في زمان ما اراد به دفع الوهم الناشئ من الانتشار بانه بمعنى الابهام لا بمعنى
السعة المتبادرة في الشمول ثم لما كان هذا متبادرا ايضا في الشمول بناء على ان زمان ما
شامل لجميع الارزمنة دفعه بما ذكره بان الابهام بالنظر الى بعض الافراد لا بالنظر الى شموله
جميع الارزمنة ولما كان الانتقال من الانتشار الى هذا المعنى خفيا جدا احتج الى التفسيرين
فتبصر بالعينين قال الشارح فسمان هذا هو المشهور وقال بعض المحققين ههنا قسم
ثالث يسمى متصلة مطلقة اذ الحكم فيها ان قيد باحد القيدتين اي الزوم والاتفاق يسمى

لزومية او اتفاقية والافتقار مطلق ولا يخفى انه لا وجود له الا في ضمن احد القسمين
 فلا وجه لعددها قسما على حدة فالظاهر ما هو المشهور قوله اي قولنا ان كان النهار
 اشار به الى ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي لان قولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود موجبة مهيمة في قوة الجزئية وهي تنعكس موجبة مهيمة في قوة
 الجزئية ولك ان تقول اراد به معناه اللغوي قال الشارح اما بان يكون المقدم علة للتالي
 او بان يكون التالي علة للمقدم ومنه استلزام الكل للجزء نحو كمالا كان الانسان موجودا
 فالحيوان موجود ومنه استلزام المشروط للشرط نحو كمالا كان هذا الشيء عالما فهو حي
 ولا يخفى هذا كون تقدم المقدم واجبا بالطبع لان معنى التقدم الطبعي هناك على ما حققناه
 توقف ذكر التالي على ذكر المقدم والامر في المثال المذكور كذلك فاقبل من ان التقدم
 الطبعي للمقدم امر غاي لا كلي ليس بشيء قوله اي بما يكونان معلولى علة اي من كونها
 معلولى علة واحدة التضاييف فكلية مامصدرية والالم يصح الحمل بقوله التضاييف
 قوله وهي التولد بينهما فهو يعطى الوالد الابوة والولد البنوة في زمان واحد
 فلا يمكن تقدم احدهما على الآخر ذاتا وزمانا والازم تقدم احدهما متضائفين على الآخر
 ذاتا اورمانا فيبطل التضاييف بينهما وهو خلاف المفروض نعم ذات الاب مقدم
 على ذات الابن لكن الكلام في الابوة والبنوة وكذا الاخوة وما شاكلها قوله سواء كان
 هناك اقتضاء اي اقتضاء مشعوريه او غير مشعوريه على ما يدل عليه تنكير اقتضاء
 قوله فلا حاجة الى تأويل بل عدم الاقتضاء بعدم العلم لان معنى الاتساقية
 لا يحتاج الى اعتبار عدم الاقتضاء حتى يرد الاراد الا في ويحتاج الى دفعه بما ذكره وفيه
 ان معنى الاتساقية على ما اشار اليه الش ما يضر فيه عدم الاقتضاء على ما هو صريح
 قوله بل يكون الحكم بالانصال بمجرد التوافق فان هذا القول صريح في انه اعتبر في الاتساقية
 عدم وجود الاقتضاء وسره ان النفي في قوله واما ان لا يكون كذلك مسلط على المبني
 والمبني عليه في قوله مبني على الاقتضاء ولئن نزلنا عن ذلك فهذا السؤال وارد على
 من اعتبر الاقتضاء في اللزومية وعدمه في الاتساقية ويحتاج الى التوجيه الاتي من الش
 لدفعه فح لو قيل ان مقصود الش تحقيق المقام لم يرد عليه شيء قوله بان يكون احدهما
 اي المقدم او التالي ملزوما للآخر لوجود علاقة مشعورية بها كالكلية والجزئية
 وغير ذلك قوله وهذا الاقتضاء بالمعنى الذي اشرنا اليه انما يتحقق بين العلة والمعلول
 بين معلولى علة واحدة اذا كان صدورهما عن تلك العلة من جهة واحدة ان صح
 صدور الكثير عن الواحد والافلا كان جهة صدور احدهما مضافا لجهة صدور الآخر عنها
 لم يستلزم احد المعلولين الآخر ضرورة ان استلزام احد المعلولين العلة بجهة واستلزام
 العلة المعلول الآخر بجهة اخرى فح لا يستلزم احد المعلولين الآخر صرح به بعض الافاضل
 بل يكون هذا مندرجا في قوله ولا يتحقق بين معلولى علتين متغايرتين فانهم قوله
 محل بحث لا نالهم كون ناطقة الانسان وناهية الحمار معلولى علة واحدة ذبحتم كونها
 معلولى علتين متغايرتين بان يكون صدور الناطقة من الواجب نوع من جهة وصدور وناهية
 من جهة اخرى فيكون هناك علتان متغايرتان قطعا فيندفع الاراد المذكور في الشرح
 والظ ان هذا مندرج في جواب الش لان عدم علم الحاكم بالاقتضاء انما ينسأ من احتمال

كونها

كونها معلولى علتين متغايرتين اذ لو كانا معلولى علة واحدة يجزم الحاكم هنا بالجزم
 بالزوم على ما اشرنا اليه في تحرير الكلام والحاصل ان المادة المذكورة ليست من قبيل
 الكون معلولى علة واحدة فالاقتضاء بالمعنى المراد ههنا غير موجود في المادة المذكورة
 وبهذا ظهر فساد ما قيل كون ناطقة الانسان وناهية الحمار كذلك ظاهر بعد الرجوع
 الى ماقرر في الحكمة والكلام من وجوب استناد جميع الممكنات الى الواجب نوع ابتداء
 وانتهاء بل اتفاق العقلاء كلهم ملاهم وفلاسفتهم على ان مبدأ الكل ابتداء هو الواجب نوع
 وان ما تلطفوا به من الوسائط قائما هي بمنزلة الآلات والشرائط انتهى اذ لا شك
 ان جهة صدور شيء عن الواجب نوع مغاير لجهة صدور شيء آخر عنه تعالى فيحصل
 هناك علتان متغايرتان وان كان الكل مستندا اليه نوع بالذات بل ابتداء هذا قال الشارح
 العلامة واعلم انه تمهيد لدفع الاراد الاتي بان الاتفاقيات كلها مندرجة في تعريف اللزومية
 فينتقض التعريفان طردا وعكسا وحاصل الدفع ان ليس المراد بالعلاقة ما هو المطلق
 بل العلاقة المشعورية بها ولا شك ان العلاقة في مواد الاتفاقية على تقدير وجودها غير
 مشعورية فلا يرد الاعراض المذكور كما لا يرد مثله على كون الدائمة اعم من الضرورية
 على ما قالوا لان الاراد عليه من دفع ايضا بالتعريف المذكور فقوله وبهذا يتجلى اه
 فائدة زائدة اورده تحقيفا للمقام وتكميلا للفائدة قوله عدم العلم بها وعدم ملاحظتها
 عطفه تذييها على ان المراد بعدم العلم بها عدم الالتفات اليها وبناء الحكم عليها
 فان الحاكم اذا لم يلتفت اليها ولم يبين الحكم عليها كان القضية دائمة واتفاقية وهذا
 ما اشرنا اليه في الشرح من ان المراد بالعلاقة العلاقة المشعورية بها لان الشعور يستلزم
 الملاحظة والالتفات اليها فاذا لم تكن ملحوظة وملتفة لم تكن مشعورية بها قطعا
 قوله اعلم اه تمهيد لدفع الجواب الذي جوبه الش عن هذا الاراد وحاصله انه قد تقرر
 ان النسب بين القضاء بالحسب التحققي لا بحسب الصدق اذ لا يصح جعل قضية
 على قضية فمبنى كون الدائمة اعم من الضرورية انه كلما تحققت الضرورية في مادة مثل
 كل انسان حيوان بالضرورة يصدق فيها الدائمة المطلقة مثل كل انسان حيوان دائما
 وليس كلما تحققت الدائمة تحققت الضرورية مثل كل فلان متحرك دائما فان نسبة التحرك
 الى الفلان دائمي غير ضروري لجزاز انفكاك الحركة عنه وبعرض له السكون فح يرد
 عليه ما اورده وان اراد بعدم اعتبار الضرورية عدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد
 فيها الدوام يوجد فيها الضرورية بناء على ما ذكره وان ان الممكن مادام دامت علة
 التامة فيكون ضروريا ولونشأ تلك الضرورية من خارج لانه اذا لوحظ فيها الدوام
 فقط يكون دائمة واذا لوحظت الضرورية تكون ضرورية فكلا صدقت صدقت فتساويا
 قبل قد سبق ان ثبوت التالى المقدم في الشرطية الكلية انما هو في جميع الازمان
 والاضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فح نقول يصدق في افراد الدائمة مع وضع عدم
 ملاحظة الضرورية وبناء الحكم عليها دون افراد الضرورية ونخصه انا لانم انه كلما
 صدقت الدائمة صدقت الضرورية لان من جملة اوضاع المقدم عدم اعتبار الضرورية
 فيه ومن البين انه لا يصدق في الضرورية على هذا التقدير فثبت العموم المطلق بينهما
 قطعا وقد بني هذا الكلام على ما ذكره ابو الفتح في حواشي التهذيب ولا يخفى انه مبني

على القول عن قول المحشي فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير لان سبني ابراهه على حل
الضرورة على الضرورة مطلقا سواء كان من ذاته او من غيره فبح قول كلما صدق في
الدائمة صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة اذ مقدار الصدق على
وجود نسبة المحمول الى الموضوع قطعاً وضرورة وهو ثابت في جميع مواد الدائمة بناء
على ما ذكرنا وتلخيصه ان عدم الملاحظة ليس ملاحظة العدم فلا يلزم من الاول
الذي هو من اوضاع المقدم الثاني حتى يتأني ذلك صدق الضرورة على ذلك التقدير
الجواز ان يكون هناك ضرورة ولو من خارج ولك ان تقول لما حل المحشي الضرورة ههنا
على مطلق الضرورة كان له ان يقول ان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة صدقت
الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة الذاتية فليس لكن المراد بالضرورة في قولهم
الدائمة اعم من الضرورية مطلق الضرورة وان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة
صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة مطلق الضرورة ولو من خارج فليس لكن ذلك اي
عدم صدق الضرورية ح لعدم صدق المقدم اذ لا يتصور وجود الدائم بكون الضرورة
من خارج والى كل هذا يشير فيما سياتي في رد القول الا في ثم ان ابا الفتح بعد ما جزم عدم
تمامية الجواب المذكور كما اشار اليه المحشي قال ويمكن توجيه النسبة المذكورة بان المراد
بها هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع واقول لعل مراده
حل الضرورة ههنا على الضرورة الذاتية على ما ستفهمه وليس مراده منه حل النسبة
ههنا على النسبة بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقق كما توهم البعض وتباهى به
من سائحاته فان اراد به ما ذكرنا فلا يدل عليه كلامه قوله وقبل القائل المحقق الرازي ذكره
في شرح الشمسية وفصله في شرح المطالع وهو قريب مما اشار اليه الشارح ههنا
وحاصله ان الضرورة عبارة عن استحصالة الانفكاك بالنظر الى ذاته والدوام عبارة
عن شمول النسبة لجميع الازمان وان كان الانفكاك ممكنا بالنظر الى ذاته فيصدق الدائمة
في مادة امكان الانفكاك دون الضرورة وحاصل رده بقوله وفيه انه انما يتم ما ذكره اذ اراد
بالضرورة الضرورة الذاتية واما اذا اراد ما هو اعم مما بالذات وما بالغير فلا ذلك كل مادة يوجد
فيها الدوام يوجد فيه مطلق الضرورة فلا يتم ما ذكره ايضا ونحن نقول ذكر في شرح
المطالع ان المراد بالضرورة ههنا الضرورة المطلقة والضرورة الذاتية اذ لو كان المراد بها
مطلق الضرورة ومن البين ان مواد الدوام لا تنفك عن ضرورة ما كان الضرورة
والدوام متساويين فيختلح احكاما في العكس والتناقض والاصطلاحات
ثم اشار الى بيان الاقسام الخمسة للضرورة وعلل هذا مراد من قال بان المراد من النسبة
ههنا هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع يعني ان كون
الضرورة اخص من الدائمة انما هو بالنظر الى ذاته بحيث يقطع النظر ههنا من خارج
والا فلامعنى لكون مفهوم الضرورة اخص من مفهوم الدائمة ولو سلم فذلك باعتراف
الى الضرورة والدوام المذكورين في المفهومين فينبغي الكلام اليهما فلا جرم يحتاج
الى القول بان الضرورة ههنا بحسب ذات الموضوع فاعليه لو قال بذلك من اول الامر
كما حققه شارح المطالع وما اشار اليه بعض المحققين من انه على هذا يلزم ان لا يكون
الضرورة الازلية اخص منها فدفع به انه لا يلزم من كون شيء كالحجر ان ناشيا عن ذات

شيء كالانسان ان يكون ثابتا اذلا وابدا كما في قولنا الله عالم اذلا وابدا الجواز ان يتعدم
الكل كما في المثال المذكور فيتعذر الجز بانعدامه ولا يتصور مثله في الضرورة الازلية
فالحق ان جواب ابي الفتح قريب الى جواب شارح المطالع كما اشار اليه الشارح ههنا
وان ما اشار اليه الدواني ويوح ذلك من كلمات المحشي مندفع بما حققناه فتلخص من هذا البيان
ان الدائمة اعم من الضرورة وان الدوام قد يخلو عن الضرورة كما ان الاتفاق قد يخلو
عن اللزوم ولذا اطفوا على ان الاتفاقيات غير معتبة في العلوم وان اخذه ههنا
استطردى لا بصاح الزمنية ويؤيده ما نقل عن الشيخ ان مهملات العلوم كليات
ومطلقا نه ضروريات فافهم هذا المقام اذ قدسها فيه اعلام بعد اعلام والحمد لله
المفضل المنعم قوله وان كانت اي تلك اضرورة بالغير اي ناشية من خارج كالعلة
الموجبة لامن ذاته قال الشارح العلامة لان العلة اما في الصدق والكذب معا قول فعلى
هذا لا بد ان يكون كل من جزئي المنفصلة تقيضا لا آخر او ما يساوي تقيضا حتى يوجد
المنافاة بينهما في الصدق والكذب معا بخلاف المنفصلة المانعة الجمع فان كلاهما اخص
من تقيض الآخر ولذا لم يجز اجتماعهما للزوم اجتماع التقيضين ح وجاز ارتفاعهما
لعدم لزوم ارتفاع التقيضين ح اذ لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم بخلاف
المنفصلة المانعة الخلو فان كلاهما اعم من تقيض الآخر واذا لم يجز الخلو منهما للزوم
ارتفاع التقيضين ح اذ يلزم من ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص وجاز اجتماعهما لعدم
لزوم اجتماع التقيضين ح اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص فليحفظ على ذلك
والله الموفق لما هتالك اعلم ان كلا من الجزئين في المنفصلة اما صادق واما كاذب
واما ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فهذه اربعة احتمالات فالمحقيقة تصدق
من صادق وكاذب وتكذب عن صادق ومن كاذبين وما نعمة الخلو تصدق عن كاذبين
وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادق ومن صادق ومن كاذبين وما نعمة الخلو تصدق عن صادق
وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والاشارة غير خافية على مثلك واما اذا كان
الشرطية متصلة فتصدق عن صادق وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وقال صادق
وذلك لان الاعتناء ههنا انما هو الى الحكم بين المقدم والتالي فعلى تقدير وجود المقدم
صادقا وكاذبا يلزم وجود التالي كقولنا ان كان زيد حمارا اكل الثمن وقوله تعالى قل اركان
لرحمن ولد فانا اول العابدين وكما في قولنا كلما كان زيد حمارا كان حمارا نعم ان كان
المقدم صادقا والتالي كاذبا يكون المتصلة كاذبة لا متناع استلزام الصادق الكاذب ثم اعلم
ان الاعتبار في المتصلة والمنفصلة بالايجاب والسلب انما هو بالنظر الى الحكم بالايجاب
والا تفصال لا بالنظر الى ايجاب المقدم والتالي وسلبها كما ان النظر في ايجاب الجملة وسلبها
الى ايجاب الحكم وسلبه لا الى الموضوع والحمول فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
فليس الليل بموجود كان القضية موجبة كقولنا زيد لا يحجر واذا قلنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود كان القضية سالبة كقولنا ليس زيد يحجر وقس على هذا المنفصلة
باسرها فان الشارح فهمها اي كون العدد زوجا وكون العدد فردا لا يصدقان ولا يكذبان
لان كلاهما مساو لتقيض الآخر فلو صدقا يلزم اجتماع التقيضين ولو كذبا يلزم ارتفاع
التقيضين قال الشارح واما في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر

قد اشترنا الى ان كلامي الجزئين فيها اخص من نقبض الاخر فكون الشيء حجرا اخص
من كونه غير شجر وكونه شجرا اخص من كونه غير فلو صدقنا بزم اجتماع النقيضين
لان وجود الاخص يستلزم وجود الاعم لكن لا يلزم من كذبها محذور لان انتفاء الاخص
لا يستلزم انتفاء الاعم حتى يلزم ارتفاع النقيضين قال الشارح واما في الكذب فقط
اي لا في الصدق كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق قد اشترنا الى ان
كلامنا الجزئين فيها اعم من نقبض الاخر فكون زيد في البحر اعم من كونه غريبا وعدم
كونه غريبا اعم من عدم كونه في البحر فلو كذبنا بزم ارتفاع النقيضين لان انتفاء الاعم يستلزم
انتفاء الاخص لكن لا يلزم من صدقها محذور لان بزم من وجود الاعم وجود الاخص
حتى يلزم اجتماع النقيضين هذا وما يندفع في ان المراد بمانعة الجمع ومانعة الخلو
ههنا هو المعنى الاخص منهما اعني منع الجمع ومنع الخلو باظهار الصدق فقط والى
الكذب فقط ولكل منهما معنى اخر اعم مما هو المذكور ههنا وهو ان منع الجمع ما يكون
المنافاة فيه ح الصدق سواء في الكذب ايضا اولا وان منع الخلو ما يكون المنافاة فيه
في الكذب سواء في الصدق ايضا ولا وهذا المعنى يكون كل منهما اعم مطلقا من الحقيقة
ويكون كل منهما اعم من وجه من الاخر فعليك بالمواد محتجا عن العناد قال الشارح
العلامة ومنه اي مما قررنا في مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص منهما على ما اشترنا
اليه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا او شجرا
كذب فيها سلبية ضرورة والارزاج اجتماع الايجاب والسلب وهو محقق وصدق فيها سلبية منع
الخلو والمفروض عدم العناد في الكذب وهو عين سلبية منع الخلو وكذب فيها ايضا موجبة
منع الخلو لكونه خلاف المفروض وقد ذكره الشارح لوضوحه ولكون كذب الموجبة في مادة
صدق السلبية فيها ضروريا وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو وكقولنا زيد اما
ان يكون في البحر واما ان لا يفرق كذب فيها سلبية وذلك ظاهر مما ذكرنا وصدق
فيها سلبية منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق ح وهذا عين معنى
سلبية منع الجمع وكذب فيها موجبة منع الجمع لان كذب السلبية يقتضي صدق الموجبة قطعا
وتركه الشارح لوضوحه وكذا اي الامر كما قررنا من جانب سلبية منع الجمع ان كل مادة صدق
فيها سلبية منع الجمع مثل قولنا ليس هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا كذب فيها موجبة
والارزاج اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لزوما وفسادا وصدق فيها موجبة منع الخلو
وذلك لان المفروض عدم العناد في الجمع فقط دونه في الخلو فيكون العناد في الخلو سلبا
وهو عين موجبة منع الخلو وكذب فيها سلبية منع الخلو وهو ظاهر وان كل مادة صدق
فيها سلبية منع الخلو كقولنا ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق كذب فيها
موجبة والارزاج اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لزوما وفسادا وصدق فيها
موجبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط فيكون العناد في الجمع
ثابتا وهو عين موجبة منع الجمع والامر كذلك في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سلبية
منع الجمع والارزاج اجتماع النقيضين فههنا اربع مواد موجبة منع الجمع وسلبية موجبة
منع الخلو وسلبية لكل منها اعتبارات ثلثة بالقياس الى الاخر واحد منها صادق وثان
منها كاذبان على ما حققناه وان سهى ههنا بعضهم فيكون المجموع اثنا عشر

اعتبارا اربعة صادقة وثمانية كاذبة فظهر من هذا البيان ان الايجاب والسلب من نوع
واحد اي مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب ايضا ومن النوعين
يجتمعان في الصدق فتدبر بالنأمل الصادق قال الشارح العلامة وان كل شيءين صدق
بين عينيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا واما شجرا صدق بين نقبضيهما منع
الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الخلو
لجازا الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العينين اعني المجربة والشجربة وانه لزم
ارتفاع النقيضين من الجزئين وهو محقق وصدق العينين بط ايضا لكونه خلاف المفروض
فثبت ح منع الخلو بين النقيضين قطعا وهو المط قال الشارح وبالعكس يعني ان كل
مادة يصدق بين عينيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا على تقدير
فرضهما عينين صدق بين نقبضيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا واما شجرا
وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الجمع لجازا الجمع بينهما والجمع بينهما يستلزم كذب العينين
والارزاج اجتماع النقيضين وهو محقق وكذب العينين محقق ايضا لكونه خلاف المفروض
فثبت منع الجمع بين النقيضين قطعا وهو المط قال الشارح لكن هذا اي صدق منع
الخلو بين النقيضين عند صدق منع الجمع بين العينين في الصورة الاولى وصدق منع
الجمع بين النقيضين عند صدق منع الخلو بين العينين في الصورة الثانية بعد الاتفاق
في الكيف اي بعد اتفاق النقيضين اي القضية الحاكمة بمنع الجمع بين العينين والقضية
الحاكمة بمنع الخلو بين النقيضين وكذا القضية الحاكمة بمنع الخلو بين العينين والقضية
الحاكمة بمنع الجمع بين النقيضين في الايجاب والسلب بان تكونا موجبتين وقد سبق
مثالهما او سالبين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا واما لا شجرا وهذه سلبية
مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا وهذه سلبية
مانعة الخلو صادقة ايضا واوعكس الامر في المثالين لظهور ايضا صدق سلبية منع
الجمع عند صدق سلبية منع الخلو فافهم قال الشارح اما بعد الاختلاف اي اختلاف
النقيضتين في الايجاب والسلب بان يكون منع الجمع بين العينين موجبة ومنع الخلو بين
النقيضين سلبية وبالعكس وبان يكون منع الخلو بين العينين موجبة ومنع الجمع بين
النقيضين سلبية وبالعكس فهذه اربعة احتمالات فالصادق من تلك الاحتمالات الاربعة
عند صدق الموجبة سلبية المتفق في النوع اي مانعة الجمع او مانعة الخلو وذلك
امر ان احدهما موجبة منع الجمع وسالبته كقولنا هذا الشيء اما حجرا او شجرا وليس هذا
الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا الاول موجبة منع الجمع والثاني سلبية منع الجمع وكلاهما
صادقان والثاني موجبة منع الخلو وسالبته كقولنا هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا
على تقدير فرض عينيهما وليس هذا الشيء اما حجرا واما شجرا الاول موجبة منع الخلو
والثاني سلبية وكلاهما صادقان ايضا واما الامر ان الآخر ان فهاا المختلفان في النوع
كما كانا مختلفين في الكيف فهما ان صدق واحد منهما كذب الآخر وبالعكس كقولنا
هذا الشيء اما حجرا او شجرا موجبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا
الشيء لا حجرا او لا شجرا سلبية مانعة الخلو كاذبة والارزاج اجتماع العينين هف وكقولنا
هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا موجبة مانعة الخلو صادقة وقولنا ليس هذا الشيء

اما حجر واما شجر سالبه مانعة الجمع كاذبة والارم اجتماع النقيضين وقد فرضنا منع
الخلو بين عينيهما هدف اذ قد سبق انه اذا كان بين العينين منع الخلو كان بين النقيضين منع
الجمع فظهر من هذا ان مراد الش من قوله فالصادق سالبه المتفق ان الصادق من المختلفين
في الكيف عند صدق الموجبة سالبه المتفق في النوع لاسالبه المختلف في النوع كما حررناه
واوضحناه بالامثلة وليس الامر كما توهمه الناظرون من ان الصادق انما هو السالبة لا الموجبة
لان هذا توهم فاسد واعل تخصيص السالبة بالذكر لكونها محل احتمال الكذب لاجتماع
ملاحظة قوله سابقا لكل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة وظهر ايضا ان قوله
لكن هذا بعد الاتفاق اه متضمن لاحتمالات اربعة في كل منها يصدق القضيستان وان قوله اما
بعد الاختلاف اه متضمن لاحتمالات اربعة اثنان يصدق فيهما القضيستان اي مانعة
الجمع ومانعة الخلو واثنان يصدق فيهما احدهما ويكذب الاخرى كما قررناها بالامثلة
والبراهين وبهذا البيان وضح بجملة الحاشية في هذا المقام ولم يبق الحاجة ايضا الى
تحسينها فتدبر وبالله التوفيق ويده اعنة التحقيق وانما اطبنا الكلام في هذا المقام اذ قد
تخير فيه اقوام بعد اقوام والمجد لله على نعمه الجسام قال المص وقد يكون المنفصلات
اي الثلاثة ذوات اجزاء ثلاثة عطف على مقدار او استئناف وابتهاد كلام اقول لما كان
ظاهر هذه العبارة غير واف بالمقصود وهو كون كل واحد من المنفصلات الثلاثة ذات
اجزاء ثلاثة وان ممكن تصحيحها بحمل الجمع لانهقسام الآحاد على الآحاد على معنى
ان واحدا من المنفصلة ذات اجزاء واخرى منها كذلك واخرى منها كذلك قال
الحشي رحمه الله كما في بعض النسخ العبارة الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذوات اجزاء
ثلاثة لكن لا يخفى ما فيه ايضا من لزوم حل الجمع على المفرد الا ان يقال الجمعية في جانب
المحمول اشارة الى تعدد اقسام المنفصلة فيقول هذا الى ما وجهناه في عبارة المص فالعبارة
الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذات اجزاء ثثة نعم يمكن ان يقال زيادة الواو في قول الحشي
في كلمة ذوات من الناسخين فيقول الى ما صححناه هذا وكلمة ذوات جمع ذات بمعنى
الصاحب و اشار بما يفيد التقليل الى قلته اولى منه فافهم وقولهم العدد اما زائد
او ناقص او مساو وليس المراد بالعدد فيه مطلق العدد ولا يتنقض باحدى عشر مثلا
والزيادة والمساواة والنقصان محمولة على معناها الاصطلاحية الحسابية اذ معناها اللغوية
لا يجري في المساواة بناء على انه لا يتصور مساواة عدد لعدد الا ان يكون المساواة ح
بالنظر الى المعدود لا الى العدد وعلى تقدير ان يراد بها معانيها الاصطلاحية يكون حملها
على العدد حقيقة صرفية وان كان مجازا لقوبا بالنظر الى معانيها اللغوية هذا قال
السارح العلامة ومثال المتن ليس معناه اه يعني انه ليس المراد بالزيادة والمساواة
والنقصان معناها اللغوية اذ لا يمكن ذلك في المساواة الا ان يراد ذلك بالنسبة الى المعدود
والكلام ههنا في العدد بل المراد بها معانيها الاصطلاحية قوله لان مساواة العدد للعدد اه
حاصله انه لو كان المراد بها معانيها الاصطلاحية لم يصح ذلك في المساواة وان صح
ذلك في الزيادة والنقصان لان مساواة عدد لعدد مقابلة غير موجودة ولعدد مماثل له
مع اذا المساواة بين الشئين تقتضي المقابلة قطعا وهو خلاف الموضع وقد عرفت
ان هذا مراد الش ايضا وان لم يصح به فاقبل من ان ما علل به خاص بالمساواة وما علل به

الش عام لكل ليس يجيد نعم لو كان مراد الش ان هذا مسئلة حسابية فلا يراد بالزيادة
والمساواة والنقصان معانيها اللغوية لكان لما ذكره القائل وجه لكن ما ذكره الحشي
في بيان مراده اذ قد سبق قوله اي حين اذ قبل العدده لانه من مسائل الحساب وهم لم يصطلحوا
في هذه الالفاظ على معانيها اللغوية ولان المعنى اللغوي لا يصح في المساواة كما عرفت
آتفا قوله الصواب ترك قيد النسبة كانه ارجح الضمير الى العدد مع استغرافه لافراده كما اشار
اليه بقوله اذ ليس لكل عدد كسور ولو اراد بالضمير جنس العدد على طريقة الاستخدام
كما اشار اليه بقوله وامله اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة اصح الكلام ولا يقع
الش في الملام فاندفع قوله فوقع فيما وقع فلا تقع فيما وقع والقول بان اضافته
الكسور الى الضمير للجنس والنسبة مرفوع على انه خبر مبتدأ تقدم به هي التسمية
تسعة وارتيكاب لما هو خلاف الظاهر قوله اي العدد الناقص ما يجمع فاعل لقوله
الناقص ههنا عنه متعلق بقوله يجمع يسمى ناقصا اشارة الى ان قول الش والناقص
ناقصا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد اعني يسمى في كلام الش بان يكون
قوله والناقص عطفا على نائب الفاعل المستتر فيه وقوله ناقصا عطفا على مفعوله
ولك ان تقول اشارة الى انه من قبيل عطف الجملة على الجملة غلبته انه حذف فيه الخبر
اعتمادا على السابق ان صح جواز حذف الفعل وابتهاد معموله فاندفع قوله الا ان
من انه لا وجه احسنه العطف ههنا قوله والعدد المساوي اشارة الى بيان معنى
قوله والمساوي مساويا ما يجمع فاعل لقوله المساوي كما سبق اياه مفعول له يسمى
مساويا فيه الوجهان السابقان آتفا قوله تأمل قد عرفت آتفا وجهه ونقل عنه ان وجه
التأمل ان عطف الاسم على الفعل لا يجوز الا ان الالف واللام في الناقص بمعنى الذي
والناقص بمعنى يتقص وح يكون من عطف الفاعل على الفعل فيكون مناسبا بالتأويل
انتهى وهذا وجه مغاير لما اشرنا اليه من انه من قبيل العطف على معمولي عامل واحد
وان لم يعم بعضهم الاشارة الى ذلك لكن في التناول ركافة ايضا اذ على ما ذكره يكون
من عطف الاسمية على الاسمية لامن عطف الفعلية على الفعلية فاذا ذكره صحيح ايضا
لكن لا يماز كره فافهم والحق ان ضمير يسمى في كلام الش واجع الى الذي يزيد وهو
والزائد متساويان في المعنى وقوله والناقص والمساوي عطف على ذلك الضمير
المستتر ومثله جائز عند عدم الفصل على ما هو المختار فالاولى اذا وجد الفصل كما ههنا
وقوله ناقصا ومساويا عطف على مفعول يسمى فلا ضير في عبارة الش اصلا
قوله ويمكن ان يراد بها معانيها اللغوية فعلى هذا يكون الزيادة والمساواة والنقصان
حال الاجزاء لاحال العدد فيكون الكلام من قبيل صفة جرت على غير ما هي له
وما قبل من ان الابراد السابق بان مساواة العدد للعدد المقابلة غير موجودة وان غير
المقابلة محال وارد على من اراد المساواة اللغوية اجريت على ما هي له او على غير ما
هي له كما انه وارد على من اراد المساواة الاصطلاحية حينه فليس بشئ لان المساواة
على التقديرين الاخيرين حال الاجزاء والكسور لاحال العدد كما في الاول ومن السنين
ان الاجزاء والكسور مساو لعدد ولو اعتبرنا هذا القدر يصح التساوي الذي
يلزمه التفسير نعم لو كان التفسير اللازم في المساواة تبايرا اصطلاحيا اعني تباير

أحد الموجودين للآخر لو رد ذلك لكن أتى بكون ذلك والله الموفق لما هاتك قوله
وقوله هذا معنى اصطلاحى ايضا لكن على عكس ما ذكره الش في الزائد والناقص
من حيث ان الزائد فيما ذكره الش يكون ناقصا في هذا الاصطلاحى والناقص هناك
يكون زائدا ههنا والاعراض السابق في المساواة مدفوع ههنا بما اشرنا اليه آنفا
فههنا ثلثة معان للزائد والناقص والمساوى احداهما اشار اليه الش والثاني والثالث
اشار اليهما المحشى والعرفى بينهما ان المعنى الاول والثالث يلاحظ فيهما انصاف
المتعلقات بالزيادة والمساواة والنقصان لتزجج الاسم على غيره كما هو حال المتغولات
وفي المعنى الثانى لا قوى بالاحظ اصحة الاطلاق كما هو حال الحقيقة والمجاز ولما كان المعنى
الثالث الاصطلاحى غير مشهور بينهم صدره بما يشعر التمرىض قال الش فان قلتاه
فما رضى تقديرية اذ لا دليل للمص ههنا على ما ذكره قوله وجوه ثلثة اقول
اشار الش ههنا اليها جميعا اما الاول فهو صريح كلامه اولا واما الثانى فقد اشار اليه
بقوله في جواب السؤال الاول والا فالانفصال الحقيقى في المثال المذكور على الحقيقة
بين ان يكون العدد زائدا او لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا او مساويا
اذ حاصله انه لا انفصال حقيقة بين الاجزاء الثلاثة بل الانفصال الحقيقى بين الاجزاء
الاول وبين عدد = ومن البين ان عدم الجزء الاول مردد بين الجزئين الاخيرين فيكون
الانفصال حقيقة بين الجزء الاول وبين احد الجزئين الاخيرين فيكون الانفصال
بين حلية بسيطة وبين حلية مرددة المحمول وهذا حاصل الوجه الثانى واما
الوجه الثالث فقد اشار اليه الش بقوله وجهه ان الحقيقة ان اراد بها اء وحاصله
ان الانفصال الحقيقى بين الاجزاء الثلاثة لا يتصور لان الجزء الاول منها
اذا صدق فان صدق الثانى يبطل منع الجمع بين الاولين وان لم يصدق فح انما يصدق
الجزء الثالث يبطل منع الخلو بين الاخيرين وان صدق يبطل منع الجمع بين الاول
والثالث والكل خلاف المفروض كذا اذا لم يصدق الجزء الاول منها فان لم يصدق
الثانى يبطل منع الخلو بين الاولين وان صدق فح ان صدق الجزء الثالث يبطل منع الجمع
بين الاخيرين وان لم يصدق يبطل منع الخلو بين الاول والثالث والكل خلاف
المفروض فظهر ان الوجوه الثلاثة مما اشار اليه الش مع التصريح باختصاص الوجه
الثالث بالمنفصلة الحقيقية فما اداه المحشى من خلل الوجهين لا يخفى عدم تمامته
على ذى العينين قوله فلا كلام لاحد فيه اى في جوازه فلا فائدة في ذكر تركيبها
اى اذ لا نزاع لاحد فيه فعلى هذا يكون قوله او متعددة لتوسيع الدائرة ومثله كثير
الوقوع في كلامهم قوله اذ لو كانت واحدة اء حاصله ان مثل هذه المنفصلة لو كانت
واحدة فكما زعموا يجب ان يتعين الجزآن منها الحكم بالانفصال لان الانفصال
نسبة واحدة لا تكون الا بين الاثنين فليزمنه ان يكون احد الاجزاء جزء اولا
والساقى جزء ثانيا ومن البين ان الباقى في المثال المذكور امر ان لا امر واحد فان كان
الجزء الثانى الواحد المعين منهما تم الانفصلة به ويكون الاخر حشوا وهو خلاف
المفروض وان كان واحدا منهما لا على التعيين يكون الجزء الثانى حلية مرددة المحمول
فيكون الانفصال بين حلية بسيطة وبين حلية مرددة المحمول لا بين اجزاء ثلثة

فليزمن ان لا يكون المنفصلة المركبة من اجزاء ثلثة على ما هو المفروض مركبة من اجزاء
ثلثة بل مركبة من جزئين ثانيا بينهما حلية مرددة المحمول وهو محال لكونه خلاف المفروض
فظهر من هذا ان هذا البيان ليس رجوعا الى الوجه الاول كما توهم وان استمد ههنا
من بعض مقدمات الوجه الاول كما اشرنا اليه بقولنا لان الانفصال نسبة واحدة
وان ما ذكر فيه بقوله اما احد الباقيين على التعيين كلام على سبيل الفرض والتقدير
لانه كلام محقق حتى يرد عليه انه يجب ان يكون الجزء الاخر تقيض الجزء الاول
او مساويه في المنفصلة الحقيقية وهذا غير موجود ههنا ح انتهى على انه فساد آخر
لا يضر المستدل اذ غرضه ابطال هذا الوجه كما هو صريح قوله وبقي الاخر زائدا
حشوا فتأمل ولا تخبط قوله اقول كون التركيب من حلية ومنفصلة بذلك المعنى
لا يتنافى كونه منفصلة واحدة اقول نعم الا انه يتنافى كونها منفصلة واحدة مركبة من ثلثة
اجزاء كما هو المطلب ههنا بل غايته كونه منفصلة واحدة مركبة من حلية بسيطة وحلية
مرددة المحمول كما فصله المستدل ومن البين انه ليس بمطلب ههنا كما لا يخفى قوله وثالثها
ان تركبها من اجزاء ثلثة اء حاصله انها لو تركبت من اجزاء ثلثة مثلا فان تحقق
الجزء الاول يلزم عدم تحقق الجزء الثانى لثلا يبطل منع الجمع بينهما فح لابد من تحقق
الجزء الثالث لثلا يبطل منع الخلو بين الاخيرين فليزمن تحقق الجزء الثالث على تقدير
تحقق الجزء الاول بقياس من الشكل الاول هكذا كما تحقق الجزء الاول لم يتحقق الثانى
وكلا لم يتحقق الثانى تحقق الثالث ينتج انه كلما تحقق الاول تحقق الثانى والثالث وهو مح
لامتناع الاجتماع بينهما وان لم يتحقق الجزء الاول يلزم تحقق الثانى لثلا يبطل
منع الخلو بينهما فح لابد من عدم تحقق الثالث لثلا يبطل منع الجمع بينهما فليزمن
عدم تحقق الثالث على تقدير عدم تحقق الاول بقياس من الشكل الاول ايضا
هكذا كما لم يتحقق الاول تحقق الثانى وكلا تحقق الثانى لم يتحقق الثالث ينتج انه
كلما لم يتحقق الاول لم يتحقق الثالث وهو مح لامتناع الخلو بينهما فهذا البيان جار
في جميع مواد المنفصلة الحقيقية المركبة من اجزاء ثلثة وان صور المحشى الدليل المذكور
في مثال جزئى تقريرا الى فهم المبتدى فظهر ان هذا البيان مما اشار اليه الش ايضا
في جواب السؤال الثانى كما حققناه في تحشية قوله وجوها ثلثة غايته انه اكتفى بالشئ
الاول واحال الثانى عليه قوله وانما لم يذكر الش الوجهين الاخيرين اء قد عرفت
ان الش اشار اليهما ايضا في الجوابين وانه صرح ايضا بكون الوجه الثالث مختصا
بالمنفصلة الحقيقية نعم انه خص الوجه الاول بالذكر في ذيل قوله والحق لكونه جار
في المنفصلات الثلاثة وكونه مدار الوجه الثانى على ما اشرنا اليه بخلاف الوجه الثانى
والثالث قال الش تركيبها بحسب الظاه جواب بتحرير مرادهم من التركيب المذكور
واقول كانه ما ل بذلك الى جعل النزاع لفظيا اذ التركيب بحسب الظاه لا ينكره
احد والتركيب بحسب الحقيقة مما لا يقول به احد ايضا وقوله والا فالانفصال دليل
لهذا التحرير فلا يلتفت الى ما قوله بعضهم ههنا ولما كان دليل التحرير عاما في جميع
المنفصلات وان قرره في مثال المنفصلة الحقيقية وكان هذا محال لما صرحوا
من ان التركيب المذكور غير جار في الحقيقة وجاز في مانعة الجمع ومانعة الخلو ورد عليه

وكذب الاخرى فمدفوع بان مثله من قبيل اغناء الثاني عن الاول ومثله لا يعد مستنداً
والا لزم الاكتفاء في كل تعريف بالقيء الاخير والتحقيق ان القبول الواقعة في التعاريف
لا سيما في الحدود لتحقيق مفهوم الميعرف وذلك لا يكون الا باخذ القبول ومع ذلك
جعلها على كونها قوداً مخرجة ما يمكن ذلك كما فعله الشارح اولى واخرى قوله
وبالعدول والتحصيل اه عطف المجموع على مجموع قوله بالحمل والشرط كما اشار
اليه في الموضعين بقوله بان يكون اه ونظيره ما اشار اليه ائمة التفسير في قوله تعالى هو
الاول والاخر والظاهر والباطن هذا واعلم ان حرف السلب ان كان جزءاً من احد
الطرفين يسمى القضية معدولة فان من الموضوع معدولة الموضوع وان من المحمول
معدولة المحمول وان من الطرفين معدولة الطرفين والاسمى بمعدولة وكذا الشرطية
فالاختلاف السابق بالحمل والشرط هذا بالعدول والتحصيل سواء كانا حليتين
او شرطيتين او مختلفتين قوله يشمل الصور المذكورة التي اشار اليها مفصلاً وما قبل
من ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافيه في الجملة ففي هذه الصور كما يكون الاختلاف
بالعدول والتحصيل والحمل والشرط يكون ايضا بالاجاب والسلب كما اشار اليه
المحشي فلا بد للشارح ان يقال بالعدول والتحصيل والحمل والشرط فقط ولا غير
وما يؤدي مؤداه مدفوع بان النظر ههنا انما هو الى الاختلاف بالعدول والتحصيل
وغيرهما ومن البين ان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلاً ولو كانا مختلفين اجاباً وسلباً
بغبار الاختلاف بالاجاب والسلب فقط كما هو المراد من التعريف ههنا فالقول في دفعه
بان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلاً اعتبارين والخارج بهذا القيد اعني قيد
الاختلاف بالاجاب والسلب انما هو اعتبار العدول والتحصيل فقط لا ما عداه ليس
بشيء ناش من عدم الاطلاع على ما هو المراد من القيد في التعريف ثم ان القائل الاول لما
اطلع على ما حررنا لقيد في التعريف استمر اعترضنا وقال فبحي قوله بحيث يقتضي لذاته
مستنداً اذ يكفي ان يقال انه اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب على ما حققه مفصلاً
في المطارحات فالحق ان قيد الاجاب والسلب ليس الاحتراز بن هو لتحقيق مفهوم
التناقض وان اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته لا يكون الا بالاجاب والسلب
كما اوضحه التفاتنا وفيه ان كون القيد في تعريف لتحقيق مفهوم الميعرف لا ينافي
كونه مخرجا ايضا على ما شرنا اليه وانه لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول
مستلزماً لاستدراكه كما حققناه فالحق ان حمل القيد المذكور على كونه قيداً مخرجاً
مع كونه لتحقيق مفهوم التناقض اولى من كونه مقصوراً على كونه لتحقيق المفهوم
فقط كما لا يخفى على الفطن وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا اليه فافهم قوله اي غير
الحمل والشرط والعدول والتحصيل فيه اشارة الى ان الضمير في كلمة غيرهما ضمير
التأنيث كما في بعض نسخ الشرح ولو كان ضميراً لثنية كما في بعض آخر منها لقال
اي غير الحمل والشرط وغير العدول والتحصيل الا ان يقال تسامح في ذلك لظهوره قوله
في زعم البعض فيه اشارة الى تزيفه وقد قبل الزعم مطية الكذب ولذا قال والتحقيق
اه ثم ان هذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي مختصره المنتهى وان كان
مخالفاً لما قرره كثير منهم شارح المطالع وصاحب القسطاس وغيرهما وبهم ابو الفتح

في حواشي

في حواشي التهذيب وقال ما حاصله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون
في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقيض كل شيء رفعه
وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التناقض بل واما تخصيص التعريف ههنا بتناقض
القضايا فلكون الكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اثبات العكس ونتاج
الاقضية لان التناقض مخصوص بالقضايا فعلى هذا كان التناقض مشتركاً معنوا
بين تناقض القضايا وتناقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما لفظاً
والى رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر الحاشية حيث فسر اولا
التناقضين بالمعنى لئلا يفتهم ثم قال وما ذكره المنطقيون من تباين اطراف القضايا
فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسبة الاطراف الى الذات تقييداً ايجابياً او سلبياً
ويسمون هذا تقييداً بمعنى السلب وثانيهما ان يلاحظ مفهوماتها من حيث هي هي
ويجعل معنى حرف السلب مضموماً اليها صائراً معها شيئاً واحداً ويسمونه تقييداً
بمعنى العدول وكلاهما مجاز على التأويل اللهم الا ان يقال المتناقضان هما المفهومان
المشتاقان لذاتهما والتناقض في التحقيق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم
بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان اشد بعداً مما سواه فيوجد ايضا في التصورات
كفهمي الفرس والافرس وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان
رفعه في نفسه او رفعه عن شيء انتهى فقد اشار الى ان التناقض بالمعنى المختار
عنده لا يوجد في التصورات الا على سبيل المجاز والتأويل الا انه يعرف المتناقضان
بالتناقض لذاتهما فبحي جسد التناقض في التصورات ايضا بل على ذلك المعنى
المصطلح كما فصله المحشي ونحن نقول بتوفيق الله نفع التحقيق ما ذهب اليه الشريف
من ان المتناقضين هما اللذان يتماثلان لذاتهما اجتماعاً وارتقاءً لا انهم اجتماعاً
على ان اجتماع التقيضين مع وارتفاع التقيضين مع ولو وجد التناقض حقيقة
في التصورات ومن البين ان المفهومين المتناقضين وان لم يجز اجتماعهما صيداً
لكن يجوز اتفاهما معاً عن الموضوع المعلوم كما لو قيل شريك البساري بضير
وشريك الباري لا بصير فكلاهما متفقان عن الموضوع لكون الموضوع متطوعاً
لكن ما اجتمعوا عليه من المقدمة الثانية فاسداً بل كان ارتفاع التقيضين جازماً عندهم
مع انه لم يقل به احد منهم ولا من غيرهم فالحق ان التناقض الحقيقي انما يوجد في القضايا
كما اعترفوا به في اثبات تلك المقدمة متينين المسلمين وان اصطلاحهم في التناقض على المعنى
الثاني مما لا وجه له بل اصطلاحهم على ذلك المعنى متناقض مع اعتراف تلك المقدمة متين
فلذا مال الشارح وكثير من المحققين الى ما حققه الشريف ولم يلتفت الى ما اشتهر
فيما بينهم وان صدر ذلك عن مثل شارح المطالع وصاحب القسطاس ومن تبعهما
مثل ابى الفتح وغيره فلا يلتفت الى اطالة بعضهم في ترويج مذهب الجمهور بمجرد
جلالة شأنهم فالحق ما اشار اليه الشريف وان ما اشاروا اليه من وجود التناقض
في التصورات مسامحة منهم وليس هذا اول حادثة وقعت منهم وقد ذكرنا بياناً له
في حواشينا على الخبائي قوله تعالى على ان المتناقضين اه ليس هذا استدلالاً بالشريف
على المدعى بل بيان المبني عليه لما اشار اليه الش يعني ان ما اشار اليه الش مبني على ما حققه

الشريف من ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتقاها والشيء
مع عدوله لا يكون كذلك فهما ليسا متناقضين وقد عرفت انهما مدار ما حققه الشريف
قوله اجتماعا وارتقاها اي وجودا وهذا ما تفسره بقوله بالا اجتماع والارتفاع في جميع
الازمنة والاحوال ليس بجيد بل ذلك ليس معنى الاجتماع والارتفاع وان لمهما قوله
اللهم الا ان يفسر المتناقضان اه هذا من كلام الشريف كما فصلناه وشاربه الى بعد
التفسير المذكور جدا وقد عرفت وجهه فتذكر ايضا ولذا قال لكن ذلك التفسير
بعد غاية البعد فلا يلتفت الى اطلالة البعض ههنا ايضا قوله وبهذا المعنى اي بهذا
المعنى البعيد جدا ولذا قدم قوله لكن ذلك التفسير اه على هذا الكلام بمعنى انهم بنوا
ما قالوا رفع كل شيء نقبضه على ذلك التفسير البعيد فافالوه لا يعني من الحق شيئا فلا يلتفت
الى ما قبل من ان الاولى تقديم قوله وبهذا المعنى على قوله لكن ذلك التفسير اه ثم ان العبارة
المعروفة فيما بينهم نقبض كل شيء رفعه اه ولما كان هذا منقوضا بامر بن احمد هما انه
لا يصدق على الايجاب الذي هو نقبض السلب لان رفع السلب سلب السلب لا الايجاب
وثابهما انه يقتضي ان يكون رفع الضاحك عن الشيء مثلاً نقبض الضاحك مع ان نقبضه
اثبات الضاحك للغير كما اوضحه المحشي في حواشيه على الخيال غير الشريف تلك العبارة
الى ما ترى وتبعه المحشي وقد دفعنا التفسيرين المذكورين ههناك مع اعترافنا ان الاولى
ما افاده السيد الشريف فراجع قوله بنى ههنا اه يشير الى ترويج مذهب الجمهور
مع الاعتراف بما حققه الشريف ايضا وحاصله ان النقبض بمعنى السلب المستلزم
للتناقض الحقيقي يوجد في المفرد ايضا اذا اعتبرنا نسبة المفردين المتناقضين كفهوم صدق
الانسان ومفهوم سلبه الى ذات واحدة اذ لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها
اذ كل مفهوم سواهما يصدق عليه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فلا يخالو
مفهوم عن احد الامر بن ولا يجتمعان في مفهوم اصلا فهذا الاعتبار كانا متناقضين
كالو اعتبرنا ههنا قضيتين يكونان محمولين لهما كانتا متناقضتين اذ الاولى منهما موجبة
محسلة والثاني موجبة مالبة المحمول وقد قرر في محله ان السالبة والموجبة السالبة
المحمول متلازمان فيكون هاتان القضيتان مختلفتين بالايجاب والسلب فكانتا متناقضتين
كما ان المفهومين المفردين المتقبيين الى ذات واحدة متناقضان فعلى هذا لا يكون
الشريف المذكور جامعا لخروج مثله عنه قطعاً واقول قد حقق الشريف في تصانيفه
انه لا تمنع بين التصورات بدون اعتبار النسبة الى شيء فالانسان والانسان فان اعتبرنا
نسبتهما الى شيء فيحتمل ان لم يكن حرف السلب راجعا الى النسبة يحصل ههنا قضيتان
متناقضتان صدقا لا كذبا وان كان راجعا الى السلب كانا متناقضتين انتهى كما اوضحناه
انما فعل هذا لا يكون مأموره من المثال مغاير للقضيتين اللتين هما محمولاهما كما اعترف
بذلك بقوله وقبسا الى ذات واحدة وبقوله لان كل مفهوم سواهما فاقبل من ان الحق
ان هذا القول زائد بل حشو مفسدان كل مفهوم ايا كان لا يخرج له عن طرفي النقبض
ليس بصواب بل الصواب ان التماثل الذاتي لا يوجد بدون اعتبار الحكم كما يشهد به
الرجوع الى الوجدان وقد اعترف به المحشي فيما اجاب به بقوله ويمكن ان يجاب عنه
قوله ويمكن ان يجاب عنه كانه جواب بتعميم القضيتين الى ما بالفعل والى ما بالقوة

بان يكون

بان يكون المراد من القضيتين ما يطلق عليه القضيتان سواء كانا بالفعل او بالقوة
على طريق عموم الجواز والايلازم الجمع بين الحقيقة والجواز ولهذا صدره بالا مكان
وما قبل من انه لما كان هذا بخلاف ما ذهب اليه الجمهور صدره بالا مكان فالاول
ما ذهب اليه الجمهور فقد عرفت اضمحلا له مما حققناه فلا نعبد بل المحشي معترف
بما حققه الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حققه المرتضى قدس سره فالوجه
ما اشترنا اليه ثم ان حاصل الجواب ان مفهوم الانسان مثلا لا يؤخذ بسلب صدقه
على ذات واحدة وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان
المأخوذ بصدقه على تلك الذات في قوة تناقض الفضايه كيف لا وهما في المال حكمان
متناقضان كالتضامين اللتين هما محمولاهما فالتناقض المذكور بين المفردين في الحقيقة
تناقض بين القضيتين فلذا عرفوا التناقض باختلاف القضيتين اه بحيث يتدرج فيه جميع
افراد التناقض ويؤيده تصريح بعضهم ايضا بانه لا تناقض في التصورات فالشريف
المذكور جامع لجميع الافراد قطعاً قوله كذا حققه المرتضى قدس سره في حواشيه
التجريد بل في اكثر تصانيفه وتبعه كثير من المحققين كالمش والخيالي وغيرهما وما قبل
من انه ربما يشعر كلامه في بعض تصانيفه الى كون التناقض مشتركا معنويا بين الفضايه
والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركا لفظيا بينهما فهو على تقدير تسليم
كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب فيسبب لابق بمصعب الشريف
والقول بان نزاعه انما هو في كون ما ذهب اليه غائبا لاحقا ليس بشيء بل الحق
ان السيد المرتضى قدس سره لا يرضى بمذهبوا اليه وانهم في بيان التناقض للتصورات
متساوون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض قوله واجيب عنه بوجه آخر اه
جواب بتخصيص المعرف بحسب الفرض وهذا مما اشار اليه شارح المطالع حيث قال
في الجواب عن الاعتراض بان التناقض كما يقع في القضايا يقع في المفردات فاختصاص
الاختلاف في الحد بالقضيتين يجهل التعريف غير جامع المراد من المعرف ههنا
التناقض بين الفضايه لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمشعر بذلك وان وجه
ان يكون مباهتهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباهتهم انما يجب ان يكون
بالنسبة الى مقاصدهم واغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض
منه بل جعل غرضهم انما هو في تناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلاف
الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم
من العكس واتساج الاقضية لا يجرم اختصاص نظرهم بالتناقض بين الفضايه ونهوا
في تعريفهم اياه على ذلك انتهى واعلم مال بذلك التوجيه الى مذهب الجمهور ولا يخفى
على ذوي فطنة انهم كما اشاروا الى بيان نسب بين العينين اشاروا اليه ايضا بين القضيتين
كما يشهد به الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في التصورات
في ذلك الجانب او يدرج ههنا فان زعموا انه لا نفع في بيان التناقض في التصورات عليهم
ان الازم ان يترك بيان النسب بين القضيتين ايضا فالحق ان التناقض مخصوص
بالفضايه وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب ليس بتناقض حقيقي بل مجرد على سبيل
التأويل وان ما اشاروا اليه في بحث الفضايه ماهو حقيقة الحال والتوفيق على ملك المتعال

قال الشارح العلامة فان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الابطال قبل معنى هذا الكلام ان الشيء المحصل مفهوم مفرد من حيث هو هو وعدوله ان يحصل معنى حرف السلب مضمونا اليه صائرهما شيئا واحدا ومن البين ان الابطال في المحصل حتى يكون عدوله رفعاً لذلك الشيء وسلباً له وتقبضاً وانما هو وهو مفهومان مفردان يرتفعان بانفسهما فقط واقول لو كان معناه ماذكره لفهم منه فهما ظاهراً ان الشيء وعدوله لو اتينا الى شيء آخر لم يجوز ارتفاعهما كذباً ولو صدق عدم الموضوع وهو مع كونه مخالفاً لما صرح به الشريف في حاشية المطالع من ان الشيء وعدوله اذا نسب الى شيء يجوز ارتفاعهما كذباً حيث قال السيد فيحصل مع قضيتان متساويتان صدقاً لا كذباً بخلاف الواقع ايضاً لان الشيء وعدوله مفهومان من المفهومات يجوز ارتفاعهما كذباً من ذات الاحتمال انصافاً بمفهوم مما رتبنا له اقله اشتبه عليه العدول والسلب فخاف مما سطره المحشي في صورة السلب موجه عبارة الش بمقتضى ما يخلف الواقع وما حققه الشريف ايضاً فالحق ان معناه ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم لان كلامهما عبارة عن مفهوم ثابت وخ اذا كان الموضوع معدوماً لا يوجد الابطال بشيء منها عليه فيجوز ارتفاعهما ولا كذلك السلب بمعنى التعويض على ما سلف على ما حققناه وعلى هذا المعنى مشي المحشي في هذا المقام والجواب عن القائل بالفاضل انه قدم بظاهر عبارة الش فيه مع انه يصدد تسليم تحقيق الشريف والش ههنا والحال ان الثاني لا يتم الا بان يكون مراد الش ما قررناه كما اشار اليه المحشي ويشير اليه قوله اي حين عدم الموضوع لا متناع اه يعني ان مراد الش من قوله لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الابطال ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم لعدم وجود الابطال بكل منهما لان الابطال على غير الثابت من حيث انه غير ثابت بمقتضى ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت الميث له ان في الدمن في الذهن وان في الخارج ففي الخارج ولما كان حرف السلب جزء من المعدول صائرهما شيئا واحداً كان المعدول مفهوم ما من المفهومات كالمحصل المفرد فيجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع ولا كذلك التقبض بمعنى السلب اذ كل مفهوم سوى الشيء وتقبضه بمعنى السلب يصدق عليه احدهما فلا يجوز ارتفاعهما كما فصله سابقاً وهذا ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من انه لا مانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة واما اذا اعتبر النسبة الى شيء وح ان كان حرف السلب جزء من المفرد يحصل هنا قضيتان متساويتان صدقاً لا كذباً بانه على انه يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع هذا فلا يلتفت الى ما قيل من ان مراد الش ليس ما فهمه بل مراده انه لا ثبات للمحصل المفرد في نفسه فعدوله ليس بتقبضه له فيجوز ارتفاعهما بانفسهما انتهى لانه قد عرفت انه ظاهر العبارة غير ملتفت اليه بل الحق فيه ما اشار اليه المحشي على ما حققناه وانما بقوله من حيث انه غير ثابت اذ يمكن اثبات الضحك على زيد المعدوم في الخارج غاية ان يكون القضية كاذبة لكنه ليس من حيث انه غير ثابت بل من حيث انه ثابت في الخارج ثم نقول لهم ثبوت الشيء للشيء في طرف فرع ثبوت الميث له في ذلك الطرف منقوض بحمل الوجود المطلق وبحمل الصفات السابقة على الوجود كالا مكان اجاب عنه شارح المواظف في مجت الوجود بان

بان الوجود ينضم الى الماهية لا بشرط كونها موجودة بل في زمان كونها موجودة بهذا الوجود لا بوجود آخر وحاصله ههنا ان ثبوت الشيء للشيء لا ينافي ثبوت الميث له في نفسه ولو كان بهذا الثبوت وكذا الحال في حمل الصفات السابقة على الوجود وههنا كلام لا يتحمل المقام قوله وقد مر ان المتناقضين اه تأيد لعدم وجود التناقض في المفهومين الذين يجوز ارتفاعهما كما قررنا اولاً قوله لذاتهما ويلزمه التناع في جميع الارضية والاحوال بل يلزمه التناع اجتماعاً وارتفاعاً فقوله اجتماعاً وارتفاعاً بيان للتناع الذاتي ولذا اكتفى الشريف العلامة في تفسير المتناقضين بالمتناعين لذاتهما هذا ولا يلتفت الى ما قيل هنا قوله فيه انها مفردة لكن التناقض فيها في قوة تناقض القضايا اقول قد سبق منا ان تناقض المفردات لا يكون في قوة تناقض القضايا الا باعتبار القياس الى ذات واحدة كما اعترف به المحشي سابقاً فعلى هذا يكون التناقض باعتبار الحكم فيها وهذا لا يتنا في مراد الش ههنا من ان المفردات اذا اعتبر معها الحكم تحذف في التناقض هناك حقيقة لكن لا يكون ما وقع فيها التناقض مفردة بل احكاماً والحق ان المفردات بدون اعتبار الحكم فيها لا يقع فيها التناقض وباعتبار الحكم فيها يكون التناقض فيها من تناقض القضايا قوله اي الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلاً في ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجاً الى امر آخر كذا في حواشي التجرى للسيد اقول وذلك لا يكون الا برعاية جميع الشروط اذ لو اتى شرط منها لم يتحقق ذلك الاختلاف فلا يوجد التناقض لما قيل من انه ان اراد به ان الصورة ههنا تامة لذلك الاقتضاء ولا مدخل لخصوص المادة فيه كما هو المستفاد من كلام السيد لزم ان لا يتحقق التناقض بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان حيوان لان صورتها الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ليستا صالحة مستقلة لذلك الاقتضاء والا لزم ان يتحقق التناقض في كل مادة يوجد فيها هاتان الصورتان مثل كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان وليس كذلك وان اراد به ان تلك الصورة مدخلا في ذلك لزم ان يتحقق التناقض في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وليس كذلك ايضاً انتهى ليس بشيء لان المراد ان نفس الاختلاف بحيث يراعى فيه جميع الشروط هناك مستقل في ذلك الاقتضاء ومن البين ان المواد المذكورة لم يراع فيها جميع الشروط وتلخيصه ان نفس الاختلاف مستقل في ذلك الاقتضاء لكن لا يوجد الاختلاف المذكور البرعابة جميع الشروط هذا قوله وكذلك اي كما خرج المادة التي ذكرها الش لكون الاختلاف المذكور فيها بالواسطة خرج المادة التي يكون الاختلاف فيها بخصوص المادة فان قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مختلفان ايجاباً وسلباً بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى وان قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان مختلفان ايجاباً وسلباً بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى ايضاً لكن كل من الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع اخص من المحمول ولو كان الموضوع اعم من المحمول لكذب الكلين وان صدق الجزئيتان مثل كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان كما يشير اليه المص هذا ولعل هذا مبني على جعل الواسطة

ههنا مضافا لخصوص المادة كما اشار اليه شارح التسمية والا فلا اختلاف بخصوص
المادة من جزئيات الاختلاف بالواسطة واسهل اهنا ذكره الش و لما كان ما ذكره
من المثال غير تام الى للاختلاف بخصوص المادة اورد المحشي قوله لما اختلف
المقتضيات ضرورة ان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف في افرادها وان اختلفت
الافراد بتخصصاتها فما قيل من انه كما ان الجنس ما هية مبهمة متحصلة بالفصول
كذلك الطبيعة النوعية متحصلة بالعوارض المتخصصة فلم لا يجوز ان يختلف مقتضى
الطبيعة النوعية ايضا لبس بشي بل ناش من صدم الفرق بين الطبيعة النوعية
وبين الشخصيات ولا يلزم من اختلاف الافراد اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
فم يلزم ان يختلف مقتضى الطبيعة النوعية في افرادها لكن ذلك اختلاف في الشخصيات
لا في مقتضى الطبيعة فكما هو المتيقن ههنا قوله فيل نقض القضية اه فيها
اشارة الى ان النقض انما يكون للقضية كما عرفت والا فلا وجه للتخصيص
بالقضية اذ نقض المفرد على تقدير وجوده رفعه بعينه ايضا لو قيل وجه
التخصيص هو كون الكلام في القضية فكان هذا رجوعا الى ما سبق فاقبل من ان
في الاضافة المذكورة اشعارا بعموم النقض للمفردات لبس بشي قوله ولا حاجة الى
الحال انه لا حاجة اه ويحتمل ان يكون ابتداء كلام والاولى ان يقال فلا حاجة اه
قوله الى اعتبار شي من تلك الشرائط كالوحدات الثمانية وغيرها قوله نعم
قد يفترون اه ظاهر انهم قد يفترون في التناقض ارتفاع القضايا وقد يفترون
لوزمها المساوية فيحتاجون في تحصيل تلك اللوازم المساوية الى تلك الشرائط وان
لم يحتاجوا في معرفة التناقض الحقيقية اليها وقد اشار الى هذا البيان شارح المطالع
وغیره لكن هذا يقتضي ان يوجد لهم في القضايا تناقض حقيقي ولا يمكن لهم ذلك
فلا بد ان يصرف هذه العبارة عن ظاهرها بان يحمل كلمة قد على التحقيق وصيغة
المضارع على الاستمرار يعني ان اعتبارهم تلك القضايا يحقق مستمرا ان بلغ من الشهرة
الى حيث لا يطلق اسم النقض الا على تلك القضايا المساوية فصار حقيقة عرفية فيها
فالمراد من النقض ههنا ليس الا المساوي للنقض الحقيقي كما اشار اليه شارح القسطاس
واستحسنه الشريف في الحاشية الصغرى فن لم يتفطن بهذا قال ما قال فظهر من هذا
ان غرضهم من اشتراط الوحدات وغيرها تحصيل تلك اللوازم المساوية غاية انهم
اختلفوا في طريق تحصيل تلك اللوازم المساوية منهم من اكثر الشروط ومنهم من قلها
وارجع بعضها الى بعض ومقصود الكل انما هو تحصيل تلك اللوازم المساوية فلا نزاع
بينهم في المقصود والتكلاان على الملك المعبود قوله قلنا لان تحقق التناقض فيه لان
الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة الا يرى انه اذا تحقق القضية الاولى
منها لم يتحقق الاخرى منها بناء على ان الابوة صفة لو تحققت امس تحققت اليوم فقد
صدق الاولى وكذب الاخرى لكن لا يلزم من الاخرى كذب صدق الاولى ايضا على
ما هو اللازم في التناقض اذ يجوز ان يكون زيدا بالامر واليوم ولا يكون اباه امس فظهر
ان الاختلاف المذكور بعدم الاجتماع صدقا لا كذبا انما هو من خصوص المادة
لذاته حتى يلزم وجود التناقض بدون الاتحاد في الزمان فاقبل من انه لا حاجة في التخصيص

من

من تلك المادة الى ما ذكره بل يكفي ان يقال المراد من الاختلاف المذكور هو اختلاف
القضيتين بحيث لا يتجمعان ولا ترتفعان معا والموجود ههنا انما هو الاول والثاني اذ يجوز
ارتفاعهما معا انتهى ناش من عدم تحرير مراد المحشي بل ذلك مراد المحشي ايضا كما حررناه
والحق ان خصوص المادة قد يكون باجتماع القضيتين في الصدق دون الكذب كما في
قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان لبس بانسان وقد يكون باجتماع القضيتين
في الكذب دون الصدق كما في قولنا كل حيوان انسان ولاشي من الحيوان بانسان وما نحن
فيه من هذا القيل فلهذا در المحشي حيث اشار الى هذا البيان في تحشية قوله فخرج به الشئان
اه كما وضعت ههنا في الحاشية فن حرر المقام بان يقال الاختلاف المذكور بخصوص المادة
واللازم ذلك في كل شخصيتين مختلفتين بالايجاب والسلب مع عدم وحدة الزمان ولبس
كذلك فان قولنا زيد كاتب امس زيد ليس بكاتب اليوم مثلا يجوز صدقهما معا وكذا به معا
ثم اعترض عليه بما اشار اليه القائل السابق لم يتفطن لما اراده المحشي ههنا وان كان ما ذكره
متبادرا من ظاهر الكلام قال المص والزمان والمكان اي زمان نسبة المحمول الى الموضوع
ومكانه لازمان التكلم ومكانه اذا الاختلاف في زمان التكلم ومكانه لا يدفع التناقض فافهم قال
الشارح بخلاف الجسم مفرق للبصر اي من يمل العين جعله بعضهم من الفرق بالقاء المجبة
واستدل على ذلك بقولهم الاسود جامع للبصر اي مع السواد لبس بجامع للبصر اي مع
الاسود فيستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض ولا ينجى ان الكلمة من المزيد لامن
الثلاثي فكونها من الفرق بعيد ثم ان قولهم المذكور لا يدل على ماد عام ولودل لكان اثباتا للغة
بالقياس واما نحن فلم نجد من كتب اللغة التي عندنا ما يشي العليل قوله ان اعتبارا على
صيغة المضارع المجهول وقوله وترد على صيغة المضارع المجهول ايضا عطف على
نعتير السابق وحاصله ان الصحيح ان يعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية وترد
كل الوحدات الى تلك الوحدة لوجود التناقض عند وجود الوحدة الواحدة المعهودة
دون الوحدات التي اعتبروها اذ لا حصر فيما ذكره هذا وهذا انما يرد اذا قصد والحصر
فيما ذكره والظاهر انهم ارادوا بيان ما هو الغالب فلا يرد ذلك عليهم وما قيل
من ان الاختلاف بالعلة والآلة وغيرها داخل في اختلاف المحمول فلذا لم يذكرها
لبس بشي لان الاختلاف بالزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل داخل في اختلاف
المحمول على مانص عليه كثير من المتأخرين فبح اذا اعتبروا الاندراج في العلة والآلة
وغيرهما يلزم عليهم اعتباره ايضا في الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والا
يلزم الترجيح بالمرجح فالحق ان من ذكر الوحدات الثمانية لم يعتبر الاندراج ههنا بل ذكر
ما هو الغالب ولما كان هذا ايضا غير خال من الكدر لم يلتفت اليه المحققون بل اعتبروا
وحدة النسبة الحكمية فكلمنا انحدت النسبة في القضيتين اتحدت جميع الوحدات
الثمانية ولبس الامر بالعكس اذ يحتمل هنا ان يوجد اختلاف في القضيتين بمجبة
من الجهات فبح لا يوجد اتحاد النسبة فيهما فلا يوجد التناقض هذا قوله واعلم اه
اشارة الى تحقيق المقام مع التأييد لما صححه الشارح وحاصله ان الوحدات المذكورة
التي هي شروط تحقق التناقض انما اعتبروها لاجل تحقق وحدة النسبة الحكمية التي
بها يحصل التناقض ولما كان غرضهم ههنا تحصيل قضايا مساوية للرفع كما سبق

وكانت تلك القضايا انما توجد عند وحدة النسبة لا غير احتاجوا الى اعتبار الشروط
لتحصل تلك الوحدة التي بها يحصل تلك القضايا المساوية فاعتبارهم تلك الشروط
ليست لانفسها بل لتحصيل تلك الوحدة حتى لو امكن تحصيلها بدون اعتبار تلك
الشروط لاحتاجون الى اعتبارها اصلا بهذا يظهر ان الاعتبار في تحصيل تلك القضايا
المساوية للرفع هو وحدة النسبة ليس الا وهذا يدفع ما قبل ان قوله فاعتبارها لاجل
تحقق وحدة النسبة مناف لما علف في قوله نعم قد يعتبرون في التناقض ولما اطبق عليه
جمهور المتأخرين من ان المقدم ذكرناه هذه الوحدات شروطا لتحقيق التناقض
انتهى اما اندفاع الاول فظاهر واما اندفاع الثاني فلان التناقض انما يتحقق اذا اتحدت
النسبة على مائة ضبة تعريفه فإدراكهم تلك الشروط انما هو تحصيل تلك الوحدة
الموجبة للتناقض فاللازم عليهم الاكتفاء بتلك الوحدة الواحدة واما ما قبل من ان ارد
الى تلك الوحدة مساوية في الاخلال بالمقصود فالتافع للتعميم انما هو بيان الشروط
التي هي علامات لكونها ظاهرة على التعميم فالصحيح اعتبار تلك الشروط ليس بشيء
لان الكلام انما هو بالنظر الى من يعرف الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ومن البين
المكتشف ان من يتصور النسبة وعرف وحدتها في الغضبتين حصل له معرفة التناقض
من غير احتياج الى النظر في تلك الوحدات والحق ان في اعتبار تلك الشروط انتشارا
على التعميم بخلاف وحدة اعتبار وحدة النسبة الحكمية نعم في اعتبار تلك الشروط
بعض نفع المبتدئ لكن لا يلزم بذلك ان يكون هو الصحيح الحق كما زعمه قوله اي وان
لم يعتبر وحدة النسبة الحكمية بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية في تحقيق التناقض فلا صحة له
اذ لا ينحصر شروط التناقض فيما ذكرنا بل لابد هنا من وحدات اخرى غيرها فقوله
فلا ينحصر شرط التناقض على الجزء المحذوف اقيم مقامه كما في قوله نعم وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وله غير نظير فيما قبل من ان الجزء يتقرب على قبض الشرط
ايضا لانه يقال ان اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشروط آلة لها لا يصح الحصر
مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتيب وان مقدم هذه الشرطية تمتع الوقوع
لما من ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكمية فكيف يتصور
عدم اعتبارها ناهي وذلك لان هذا الكلام واقع في مقام الازام وان الجزء المحذوف
اقيم علة مقامه ومعناه انه لو لم يعتبر في تحقيق التناقض وحدة النسبة الحكمية
ولم يكلف بها بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية فلا صحة لما ذكره اذا اعتبر تلك الشروط
انما هو لتحصيل تلك الوحدة ومن البين انها لا تحصل بتلك الشروط بل لابد هنا
من شروط اخرى حيث لم يذكروا تلك الشروط الاخر يلزم عليهم ان يكتفوا بتلك
الوحدة الجامعة للكل فن لم يفهم المرام زاد تشبيها في الكلام قوله بل لابد من وحدة
الآلة والآلة والمميز والمفعول به والحال الى غير ذلك فهم ان ارادوا الحصر بما ذكرنا
ففساده ظاهر والافعال الداعية الى العدول من المضبوط الى المنتشر الغير الخالي من الكدر
قوله فستلزم انما هي اي الوحدات الغير المذكورة ههنا ايضا اي كما انها مستلزمة لتلك
الوحدات الثمانية قوله وفي المتبراه هذا هو المشهور في كتب المتأخرين كالشمسية وغيرها
قوله والبواقي مردودة اليها وحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع

ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وقد فصل
ذلك في محله قوله واكتفى الشيخ ابو نصر الفارابي وهو المعلم الثاني في علم المنطق
والناقل لعلوم الفلاسفة من الاسان اليوناني الى الاسان العربي بوحدة الموضوع والمحمول
والزمان هكذا في شرح المطالع وقد ظال في شرح الشمسية ان الفارابي ردها الى الوحدات
الثمانية الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية ثم فصل بعض التفصيل فكا
ههنا روايتان عن الشيخ ابى نصر الفارابي اختار في كل من كايه رواية واحدة لكن
المشهور عن الفارابي هو ما اشار اليه في شرح الشمسية وهو الحق ايضا كما حققه الش
ههنا قوله وكل منهما اي من الارجاع الى الوحدات والارجاع الى وحدات ثلثة
لا يخفى من تصف اما الاول فلانه ان عين بعض الوحدات للموضوع وبعضها للمحمول
كما هو المشهور عن المتأخرين فبرده عليه اما اول فلان تعيين تعلق بعض الوحدات
بالموضوع وبعضها بالمحمول تفصيل بلا تخصص اذ يكون الامر منعكسا عند انعكاس
القضية ولما ثانيا فلان من الوحدات مالا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما
اذ قلنا السراج مشتمل بشرط بقاء الدهن وليس بمشتمل بشرط اشتقاقه واما ثالثا
فلان الزمان خارج عن طرفي القضية اذ نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان
فلو كان الزمان داخلا في المحمول كما زعموا لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع
واقعا في زمان فليزم ان يكون للزمان زمان آخر وهذا الاخير غير وارد على الفارابي
وهو ظاهر وان لم يبين بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول فيرد عليه
الابرار الثلثة المذكور آفا اذ لما كانت النسبة محتاجة الى زمان خارجة عن الطرفين
ففي اي من الموضوع والمحمول يعتبر اندراج وحدة الزمان يلزم ان يكون للزمان زمان
ولنا اعتبار الفارابي وحدة الزمان مقارا لوحدة الموضوع والمحمول ولم يعتبر اندراجه
في احدي الوحدات واما تصف الثاني اي ما ذهب اليه الفارابي فيرد عليه ما ورد
على المتأخرين في اعتبارهم الاندراج في الوحدات ماعدا الابرار الثلثة لكن يرد
عليه ايضا في ذلك ان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كما اعتبره
المتأخرون فان قال بانه يلزم ان يكون للزمان زمان كما عرفت فلذا لم يعتبر اندراجها
فيها فيرد عليه ان تعلق المكان كالزمان بحسب الظرفية اذ لابد للنسبة من مكان
كما لا بد لها من زمان فلا وجه لاندراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج
وحدة الزمان عنها هذا هو المفهوم من شرح المطالع في ترتيب المذهبين وما اشار
اليه المحشي ههنا وهو المذكور في شرح الاشارات يبين التصف في اندراج الوحدات
في الوحدات وليس فيه تعرض لكون اعتبار وحدة الزمان على سبيل الاستقلال
كما نقل عن الفارابي تصفا مع ان كلامه مسوق لبيان ايضا الا ان يقال اعتبار الاندراج
فيها وفي غيرها لما كان تصفا كما فصله كان اعتبار الاستقلال فيها دون غيرها تصفا
ايضا والحاصل ان مراده بيان كون المذهبين تصفا ويظهر ذلك مما ذكره وهذا القدر
كاف فيما قصده واما كون اعتبار الاستقلال في وحدة الزمان تصفا ايضا فامر آخر
يؤيد ما ذكره من التصف فلا يتوهم ان ما ذكره التماسا تصف القول الاول لا تصف
ما ذهب اليه الشيخ الفارابي فلا يتم التبريب انتهى لان هذا وهم لا يعتمد عليه وان صدر

من المولى العباد على انه ظن ان ما فصله المحشى انما هو في بيان وحدة الزمان وبيان
ارجاعها ثم اعترض عليه بما اعترض وليس كذلك بل ما ذكره اولا انما هو في بيان وحدة
الشرط وبيان ارجاعها كما هو صريح كلامه ولو كان الامر كما فهمه يكون كلامه منطبقا
على ما ادعاه مع انه زعم عدم تمامية التفرقة فالحق انه انصوكة للناظرين قوله
بغلاف رد الكل الى النسبة الحكيمة كما هو المنقول من الفارابي ايضا فلا تصنف فيه
اصلا مع انضباطها وكونها جامعة لجميع الوحدات بخلاف ما ذهب اليه القدماء
لانتشاره وانتفاضة بالوحدات الغير الداخلة فيما ذكره وبخلاف ما ذكره المتأخرون
لتصفه وكونه زججا بلامرجح اذا عتبار الاندراج في الوحدتين دون الوحدة الواحدة
زجج بلامرجح بل ترجح مرجوح وانما اطينا الكلام ليؤدي حق المقام قال الشارح
الصلاة وبهذا المقدار يعرف اه كانه اشار بهما الى ربط قول المص وتقبض الموجبة
الكليّة اه بسابقه يعني ان الوحدات الثمانية شروط تحقق التناقض في الموضوعتين
والمحصورتين معها شرط تاسع وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيها وهذا
على تقدير ان يكون قوله فالمحصورات بالقاء الجملة على ما هو الظاهر واما على تقدير
ان يكون ذلك القول بالواو كما في بعض النسخ فالتناسب ان يؤخر قوله وتقبض الموجبة
الكليّة عن ذلك القول كما هو الواقع في الرسائل المنطقية فعلى هذا يكون هذا القول
جوابا عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان اتحاد الموضوع لازما بكونه تقبض الموجبة
الكليّة السالبة الكليّة وليس كذلك اجاب بما ذكره وحاصله ان اتحاد الموضوع لا يقتضي
ذلك بل تقبض الموجبة الكليّة السالبة الجزئية مع وجود اتحاد الموضوع فيها فالظاهر
ما اشار اليه الشارح ثم اقول هذا كله في المطلقات وفي الوجهات شروط اخر غيرها
واما تقابض الشرطيات فلم تذكر في هذه الرسالة ولم يشر اليها الشارح ايضا قوله
اي في الكليّة والجزئية انما يفسره اشارة الى انه لا يصور من احد انكار الاتحاد في نفس
الموضوع الذكري وانما الانكار في الاتحاد في الكليّة والجزئية ولعل للسليل حل الموضوع
هنا على ما صدق عليه كافي الشخصية فاورد ما اورد لان الموضوع في الكليّة جمع
الافراد اي كل واحد منها لا المجموع والا لا يكون القضية كليّة وهو خلاف المفروض
وفي الجزئية بعض الافراد وعلى هذا لا يتحد الموضوع في القضيتين فلا يوجد التناقض
بينهما قوله لان المراد بالموضوع اه حاصله ان المراد بالموضوع في مسألة اتحاد الموضوع
في القضيتين الموضوع الذكري اي ما كان موضوعا في العنوان وهو مفهوم
الموضوع دون خصوصية الذات اعني ما صدق عليه الموضوع ومن البين ان الكليّة
والجزئية متحدان في عنوان الموضوع ومفهومه وان لم يتحد فيما صدق عليه لان هذا
الاتحاد غير ملتزم ههنا فان وجد هذا كما في الشخصية فيها ونعمت والا فلا اتحاد
في المفهوم كما في المحصورات كاف فيما فصدناه ههنا اقول ويانه ان المقصود ههنا كما
سبق فحصل قضايا مساوية للرفع الذي هو التقبض الحقيقي ومن البين ان رفع
الكلّي انما يساويه الجزئي ورفع الجزئي لا يساويه الا الكلّي فلا جرم وجب الاقتصار
في اعتبار وحدة الموضوع على اتحاد العنوان بدون خصوصية الذات في المحصورات
واما في الخصوصيات فلا بد من اعتبار خصوصية الذات في هذا الاشتراط والا لا يحصل

تلك القضية المساوية للرفع فيها كذا قيل ونقول ايضا لما كان التحقيق في المحصورة
ان المحكوم عليه هو المفهوم ثم يسري منه الى الافراد كان اعتبار اتحاد المفهوم في القضيتين
كافيا في التناقض فيها واما في الخصوصيات فلما كان المفهوم فيها عين الذات لا جرم
وجب اعتبار خصوصية الذات فيها في هذا الاشتراط وهذا ومنهم من دفع وقال المراد
من اتحاد الموضوع في المحصورات اما الاتحاد في اللفظ وهو يستلزم شغل المنطق
بالافاظ وهو فاسد واما الاتحاد في المفهوم وهو مخالف لما ثبت بالدلائل القاطعة
ان المراد من جانب الموضوع الذات لا المفهوم واما الاتحاد فيما صدق عليه وذا غير
متصور بين الكليّة والجزئية ثم اجاب بان البعض داخل في الكل فموضوع الكليّة متحد
مع موضوع الجزئية في البعض الذي اجتمعا فيه فليست ان في الكليّة بعضا آخر من الافراد
وهو لا ينافي اتحاد الكليّة والجزئية في الموضوع والمجب من هذا القائل انه سمي
ما ذكره اولا تدقيقا وما ذكره ثانيا في الجواب سررا مع ظهور فساد تدقيقه وسره اذ لا يمكن
ان يكون المراد بالموضوع ههنا الموضوع في اللفظ ولا يجوز ان يكون المراد به ههنا
ما صدق عليه والا لكان التناقض في المحصورات ههنا الكليتين والجزئيتين وهو
بط باتفاق اهل العقول على خلافه وما ذكره في الجواب مدعيه انه من الاسرار
من اسرار الوهم لامن اسرار العقل فالحق ما اشرنا اليه اولا وثانيا قال المص فالمحصورات
لا يتحقق التناقض بينها ههنا اجود النسخ وفي بعض منها بينهما بضمير التثنية فاعلمه
راجع الى المحصورتين في ضمن المحصورات او الجمع في الاول محمول على التثنية مجازا
وفي بعض منها فالمحصورتان بلفظ التثنية فضمير بينهما بلفظ التثنية ح كذا في بعض
آخر منها اجود وفي بعض آخر منها بينهما بلفظ الافراد والتأنيث فالضمير المذكور راجع
الى المحصورات المتقدمة حكما فههنا نسخ اربعة اثبتت منها لاحتجاجنا الى التأويل
والثان تحتاجان اليه والاولى منهما اولد من الثانية قال الشارح حكما ههنا اي حكم
المهملة حكما اي حكم الجزئية فالضمير الاول راجع الى المهملة والثاني راجع الى الجزئية
كما اشار اليه المحشى والعكس في الضميرين جائزا ايضا لكن ما ذكرناه اوفق بالمقام
اذ الجزئية لما كانت مذكورة في المتن فالتناسب ان يقاس حال المهملة عليها وذا
انما يكون بما اشرنا اليه اولا قوله الخاصل اي حاصل الكلام في هذا المقام او حاصل
كلام الشارح فيه اقول لما كان ظاهر التعريف مقتضيا لكون العكس جعل الموضوع
الذي هو عبارة عن الافراد محمولا وجعل المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم موضوعا
فيلزم ان يكون الافراد وصفا والوصف افرادا وهو مع كونه قلب الحقائق يستلزم
ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن المفهوم والمحمول عبارة عن الافراد وهو
مخالف لما اطلقوا عليه من ان المراد بالموضوع في القضية الافراد ومن المحمول المفهوم
فسر الشارح عبارة المص بقوله اي يجعل الموضوع في الذكور اه ولما كان هذا
غير واف بالمعنى من حيث ان المفهوم منه ان العكس ان يجعل الموضوع العنوان محمولا
والمحمول موضوعا فيلزم عليه بحسب الظ ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن الوصف
والمفهوم وهو فاسد ايضا شرع المحشى بيان حاصل كلامه بان مراده جعل عنوان
الموضوع ومفهوما محمولا والمحمول عنوان الموضوع مع بقاء افراد الموضوع على التقديرين

على حالها فلا يلزم شيء من المحذورين اعني قلب الحقايق ومخالفة ما اطلقوا عليه
وقوله او جعل عنوان المحمول اه من قبيل التخيير في التعبير لاجل الموافقة لما اعتبر
في الموضوع من عنوانه والا فالمحمول في القضية لا يراد به الا عنوانه ومفهوما فاضافة
العنوان في قوله عنوان المحمول يسانية من قبيل خاتم فضة ولا كذلك قوله عنوان
الموضوع فان الاضافة فيه لامية او يسانية بالمعنى اللغوي فظهر من هذا ان ذات
الموضوع في الاصل هو ذات الموضوع في العكس وانما التبديل وقع في عنوان الموضوع
ونفس المحمول وما وقع في شرح المطالع وغيره من ان ذات الموضوع في العكس ذات
المحمول فلاجل تصديق الموضوع والمحمول في تلك الذات على ما يقتضيه الحمل لان
للمحمول ذاتا ووصفا في الاصل وفي العكس يكون تلك الذات موضوع القضية
كما توهمه بعضهم ههنا وزعم المناقاة بين ما في شرح المطالع وبين ما ذكره الش
والحشي ههنا اذ كيف يتصور من عاقل ان للمحمول في الاصل ذاتا ووصفا يكون
تلك الذات في العكس موضوعا فان ذلك وهم فاسد لا يقول به من له ادنى تأمل فضلا
عن مثل شارح المطالع بل تلك الذات انما هو ذات الموضوع لكن بمقتضى الاتحاد والحمل
يكون ذات المحمول ايضا وفي مثل هذا لا يكون نزاع بين العقلاء فاجال في باله الا الآراء
الكاسدة قوله هذا في عكس الحملات اه شروع في تحشية تعميم الش الموضوع
والمحمول ههنا بالمقدم والثاني ايضا اذ المعروف فيما بينهم في تعريف العكس المستوي
جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولاه وهذا بظااهره يشمل عكس الحملات والشرطيات
ولما كان ظاهر تعريف المص له مقصورا على بيان عكوس الحملات عممه الش بتعميم
الموضوع والمحمول فاشار الحشي بهذا الكلام الى تحشيشه يعني ان ما ذكرناه في الحاصل
انما هو في عكس الحملات وفي ارادة الموضوع والمحمول معنيهما المعروفان واما اذا اريد
بهما الموضوع والمحمول الحكميان والفاثمان مقامهما فلا حاجة الى التأويل المذكور
اذ لا يلزم من جعل المقدم ثانيا والثاني مقدا ما شيء من المحذورين اكون المراد منهما مفهوميهما
قطعا بلا فائدة في عكس المنفصلات اذ المفهوم من قولنا العدد اما زوج او فرد اعني
معاندة الفردية للزوجية عين المفهوم من قولنا العدد اما فرد او زوج اعني معاندة
الزوجية للفردية فلا فائدة في ادخاله في تعريف العكس بارتكاب التكلف هذا ولعل الش
انما ارتكب ذلك التكلف لاجل ادخال عكوس المنفصلات على ما ذكره فلا يرد عليه
ما ذكره هذا ثم ان قوله بل لا فائدة في عكس المنفصلات مما اشار اليه شارح الشمسية
حيث حمل قولهم لا عكس المنفصلات على نفي الفائدة فيه لاهل نفي العكس نفسه
حيث قال وكانهم ما عنوا بذلك بقولهم لا عكس المنفصلات الا ذلك اعني نفي الفائدة
وكانه بذلك دفع المناقاة بين تعريفهم العكس وبين قولهم لا عكس المنفصلات اظهر
صدق تعريف العكس عليه فاشار بذلك الى ان تعريفه وان كان صادقا عليه لكن
لا ينافي ذلك ما ذكره لان مرادهم نفي الفائدة لا نفي نفس العكس فحصل كلامه ان لا يلزم
ان تعريف العكس يصدق عليه لان المراد من التبديل في التعريف المذكور
هو التبديل بحيث يتغير المعنى بحيث لا يتغير معنى المنفصلة في العكس فلا يصدق
التعريف عليه ولو سلم صدق التعريف عليه فهو من افراد المعرف لان المراد من قولهم

لا عكس المنفصلات انه لا فائدة في عكسها فهم لا ينكرون اطلاق العكس عليه
اصطلاحا والله در شارح المطالع حيث اشار الى المنع المذكور في شرح المطالع والى التوجيه
المذكور في شرح الشمسية وهو الذي مشى عليه الش والحشي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
واعلم ان شارح الاشارات قال ههنا ما حصله انه قد ثبت المحمول بجزء الموضوع في مثل قولنا
لا شيء من الحائط في الوند فذا لا يتعكس الى قولنا لا شيء من الوند في الحائط وكذا مثل قولنا
كل ملك على السرير وكل شيخ كان شابا لا يتصور فيه الانعكاس كما لا ينبغي على ذوى الكياسة
قوله والمذكور العكس المستوي واما عكس النقيض اه الظاهر ان لفظ العكس مشترك
بينهما اقتدا وسمى الاول عكسا مستويا لاستوائه واستقامته بحيث لا عوج فيه بخلاف
الثاني فانه يتغير فيه الجزآن من ظاهرها وان كان لازما للاصل ايضا وقوله واما عكس
النقيض الذي اشار اليه هو عكس نقيض القيداء واما عكس نقيض التثاخير
فهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق
والمخالفة في الكيف كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان فنقول لا شيء مما ليس
بحيوان بانسان فالاصل موجبة كلية والعكس سالبة كلية معدولة الموضوع واما عند
القيداء فالاصل ان كان موجبة كلية يكون العكس موجبة كلية ايضا لكنها معدولة
الطرفين فالموجبة الكلية عند القيداء تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية لا عكس لها زوما والسالبة كلية او جزئية تنعكس سالبة جزئية
وكذا المنفصلات كذا قرر في محله والمختار في عكس النقيض هو مذهب القيداء
وهو المستعمل في العلوم ولوعلى قلة فلذا اشترنا فيه الى بعض التفصيل قوله وانما لم يذكر
المص اه وسيجيئ الاشارة من الش في آخر باب ما يتعلق بهذا الامر لكن الحشي اشار العذر
الى تركه حسما لتعدد السائل من اول الامر فلا يتوهم ان الحشي غفل عن اعتذار الش
بعده قوله ولما عرفت فوه اي العكس اي القضية الحاصلة من التبديل ولذا قالوا
بانها اخص قضية لازمة للقضية اي الاصل بطريق التبديل اه وبيانه انه قد يحصل
من تبديل القضية الواحدة قضايا متعددة متوافقة الاصل في الصدق والكيف مرتبة
بالعموم والخصوص فالعكس ما هو الاخص منها كما في السالبة الكلية فانه يحصل من تبديلها
سالبة كلية وسالبة جزئية والعكس هي الاولى دون الثاني وكما في السالبة الضرورية
فانها يحصل من تبديلها سالبة دائمة وسالبة مطابقة وسالبة ممكنة والعكس هو الاولى
دون الاخرين وقد لا يحصل من تبديلها الا قضية واحدة كما في الموجبة كلية كانت
او جزئية فانه لا يحصل من تبديلها الا موجبة جزئية فقوله اخص قضية انما هو
على الصورة الاولى دون الثانية فالمراد منه انها اخص قضية على تقدير حصول قضايا
متعددة من ذلك التبديل هذا قوله يكون المحمول مساويا للموضوع هذا انما يظهر
في مثال كل انسان ناطق دون مثال لا شيء من الانسان بحجج مع ان يانه بالنظر الى المثالين
المذكورين كما صرح به فاتفق الناظرون على انه وقع ههنا مساويا من القلم والمراد
مساويا له او مساويا له ولو حل المساواة على المساواة وجودا وعدما بمعنى وجود احدهما
عند وجود الآخر ونفي احدهما عن وجود الآخر كليا لاستقام الكلام وتخصيصه ان المساواة
تستلزم الكلية فالمراد بها هو الكلية وجودا وانقضاء وهذا وان كان خلاف الظاهر جدا لكنه

اهون من الحمل على السهو هذا وانما قال في كل مادة يكون المحمول اه اذ لو كان المحمول
 اعم من الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان فيصدق العكس وان خالف الاصل
 في اليجاب والسلب كما اذا قلنا في عكس القضية المذكورة بعض الحيوان ليس بانسان
 لكنه لفظه في مادة مساواة المحمول للموضوع لا يطلق على مثله العكس في الاصطلاح
 اذ قواعد الفن عامة فاختلاف منها في بعض الصور خارجة عن ذوق الفن قوله
 فيه ان معناه اه اقول لما كان قول المص والتصديق والتكذيب بحاله مقتضيا بحسب اللفظ
 كون صدق في الاصل موجباً لصدق العكس وكذب الاصل موجباً لكذب العكس
 مع ان الاول حق دون الثاني صرفه الش المحقق عن ظاهره وحرره بان التصديق
 من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس وقال معناه ان صدق الاصل صدق العكس
 وان كذب العكس كذب الاصل لان العكس لازم القضية وصدق المزوم يستلزم صدق
 اللازم كما ان كذب اللازم يستلزم كذب المزوم ولما كان اخذ هذا المعنى من لفظ
 التصديق والتكذيب بعيداً جداً مع ابقاء لفظ البقاء منه قطعاً وورد عليه المحشي بان معناه
 ليس كما اشار اليه لان ما ذكره على تقدير تسليمه انما هو معنى لفظ الصدق والكذب
 لا لفظ التصديق والتكذيب والكلام في الثاني بل معنى الاول انه ان كان الاصل صادقاً
 في اعتقاد المخبر يتي العكس صادقاً كذلك لانها صادقان البتة كما اشار اليه الش
 في معناه فعلى هذا يتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره الش فان قوله
 ان صدق الاصل اه يتبادر منه انه ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس
 في نفس الامر فلا يتناول عكس الكواذب ظاهراً فلا يكون التعريف جامعاً وكذا المعنى
 في قوله والتكذيب على ما يقتضيه لفظ البقاء ان كذب الاصل في اعتقاد المخبر
 يتي العكس كذلك لان كذب العكس كذب الاصل اذ لا يدل على ما ذكره الش عبارة
 التعريف قطعاً وليس مراده ان قوله والتكذيب في موقعه بل مقصوده بيان المعنى
 الذي دل عليه عبارة التعريف والافه وحاً كم بان قوله والتكذيب وقع ههنا استطراداً
 كما ستطلع عليه هذا لما قبل من ان مراده انه حل التصديق على اعتقاد الصدق فعلى
 هذا معنى بقاء التصديق الكاش قبل التبدل المذكور بعده ان اعتقاد الصدق واقع
 في الاصل لم يرزل بالتبدل البتة لانها صادقان البتة في نفس الامر وهذا لم يوجد
 في بعض النسخ القديمة لفظ ان كان اه فعلى هذا يكون قوله في اعتقاد المخبر على تقدير وجود
 ان كان كما في النسخ المحدثه ضابطاً مستدركا اذ لفرض والتقدير لا يكون الا بالنظر
 الى الاعتقاد انتهى منظور فيه لان نزاعه مع الشارح ليس في ارادة الفرض والتقدير
 ههنا كما زعمه حتى يكون قوله ان كان اه محدثاً ويكون قوله في اعتقاد المخبر ضابطاً
 وذلك لانهم اطبقوا على ان الفرض والتقدير مراد ههنا حيث قالوا معنى قولنا مع بقاء
 الصدق اه انه بحيث لو فرض الاصل صادقاً يكون العكس صادقاً كما اشار اليه الش
 وصرح به شارح الاشارات وشارح المطالع وغيرهما بل في اخذ هذا المعنى من لفظ
 التصديق كما ههنا فانظروا ان معناه ان كان الاصل صادقاً في الاعتقاد كان العكس
 كذلك فيتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره من انه ان كان الاصل صادقاً
 كان العكس صادقاً فان المتبادر منه انها صادقان البتة لاسيما وقد اضيف اليه

لفظ

لفظ البقاء وهو يقتضي ان الصدق الموجود في العكس موجود في الاصل ايضاً وقد تقر
 في محله ان الشرطية تركب من مساهدين وبمجرد الفرض والتقدير لا يقتضي اعتقاد
 صدقه فالحق ان عبارة القوم على المعنى المذكور وان شملت عكس الكواذب ايضاً
 لكن شمول عبارة المص له على ما اشار اليه من المعنى اوضح وانه لا استندراك في تقريره
 وان نزاعه مع الش انما هو في وضوح هذا المعنى من عبارة المص وقد اعترف به القائل
 ايضاً ثم قال اذا كان المعنى في عبارة القوم على الفرض والتقدير كما صرحوا به كان
 ما ذكره الشارح عين ما ذكره اي المحشي في التصديق واما حمل التكذيب على ما ذكره
 فاهل الداعي البتة ان التكذيب بذلك المعنى لما كان لازماً للتصديق بالمعنى المذكور
 عكس نقيض هذه القضية فما ذكره ثانياً عكس نقيض القضية الاولى فالابن للمعتبر
 ان لا يحمل اعتباراً في مفهوم العكس فحده الاسمي لا يتم بدون ذكره كما فعله صاحب
 المطارحات نعم لفظ البقاء ياتي عنه نوع اياه لكن الامر فيه سهو لمن هو اهل انتهى
 واقول هذا غاية ما يشكك في فهم عبارة المص وفيه بحث اما اولاً فلان لا يتم ان
 ما ذكره الشارح عين ما ذكره في التصديق والسند ما مر آتفاً واما ثانياً فلان غاية ما ذكره
 ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض واذا كان الثاني لازماً للاول
 كان هناك ملحوظاً قطعاً فلا وجه للتصريح به واما ثالثاً فلان تمام الحمد لو كان
 يذكر لازماً لم يوجد شيء من الاشياء احد اذ ما من احد الاوله لازم بل لو ازم لم تذكر
 فيه مع ان احداً من العقلاء لم يحكم بنقصان مثله على ان اعتراضه انما هو على ما يبادر
 من مثله وبالتوجيه المذكور لا يندفع ذلك واما القول بان الذين وقع في تعريفهم لفظ
 التكذيب هم اعلام الحقيقة والتدقيقات فخطبتهم غير مناسبة فالاولى ان يوجه
 بالتوجيه المذكور وان كان ذلك تكلفاً فكلام آخر لا يضر بما قرره المحشي ههنا من بعد
 التوجيه المذكور وفساده بحسب الظاهر والاستدلال بحالته شأن القائلين
 غير مقبول في المناظرة على ان مثل هذه العبارة غير موجودة في كثير من كلمات المتأخرين
 بل لم توجد ايضاً في بعض نسخ الاشارات وقد قال المحقق شارحه هناك زيادة لفظ
 لا كذب ههنا وقعت سهواً من ناسخ الكتاب فان اكثر كتب النطقيين خالية عنها
 وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب يعني كتاب الاشارات خالياً عنها ايضاً وكثير
 من المتأخرين لم ينتبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم انتهى فالعهدة في هذه
 الخطئة على الحكميم المحقق لاعلى المحشي والحق ان التوجيه المذكور بعيد جداً لاسيما
 في مقام يطلب فيه الايضاح والبيان وعلى الله التكلان قوله فيه ان مثل اه يعني ان
 ما اشار اليه الشارح ثانياً في توجيه قوله والتكذيب من قبيل اطلاق الكل وارادة الجزء
 والمعهود في مثله فيما بينهم ان يذكر اللفظ الدال على المعنى المركب ويراد به جزء
 المعنى مثل ان يذكر البيت ويراد به الحدردان او السقف واما ذكر اللفظين الدالين
 على المعنيين ويراد به احدهما فغير معهود بل غير واقع فلا ينبغي ان يرتكب مثله سيما
 في مثل هذا المقام واقول مراده ليس ما فهمه بل المراد ان المجموع من التصديق
 والتكذيب بقاؤه عبارة عن بقاء احدهما اعني التصديق بان يكون حكم المجموع
 حكماً واحداً منهما وكانه مبني على ملاحظة عطف والتكذيب على التصديق اولاً

وانصب البقاء اليها ثانياً وعلى كون بقاء المجموع كناية عن بقاء التصديق فقط ومثله
غير مستبعد لاجل دفع فساد ظاهر الورد والقرينة على هذا قوله اطلاق اللفظ
على احد محتملاته لان هذا الكلام على هذا المعنى يحتمل اموراً ثلاثة والمراد بقاء التصديق
بمحاله فقط فعلى هذا يتدفع بجهته وما روجه بعضهم باوهام فاسدة لا تليق بمنصب
الشئ قوله محل بحث اي السند المذكور فاسد لمخالفته المعروف فيما بينهم وليس
المراد منه انه ممنوع حتى يرد عليه ان ما اشار اليه منع وسند فيكون مقابلة المنع بالمنع وهو
خارج عن قانون المناظرة ثم انك قد عرفت انفساً انفاً فذكر قوله تعليل
لقوله معناه اه يعنى ان قول الشارح اطلاق اللفظ على احد محتملاته لا يصح ان يكون
تعليلاً لقوله يراد به التصديق اه لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يراد به الاول
فقط ولو اراد بالبقاء الوجود باي منه قوله بحاله فهو تعليل لقوله سابقاً معناه ان مجموع
التصديق اه وفيه ان هذا الكلام ان كان مبنياً على ان يراد ببقاء التصديق والتكذيب
بحاله بقاء كل منهما بحاله فلا يصح قول الشارح معناه ان مجموع اه وان كان مبنياً على
ان يراد ببقاء التصديق اه بقاء المجموع من حيث هو مجموع بحاله كما هو الظاهر من قول
الشارح فيصح تعليل قوله المذكور لقوله يراد كون التصديق بحاله والحق انه لا فرق
بين كونه تعليلاً للسابق وبين قوله يراد اه فان صح الاول يصح الثاني قطعاً مع تبادل
وقربه قوله والحق ان ذكر التكذيب وقع اه يعنى ان كلاماً من الوجهين في تصحيح قوله
والتكذيب مردود فالحق ان ذكره وقع استطراداً وتبعاً لقوله والتصديق لمناسبة
بينهما وما قيل من ان هذا بحسب النظر الجليل واما بحسب النظر الدقيق فيفيد
التحويل على الوجه الاول من الوجهين ففيه انك قد عرفت ما في الوجه الاول بل التحويل
على الوجه الثاني اول من التحويل على الوجه الاول كما حققناه نعم لو قيل في مراد
الحشي ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض على ما قرر في الوجه الاول
فلاجل المناسبة بينهما ذكر استطراداً لكان له وجه صحت في الجملة كما قرر بعضهم
في الوجه الاول وان كان فيه ما فيه ولعل لهذا قال وقع استطراداً ولم يقل وقع سهواً
كما قاله شارح الاشارات ويمكن ان يقال لم يقل وقع سهواً تأدياً معهم هذا قوله اقول
لما كان ما ذكره المص في تعليل المسئلة اعني قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانها
سالبة كلية اذ لو كانت رفع الايجاب الكلية لزم انعكاسه في بعض المواد ومن المعلوم
ان الانعكاس في بعض المواد ليس بعكس عندهم وان كان عكساً بالمعنى اللغوي فثبت
ان القول المذكور سالبة كلية واطلاق المسئلة عليها مع لزوم كونها موجبة كما تقرر لموافقة
قوله بل تنعكس جزئية اذ لا شك انها مسئلة لكونها موجبة كلية وبالجملة ما ذكره المص
في تعليل تلك السالبة الكلية مادة جزئية لا يثبت بها تلك الكلية من حيث هي كلية
وان كان ثبت عدم الانعكاس بمادة جزئية على ما قرر في محله علل الشئ على وجه
كلى وجعل ما ذكره المص كالتحويل بالتحويل على ان قوله بل تنعكس جزئية كلية ههنا
المص ببرهان كلى اشار اليه بقوله فانما نجد شيئاً معيناً اه فالمناسب له ان يعلل قوله
لا تنعكس كلية على وجه كلى ايضاً فعلى هذا يجوز ان يراد من كلامه انه لما كان ما ذكره
ههنا في تعليل ما كان على صورة المسئلة من حيث كليتها مادة جزئية ههنا الشئ

لاجل المناسبة لعدليها على وجه كلى فما قيل من ان عدم الانعكاس يثبت بمادة
جزئية فلا يحتاج الى تعليله على وجه كلى فما ذكره خبط ناش من عدم الاطلاع على
تقرير ائمة ليس بشئ نعم قال شارح الشمسية اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها
العكس لزوماً كلياً فهذا يحتاج الى برهان يطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها
انه ليس يلزمها لزوماً كلياً فيقتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فلهذا اكتفى في بيان عدم
الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى وقد بنى القائل المذكور عليه ما ادعاه من خبط
الحشي اكنه لم يفهم كلام شارح الشمسية اذ كلامه انما هو في صورة الاكتفاء وهو لا يبنى
ان يكون بيان عدم الانعكاس ببرهان اولى واخرى ايضاً يدل على ذلك انه نفسه بين هناك
عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بل الى انعكاسها موجبة جزئية بوجهين
كلايين كما اشار اليه الشئ ههنا من غير فرق واعبري ان ما طوله ههنا فريفة ما فيها مربة
فذكر الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون قوله وبالتصادق اي تصادق الموضوع
والمحمول على شئ واحد يعلم صدق الموجبة الجزئية من الطرفين اي الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية اما الاول فلان الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وصدق
الاخص مستلزم صدق الاعم واما الثاني فلان الموجبة الجزئية اللازمة هناك تنعكس
جزئية على ما سبق فقه المص فثبت ان التصديق يقتضي صدق الجزئية من الطرفين
اي الاصل والعكس فيلزم صدق الجزئية من طرف العكس ولا يلزم صدق الكلية
وان كان لازماً في مادة تساوى المحمول للموضوع فاصل كلامه ان بالتصادق يصدق
الايجاب من الطرفين ولما بطل الكلية من طرف العكس تعين الجزئية وهو المط
وبهذا ظهر فساد من فسر الطرفين بالموضوع والمحمول لبالقضييتين اذ لا معنى لصدق
القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمحمول اللذين هما من قبيل التصور قال المص
لانا اذا قلنا كل انسان حيوان اه اقول للقوم في بيان عكس القضايا ثلث طرق الاول
طريق الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحل وضع الموضوع
والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات وهو الذي اشار اليه
المص ههنا فنقول نفرض ذات الموضوع ههنا دمثلاً ونقول زيد حيوان زيد انسان
فينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو المط وفس عليه الثاني طريق
العكس وهو ان بعكس نقيض العكس ليحصل منه ما ينفي الاصل فنقول ههنا لو
لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذي هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق
نقيضه اعني لاشئ من الحيوان بانسان فيعكس الى لاشئ من الانسان بحيوان وقد كان
الاصل كل انسان حيوان ههنا الثالث طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل
لينتج محالاً فنقول ههنا لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذي هو عكس قولنا
كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعني لاشئ من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل
ونقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج انه لاشئ من الانسان بانسان
وهو سلب الشئ عن نفسه وهذا المحال لا يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق
ولامن الصورة لانه على هيئة الشكل الاول فتعين انه من الكبرى وهو محال فيكون نقيضه
اعني بعض الانسان حيوان حقاً وهو المط وهذان الطريقان يجريان في السوالب

مكتوبة عن موضوع معين على

ايضا بخلاف الاول كما اشترنا اليه واذا عرفت هذا فاعلم ان الطرق الثلاثة تجري بعينها
في انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية كما فصلناها هذا هو البيان الاجالى الكافي
ههنا والتفصيل في المطولات قال الشارح العلامة والافعض الانسان بحجاء اشار
بهذا الى بيان انعكاس السالبة صالبة كلية بطريق العكس كما فصله اول بقوله اذا صدق
سلب المحمول او حاصله انه لو لم يصدق لاشي من الحجر بانسان صدق نقيضه
بعض الحجر انسان لا امتناع ارتفاع النقيضين وقد ثبت ان الموجبة الجزئية تنعكس
جزئية فيعكس الى بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشي من الانسان بحجر
هف اذ يلزم اجتماع النقيضين وهذا المحال انما لازم من صدق نقيض العكس فهو محال
فيكون العكس حقا وهو المظ قال الشارح العلامة او نضعها اشارة الى بيان العكس
بطريق الخلف وبيانه ههنا انه لو لم يصدق لاشي من الحجر بانسان صدق نقيضه
بعض الحجر انسان ونضعه الى الاصل ونقول هكذا بعض الحجر انسان ولاشي
من الانسان بحجر ينتج ان بعض الحجر ليس بحجر هذا خلف وهذا المحال يلزم من الصورة
لانها على هيئة الشكل الاول ولان الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين انه من الصغرى
فهو مح فيكون نقيضه اعني لاشي من الحجر بانسان حقا وهو المطلوب واما ان السالبة
لا تقتضي وجود الموضوع فيكون سلب الشي عن نفسه جائزا فهو وان كان واردا
لكنه لا يلتفت الى امثاله في مثل هذا المقام فظهر ان عكس السالبة الكلية الى نفسها
مبين هذين الطريقين واما الافتراض فقد عرفت انه مخصوص بالموجبات فعلى هذا
معنى قوله بين نفسه انه يدعي بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك بداهة الحكم ببداهته
اذ بما يكون الشي بدعيها ويكون الحكم ببداهته نظريا على ما حقق في محله فالطريقان
الذكران للثاني لا الاول او نقول معناه انه يدعي خفي يحتاج التنبيه كما اشار اليه المص
بالتنبيه المذكور او نقول معناه انه بين ظاهر بالطريقين المذكورين فيبدفع ما توهموا ههنا
من ان دعوى البداهة يتناقضانها بالبرهان وعلى الله التكلان قال المص والسالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما قد وقع في بعض نسخ الحاشية هذا فيه ان عكس القضية يعتبر
في كونها عكسا لزوما للقضية كما عرفت فيما سبق فليدرك ما مستدرك بل لا بد
ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس لها اذ القضية الحاصلة من تبديلها ليست بلازمة لها
لانها وان صدقت في بعض المواد لكنها لا تصدق في البعض الاخر فلا يكون عكسها لها
انتهى آجيب عنه بان قوله لزوما قيد للنفي بمعنى ان عدم عكسها لازم اى واجب
اذ لو جاز لا يمكن عكسها فيلزم المحذور المذكور في الشرح وبانه يجوز ان يرجع النفي
الى القيد والقيد جميعا فعلى هذا يكون المراد بالعكس معناه اللغوي وبالتحديد بالضرورة
حصل المعنى الاصطلاحي فالتنفي في الحقيقة راجع الى المعنى الاصطلاحي فلا استدراك
هذا والذي يظهر من الشرح انه حل العكس ههنا على المعنى اللغوي حيث قال وليس
كذلك اى ليس يصدق العكس في كل موضع يصدق الاصل فيه بمعنى وان صدق العكس
في بعض ذلك الموضع وقال ايضا لجواز صدق عكسه احيانا بخصوص المادة فكلاهما
صريحان في وجود العكس في بعض المواد وما ذلك الا انعكاس اللغوي لكن الشرح
ههنا في فصول البدائع على العكس الاصطلاحي مع ارجاع النفي الى القيد حيث قال

اولا والسالبة الجزئية لا عكس لها لجواز كون الموضوع اعم وامتناع سلبه عن الاخر
ثم قال واما ان المتأخرين قالوا بالانعكاس الخاصتين عرفية خاصة ورادوا لذلك في الشكل
الرابع ضرر وبالثلاثة فبناء على تعيين الموضوع ولذا يتوهم بالافتراض وذلك خروج عن
مفهوم الجزئية وبحث في الحقيقة عن الشخصية او الكلية وكما ان اول من تنبه لاجراجه
اثير الدين الابهرى قانا اول من تنبه لجوابه من طرف المتقدمين انتهى فلهذا يقتضي
ان معنى قول المص والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما انها لا عكس لها لزوما كليا
اى في جميع المواد وان كان لها عكس اصطلاحى في بعض المواد كالسالبين الخاصتين
ويؤيده انهم لم يذكروا ههنا قيد للزوم بل المص ايضا لم يذكره في قوله والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية فاخذ هذا القيد ههنا يؤيد ما فهمه الشرح لكن يرد عليه ان كلام المص
ههنا في المطابقات لافى الموجهات فاخذ هذا المعنى منه بعيد الا ان يكون هذا الكلام منه
في كتاب آخر المص بين فيه المطلقات والموجهات ولعله كتاب الهداية اذ القسم
الاول منه معقود لبيان المنطق بين فيه احكام القضايا غير مقصورة على المطلقات واقد
صادقته في اوان التحصيل في بعض بلاد الروم وبهذا البيان يتدفع المناقاة بين
ما قرره ههنا وبين ما قاله في فصول البدائع قال الشارح العلامة واعلم انه فرضه
الاشارة اولا الى الاعتذار على مذاق الساطرين عن ترك المص مباحث عكس النقيض
وحاصله ان عكس النقيض غير مستعمل في العلوم والانتاجات لعدم رعاية حدود القضية
فيه بخلاف عكس المستوى فخر يران يترك في مثل هذه الرسالة المعقودة لبيان ما يجب
استحضاره في العلوم واما ارادهم بما حاشته في المطولات فلو جرد بعض النفع فيها وثانيا
الاغراض عليهم بانه مستعمل في العلوم والانتاجات كما لا يخفى على من تتبع كتب الشيخ فقهه
فعر بعض المص ايضا بان المناسبات ان يشير الى بعض مباحثه لانه ايضا مما يجب
استحضاره في العلوم على ما اشار اليه رئيس القوم ومن لم يفهم الانتقال قال ما قال
واما تساهل الشيخ في بعض كتبه عن مباحثه فلهذا للاكتفاء بما ذكره في كثير من كتبه
اولا لاشارة الى انه في الاستعمال في العلوم والانتاجات ليس كعكس المستوى ولذا اعتنى به
في جميع كتبه المنطقية دون عكس النقيض فلو قال احدا بانه لهذا اسقطه المص ههنا
لكان له وجه ويتدفع فعر بعض الشرح المص قال الشارح العلامة يستلزم عكس النقيض
كقولنا جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقيض الكبرى ان جزء الجوهر جوهر
لا اذا عكسنا الكبرى بعكس النقيض وقلنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فهو جوهر وضم هذا الى الصغرى المذكورة يحصل النتيجة المذكورة من الشكل الاول
لكنه لكونه بالواسطة اخرجوه عن القياس كما سيجي الاشارة اليه من الشرح واما الاعتراض
على اخرجاه عن تعريف القياس بانه من الطرق الموصلة الى التصديق كالتعريف المبين
بالعكس المستوى فقد اجاب عنه بان الانتقال من القياس المبين بعكس النقيض الى النتيجة
بعيد بخلاف القياس المبين بعكس المستوى والقول بان الشكل الرابع بعيد عن الطبع ايضا مع
انهم اخرجوه عن تعريف القياس وعدوه من عداد الاشكال فمدفوع بان حدود القضية فيه
مرعية وان كان الانتقال فيه بعيدا عن الطبع ولا كذلك القياس بواسطة عكس النقيض

وستسمع لهذا زيادة تحقيق فانتظر قوله أي على تابعي الشيخ وطالبي استنتاجه بعكس
التخصيص التفسير نشر على ترتيب اللف اذا الموجود في نسخ الشرح تقدم الكلمة التي
بالعين المهملة على التي بالعين المجرمة وان كان الامر بالعكس يكون التفسير على غير
ترتيبه ولا بأس في ذلك قوله ففيه تفكيك الضمير حيث كان الضمير الاول راجعا
الى الشيخ والضمير الثاني راجعا الى الاستنتاج المدلول بقوله يستتبع قوله او حذف
المضاف وهو لفظ الاستنتاج في الثاني أي الثاني في الكلام الش والتثاني ايضا في كلامه
على النسخة المحررة او الثاني في بيان المحشي فقط دون الشرح ان كان نسخ الحاشية
على عكس ما شرنا اليه اولا اذ قد وقع في بعضها أي على طائفي الشيخ وتابعي استنتاجه
لكن الظاهر هو النسخة الاولى فافهم قوله من الاتباع على وزن الافعال فح يكون الكلمة
المذكورة من باب الافعال على وزن مفعليه وهذا هو الظاهر من قوله وتابعي ولك
ان تقول قوله من الاتباع بشديد التاء من الافعال فيكون كلتا الكلمتين من الافعال
قوله اما اذا كان من التبع اخذاه من المضارع المحذوفة منه احدى التائين وهي تاء
التفعل اذ قد تقرر في علم الصرف ان احدى التائين من المضارع من تفعل وتفاعل
وتفعلل تحذف تخفيفا للاستقلال الحاصل من اجتماع التائين فالامر اظهر في شأن
الكلمة المذكورة لكن الشأن في انه هل يجوز الحذف المذكور فيمساعد المضارع وقد قرر
في محله ان الحذف المذكور مشروط بامرين احدهما كون كل منهما مفتوحا والثاني
امتناع الادغام الا يجلب همزة الوصل كما في ادثر واثقل وازمل وازين وامثاله ومن المقرر
فيه ان شرط الادغام وجود حرف بعد هاء تقاربها في الخرج واما ادغام التاء في
التاء التي هي الفعل كما هو الموجود ههنا فغير معروف في ذلك العلم فالحق ان اخذها
من التبع غير مطابق للعربية فالوجه ما اشار اليه اولا وثانيا فلا ينبغي ان يحمل هذه
الكلمة على سهو ناسخيه بعد امكان التوجيه بالوجهين السابقين كما ينبغي على المتأخرين
قال الشارح الباب الرابع أي اللفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات
السبعة المشهورة في امثاله في مقاصد التصديقات أي المباحث المتعلقة بها وهو أي الباب
الرابع باب القياس أي المباحث المتعلقة به من تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به
من الضروب والاشكال ولعله لوضوحه حذفه في البيان وهذا البيان على نسق ما اشار
اليه في صدر الكتاب على ان الغرض ههنا بيان ان الباب الرابع لما ذاعقد ويلزم
ليانه بيان ان مقاصد التصديقات باب القياس ايضا فاندفع ما اشار اليه المحشي ههنا
قوله ولو قال أي بدل قوله وهو باب القياس وهي أي مقاصد التصديقات الاقضية
وضروبها واشكالها لكان اظهر اذ قد تبين مما ذكره ان الباب الرابع لما ذاعقد فبق
التردد في ان مقاصد التصديقات لما ذاعقد وان لم ذلك من بيان ان الباب الرابع
باب القياس بناء على ان الباب الرابع عبارة عن مقاصد التصديقات وفيه ان الغرض
ههنا انما هو بيان ان الباب الرابع من الابواب أي باب منها نعم يلزم بيان ان الباب الرابع
الذي هو باب القياس لا شيء هو لكنه وظيفة الشرح والكلام ههنا في توجيه
كلام المتن فالحق ان اظهرته انما هو بالنسبة الى اخذ الاشكال وضروبها قوله واولي
الموافقة الظاهرة بينه وبين ما صنعه في المبادئ حيث قال في القضايا واحكامها وفيه

ان مراد الشارح باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به ولك ان تقول
في تقسيمه اقتزائيا واستثنائيا ضروريا واشكاليا ولعل لهذا قال تأمل وقيل في وجهه
ان رعاية الموافقة بين المقاصدين ليست بادون من رعايتها بين المقاصد ومبادئها
فلعل صنيعه هذا وان لم يوافق لما قرره في قوله القضايا واحكامها لكنه موافق لما قرره
في القول الشارح فاورد المقاصدين على وتيرة واحدة وفيه ان كلامه ههنا ليس في ايراد
لفظ القياس بلفظ المفرد فقط بل في ترك الشارح ضروب القياس واشكالها ويراد
الاقضية بلفظ الجمع استطرادي ومن البين ان مثله غير موجود في القول الشارح فالوجه
ما اشارنا اليه قوله الكائن في تعريفه وتقسيمه اشار به الي ان الظرف اعني قوله
في تعريفه اه صفة لباب القياس وقد راعاه اسما معرفا لذلك وان كان المشهور تقديره
فعلا واسما متكررا وقد اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون ظرفا
لفوا معمولا لباب القياس لكونه ليس بمعنى المصدر ولا يحسن جعله حالا لان المقصود
ههنا ان الباب الرابع باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه لباب القياس حال كونه
في تعريفه وان كان المسأل واحدا وقس عليه امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة
المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير هكذا اشار اليه الشريف في قول صاحب التلخيص
في قول المص والفصاحة في المفرد والفصاحة الكائنة في المفرد واما الاعتراض عليه
بان فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء بعض آخر منها فردود بان اللام الداخلة
في مثل الكائن حرف تعريف بالاتفاق ولهذا البحث مقام آخر قوله والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية بانه اما مشترك لفظي بين الملفوظ والمعقول واما حقيقة
في الثاني مجاز في الاول كما هو الظاهر في هذا الفن فان كان المراد به الملفوظ كان جنسا
للقياس الملفوظ وان كان المراد به المعقول كان جنسا للقياس المعقول كما سبق في الاشارة
الى مثله في تعريف القضية فالقياس المعقول قول معقول مؤلف من قضايا في العقل
تأليفها يؤدي الى التصديق بشيء آخر والقياس الملفوظ ما ذكر ايضا ولا فرق بين
تعريفهما في التوجيه الا ان القول والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المسموعات
قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث
هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول لكن القياس
المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والخطابة والسفسطة
والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها فعلى هذا
كان الانسب ان يحمل المعرف والتعريف على الملفوظ حيث ذكر المص الكل في عداد
القياس وما قيل من انه لو اريد بالقول الملفوظ لم يصح قوله لزم عنها لذاتها قول
آخر اذا التللفظ بالمقدمات لا يستلزم التللفظ بالنتيجة فندفع بان القول الملفوظ ما قصد
يجزه منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولا الا اذا دل على صناء فيكون القول
المعقول لازما للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازمة للقول المسموع
ايضا وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم القول المعقول فان التللفظ بالمقدمات
يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا التللفظ بها قال المص
مؤلف من اقوال ذكر المؤلف بعد القول ليتعلق به قوله من اقوال ولانه لو قيل قول

من اقوال توهم انه بعض من الاقوال مع ان القياس عين تلك الاقوال فلا يكون ذكر مؤلف مقصدا كازعمه شارح المطالع والمراد بالاقوال ما فوق الواحد وهكذا كل جمع ذكر في الشعر يفيد تناول القياس البسيط المركب من المقدمتين والمركب المؤلف من اقوال ثلثة فصاعدا وقد قيل ان القياس هو المركب من قولين وان المركب من اقوال ثلثة او ازيد اقبس في الحقيقة فعلى هذا يكون المراد بالجمع الاثنين فقط وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور اذا القياس مأخوذ في تعريف المقدمات حيث قيل في تعريفها ما جعلت جزء قياس او جهة فان قلت المراد من الاقوال المقضيات فان عني بها ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية واعني بها ما هي بالفعل مخرج القياس الشعري وايضا ههنا قياسات هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس فهو حي ولما كان الشمس طالعة فالتأخر موجود فلا يكون التعريف جامعيا ايضا قلت فخذوا الشق الاول والقضية الشرطية مخرج بقوله متى سلمت فان اجزاء الاحتمال القديس لم يوجد المانع اعني ادوات الشرط او العناد او تخالف الشق الثاني ونقول المراد بالقضية ما يقتضي تصديقا او تنقيلا فدخل القياس الشعري فيه لتضمينه التخييل وبمخرج الشرطية لعدم تضمنها شيئا من التصديق والتخييل ونقول ايضا في الجواب عن الثاني القياس الاول لا يتم الا بمقدمة محذوفة هي قولنا وكل متفلس فهو حي والقياس الثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم لدلالة كلمة لما عليها كذا في شرح المطالع قوله ومما عطف نفسه بقوله وحقيقتها اذا المعرف ههنا عبارة عن القضية المعقولة بدلالة قوله حقيقتها فبعد هذا القول لا يحتمل ان يكون المراد به القضية المفروضة نحي يحتمل ان يكون المراد بالمعنى ههنا المدلول كما توهم واصل اخبره بعد قوله حقيقتها اشارة الى ان المراد بها حقيقتها المعقولة دون حقيقتها الخارجية كما هو المتبادر من لفظ الحقيقة قوله بالفعل قيد الايجاب والسلب معا قوله امكسها وعكس نقضها كانه لا يرصني بتعميم لفظ العكس اليهما بل زاده على زعم المغاربة بينهما فقال ثانيا للعكسين ولا يطل للعكس على ان يكون المراد به كلا العكسين وفيه نعيم شارح المطالع حيث عزم لفظ العكس اليهما قوله بل او كانت منكرا كاذبا لكنهما بحيث لو سلمت لزعم عنها لذاتهما قول آخر فسمى قياسا كما في قولنا زيد حمار وكل حمار يأكل التبن فالتبن بحيث لو سلمت لزعم عنهما لذاتهما قول آخر وهو زيد يأكل التبن فان لقياس من حيث هو قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل تكون بحيث لو سلمت لزعم عنها ما يلزم واما القياس الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التخييل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسلمة فاذا قال فلان حسن فهو قرك فانه قال هكذا فلان حسن وصكل حسن قرك فلان في اوقال العمل مرة فهو يشيع اي قبح فكانه قال العمل مرة وكل مرة فهو يشيع فالعمل يشيع فهو قول انما سلم ما قبله ازم عنه قول آخر لكن الشاعر لا يقتدر هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد ان يثبت فيقول فبرغب او يبرر كذا في شرح المطالع قوله قال المص لزعم عنها لذاتهما لا وافرد

في الموضوعين لكان فيه اشارة الى ان الهيئة جزء من القياس والدليل المنطقي على ما هو مذموم ههنا خلافا للاصوليين فانهم جعلوا الدليل اعم من المفرد والمقدمات المتفرقة والمرتبة ايضا على ان يكون الهيئة خارجة عنه واما عند اهل المعقول فلا يطلق الدليل الاعلى الثالثة مع الهيئة فيكون في توجيه الضمير اشارة الى ان الهيئة مأخوذة معها جعلتها شيئا واحدا وقد اشار اليه ابن الحاجب حيث قال في تعريف الدليل المعقول اقوال يكون عنه قول آخر ولوقيل اشار المص الى هذا الامر بقوله قول حيث اتى بالافراد لكان له وجه لكنه يأتى عنه بعده قوله لم يزل عنها لذاتها على انه يأتى عن قول قول وعلى هذا المعنى قوله مؤلف العموم المتفرقة والمرتبة المأخوذة معها الهيئة اولا فالوجه ان يؤخذ هذا المعنى من قوله لم يزل قول آخر اذ لزوم القول الاخر من الاقوال لا يكون الا بان يكون الهيئة مأخوذة معها فافهم قوله المستفردة المنبثقة على وزن اسم المفعول على الكلى متعلق بالاستدلال قوله يسمى قياسا مقصدا المشهور انه يكسر السين وجوز بعضهم بفتح السين بل رجحه قوله لافادة اليقين يستفاد منه ومن قول الشا لكونهما ظنيين ان المراد بلزوم قول آخر اليقين قبل فيخرج الصناعات الاربع ماعدا البرهان وفيه ان الصناعات الاربع مفيدة لليقين بمقتضى صورتها على تقدير تسليم مقدماتها وهو المراد ههنا وان كانت تلك الصناعات بالنظر الى ذوات المواد غير مفيدة له وقد سبق ما يتعلق به واما عدم اليقين في الاستقراء الناقص والتخيل فاما نشأ من عدم تمام صورتها الا يرى انه لو قيل كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والسباع وسائر الحيوانات كذلك لا يكون صورة القياس موجودة فيه لكون كلمة الكبرى شرطيا في الشكل الاول مشلا والامر في هذه الصورة مبنى على الغالب وكذا حال التمثيل فافهم قوله هذا اذا كان المراد به اقوال هذا انما يريد اذا كان المراد باللزوم في تعريف القياس هو الاعم من اللزوم بحسب الصورة وبحسب ذات القياس واما اذا كان المراد منه هو اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القياس كما هو المراد ههنا فلا لان ذلك اللزوم لا يكون الا قطعيا فلا يوجد في الاستقراء والتخييل والا لما تخلف مدلولها عنهما اصلا ولعله انما قال ما قال لاجل الصناعات الاربع ماعدا البرهان لدخولها في التعريف مع ظنيتهما لكن قد عرفت ان دخولها في التعريف من حيث صورها وهي قطعية الاستلزام في الكل وان كانت ظنية او كاذبة من حيث المواد صرح به الشريف في شرح المواقف ولا كذلك الاستقراء والتخييل قوله يعني اه وحاصله ان معنى لزوم القول الاخر من الاقوال حصول علمه من علمها ومن البين ان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يوجد اللزوم بالمعنى المذكور في المقدمتين المستلزمين لاحدهما وان وجد فيهما لزوم خارجي فالمراد من الحصول في قوله دخلا في حصول القول وكذا في قوله الا ترى اه الحصول في الذهن لا الحصول في الخارج ولك ان تجعل الحصول الثاني اعم والحق ان هذه المادة خارجة بكلمة عن فان الموجود في هذه المادة هو الاستلزام لا لزوم عنها هذا قوله وايضا اه هذا ما اشار اليه شارح المطالع في الصورة المذكورة اعني قولنا لاشي من الانسان يحجر وكل حجر جساد وان وجد فيه الاستلزام لقولنا لاشي من الانسان يحجر لكن

لا يوجد فيه لزوم عنها كما هو اللازم ههنا اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل حجر جسم
او بدلنا الصغرى بقولنا لا شيء من الشجر بحجر او بدلنا ههنا معا كان النتيجة الايجاب
وهو ان كل انسان جسم وان كل شجر جسد وان كل شجر جسم فالمركب من الصغرى
السالبة والموجبة لا يلزمه النتيجة السالبة وان استلزمها في المادة المذكورة فذلك
استلزام لها لازوم عنها ناشيا منها قوله لكن هذا يخرج قوله لذاته بسبب ان مثله
من خصوص المادة لذاته يعني فلا حاجة الى اخراجها بقوله لذاته وما قيل من
ان شارح المطالع اخراجها عن التعريف بملاحظة الهيئة والصورة فلعسل النقل
المذكور محتفل ليس بشيء لان الاخراج بملاحظة الصورة يؤل الى الاخراج بملاحظة
اللزوم عنها بشهادة الرجوع الى شرح المطالع قوله يكون متعلق بمحول او بهما موضوع
الاخرى اى بشرط ان يكون المحمولان في القضيتين متحدين كما في المثال المذكور
وبهذا الاشتراط يحصل الاحتراز عن القياس الغير المتعارف فانه ايضا مركب
من قضيتين يكون متعلق بمحول احدهما جزءا من الاخرى موضوعا او محمول ولا فيكون
المحمولان متغايرين فيه قطعاً وهذا اى القياس الغير المتعارف قطعي الاستلزام لا يحتاج
فيه الى مقدمة اجنبية ويتعقد فيه الاشكال الاربعة على ما فصل في الرسائل العمولة
لذلك فعلى هذا لا يحتاج في اخراجه عن تعريف قياس المساواة الى الشرط المذكور
بل يخرج بقوله يكون متعلق بمحول احدهما موضوع الاخرى اذ المراد به فقط ولا
كذلك القياس الغير المتعارف لانه في الشكل الاول منه وان كان كذلك لكنه لا يكون
كذلك في الاشكال السابقة منه فبملاحظة قيد فقط في تعريف قياس المساواة يخرج
الغير المتعارف منه ولا حاجة الى الاشتراط المذكور وان اجعوا عليه قوله بل بواسطة ان كل
مساوى المساوى للشيء مساو لذلك الشيء وهى مقدمة اجنبية عن كلتا المقدمتين هذا
ما اختاره بعضهم كما في شرح المطالع ثم قال فان المقدمتين المذكورتين تتجهان
ان امساو لمساوى ج فاذا ضمنتها الى تلك المقدمة اتجهتا ان امساو ج فعلى هذا يكون
داخلا في تعريف القياس ويكون قياساً ثم قال وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك
المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرر الوسط لافى القياس الاول وهو ظاهر ولا فى القياس
الثانى لان محمول الصغرى مساو لمساوى ج وهو موضوع الكبرى مساوى المساوى وهما
متساويان فلئن قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لانم ان القياس انما ينتج بالذات
اذا تكرر الوسط فنقول فمى يكون احد الامرين لازماً اما اختلال تعريف القياس
بدخول قياس المساواة فيه واما بطلان القاعدة القائلة كل قياس افتراضى فهو
مركب من مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قوائم امساو ج
ان لم يكن قياساً يلزم الاختلال وان كان قياساً بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه
في حيد اوسط انتهى فظهر منه ان قياس المساواة وان ادخله بعضهم في التعريف
بملاحظة الانضمام المذكور واعتباره قياساً مركباً من مقدمتين ثلثة لكن التحقيق
انه خارج عن التعريف كما انه خارج عن المعرف وهو الرضى عند صاحب الكشف
وههنا كلام لا يتحمله المقام قوله الا ان يراد به مادة عنوان المساواة مثل المثال المذكور
فبرد عليه انه لا يفيد الاحتراز عن عين تلك المادة مع ان للقياس المساواة مواد

اخر غيرها الا ان يكون مراده بقوله الا ان يراد به اى بقياس المساواة المضاف اليه
للمثل مادة عنوان المساواة فيكون المثل شاملاً لجميع المواد وللمادة المساواة ايضا على
طريق الكسائية كقولك مثلك لا يخل فالضمير المذكور في كلمة راجع الى المضاف اليه
لا الى المثل ولك ان تقول اذا حصل الاحتراز عن مادة المساواة يحصل الاحتراز عما عداها
ايضا لانها من اشهر افراده فلا حاجة الى التكلف المذكور في دفع اليراد قوله
ان يكون القضية التي تكون واسطة في اللزوم لازمة لاحدى المقدمتين لكن يكون
حدها مغاير الحدود القياس بخلاف المنتج بواسطة عكس المستوى فان الانتاج
ههنا وان كان بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين ايضا لكن يكون حدها غير
مغاير لحدود القياس لم تعد غريبة بل لم تعد واسطة والحاصل ان الخارج عن التعريف
بقياس لذاته امران الاول ما صحت الانتاج بواسطة مقدمة غير لازمة لاحدى
المقدمتين كما في قياس المساواة فالنتيجة فيه ليست لازمة لصورة القياس ولذا
تختلف عنها في صورة عدم صدق تلك الواسطة كما في النصفية والربعة وغيرها
للكسائي القياس المبين بعكس النقيض فالنتيجة فيه وان كانت بواسطة مقدمة لازمة
لاحدى المقدمتين بحيث لا تختلف عن صورة القياس لكن لما كان حدها مغاير لحدود
القياس في كلا الطرفين كما في عكس النقيض على مذهب القدماء او في احدهما كما في عكس
النقيض على مذهب المتأخرين اخرجوه عن القياس نعم برد عليه انه ينبغي ان لا يخرج
ههنا كما اشار اليه شارح المطالع وهو الذى مال اليه الشيخ كما اشار اليه الش سابقا
بقوله والشيخ كثير اما يستنتج بعكس النقيض وامل قوله تأمل اشارة اليه فعلى هذا
يكون اخراج الش اليه عن تعريفه المحاشاة مفهوم والافهول لا يرضى بمخالفة الشيخ
كما سبق واما ما قبل من ان وجه الاخراج اياه عدم تكرر الحد الاوسط فيه وبعده
الاتقال منه الى النتيجة بالقياس الى القياس المبين بعكس المستوى ففيه ان عدم
التكرر وان البعد لا يكون سبباً للاخراج والارزهم ان يتركوا الشكل الرابع وان يخرجوه
عن تعريفه قال شارح المطالع واعلم انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس النقيض
داخلاً في تعريف القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة
الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال الجهولات على وجه
اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك تستلزمها
بواسطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فالك كما نقول في عكس المستوى
مضى صدقت المقدمتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت صدقت
النتيجة كذلك لك ان تقول ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة الاجنبية
فان الملزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وح يدخل في القياس ما لا يحتاج
الى البيان وما يحتاج اليه بمحفظ حدود القياس ولا يضره التغير بطريقه او احده طريقه
الدهى والحق ان ادخله في تعريف القياس بالنظر الى اوساط الناس الذين دون
العلوم لاجلهم غير صحيح اذ لا يخلو عكس النقيض عن التلبس والتلبس نعم اصحاب
الاذهان العالية كشمل الشيخ وغيره لا بأس في صدقه من القياس وادخله فيه بالنظر
واليهم ولعل كلام ابي الفتح ههنا مبنى على ذلك فتأمل لما هنالك قال شارح وايضا

اعتراض عن مثل اه لا يقال هذا قياس من الشكل الثاني فكيف يجتزأ عنه لا يتناول لام
 انه قياس من الشكل الثاني وانما يكون كذلك لولم يكن المقدمة الثانية موجبة لكنها
 اوردها موجبة فلا وسط هنالك سلتاء لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء
 الجوهر جوهر لا بالنسبة الى لاشي من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي
 يختلف بحسب اختلاف ما نسب اليه كسائر الاضافات هذا ثم اورد ههنا بان الضرب
 الاول من الشكل الاول كما ينتج موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ايضا لان الثاني
 اعم من الاول والمستلزم للاخص مستلزم للاعم وكذا الضرب الثاني من الثاني كما ينتج
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بناء على ان الثاني اعم من الاول وما يستلزم الاخص
 يستلزم الاعم مع ان الضربين المذكورين قياسان بالنسبة الى الكلتيين لا بالنسبة
 الى الجزئيتين فينتقض تعريف القياس بهما منعافطما اجيب عنه بان المراد بالزوم
 القول الآخر هو اللزوم بلا واسطة في نفس الامر وجميع نتائج الاشكال كذلك وانما
 بواسطة في ماعدا الشكل الاول في العلم بالانتاج لافي الانتاج نفسه وليس استلزام
 الضرب الاول والثاني الجزئيتين المذكورتين بواسطة استلزامهما للكلتيين فاندفع
 النقض المذكور واجيب ايضا بان القول الآخر هو الفرض من ترتيب المقدمات والفرض
 من ترتيب المقدمات في الضرب الاول هو الموجبة الكلية لا الموجبة الجزئية وفي الثاني
 هو السالبة الكلية لا السالبة الجزئية وبان القول الآخر هو المطلوب فكونا الجزئيتين
 مطلوبين ههنا ولا يخفى ما فيه فان كون الخاص غرضنا ومطلوبا يستلزم كون العام
 غرضنا ومطلوبا مع ان هذا التعريف مما لا دليل عليه في التعريف فالحق ان مثله خارج
 عن التعريف بقيد لذاته قوله كما في المساواة والظرية وكذا القول الاتي ينبغي ان يقدم
 على تحشية قوله عن مثل جزء الجوهر ولعله وقع التأخير ههنا من التسامح ومعنى الكلام
 وكذا التصور بالامثلة ظاهر قال المص قول آخر ايزم منها لذاتها قول آخر واللزوم
 المذكور اما عادي كما ذهب اليه اهل السنة او اعدادي كما ذهب اليه الحكماء او توليدي
 كما ذهب اليه المعتزلة او بطريق اللزوم كما ذهب اليه الامام والتفصيل في علم الكلام
 ثم ان اللزوم المذكور اعم من ان لا يكون بواسطة اصلا كما في القياس الكامل او يكون
 بواسطة لكن لا تكون غريبة بان لا يكون شي من طرفيها مقار الحدود القياس كما في خبر
 الكامل او يكون واحد من طرفيها مقابرا والاخر غير مقابرا كما في الاقيسة الشرطية
 فالتعريف ينساولها جميعا كذا في شرح المطالع والمراد بالكامل هو ما كان من الشكل
 الاول وبغير الكامل ماعدا من سائر الاشكال قوله اما عين المقدمتين وهذا وان كان
 محالا لاستلزام كون الشيء عين نفسه لكن على تقدير ان لا يكون القول اللازم مقابرا
 يكون محتملا والكلام ههنا في صدد ابطال مثله فلا يتوهم انه لا يكون محتملا قوله لانها
 اى المصادرة في الاصطلاح كون المدعى جزء من الدليل اما نفسه او صحته كذا
 قيل لكن الظاهر ان مألها واحد فعلى هذا يلزم توقف الشيء على نفسه وهو مح
 فقوله المستلزم للحاصل بيان الواقع وما قيل من انه احتراز عن الدور المعنى كتوقف
 الابوة على البنوة وبالعكس فان كلا منهما لا يتصور بدون الآخر مع انه ليس بمحال
 فقد سها لان احد المتضادين كما لا يجوز اخذه في تعريف الآخر على ما نص عليه

التفتازاني وغيره والا يلزم الدور المهروب عنه كذا لا يجوز اخذه في دليل الآخر
 لئلا ماذكر من المحذور فان اراد هذا القائل بان بينهما توقفا مع قطع النظر عن وقوع
 احدهما في دليل الآخر وليس بمحال فهذا المقام ليس محله وامرئ ان كلمة الكلام
 كثير اما يوقع صاحبه في الملام قوله وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم
 بخلاف المقدمات فانها مفروضة التسليم فلو لم يكن النتيجة مقابرا لها بان تكون
 مفروضة التسليم كالمقدمات لم يخرج ههنا الى قياس والحاصل انه لو كانت النتيجة احدي
 المقدمتين لم يخرج ههنا الى قياس ههنا ذكر الشيخ في الشفاء ويلزمه ان يكون النتيجة
 غرضنا للتركيب من الاقوال وعلمه مطلوب بان علمها وكون الحركة اولا منها اليها ثم
 من المقدمات اليها فلو كانت النتيجة عين احد ههنا لاختل تلك الامور لكن هذا
 التعريف مما لا دليل عليه من الفاظ التعريف بل هو مستفاد من الواقع قال الشارح
 العلامة كذا اجابوا اه اساله عليهم لهدم كونه مرضيا عنده اذ التعريف المذكور بظاهرة
 صام في عليها اذ هي قول مؤلف من اقوال وعدم تسميتها اقوالا لا يضر صدق
 التعريف عليها وانما لم يجب المحقق الرازي عن تلك المسألة لافي شرح التسمية ولا
 في شرح المطالع فكأنه عرض عليهم بان جوابهم لا يدفع الاعتراض وان دفعه ههنا
 اذ الموجود في المادة المذكورة انما هو الاستلزام لا اللزوم عن الاقوال وان تحفل المهرة
 لا يطال قوله اشارة الى ان في الجواب نظرا ووجهه صدق التعريف عليه بعد
 التعريف المذكور فحرم يلزم لا يفتي من الحق شيئا وما قبل من ان ناقض التعريف مستدل
 وموجه مانع فكأنه قال المراد من الاقوال ما لم يخرج اعتراجا شديدا ولذلك لا يخلو
 القياس عن الادوات الدالة على الاقتران والدالة على الاستثناء والقضية المركبة ليست
 كذلك ولذا دخلت في تعريف القضية ولم تدخل في تعريف القياس فمن قيل
 التعريف بعد التعريف مما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا حارجه الجيبون عليه عنه
 والقول بان مرادهم ما ذكرناه والا يلزم تجهيلهم قرنا بعد قرن من قيل الاستدلال
 بشأن الرجال على حال المقال ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق
 ان التعريف المذكور لا يفتضحهم في دفع الاعتراض عن ظاهر التعريف ولذا جزم المحشي
 بعدم تماميته بقوله بل لا ريب وليس مقصوده من قوله بل لا ريب دعوى البدهة حتى
 رد عليه ان دعوى البدهة في محال النزاع غير ممنوعة على انه لا فائدة في تحريمهم
 المذكور حتى يصح الى زاعمهم قوله والجواب الصحيح اه هذا ما اختاره الشارح
 العلامة في فصول البدائع لكن بان زاد في التعريف قيد الكسب كما يشهد به الرجوع
 واما المحشي فقد جعل اللزوم على اللزوم بطريق الاكساب بقرينة اشتهار ان القياس
 من الطرق الاكسابية كالتعريف ومن البين ان القضية المركبة المستلزمة لعكسها
 وعكس نقيضها وان كانت مركبة من اقوال لكن الاستلزام المذكور فيها ليس
 بطريق الاكساب وقد اشرنا الى ما هو غني عنه بان الموجود فيها هو الاستلزام
 لا اللزوم عنها كما هو شأن القياس ولا يبعد ان يكون مراد المحشي هذا ايضا ويمكن
 ان يجاب ايضا بان المراد بالاقوال القضايا بالفعل والجزء الثاني في القضية المركبة ليس
 بقضية بالفعل على انه يمكن دفعه ايضا بان القول الآخر ما هو المط كاسبق من المحشي

انما ولازم ان العكس المستوي وعكس النقيض في القضية المركبة كذلك هذا
ولا تلتفت الى تقولات الاوهام والمجده لله على نعمه الجسام قال الشارح العلامة ان
لا يمكن النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل صورة هذا القيد مراد في تعريف الاستثنائي
ايضا والمراد ان ذكر النتيجة او نقيضها في الاستثنائي وعدمه في الافتراضي انما هو بحسب
الصورة اي على الترتيب الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معه لا بحسب الحقيقة
اي بحسب احتمالها على الحكم والا لا يكون قول آخر في صورة ذكر عين النتيجة في الدليل
ولزم التصديق بالنقيضين عند ذكر نقيضها فيه والكل بط بل يلزم ان لا يكون
مطلوبا وان لا يكون ايضا محسوبا الى الاستدلال عليه فلذا قيد التعريفين المذكورين
بالقيد المذكور هذا ما اختاره الفاضل المحشي ولك ان تقول لو لم يقيد التعريفان بالقيد
المذكور لانتقض تعريف الاستثنائي جعلا في النتيجة او نقيضها ليست مذكورة فيه
بالفعل لانها قضية مشتقة على الحكم واطراف الشرطيات لا يوجد فيها الحكم وانتقض
تعريف الافتراضي منعا حيث يدخل صور الاستثنائي فيه ح وحاصل ما اشار
اليه في الجواب ان المراد بذكر النتيجة او نقيضها فيه الذكر الصوري اي على الترتيب
الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معها والامر كذلك في صور الاستثنائي فبهذا
القيد يسهل التعريفان عن الانتفاض وهذا ما اختاره بعض الافاضل وهذا وان كان
واضحا لكن الاول انفس الى ذوق مبتدئين واقيد مع ان فيه اشارة الى التقرير الثاني
بدون العكس فلذا اختاره والمجده لله وحده واما ما قيل من انه لو قال الش في تعريف
الاستثنائي ما كان النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالقوة القريبة الى الفعل لم يرد عليه
شيء ففيه ان تلك القوة ليست محض فعل وهو ظاهر ومن البين ان النتيجة او نقيضها
مذكورة في الافتراضي ايضا بالقوة على ما صرحوا به فيتنقض التعريفان ولا واسطة
بين القوة والفعل تسمى قوة قريبة الى الفعل فالجواب ما اشار اليه الشارح ومراده
ما حرراه هذا والذي يستفاد من شرح التسمية ان التعريفين لم يقيدا بقيد بالفعل
لدخل الافتراضيات في تعريف الاستثنائي ثم بعد هذا التقيد لم يقيد بهذا القيد
لكن الامر بالعكس وشارح التسمية وان لم يقيد بهذا القيد لكنه صرح بانه مراد
والادخل الاستثنائيات في تعريف الافتراضي فلذا اورد الشارح للعلامة هذا القيد
فقتصرنا انما سمي الاول اقترانا لاقتزان الحدود فيه والثاني استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء اعني لكن كذا في شرح التسمية قال المص وموضوع المطلوب اه الظاهر
ان بيان هذه الاصطلاحات والاسامي انما هو بالنظر الى الافتراضيات في الحملات صرح به
في شرح التسمية وشرح المطالع ونعميه الى الافتراضات الشرطية بمجمل الموضوع
والحمول معني المحكوم عليه والمحكوم به بحيث يشمل المقدم والتالي ايضا ياتي عنه
سوق الكلام نعم يستفاد من كلام شارح الاشارات ان الجزء الاول من المط سواه كان
موضوعا او مقصدا يسمى اصغر والجزء الثاني منه سواه كان محمولا او تابعا يسمى اكبر
فعلى هذا الواقع احد الى التعميم المذكور لكان له مساغ واما جريان الاشكال الاربعة
في كل قسم من الافتراضات الشرطية فاصرحوا به باسمهم قوله اعلم ان النتيجة اه
والنتيجة حيليات اخر باعتبارها تسمى بالاسامي الاخر كالمسئلة من حيث يمثل

عنها وبالمبحث من حيث يقع فيها البحث الى غير وكان المحشي خص الاسمين المذكورين
بالذكر اذ لم يقع البحث في المتن الا بهما قوله من حيث تفرعها على القياس خصه بالذكر
انكون الكلام فيه والا فابتصر على مطلق الادلة يسمى نتيجة ايضا واما المطلوب فتأمل
للمعرفة ايضا وقد قالوا في تعريف النظر الصحيح ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
مطلوب تصوري او تصديقي قوله ههنا اي في هذا الموضع اذ لها معان اخر في غير
هذا الموضع ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او شرطيا لمبا او علميا وما يتوقف عليه
الشروع في العمل وطائفة من الالفاظ قدمت امام المقي ليتفهم بها الى غير ذلك قوله
جزء القياس وقد وقع في الاشارات هكذا جزء قياس او حجة فقيل كلمة او حجة
اشارة الى المذهبين في المقدمة وقيل للتخفيف في التعبير وقيل للزهد من الشيخ والظاهر
ان المراد به ما عدا البرهان فكلية او تقسيم المحدود قوله والحد في اللغة الطرف
وقد اشار الشارح في بحث القول الشارح ان الحد في اللغة المنع فيستفاد منهما
ان الحد مشترك لفظا بين الطرف والمنع قال المصنف والمكرر بين مقدمي القياس
يسمى حدا اوسط فان قلت اللازم من تعريف القياس الاستلزام للنتيجة بالذات
واما تكرار الوسط فلا دليل عليه قلت الشروط المعتبرة في انتاج القياس نوعان
ما هو شرط لتحقيق الانتاج كالشرائط المعتبرة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم
بالانتاج كالشرائط المعتبرة في الاقبسة الافتراضية الشرطية وتكرر الوسط ابيض شرطيا
للانتاج بل للعلم به بناء على ان القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر
الوسط كذا في شرح المطالع قوله ويجوز اه اهل الفرق بينه وبين ما اشار اليه
الشارح ان المحفوظ فيما اشار اليه الشارح نفس الاصغر فبشبه قليل الافراد بالاصغر
ثم يطلق اللفظ الموضوع للثاني على الاول وفيما ذكره المحشي بلا حظ الاصغر باجزاء
فبشبه قليل الافراد بقليل الاجزاء ويطلق اللفظ الموضوع للثاني على الاول فالتفسير
بين التوجيهين اعتباري وكذا الحال في تسمية المحمول اكبر وما قيل من ان ما ذكره
الشارح مبني على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالاناء الصغير والكبير فكان
الافراد في جوفهما وما ذكره المحشي مبني على تشبيههما بالجسم الصغير قليل الاجزاء
وبالجسم العظيم كثير الاجزاء فتفرق فاسد اذ كيف يعتبر الافراد التي في جانب التشبيه
اعني الموضوع والمحمول في التشبيه اعني الانائيين المذكورين وان اراد انه بعد التشبيه
والاستعارة يكون الافراد في جوفهما اعتبارا الميق مدخل للافراد في التشبيه والاستعارة
فالجواب ما اشار اليه من ان التباين بين التوجيهين اعتباري وما اشار اليه شارح الاشارات
ههنا من ان الاصغر يسمى اصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعي عند
اقتصاص الحكم الكلي الايجابي والاكبر يسمى اكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك
الترتيب انتهى فغريب الى ما ذكره الشارح بل عينه عند التحقيق قوله ويجوز
ان يكون من قبيل تسمية الكل اعني مجموع الصغرى من الموضوع والمحمول باسم
الجزء اعني الموضوع في الشكل الاول والثاني والمحمول فيما عداهما بناء على ان اسم
الجزء المذكور هو الاصغر كما سبق وكذا الكلام في وجه التسمية بالكبرى يعني انه يجوز
ان يكون التسمية المذكورة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وما قيل من انه لو كان

التسمية من هذا القبيل ينبغي ان يسمى المقدمة اي مقدمة كانت بالصغرى والكبرى
لان الاصغر والاكبر اسما كانتا اسمي الجزئين انسلخ عنهما معنى الوصفية فانقل المذكور
انما هو من الاسمية الى الاسمية لا من الوصفية الى الاسمية فقلط لان كلاما من لفظ
الاصغر والاكبر وان كان منفولا اصطلاحيا لكن لابد ان يلاحظ فيهما المناسبة
المصححة للنقل على ما هو عادة المتقول فذلك المناسبة لا توجد في كل من الجزئين ولن
نترنسا عن ذلك فتقول كل من لفظ الاصغر والاكبر علم لجزء واحد منهما لالجزئين
فلا يلزم ما ذكره قطعا قوله واليه للتأنيث هكذا في بعض النسخ ومناه ان كلمة الباء
في آخر لفظ الصغرى والكبرى لكون كل منهما حال المقدمة لكن يقال لثله الف
مقصورة فالظاهر كما في بعض النسخ الاخر والتأنيث للتأنيث اي تأنيث الاسم لتأنيث
معناه اعني المقدمة وعلى كل تقدير يكون هذا الكلام جوابا عن سؤال كانه قيل اذا كان
هذه التسمية من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فما وجه التأنيث فيه مع ان الجزء مذكر
وحاصل الجواب ظاهر قال المص وهيئة التأليف تسمى شكلا وقيل بل يسمى القياس
باعتبار الهيئة شكلا والظاهر ما ذكره المص ان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد بالحدود بالمقدار وبؤيده انهم قالوا هذا القياس من شكل كذا وكذا ولم يقولوا
شكل كذا وكذا والحق ان الاشكال مقابلة للاقيسة او صاف وحيث لها قوله والمقدار
صبارة عن الامتداد الطولي وهو البعد المفروض اولا والعرضي وهو البعد المفروض
ثانيا والعرضي وهو البعد المفروض ثالثا والاول يسمى في اصطلاحهم خطا والثاني
يسمى سطحا والثالث يسمى جسما تعليميا بالمقدار جنس الثلاثة المذكورة وهي انواع مندرجة
تحتها والعجب من بعضهم انه فهم من ظاهر عبارة الحاشية ان كلاما من السطح والجسم
التعليمي عبارة عن امتداد واحد وزعم ان ما يشعر به لفظ الحشوي غير مراد ولم يشعر
ان المراد بالامتداد العرضي هو البعد المفروض ثانيا وهو يستلزم الاول قطعاً وكذا
الحال في الامتداد العمقي الا يرى ان الامتداد العرضي لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار
الامتداد الطولي والامتداد العمقي لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار الامتداد الطولي
والعرضي فن ان الاشعار الذي ادعاه فن غفل عن عمق الكلام وعرضه اطال على
الحشوي في عرضه قال المص والاشكال اربعة اه هذا الحصر مع بساطته بالوجه المرد
بين النقي والاثبات المقتضي لكون الحصر المذكور عقليا مني على ما ذهب اليه المتأخرون
والذي اشار اليه القدماء هو ان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا في احدي المقدمتين
موضوعا في الاخرى واما ان يكون محمولا فيهما واما ان يكون موضوعا فيهما فاخرجت
الاشكال الثلاثة من قسمتهم ولم يعتبروا انقسام القسم الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع
منها والمتأخرون لما نسبوا لذلك اعتدروا اليهم بان الرابع قد حذوه بعده من الطبع
وذلك لان الاول هو المرتب على الترتيب الطبيعي والرابع مخالفا له في مقدمته
جميعا فهو بعيد عن الطبع جدا وان كان من عادتهم يسان المشكلين الاخيرين بعكس
احدي المقدمتين يرجع الى الشكل الاول ولما كان بيان الرابع محتاجا الى عكس المقدمتين
جميعا حكموا بانه مشتمل على كلفة شاقة كذا في شرح الاشارات فحصل كلام المتأخرين
ان الشكل الرابع محقق كالاشكال الثلاثة الاول واما عدم التفات المتقدمين اليه

فليجده واحتياجه الى كلفة شاقة في بيان انتاجه هذا وما قيل من ان بعده لعدم
وقوعه في التفسير ان بخلاف الاشكال الثلاثة الاول فانها موجودة فيه قطعا فليس
بشيء لان عدم وقوع الرابع فيه على تقدير تسليمه لا يقتضي بعده على ان الحق
ان الادلة الواقعة في القرآن على تقدير كونها اقترائية لابد ان تكون على هيئة الشكل
الاول وكيف يزعم عاقل ان الحكم تعالى صور الادلة على خلاف النظم الطبيعي الذي
هو الشكل الاول وما يترافق في القرآن على هيئة الشكل الثاني او الثالث فبني على زعم
الفائل المذكور لعل الواقع وليت شعري كيف يسوغ لعاقل التكلم بمشله والعصمة
من فضله قال الشارح العلامة الى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم المط الظاهر
ان المراد بحكم الواسطة الحكم بالاكبر عليها فهو الذي يقتضي حكم المطلوب لاندراج
حكم المطلوب في ذلك الحكم فان قيل فبحسب توقف العلم بكلمة الكبرى على العلم بالنتيجة
فلزم الدور بل لا يحتاج الى الاستدلال عليه قطعا قلنا الاحكام تختلف باختلاف
العنوانات فلا يحكم الجارية على خصوصيات افراد موضوع الكلية عند رجة فيها
بالقوة فيستدل بالكلية عليها حتى تخرج من القوة الى الفعل نعم اذا كان العلم بحال الكلية
مستفادا من العلم بحال كل فرد بخصوصه لم يمكن الاستدلال بها على حكم الافراد
هنا لكن الحشوي حل الحكم ههنا على اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط
تحت الاكبر وهو المناسب لسباق كلام الشارح اعني قوله فان الطبيعة اه فيكون معنى
كلامه على هذا ان الطبيعة تقتضي الانتقال من شيء ما عن الموضوع الى الواسطة التي
تقتضي حكمه اعني اندراج ذلك الموضوع فيها واندراجها في الاكبر حكم المطلوب
لان ذلك الاندراج المذكور حكم الواسطة وحاله وذلك الاندراج يقتضي حكم المطلوب
قطعا وبه يظهر كون الانتقال فيه على النظم الطبيعي فهذا التقرير هو المناسب
لسوق كلام الشارح ولا بد عليه الاعتراض المذكور آنفا ايضا وان كان دفعه ههنا
على ما حققناه وبهذا اندفع الابهام التي سلطت على الحشوي ههنا قوله والمراد بحكم
الوسط اه يعني انه ليس الحكم ههنا بمعنى المحكوم عليه بل بمعنى الاثر والصفة وقد عرفت
آنفا ماله ودفع ما عليه من الناظرين فتذكر قوله واذا كان بد بهي الانتاج يكون
اولي الانتاج ولما كان البديهي اعم من ان يكون اوليا وكان قول الشارح لانه بد بهي
الانتاج بظاهره غير منطبق على قوله فهو الشكل الاول زاد هذا الكلام للتطبيق في المرام
وافاد بذلك ان المراد بالاول في كلام المص هو اول البديهيات ليس الا فلا يلتفت الى
ما صدر عن بعض الافاضل ههنا قال الشارح العلامة كل انسان حيوان ولا شيء
من الفرس بحبوان اقول هذا قياس كاذب بعض مقدماته وقد عرفت ان القياس
الكاذب المقدمات من افراد القياس اذا عبرة فيه بالصورة لا بالمواد فقدم اي الشكل
الثاني على سائر الاشكال السابقة اي على باقيها وذلك الباقي من الثلاثة الشكل
الثالث والرابع فيكون المقدم المذكور شكلا ثانيا فقله سائر بمعنى الباقي وقوله السابقة
صفة الاشكال لالساثر كما يوهم تقرير البعض والمعنى قدم الشكل الثاني على الباقي
من الاشكال الثلاثة والسابق بعد اخراج الشكل الثاني منها هو الثالث والرابع فيكون
نفسه ثانيا قوله فيكون اي المحمول اخس من الموضوع فيكون المقدمة التي

اشتملت عليه اخس من المقدمة التي اشتملت على الموضوع قوله حتى اسقط بعضهم
 كالغرابي وابن سينا من درجة الاعتبار ولم يصدوه شكلا وهو الذي مال اليه صاحب
 المواقف وان ادرجه بعضهم في الاول حيث فسروه كما نقلناه سابقا بما كان الاوسط محمولا
 في احدى المقدمتين وموضوعا في الاخرى كما نقله الامام الرازي عن ارسطو والكن لاشك
 ان ادرجه في الاول بعيد جدا ولعل مراد ارسطو انه مندرج في القسم الاول من الاقسام
 الثلاثة لاني الشكل الاول قال الشارح العلامة وبحسب الانتاج اي واما الفرق بحسب الانتاج
 ولو ضوحه اختصره فلا ينبغي المناقشة على مثل هذه العبارة ثم اقول اراد الشارح بهذا البيان
 شرائط انتاج الاشكال الاربعة ونتائجها والتفصيل في المطولات قال الشارح فللأول
 بحسب الكيف اي الايجاب والسلب ايحباب الاصغرى والكلم اي الكلية والجزئية
 كلية الكبرى وبحسب هذين الشرطين سقط من الاحتمالات الممكنة الانعقاد اثنا عشر
 احتمالا وبقي اربعة اضرب منتجة على ما سيحكي قال الشارح وللثاني بحسب الكيف
 اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات ثمانية
 والكلم كلية الكبرى وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات اربعة فبقي الضروب
 المنتجة فيه اربعة ايضا قال الشارح وللثالث بحسب الكيف ايحباب الاصغرى
 وبحسبه سقط احتمالات ثمانية والكلم كلية احدى المقدمتين وبحسبه سقط منه
 احتمالا فبقي الضروب المنتجة فيه ستة وللرابع بحسب الكيف والكلم ايحباب
 المقدمتين مع كلية الاصغرى وبحسبه يحصل فيه ضربان متجهان او اختلاف مقدمته
 بالايجاب والسلب مع كلية احدى هاتين وبحسبه يحصل ضربان ستة فيكون الضروب
 المنتجة فيه ثمانية والبراهين في المطولات قال الشارح العلامة ولاشك ان مجموع الاشكال
 يرتد في الحقيقة الى الاول ولا ينبغي ان هذا الكلام لا يقتضي صحة كون كل ضرب من
 ضربوها مرتدا الى الشكل الاول فلا ينافي هذا ما اشار اليه الشارح في فصول البدايع
 من ان الضرب الرابع من الشكل الثاني فهو كل بعض ج ليس ب وكل اب لا يمكن
 رده اليه هذا ثم انه لا يلزم من ذلك عدم امكان بيان انتاجه بطريق آخر وقد صرحوا
 ببيان انتاج هذا الضرب بالخلف بل بالافتراض ايضا ان كانت السالبة مركبة فلا يبعد
 ان يكون مراد الشارح بالارتداد هو الارتداد من حيث يقينية انتاجه وذا لا يلزم ان يكون
 بطريق العكس قوله وكذا القياس الاستثنائي يرتد الى الافتراضي والافتراضي يرتد الى الاستثنائي
 هذا الكلام وقع في البين مثال الاول ما نقول في قوائمان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود
 لكن الشمس طالعة فالتهار موجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم
 لطلوع الشمس الموجود فهو موجود ينتج ان النهار موجود ومثال الثاني ما نقول في قولنا
 الاثنان زوج وكل ما هو زوج فليس بفرد الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد
 وله بحث طويلا يطلب من محله قوله اي مع صدق ايحبابها ومع صدق سلبها على ما يقتضيه
 قوله صدق القياس اذ لا معنى لصدق القياس تارة مع نفس الايجاب وتارة مع نفس
 السلب هذا قوله لان صدق قولنا الى قوله وكذا وكذا الامرا اذا كان المقدمتان
 الوجبتان جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع مختلفة الانتاج
 الموجب للعقم قوله وكذا صدق قولنا اه وكذا الامرا اذا كان المقدمتان السالبتان

جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع ايضا مختلفة الانتاج
 الموجب للعقم فن هنا سقط الاحتمالات الثمانية فيه من الضروب الممكنة الانعقاد
 التي هي ستة عشر في كل شكل كما سيحكي قوله وايضا ثبوت الحيوان اه واهل هذا
 برهان لمي لعدم انتاج الضروب السابقة لانه هو السبب لعدم الانتاج في الحقيقة
 واما الاختلاف في النتيجة فنش من مثله فلا استدلال بالاختلاف كما وقع ههنا فن قبيل
 الاستدلال بالتردد على المؤثر ولما كان مثله واضحا على كل طالب اكتفوا به ههنا قوله وهو
 ظاهر اذ لا يلزم من ثبوت شيء اشبهين كما في المثال المذكور ثبوت احد ذلك الشبهين
 الآخر اذ الثبوت الاول ليس بعلة للثبوت الثاني ولا معلول له وليس ايضا معلول علة
 واحدة كما في المتضامتين وكذا الحال في المثال الثاني اعني مثال السالبة اذ لا يلزم
 من سلب شيء عن شئين سلب احدهما عن الآخر اذ السلب الاول ليس بعلة للسلب
 الثاني ولا معلول له وليس ايضا معلول علة واحدة ايضا وكل ذلك ظاهر في جده ذاته
 لا يحتاج في اثباته الى امر آخر كما اشار اليه بعضهم ههنا اذا الكلام ههنا ما هو بالنظر
 الى ذاته مع قطع النظر عن الواقع فاثباته بما هو في الواقع مخالف لما وصي به المحشي قوله
 لما مر في الشرح من الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وايضا ثبوت شيء لشيء
 وسلبه عن شيء آخر لا يقتضي ثبوت المثلث له المسلوب عنه ولا عدم ثبوته له وهو
 ظاهر قوله واهل المص اكتفى في بيان شرط انتاج الشكل الثاني بذكر احد الشرطين
 اي الاختلاف في مقدمته بالايجاب والسلب وترك بيان الشرط الآخر وهو كلية
 الكبرى لاشترائهما في العلة وهي لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج يعني انه
 اشار بذكر احد شرطيه الى الاعتناء بهذا الشكل ولما كان الشرط الثاني مشاكا
 للاول في العلة تركه للاشارة الى ان ما هو صلة للشرط الاول علة للشرط الثاني
 فكانهما من واد واحد على انا نقول يستفاد من قول المص والذي له طبع مستقيم
 وعقل سليم اه مشاركة الثاني للاول في بعض الشروط قطعا وحين اشار بقوله وانما
 ينتج الثاني اه الى انه مخالف له في بعض الشروط تعين انه موافق له في الشرط
 الاخر وهو كلية الكبرى فاهل مراده من الاكتفاء المذكور الاكتفاء بحيث يستفاد
 ذلك من سوق كلام المص كما قسرناه فاندفع ما توهم من ان الاحالة في مثله على الفهم
 بعيد جدا قوله وكان دستورا بضم الدال اي قانونا ومرجعا يرجع اليه عند الاشكال
 في الانتاج اذ قد عرفت ان الكل مرتد اليه في الحقيقة بحيث لا يعلم الانتاج في سائر
 الاشكال الا بالارتداد اليه واذا كان اجل الاشكال وافويها وافيد في تحصيل المطالب
 والوصول الى المسأرب بحيث لا يقدر الاشكال السابقة على التكلم الا باذنه واشعاراته
 فلذا لازال الهم يتراخون عليه في تحصيل حاجاته وجع شتاته قوله حيث تعرض
 لبيان شرط انتاجهما اما تعرضه شرط انتاج الشكل الاول فقد علم من بيان ضروبه
 كما بشرا اليه واما تعرضه لبيان شرط انتاج الشكل الثاني فامرنا اليه من انه صرح
 بانه غير محتاج الى رده الى الاول وذلك يقتضي قطعا اشتراكه اياه في بعض الشروط
 ثم صرح بشرطه المخالف لشرطه فلزم منه تعرضه لبيان شرط انتاجه ايضا فاندفع
 ما قيل من ان المص لم يذكر صريحا شرطية كلية الكبرى في الشكل الثاني بل اكتفى بالمذكور

لاشترائيهما في لزوم الاختلاف الموجب للعقم فلو كان مثل هذا الاكتفاء تعرضا للبيان لزم ان المص مترك شيئا من شرائط الاشكال الا تعرض لبيانته انتهى وذلك لان قد عرفت تعرض المص لبيان شرط انتاجهما على ما حققناه واورد هذا فانما يورد على قول المحشي سابقا لاشترائيهما في العلة ومن البين ان ليس معناه ان الاشتراك في العلة يقتضي التعرض لبيانته بل معناه انه يقتضي الاكتفاء بذكر احد الشرطين واما التعرض فامر آخر قد اشترنا اليه والجب منه ومن غيره ان مثله واضح على التأمل الصادق فكيف يشككون بما لا يليق بكعب المحشي المدقق قوله بالتأمل اذا القدر المشترك بين تلك الضروب ليس الا ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ولما كان الاهتمام بالشكل الاول اقتضى ذكر ضروبه النتيجة وامكن ايضا استفادة شروطه من ضروبه اكتفى ببيان ضروبه في التعرض بشروطه بخلاف الشكل الثاني فان الاهتمام به دون الاهتمام بالشكل الاول فلا إشارة اليه ترك بيان ضروبه فلزم بيان شرط انتاجه صراحة فيما يخالف شرط الاول قوله على مقتضى الشرطين اعني الاختلاف في مقدمته بالايجاب والسلب وبحسب هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة الانقضاء فيه ثمانية وكلية الكبرى وبحسبه سقط اربعة اخرى فبقى ضروبه النتيجة اربعة ايضا كقولنا كل ج ب ولا شيء من اب فلا شيء من ج او كقولنا لا شيء من ج ب وكل اب فلا شيء من ج او كقولنا بعض ج ب وكل اب فبعض ج او كقولنا بعض ج ب وليس ب وكل اب فبعض ج ليس او التفصيل في المطولات قوله بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة في الانتاجات وهو التحقيق واما المهمة ففي قوة الجزئية فلا حاجة الى اعتبارها ههنا على الاستقلال او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية والكلية اما الاول فلوقوع موجبتها صغرى في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول كقولنا زيد انسان وكل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ووقوع سالبها صغرى في الضرب الرابع من الشكل الثاني كقولنا زيد ليس بحمار وكل ناهق حمار فزيد ليس بحمار واما الثاني فلوقوعها كبرى في الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان هذا هو المشهور والتحقيق ان الشخصية لا تقع كبرى بل غير نافعة في العلوم وقد صرحوا بان الجزئي لا يبحث عنه في العلوم اصلا نعم يذكرون الشخصية في مقام تقسيم القضايا الى اقسامها بناء على ان الحكم في القضية الكلية على الافراد الشخصية فلا شخصية مدخل في اوضاع الكلية على ما حققناه سابقا نقلا عن شارح المطالع لكن الكلام ههنا في كونها نافعة في العلوم والانتاجات فالحق فيه ما اشار اليه اولا بقوله بناء على انه لا عبرة اه هذا هو تحقيق المقام قال المص وضروبه النتيجة اربعة اي باعتبار الشرطين المذكورين وما قبل من ان الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية المقصود على موضوعها محمولها ينتج سالبة كلية في هذا الشكل نحو لا شيء من الحمار بحمار وبعض الحيوان هو الصهال فلا شيء من الحمار بصهال فعلى هذا يبطل انحصار ضروبه الاربعة وشرطية ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ونتيجة النتيجة لا خمس المقدمتين فردود بان مثله من قبيل خصوص المادة اذا التقييد بما هو خارج عن مفهوم القضية كالتقصير لا ينفذ القائل فيما ادعاه اذا الضروب المذكورة وكذا

انتاجاتها الاربعة وكذا شرطها انما هي بالنظر الى ذوات القضايا ومن البين ان ما ذكره مخصوص بهذه المادة لا يجري في غيرها وههنا المحاش لا يتحملها المقام قوله وكذا باعتبار المقدمات كانه عرض بذلك الشارح المحقق في الحصر الذي اشار بقوله وانما رتب هذا الترتيب اذ يستفاد منه ان ترتيب هذه الضروب انما هو باعتبار نتائجها دون مقدماتها وليس كذلك بل ترتيبها باعتبار ضروبها ايضا اذ الاول من موجبتين كليتين والثاني من موجبة كلية وسالبة كلية والثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية والرابع من موجبة جزئية وسالبة كلية ومن البين ان الاول اشرف من البواني والثاني اشرف من الاخيرين والثالث اشرف من الرابع ولا ينفذ في دفعه القول بان ترتيب الضروب في الشرف باعتبار المقدمات لا يوجد في ترتيب ضروب الشكل الرابع بخلاف ترتيب الضروب باعتبار النتائج فانه مطرد في الكل لان كلام الشارح ههنا في الشكل الاول والترتيب فيه باعتبار المقدمات كالتسايح محقق قطعا فلا يخلص عن ذلك الا بان يقال هذا الحصر انما هو بالنظر الى ما هو المتيقن من الضروب وهو النتائج لا المقدمات او يقال كلمة انما لا تفيد الحصر عند بعض فانما زيد قائم مثل ان زيدا قائم فعلى هذا لا يوجد في كلام الشارح نفي اعتبار المقدمات في هذا الترتيب ولعل لهذا قال تأمل فتأمل واما ما قيل من ان شارح المطالع قال انما رتب هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار نتائجها فقد عدا الاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره انتهى فلاحتمالات في السبب ثلثة ولهذا قال فتأمل فليس بشيء لان النقل المذكور على تقدير تسليم صحته لا يجاوز الامرين على ما حققناه فالوجه في الامر بالتأمل ما اشترنا اليه ثم في ان كلام الشارح اشارة ايضا الى ترتيب الضروب في الشرف باعتبار المقدمات ايضا وذلك لان ما ينتج الاشرف يكون اشرف قطعا فثبت ان الشارح ايضا اشار الى ما اشار اليه المحشي فالحصر المذكور في كلامه ليس الا بالنظر الى ما هو المقصود فافهم قال الشارح السلامة والقياس الاقتراضي خمسة اقسام من وجه آخر اي غير القسم المذكور فيما سبق وهو القياس الاقتراضي الجملي اذ اظن ان البيان السابق من المص بالنظر الى الاقتراضي الجملي فخرضه ههنا انما هو بيان اقسام الاقتراضي الشرطي فعنى كلام الشارح ان القياس الاقتراضي خمسة اقسام من وجه آخر فبانضمامه اليها يكون ستة اقسام فيظهر احتياج قوله لانه اما من حليتين كما مر واما من متصلتين اه في حل كلام الشارح ههنا على السهو فقد سهوا قال الشارح لان ملزوم الملزوم فيكون طلوع الشمس ملزوما لكون الارض مضيئة وهو النتيجة ولعل هذا من الشك وكذا بيان الانتاجات في الاقسام الآتية للاشارة الى ان انتاج الاقتراضي الشرطي نظري ولو شكلا اولاً وقد قيل ايضا ان شيئا من الاقتضات الشرطية ليس بمفيد لليقين لكنه غير مرضي للش والمص وبهذا يظهر ان حل هذا على التنبيه كما فعله المحشي محتاج الى البيان الا ان يكون مراده بالنظر الى هذا القسم فقط واما القول بان هذه المقدمة منقوضة بان الاسم ملزوم للكلمة الملزومة لا تقسم الى اقسام الثلاثة فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة فذ فوع بان الالزام للكلمة هو فرد من افراد الكلمة والملزوم للانقسام الى الثلاثة انما هو الكلمة من حيث هي هي فتعابر الملزومان ضرورة فلا يلزم المحذور نعم لو قال لان لازم

اللازم لازم لكان اولي لكن الامر في مثله بهين قوله الزوج ان قبل التصنيف اه حاصله ان الزوج اقسام ثلاثة زوج الفرد وهو القابل للتصنيف مرة واحدة وزوج الزوج وهو القابل للتصنيف الى واحد كسنة عشر وزوج الزوج والفرد وهو القابل للتصنيف الى واحد كالعشرين فاذا انضم هذه الاقسام الثلاثة الى الفرد يكون الاقسام اربعة فلا يصح حصر النتيجة الى الثلاثة المذكورة مع ان الشارح بين الحصر المذكور بما ذكره فهذا في الحقيقة منع لقول الشارح فالزوجية محصورة في القسمين فلا يخلص من ذلك الا بان يجعل زوج الزوج اعم من زوج الزوج وزوج الزوج والفرد ويدرج هذان القسمان فيه كما اشار اليه المحشي ويمكن ان يقال لعل الشارح في كلامه على اصطلاح آخر وهو ان زوج الزوج ما ينقسم الى المتساويين سواء كانا منقسمين الى المتساويين اولاً واما القول بان مقدّمات القياس لا يجب ان تكون صادقة كما سبق فالقياس المذكور من قبيل استلزام الكاذب للكاذب فهو وان دفع الاعتراض عن اصل القياس لكنه لا بدفعه عن الشارح وغرض المحشي الايراد على الشارح فلا يدفع عنه الا بما اشار اليه وبما شرناه ايضا قال الشارح لان الصادق وهو الجسم ههنا على كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عبارة عن هذا الانسان وذلك الانسان وهذا الفرس وذلك الفرس وغير ذلك صادق على الموزوم وهو الانسان ههنا وهذا ظاهر وما قبل من ان الجنس يصدق على الحيوان الصادق على الانسان فيلزم ان يصدق الجنس على الانسان وهو بطر فذوق بان الجنس انما يصدق على طبيعة الحيوان ومفهومة لاعلى افراده والكلام ههنا في الثاني يشهد به قوله على كل ما صدق عليه قال الشارح العلامة لان انقسام كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عليه عبارة عن افرادة الشخصية كما اشارنا اليه آنفاً يستلزم انقسام الموزوم وهو الانسان ههنا لحاصله ان انقسام اللازم يستلزم انقسام الموزوم ويرد عليه ان الكلمة منقسمة الى اقسام ثلاثة مع انها لازمة للاسم فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة وقد عرفت منادفة آنفاً قال الشارح العلامة فهذه اى المذكورة ههنا المبنية انتاجها هي الاقسام الخمسة الافتراضية الشرطية واما القسم الحاصل منها فقد عرفت تفصيله ومن قال بان الشارح سها ههنا ايضا فقد سها قوله قد عرفت ان القياس اه في بعض النسخ الصحيحة عندي وجد هذه الحاشية ههنا كما هو حقه فلذا اخترناه وحاصله ان القياس الاستثنائي كما عرفت ما يكون النتيجة او نقبضها مذكوراً فيه بالفعل صورة اى على الترتيب الذي في النتيجة والى هذا اشار بقوله وظاهر ان النتيجة او نقبضها لا يجوز ان يكون احدي مقدمتيه والا يلزم في الاول المصادرة وعدم الاحتياج الى الاستدلال ايضا والتصديق بالنقيضين في الثاني واما عدم جواز كونها عين المقدمتين فظاهر ولذا لم يلتفت اليه والتعرض في السابق لمجرد ارضاء العنان فاذا كان الحال كذلك فلا بد ان يكون النتيجة او نقبضها جزءاً من احدي المقدمتين وتلك المقدمة شرطية لا محالة وتلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة ومن البين ان معناها سلب اللزوم او العناد لم يكن بين اجزائها لزوم او عناد فلا يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الآخر او عدمه

وان تكون

وان تكون لزومية ايضا ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او كذبه فلو استفيد العلم بصدق احد الطرفين او بكذبه من الاتفاقية لزم الدور وان يكون الشرطية او الاستثنائية كلية ايضا فانه لو اتنى الامر ان احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نقبضه ثبوت الآخر او انتفاءه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه في مثل الاستثناء ووضعها فانه ينتج ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع وان كان به لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فاكرمه كذا في شرح الشمسية هذا المحشي الكافي ههنا والتفصيل في المطولات ثم ان حاصل كلام الشارح والحاشية الخاص بالشرطية ان كانت متصلة لزومية فلها نتيجتان وضع المقدم ينتج وضع التالي لان المقدم ملزوم ووجود الملزوم مستلزم وجود اللازم بدون العكس اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم ووجود العام لا يستلزم وجود الخاص قطعا ورفع التالي ينتج رفع المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم بدون العكس لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام وان كانت متصلة حقيقة فلها رابع نتاج وضع المقدم ينتج رفع التالي وبالعكس ورفعته ينتج وضع التالي وبالعكس لان هذا مقتضى العناد في الصدق والكذب معا وقد صرحوا في بحث تلازم الشرطيات ان كل منفصلة حقيقة تستلزم اربع منصفات مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقبض الآخر ومقدم الاثنين نقبض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فلها نتيجتان وضع المقدم ينتج رفع التالي ووضع التالي ينتج رفع المقدم وذلك لان عين كل من جزئي مانعة الجمع اخص من نقبض الآخر فوجود الاخص يستلزم وجود الاعم من غير عكس وقد قالوا في بحث التلازم ان مانعة الجمع تستلزم متصلتين مقدم كل منهما عين احد الجزئين وتاليهما نقبض الآخر وان كانت مانعة الخلو فلها نتيجتان ايضا رفع المقدم ينتج عين التالي ورفع التالي ينتج عين المقدم وذلك لان نقبض كل من جزئي مانعة الخلو اعم من عين الآخر فوجود الاعم يستلزم وجود الاخص من غير عكس وقد قالوا في ذلك البحث ايضا ان مانعة الخلو تستلزم متصلتين مقدم كل منهما نقبض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر فقط ههنا ان النتيجات عشرة اثنان في المتصلة واربع في المنفصلة الحقيقية واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو والعقيبات ستة اثنان في المتصلة واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام في هذا المقام ومن اراد التفصيل فليراجع الى مكتب الاعلام الكرام قال الشارح العلامة الملازمة المتساوية في الحقيقة ملازمتان اه حاصله ان النتايج الاربع في المتصلة انما هي مادة الملازمة المتساوية من حيث ان تلك المادة في الحقيقة عبارة عن ملازمتين لكل منهما نتيجتان فتلك النتايج الاربع مخصوصة بتلك المادة وكلام المص ههنا انما هو بالنظر الى جميع المواد فالمتصلة بالنظر الى جميع المواد تنتج نتيجتين لا غير وهذا هو المفهوم من فصول البدائع للشارح ايضا وبه يندفع اعتراض المحشي ههنا قوله الحكم

في الشرطية اه حاصلة ان الحكم في الشرطية الموجبة اللازمة انما هو بلزوم النسالي
 المقدم بدون العكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من طرف واحد فلي هذا
 فاستثناء عين المقدم ينتج عين النسالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهذا
 محقق في جميع المواد واما انتاج استثناء عين النسالي عين المقدم وانتاج استثناء نقيض
 المقدم نقيض النسالي في مادة المساواة فن خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا
 ومن الدين ان الانتاج انما يكون لذات المقدمات من غير اعتبار امر آخر هنا والامر في مادة
 المساواة ليس كذلك فالاعتراض المذكور غير وارد عن اصله حتى يحتاج الى الجواب والفرق
 ارتكبه على خلاف القانون اقول قد عرفت ان فرض الشارح ايضا دفع في كلامه
 البناء على ان مثله من خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا وهذا لا يصح في مقسمين
 المتصلة في جميع المواد فيجوز ان قيل من ان ما ذكره المحشي حق قد اشار اليه كما سبق
 في فصول البدايع يشعر بان ما ذكره ههنا مغاير لما اشار اليه هناك واقدر راجعنا فوجدنا
 كلامه ههنا مخالفا لما اشار اليه هناك والحق ان ما اشار اليه الشارح يؤل الى ما ذكره المحشي
 قوله اي كما يجب ان يبحث حل المشبه والمشببه به في الموضعين على الوجوب وصرف
 بذلك كلام الشارح عن ظاهره والامر ما اشار اليه فان المنطقي من حيث هو منطقي يجب له
 البحث عن الصورة فكما يجب ذلك يجب له البحث عن المادة ايضا اذا العصة عن
 الخطأ في الفكر كما هو شان علم المنطق لا يحصل الا بهذين البحثين ففي هذا البيان رد
 على كثير منهم حيث زعموا ان الواجب على المنطقي هو البحث عن الصورة ليس الاثم
 ان يبحثهم عن المواد كلى منطبق على جميع المواد فهو كما بحث عن الصورة والا فالبحث
 عن جزئيات المواد من شان سائر العلوم فافهم قوله سواء كانت تلك المقدمات
 البقية ضرورية او ممكنة سواء الاولى ان يقول ضرورية او ممكنة من الضرورية
 كما هو مقتضى العربية والمقدمات الضرورية ستة على ما يشير اليه المص اجلاها
 اوليات وهي قضايا تصورات فيها كاف في الجزم بينهما صك قولنا الكل اعظم من الجزء
 ويظهر من تعريفها ان نظرية الأطراف لاتساق بداهة الحكم فقد يكون الأطراف
 او احدهما نظريا ومع ذلك يكون الحكم بداهيا وكذلك قد يكون الأطراف بداهية
 ومع ذلك يكون الحكم كسبيا فالاعتبار في بداهة القضايا ونظر بينهما انما هو الى الحكم
 ليس الا فليكن هذا على ذكر منك قوله اعلم ان الحد الاوسط اه قال في شرح
 المطالع البرهان فسمان برهان لمي وبرهان اني لان الوسيط فيه لا بد ان يفيد الحكم بثبوت
 الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة اوجود الاكبر في الاصغر في الخارج يسمى برهانا
 لمي لانه يعطي المية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق والمية في الخارج
 وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر
 للاصغر كقولنا هذه الخشبة مستهية النار وكل ما مستهية النار محترقة فهذه الخشبة محترقة
 وان لم يكن كذلك يسمى برهانا ثانيا لانه يفيد اية الحكم في الخارج دون لميته وان افاد
 لمية التصديق كقولنا هذه الخشبة مستهية النار وكل محترقة مستهية النار فهذه الخشبة
 مستهية النار انتهى فظهر ان ما يكون معلولا في الخارج كالا حراق يكون علة في الذهن
 وان المية في التصديق موجود في كلا البرهانين والفرق بينهما انما هو في المية في الخارج

وذا موجود في البرهان الممي دون البرهان الاتي ولذا قبل التعرض ههنا ببيان المية
 في التصديق مما لا مدخل له في الفرق بينهما واما الفرق بينهما بوجود المية في الخارج
 في احدهما والانية في الخارج في الآخر لكن بيان الامتياز بينهما انما يكون بعد بيان
 ماهية الاشتراك ولذا تعرضوا الامر بين ههنا ثم ان قولهم ههنا في الخارج ظرف لوجود
 الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر كلام شارح المطالع فليزم منه كون الاكبر موجودا
 في الخارج لان الموجود الخارجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده لان نفسه ومن البين ان الاكبر
 في مثل قولنا العالم حادث غير موجود في الخارج لكون الحدوث من الامور الاعتبارية
 وان كان ذلك القول ظرفا لوجود نسبة الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر تقرير
 المحشي ههنا يلزم ان يكون النسبة من الامور الخارجية بناء على ما اشترنا اليه من ان الموجود
 الخارجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده ومن البين ان النسبة ليست من الامور الخارجية
 قطعاً وما قاله بعض الافاضل من ان المراد بوجود تلك النسبة في الخارج فتحققها
 بذاتها وهو وجودها في نفس الامر وان كان في الذهن ولا اشكال في وجود النسبة
 في الخارج بهذا المعنى لا يدفعه لما حققناه من انه اذا كان الخارج ظرفا لوجود شيء فذلك
 الشيء يكون موجودا خارجيا وقد حققه الشريف العلامة في حواشي المطول
 فالوجه ان الوجود في كلام شارح المطالع بمعنى النسبة ومعنى كلامه ان الحد الاوسط
 ان كان علة لنسبة الاكبر الى الاصغر كما قرره المحشي ههنا وان اضافة الوجود ههنا
 الى النسبة بيانية ومعنى الكلام ههنا فان كانت علة لتلك النسبة في الخارج فعلى هذا
 يكون كلة في الخارج ظرفا لنفس النسبة دون وجودها فلا يلزم ان يكون النسبة
 موجودة في الخارج وان كانت من الامور الخارجية وذلك ليس بمحذور بل هو الواقع على ما
 حقق في قولهم الخبر ما يكون لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه ثم ان المثال الذي
 اورده المحشي لا يخلو عن تسامح وذلك لان العلة والمعلول في نفس الامر انما هو تعفن
 الاخلاط والجني لا تعفن الاخلاط والمحموم وهو ظاهر وكذا المثال الذي ذكره
 شارح المطالع والحد الاوسط في الامثلة المذكورة ليس علة في الحقيقة بل مأخوذ منها
 ولوضوح الامر في مثله ساءخوا في التقرير ههنا فلا حاجة الى ما قبل المثال المذكوران
 ليسا من البرهانين في شيء نعم قد يستعملان في غير البرهان من الادلة ايضا اما بالاشتراك
 واما بالتجوز انتهى وان اراد بهذا الكلام معنى آخر فعليه البيان حتى تشكل عليه ثم
 اقول ما ذكره في تصوير البرهانين انما هو في الافتراق وكذا الحال في القياس الاستثنائي
 ايضا ولعله تركه مقايسة او اراد ادراجه فيما ذكره بتعميم الاوسط والاكبر والاصغر
 ههنا فاعلم هذا المقام فانك لا تجد في صدور الكرام قال الشارح العلاء فالقياس
 جنس اه هذا مبني على ما اشار اليه المص من اخذ القياس في تعريفات الصناعات
 الخمس وقد حقق العلامة التفاسر اني بان البرهان مخصوص بالقياس دون ما عداه
 من الصناعات وقبل الحق ان البرهان ايضا غير مخصوص بالقياس كالصناعات الخمس
 واقول اذا كان القياس اعم من المفوظ والمعقول كما حققه الشارح والمحشي وهو الذي
 اشار اليه شارح المطالع نقلا عن الشيخ الرئيس فكل من الصناعات مخصوص بالقياس
 اذا استلزام الكلي الذاتي المعبر في القياس اللفظي ايضا انما يوجد في الصناعات اذا كانت

أقْبَسَ وما أشار إليه العلامة في النظر إلى اختصاص القياس بالقياس العقلي وقد أشار إليه الشيخ أيضا وفيه كلام لا يتحمله المقام قوله أي قوله مؤلف من مقدمات أو أقول لما كان المخرج في الحقيقة للخطابة وضربها عن تعريف البرهان قوله بقرينة وكان هذا القول محتاجا إلى موصوف أعني مقدمات وكان كلمة من في هذا القول محتاجا أيضا إلى متعلق نسب الإخراج المذكور إلى مجموع قوله مؤلف من مقدمات أو ومن لم يتطعن لهذا تكلم في التذكير والتأنيث قوله كل مركب صادره محصوله أن الفاعل إما مختار أو موجب وعلى كلا التقديرين فالصادر منه إما بسيط أو مركب فهذه صور أربع فالفاعل إذا كان مختارا والصادر منه مركبا فلا بد هناك من علل أربعة مادية وهي العلة التي يكون المعلول معها بالقوة وصورته وهي العلة التي يكون المعلول معها بالفعل وفاعلية وهي العلة التي يكون منها وجود المعلول وغائية وهي العلة التي يكون لأجلها وجود المعلول كالتدريس والتدريس للمدارس وإن كان الفاعل موجبا والصادر منه مركبا فيحتاج هنا إلى علة مادية وصورته وفاعلية ولا يحتاج هنا إلى العلة الغائية إذا لموجب بصدر عنه المعلول إيجابا ولا تصور له في فعله حتى يوجد الغرض فيه وإن صحت أن الفاعل مختار والصادر منه بسيطا فيحتاج هنا إلى أمرين فقط العلة الفاعلية والغائية وإن كان الفاعل موجبا والصادر منه بسيطا فيحتاج هنا إلى أمر واحد فقط العلة الفاعلية هذا وأما الشرائط وارتفاع الموانع في بعض الصور الأربع فاما من ثمة الفاعل أن لا بد لفاعلية الفاعل من استجماع الشرائط وارتفاع الموانع وأما من ثمة المادية لأنه لا بد في قابلية القابل من استجماع الشرائط وارتفاع الموانع ولهذا تراهم لم يعدوا ههنا قسامين مستقلين برأسهما لا يقال عدم كونهما مؤثرة ينافي كونهما من ثمة الفاعل وكذا عدم كونهما داخلة ينافي أيضا كونهما من ثمة المادة لا نقول ليس معنى كونهما من ثمة الفاعل أنهما من اجزائه بل إنهما مدخلا في تأثير الفاعل وكذا ليس معنى كونهما من ثمة المادة أنهما من اجزائها بل إنهما مدخلا في قابلية المادة فكل من التوجيهين المذكورين يمكن من غير أن يكون في الحصر المذكور خلل قوله وأما البسيط الصادر عن المختاراه وتعلق ارادته وسبق العدم عليها من ثمة الفاعلية كما أشار إليه آنفا وأما إمكان المعلول فغالب في جانب المعلول لافي جانب العلة وقد حقق ذلك في محله قوله واحتياج المركب الصادر عن المختار خص هذا البيان بالمركب مع أن الأمر كذلك في البسيط الصادر عن المختار أما لأن العلة الأربع لا يوجد في الثاني والكلام ههنا فيما يشتمل عليها وأما لأن غرضه بيان الاختلاف الواقع فيما بين المتكلمين وهم لا يقولون بالمعلول البسيط فاندفع ما قبل الصواب إسقاط لفظ المركب وإطلاق لفظ الصادر ليتطهر المركب والبسيط في نظام انتهى قوله ومع ذلك أفعاله تعالى منزهة عن الغرض الغرض والعلة الغائية متحددان بالذات مختلفان بالاعتبار فإن ما لأجله إقدام الفاعل على الفعل إذا نسب إلى الفعل يسمى علة غائية وإذا نسب إلى الفاعل يسمى غرضا كما أن الفاعلة والغائية متحددان بالذات ومختلفان بالاعتبار لأن المصلحة المترتبة على فعل من حيث أنها ثمرة ذلك الفعل تسمى فائدة ومن حيث أنها على طرف الفعل تسمى غاية والاخيران أهم من الأولين إذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون

مقصودة لفاعله إذا تقرر هذا فاعلم أنهم اختلفوا في أن أفعاله نوع معللة بالأغراض بعدد الاتفاق على أن منافع تلك الأفعال راجعة إلى العباد لا إلى الله تعالى لكونه تعالى غنيا مطلعا عن جميع ما سواه لا يحتاج في ذاته وصفاته إلى شيء فمنهم من أثبتوا ههنا المعترلة وكثير من أهل السنة وقد عبروا عنها بالحكم والمصالح وهو الذي حققه صدر الشريعة حيث قال أفعال الله تعالى عندنا معللة بالحكم والمصالح تفضلا وعند المعتزلة وجوبا ومن أنكر التحليل فقد أنكر النبوة قال الله تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ثم رد دليل من قال أنه نوع لا يفعل لغرض فراجع ومنهم من أنكر كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض وهم جمهور الأشاعرة وقد حققه المولى خسرو في مرآته والحاصل أنه لا نزاع بينهم في أن أفعاله لا تكون معللة بأغراض تعود إليه نوع لانه نوع غني عن جميع ما سواه وإنما النزاع في أن القوائد العائدة إلى العباد هل هي باعثة له تعالى على الفعل وهو الذي ذهب إليه المعتزلة وجمهور أهل السنة وحققه صدر الشريعة على ما يقتضيه ظواهر النصوص أولا وهو الذي ذهب إليه جمهور الأشاعرة ومال إليه شارح المقاصد فظهر من هذا قصور تقرير الحاشي لانه يدل على أن أهل السنة لا يقولون ههنا بما قاله المعتزلة وقد عرفت أنه خلاف الواقع ثم الظاهر أن يقول بدل قوله ومع ذلك أفعاله منزهة عن الغرض ومع ذلك فهو تعالى منزهة في أفعاله عن الغرض أو يقول ومع ذلك أفعاله تعالى منزهة عن العلة الغائية إذ عرفت آنفا أن الغرض ينسب إلى الفاعل والعلة الغائية تنسب إلى الأفعال إلا أن يقال سماح في ذلك الاتحاد الذاتي بينهما كما سبق ويمكن أن يجاب عن القصور السابق بأنه مال ههنا إلى مذهب جمهور الأشاعرة فكانه قال أهل السنة لا يقولون إلا بما قاله الأشاعرة فافهم قوله وقد عدوا من لطائف التعريف اه أشار بهذا العنوان إلى أن التعريف لطائف وأن الاشتغال على العلة الأربع من جملتها فلا يبعد أن يكون الاشتغال على كل واحد من العلة لطيفة واشتماله على المجموع لطيفة أخرى وربما يعرف الشيء بالقياس إلى علة واحدة أو علتين أو ثلث هل هذا ثم أنهم إنما يجعلون التعريف مشتقاً على العلة الأربع إذا أرادوا بيان حقيقة المعرفة أي ماهيته الموجودة بيانا على الوجه الأكمل لانه إذا وجد تلك العلة كلها في الذهن وهو معنى أخذ المحمول منها لزم وجوده أي المعرفة فيه على الوجه الذي هو في نفسه ووجوده فيكون هذا تعريفا رسميا لاشتماله على الأمور الداخلة في المساهمة والخارجة عنها بناء على أن الاثنين منها داخلتان والاثنين منها خارجتان لكنه أكل من الحد التام لشموله الذاتيات بأسرها مع بعض الخواص المكملة لقصورها من حيث وجودها كذا في الحاشية الكبرى فظهر من هذا أن قوله مفهومات بالنظر إلى أفراد مثل هذا التعريف فالأخوة ههنا من العلة إنما هو مفهوم واحد لا مفهومات إذ المفهوم المأخوذ ههنا هو قول وما عده قيد له وقد وقع في الحاشية الصغرى محمولات بدل مفهومات ههنا والمأل واحد والمراد بالجلل الجملة الظاهرية ولك أن تقول الجملة التفسيرية إذ لا محل حقيقة بين التعريف والمعرفة هذا قوله لأن صورة الفكر أي ترتيب أمور معلومة والمراد بالترتيب المضاف إليه الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري إذ لا يصح إضافة الصورة إليه ولك أن تقول المراد بالفكر الأمور المرتبة فلا كلام ح

في صحة اضافة الصورة اليها وكون الفكر عبارة عن الحركتين غير صحيح ههنا لما ذكرناه
قوله ولا شك انها اي الصورة ليس نفس المؤلف لانه عبارة عن الامور المرتبة والهيئة
عارضة لها مسببة عنها فكيف يكون العارض عين المعروض والسبب عين السبب
وكيف يكون الامر ما فهم من ظاهره ولو كان المؤلف عين الصورة و كان دلالة
عليها بالمطابقة لا تمتنع حله على البرهان المعروف لما سبق آنفا من ان العلة مبان للمعلوم
وان معنى اخذ العلة في تعريف المعلوم هو اخذ المعلوم من العلة وحله عليها قوله
لكنها فاعلة لثأثيرها فتقرر ان للنفس الناطقة بحسب تأثيرها عما فوقها من المبادئ
وبحسب تأثيرها فيما تحته من الابدان قوين الاول قوة نظرية والثاني قوة عملية
فكل من القوتين آلة للنفس الناطقة في تأثيرها وتأثيرها فاعلة جعل القوة العاقلة
فاعلة للتأليف مبني على ظاهر الحال والا فالتحقيق انها آلة لافاعلة قوله والوسط
ما يقرن بقواتنا لانه اه هذا التعريف منقول عن الشيخ الرئيس عبد الله بن حسين
ابن سينا وهذا بالنظر الى الشكل الاول وكانه مبني على ملاحظة رجوع باقي الاشكال
اليه او على التعريف بالافراد المشهورة قوله هو البصر وهي قوة مودعة في العصبين
الذين تتلاقيان في الدماغ ثم يفرقان فتأديان الى العينين والسمع وهي قوة مودعة
في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك بها الاصوات والشم وهي قوة مودعة
في الزائدين الثابتين من مقدم الدماغ الشبهتين بحسبي الشدوى والذوق وهي قوة
منبهة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم والمس وهي قوة منبهة
في جميع البدن اي اكثرها هذه هي الحواس الظاهرة واما الحواس الباطنة فهي خمسة
ايضا الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي
في الدماغ تقبل جميع الصور المتطبعة في الحواس الظاهرة فالحواس الظاهرة
تحواس لها والخيال وهي قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ
جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيوبة وهي خزانة الحس المشترك والوهم قوة
مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
كالقوة الحافظة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه والحافظة
قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعاني
الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما
التصرف فهو قوة مرتبة في مقدم البطن الاوسط من الدماغ من شأنها تركيب ما
في الحافظ والخيال من المعاني والصور بعضها مع بعض كذا في الهداية المص والتفصيل
في الكتب الحكمية وانما اوردنا هذا المقدار دفعا لدغمة المتعلم فظهر ان الحافظة والخيال
ليستا بمحركتين فاطلاق المشاعر على الجميع يحتاج الى توجيه تكونها مواضع الشعور
والآثار فالمشاعر جمع مشعر بفتح الميم او كسرهما وقد عرفت ان الخيال والحافظة
خزانة الآلة فالاطلاق المذكور منهم تسامح اوعلى سبيل التغليب قال الشارح وهو
اي سنوح المبادئ اي المرتبة والمطالب في الذهن دفعة اي من غير انتقال فيه
من المبادئ الى المطالب فضلا عن الحركة المعنى اي المقصود بالحدس وما قيل
من ان الحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب فبني على المسامحة لانه غاية ما

يمكن ان يعبر عنه والافليس فيه الانتقال المذكور ايضا نعم يحتمل ان يوجد فيه الانتقال
الدفعي فيه من المطالب الى المبادئ هذا قوله فيحصل المط قد اشترنا الى ان هذا
التعقيب ذاتي اذ ليس في الحدس انتقال من المبادئ الى المطالب ولو دفعنا وان المنقول
عنهم في ذلك محمول على المسامحة قوله لان الفكر هو الانتقال اه يعني ان الفكر
عبارة عن مجموع الحركتين من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى المطالب والحدس
ليس فيه شيء من الحركتين وهل يوجد فيه الانتقال الدفعي من المطالب الى المبادئ
بدون العكس ام لا والظاهر وجوده والمشهور مقابلة الحدس بالفكر بمعنى الحركة
الاولى بناء على ان الحدس عبارة عن عدم الحركة الثانية قبل اهل المحسوس عدل عن
هذا البيان لانه ح لانتقال بينهما لجواز اجتماعهما في الوجود بالنسبة الى المطلوب
المعين بخلاف الفكر بمعنى مجموع الحركتين فانه لا يصح مجامعته مع الحدس في شيء
هذا وفيه ان التزام جمع الحدس والفكر مشكل واهل المحسوس عدل عن المشهور لان فيه
ذلك اهتمام ذلك الالتزام المشكل ثم ان الفكر اما عبارة عن مجموع الحركتين كما ذهب
اليه القدماء او عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما ذهب اليه المتأخرون وكونه معنى
الحركة الاولى بجاز عند الاوائل ولا ضرورة في ارتكابه سيما عند ما يوههم خلاف الواقع
قال الشارح واما في الحدس فليس الاختلاف الا بالقلة اي بالحصول للقليل من الناس
وبالكثرة اي بالحصول للكثير من الناس يعني ان ذلك يختلف باختلاف الاختصاص
بل باختلاف الاوقات ايضا حقق ذلك في محله قوله اعلم ان الحدسيات والتجربيات
اه يعني انهما يكونان جهة لمن حصل له الحدس والتجربة ولا يكونان جهة على غيرهما
لجواز ان لا يحصل له الحدس والتجربة والظاهر ان التواترات كذلك وقد قيل التحقيق
ان كلا من الاحساس والتجربة والتواتر قد يكون كذا فلا يفتقد القطع وقد يكون ناقصا
يفقد الظن فقط ولذا ذكر الامور الاربعة اعني الحدسيات والتجربيات والحدسيات
والتواترات في شرح القسطاس في قرن واحد والتحقيق ان العمدة هو الاوليات ثم
الفطريات واما البواقي فلا تكون جهة على الغير فلا يقع ذكرها الا اذا شارك في الامور
المقتضية بها لكن لكون الاطلاع على المشاركة في المحسوسات ابسر يقينا بعد على
الاطلاق من العمدة ولكون الاطلاع على وجدان الغير معنى في نفسه صعبا اشتهر
ان الوجدان لعدم الاشتراك فيها لا تقوم جهة على الغير ثم اقول الفرق بين الحدسيات
والتجربيات ان حكم العقل في كل منهما يكون بواسطة قياس خفي هناك الا ان ذلك
القياس الخفي في الحدسيات يكون على النحاء مختلفة كدلائل الاحكام اذ كما انه لكل
حكم دليل كذلك لكل قضية حدسية قياس خفي بخلاف القياس الخفي في التجربيات
فانه على نحو واحد في جميع المواد كما يقال لو كان اتفاقا لاسادام ترتب الحكم على التجربة
فاذا عرفت هذا فاعلم ان التواترات وقضايا قياساتها معها يحتاجان الى قياس خفي
ايضا لكنه في الاول واحد كالتجربيات بان يقال لو كانت كاذبة لما اتفقوا على اخبارها
وفي الثانية متعدد وهو ظاهر هذا قوله بقريئة خارجية كخبر الاثنين بقدم زيد عند
تسارع قومه الى داره فانه يفيد اليقين لان ذاته وكونه خيرا متواترا بل من القرينة
الخارجية وهي تسارع قومه الى داره اذ لو كان هذا الخبر كاذبا لما تسارعوا الى داره

قوله مثل خمسة عشر او اثني عشر او عشرين او اربعين على ما قيل هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ زاد او ستين ولعل او الفاصلة سقطت في قوله خمسة عشر من النسخين والا فلامعني لتقديم خمسة عشر على اثني عشر وقوله في بعض النسخ او ستين تصريف من النسخين والاصل فيه سبعين وبين الخططين مجامسة قطعا فعلى هذا اشار المحشي بهذا البيان الى المذهب العديدة فيه لان كلا من الخمسة والعشرة وما عداهما مما ذهب اليه الاثمة فاندفع ما قيل من ان الصواب ان لفظه عشر بعد خمسة زائدة وان لفظ الستين محرف من السبعين يدل على ذلك انه لم ينقل عن احد القولين في شيء من الكتب وان المنقول القول بالخمسة وبالاثنى عشر وبالعشرين وبالأربعين وبالسبعين وبالثلاثة مائة وثلاثة عشر وكان المحشي سها في الاول وتبع الخيال في الثاني وكل ذلك عن قلة المتبع انتهى وذلك لاننا سترنا ان الفاصلة في الاول سقطت من النسخ وان القول بال عشرة واقع اختاره السبوطي في الغيبة فراجع وان الواقع في الخيال هو سبعين على ما تفقوا عليه هناك وان ستين هنا غير واقع في جمع النسخ في بعضها وقع التحريف من النسخين الذين لا يميزون ستين من السبعين فلا يلحق في ثلثة طعن بالفاضلين قوله فيرتب في الحال اي عند تصور الطرفين وبه يمتاز عن الحدس اذ لا ترتيب للعقل فيه بل يوجد المبادئ المرتبة دفعة في الذهن واما القياس الحقي في كل مادة من الحدسيات وقضايا قياساتها فلازم كما عرفت قوله فهو قضية قياسها معها هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قياساتها معها والصواب هو الاول والقياس المرتب فيه هو ان الزج منقسم بمنساوين وما هو كذلك فهو زوج ولعل هذا مبنى على ان الانقسام بمنساوين المرزوم ازوجية اولاه المساوي والا يكون الوسط عين الطرف الا ان يكون من قبيل التنبية بالحد على المحدود قوله اما اشتغالها على مصلحة عامة وهي التأديبات التي فيها صلاح المعاش بل المعاد قوله واما في طباعهم من ارقه ونسعى خلفيات وجلبات قوله واما انفعالاتهم ونسعى انفعاليات قوله او من شرايع وآداب فتلها مشهورات عند طائفة لا عند الجميع بخلاف التأديبات وجلبات فانها مشهورات على الاطلاق قوله وربما تبلغ الشهرة الى حيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهما بوجهين كما فصله كانه لا يرضى باجتماع الشهرة والبقية في مادة لكنه مبنى على ما هو المشهور فيما بينهم والذي حققه التفارقي في شرح الشمسية ان المشهورات قد تكون يقينية بل اولية بل الجلبات والخطايات والمشهورات ايضا كذلك فتحقق المقام ان مقدمات البرهان تؤخذ من حيث انها يقينية وان اتفق كونها مشهورة او مشهورة في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطا تؤخذ من حيث انها مقولة او مظهرية سواء كانت في واقع يقينية او مشهورة او مسلمة ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث انها مؤثرة في النفس يقينية او مشهورة او مقولة او مظهرية وكذا الحال في الوهميات فظهر ان الاقسام السبعة اعني البقنيات والمشهورات والسلات والمقبولات والمظنونيات والمخيلات والموهومات متصادفة فلا بد من اعتبار قيود الجلبات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبار المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون رهنا

ومن حيث كونها مشهورات او مسلمات يكون جدلا ومن حيث صكونها مقولات او مظهرية يكون خطابة وهكذا قوله اما الامر سماوي من المعجزات اه لا يقال خبر النبي بقيد البقن لا الظن مع انه قد تقرر في موضعه ان غاية الخطابة الانساع ولذا جاز استعمال الاستقراء والتخيل والضروب الغير المنجزة من الاشكال الاربع لاننا نقول قد عرفت ان مقدمات الخطابة يجب ان تؤخذ من حيث انها مقولة او مظهرية وان كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة والكلام كذلك في الامور السماوية على انه انما يكون يقينية اذا ثبت بالتواتر وعلى تقدير تواتره يجوز ان يكون دلالة على المطظنية واما استعمال الاستقراء والتخيل والضروب الغير المنجزة فيه كما اشار اليه شارح الاشارات فمبنى على تقدير عدم لزوم قياس الخطابة والمص لا يرضى به وقد اشيرنا اليه سابقا فتذكر قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ لم يذكر الفقهاء لان ادلتهم خارجة عن القياس كما سبق لان قياسهم عميل لاقباس منطقي وما قيل من ان ادلتهم يقينية فلذا لم يذكرهم فخالف لواقع لان الفقهاء عبارة عن ظن المجتهد غاية انه يجب عليه العمل بما ادى اليه اجتهاده فيكون مقطوعا عنده على ما قالوا قوله ويريد في ذلك ان يكون الشرح يشير الى ان الوزن ليس بمعتبر في الشعر انما المعتبر فيه التخيل وهو ما عليه القدماء واما المحدثون فقد اعتبروها معا فيه والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والقافية كذا في شرح الاشارات والوزن هيئة نابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال له الذوق اعلم ان الكلام اذا كان على هذه الهيئة يسمى شعرا اذا كان المتكلم قاصدا له متعمدا ذلك الوزن فيه فوقوعه في القرآن والحديث انما هو على سبيل الاتفاق من غير قصد وتعمد من الله تعالى ورسوله ذلك الوزن ولذا لا يجوز اطلاق الشاعري على الله تعالى ورسوله كذا قالوا والظاهر ان مرادهم ان ذلك الوزن ليس مقصودا اصليا لله تعالى ورسوله فيما وقع في القرآن والحديث ولو قليلا والا فلو لم يكن مقصودا لهما اصلا لم يصح وقوعه في كلامهما فافهم فانه دقيق واما عدم اطلاق الشاعري على الله تعالى وعلى رسوله فلعدم ورود الاذن من الشرع بالاطلاق ولانه مما يوهى النقص في العبادة وقد حقق في الكلام ان اسماء الله تعالى توقيفية قوله اما من جهة الصورة فكقولنا صورة اه والغلط فيه ان اطلاق لفظ الغرس على تلك الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والشبيهة فالكبرى كاذبة وان مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فهما وان كانتا صادقتين الا ان الوسط فيه ليس بمكرر كذا قيل فاقبل ان الخطأ في هذا القياس انما هو في اطلاق الغرس على الصورة المنقوشة على الجدار والا فالقياس حق بحسب الصورة ليس بشيء اذ لا فساد في اطلاق الغرس على الصورة بطريق التشبيه ولو سلم فواجه التخصيص بهذا الاحتمال والجزم بحقيقة القياس بحسب الصورة وكانه وهم ذلك من مقابلة الصورة بالمعنى وان يكون ذلك والحق ان ما ذكره هذا القائل بعد تسليمه قاصر قوله واعظم فائدتها اي منافع فائدتها على ما هو المبادر المراد منه فاندفع المؤاخذه اللفظية فيه وهي ان اسم التفضيل اذا اضيف يشترط ان يكون ما اضيف اليه

نكرة فاذا لم يكن نكرة وجب ان يكون تنبيه او جمعا وهنا ليس كذلك لان المضاف اليه معرف بالاضافة المعنوية الى الضمير واما التوجيه بان يقال التقدير اعظم افرادا فالتنبيه الاحتراز فركبك بحسب المعنى كالايتحى قوله قبل في قوله تعالى فكان في الآية الكريمة على هذا اشارة الى شرف البرهان والجدل والخطابة والامر في نفسه كذلك اذا بالبرهان ينال الى المطالب العالية وبالجدل يلزم الخصوم ويظهر الفهوم وبالخطابة ينظم امر الخسلايق بدفع الموانع والعلايق ويوصل الى الدرجات العالية في النشأة الآخرة وكل ذلك من عادة بيانات القرآن والاحاديث واما الشعر فبني على امور مخيلة لا يليق الامر بها في الآيات القرآنية وانما ذلك مادة اصحاب التخيلات للوصول الى المأرب والحاجات فلا اعتداده لمن كان بصدد الترقى الى اعلى المقامات نعم قد كان دأب الحكماء كما قاله صاحب المحاكات اذا حاولوا التعليم ابتدؤا في الاستدلال بالشعر لاثرائ التخيل ثم الخطابة حتى يجد الظن المطلوب ثم الجدل للاقناع والالزام وعند تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق انتهجوا له مناهج الحق اعني البراهين القاطعة انتهى لكن ذلك لا يقتضي كون كل من الامور الاربعة عمدة عندهم بل العمدة عندهم على هذا هو البرهان وما عداه تمهيد وتوطئة له فمن قال ان العمدة عند الحكماء على ما قاله الحكماء اربعة لاثلاثة كما قاله المحشي لم يأت بشيء والعجب ان المحشي يريد الجمع بين الحكممة والشريعة وهذا القائل يريد الفرقة بينهما جعلنا الله تعالى من اهل الجمع الواصلين الى حق اليقين بل الى عين اليقين قوله ولهذا حصر المص العمدة في البرهان بناء على ما تقرر في علم المعاني ان المبدأ اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا على الخبر سيما وضمير الفاصل ههنا يفيد هذا الحصر على ما نقل عن الزمخشري من ان ضمير الفصل يفيد قصر المبدأ على الخبر فيئاد كذا القصر المطلوب به نعم قد تقرر في ذلك العلم ايضا ان الخبر المعروف بلام الجنس يكون مقصورا على المبدأ وان ضمير الفصل يفيد قصر المسند على المسند اليه فيئاد كذا القصر الثاني به ايضا لكن المطلوب ههنا انما هو قصر العمدة على البرهان لا البرهان على العمدة اذ لا يلزم من كون البرهان مقصورا على العمدة ان لا يكون ماعداه عمدة مع ان مقصود المص ههنا قصر العمدة على البرهان وعدم كون ماعداه عمدة اذ غرضه اظهار شرف البرهان والترغيب اليه وهذا لا يحصل الا بقصر المبدأ على الخبر دون عكسه وبالجملة العمدة اي المعتمد عليها هو البرهان لا غير اي غير البرهان وهو المستعان في كل حين وآن وعليه التكلان في جميع الاحيان قوله جعلنا الله تعالى من الواصلين الى العمدة لا من السامعين اياها بدون الوصلة اليها فيجزمون عن حقيقة الحقائق ويقنعون وبمجرد الاصغاء الى الدقائق من غير تطلع عليها فييقنون في رزمة المحجوبين ولا يترقون عن حضيض النقص والتقليد حتى يدخلون في رزمة العلين ويرقعون بعناية الله تعالى الى نهاية اليقين يقول الفقير المذمومة ربه البارئ الشيخ عبد الله بن حسن الانصاري الكائن في زعفرانهم وسر عيونهم قد وقع ختام الاختام بعون الله الملك السلام عن نقايس هرايس الانظار واطائف فوائد الافكار مكتسبة بحمل البيان والاعلام مسبوكة بأيدي العبارات ونقبات الاقلام يوم السبت وقت الطلوع من ربيع الاول مع كونه ربيع الايام وهو

العشر الاول من الثلث الثاني من الجزء الثالث من العشر الخامس من الثلث الثالث من العقد الثالث من الالف الثاني من النصف الثاني من الهجرة النبوية الى المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلوة والتحية وعلى آله واصحابه اجمعين فمن فهم هذا الكلام وبلغ المرام فقد وصل الى ما لم يصل اليه العوام مدى الدهور والاعوام نسئل الله تعالى بحياه حبيبه الترقى عن خفيض النقص الى ذروة الكمال حتى تتحلى بحليمة الجمال ونصل الى غاية المنى التي هي رؤية الجمال في دار السلام بالاعزاز والاكرام

م

قد تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب بمعرفة الحاج ابراهيم صائب سنة الثنتين واربعين ومائتين والف